تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الإقتصادي في مصر

دكتور
عبد الستار عبد الحميد سلمي

الطبعة الأولى
٢٠٠٠ / ٢٠٠١م

اهداءات ٢٠٠٤
أ.د / نبيل أحمد حلمى
عميد كلية الحقوق

تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الإقتصادي في مصر

دكتور
عبد الستار عبد الحميد سلمي

الطبعة الأولى
٢٠٠٠/٢٠٠١ م

المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية

مؤسسة علمية مستقلة
دراسات تاريخية – سياسية – إستراتيجية
مركز للمعلومات والبحوث ، دار للنشر والتوزيع



سكرتارية التحرير

وفيق البلاشوني
وحدة المعلومات والمتابعة

ولاء عبد الرءوف
وحدة الكمبيوتر

ريهام عبد الله
وحدة الترجمة

الطبعة الأولى
٢٠٠١م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٣١٣١/ ٢٠٠١

منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية

المركز الرئيسي: برج الأمراء ١٠ ش الزعيم أنور السادات – الـهرم – ت ٠١٢٣٤٣٤٣٢٩.
الـفـرع: ١٠ ش أبو بكر الصديق – فيلات الجامعة – الزقازيق – ت / فاكس ٣٦٤٠٤٣ ٠٥٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت
وما توفيقى إلا
بالله
عليه توكلت وإليه أنيب

" صدق الله العظيم "

سورة هود الآية ٨٨

المقدمة

مقدمة

مما لاشك فيه أن تقييم سياسات صندوق النقد الدولى للإصلاح الاقتصادى ، يعد من الموضوعات الهامة التـــى تشغل بال متخذى القرار ، وراسمى السياسات ، والباحثين فى العديد من بلدان العالم فى الســنوات الأخـيرة ، وذلــك نظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تترتب على هذه السياسات ؛ ونظراً لاتجــاه مصــر منـذ أوائــل السبعينات وحتى الآن للأخذ بهذه السياسيات ، لذا كان من الضرورة تقييم هذه السياسات فى مصر .

ولما كان صندوق النقد الدولى يتبنى نوعين من السياسات للإصلاح الاقتصادي فى مصر ، إحداهمـــا للأجــل القصير ، والثانية للأجل المتوسط والطويل :

والاولى تسمى سياسات التثبيت . (Stabilization Policies)

والأخرى تسمى سياسات التصحيح الهيكلي . (Structural Adjustment Policies)

فإننا نرى أنه سيكون من الأفضل أن نقوم بتقييم النوع الأول من هذه السياسات ، نظــراً لاعتبارهــا خطــوة ضرورية للإصلاح الهيكلي ، ويلاحظ أن الصندوق قد عقد مع الحكومة المصرية أربعة برامج للتثبيـــت الاقتصــادي منذ بداية السبعينيات الأول فى عام ١٩٧٧م ، والثاني فى عام ١٩٨٧م ، والثالث فى عام ١٩٩١م ، والرابع فى عـــام ١٩٩٦م ، وتقييمنا سيكون لسياسات التثبيت التى تضمنتها هذه البرامج الاربعة .

ويلاحظ أن تقييمنا لسياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى مصر ســـيقتصر علـــى تقييــم هــذه السياسات من الناحية الاقتصادية ولن يمتد إلى الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، وذلك نظرا لان كل منهما يحتاج إلـــى بحث مستقل ، وبالإضافة إلى ذلك فان نجاح هذه السياسات من الناحية الاقتصادية ، يساعد على تحقيـــق الاســتقرار الاجتماعى والسياسى فى البلد محل البحث .

كما يلاحظ أن تقييمنا لسياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصـــادى فـــى مصـــر يعتمــد علـــى المنـــهج الاستقرائى ، وذلك من خلال ملاحظة وتحليل الإحصائيات للوصول إلى نتائج اقتصادية أكثر دقة.

وتقييمنا للسياسات محل البحث سيتحقق من خلال :-

١ – اختبار أداء سياسات التثبيت .

ويتم اختبار أداء سياسات التثبيت عن طريق الأتى :-

أ- مقارنة النتائج الخاصة بكل سياسة من سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق (مثلا النتائج الخاصة بالسياسة المالية) بعد الاتفاق بالنتائج الخاصة بكل سياسة من السياسات التى كانت مطبقة قبل الاتفاق [١]

ب- مقارنة النتائج الخاصة بكل سياسة من سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق بعد الاتفاق بالمستهدف .

وذلك كله لمعرفة مدى تحسن أداء كل سياسة من سياسات التثبيت .

٢ – اختبار بعض الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت .

والذى يتم من خلال :-

أ – اختبار آثار سياسات التثبيت على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالعجز فى ميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية والتضخم والناتج المحلى الاجمالى والمديونية الخارجية والاستهلاك الكلى والاستثمار) وذلك من خلال مقارنة وضع هذه المتغيرات قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق .

ب – مقارنة وضع المتغيرات الاقتصادية الكلية محل البحث بعد الاتفاق بالمستهدف فيما يتعلق بهذه المتغيرات .

وذلك لمعرفة مدى تحسن وضع هذه المتغيرات بعد الاتفاق مع الصندوق .

٣ – تحديد مدى ملاءمة سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق فى مصر .

ويتحقق ذلك من خلال :-

أ – تحديد مدى ملاءمة السياسة المالية .

وذلك من خلال تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على كل إجراء من إجراءات السياسة المالية .(تحديد النتائج الاقتصادية الخاصة والكلية لكل إجراء)

---

(١)انظر ذلك فى كل من :

- Susan Schadler, Adam Bennett and others, " IMF conditionally : Experience under Stand-by and Extended Arrangements . " Part 1 : Key Issues and Findings. , IMF, Washington, DC., 1995, PP.18-32
- Justin B. Zulu and Saleh M. Nsouli. "Adjustment Programs in Africa " IMF, Washington, DC. ,1985, PP.13-14

ب – تحديد مدى ملاءمة السياسة النقدية .

وذلك من خلال تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على كل إجراء من إجراءات السياسة النقدية

جـ – تحديد مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف .

وذلك من خلال تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة تخفيض سعر الصرف .

وبعد تحديد النتائج الاقتصادية التى يسفر عنها التحليل السابق نستطيع ان نقرر هل يمكن للحكومة المصرية ان تأخذ بسياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق بالوضع الذى هى عليه ؟ أم انه لابد من إدخال بعض التعديلات على هذه السياسات ؟ أم انه يجب طرح هذه السياسات جانبا ويتم البحث عن بديل ؟ وما هو هذا البديل ؟ كل ذلك سيتم بحثه فى هذه الرسالة إن شاء الله تعالى.

ويلاحظ أنه على الرغم من قيام بعض الباحثين ببحث بعض جوانب هذا الموضوع ، إلا أنه لم يتم دراسته دراسة متعمقة وشاملة، ولذلك حاولت هذه الرسالة أن تقدم عرضاً شاملاً لسياسات التثبيت الاقتصادي التى يتبناها الصندوق بصفة عامة فى برامجه للإصلاح الاقتصادى، وحاولت أيضاً أن تقدم تقييماً متعمقاً لسياسات التثبيت التى تبناها الصندوق فى مصر منذ عام ١٩٧٧ م وحتى عام ١٩٩٨م .

ويلاحظ أن البحث اعتمد فى دراسة هذا الموضوع على العديد من الكتابات فى هذا الصدد ، مثل: كتابات "توني كيلك" ، وأيضا كتابات "محسن خان " وغيرهما من الباحثين العرب والأجانب الذين قاموا بتقييم سياسات صندوق النقد الدولي ، كما أن البحث أعتمد على إحصائيات صندوق النقد الدولى ، وعلى إحصائيات البنك الدولى والبنك المركزى المصرى.

وتنقسم الدراسة في هذا البحث إلى أربعة أبواب :-

الباب التمهيدى : يهتم بالتعريف بسياسات صندوق النقد الدولي ، وهو مقسم إلى فصلين :-

الفصل الأول : يدرس ظاهرة العجز فى موازين المدفوعات ودور الصندوق فى علاجها .

الفصل الثانى : يدرس التعريف بسياسات التثبيت الاقتصادي التـــى يتبناهـــا الصنـــدوق ، حيـــث يعـــرض للتشخيص الذى يتبناه الصندوق لمشكلات البلدان التى تعانى من عجز فى موازين مدفوعاتها وللتفرقة بين ثلاثة أنـــواع من السياسات وهى: - سياسات التثبيت، وسياسات التصحيح الهيكلي، وسياسات التثبيت غير التقليديـــة، ثـــم لكيفيـــة تصميم سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق وجوهر هذه السياسات.

الباب الأول : مخصص لاختبار أداء سياسات التثبيت التى طالب بها الصندوق مصر منذ عـــام ١٩٧٧م حتـــى عام ١٩٩٦م ، ويهتم **الفصل الأول** من هذا الباب باختبار أداء السياسة الماليـــة ، **والفصـــل الثـــانى** باختبـــار أداء السياسة النقدية ، والفصل الثالث باختبار أداء سياسة سعر الصرف ويلاحظ أنه تم القيام بعملية الاختبار هذه من خـــلال استخدام أشهر أداتين اعتمد عليهما الاقتصاديون لاختبار أداء سياسات صندوق النقد الدولي :-

الأداة الأولى : مقارنة نتائج السياسة بعد الاتفاق بنتائج السياسة التى كانت مطبقة قبل الاتفاق .

الأداة الثانية : مقارنة نتائج السياسة بعد الاتفاق بالنتائج التى كانت مستهدفه من هذه السياسة .

الباب الثانى : قد تم تخصيصه لاختبار بعض الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت ، وذلـــك مـــن خـــلال استخدام نفس أداتي الاختبار السابقتين ، حيث قمنا باختبار العجـــز فـــى مـــيزان المدفوعـــات فـــى **الفصـــل الأول** ، والاحتياطات الدولية فى **الفصل الثاني** أما **الفصل الثالث** فخصصناه لاختبار التضخم ، و**الفصل الرابع** اختبرنـــا فيـــه الناتج المحلى الإجمالي والمديونية الخارجية ، أما **الفصل الخـــامس** فخصصنـــاه لاختبـــار الاســـتهلاك الكلـــى والاستثمار .

الباب الثالث قمنا ببحث مدى ملائمة سياسات التثبيت التى يتبنها الصندوق فى مصر ، حيث بحثنا فى **الفصـــل الأول** مدى ملائمة السياسة المالية ، **والفصل الثانى** مدى ملائمة السياسة النقدية، أما **الفصل الثالث** فخصصناه لمعرفـــة مدى ملائمة سياسة سعر الصرف ،وقمنا بتقديم بعض **التوصيات** فيما يتعلق بهذه السياســـات ، والله أرجـــو أن ينـــال بحثي هذا رضاء أساتذتى ، وأن يكون نافعاً لكل من يقرأه ، وأن يكون بداية موفقة ان شاء الله ، وأن يكون من شـــأن الأخذ بالتوصيات المطروحة ، أن يؤدى الى تحسين الأداء الاقتصادي فى مصر وبالتالي تحسين النتائج الاقتصاديـــة ، وتحقيق مستويات عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي يدفع ببلدنا الغالية مصر إلى أعلـــى درجـــات الرقى والتقدم والرخاء ان شاء الله تعالى .

الباب التمهيدى

التعريف بسياسات صندوق النقد
الدولى للتثبيت الاقتصادى

الباب التمهيدي

التعريف بسياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي

يهدف هذا الباب إلى التعريف بسياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى ، وتنقسم الدراسة فى هذا الباب إلى الفصلين التاليين :-

الفصل الأول :- ظاهرة العجز فى موازين المدفوعات ودور الصندوق فى علاجها .

الفصل الثانى :- إطار نظري لسياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق .

الفصل الأول
ظاهرة العجز فى موازين المدفوعات ودور
الصندوق فى علاجها

يهتم هذا الفصل بدراسة ظاهرة العجز فى موازين المدفوعات سواء فى البلدان النامية أم المتقدمة ، وذلك من حيث التعريف بهذا العجز ، وأنواعه ، وأسبابه ، ونتائجه ، ودور صندوق النقد الدولى فى علاج هذا العجز على النحو التالى :-

المبحث الأول :- التعريف بالعجز فى ميزان المدفوعات .

المبحث الثانى :- دور صندوق النقد الدولى فى علاج العجز فى موازين المدفوعات .

المبحث الأول
التعريف بالعجز فى ميزان المدفوعات

تنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى قسمين على النحو التالى :

المطلب الأول :- تعريف العجز فى ميزان المدفوعات وأنـواعه.

المطلب الثانى :- أسباب العجز فى موازين المدفوعات ونتائجه .

المطلب الأول
تعريف العجز فى ميزان المدفوعات وأنواعه
الفرع الأول
تعريف العجز فى ميزان المدفوعات

يقصد بالعجز بصفة عامة ، الوضع الذى يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال فترة محددة ، أو الوضع الذى تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد [1] .

وبالنسبة للعجز فى ميزان المدفوعات ، فيقصد به زيادة جانب المدين عن الجانب الدائن فى العمليات المستقلة فى ميزان المدفوعات [2] ؛ ويقصد بالعمليات المستقلة فى ميزان المدفوعات ، تلك العمليات التى تجرى لذاتها وبغض

---

[1] انظر هذا التعريف فى :-

- David W. pearce, " the MIT Dictionary of modern Economics, Fourth Edition, the MIT press, Cambridge, Massachusetts, USA, 1992, p.98 .

[2] انظر هذا التعريف فى :-

- دكتور / أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول . دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٢٥-٢٢٨ .

- دكتور / عبد الرحمن يسرى احمد ، الاقتصاد الدولى ، دار الجامعات المصرية ص ١٢٤-١٣٠ .

النظر عن الوضع الاجمالى للميزان ، والمثال على ذلك تصدير السلع أو استيرادها وتقديم الخدمات أو الحصول عليها، وتلقى استثمارات أجنبية أو القيام بها .

ويجب أن يفرق بين العجز فى ميزان المدفوعات بهذا المفهوم ، وبين الخلل فيه ، فاللفظان غـــير مترادفـــان ، فاللفظ الثانى يشمل حالتى العجز والفائض فى ميزان المدفوعات ، ويقصد بالفائض زيادة جانب الدائـــن عـــن جـــانب المدين فى العمليات المستقلة .

ونرى أن ظاهرة العجز فى ميزان المدفوعات ، واسعة الانتشار سواء" فى البلدان النامية أم المتقدمة وإن كـــانت أوسع انتشارا"، واكثر عمقا" فى البلدان النامية والجدول التالى يوضح تطور أرصدة الحساب الجـــارى فـــى مـــيزان المدفوعات الدولى فى الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٥ .

-Philip Hardwick, Bahadur khan , Johan Langnead " an Introduction to Modern Economics ,Fourth Edition, Longman Group,LTD, England, 1994 , pp.525-526

جدول رقم (١) يوضح تطور أرصدة الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات الدولى فى الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٥

(لقيمة بالمليون دولار)

السنة	البلدان الصناعية	البلدان النامية	أفريقيا	أسيا	أوروبا	الشرق الأوسط	أمريكا اللاتينية والكاريبى
١٩٧٩	(٢٥٩٦١)	٢٤٣٩٥	(٣١٧٢)	(١١٠٠٣)	٢٥٢٥	٥٥٤٥٠	(١٩٤٠٥)
١٩٨٠	(٦٣٤٩٨)	٤١٧١٧	(٨٨٥)	(١٦٠١٩)	١٠٢٥	٨٧٨١٢	(٣٠٢١٥)
١٩٨١	(٢٨٧٢٦)	(٤٣٧٦١)	(٢٢٣٠٢)	(١٩٦٦٢)	(٢٠٣٣)	٤٣٠٥٠	(٤٢٨١٥)
١٩٨٢	(٣٢٣٩٦)	(٧١٨٧٣)	(٢١٤٠٦)	(١٦٩٧٢)	٧٤٣٨	٤٦٧	(٤١٤٠١)
١٩٨٣	(٢٩٨٦٥)	(٤٦٣٨٦)	(١٢٠٦٣)	(١٤٤٣٨)	٩٤٢٥	(٢٠٩١٣)	(٨٣٩٨)
١٩٨٤	(٥٧٣٩٥)	(١٨٥٥٩)	(٥٨٩٨)	(٤٥٧٨)	١٢١١٤	(١٨٥٢٩)	(١٦٦٩)
١٩٨٥	(٦٦٨٨٣)	(١٩٣٤٦)	١٠٨٤	(١٢٥٩٧)	٤١١٧	(٩٠٧٧)	(٢٩٣٣)
١٩٨٦	(٣٨٦٩٤)	(٣٤٣٥٨)	(٥٧٧٥)	٤٨٩٨	٥٩٩٣	(٢١٨٨٨)	(١٧٥٨٥)
١٩٨٧	(٦٨٤٠٧)	١١٩٢٤	(٢٨٨٠)	٢٣٣٣٤	١١٨٤٨	(١٠٩٤٠)	(٩٤٣٧)
١٩٨٨	(٦٥٦٨٢)	(٧٤٥٥)	(٨٠٢٨)	١٤٩١٧	٩٣١٦	(١٣٤٠٧)	(١٠٢٥٣)
١٩٨٩	(٩١٣٣٧)	(١٣٤٧٤)	(٤٧٥٥)	٦٤٥٨	(٢٨٤٠)	(٣٢٧٤)	(٩٠٦٤)
١٩٩٠	(١٢٠٦٤٨)	(١٧٦١٢)	٦١	٥٤١٥	(٢٤٩٩٥)	٤١٨٠	(٢٢٧٣)
١٩٩١	(٤٤٩٨٨)	(٨٥٦٢٧)	(٣٤٤٢)	٢٩٢٤	(٢٩٢٩)	(٦٤٥٢٥)	(١٧٦٥٥)
١٩٩٢	(٤٩٩٠٤)	(٦٩٥٢٩)	(٣١٨٨)	٢٨٩٤	(٨٢١٠)	(٢٥٦٩٦)	(٣٥٣٢٩)
١٩٩٣	(٢٢٨٥٣)	(١٢٧٨٩٤)	(٥٢٦٨)	(١١٨٠٣)	(٣٦٢٢٨)	(٢٩٨١٨)	(٤٤٧٧٦)
١٩٩٤	(١٣١٦١)	(٦٢٠٤٨)	(٨٠٤٢)	(١٨٥٤)	١٢٣٢٠	(١٥١٣٢)	(٤٩٣٤٠)
١٩٩٥	٥٧٥	(٢٤٩٦٢)	(١٤١٩١)	(٥١١٤)	٣٧٢٢٧	(٧٦٢٥)	(٣٥٢٥٩)

المصدر :- IMF , International Financial Statistics ,yearbook , 1996, PP. 134-135

ويتضح لنا من الجدول السابق أن العجز فى ميزان المدفوعات أصبح ظاهرة" تعانى منها معظم بلدان العـــالم ، ونرى أن هذه البلدان فى حاجة ماسة إلى علاج هذه الظاهرة ، ولكن هذا العلاج يختلف حسب نوع العجز ، فقد يكــون العلاج بسيطا "إذا كان العجز مؤقتا" ، ولا يعكس اختلالا هيكليا فى الاقتصاد ، وقد يكون العــلاج قاســيا إذا كــان العجز دائما" ويعكس اختلالا هيكليا فى الاقتصاد ، وسنرى فى النقطة التالية متى يكون العجز مؤقتا" ومتــى يكــون دائما" ؟ .

الفرع الثانى

أنواع العجز فى موازين المدفوعات [1] .

أ – العجز المؤقت " Temporary Deficit "

يطلق على العجز فى ميزان المدفوعات بأنه مؤقت عندما يحدث بسب بعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الآجل والتى لا تتكرر بعد ذلك بصفة مستمرة ، ونرى أن هذا غالبا" ما يحدث فى البلدان المتقدمة ، وقد يكون ســبب ذلــك النوع من العجز حدوث بعض الإضرابات التى يقوم بها الموظفون فى القطاعات الإنتاجية ، مما يؤدى إلى انخفـــاض الصادرات سواء السلعية أم الخدمية ، و (أو) زيادة الواردات . سواء السلعية أم الخدمية . الأمر الذى يؤدى إلـــى ظهور عجز مؤقت فى ميزان المدفوعات .

والأسباب التى قد تؤدى إلى حدوث عجز مؤقت فى ميزان المدفوعات فى أى بلد كثيرة ، منها الفيضانـــات أو الزلازل أو الأوبئة التى قد تصيب الزراعة ، أو الهروب المفاجئ لراس المال سواء المحلى أم الأجنبــى ، أو تغــير الأذواق العالمية تجاه منتجات الدولة ، أو تغير الأذواق المحلية تجاه المنتجات الأجنبيـــة ، والمقاطعـــات الاقتصاديـــة والحروب والعديد من الظروف الأخرى التى قد تحدث ببلدان العالم المختلفة بصفة مؤقتة .

ب– العجز الدائم " Permanent Deficit "

يطلق على العجز بأنه دائم فى ميزان المدفوعات عندما يحدث بسبب اختلالات هيكلية فى الاقتصاد ، وليـــس بسب بعض التغيرات الاقتصادية المؤقتة ، وهذا النوع من العجز عادة ما يحدث فى اقتصاديات البلدان النامية، وغالبــا ما يستمر هذا العجز لفترات طويلة ونادرا" ما يتم علاجه من جذوره ، ويلاحظ أن هذا النوع من العجز له العديد من الأسباب الداخلية التى سنتعرض لها فى النقطة التالية .

---

(١) انظر :-

- دكتور / احمد جامع ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .
- دكتور / عبد الرحمن يسرى احمد ، الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ -١٣٣ .
- دكتور / صفوت عبد السلام ، السياسات التكتيكية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، دار النهضة العربية ١٩٩٣، ص ١٣-١٩

المطلب الثانى

أسباب العجز فى موازين المدفوعات ونتائجه

الفرع الأول

أسباب العجز فى موازين المدفوعات

يلاحظ أن ظاهرة العجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية لها العديد من الأسباب ، ومن الأهمية بمكان معرفة أسباب هذه الظاهرة . وذلك لإن إجراءات الإصلاح الاقتصادى التى يجب الأخذ بها لابد أن تأخذ فى الحسبان

أسباب العجز ، فكلما كانت أسباب العجز مؤقتة ، كلما كان من السهل أجراء الإصلاح الاقتصادى ، أما عندما تكون هذه الأسباب غير مؤقتة ، فان العبء يزيد ويحتاج الإصلاح الاقتصادى إلى جهود مضنية[١] .

ويرجع العديد من الاقتصاديين ظاهرة العجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية إلى مجموعة من الأسباب الخارجية والداخلية ، والتى أسهمت كل منها بدرجات متفاوتة من بلد لأخر فى أحداث هذا العجز ، ونعرض فيما يلى لهذه الأسباب :-

أولاً - الأسباب الخارجية لظاهرة العجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية.

١- التقلبات فى الأسعار العالمية للبترول .

يلاحظ أن للتقلبات فى الأسعار العالمية للنفط وجهين .

الوجه الأول :- ارتفاع أسعار النفط .

لقد ارتفعت أسعار النفط مرتين خلال عقد السبعينيات ، الأولى كانت عام ١٩٧٣ حيث تضاعفت أسعار النفط أربعة أضعاف ، والمرة الثانية عام ١٩٧٩ ، حيث تضاعفت أسعار النفط أكثر من ضعفين [٢]، وترتب على هذين

---

[١] انظر :-

Bahtam Nowzad , " The IMF and its Critics , Essays in International Finance , no.149 , December 1981, princeton , New Jersey , U.S.A , 1982 , PP 15-16 .

- Zikry , sanna, " The capacity of The International Monetary Fund to Influence Policy - making In [٢] A LDC Acase study of Egypt , Fordham university , 1990 , USA , p . 9

- دكتور / رمزى زكى ، نحو فهم افضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولى فى ضوء أزمة الاقتصاد الراسمالى ، فى كتاب السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى ' بحوث و مناقشات ندوة عقدت بالكويت فى الفترة ٢٠-٢٢ فبراير ١٩٨٨ تحرير د / رمزى زكى ، دار الرامزى ، بيروت ، ١٩٨٩ ص ٣٢ .

- Joan M. Nelson, " The Politics of Economic Adjustment in developing Nations" in " Economic Crisis and Policy Choice, the Politics of Adjustment in the Third World " edited by : Joan M. Nelson , Princeton university Press, New Jersey, USA, 1990, P.6.

الارتفاعين فى أسعار البترول أن تكلفة استيراد البترول بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية تزايد بمعـــدلات لـــم يسبق لها مثيل الأمر الذى أدى إلى بروز عجز كبير فى موازين مدفوعات هذه البلدان .

ولقد حاول الاقتصادى الأمريكي وليم كلاين أن يحسب قيمة الزيادة التى حدثت فى تكلفة استيراد النفط بالنســـبة للبلدان النامية غير النفطية ، والجدول التالى يوضح النتائج التى توصل إليها :-

جدول رقم (٢) يوضح تطور قيمة الزيادة فى تكلفة

استيراد البترول بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية بمليار الدولار الأمريكي

فى الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٢م

السنة	القيمة الفعلية لأسعار الواردات البترولية (أ)	القيمة المفترضة بدون ارتفاع الأسعار (ب)	قيمة الزيادة أ- ب
١٩٧٣	٤,٨	٤,٨	صفر
١٩٧٤	١٦,١	٥,٣	١٠,٨
١٩٧٥	١٧,٣	٥,٧	١١,٦
١٩٧٦	٢١,٣	٦,٨	١٤,٥
١٩٧٧	٢٣,٨	٧,٥	١٦,٣
١٩٧٨	٢٦	٨,٦	١٧,٤
١٩٧٩	٣٩	١٠,٩	٢٨,١
١٩٨٠	٦٣,٢	١١,٩	٥١,٣
١٩٨١	٦٦,٧	١٢,١	٥٤,٦
١٩٨٢	٦٦,٧	١١,٩	٥٤,٨
الإجمالي	٣٤٤,٩	٨٥,٥	٢٥٩.٥

المصدر: William R. Cline : International Debt and The Stability of The World Economy: ,Institute For International Economics,Washington ,DC., 1983,P.21

وذلك كما هو مذكور فى :

د / رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغـــة لرؤيـــة عربيـــة ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى،١٩٨٧ ، ص ٩٧

* يلاحظ أن زيادة الأسعار تمت فى ضوء الرقم القياسى لأسعار الجملة بالولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ١٩٧٣ .

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن هناك عبئا كبيرا أحدثته الزيادة التى حدثت فى أسعار البترول بالنسبة للبلـــدان النامية غير البترولية ، مما أدى إلى تزايد العجز فى موازين مدفوعات هذه البلدان ولولا هذه الزيـــادة التـــى حدثـت لأسعار البترول لكان وضع العجز فى موازين مدفوعات هذه البلدان أخف وطأ .

الوجه الثانى :- انخفاض أسعار البترول .

يلاحظ أن الارتفاع فى أسعار البترول إذا كان يضر ببعض البلدان ، إلا أنه يفيد بلدان أخرى ، وهـــى البلـدان المصدرة للبترول ، وعلى ذلك فان انخفاض أسعار البترول بالنسبة لهذه البلدان يؤثر على وضع موازين مدفوعاتـها (١) ، وهذا ما حدث فى عام ١٩٨٦ ، حيث ترتب على الانخفاض الشديد الذى حدث لسعر البرميل فى هذا العام إحـــداث أزمات كبيرة خاصة فى البلدان التى تعتمد بصفة أساسية على الصادرات البترولية ، مثل نيجيريـــا ، والتـــى كـــانت تحصل فى عام ١٩٨٤ على ٩٧ من دخلها من عوائد تصدير البترول(٢) .

٢- الارتفاع فى أسعار الفائدة .

يلاحظ أن أسعار الفائدة كانت منخفضة فى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٩ ؛ نظراً لزيادة الائتمـــان الـــذى قدمتـــه البنوك التجارية الدولية ، والذى نجم عن الفورة التى حدثت فى أسعار البترول فى تلك الفترة .

وبدأ سعر الفائدة الحقيقى* فى التزايد بصورة كبيرة فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، فبعد أن كان هذا الســـعر يساوى صفر عام ١٩٨٠ إذ به يرتفع إلى ٧,٥ عام ١٩٨١ ثم ١٠ عام ١٩٨٢ وكان ذلك راجعا بصفة أساسية إلـــى انخفاض معدل التضخم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم استمرار الارتفاع فى أسعار الفائدة الحقيقية إلى أن وصـــل إلى ١٣,٣ فى المتوسط عام (٣) ١٩٩٠؛ ترتب على ذلك أن مدفوعات خدمة الدين تزايدت بالنسبة للبلدان الناميـــة ، فنجد أن هذه المدفوعات كانت حوالى ١,٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ ، إذ بها تصعد إلى ٤٠,٨ مليار دولار عام ١٩٨٤، أى أن مدفوعات خدمة الدين تضاعفت حوالى ٢٤ ضعف خلال ١٤ عام (٤) .

ويلاحظ أن الزيادة فى أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة مدفوعات خدمة الدين التى واجـــهت البلـــدان الناميـــة لـــم يصاحبها زيادة فى الصادرات ، بل حدث انخفاض فى الطلب على صادرات البلدان النامية ، بسبب السياسات الحمائية التى تتبعها البلدان المتقدمة (كالقيود الكمية وغير الكمية على الواردات) ، ترتب على ذلـــك تزايـــد أعبـــاء الديـــون وتناقص مكاسب التصدير مما أدى إلى تزايد العجز فى موازين المدفوعات (٥) .

---

(١) انظر : دكتور / عبد الشكور شعلان ، تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية ، على ضوء التجربـــة قريبـــة العهد، والمبادرات الجديدة ، فى كتاب التصحيح والتنمية فى البلدان العربية ، تحرير د / سعيد النجار ، صنـــدوق النقـــد العربى ١٩٨٧، ص ٤٨ .

(٢) انظر : دكتور / رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ص ٩٩-١٠١ .

*يقصد بمعدل الفائدة الحقيقى: (معدل الفائدة الأسمى - معدل التضخم).

(٣) انظر أفاق الاقتصاد العالمى ، صندوق النقد الدولى ، أكتوبر ١٩٩١ المجلد الثانى ، ص ٢٠٢ الجدول رقم (١٥ أ)

(٤) انظر دكتور / رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ٩١،٩٣ .

(٥) Joan M. Nelson, " The Politics of Economic Adjustment in developing Nations" , op. cit., p. 6 .

٣ - الركود الاقتصادى العالمى .

لقد ترتب على الزيادة الكبيرة التى حدثت فى أسعار النفط فى بداية السبعينيات ونهايتها أثار انكماشية على البلدان المتقدمة ، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقييد السياسات الاقتصادية الكلية [1] ، وكان ذلك بصفة أساسية لتخفيض معدلات التضخم المرتفعة ، وترتب على ذلك آثار ركودية فى النشاط الاقتصادى حيث ارتفعت معدلات البطالة وانخفض معدل النمو ، مما اثر بدوره على حركة التجارة الدولية ، فانخفض معدل النمو السنوى فى حجم الصادرات العالمية إلى حوالى ٥ وذلك خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٠ وكان معدل هبوط الصادرات فى البلدان النامية اكبر من البلدان المتقدمة[2].

والجدول التالى يوضح نصيب البلدان المختلفة من الصادرات العالمية خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

جدولرقم (٣) يوضح نصيب البلدان المختلفة فى الصادرات العالمية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤

القيمة بالنسبة المئوية

البلد / السنة	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤
البلدان المتقدمة	٦٤,٤	٦٤,٥	٦٥,٧
البلدان النامية	٢٦,٨	٢٥,٢	٢٣,٨
البلدان الاشتراكية	٨,٨	١٠,٣	١٠,٥
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :- د / رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

ونرى أن هذا الانخفاض الملحوظ فى صادرات البلدان النامية ، كان يرجع أيضا إلى السياسات الحمائية التى طبقتها البلدان المتقدمة ، كرد فعل لارتفاع أسعار البترول فى السبعينيات ، ولقد ذكر الاقتصادى الأمريكى "وليم كلاين" أن القيمة الحقيقية لصادرات البلدان النامية حققت خسارة تقدر بحوالى ٢١ مليار دولار بسبب الركود العالمي فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ؛ ومما لاشك فيه أن هذه الخسائر فى صادرات البلدان النامية كان لها اثر كبير فى تزايد العجز فى موازين مدفوعات هذه البلدان .

(1) Joan M. Nelson, " The Politics of Economic Adjustment in developing Nations " , op. Cit., P.6.

(2) دكتور/ رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

٤ - تدهور معدلات التبادل التجارى الدولى للبلدان النامية .

يلاحظ أن معدلات التبادل التجارى الدولى لم تكن فى صالح البلدان النامية ، خاصة غير المصدرة للبترول منـذ السبعينيات ، والجدول التالى يوضح تطور معدلات التبادل التجارى الدولى لكل من البلدان المتقدمة والنامية فى الفـترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٤ .

جدول رقم (٤) يوضح تطور معدلات التبادل التجارى الدولى للبلدان المتقدمة والنامية
فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٩٤ " تغير سنوى مئوى "

البلدان	متوسط ١٩٧٧-١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
١ - البلدان المتقدمة	٠,٧	٠,٨	١,٣	٠,٩-	٠,٦-	١,٣	١,٧	٢,٣	١,٢
٢- البلدان النامية	–	١,٣	٢,٨-	١,٢	٢,٢	٣,١-	٠,٧	١,١-	٠,٣-
أ - مصدرة للبترول	١,١-	٩,٥	١٣,٤-	٨,٩	١٣,٧	١٠,٩-	٢,٣-	٤,٦-	٤,١-
ب- مصدرة لغير الوقود	٠,٧-	١,٩-	١,٢	١,٢-	٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,١	٠,٧

المصدر :- أفاق الاقتصاد العالمى ، صندوق النقد الدولى ، مايو ١٩٩٥ جدول رقم (أ ٢٢) ص ١٦٣ .

ونرى أن معدلات التبادل التجارى الدولى كانت افضل فى البلدان المتقدمة بالمقارنة بـــالبلدان الناميـــة ، وفـــى البلدان النامية البترولية افضل من المصدرة لغير الوقود ، وكان متوسط خسائر البلدان النامية من معدلات التبادل عـــن الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٤ حوالى -٠,٤ سنويا" ، وكان متوسط مكاسب البلدان المتقدمة عن نفس الفترة حوالـــى ٠,٨ سنويا" ، والجدول التالى يوضح تطور معدلات التبادل التجارى الدولى فى البلدان النامية حسب المنطقـــة فـــى الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٩٤ .

جدول رقم (٥) يوضح معدلات التبادل التجارى الدولى فى البلدان النامية حسب المنطقة

" تغير مئوى سنوى "

المجموعة	متوسط ١٩٧٧-١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
أفريقيا	١,٦-	٠,٢	٠,٧	٣,٦	٤.٣	٣,٧-	٦,٣-	٥-	٧,٣-
أسيا	٠,٧-	-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٨-	٠,٤	١	٠,٤	٠,٤
الشرق الأوسط وأوربا	٠,٤	٩,٣	١١,٨-	٥,١	١٢	١٠,٥-	٣-	٢,٩-	٢,٤-
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١,٨-	٣,٤-	١,٤-	١,١	٠,٧-	٤,٣-	١,١-	٢,٦-	٢,٧
أفريقيا وجنوب الصحراء	١,٧-	٦,٥-	٢,١-	٢,٣-	٥,٧-	٣,٥-	٥,٧-	٣,٦-	٣,٤-
أربع بلدان آسيوية حديثة التصنيع	٠,٦-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٤-	٠,١	١,٢	٠,٩	٠,٢	٠,٣-

المصدر :- آفاق الاقتصاد العالمى ، صندوق النقد الدولى ، مايو ١٩٩٥ ، جدول رقم (أ ٢٤) ص ١٦٥ ، ١٦٦

ثانيا - الأسباب الداخلية لظاهرة العجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية .

هناك مجموعة من العوامل الداخلية ساهمت مع العوامل الخارجية السابقة فى إيجاد عجز كبير ودائم فى موازين مدفوعات البلدان النامية ، ويلاحظ أن حدة هذه العوامل الداخلية أيضا تختلف من بلد إلى بلد ،

ونعرض فيما يلى لاهم هذه العوامل :-

أ - اتساع فجوة الموارد المحلية .

يلاحظ أن البلدان النامية تعانى من فجوة كبيرة بين معدل الاستثمار القومى ومعدل الادخار ، وهذه الفجوة تتزايد لأسباب متعددة منها تزايد السكان الذى لا يصحبه تزايد فى الإنتاج ، الأمر الذى يؤدى إلى تزايد الاستهلاك ، وبالتالى انخفاض الادخار المحلى ، الأمر الذى يؤثر على نسبة المكون المحلى فى الاستثمار ، ويزيد من الاعتماد على المكون الأجنبى ، وهذا يعنى زيادة الاقتراض ، مما يؤدى لزيادة الواردات من العدد والآلات والسلع الوسيطة ، وهذا من شأنه أن يزيد من العجز فى ميزان المدفوعات ، وقد يتزايد الاعتماد على الاستثمار الأجنبى، وهذا قد يؤدى أيضا إلى تزايد العجز فى ميزان المدفوعات بسبب التحويلات و الأرباح والفوائد والعوائد[1] .

---

[1] انظر د / رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ص ١٤١.

ونرى أن هذا الرأى يتجاهل الآثار الإيجابية التى قد تترتب على الاقتراض الخارجى فى مثل هذه الظروف ، كما انه لا يعطى أهمية للآثار السلبية التى قد تلحق بالاقتصاد إذا لم يلجأ للتمويل الخارجى فى هذه الحالة ، سواء على ميزان المدفوعات أم على غيره من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ولذلك فإننا نشكك فى اعتبار اللجوء إلى الموارد الأجنبية سبب للعجز فى ميزان المدفوعات، خاصة إذا كانت هذه الموارد منتجة، بل إننا نرى أن عدم اللجوء الى الموارد الأجنبية قد يكون مسؤول عن فجوة الموارد المحلية التى تعانى منها اقتصادات البلدان النامية، وذلك نظرا للدور الايجابى الذى تلعبه هذه الموارد لزيادة الدخل القومى للبلد النامى وبالتالى التأثير على الادخار القومى وزيادة الاعتماد على المكون المحلى فى الاستثمار .

٢ - *نمط التنمية والتصنيع .*

لجأت العديد من البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال إلى أتباع أنماط مختلفة للتنمية ، كان من بينها تركيز الجهود على القطاع الصناعى على حساب القطاعات الأخرى خاصة القطاع الزراعى ، وذلك عن طريق سحب الفائض الاقتصادى من هذا القطاع الأخير لصالح القطاعات الأخرى فى شكل توفير الغذاء الرخيص للعمال ولساكن المدينة، واستخدام الصادرات الزراعية لتمويل الواردات ، وتوفير المواد الخام الرخيصة للصناعة المحلية ، ترتب على ذلك تدهور مستويات المعيشة فى الريف ، وتزايد الهجرة إلى المدن ، وتدنى إنتاجية الأرض الزراعية ، الأمر الذى أدى إلى تزايد الحاجة إلى المواد الغذائية ، والمواد الخام اللازمة للصناعة المحلية ، بالإضافة إلى تناقص حجم الفائض الزراعى المخصص للتصدير ، وكل ذلك انعكس على

ميزان المدفوعات ، حيث تزايدت الواردات من المواد الغذائية ومن المواد الخام اللازمة للصناعة ، مما أدى إلى تزايد العجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية ؛ و بالإضافة إلى ذلك فان استراتيجيات التصنيع التى اتبعتها هذه البلدان ، كان من شأنها أيضا أن تزيد من العجز فى موازين المدفوعات سواء كانت استراتيجية الإحلال محل الواردات أم استراتيجية تشجيع الصادرات (١) .

ونرى أن نمط التنمية والتصنيع ليس هو المسؤول الاساسى عن العجز فى موازين المدفوعات فى كل الحالات ، والعكس قد يكون صحيحا بان يكون ذلك سببا لتزايد الفائض فى ميزان المدفوعات ، والفيصل فى اعتبار نمط التنمية والتصنيع سببا للعجز ام للفائض فى ميزان المدفوعات يتوقف بصفة أساسية على كفاءة الإجراءات التى تتخذها الدولة فى هذا الصدد ولا يتوقف فقط على نمط التنمية والتصنيع .

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة انظر:

- د / مدحت محمد العقاد ، اقتصاديات التنمية والتخطيط ، مكتبة المدينة ، الزقازيق ، ١٩٩٢ ، ص ١١٧- ١٣٢، فاروق محمود الحمد ، دراسة تقويمية فى استراتيجيات التصنيع فى البلدان المتخلفة مع الإشارة بصفة خاصة إلى التجربتين السورية والعراقية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- د / رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

٣ – تزايد معدلات التضخم .

من الواضح إن التضخم له تأثير سلبى على ميزان المدفوعات ، وذلك لانه يضعف الموقف التنافسى لصادرات البلد التى تعانى من ارتفاع معدلات التضخم فى السوق العالمى مما يؤدى إلى انخفاض الصادرات ، وفى نفس الوقت فانه يؤدى إلى تزايد الطلب على السلع الأجنبية نظرا" لانخفاض أسعارها مما يؤدى إلى زيادة الواردات الأمر الذى يؤدى إلى تزايد العجز فى ميزان المدفوعات ، ويلاحظ انه إذا تم علاج هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج فان ذلك يعنى استمرار العجز فى ميزان المدفوعات منذ الوقت الذى يبدأ فيه سداد القرض [١] .

وبالإضافة إلى ما سبق فان التضخم يؤثر على سعر صرف العملة الوطنية ، فيتدهور هذا السعر ، الأمر الذى يؤدى إلى تشجيع هروب رأس المال إلى الخارج ويضع العراقيل أمام انسياب الاستثمارات الأجنبية ، ومما لاشك فيه أن ذلك يؤدى إلى مزيد من العجز فى ميزان المدفوعات [٢] .

ومن الملاحظ انه كان يوجد تزايد كبير فى معدلات التضخم على المستوى العالمى بعد عام ١٩٧٢ سواء فى البلدان المتقدمة أم النامية ولكنها كانت أشد فى البلدان النامية [٣] .

والجدول التالى يوضح تطور معدلات التضخم فى العالم فى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٩

جدول رقم (٦) يوضح تطور معدلات التضخم فى العالم فى الفترة من١٩٧٠ إلى ١٩٨٩

كنسبه مئوية لكل سنة

البلد	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٨/١٩٨٩
البلدان الصناعية	٥,٦	٩,٢	٤,٧
أفريقيا	٥,٤	١٥,٤	٢٣,٣
آسيا	٦,٥	٧,٥	١١,٨
أوروبا	–	٢٠,٩	١٢٦
الشرق الأوسط	٣	١٠,٢	١٧
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٢,٤	٥٠,٢	٢٠٨

المصدر : Rudiger Dotnbusch , Stabilization , Debt and Reform , Policy analysis for Developing Countries , prentice Hall , Englewood cliffs , N J, U S A , 1993 , p. 16 .

---

[١] أنظر د. أنور إسماعيل الهوارى القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية ، مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية " رسالة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق بدون تاريخ ص ٢٩٧ -٣٠٠ .

[٢] انظر د / رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ص ١٢٩.

[3] Tony Killick and Jennifer sharpley " Extent, causes and consequences of disequilibria in developing countties , In " The quest for Economic stabilization ,I M F and third world , Edited by : Tony Killick , st. Martin's press. New York,1984 ,pp. 16- 27

ويلاحظ على الجدول السابق انخفاض معدلات التضخم فى البلدان المتقدمة بالمقارنة بالبلاد النامية خاصة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى التى ارتفعت فيها معدلات التضخم إلى ٢٠٨ فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩ ، والجدول التالى يوضح معدل التضخم فى بعض البلدان عالية التضخم .

جدول رقم (٧) يوضح معدلات التضخم فى البلدان عالية التضخم
فى الفترة من ١٩٨١-١٩٨٩ كنسبة مئوية لكل سنة

البلد	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الأرجنتين	١٠٥	١٦٥	٣٤٤	٦٢٧	٦٧٢	٩١	١٣٢	٣٤٣	٣٠٧٩	٢٣١٤
بوليفيا	٢٩	١٣٣	٢٦٩	١٢٨١	١١٧٤٨	٢٧٦	١٥	١٦	١٥	١٧
البرازيل	١٠٦	٩٨	١٤٢	١٩٧	٢٢٧	١٤٥	٢٣٠	٦٨٢	١٢٨٧	٢٩٣٨
المكسيك	٢٨	٥٩	١٠٢	٦٦	٥٨	٨٦	١٣٢	١١٤	٢٠	٢٧
بيرو	٧٥	٦٤	١١١	١١٠	١٦٣	٧٨	٨٦	١٠٢٠٥	٣٣٩٠	٧٤٨٢
إسرائيل	١١٧	١٢٠	١٤٦	٣٧٤	٣٠٥	٤٨	٢٠	١٦	٢٠	١٦

المصدر : Rudiger Dotnbusch , Stabilization , Debt and Reform , Policy analysis for . Developing Countries , prentice Hall , Englewood cliffs , N J, U S A , 1993 , p. 17

ويتضح من الجدول السابق أن التضخم وصل إلى معدلات خيالية فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، حيث أنه وصل فى بوليفيا إلى ١١٧٤٨ فى عام ١٩٨٥، و وصل فى بيرو إلى ١٠٢٠٥ فى عام ١٩٨٨، ولم تقتصر ظاهرة تزايد معدلات التضخم على بلدان أمريكا اللاتينية فحسب بل إنها امتدت لتشمل البلدان القائمة بالتحويل الاقتصادى (وتصنف البلدان القائمة بالتحويل الاقتصادى وفقاً لصندوق النقد الدولى إلى ثلاث مجموعات وهى : -

المجموعة الأولى وهى : -

أوروبا الوسطى والشرقية وهى تضم ١٨ بلد وهذه البلدان هى : -

البانيا ، بيلاروس ، البوسنة والهرسك ، بلغاريا ، كرواتيا ، الجمهورية التشيكية ، أستراليا ، هنجاريا ، لاتفيا ، ليتوانيا ، مقدونيا (جمهورية يوغسلافيا السابقة) ، مولدفيا ، بولندا ، رومانيا ، جمهورية السولفاك ، سلوفينيا ، أوكرانيا ، يوغسلافيا الاتحادية (الصرب / الجبل الأسود) ٠

المجموعة الثانية وهى : -

بلدان القوقاز وأسيا الوسطى وهى تضم ٩ بلدان وهذه البلدان هى :-

أرمينيا ، أذربيجان ، جورجيا ، كازاختان ، جمهورية الكرجيز ، منغوليا ، طاجيستان ، تركنستان ، أوزبكستان٠

المجموعة الثالثة وهى : -

روسيا وبذلك تكون عدد البلدان القائمة بالتحويل الاقتصادى ٢٨ بلد .

فعلى سبيل المثال وصل معدل التضخم فى روسيا إلى ١٣٥٣ فى عام ١٩٩٢ ، ووصل فى بلـــدان القوقـــاز واسيا الوسطى إلى ١٢٤١,٢ ثم إلى ١٣٣٧,٦ فى عامى ١٩٩٣،١٩٩٤ على التوالى[١] .

ونرى أن هذه المعدلات المرتفعة من التضخم تؤثر على وضع ميزان المدفوعات ، وتؤدى إلى تزايد العجز فيـه بصورة تضطر البلد إلى ضرورة إعادة النظر فى أوضاعها الاقتصادية سواء على المستوى الداخلى أم الخارجى .

٤- هروب الأموال إلى الخارج .

مما لاشك فيه أن ظاهرة هروب رأس المال من البلدان النامية إلى الخارج ، يؤثر بصوره مباشرة على مـــيزان المدفوعات ، لأنها تجعل البلد الذى يهرب منه رأس المال فى عوز دائما لرؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات ولاستيراد السلع الضرورية ، وللوفاء بأعباء خدمة الدين ، وقد تؤدى هذه الظاهرة إلى انخفـــاض معـــدلات الإنتـــاج والدخل والاستهلاك ، مما يؤثر بدوره على الوضع فى ميزان المدفوعات الأمر الذى يؤدى إلى زيادة العجز فيه ، ولقد ترتب على ظاهرة الانتقال السلبى لرأس المال أن اصبح متوسط دخل الفرد فى أمريكا اللاتينية مثل ما كان عليه منـــذ عشر سنوات ، وفى أفريقيا إلى ما كان عليه من ١٦ عام[٢].

ويلاحظ أن هناك خلاف فى تفسير سبب هروب راس المال من البلدان النامية للخارج ، فالمؤسســـات الدوليـــة ترى سبب هذه الظاهرة هو المغالاة فى تحديد سعر صرف العملة الوطنية ، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية فى البنوك الوطنية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم فى هذه البلدان[٣].

ويرى البعض الآخر أن سبب هذه الظاهرة لا يرجع إلى ما سبق ، وإنما يرجع إلى تفشى الرشـــوة ، والفســـاد الإدارى وضعف أجهزة الدولة وعدم هيبتها واستغلال النفوذ والسلطة فى تحقيق الثروات الهائلة غير المشروعة ،

ويرى أن الذى يؤكد ذلك هو ضخامة حجم الأموال التى هربها ماركوس حاكم الفلبين المخلوع وعائلته وغـيره من طغاة العالم الثالث[٤].

والجدولان التاليان يوضحان نسبة رؤوس الأموال المهربة للخارج فى بعض البلدان إلى مديونية هـــذه البلـــدان ونسبتها إلى رؤوس الأموال المتدفقة للداخل .

---

[١] انظر أفاق الاقتصاد العالمى ، مايو ١٩٩٥ ، جدول رقم (٨أ) ص ١٤٦ .

[٢] دكتور /إبراهيم شحاته ، البنك الدولى والعالم العربى ، تحديات وأفاق الاقتصاد المصرى ، دار الهلال ، يونيه ١٩٩٠ العـــدد ٤٧٤ ، ص ١٠٣ .

[٣] دكتور / رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

[٤] د / رمزى زكى ، نفس المرجع ، ص ١٢٨، ١٢٩ .

جدول رقم (٨) يوضح نسبة رؤوس الأموال المهربة للخارج إلى المديونية

فى بعض البلدان فى الفترة ١٩٧٤ -١٩٨٢

البـــــلد	نسبة رؤوس الأموال المهربة إلى المديونية	البـــــلد	نسبة رؤوس الأموال المهربة إلى المديونية
١- شيلى	٥	٥ - الفلبين	٢٠
٢ - البرازيل	٩	٦ - بيرو	٢٣
٣ - كوريا الجنوبية	١٩	٧ - المكسيك	٤٢
٤ - الأرجنتين	٦٥	٨ - فنزويلا	٩٠

المصدر : - د / رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

جدول رقم (٩) يوضح هروب رأس المال وإجمالي تدفقات رأس المال للداخل

فى بعض البلدان خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٢

البـــــلد	هروب رؤوس الأموال بالمليار دولار	إجمالي رأس المال الأجنبي المتدفق للداخل بالمليار	نسبة رؤوس الأموال المهربة إلى إجمالى رأس المال الأجنبى المتدفق للداخل
فنزويلا	٢٢	١٦,١	١٣٦,٦
الأرجنتين	١٩,٢	٢٩,٥	٦٥,١
المكسيك	٢٦,٥	٥٥,٤	٤٧,٨
اوراجواى	٠,٦	٢.٢	٢٧,٣
البرتغال	١,٨	٨,٦	٢٠,٩
البرازيل	٣,٥	٤٣,٩	٨
تركيا	٠,٤	٧,٩	٥,١
كوريا الجنوبية	٠,٩	١٨,٧	٤,٨

المصدر :- د / رمزى زكى ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

ونرى أن هروب رؤوس الموال المحلية يعد من الأسباب الرئيسية المسؤولة ليس فقط عن العجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية ، بل أيضا كل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تعانى منها هذه البلدان وأن رجوع هذه الأموال الى البلدان النامية واستثمارها فى هذه البلدان كفيل بالقضاء على معظم مشكلات هذه البلدان ، ولكن ذلك مشروط بتوافر الشفافية فى سلوك أجهزة الدولة، بالإضافة إلى السياسات اللازمة لاستغلال هذه الأموال بأفضل صورة.

الفرع الثانى

نتائج العجز فى موازين المدفوعات

عندما تعانى أى بلد من عجز فى ميزان مدفوعاتها ، فإنها عادة ما تلجأ إلى تمويل هذا العجز من خلال أحد مصادر ثلاثة [1] وهى :-

١- استخدام الأرصدة النقدية والذهب الذى تحتفظ به السلطة النقدية لهذا البلد
٢- الاقتراض من الخارج
٣- ضغط الواردات

ولكل مصدر من هذه المصادر آثاره الضارة على الاقتصاد الوطنى؛ فاستخدام المصدر الأول لتمويل العجز فى ميزان المدفوعات يؤدى إلى نقص الاحتياطيات الدولية للبلد ، الأمر الذى يشل حركة الاقتصاد مع مرور الوقت ، لانه يجبر البلد على خفض وارداته ، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض معدلات الاستثمار وزيادة معدلات البطالة والتضخم فى هذا البلد ؛ واستخدام المصدر الثانى لتمويل العجز فى ميزان المدفوعات لا يخلو من الآثار الضارة ، خاصة إذا كانت هذه القروض غير منتجة [٢] ، وفى هذه الحالة ستكون هذه القروض عبئا على الاقتصاد بدلا من أن تكون منفذا لخروجه من مأزقه ؛ واستخدام البديل الثالث لتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات يزيد من المشكلات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلى أم على مستوى ميزان المدفوعات ، لانه يؤدى إلى تخفيض معدلات النمو فى الداخل ويزيد من معدلات البطالة والتضخم ويخفض من الصادرات

ونرى أن الحل الأخف ضررا فى مثل هذه الظروف يكون فى تشجيع الدولة للاستثمار المحلى والاجنبى لزيادة معدلات الإنتاج والعمالة والصادرات ولتخفيض معدلات التضخم والواردات والمحافظة على الاحتياطيات الدولية وعدم اللجوء إلى الاقتراض الاجنبى إلا فى الضرورات .

نخلص من كل ما سبق إلى أن معظم بلدان العالم تعانى من عجز فى ميزان المدفوعات ، وان هذا العجز قد يكون مؤقتا وقد يكون دائما وأن هناك أسباب خارجية وداخليه للعجز الذى تعانى منه البلدان النامية ، وأن هذا العجز يترتب عليه العديد من الآثار الضارة بالاقتصاد ، وبذلك فانه يلزم البحث عن علاج لهذا العجز ، وهنا يأتى دور صندوق النقد الدولى المسئول دوليا" عن علاج العجز فى موازين مدفوعات البلدان الأعضاء وهذا هو موضوع المبحث التالى .

---

(١) انظر دكتور / صفوت عبد السلام ، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، مرجع سابق ، ص ١٩ ، ٢٠ .

(٢) Paul R. Krugman ,Maurice Obstfeld , " International Economics, theory and policy", Second Edition ,Harper Collins Publishers , New Yorkk ,USA, 1991, P. 517

المبحث الثاني

دور صندوق النقد الدولي في علاج العجز في موازين المدفوعات

وفقا" للمادة الأولى من اتفاقية صندوق النقد الدولى التى تم الاتفاق عليها فى بريتون وودز فى ٢٢ يوليـو ١٩٤٤ والتى أصبحت سارية المفعول فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ ، فإن أهداف الصندوق النقد الدولى هى :-

١ - تشجيع التعاون النقدى الدولى عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل اللازمـة للتشـاور والتعـاون بشأن المسائل النقدية الدولية .

٢- تيسير التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية ، وليساهم بذلك فى تحقيق المحافظة على مستوى مرتفـع من العمالة والدخل الحقيقى ، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء باعتبارها أهدافا" جوهرية للسياسة الاقتصادية.

٣- العمل على تحقيق الاستقرار فى أسعار مبادلة النقد والمحافظة على ترتيبات منظمة لأسعار الصرف بيـن الأعضاء وتجنب التنافس فى تخفيض قيم العملات .

٤-المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات المتعلقة بالمدفوعات الجارية بين الأعضـاء وعلـى إزالة القيود المفروضة على مبادلة النقد التى تعرقل نمو تجارة العالم .

٥- توفير الثقة للأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لهم بصفة مؤقتة وبضمانـات كافيـة ، وبذلـك تتوفر لهم فرصة لتصحيح الاختلال فى موازين مدفوعا تهم دون اللجوء إلى إتباع الوسائل التى من شـأنها تقويـض الرخاء القومى والدولى .

تمشيا" مع ما تقدم ، يسعى الصندوق لتقصير أمد الفترات التى تختل فيها موازيين المدفوعات للأعضاء والحـد من درجة الاختلال ، ويسترشد الصندوق فى كل سياساته وقراراته بالأهداف الموضحة فى هذه المادة [1] .

وعلى ذلك وفقا" لهذه المادة فان الصندوق ملتزم دوليا" بجعل مـوارده متاحـة للبلـدان الأعضـاء لتصحيـح الاختلالات فى موازين مدفوعا تهم ، ومن هنا يأتي الدور التمويلى للصندوق فى علاج العجز فى موازين مدفوعـات البلدان الأعضاء ، ولقد كانت الاتفاقية تنص فى هذه المادة وفى الفقرة الخامسة منها على أن الدور التمويلى للصنـدوق لابد أن يكون بضمانات كافية ومن هنا تأتى شرطية الصندوق [*] (Fund Conditionality)

والدراسة فى هذا المبحث تنقسم إلى قسمين .

الأول:- الدور التمويلى للصندوق .

الثانى :- شرطية الصندوق .

---

[1] انظر :- Articles of agreement of the International Monetary Fund, p . 2 , I M F , washington, DC., 1993.

[*] يقصد بشرطية الصندوق تلك المعايير التى يتطلبها الصندوق والتى يجب على البلد الراغب فى السحب الالتزام بها .

المطلب الأول

الدور التمويلي للصندوق

تنقسم الدراسة فى هذا المطلب إلى فرعين :-

الفرع الأول : المبادئ العامة لاستخدام موارد الصندوق .

الفرع الثانى : التسهيلات التى يقدمها الصندوق .

الفرع الأول

المبادئ العامة لاستخدام موارد الصندوق

هناك بعض المبادئ العامة التى يجب توافرها عند استخدام الموارد العامة للصندوق ، وهذه المبادئ قد تتعلق بالصندوق عند تقديمه الموارد ، وقد تتعلق بالبلد الذى يرغب فى السحب من الصندوق ، وسنتعرض لهذه المبادئ بإيجاز شديد .

أولاً : المساواة بين الأعضاء فى إتاحة الموارد .

تحرص القواعد التى تحكم الموارد العامة للصندوق على معاملة كافة الأعضاء بالتساوى ، واتفاقية الصندوق لا تصنف الأعضاء إلى بلدان متقدمة ونامية وان كان ذلك التقسيم يتم فى منشورات الصندوق بقصد الأغراض التحليلية والإحصائية ، ولكن يلاحظ أن طبيعة السحب قد تظهر ذلك التميز ، وذلك نظراً لحق البلدان صاحبة اكبر الحصص فى السحب لمبالغ تصل إلى أضعاف ما تسحبه البلدان النامية ، و هذا سيتضح عند عرض تسهيلات الصندوق للبلدان النامية ، وكذلك الترتيبات العامة للاقتراض التى تخدم البلدان المتقدمة[1] . وبالإضافة إلى ذلك هناك بعض التسهيلات التى قد تخدم فئة معينة من البلدان كتسهيل التصحيح الهيكلى ، وتسهيل التصحيح الإضافى الذى يخدم البلدان منخفضة الدخل.

ونرى أنه من الناحية العملية قد يحدث تمييز بين بعض البلدان عند السحب من الصندوق ، وذلك بناءا على قوة علاقة هذه البلد ببلد أو أكثر من البلدان المتقدمة .

ثانياً: حاجة ميزان المدفوعات .

يخضع استخدام موارد الصندوق لمبدأ حاجة ميزان المدفوعات ، فيجب على كل عضو يرغب فى السحب من موارد الصندوق أن يقدم بياناً يوضح فيه حاجة ميزان مدفوعا ته لهذا السحب ، ويخضع هذا البيان لاحتمال اعتراض الصندوق عليه ، باستثناء حالة الشراء من شريحة الاحتياطى [2]

---

[1] انظر دكتور / احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧، ٣٤٨

[2] The Treasurer's department of International monetary Fund , Financial organization and Operations of IMF, International monetary Fund, Washington , D C., 1991, p. 63

ويجب على العضو ألا يستخدم هذه الموارد لمواجهة حركات رؤوس الأموال طويلة الآجـــل ،وإن كـــان مـــن الممكن جواز استخدامها لتعويض الآثار الضارة الناتجة عن حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل [١].

ثالثاً : الشرطية.

لا يستطيع أى بلد عضو أن يحصل على الائتمان من الصندوق ألا بعد الموافقـــة علـــى الشـــرطية، ويرتبـــط الحصول على هذه التسهيلات بمدى تنفيذ الشرطية، وهذه الشرطية هى موضوع المطلب الثانى من هذا المبحث .

رابعاً : التدرج المرحلى للتسهيلات .

والتدرج المرحلى للتسهيلات معناه ، أتاحه موارد الصندوق فى شكل أقساط محددة ، وهذا المبدأ ينطبق على كل تسهيلات الصندوق التى تتجاوز الشريحة الائتمانية الأولى [٢] وعلى ذلك فبالنسبة للشـــريحة الاحتياطيـــة والشـــريحة الائتمانية فلا تخضعان لمبدأ التدرج المرحلى فى الصرف وأنما يتم صرف المبلغ كامل مرة واحدة .

وعادة ما تصرف أقساط التسهيل المتفق عليه على هيئة أقساط ربع سنوية ويتوقف صرف هذه الأقســـاط فـــى مواعيدها على مدى الالتزام بشرطية الصندوق ، فتصرف هذه الأقساط كلما طبق البلد العضو السياسات التى يطالبـــه بها الصندوق ، ويتوقف الصرف فى حالة توقف تنفيذ هذه السياسات .

ونرى أن ذلك يدل على استغلال الصندوق للبلدان التى تعانى من عجز فى ميزان المدفوعات والتى تكون فـــى أمس الحاجة لهذه الأموال دفعة واحدة .

خامساً : إعادة الشراء .

يلاحظ أن الصندوق عندما يسمح لبلد عضو (توافرت فيه شروط السحب مـــن الصنـــدوق) بالســـحب مـــن الصندوق فأنه لا يطلق على هذه العملية قرض من الصندوق للبلد العضو ، وإنما يطلق عليه عمليـــة شـــراء عمـــلات البلدان الأخرى فى مقابل عملة البلدان التى تقوم بالسحب ، وعلى ذلك فحين يقوم العضو بعملية الشراء هذه ، فانه يقوم بدفع مبلغ من عملته المحلية تعادل قيمة ما اشتراه من العملات الأخرى أو من حقوق السحب الخاصة على أن يقـــوم فيما بعد بإعادة شراء هذه العملة الوطنية بعد فترة حسب نوع التسهيل الذى يرتبط به مع الصندوق ويجوز للصنـــدوق بأغلبية ٨٥ من القوة التصويتية أن يعدل مواعيد إعادة الشراء [٣]

ولكن (اتفاقية الصندوق) تنص على قيام العضو بسداد موارد الصندوق قبل آجال استحقاقها ،إذا تحسن وضـــع ميزان مدفوعا ته ووضع الاحتياطى لديه[٤].

---

(١) انظر د / احمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٣٤٧ .

(٢) انظر The Treasurer's department of International monetary Fund , op. Cit., P.70.

(٣) انظر The Treasurer's department of International monetary Fund , Ibid. , P.74

(٤) انظر Articles of Agreement of IMF , op. Cit., article 5 (B) P.11

ويحق للصندوق بناء على اختيار العضو أن يقوم ببيع عملة العضو ، من خلال الموازين التشغيلية للصنـــدوق ولكن هذه الطريقة قد تكون محدودة الأهمية ، لان كمية المبيعات من عملة العضو قد تكون محدودة بالمقارنة بقيامه هو بشراء عملته التى سبق وأن دفعها فى مقابل الحصول على عملات أخرى [١].

ويلاحظ أن مبدأ إعادة الشراء يجد تبريره فى وجوب احتفاظ الصندوق بسيولة كافية على الدوام من عملات كـل الدول الأعضاء ، وذلك حتى يتمكن من القيام بمهامه [٢].

الفرع الثانى
التسهيلات التى يقدمها الصندوق

يلاحظ أن صندوق النقد الدولى قد أمد البلدان الأعضاء فيه بمجموعة من التسهيلات ، والتـى تنوعـت بتنـوع المشكلات التى يمر بها الاقتصاد العالمى والتى تؤثر على موازين مدفوعات البلدان الأعضاء وفيما يلى نقوم بعـرض سريع لهذه التسهيلات .

أولا": تسهيل الشريحة الاحتياطية .

يمكن تعريف هذا التسهيل بأنه ذلك الجزء من حصة العضو الذى قدمه العضو عند انضمامه للصندوق ، وهـو عبارة عن ٢٥٪ من قيمة حصة العضو من الذهب ، أو من حقوق السحب الخاصة ، أو من العملات القابلة للتحويـل ، ويلاحظ أن للعضو وفق هذا التسهيل حق السحب بدون أى شروط من الصندوق وبدون أى جدول لإعادة الدفع وهـى أيضا" خالية من أى سعر فائدة وكذلك معفاة من رسوم الخدمة .

ثانيا": تسهيل شريحة الائتمان الأولى .

وفقا" لهذا التسهيل يكون للعضو الحق فى سحب ٢٥٪من قيمة حصته بالإضافة إلى الشـريحة الاحتياطيـة ، ولكن يجب على البلد العضو الراغبة فى السحب [٣] من شريحة الائتمان الأولى أن تثبت فى طلب السحب أن هنـاك حاجة فى ميزان المدفوعات وأنها تقوم بجهود معقولة لحل مشاكل المدفوعات ، والشرطية فى هذا التسهيل بسـيطة ، وتتم إعادة الدفع خلال فترة تتراوح ما بين ١/٤ ٣ سنه إلى ٥ سنوات [٤]

---

(١) انظر The Treasurer's department of International monetary Fund, ,op. Cit., P.76.

(٢) انظر دكتور / احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧ .

(٣)

-Tony Killick , an introduction to the international monetary Fund,in " the quest for Economic stabilization : the IMF and the third word " , Edited by ,Tony killick ,overseas Development institute ,Britain ,1984 , p 133

(٤) Tony Killick,IMF programmes in developing countries, Design and Impact,overseas development institute, Britain ,1995, P.9

ثالثا: تسهيل الاستعداد الائتمانى[*] "ترتيبات المساندة" .

يقدم الصندوق وفقا" لهذا التسهيل مسحوبات اكثر من الشرائح السابقة والسحب وفقا" لتسهيل الاستعداد الائتماني يقع فى دائرة شرائح الائتمان العليا (uppercredit tranches) وهذا يعنى أن حجم التمويل يكون كبير وخاضعا" فى نفس الوقت لشرطية أشد ، وحتى يتم السحب من هذا التسهيل فانه يتعين على البلد العضو أن يتبنى برنامجا" للتثبيت بشرط أن يوافق عليه الصندوق وغالبا" ما يشترط الصندوق بعض السياسات التى يجب تضمينها فى هذا البرنامج ولقد عرف الصندوق هذا التسهيل منذ عام ١٩٥٢ [١] .

وإعادة الدفع فى هذا التسهيل تتراوح أيضا" ما بين ٤/١ ٣ إلى ٥ سنوات [٢]؛ والغرض من هذا التسهيل هو تقديم مساعدة قصيرة الأجل (ما بين ١٢-١٨ شهر) لميزان المدفوعات لمواجهة العجوزات ذات الطبيعة المؤقتة ، أو ذات الطبيعة الدورية ولكنه لا يمتد إلى المشاكل ذات الطبيعة الهيكلية [٣]

رابعا : تسهيل الصندوق الممتد .

أنشأ الصندوق هذا التسهيل ، لمواجهة مشكلات ميزان المدفوعات التى تنشأ عن اختلالات هيكلية فى الإنتاج والتجارة ومن وجود تشوهات فى الأسعار والتكلفة على نطاق واسع ، وهذه الاختلالات تحتاج وقتا" أطول لتصحيحها، ويهدف هذا التسهيل إلى تقديم مبالغ اكبر من المتاحة فى الشرائح الأخرى ولمدة أطول حتى يتيسر للبلد العضو تصحيح الخلل خلال فترة متوسطة الأجل من ثلاث إلى أربع سنوات وحتي يتمكن العضو من السحب من هذا التسهيل ، فعليه أن يقدم برنامجا" مقبولا" من الصندوق للإصلاح الهيكلى [٤]

خامسا : تسهيل الإتاحة الموسعة " تسهيل التمويل التكميلى".

من الملاحظ انه فى بعض الحالات التى يتدخل فيها الصندوق بالتمويل تكون شرائح الائتمان العادية (سواء كانت شريحة الائتمان الأولى أو شريحة الائتمان العليا) غير كافية لمواجهة العجز فى ميزان مدفوعات أحد الأعضاء ذلك لان الشرائح الائتمانية لا تغطى اكثر من ١٠٠٪ من حجم حصة العضو ، وفى مثل هذه الحالة فان الصندوق يمكنه أن يقدم تمويلا إضافيا" من الموارد التى يقترضها الصندوق إلى جانب موارده العادية ، وذلك لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون اختلالات مدفوعات خطيرة بحجم كبير بالنسبة لحجم حصصهم ، وهذا التسهيل يتم إدخاله فى تسهيل الاستعداد الائتمانى ، وتسهيل الصندوق الممتد ، وذلك عن طريق تمديد فترة كل منهما لمدة أطول من المدة المسموح بها فى الظروف العادية [٥]

---

[*] سمى هذا التسهيل بهذا الاسم لان اتفاق العضو مع الصندوق لا يكون بهدف السحب الحالى "الفورى " وإنما بهدف الحصول على ضمان من الصندوق بأنه يستطيع السحب إذا اقتضى الأمر ذلك خلال فترة تتراوح من ١٢ شهر إلى ١٨ شهر مثلا" .

[١] Tony killick ,IMF Programmes In developing Countries , Op.Cit. ,p .9 .

[٢] انظر دكتور / احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .

[٣] انظر دكتور / احمد جامع ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .

[٤] انظر The Treasurer's department of International monetary Fund , op. Cit., P. 80

[٥] انظر Ibid., P 86

وحتى يتمكن الأعضاء من السحب من هذا التسهيل فيجب توافر الشروط التالية :-

١ - أن يطلب العضو المساعدة من الصندوق باستخدام هذا التسهيل .

٢ - أن يكون لدى العضو مشكلة تتطلب فترة أطول نسبيا" للتصحيح .

٣ - أن يحصل العضو أولا على شريحة الائتمان العليا (تسهيل الاستعداد الائتمانى) ثم تسهيل الصندوق الممتد .

والشرطية فى هذا التسهيل هى نفسها الموجودة فى تسهيل الاستعداد الائتمانى وتسهيل الصندوق الممتد ، ولما كانت موارد هذا التسهيل تأتى عن طريق الاقتراض فان سعر الفائدة فى هذا التسهيل مرتفع (١) ومع ذلك فقد تم إنشاء حساب الدعم لتخفيض تكلفة هذا التسهيل بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل (٢).

سادسا : مساعدات الطوارئ المرتبطة بالكوارث الطبيعية .

يمكن أن يتعرض ميزان المدفوعات لاضطراب مؤقت بفعل الكوارث الطبيعية المفاجئة وغير المتوقعة (مثل الزلازل وأعاصير وموجات الجفاف أو هجمات الحشرات الضارة بالنباتات ، مما يؤدى إلى أضرار شديدة بالاقتصادات وموازين المدفوعات ومنذ عام ١٩٦٢ وقد م الصندوق للبلدان التى تمر بهذه الظروف مساعدات فى شكل مشتريات الشرائح الائتمانية وبشرط أن يتعاون العضو مع الصندوق لحل مشاكل ميزان مدفوعا ته منذ عام ١٩٨٢ فان العمل قد جرى داخل الصندوق على أن تقتصر مساعدات الطوارئ المرتبطة بكوارث طبيعية على ما يعادل شريحة ائتمانية واحدة ، ويمكن أن تزيد عن ذلك فى الظروف الاستثنائية (٣)

سابعا: تسهيل التمويل التعويضى والطارئ .

أنشأ الصندوق هذا التسهيل فى ١٩٨٨ ، وكان ذلك نتيجة توحيد الصندوق بين تسهيلين قائمين وهما التمويل التعويضى المنشأ فى ١٩٦٣ والذى يقدم مساعدات للبلدان الأعضاء الذين يواجهون نقصا" مؤقتا " فى حصيلة الصادرات وتسهيل التمويل التعويضي الذى يقدم مساعدات بسبب زيادة تكاليف واردات الحبوب والتى ترجع أسباب تخرج عن إرادة البلد ، وبالإضافة إلى ذلك فقد ادخل الصندوق على التسهيل الجديد سماحة بأن يمتد هذا التسهيل ليشمل نقص حصيلة الواردات فأصبحت لا تقتصر على الواردات من الحبوب فقط ، وامتدت لتحمل الخدمات المختلفة كالسياحة والتامين ..... الخ ، وادخل هذا التسهيل أيضا فى نطاق " آلية الطوارئ الخارجية " وكذلك ادخل فى نطاق تعويض الأعضاء عن الزيادة الحادة فى تكاليف استيراد النفط (٤).

---

(١) انظر Tony Killick , an introduction to the international monetary Fund , op . cit. , p.134

(٢) انظر The Treasurer's department of International monetary Fund, ,op. Cit., PP.111, 112.

(٣) Ibid. ,P.90

(٤) Ibid. ,P.93-98

ثامنا : تسهيل تمويل المخزون الاحتياطى السلعى .

نظرا" لان الصندوق يقدم المساعدات المالية لتعويض الأعضاء عن مصائب موازين المدفوعات الناجمة عن حدوث نقص فى عوائد صادرات السلع الأولية .، فقد كان منطقيا" أن يقدم الصندوق مساعدات لأغراض وقائية ضد

حدوث مثل هذا النقص ، وذلك من خلال آليات مثل المخزونات الدولية لتثبيت أسعار السلع ، ومثل هذه الآليات تستهدف تخفيف اثر تقلبات أسعار الصادرات بالنسبة للبلدان الأعضاء ؛

ولقد استحدث الصندوق هذا التسهيل فى عام ١٩٦٩ ليمد البلدان الأعضاء بالمساعدات التى تتطلبها عملية الاشتراك فى تلك الآليات الدولية ، ولكن الصندوق يشترط لاستخدام هذا التسهيل وجود حاجة فى ميزان المدفوعات تستدعى الاشتراك فى وكالات التمويل الاحتياطى[١] .

تاسعا: تسهيل التصحيح الهيكلى .

استجابة للمصاعب الحادة التى تواجه أفقر البلدان النامية ، فقد أنشأ الصندوق تسهيل التصحيح الهيكلى فى عام ١٩٨٦ ، لتقديم قروض بشروط ميسرة جدا" لدعم برامج التصحيح الهيكلى ذات الآجل المتوسط على المستوى الاقتصادى الكلى ، وتوجه هذه البرامج نحو إزالة الاختلالات الهيكلية ومواطن الجمود فى الاقتصادات المؤهلة لاستخدام هذا التسهيل ، وكثيرا منها يعانى من انخفاض مستويات النمو ، وهبوط متوسطات معدل الدخل الفردى ، وفى بعض الأحيان أعباء ثقيلة لسنوات طويلة للدين الخارجى ، ويلاحظ أن حق البلد العضو فى الحصول على هذا التسهيل إنما استندت أساسا" على معيار الدخل الفردى ، ووفقا لهذا المعيار فان نسبة كبيرة من أعضاء الصندوق من الدول النامية يكون لها الحق فى السحب من هذا التسهيل ، ويصل سعر الفائدة فى هذا التسهيل لحوالى ٠,٥ وتستحق السداد فى عشرة أقساط نصف سنوية متساوية تبدأ بعد خمس سنوات ونصف من تاريخ الصرف ، وتنتهى بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ [٢]ويلاحظ إن الشرطية فى هذا التسهيل مرتفعة جدا [٣]

عاشرا : تسهيل التصحيح الهيكلى المعزز .

تبين للصندوق إن الموارد المتاحة بمقتضى تسهيل تصحيح الهيكلى قد تكون غير كافية لدعم برامج التصحيح القوية فى البلدان النامية الفقيرة ، و أصبح واضحا" أن القروض المتاحة لهذه البلدان من الصندوق تتطلب الزيادة إلى المستوى الذى يتناسب مع المشكلات التى تواجهها ، ولذلك فقد قام الصندوق بإنشاء هذا التسهيل فى عام ١٩٨٧ ، ويبلغ السحب من هذا التسهيل ثلاث أمثال السحب المسموح به من تسهيل التصحيح الهيكلى ، وتتفق أهداف هذا التسهيل مع تلك الخاصة بتسهيل التصحيح الهيكلى ، وكذلك يتفق معه فى المزايا سواء من ناحية سعر

---

(١) Ibid. ,PP.98,99

(٢) Ibid., PP. 101,102

(٣) انظر عادل حميد يعقوب " التكييف مع النمو فى البلدان النامية مع إشارة خاصة إلى مصر "رسالة دكتوراه ،جامعة الأزهر كلية التجارة (بنين) قسم الاقتصاد ١٩٩٣، ص ٢٠،١٦

الفائدة المنخفضة أو من ناحية سداد القرض[١] والشرطية فى هذا التسهيل تشبه الشرطية فى تسهيل التصحيح الهيكلى وهى مرتفعة جدا" [٢]

حادى عشر : تسهيل التحول فى الأنظمة الاقتصادية .

تم إنشاء هذا التسهيل فى عام ١٩٩٣ وبصفة خاصة لمساعدة البلدان التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتى سابقا" وكذلك بلدان أوروبا الشرقية ،وهذا التسهيل مؤقت ، والهدف منه تقديم قروض لتلك البلدان والتى تواجه صعوبات فى ميزان المدفوعات ، ناتجة عن اختلافات حادة فى ترتيبات التجارة والمدفوعات التقليدية نتيجة للانتقال من الاعتماد على التجارة بأسعار إدارية ، إلى التجارة متعددة الأطراف المستندة إلى أسعار السوق ، ويقدم هذا التسهيل لتلك البلدان التى تتعاون تعاونا" كاملا" مع الصندوق من اجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات موازين مدفوعاتها ، والتى تكون مع ذلك غير قادرة على تنفيذ برنامج فى ظل التسهيلات الأخرى للصندوق ويتم رد هذا القرض بعد فترة تتراوح من ٥و٤ إلى ١٠ سنوات [٣]

المطلب الثانى
شرطية الصندوق

من المعروف أن الصندوق أنشئ ليلعب دورا" رئيسيا" فى المجال النقدى الدولى بين البلدان الأعضاء ، ومن مقتضيات هذا الدور كان ينبغى عليه أن يقوم بتقديم الدعم المالى للبلدان الأعضاء التى تواجه مشكلات فى موازين مدفوعاتها ، ومن الطبيعى ألا يكون استخدام هذا الدعم المالى مطلق من الشروط .

وعلى ذلك فان الصندوق يربط دعمه المالى بضرورة الخضوع لبعض المعايير التى يحددها صندوق النقد الدولى ، تلك المعايير التى يجب على البلد الراغب فى السحب الالتزام بها تعرف بأسم شرطية صندوق النقد الدولى .

وسيعالج هذا الفرع شكل شرطية الصندوق والأساس الذى تقوم عليه ، ثم يوضح درجة الشرطية والتطورات التى مرت بها ، وذلك على النحو التالى :-

الفرع الأول : شكل الشرطية وأساسها

الفرع الثانى : درجة الشرطية وتطورها

---

(١) انظر The Treasurer's department of International monetary Fund, op. Cit.,pp.102,103

(٢) انظر Tony killick ,IMF programmes in developing countries,op. cit. ., p.10

(3) Ibid. ., p.11

الفرع الأول
شكل الشرطية وأساسها

يهتم هذا القسم ببحث الشكل الذى تكون عليه الشرطية التى يتفق عليها الصندوق مع البلدان الأعضاء ، ثم يحدد الأساس الذى يبنى عليه فرض الشرطية على البلدان المستخدمة لموارد الصندوق ، ولذلك فالدراسة فى هذا القسم ستكون على النحو التالى :-

أولاً : شكل الشرطية.

ثانياً: أساس الشرطية.

أولاً: شكل الشرطية .

موارد الصندوق والشرطية.

لتوضيح شكل الشرطية اللازمة لاستخدام موارد الصندوق فانه يلزم التفرقة بين ثلاث صور لموارد الصندوق (١)

الصورة الأولى : موارد لا تخضع للشرطية .
الصورة الثانية : موارد تخضع لشرطية منخفضة .
الصورة الثالثة : موارد تخضع لشرطية مرتفعة .

فبالنسبة للصورة الأولى فهى تتحقق بالنسبة لتسهيل الشريحة الاحتياطية ، فهى لا تخضع لأى شرط ويقوم العضو بالسحب مباشرة .

أما بالنسبة للصورة الثانية فهى تتحقق فى حالة تسهيل تمويل المخزون الاحتياطى السلعى ، وتسهيل البترول فى عامى ١٩٧٤، ١٩٧٥ وتسهيل صندوق الائتمان ، والذى انتهى العمل به فى الثمانينات ، وشريحة الائتمان الأولى وتسهيل مساعدة الطوارئ وتسهيل التمويل التكميلى .وتسهيل التمويل التعويضى (٢) .

أما بالنسبة للصورة الثالثة فهى تتحقق فى حالة شرائح الائتمان العليا ،وهى تسهيل الاستعداد الائتمانى "Stand By Arrangements " أو ترتيبات المساندة (S B A) وتسهيل الصندوق الممتد " Extended Fund Facility " (E F F) والشرطيةفى هذه الصورة تكون مرتفعة جداً" ، فهى تتطلب ضرورة تبنى برنامج للإصلاح الاقتصادى ومعايير أداء وشروط مسبقة على ما سيتضح فيما بعد (٣) .

---

(١) انظر Samba mawa Kani, Fund conditionality and the Socioeconomic Situation in Africa . in " Africa and International Monetary Fund, Edited by rald K. Helleiner, IMF. ,1986, pp. 107-108

(٢) انظر Ibid. , P. 8

(٣) انظر Ibid. , P. 8

شكل الشرطية فى شرائح الائتمان العليا .

والصورة المطروحة للبحث الآن هى الصورة الثالثة ، نفترض أن بلدا" عضوا" فى الصندوق ترغب فى السحب من إحدى شرائح الائتمان العليا وذلك لوجود مشاكل خطيرة فى ميزان المدفوعات ، فمن المحتمل أن يكون الوضـــع على النحو التالى : عندما تدرك حكومة هذا البلد أنها تملك مشكلة خطيرة فى ميزان المدفوعات ، وانها تحتاج

لمساعدة الصندوق ، فإنها سوف ترسل اقتراحات تمهيدية لادارة الصندوق ، وهذا ربما يحدث على سبيل المثال أثناء زيارة بعثة التشاور السنوى للصندوق مع البلد العضو أو أثناء المقابلة السنوية لمجلس المحافظين فـــى الصنــدوق (عن طريق المحافظ الذى يمثل البلد العضو) أو من خلال المدير التنفيذى الذى يتبعه البلد العضو ، فاذا ما تحقـــق ذلك فان على الفور ستصل بعثة من الصندوق للقيام بمحادثات تمهيدية مع كبار المسئولين فى هذا البد ومع الــــوزراء المختصين ، وذلك لتقييم الوضع الاقتصادى ومعرفة الأساس الذى سيقوم عليه الاتفاق المحتمل بين الصنـــدوق وهــذا العضو بشأن اجراءا ت السياسة الاقتصادية واجبة الاتباع [١]

وإذا تأكد لبعثة الصندوق أن المؤشرات التمهيدية إيجابية وان الحكومة ترغب فى متابعة المحادثات ، فان بعثـــة اخرى من الصندوق ستصل ورئيس البعثة ستكون لدية تعليمات من الصندوق فى شكل " مذكرة مختصرة " تم أعدادهـا فى واشنطن داخل القسم الاقليمى الذى يتبعه العضو ،ولكنها موافق عليها من الأقسام الأخرى فى الصندوق ومن مديـر إدارة الصندوق هذه المذكرة تحمل بيان وجهة نظر الصندوق نحو المشكلات الاقتصادية فى البلد المعنـــى والخطـــوط الرئيسية والتى يجب ان تتبع من خلال برنامج للتثبيت "stabilization program" ورئيس بعثة الصندوق ســيحضر أيضا مسودة خطاب نوايا "letter of intent" وهو فى شكل خطاب من وزير المالية أو رئيس البنك المركزى فـــى البلد المعنى إلى مدير إدارة الصندوق يطلب فيه رسميا" الحصول على تسهيل الائتمانى " Stand By Artangments " على سبيل المثال يقوم وزير المالية أو رئيس البنك المركزى بتفصيل برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تنــوى البلــد تنفيذه ، وذلك لعلاج مشكلة المدفوعات [٢] وعلى ذلك فالمفاوضات بين البعثة والوزير المختص ستتركز على محتـــوى السياسة التى يتضمنها خطاب النوايا ، واذا كان فى الظاهر يبدو أن هذا الخطاب من الوزير المسئول الا أنه غالبا" مـــا يكون بمساعدة المدير التنفيذى للبلد المعنى .

وقد يحدث ان تقوم الحكومة بادخال بعض التغيرات فى المسودة التى يعدها الصندوق لخطاب النوايا فيما يتعلق بالأهداف الحكومية والسياسة طويلة الاجل ، وفى بعض الأحيان فان المقام الأول فى التعديلات التى يتم ادخالها تعطــى للاستهلاك المحلى ، وإن كانت هناك بعض الأمور الأخرى التى قد يصر عليها الصندوق ، ولذلك فعادة ما تحتوى هذه الخطابات على بعض الأمور ذات الحساسية السياسية مثل سياسات الاجور [٣]

---

(١) انظر Tony Killick , an introduction to the international monetary Fund , op . cit , p . 138

(٢) انظر Ibid., P. 138

(٣) انظر Ibid. , p . 138

وفى الشكل النهائى لخطاب النوايا فانه يظهر كوثيقة مفصلة تحتوى على خلفية بالنسبة لنشو العجز فى ميزان المدفوعات وأسباب هذا العجز وبيان مفصل للأهداف الحكومية ، والسياسات المرتبطة بميزات المدفوعات وبالإضافة إلى ذلك فانه يحتوى أيضا على سياسة سعر الصرف والموضوعات الأخرى التى تعمل على حفز الصادرات ، وتتحدث أيضا عن تفاصيل الاقتصاد الكلى كالسياسة النقدية والمالية وقد توجد بعض السياسات الأخرى تتعلق بالزراعة وأسعار منتجات القطاع العام والاجور والأسعار والعمالة فى القطاع العام وغيره من القضايا الاقتصادية الأخرى ، وهذا البيان يعتمد بصفة رئيسية على نوع التسهيل الذى يطلبه العضو من الصندوق .

وعادة ما تأتى الشرطية فى شكل برنامج للتصحيح الهيكلى ، وقد ترتبط الدولة أولا" ببرنامج للتثبيت ثم تتبعه ببرنامج للتصحيح الهيكلى على ما سيأتى توضيحه فيما بعد .

معايير الأداء : " Performance Criteriaes"

من الأمور التى يرتكز عليها الصندوق فى خطابات النوايا ، هو ضرورة تضمينها معايير للاداء وهى مجموعة مؤشرات اقتصادية يتطلب الصندوق ضرورة تحقيقها حتى يستطيع البلد العضو الاستمرار فى السحب من موارد الصندوق ، ومن بين هذه المعايير وضع حد أقصى للائتمان المحلى وهو ما يعرف " سقف الائتمان المحلى " (Domestic Credit Ceiling) كذلك ربما تتضمن هذه المعايير أيضا وجود حد ادنى من الاحتياطيات بالصرف الاجنبى ، أو تخفيض متأخرات المدفوعات الجارية للبلدان الأخرى أو وضع حد أقصى لبعض صور الاقتراض الخارجى [1] وتعتبر جاميكا من البلدان القليلة التى نشرت خطابات النوايا ومعايير الأداء التى اتفقت عليها مع الصندوق للحصول على تسهيل الصندوق الممتد ، وكان ذلك فى مايو ١٩٧٩ ، ولقد تضمنت تلك المعايير الموضوعات التالية:-

١ - ائتمان البنوك للقطاع العام .

٢ - الأصول المحلية لبنك جاميكا .

٣ - قيمة الاحتياطيات الدولية .

٤ - المديونية الخارجية للحكومة .

٥ - المتأخرات فى المدفوعات الدولية الخارجية[2].

ويلاحظ ان الاخفاق فى تنفيذ معايير الأداء المتفق عليها مع الصندوق ، سيجعل البلد غير مؤهل للسحب من موارد الصندوق ، ما لم تكن هناك بدائل جديدة يمكن الاتفاق عليها مع الصندوق .

بند المراجعة " Review Clause"

قد يحدث ان تتم مشاورات اضافية مع بعثة الصندوق لصياغة أى معيار اداء لم يتم تحديده فى خطاب النوايا الاصلى ، أو لتقييم سياسات الاقتصاد الكلى التى تقوم الحكومة بوضعها ، كل ذلك يتم من خلال بند المراجعة والذى يتم النص عليه فى خطابات النوايا .

---

(١) انظر Ibid. , p . 139

(٢) انظر Ibid. , p . 139

الشروط المسبقة " Pre Conditions"

في بعض الأحيان قد يشترط الصندوق للسحب من بعض تسهيلاته وجوب تنفيذ بعض الاجراءات الاقتصادية وذلك قبل الموافقة على هذه التسهيلات من المجلس التنفيذي وهذا ما يعرف بأسم الشروط المسبقة ، ومعنى ذلك ان المجلس التنفيذي قد لايوافق على الاتفاق الذى تم الوصول اليه في خطاب النوايا ، وبالتالي لا يوافق على صرف التسهيل المتفق عليه بين البلد المعنى وبعثة الصندوق في حالة عدم قيام البلد بالشروط المسبقة والتي يجب على هذا البلد القيام بها حتى يتمكن من السحب من الصندوق ، وهذه الشروط ليس من الضرورى ذكرها في خطابات النوايا ، وتعتبر المكسيك من بين البلدان التي يتعين عليها تنفيذ بعض الشروط المسبقة وكان ذلك في عام ١٩٧٦ حيث كانت ترغب في السحب من تسهيل الصندوق الممتد ، وكانت الشروط المسبقة ، لهذا التسهيل في حالة المكسيك هي[1] :-

١ - فرض بعض ضرائب التصدير لمنع المكاسب المفاجئة والمترتبة على تخفيض قيمة " البيسو المكسيكى " وكذلك لزيادة الايراد الحكومي .
٢ - تعطيل حوافز التصدير .
٣ - إلغاء رخص الاستيراد .

ويلاحظ على الشروط السابقة والتي يتطلبها الصندوق قبل السحب من موارده أنه لا يمكن الأخذ بها لفترة طويلة، خاصة إذا بدأ البلد العضو في الالتزام ببرنامج للتثبيت الاقتصادى ، وذلك على أساس أن الصندوق ينادى عادة في برامجه للتثبيت الاقتصادى بضرورة تخفيض سعر الصرف لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية ، والتي من بينها زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، وأن في فرض ضرائب على التصدير و (أو) تعطيل حوافز التصدير و(أو) إلغاء رخص الاستيراد ، تعارض واضح مع أهداف سياسة سعر الصرف التي يتبناها الصندوق.

ويلاحظ من مراجعة الصندوق - وهى غير منشورة - لبرامج الاستعداد الائتماني في سنة ١٩٧٨ -١٩٧٩ أن ١٣ برنامج من هذه البرامج احتوت على شروط مسبقة ، وأيضا ففى مراجعة برامج تسهيل الصندوق الممتد وتسهيل الاستعداد الائتماني في الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ، لوحظ أن الشروط المسبقة وجدت في حوالي ٢/٣ من جملة هذه البرامج ، وبالنسبة للاجراءات التي كانت موضوع الشروط المسبقة في مراجعة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ فانها كانت تحتوى على العناصر التالية : -

التأثير في سعر الصرف (٩) سياسات سعرية (٥) اجراءات ضريبية (٣) تحرير التجارة والمدفوعات (١) التخفيض من نفقات القطاع العام المحددة (١)

وكانت هذه الشروط واردة في ١٣ برنامج وهى ٢٧ شرط ومعنى ذلك أن متوسط الشروط المسبقة لكل برنامج هي شرطان [2] وفي الوقت الذى يتم فيه الوصول إلى اتفاق على صياغة خطاب النوايا والموضوعات المرتبطة به ،

---

(١) انظر Tony killick ,IMF stabilization programmes In the quest for Economic stabilization , the IMF and the third word ,op., Cit ., p.190

(٢) انظر Tony killick ,IMF stabilization programmes, op , cit , pp. 190 -191 .

فان مدير الصندوق يقوم بوضع الوثائق على جدول الاعمال ، ويوصى بان يوافق عليها المجلس التنفيذى ، ونادرا" مـا يرفض المجلس التنفيذى الموافقة على هذه الاتفاقات ، لأنها تكون فى معظم الحالات صورة طبـق الاصـل لسياسة الصندوق ،وبمجرد توقيع الاتفاق من المجلس التنفيذى فانه يكتسب قوته التنفيذية ، ويبدأ صرف اقساط التسهيل الذى تم الاتفاق عليه (١) وبعد الانتهاء من عرض الشكل الذى تكون عليه شرطية الصندوق فان البحث ينتقل إلى أسـاس هـذه الشرطية، وهذا موضوع النقطة التالية.

ثانيا: أساس الشرطية

هذا القسم من الدراسة يجيب على تساؤل هام مثار ، ومفاده على أى أساس يقوم الصندوق بفرض شرطية على البلدان الأعضاء التى ترغب فى السحب منه لمواجهة مشكلات موازين المدفوعات التى تواجهها أو للحصول على الائتمان من الاسواق الخاصة والتى تشترط ضرورة الاتفاق مع الصندوق قبل الاقتراض منها ؟

والإجابة على هذا التساؤل تقتضى بحث نقطتين :-

الأولى : الأساس القانونى للشرطية .

والثانية : الأساس المنطقى للشرطية .

أ-الأساس القانونى للشرطية

منذ السنوات الأولى للصندوق فان الشرطية كانت موضوع للخلاف بين البلدان الأعضاء وكان ذلـك ، لأنـها تعتبر مفتاح الأعضاء المحدد للوصول إلى مساعدات الصندوق المالية (٢).

وكانت وجهة نظر بريطانيا ان الصندوق يتعين عليه ان يزود البلدان الأعضاء تلقائيا" بالائتمان ، ويسمح لهم فى ذات الوقت بحرية اختيار السياسات الاقتصادية التى تناسبهم وبدون تدخل من الصندوق (٣) . فى حين كانت وجه نظـر الولايات المتحدة الامريكية أن اقراض الصندوق يجب ان يكون مرتبط بشرطية دقيقة ، وتحدت طلبات السحب المقدمة من بلدان مثل نيوزلاندة ، نيكارجواى ، وجنوب افريقيا ، وترتب على ذلك ان الصنـدوق لـم يقـدم أى مسـحوبات للاعضاء فى عام ١٩٥٠.

وبسبب إصرار الولايات المتحدة الامريكية على وجهة نظرها وبسبب ثقلـها الاقتصـادى والسياسـى ، فـأن الصندوق اقر خطة " روث " للشرطية سنة ١٩٥٢ ؛ وكان "روث " مدير الصندوق فى ذلك الوقـت ، وهـذه الخطـة قررت حق الصندوق فى " ان يفحص السياسات المالية والنقدية للبلدان الأعضاء ، وبالتحديد جدارة البلدان مـن اجـل

---

(١) انظر Tony Killick , an introduction to IMF , op . cit , p . 140

(٢) انظر Manuel Guitian ." Economic Mangement and international monetary Fund counditionality " in
" Adjustment and Financing in the Developing world, the Role of IMF, Edited by: Tony Killick, IMF & overseas Development institute. London, 1982, p. 74

(٣) انظر Zikry , Sanna A. , The capacity of the IMF to influence policy - making in LDCs , Acase study of Egypt ,op.,cit., pp.69,70.

مساعدة الصندوق ، والصندوق سيتضح له ما إذا كانت المشكلة الواجب مواجهتها ذات طبيعة مؤقتة ام دائمة وما إذا كانت السياسات التى سيتبعها الأعضاء كافية للتغلب على المشكلات التى تمر بها داخل الفترة المحددة لها وما إذا كان الأعضاء سيستخدمون موارد الصندوق طبقا لأهداف الصندوق ، وبالإضافة إلى ذلك فيجب على البلد التى ترغب فى السحب من الصندوق أن تضمن طلبها قبول ارجاع المبالغ المسحوبة خلال فترة محددة يتم الاتفاق عليها حسب نوع السحب [1]

والصندوق يرى أن اتفاقية انشائه تعطيه الحق فى تلك الشرطية ويستند فى ذلك إلى الاتى :-

١- الفقرة الخامسة من المادة الأولى من نصوص اتفاقية الصندوق والتى تقرر أن من ضمن أهداف الصندوق "توفير الثقة للاعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لهم بصفة مؤقته وبضمانات كافية ، وبذلك تتوافر لهم فرصة تصحيح الاختلال فى موازين المدفوعات دون اللجوء إلى اتباع الوسائل التى تودى إلى تقويص الرخاء القومى والعالمى "[2]

٢- الفقرة الأولى من القسم الثالث من المادة الخامسة من نصوص اتفاقية الصندوق وهذا القسم من هذه المادة يناقش الشروط اللازمة لاستخدام موارد الصندوق وهو يقرر فى الفقرة الأولى منه " يتبنى الصندوق السياسات الخاصة باستخدام موارده العامة بما فى ذلك السياسات المتعلقة بالترتيبات الائتمانية " (ترتيبات الاستعداد الائتمانى) أو الترتيبات المشابهة ، وكما يجوز له أن يتبنى سياسات خاصة لمشكلات ميزان المدفوعات الخاصة ، والتى تساعد الأعضاء على حل مشكلات موازين مدفوعاتهم بطريقة تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية ، وتكفل الضمان الكافى للاستخدام المؤقت لموارد الصندوق العامة[3].

ونرى فيما يتعلق بهاتين المادتين الاتى :-

- أن المادة الأولى فى فقرتها الخامسة قررت أن يكون استخدام موارد الصندوق مقيدا" بأمرين :-

أ - أن يكون بصفة مؤقتة ، بمعنى أنه لاياخذ طابع الدوام إلى ما لانهاية ، ولكن يجب أن يكون بصفة مؤقتة، وهذا التأقيت يتحدد بسرعة إنهاء العجز فى ميزان المدفوعات ، وما قام الصندوق بتقديم هذه الموارد الا لمنع الأعضاء من اللجوء إلى الوسائل التقيدية التى يكون من شأنها تقويص الرخاء القومى والعالمى على حد قول الاتفاقية لعلاج العجز فى موازين مدفوعاتهم ، وكأن هذا الدعم المالى الذى يقدمه الصندوق ثمن للالتزام بنصوص الاتفاقية (وهو ما تريده الدول الكبرى) والابتعاد عن النظم الأخرى التى لا تقرها الاتفاقية .

ب - أن تكون هناك " ضمانات كافية " حتى يتسنى للعضو استخدام موارد الصندوق ، والاتفاقية بهذا النص المبهم لم تحدد طبيعة هذه الضمانات الكافية وحدودها ، ويلاحظ أن تقدير ماإذا كانت الضمانات التى يقدمها العضو للصندوق كافية ام لا ، يرجع إلى الصندوق .

---

(١) Ibid. ,p. 70

(٢) انظر Articles of Agreement of I M F , op . cit. , Article I no. v , p 2

(٣) انظر Ibid., Article I no. v ,section (3) (A)

وبالتالى لا يكون أمام العضو الا طريقان :-

الأول : إما الرضوخ للضمانات التى يراها الصندوق كافية حتى ولو لم تكن فى مصلحة هذا العضو على المدى البعيد أو حتى على المدى القريب ،وطالما أن المجتمع الدولى (والذى يتجسد فى القوى الاقتصادية الكبرى داخل الصندوق) أرتضى ذلك للبلد حتى يمكنها السحب من تلك الموارد – والتى تساهم فيها البلدان القوية بنسبة كبيرة من الحصص – ويجب عليه السمع والطاعة لهذه القوى والا فانها ستحرم من الحصول على التسهيلات التى يقدمها الصندوق ، اكثر من ذلك فان طاعة الصندوق فى الشرطيةالتى يضعها سيفتح الابواب امام هذا العضو بمعنى أن مصادر الاقتراض الأخرى ستكون متاحة بسهولة نظرا" لان العضو قد طبق ما يريده الصندوق.

الثانى : واما رفض الاذعان لتلك الضمانات التى يراها الصندوق كافية أو محاولة إدخال بعض التعديلات عليها ويرفض الصندوق هذه التعديلات فى مثل هذه الحالات ، فانه سيكون من الصعب على هذه البلد أن تحصل على الاقتراض لا من الصندوق ولا من الجهات المقرضة الأخرى والتى تشترط للاقتراض الاتفاق المسبق مع الصندوق ، وكل ذلك سيجعل البلد محاطة بالعديد من المشاكل على المستوى الدولى والتى تؤثر بصورة كبيرة على الوضع الاقتصادى الداخلى ،وقد يكون من شأن ذلك تزايد تدهور الاقتصاد لهذه البلد سواء على المستوى الداخلى أو الخارجي .

وعلى ذلك فهذه الدولة لايمكنها ان تعيش بمعزل عن العالم الخارجي أخذا" وعطاءا" ولذلك ففى النهاية قد لاتجد امامها سوى طريق واحد فقط هو اللجوء للصندوق والرضوخ للشرطية التى يضعها وهكذا تسير معظم بلدان العالم وان لم يكن كل بلدان العالم وفقا" لنظام اقتصادى واحد ، وهو ذلك النظام الذى يضعه الصندوق أو بمعنى أدق ذلك النظام الذى تؤيده البلدان القوية اقتصاديا" داخل الصندوق .

وبالنسبة للفقرة الثانية من القسم الثالث من المادة الخامسة من اتفاقية الصندوق .

[فان هذه الفقرة تعطى الصندوق حق تبنى بعض السياسات بالنسبة للبلدان التى تلجأ إلى استخدام موارد الصندوق ،لان هذه السياسات – من وجه نظر الاتفاقية ستساعد البلدان على حل مشاكل موازين مدفوعاتهم وتكفل الضمان الكافى للاستخدام المؤقت لموارد الصندوق.]

فإننا نلاحظ على هذه الفقرة الاتى :-

اولا: أن الاتفاقية تقرر صراحة أن هذه السياسات ستساعد البلدان ذات العجز على حل الاختلالات فى موازين مدفوعاتهم ، وكأن الاتفاقية تتنبأ بشىء قد لايحدث وهو أن السياسات التى يتبناها الصندوق ستساهم فى حل مشكلات هذه البلدان لان السياسات قد لاتناسب بلد يتبع مذهبا" اقتصاديا" مختلفا" عن المذهب الذى يسير عليه الصندوق ، وبالتالى فان هذه السياسات لن تساعد على حل مشاكلها وبالتالى فان هذه الفقرة ترغم هذه البلدان على ترك مذهبها الاقتصادى واتباع المذهب الذى ينادى به الصندوق .

ثانيا": أن هذه الفقرة تقرر أن اتباع العضو لهذه السياسات التى يتبناها الصندوق سيكون بمثابة الضمان الكافى للحصول على موارد الصندوق .

ولكن قد يحدث أن لا تحقق هذه السياسات الضمان الكافى لموارد الصندوق وقد يتعذر على البلد الذى يطبق هذه السياسات أن يقوم برد القرض الذى حصل عليه من الصندوق ، وعلى ذلك فان هذه الفقرة نجزم أيضا أن اتباع هـــذه السياسات سيجعل البلد قادر على رد ما حصل عليه من الصندوق وهذا أمر قد يتنافى مع الواقع فى حالات كثيرة وهـو غير مؤكد فى كل الحالات .

ونرى أن اتفاقية صندوق النقد الدولى (والتى كان للولايات المتحدة الامريكية الدور الاكبر فى صياغتها بـــهذا الشكل) أرادت انشاء نظام نقدى دولى جديد (العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية) يكون اكثر مرونة ويتجه إلى نظام السوق ، وفى ذلك يقول الرئيسى السابق للجنة الاحتياطى الفيدرالى للولايات المتحدة الأمريكية (ارثر بورنسى) أمــام الكونجرس الامريكى " نحن فى حاجة إلى تطوير قاعدة القانون فى هذا المجال – القضايا النقدية الدولية – والوســـيلة الوحيدة لذلك هى صندوق النقد الدولى "[1] .

وعلى ذلك فإننا نرى أن الولايات المتحدة أرادت أن يكون صندوق النقد الدولى القوة الدولية الوحيدة التى يجـب أن تجبر كل البلدان التى تلجأ اليه على التوجه لنظام السوق بقوانينه المختلفة ، وفى ذلك اكبر الفائدة للولايات المتحـــدة ولغيرها من البلدان الرأسمالية الكبرى التى تسيطر على الصندوق من خلال الحصص ، والبلدان الرأســمالية الكــبرى استخدمت لتحقيق هذا الهدف العديد من الوسائل من هذه الوسائل أن الجهات المقرضة الأخرى بخلاف الصندوق سواء كانت خاصة أو رسمية تطلبت ضرورة الاتفاق المسبق مع صندوق النقد الدولى قبل الحصول على التمويل منها وكـــان ذلك منذ أن قامت بيرو بالاقتراض من البنوك الامريكية كبديل عن الائتمان المشروط من الصندوق والذى سيؤدى إلى عدم الاستقرار السياسى ، وكانت هذه البنوك وعلى رأسها " السيتى بنك " تقوم بوضع بعض الاجراءات الرقابية علـــى الاقتصاد البيروفى ، ولكن هذه الرقابة اثبتت فشلها ، وكذلك الإجراءات التى طالبت هذه البنوك بها اثبتت عدم فاعليتها، ولذلك طالبت هذه البنوك بضرورة الاتفاق المسبق مع الصندوق ، ومنذ ذلك الوقت فان المقترضين رفضوا التحول عن هذا الاتجاه ؛ وأيضاً" الدائنين سواء من القطاع الخاص اوا لرسمى – رفضوا اعـــادة جدولـــة الديـــون بـــدون تدخـــل الصندوق.

وهكذا فإننا نرى أن كل العوامل الخارجية تعمل فى اتجاه واحد ، وهو اتجاه الصندوق ، وأن الحصول علـــــى الاقتراض الدولى الخاص أو الرسمى – حيث أن الاقتراض من البنك الدولى مشروط أيضا بالاتفاق مع الصنـــدوق– ، اصبح مرتبط بضرورة الاتفاق مع الصندوق أو بتعبير آخر أصبح مرتبط بضرورة اتبـــاع السياســات التـــى يتبناهــا الصندوق وهى سياسات رأسمالية ولاتملك البلدان النامية فى العالم اجمع الا هذا الطريق والا فانها يجب أن تعتمد علـى نفسها بدون الاستعانة بالتمويل الخارجى وتكافح من اجل اثبات وجودها ومن اجل تطبيق النظام الاقتصادى الذى تؤمن به وقد توجد دول اخرى تؤمن بهذه الفكرة فيتم التعاون بينهما وهذه البلدان التى ترفض السير فى طريق الصندوق قــد تنجح وقد تفشل حسب مقدرتها .

وأيا كان الأمر فان الأساس الذى وضعته الاتفاقية لشرطية الصندوق كان مقبولا" من بعض البلـــدان ، وقـــامت بتطبيق متطلباته وكان مرفوضا" من بلدان أخرى بدرجات متفاوته .

---

[1] انظر Zikry , Sanna A. , The capacity of the IMF to influence policy - making in LDLS , Acase study of Egypt ,op .cit ., p - 139

ونرى أن جملة القول فى الأساس القانونى لشرطية الصندوق انه ولئن كنا نتفق معـــه فـــى ضـــرورة وجـــود ضمانات كافية لرد القروض فان تلك الضمانات لايجوز أن تصل فى حالة من الحالات إلى التدخل فى وضع السياسات الداخلية للبلدان الأعضاء سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لان ذلك يتنافى مع سيادة كل دولة ، وهذا ما طـــالبت بـــه بريطانيا من قبل ، ولكنه قوبل بالرفض من الولايات المتحدة الامريكية .

ونرى أن وجهة نظرنا هذه تجد تبريرها فى أن صندوق النقد الدولى يعتبر منظمة تعاونية دولية فـــى المجـــال النقدى ، ولذلك وجب عليها مساعدة البلدان الأعضاء للحفاظ على الاستقرار النقدى لكل عضو ، وهذه الوظيفة التعاونية لهذه المؤسسة الدولية تخرجها عن نطاق الجهة المتسلطة التى تفرض شروط محددة ، ولاتعطى الا فى حالة تحقق تلـك الشروط التى تتطلبها ، وهذا ما يجب ان تنأى عنه هذه المنظمة الدولية ، وذلك حتى يتحقق التعاون الدولى على أسـس العدل ، وليس على أساس الاستغلال والجبر .

ب- الأساس المنطقى للشرطية .

بالإضافة إلى محاولة تبرير الشرطية من خلال نصوص اتفاقية الصندوق ، وجدت عدة تبريرات أخرى [1] تقوم على أساس المنطق ومنها :-

١- أن الصندوق يجب أن يحمى سيولته الخاصة بالاقتناع بأن أعضائه سيقومون برد تلك القروض التى حصلوا عليها ، ووسيلته فى ذلك فرض الشروط التى يراها كفيلة لضمان أسترجاع هذه القروض ، وذلك حتى يتم تدوير هـــذه القروض بين البلدان الأعضاء الأخرى وعى ذلك فإن الشرطية تكون مبررة لهذا السبب .

٢- أن الصندوق يملك العديد من المعلومات والخبرات اكثر من أى حكومة منفردة ، ولذلك فانه سيكون أقـــدر من أى حكومة على تقديم النصيحة اللازمة لاصلاح الخلل فى موازين المدفوعات ، وهذا يعد كذلك مـــبرر لشـــرطية الصندوق .

١ - ٣ -أن الصندوق يستطيع أن يقدر الاثار الخارجية التى قد يتجاهلها الأعضـــاء عنـــد صياغـــة سياســـتهم الداخلية، ولذلك فان الصندوق لابد وأن يتدخل قبل ذلك بأن يوصى باسياسات التى تحقق مصلحة البلـــدان الأعضـــاء مجتمعة ، ولذلك فإن تدخله بالشرطية يكون مبررا" على هذا الأساس .

ونرى الأتى فيما يتعلق بالتبريرات السابقة :-

بالنسبة للتبرير الأول :-

القول بأن الصندوق يجب أن يحمى سيولته عن طريق الشرطية ليس صحيحا" علـــى الاطـــلاق ، وذلـــك لأن الشرطية لا تعد وسيلة فعالة لتأكيد اعادة الدفع ، ذلك لان فعاليتها تستمر فى وقت محدد فقط ،وهو ذلك الوقـــت الـــذى يقوم فيه العضو بالسحب من الصندوق ، وبعد انتهاء السحب فقد لايقوم العضو برد المسحوبات التى حصل عليـــها ،

[1] انظر Peter B. Kenen ,Financing , Adjustment and the international Monetary Fund , the Brooking institution , Washinton , D.C., 1986 ,p.48.

ولا يستطيع الصندوق فى هذه الحالة اجباره على رد القرض ، بالإضافة إلى أن هذا العضو قد لايقوم بتنفيذ تعهداته مع الصندوق بعد انتهاء السحب ، وعلى ذلك فان تعهدات الأعضاء تكون عديمة القيمة إذا لم تقم الأعضاء باحترامها والوفاء بها ،حتى ولو كان هناك شرطية ، وقد تقوم الأعضاء باحترام تعهداتها مع الصندوق حتى ولم تكن هناك شرطية ، وعلاوة على ذلك فان موارد الصندوق لايمكن أن تدور بين البلدان الأعضاء ما لم يتم تدوير الفائض الذى تحققه البلدان الأعضاء فى ميزان المدفوعات ، فطالما أن الفائض ثابت فى بعض البلدان ، فمعنى ذلك أن بلدان العجز ستظل تعانى من عجز وبالتالى فان موارد الصندوق لن تجدى ويصعب ردها فى مثل هذه الحالة [1] وعلى ذلك فمحاولة تبرير شرطية الصندوق على هذا الأساس لا يستند إلى الواقع .

وبالنسبة للتبرير الثانى :-

فأن القول بأن الصندوق يملك معلومات وخبرات أكثر من أى حكومة منفردة وبالتالى يكون اقدر على صياغة سياسات افضل ، قول قد يمنح الصندوق من وجهة نظر بعض الاقتصاديين [2] سلطة ابوية على الحكومات المختلفة ومن جهة النظر هذه فأن هذه السلطة الابوية أسست على افتراضين :-

الأول : أن الحكومات لا تملك خبرة كافية ولا معرفة ليتنبئوا بأثار تصرفاتهم ولذلك يتدخل الصندوق الذى يملك المعرفة والخبرة الكبيرة ويفرض السياسات التى يراها مناسبة لهم .

الثانى : الحكومات لاتعرف دائما ما هو الافضل لها ، ولا أحد يثقُ فيهمَ ولا فى تصرفاتهم تماما" كالاب الذى لا يثق فى تصرفات اطفاله ، حتى ولو كبروا فانهم سيظلوا اطفال فى اعين أبائهم .

ونرى أن هذا التبرير غير واقعى لان الصندوق ليس له الحق فى أن يقوم بدور الاب فى المجتمع الاقتصادى الدولى والحكومات يجب ان تقوم بوضع سياساتها الاقتصادية التى تراها صحيحة لانها هى بمفردها التى تتحمل نتيجة تصرفاتها ، وبالتالى فالقول بان الصندوق يعلم اكثر من الحكومات كأساس لفرض مشروطيته ليس صحيحا" لان المنطق والواقع يرفضان ذلك .

أما بالنسبة للتبرير الثالث :-

فان القول بأن الصندوق يجب أن يتدخل بالشرطية لكى يمنع أى آثار ضارة قد تترتب على ترك الحرية لكل حكومة بعمل سياسات ملائمة لاقتصادها ، قول لا يعطى الصندوق الحق فى التدخل فى السياسات الداخلية للبلدان التى ترغب فى السحب من موارده ، وتوضيح ذلك أن الصندوق لايستطيع أن يفرض تلك الشروط على البلدان الأعضاء التى لا تلجأ للتمويل منه ، فهل يعنى ذلك أن الصندوق فقد دوره فى منع الاثار الضارة للسياسات الداخلية للبلدان الأعضاء ؟ والواقع يقول غير ذلك بل أن اتفاقية الصندوق تعطى كل بلد عضو الحق فى وضع السياسات الاقتصادية والمالية التى تراعى ظروفه الخاصة [3].

---

(١) انظر Ibid. , p ., 48 .

(٢) Ibid. ., pp., 49 - 50

(٣) انظر Articles of A greement of I M F , Article. iv ,No.1

والواقع أن الصندوق عن طريق مشاوراته السنوية التى يجريها مع الأعضاء له أن يطلب من أى عضو يقـــوم بوضع سياسات داخلية تؤدى إلى الأضرار بالبلدان الأخرى أن يعدل من هذه السياسات وقد تســـتجيب البلـد وقـد لا تستجيب (وأكبر مثال على ذلك بعض البلدان المتقدمة التى تفرض الحماية ضد بعض صادرات البلدان النامية ، فـهذه السياسات وغيرها كرفع أسعار الفائدة فى البنوك الدولية قد يؤدى إلى الإضرار بالبلدان الأخرى التـــى تحتــاج إلـــى التمويل لا يملك الصندوق تجاهلها الا النصح ولايستطيع أن يفرض عليها وجهة نظرة رغم انـــها تضـر بالأعضــاء الآخرين)

ونرى أنه ليس للصندوق الحق فى أن يتدخل فى وضع السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء التى تحتاج إلـــى تمويله قولا" منه بان ذلك يمنع احداث اثار ضارة بالنسبة للبلدان الأخرى لانه قد لا تحدث هذه الآثار الضـــارة ، وإذا حدثت فقد يستطيع بطرق اخرى غير الشرطية أن يطلب التعديل ، وبالتالى فلا تصلح هذه الحجـــة كأســاس لفـرض الشرطية .

وبعد الانتهاء من بحث شكل الشرطية وأساسها فان النقطة التالية ستناقش درجة الشرطية وتطورها .

الفرع الثانى

درجة الشرطية وتطورها

يهتم هذا الفرع ببحث درجة الشرطية وتطورها، ذلك لأن هذه الشـــرطيةالتى يفرضـــها الصنـــدوق تتفــاوت ، وسنناقش درجات هذا التفاوت وأسبابه المختلفة والتطورات التى حدثت فى الشرطية منذ إنشـــاء الصنــدوق ، ولذلــك ستقسم الدراسة فى هذا الفرع إلى الأتى:-

أولا": درجة الشرطية

ثانيا": تطور الشرطية

أولا": درجة الشرطية.

١-أنواع العجز فى ميزان المدفوعات والشرطية.

يقوم الصندوق بتحديد درجة الشرطية على أساس نوع العجز فى ميزان المدفوعات فكلما كان يرجع إلى أسـباب هيكلية كلما كانت المشرطية اشد وكلما كان العجز مؤقت كلما كانت الشرطية اقل ، وبناءا" على ذلك فـــان الصنــدوق يقسم العجز فى موازين المدفوعات إلى ثلاث أقسام :-

القسم الأول:-العجز الذى يرجع إلى أسباب مؤقتة " Temporary Deficit "

وقد يرجع هذا العجز المؤقت إلى أسباب داخلية أو خارجية ، ومن أمثلة العجز المؤقت ما قد يحدث من عجز فى بعض البلدان التى تعتمد على محصول واحد فى التصدير ، وبسبب الأحوال الجوية أو الفيضانـــــات إن الكــوارث أو

الأمراض التى تصيب هذا المحصول ، ويترتب على ذلك الانخفاض المفاجىء للصادرات [١] . وفى مثل هذه الحالات فإن الأمر لا يتطلب التغيير فى السياسات ، وقد تقوم البلد التى تعانى من عجز مؤقت فى السحب من شريحتها الاحتياطية فى الصندوق ، وتقوم بأعادة الدفع عندما تتحسن الاوضاع التى سببت هذا العجز المؤقت [٢] وقد يقوم العضو أيضا بالسحب من بعض التسهيلات الأخرى التى يقدمها الصندوق مثل تسهيل المخزون الاحتياطى السلعى أو التمويل التعويضى [٣]

القسم الثانى : العجز الذى ينتج عن التوسع فى السياسات المالية والنقدية .

ووفقا للصندوق فان هذا النوع من العجز يؤدى إلى زيادة الطلب المحلى عن العرض ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ، وبالتالى فيجب على البلد الذى يعانى من هذه الحالة أن يقوم بالاتفاق مع الصندوق للسحب من شرائح الائتمان العليا ويلتزم ببرنامج للتصحيح مع الصندوق وعادة ما يقوم الصندوق بوضع برنامج للتثبيت بهدف خفض الطلب المحلى الكلى ليناسب العرض الكلى .

القسم الثالث : العجز الذى يرجع إلى أسباب هيكلية " Strtctural Deficit " .

وهذا العجز يعبر عن الخلل القائم بين حجم وبنيان الطلب الكلى من ناحية ، وحجم ونوعية الإنتاج القومى من ناحية أخرى ، وهذا العجز يظهر فى معظم البلدان النامية لانها تعانى بصفة مستمرة من بطء نمو صادراتها من السلع الأولية ، وتدهور شروط التبادل الدولى ، وذلك بسبب منافسة البلدان المتقدمة والتى تقوم بأنتاج بدائل صناعية للسلع الأولية ، وكذلك تزيد انتاجها الزراعى بسبب الثورة التكنولوجية الأمر الذى يعوق الصادرات الزراعية للبلدان النامية .

أكثر من ذلك فإن هذه البلدان المتقدمة تقوم بفرض حماية على انتاجها الزراعى وكل ذلك لم يكن فى صالح موازين مدفوعات البلدان النامية [٤]بالإضافة إلى أن هذه البلدان النامية قد تعانى من التشوهات فى الأسعار والتكلفة [٥] ومما يساهم أيضا فى ظهور العجز الهيكلى فى موازين البلدان النامية ، ان بعض هذه البلدان تسعى جاهدة فى سبيل التصنيع الأمر الذى يفرض عليها ضرورة استيراد مستلزمات التصنيع من البلدان المتقدمة سواء تمثل ذلك فى الآت ومعدات وسلع بسيطة ، وكل ذلك يجب أن يدفع بالنقد الاجنبى الذى تعانى هذه البلدان من ندرته بسبب تباطؤ صادراتها وانخفاض مكاسب التصدير ، الأمر الذى يلجئها إلى الاقتراض طويل أو قصير الأجل وكل ذلك من شأنه تعميق العجز فى ميزان المدفوعات [٦] وفى مثل هذه الحالات فان الصندوق يقوم بتزويد البلد ببعض التسهيلات التى يكون من شأنها وفقا لوجهة نظر الصندوق – القضاء على هذه الاختلالات الهيكلية ، فقد يقوم البلد بالاتفاق مع الصندوق على برنامج

---

(١) انظر د/ صفوت عبد السلام عوض الله ، السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، و أثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية فى الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ١٤

(٢) أنظر: Raymond F.Mikesell ," Appraising IMF conditionality , too loose ,too tight , or justic right,: "In " IMF conditionality "Edited by ,john williamson, institate for international Economic , Washington ,d.c, 1983,pp.48 49 .

(٣) Manuel Guitian , Fund Conditionality ,Evaluation of principles and practices, IMF, Washington,DC., 1981,p.3

(٤) انظر د / صفوت عبد السلام عوض الله ، المرجع السابق ، ص ١٦، ١٧

(٥) انظر Raymond F.Mikesell ," Appraising IMF conditionality , too loose ,too tight , or justic right,op.cit,pp.49-50.

(٦) د /صفوت عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

للتصحيح الهيكلى ويستفيد من تسهيلات التصحيح الهيكلى التى يقدمها الصندوق ، وقد يقوم قبل ذلك بالسحب من تسهيل الصندوق الممتد، أو تسهيل الاستعداد الائتمانى.

٢ - درجة الشرطية من وجهة نظر أخرى .

يرى البعض [١] أن درجة الشرطية يجب ألا تعتمد على نوع العجز فى ميزان المدفوعات فقط وإنما يجب أن يدخل فى الحسبان أيضا سبب العجز ، وبصفة خاصة فى حالة العجز الهيكلى ، فكلما كان سبب العجز خارجيا" ففى هذه الحالة يجب ان نكون الشرطية منخفضة ، ولا يجوز أن تكون شديدة ، لانها لو كانت كذلك فمعنى ذلك أن الصندوق يعاقب البلد على شيء ليس من صنعه وانما تسببت فيه مؤثرات خارجية ويجب ان تتحدد درجة الشرطية من خلال تحديد درجة مسئولية الحكومة المعنية عن العجز فى ميزان المدفوعات.

ويرى البعض أنه كلما كانت الشرطية منخفضة على موارد الصندوق ، فان ذلك سيؤدى إلى زيادة الطلب على موارد الصندوق ، واتباع السياسات التى يتبناها الصندوق ، بعكس الوضع فى حالة ارتفاع الشرطية فان ذلك سيؤدى إلى تخفيض الطلب على موارد الصندوق ، وبالتالى لن يساهم الصندوق فى علاج مشكلات موازين المدفوعات بسبب المغالاة فى الشرطية[٢] .

ويرى أنه كلما كانت شرطية الصندوق عديمة الفعالية ، أو ذات فعالية محدودة ، فان ذلك سيترتب عليه استمرار العجز فى موازين مدفوعات البلدان التى ترتبط ببرامج مع الصندوق ، وسيصبح اللجوء للتمويل الخاص بالغ الصعوبة ، وبالتالى لن يكون أمام هذه البلدان سوى اللجوء مرة اخرى للصندوق ، وعلى ذلك تبدو اهمية خاصة لدرجة الشرطيةالتى يضعها الصندوق إذا كان يريد حقا" علاج العجز فى موازين المدفوعات ، فيجب أن تكون غير صارمة بصورة أكثر مما تتطلبه ظروف كل بلد [٣] وذلك حتى تسهم فى علاج الخلل فى ميزان مدفوعات البلدان الأعضاء

ويرى أيضا أنه لا يجوز ان تمتد الشرطية إلى العجز طويل الأجل فى ميزان المدفوعات ، ذلك لان الهدف الأساسى من الدور التمويلى للصندوق هو تصحيح المشكلات قصيرة الاجل فى موازين المدفوعات ، وذلك وفقا" لاتفاقية الصندوق[٤] أما المشكلات طويلة الاجل فهى تخرج عن دائرة الصندوق لانها تدخل فى دائرة التنمية وبالتالى تدخل فى اختصاص البنك الدولى .

---

(١) انظر Graham Bird , IMF lending to developing countries , Issues and Evidence , overseas Development institute , London 1995 pp, 76 - 77

(٢) انظر Ibid. 76 - 77

(٣) انظر Ibid. , . pp . , 79 - 81 .

(٤) انظر Ibid. , . p . , 80 .

ونرى الأتى على درجة الشرطية :-

* أن درجة الشرطية لا يجوز أن تصل بحال من الاحوال إلى التدخل فى السياسات الداخلية للبلدان الأعضاء ، لأن ذلك يعد من الوظائف الأساسية للحكومات ، وليس لمنظمة دولية أن تتدخل فى الوظائف الأساسية للحكومات .

* يجوز ان تتدرج الشرطية بالنسبة للعجز الدائم فى موازين المدفوعات على أن تكون الشرطية قاصرة على أجال استحقاق الدين حسب أسباب العجز على النحو التالى :-

- إذا كان العجز الدائم لأسباب خارجية ففى هذه الحالات يجب أن تطول آجال الاستحقاق لتتناسب مع زوال الأسباب الخارجية .

- إذا كان العجز الدائم لأسباب داخلية فيجب ان تتناسب آجال الاستحقاق مع المدد المعقولة لعلاج هذه الاختلالات .

- وسواء كان العجز راجعا" لاسباب خارجية ، أم داخلية ، فيجب ألا تفرض أسعار فائدة على المسحوبات التى يقوم بها الأعضاء لعلاج هذه العجوزات ، وتبرير ذلك من وجهة نظرنا أن الصندوق منظمة دولية تعاونية ليس هدفها الربح كالبنوك الخاصة ، وموارده التى يستخدمها ما هى الا حصص الأعضاء المستخدمين .

-وإذا قيل أن الصندوق يقترض جزءا من موارده ، فيمكن الرد على ذلك بان الصندوق يجب عليه ان يقترض من البلدان ذات الفائض فى موازين مدفوعاتها وبدون فائدة ، وذلك لمساعدة البلدان ذات العجز ولكى تتحمل البلدان ذات الفائض جزءا من تبعة علاج العجز فى موازين المدفوعات الدولية ، ومن شأن كل ذلك تحقيق العدالة على المستوى الدولى.

وبعد الانتهاء من بحث درجة الشرطية فان البحث ينتقل إلى موضوع آخر وهو تطور الشرطية .

ثانيا : تطور الشرطية

١- الشرطية فى الخمسينيات والستينيات .

لقد تمييزت فترة الخمسينيات والستينيات بالاستقرار الاقتصادى النسبى على المستوى العالمى ، وكان التضخم منخفضا فى معظم البلدان الصناعية ، وتمييزت هذه الفترة أيضا بإحراز تقدما كبيرا فى عملية تحرير التجارة الدولية وقابلية العملات للتحويل [١].

ومنذ إنشاء الصندوق فانه يسعى جاهدا لوضع مجموعة من التدابير لتوجيه استخدام موارده ، ولكن مبدأ الشرطية ذاته لم يدخل فى سياسات الصندوق الاقراضية الا فى عام ١٩٥٢ ، وكانت أولى الترتيبات المشروطة من الصندوق ، ترتيب الاستعداد الائتمانى " Stand by Arrangement" وفى بادئ الأمر كان ينظر لهذا التسهيل على انه إجراء احتياطى لتأكيد إتاحة الائتمان للبلدان الأعضاء الذين لم تكن لهم حاجة عاجلة لموارد الصندوق ، ويشعروا

(١) Manual Guitian ,fund conditionality ,op cit , p.16

بأنهم قد يحتاجون لمثل هذا التمويل فى المستقبل القريب ، وبعد ذلك اتضح أن هذا التسهيل ملائم بصفة خاصة لربـــط موارد الصندوق المشروطة للبلدان ذات الاحتياجات العاجلة لتمويل ميزان المدفوعات [١].

ولقد تطورت الشرطية المرتبطة بتسهيل الاستعداد الائتمانى على مرحلتين :-

المرحلة الاولى : تعلقت بالطريقة التى تتاح بها موارد الصندوق ، فنظـــرا لتـــأقيت البرنـــامج الـــذى يتطلبـــه الصندوق، فان الموارد المتاحة لهذا البرنامج كانت تصرف على مراحل خلال الفترة المحددة للبرنامج ، وذلك لتســهيل تنفيذ السياسات التى يتضمنها البرنامج وكذلك لمنع الاستخدام المتعجل للمبالغ المسحوبة ، وكل ذلـــك يعكـــس ســـرعة التصحيح فى موازين مدفوعات البلدان الأعضاء[٢] .

المرحلة الثانية : وتعلقت هذه المرحلة بمعايير الأداء التى كان يتطلبها الصنـــدوق لضمـــان الاســـتمرار فـــى الحصول على موارده ، ومن الناحية العملية فان استنزاف البلد العضو لحقه فى السحب من أى تسهيل يقدمه الصندوق يتوقف على الأسس التالية :-

١- منح استثناء يسمح بعدم التقييد بمعايير الأداء . (خاصة عندما يكون الانحراف ضئيلا)

٢- تعديل المعايير . (عندما تؤدى أحداث ليس بوسع العضو التحكم فيها إلى عدم إمكانية تحقيـــق هـــذه المعايير)

٣- استبدال التسهيل القديم بأخر جديد[٣] . (عندما تبدو التعديلات غير ملائمة)

المراجعة الأولى للشرطية :-

فى عام ١٩٨٦ قام مجلس المديرين التنفيذين للصندوق بمراجعة الشرطيةالتى سادت خلال الستينيات ، وانتـــهى المجلس إلى أهمية توفير ضمانات كافية للحفاظ على الطبيعة المتجددة لموارد الصندوق والحاجة إلى الأخذ فى الاعتبار بمعاملة كل البلدان معاملة متماثلة وبصورة مرنة ، وكان المجلس يفضل التدرج المرحلى فى تنفيذ البرامج التى يدعمها الصندوق ، وكذلك أهمية معايير الأداء كشرط للاستمرار التمويلى [٤]

٢ -الشرطية فى السبعينيات .

شهدت حقبة السبعينيات العديد من التطورات فى الاقتصاد العالمى ، كان من أهمـــها انتـــهاء العمـــل بأســـعار الصرف الثابتة ، وكان ذلك بسبب انهاء الولايات المتحدة الامريكية قابلية الدولار للتحويل إلى ذلك فى ١٥ أغســـطس ١٩٧١ [٥]

---

(١) Ibid,p.16

(٢) Ibid., p.18

(٣) Ibid., p.19

(٤) Ibid. ,p.19

(٥) Ibid ., p. 19

وسادت فى هذه الحقبة أسعار الصرف المرنة ، وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت أسعار الطاقة فى هـذه الفـترة بصورة لم يسبق لها مثيل الأمر الذى أدى إلى تضاعف الجهود الضخمية ، وأدت فى نهاية المطاف إلى كساد حاد فـى العالم الصناعى والذى انتقلت تبعاته الضارة إلى البلدان النامية .

وقد بدى للصندوق أن يجرى بعض التعديلات فى الشرطية، ذلك لان ترتيبات الاستعداد الائتمـانى لا تكفـى لمواجهة تلك الزيادة الكبيرة فى اختلال المدفوعات الدولية ، وكذلك تطلب الأمر إعادة النظر فى حجم وطـول فـترة الترتيبات ، وكان من الضرورى اعطاء الأولوية للتمويل العاجل بالنسبة للعجوزات الفجائية أو التى يصعب التحكم فيها، ولذلك أنشأ الصندوق بعض الترتيبات المؤقتة ، لتقديم موارد ذات شرطية منخفضة للبلدان الأعضـاء [١] ومـن هـذه الترتيبات الاتى :-

أ- تسهيل النفط .

ولقد أنشأ الصندوق هذا التسهيل فى عام ١٩٧٤ ، وذلك لتمويل العجز فى موازين مدفوعات البلدان الأعضـاء والناتج عن زيادة أسعار استيراد النفط ، وكانت الشرطية فى هذا التسهيل تتكون من مطلبين :-

الأول : يجب على الأعضاء استشارة الصندوق بشأن سياسات ميزان المدفوعات، بما فى ذلك السياسات المتعلقة بالتغلب على مشكلة الطاقة .

الثانى : يجب على الأعضاء أثناء تصديهم لمشكلاتهم أن يتجنبوا فرض قيود على المعاملات الدولية[٢].

وبعد عام من تقديم تسهيل النفط اتضح للصندوق أن المشكلة الناتجة عن زيادة أسعار النفط لـن تكـون قابلـة للتصحيح تماما" ، لذلك رأى الصندوق ضرورة ان يصحب تسهيل النفط بعض التدابير وهى :-

- تقديم وصف تفصيلى للسياسات التى ينوى البلد اتباعها لعلاج مشكلات ميزان مدفوعاته فى آجل المتوسـط ، ويتولى الصندوق تقدير ملائمة تلك السياسات من عدمه .

- تقديم وصف للتدابير التى قام بها العضو أو التى ينوى القيام بها للحفاظ على البترول أو تطوير مصادر بديلـة للطاقة [٣].

---

[١] انظر د / احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٤٢

[٢] انظر Manuel Guitian : Fund Conditionality , , op. Cit., pp. 20 - 21 .

[٣] Ibid. ., pp. 21 - 22

ب - تسهيل صندوق الاستئمان .

ولمواجهة القلاقل التى تعرض لها الاقتصاد العالمى فى السبعينيات قام الصندوق بأنشــاء تســهيل صنــدوق الاستئمان ، وكان ذلك بصفة مؤقته ، لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض ، وكانت موارد هذا الصندوق من أربـــاح بيع الذهب المملوك للصندوق ، وكانت الشرطية المرتبطة بهذا التسهيل معادلة لتلك المرتبطة بتسهيل الائتمان الشـريحة الأولى [1]

ج - تسهيل الصندوق الممتد .

وهذا التسهيل سبقت الإشارة إليه ، وتم إنشاء هذا التسهيل ، ليعمل على فترات اطول من تلك التى يعمل فيـها تسهيل الاستعداد الائتمانى .

د - تسهيل التمويل التكميلى .

تم إنشاء هذا التسهيل أيضا فى السبعينيات - ١٩٧٧ - بهدف تقديم موارد اضافية بالنسبة لتسهيلى الاســتعداد الائتمانى والصندوق الممتد ، ولقد سبق عرض هذا التسهيل فى سطور سابقة .

المراجعة الثانية للشرطية .

قام الصندوق بالمراجعة الثانية للشرطية فى عام ١٩٧٨ ، وتضمنت هذه المراجعة ، الموافقة على قرار يتضمن مبادئ توجيهية جديدة بشأن استخدام موارد الصندوق ، فبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية التى تم التوصـــل اليـــها فـــى المراجعة الأولى للشرطية ، فان المراجعة الثانية أظهرت عدة اعتبارات أخرى وهى [2] :-

- كثيرا" ما تتردد البلدان فى القيام بتصحيح مبكر لموازين مدفوعاتها ، وتؤجل تبنى اجـــراءات تصحيحيـــة ، الأمر الذى يجعل مشاكل موازين المدفوعات اكثر حدة من ذى قبل ، وبالتالى يتطلب الموقف إجراءات أكثر حدة مـــن ذى قبل ، وقد لا تستطيع البلد تنفيذها بسهولة ، بالطريقة التى كان من الممكن حدوثها لو انها قامت بتعجيل التصحيح .

- أن برامج التصحيح لايمكن إكمالها فى فترة وجيزة ، ولذلك جاء تسهيل الصندوق الممتد ليمد اجل التسـهيلات إلى ثلاث سنوات .

- أن الصندوق عند تصميمه لبرامج التصحيح فانه يولى اعتبارا" لاولوياتها وأهدافـــها الاجتماعيـــة والسياســـية ،وكذلك ظروفها الخاصة ، لذلك فان معايير الأداء التى يتطلبها الصندوق تكون قاصرة على المتغـــيرات الاقتصاديـــة الكلية ولاترتبط بمتغيرات أخرى إلا إذا كانت ضرورية لفاعلية برنامج البلد بسبب وقعها على الاقتصاد الكلى

---

(١) Ibid., P.22-23

(٢) Ibid. ., pp. 27

– يرفع طلب العضو إلى مجلس المديرين التنفيذيين للموافقة عليها إذا كان هذا الطلب منسجما" مع سياسات الصندوق ، وأن البلد ستقوم بتنفيذ البرنامج المتفق عليه مع الصندوق فى مقابل حصولها على التسهيلات المتفق عليها ومن النقاط الهامة التى أشارت اليها المراجعة الثانية للشرطية أن الصندوق قد يشترط على العضو اتباع سياسات معينة قبل الاتفاق مع الصندوق ، ولكن إذا كان الموقف الاقتصادى للبلد العضو قد وصل إلى حد لا يمكن معه فرض هذه السياسات فهنا يعفى هذا البلد من ذلك ويكتفى الصندوق بالمراجعة لسياسات هذا البلد ليتمكن الصندوق من تقييم سياسات الاقتصاد الكلى ثم ينتهى اما إلى عقد الاتفاق مع هذا البلد وأما إلى رفض عقد الاتفاق حسبما تنتهى اليه المحادثات بين الطرفين .

– أنهى العمل بتسهيل النفط فى مارس ١٩٧٦ ، وكانت جملة المسحوبات من هذا التسهيل تقدر بحوالى ٧ مليار وحدة حق سحب خاص (Special Drawing Rights) (SDR) وقدمت لحوالى ٥٥ بلد عضو .

– ومن النقاط الأخرى التى أشارت إليها هذه المراجعة المعاملة غير التمييزية بين البلدان الأعضاء ، وتعديل الشرطية إذا اقتضت الظروف ذلك ، واجراء تقييم لبرامج البلدان كل فترة للتأكد من فعاليتها ، وكذلك القيام بدراسات عالمية للبرامج لمعرفة مدى فعالية هذه البرامج ، ومدى ملائمة السياسات المتبناه ، والنتائج المتحققة ، وتعد هذه الدراسات بمثابة الأساس لمراجعات أخرى للشرطية .

٣ – *الشرطية فى الثمانينات .*

لم تكن فترة الثمانينات اكثر حظا" من حقبة السبعينات بالنسبة للبلدان النامية ، حيث عانت من العديد من المشاكل والتى ظهرت فى السبعينات وأمتدت آثارها للثمانينات ، وكان وقع هذه المشكلات على البلدان منخفض الدخل اكبر بكثير ، حيث تفجرت أزمة المديونية العالمية ، وزادت أعباء خدمة الدين بالنسبة لهذه البلدان ، وكان لذلك وغيره من المشكلات الأخرى دور كبير فى تعميق درجة العجز فى موازين مدفوعات هذه البلدان الأمر الذى جعل الصندوق يقوم بأنشاء تسهيلات جديدة ، ليواكب التطورات التى تحدث فى الاقتصاد العالمى ، ولذلك انشأ الصندوق تسهيل التصحيح الهيكلى ، وتسهيل التصحيح الهيكلى المعزز ، وقد سبق توضيحهما قبل ذلك ، وكان لهذه التسهيلات دور فى تخفيف وقع المشكلات التى تمر بها هذه البلدان .

المراجعة الثالثة للشرطية .

قام المجلس التنفيذى للصندوق بعمل مراجعة ثالثة للشرطية فى عام ١٩٨٨ ولم يدخل تعديلات على الارشادات التى أقرها فى المراجعة الثانية للشرطية فى عام ١٩٧٨[١] .

ويرى الصندوق أن المبادىء التوجيهية للشرطية والتى قررها المجلس التنفيذى فى ١٩٧٨ ، وتم اعتمادها فى ١٩٧٩ تتسم بالمرونة الكافية بما يتسق مع التأكيد المتزايد الذى وضعه الصندوق على التصحيح الهيكلى خلال السنواتالاخيرة ، وأكد المجلس التنفيذى فى المراجعة الثالثة للشرطية على أهمية التصميم الملائم للبرامج والالتزام

---

[١] انظر عادل حميد يعقوب ، التكيف مع النمو فى البلدان النامية مع اشارة خاصة لمصر ، رسالة دكتوراه ، جامعة الازهر ، كلية التجارة بنين قسم الاقتصاد، ١٩٩٣، ص ٢٨

القوى من جانب الحكومات بجهود التصحيح ، كذلك أكد أيضا على الحاجة إلى تخفيف أثر برامج التصحيح على القطاعات الفقيرة فى المجتمع ، دون التضحية مع ذلك بالأهداف العامة للتصحيح ويتمثل الهدف العام لسياسات تصحيح موازين المدفوعات ، كما يظهر فى برامج الصندوق فى تحقيق وضع للحساب الجارى يمكن استمراره عن طريق تدفقات رأس المال العادية ، ودون اللجوء إلى فرض القيود على التجارة والمدفوعات أو دون إحداث متأخرات فى المدفوعات [١] .

٤ - الشرطية فى التسعينيات .

يلاحظ ان التحولات التى حدثت فى بداية التسعينيات فى البلدان التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتى سابقا" وبلدان اوروبا الشرقية ، كان لها دور كبير فى قيام الصندوق بأنشاء تسهيل خاص لمواجهة هذه التحولات ، لأنها تعنى الانتقال من نظام اقتصادى إلى نظام اقتصادى أخر ، الأمر الذى يعنى العديد من المشاكل الاقتصادية سواء على المستوى الداخلى ام على المستوى الخارجى ، ولذلك أنشأ الصندوق تسهيل التحول فى النظام الاقتصادى فى عام ١٩٩٣ وقد سبق الحديث عنه .

ونرى الأتى بالنسبة لتطور الشرطية :-

نلاحظ على تطور الشرطية فى الفترات الأربع السابقة ، ان الصندوق فى كل مشكلة تواجه البلدان الأعضاء يقوم بالتدخل السريع ، ولكنه تدخل بمقابل بمعنى أن العضو الذى يلجأ للصندوق يجب أن يدفع ثمن تدخل الصندوق والا فانه لايستحق مساعدة الصندوق ، مهما كانت المشاكل التى يعانى منها ، وهذا يشبه التاجر المستغل الذى يستغل حاجة المشترى واحتكاره للسوق فيقوم بفرض ما يشاء من شروط ، والشرطية فى كل مرحلة من مراحل تطورها تثبت وجهة النظر هذه .

نخلص من هذا الفصل إلى أن ظاهرة العجز فى ميزان المدفوعات ظاهرة عامة فى البلدان النامية ، وهذا العجز عادة ما يكون عجزا" دائما" وان هناك العديد من الأسباب الخارجية والداخلية المسئولة عن هذا العجز ، وأن بقاء هذا العجز يؤدى إلى العديد من المشكلات الاقتصادية ولذلك يجب علاجه بطريق تؤدى إلى تحقيق أكبر مصلحة بأقل تكلفة ممكنة ، وهنا يظهر صندوق النقد الدولى كجهة دولية مناط بها القيام بهذا الدور ، وهنا يقدم الصندوق تمويله ويدعوا الاخرين لتقديم الدعم المالى للبلد الذى يعانى من عجز فى ميزان المدفوعات ، ولكن يقدم فى نفس الوقت شرطيته التى لابد من تنفيذها حتى يمكن الاستفادة من هذه الدعومات المالية ، وهذه الشرطية يعتبرها الصندوق صمام امن لضمان استرداد القرض الذى تم تقديمه للبلد العضو . والفصل التالى نعرض فيه للاطار النظرى لسياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق فى برامجه للتصحيح ، وهذه السياسات تعتبر جوهر شرطية الصندوق .

---

[١] انظر The Treasurer's department of International monetary Fund ,op.,cit.,PP.67-69

الفصل الثانى

إطار نظرى لسياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق

بعد أن عرضنا فى الفصل الأول من هذا الباب لظاهرة العجز فى موازيـــن المدفوعـــات ودور الصنـــدوق فـــى علاجها، فأننا نعرض فى هذا الفصل للإطار النظرى لسياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق ، والدراســـة فـــى هـــذا الفصل ستكون على النحو التالى : -

المبحث الأول : تشخيص صندوق النقد الدولى لمشكلات البلدان النامية الاقتصادية .
المبحث الثانى : التعريف بسياسات التثبيت وأهدافها .
المبحث الثالث : تصميم سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق .
المبحث الرابع : جوهر سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق .

المبحث الأول

تشخيص صندوق النقد الدولى لمشكلات البلدان النامية الاقتصادية

تشير الدراسات التى قام بها موظفو الصندوق على البلدان النامية إن الاختلالات الخارجية التى تعـــانى منـــها البلدان النامية والمتمثلة فى تزايد العجز فى الحساب الجارى لهذه البلدان إنما يرجع الى نوعين من الأسباب :

النوع الأول : وهى المشكلات الخارجية .

وهذه المشكلات بدأت فى الظهور فى بداية السبعينيات كـــانخفاض أسعار صادرات البلدن النامية ،زيادة أســعار الفائدة والركود العالمى كل هذه التطورات التى حدثت فى الاقتصاد العالمى كان لها آثار سلبية علـــى موازيـــن مدفوعات البلدان النامية[1] .

---

(١) انظر : -

- د / عبد الشكور شعلان المرجع السابق ، ص ٤٨ .

- Mohsin.Khan , peter J.montiel , and Nadeem U. Haque " macroeconomic models for Adjustment in developing countries " , international monetary Fund , 1991 , p. 1

- ماسيلو سيلوفيسكى ، التكييف فى الثمانينات : استعراض للقضايا ،التمويل والتنمية ، صندوق النقـــد الدولـــى ، يونيـــو ١٩٨٧ ، ص ١١ . د -كى - يونج تشو ، الصدمات الخارجية والسياسة المالية فى أقل البلدان نمـــوا" ، التمويـــل والتنميـــة ، صندوق النقد الدولى ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٢٨ .

ويرى البعض [١] أن الصندوق عندما يقوم بالاتفاق مع البلد العضو على برنامج للتثبيت الاقتصادى فانه لا يعطى اهتماما" لهذه العوامل الخارجية ، و يعتبرها غير موجودة ، ويشخص المشكلة على إنها مجرد أخطاء ارتكبتها البلدان النامية .

ويرى البعض الأخر [٢] أن الاختلالات المؤقتة التى تحدث فى موازين المدفوعات والتى ترجع الى عوامل خارجية لا تستلزم تدخل الصندوق بسياسة ما ، ولكن يمكن للبلد الذى يواجه هذه المشكلات الخارجية أن يعتمد على السحب من الشريحة الاحتياطية بالصندوق ، ثم يقوم برد ما قام بسحبه عندما تتحسن الظروف غير المواتية فى الاقتصاد العالمى والتى أدت الى هذه الاختلالات .

ومما لاشك فيه أن الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية تؤثر بالسلب على جهود التصحيح سواء كانت مدعومة من الصندوق أم لا ، ولقد قرر أحد العاملين بالصندوق [٣]أنه كلما كانت البيئة العالمية مواتية كلما كانت عملية التصحيح سهلة التطبيق وبالعكس فإنها تصبح قاسية فى ظل الظروف عالمية غير مواتية .

ونرى أن الصندوق يتدخل عندما تحدث اهتزازات فى الاقتصاد العالمى يكون من شأنها إلحاق الضرر بموازين مدفوعات البلدان الأعضاء سواء كانت متقدمة أم نامية ،ويقوم الصندوق بوضع أليات خاصة لمواجهة العجز فى موازين مدفوعات الأعضاء المترتب على عوامل خارجية غير مواتية ، ومن هذه الآليات على سبيل المثال تسهيل البترول الذى قدمه الصندوق للبلدان المتضررة من أسعار البترول فى السبعينيات ،وهناك ترتيبات أخرى عديدة ينظمها الصندوق لمواجهة هذه المشكلات التى يمر بها الاقتصاد العالمى والتى تضر بالبلدان الأعضاء ولكن كل هذه التسهيلات التى يقدمها الصندوق تكون خاضعة لسياسات تصحيحية يصر الصندوق على تطبيقها على البلدان التى ترغب فى السحب من هذه التسهيلات [٤].

نخلص من ذلك أن الصندوق يتدخل لمساعدة البلدان الأعضاء التى تواجه ظروف اقتصادية عالمية غير مواتية بشرط الخضوع للتصحيح الذى يراه الصندوق ملائما" لهذه البلدان ، وعل كل بلد أن تختار إما أن تواجه الظروف الدولية المعاكسة بمساعدة الصندوق ، وهنا يجب عليها أن تقبل السياسات التصحيحية التى يراها الصندوق مناسبة لمواجهة هذه الظروف ، و إما أن ترفض تدخل الصندوق فى شئونها الداخلية وبالتالى تحرم من مساعدة الصندوق التى قد تخفف عنها وقع الصدمة الخارجية التى تعرضت لها ، وقبول أو رفض هذه المساعدة يختلف من بلد الى بلد حسبما تمليه عليها ظروفها ومصالحها .

---

(١) انظر د / رمزى زكى ، المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٢) انظر Raymand F.mikesekk ,Appraising , IMF conditionality , too loose ,too tight ,or Just Right op .cit . p. 48,.

(٣) انظر د / عبد الشكور شعلان المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٤) انظر Manuel Guitian ,Fund conditionality , Evolution of principles and practices,op.cit., pp. 24 - 25

النوع الثانى : المشكلات الداخلية :-

يرى الصندوق أن الاختلالات الخارجية التى تعانى منها البلدان النامية ترجع بصفة أساسية الى عـــدة أسـباب داخلية من شأنها أن تؤدى الى تزايد العجز فى ميزان المدفوعات [1] ؛ وعلى ذلك فان مواجهة هذه المشـــكلات عــن طريق التصحيح يكون من شأنه القضاء على الاختلالات الخارجية ومن وجهة نظر الصندوق فان المشكلات الداخليـــة تصنف الى قسمين [2]

أولا : مشكلات ناجمة عن التوسع فى السياسات النقدية والمالية .

ومن هذه المشكلات : -

١ -انخفاض أسعار الفائدة حيث إنها لا تعكس الندرة النسبية لرأس المال ولا معدلات التضخم السائدة ومن ثــم فان أسعار الفائدة الاسمية تنطوى فى الواقع على أسعار فائدة حقيقية سلبية ، الأمر الذى يؤدى الـــى الإسـراف فــى الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية كما يضعف الحافز على الادخار وهذا يكون سبب فى توليـــد العديـــد مـــن المشاكل الاقتصادية[3].

ونرى أن رفع أسعار الفائدة ليس هو الحل الأمثل لهذه المشكلة ، لان هذا الحل سيؤدى الى العيد من المشـكلات الاقتصادية التى لا تقل خطورة عن المشكلات الناجمة عن سلبيات أسعار الفائدة السلبية ومن هذه المشـــكلات علـــى سبيل المثال أن رفع أسعار الفائدة المدينة سيؤثر سلبيا على معدلات الاستثمار وبالتالى على معدلات العمالة وقد يــؤدى أيضا الى تزايد العجز فى ميزان المدفوعات مما يؤثر بدوره على الاحتياطيات الدولية للبلد وأيضا يؤثر سلبيا على كل أوجه النشاط الاقتصادى فى البلد وتستمر حلقة المشكلات الاقتصادية دون حل شافى ، وذلك كما ســنتناوله بــالتفصيل لاحقا فى حالة مصر .

٢ – ومن هذه المشاكل أيضا أن أسعار الصرف فى هذه البلدان مغالى فيها بصورة كبيرة كما أنها لا تتغير تبعـا للتغير فى الواقع الاقتصادى وهذا من شأنه أن يؤثر على القدرة التنافسية لمنتجات هذه البلدان فى الأسواق العالميــــة ، وهى فى نفس الوقت تؤدى الى تشجيع الواردات وتعرقل القدرة على التصدير .

ونرى أن ما سبق لا يبرر خفض أسعار الصرف فى البلدان النامية ، وذلك نظرا لان مضار التخفيض قد تكون أكبر من منافعه كما أنها قد تكون أيضا أكبر من مضار المغالاة وليس معنى ذلك أننا نؤيد المغالاة فى أسعار الصرف ، ولكن معناه أننا نؤيد أن يكون الإجراء المراد تطبيقه ملائم ، ويتحقق ذلك من وجهة نظرنا عندما تكـــون منـــافع هـــذا الإجراء أكبر من مضاره ، وهذا يعد الحد الأدنى للملاءمة ، وسنوضح ذلك بتفصيل أكبر فيما بعد .

---

(1) انظر Raymand F.mikesekk ,Appraising , IMF conditionality , too loose ,too tight ,or Just Right, op .cit. . p 49

(2) انظر ميكائيل بيل وروبرت شيهى ، مساعدة البلدان منخفضة الدخل على التكييف الهيكلى ، التمويل والتنمية ، مرجع سابق ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٦ .

(3) د / عبد الشكور شعلان ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

٣ - تزايد العجز فى الموازنات الحكومية وتمويله عن طريق الإصدار النقدى ويترتب على ذلك تزايد الضغوط التضخمية المزمنة ، وهذا بدوره يشوه آلية الأسواق ويضعف القدرة التنافسية ويفرض عبئا" ثقيلا على محدودى الدخل ويلاحظ البعض أن اجتماع المشكلات السابقة يؤدى الى توليد مشاكل جديدة ومن ذلك أن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية والمغالاة فى أسعار الصرف يعتبر مسئولا" عن هروب رؤوس الأموال للخارج مما يزيد من الاختلالات فى موازين المدفوعات ويحرم هذه البلدان من الموارد النادرة ولذلك فان نصف برامج الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ تضمنت تصحيح أسعار الصرف ، وفى حين تضمنت ثلث هذه البرامج تصحيح أسعار الفائدة [١]

ونرى أن سياسة الإصدار النقدى تصلح لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة بصورة مؤقتة خاصة اذا تم استخدامها فى استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل ، حيث لا يخفى أن ذلك من شأنه أن يحقق العديد من المكاسب للاقتصاد القومى ومن هذه المكاسب زيادة معدلات الاستثمار وبالتالى زيادة معدلات العمالة والإنتاج والدخل القومى ، مما قد يؤدى إلى تخفيض معدلات التضخم وتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات مما يؤثر إيجابيا على الاحتياطيات الدولية للبلد .

ثانيا": المشكلات الهيكلية:-

يرى الصندوق أن البلدان النامية لا تعانى فقط من سياسات مالية ونقدية توسعية وانما تعانى أيضا من تشوهات هيكلية ومن هذه التشوهات ، تشوهات السعر وهى تنجم عن تطبيق سياسات سعرية تتسم بالجمود ولا تعكس التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات وقد يترتب على ذلك ارتفاع معدلات البطالة وتحول الاستثمار إلى إنتاج السلع والخدمات التى تكون اسعارها حرة ، وذلك بغض النظر عن العائد الحقيقى لهذه الاستثمارات وهذا يؤدى إلى تراجع الاستثمار الكفء[٢]وبالتالى تزايد الطلب على الواردات وهو يؤدى إلى مزيد من العجز فى الحساب الجارى •

ونحن نتفق مع الصندوق فى وجود هذه المشكلات الهيكلية فى البلدان النامي كما أننا نتفق معه فى ضرورة القضاء على هذه المشكلات ، وذلك نظرا لأثارها الضارة على المجتمع ، ولعل أن تحرير الأسعار يعد من الإجراءات الهامة فى هذا الصدد نظرا لآثاره الإيجابية على الاقتصاد .

وبالإضافة إلى تشوهات السعر فان هذه البلدان أيضا تعانى من تزايد خسائر القطاع العام الأمر الذى يؤدى إلى تزايد العجز فى موازنة الدولة وهذا يتطلب تحسين كفاءة وحدات القطاع العام وتشجيع الاستثمارات الأجنبية بالإضافة الى عدم التوسع فى زيادة الأجور ، وبالإضافة الى ما سبق فان هذه البلدان تميل الى فرض القيود على التجارة الخارجية وهذا من شأنه أن يعيق النمو الاقتصادى فى هذه البلدان وهذا يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات [٣] .

---

[١] د / عبد الشكور شعلان ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

[٢] انظر / أمنية حلمى ، مرجع سابق ، ص ١٨ •

[٣] د / عبد الشكور شعلان ، المرجع السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦ •

ونرى أننا نشارك الصندوق الرأى فيما يتعلق بضرورة تحسين كفاءة القطاع العام وتشيع الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية ولكننا لا نشاركه الرأى فيما يتعلق بضرورة إلغاء القيود التى تفرضها هذه البلدان على تجارتها الخارجية على أساس أن الدول المتقدمة تقوم أيضا بفرض مثل هذه القيود ، فكيف يؤخذ ذلك على البلدان النامية وهى أكثر حاجة من البلدان المتقدمة لفرض هذه القيود ، بل إننا نذهب أبعد من ذلك ونطالب البلدان المتقدمة بعدم فرض قيود على صادرات البلدان النامية حتى ولو قامت الأخيرة بفرض قيود على صادرات البلدان المتقدمة طالما أن البلدان النامية تعانى من عجز فى موازين مدفوعاتها .

ولقد قام بعض العاملين فى صندوق النقد الدولى [1] بعمل بحث على عينة من ثلاثين دولة فى عام ١٩٨١ لمعرفة طبيعة المشكلات التى تواجهها هذه البلدان والأسباب الرئيسية لهذه المشكلات وذلك خلال الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٧٩ ، وقد قسمت فترة الدراسة الى ثلاث مراحل وهى :

١ – الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٩ . ٢ – الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ .

٣ – الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ وبحيث تحتوى كل فترة على عينة من عشر بلدان

والجدولين التاليين يوضحان ما توصلت إليه هذه الدراسة : –

جدول رقم (١٠) يوضح طبيعة المشاكل التى تواجه بلدان العينة .

الصعوبات	١٩٦٤ – ١٩٦٩	١٩٧٠ – ١٩٧٣	١٩٧٤ – ١٩٧٩
١ – صعوبات موازين المدفوعات	٦	٦	١٠
أ – هبوط الصادرات	٤	١	٤
ب– زيادة الواردات	٦	٦	٩
ج – الحساب الرأسمالى	٢	–	٣
٢ – التضخم	٢	٥	٧
٣ – النمو الاقتصادى	٥	٢	٩
٤ – إدارة القطاع العام	٦	٦	٣
٥ – أخرى	٣	٣	٤

المصدر : Tony killick ,IMF stabilization programmes, in " the quest for Economic stabilization ", op.cit.,pp.190-F

[1] Tony killick ,IMF stabilization programmes, in " the quest for Economic stabilization ", p.cit.,pp.190-F

جدول رقم (١١) يوضح الأسباب الرئيسية لمشاكل موازين المدفوعات.

البيان	١٩٦٤ - ١٩٦٩	١٩٧٠ - ١٩٧٣	١٩٧٤ - ١٩٧٩
١ - سياسات الطلب التوسعية	٧	٧	٦
٢ - تشوهات التكاليف والسعر			
أ - المرتبطة بسعر الصرف	٤	٢	٥
ب- المرتبطة بالأسعار الأخرى والأجور	٢	٣	٩
٣ - عوامل خارجية			
أ - انخفاض حجم الصادرات	٢	-	٢
ب - تدهور شروط التجارة	٣	١	٥
ج - عوامل غير اقتصادية	٣	٣	٥
٤ - مشكلات خدمة الدين الخارجي	٢	٤	٥

المصدر: Tony killick ,IMF stabilization programmes, in " the quest for Economic stabilization,: op.cit.,pp.190-F

ونرى الآتى فيما يتعلق بالجدولين السابقين : -

أ - بالنسبة للجدول الأول: -

يلاحظ أن مشكلات المدفوعات تعتبر من أكثر المشكلات التى تواجه البلدان النامية وبصفة خاصة تلك التى ترجع إلى زيادة الواردات حيث أن هذه المشكلة واجهت ٩ بلدان من البلدان العشرة التى تقع تحت العينة فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، وبالإضافة الى ذلك ظهر أيضا المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادى من ضمن المشكلات الرئيسية التى تواجه نفس المجموعة من البلدان ثم تأتى بعد ذلك مشكلة التضخم التى واجهت سبع بلدان من البلدان العشرة التى تقع تحت العينة فى نفس الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٩) ثم تأتى بعد ذلك مشكلة إدارة القطاع العام حيث أنها واجهت ست بلدان فى الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٦٩، وفى الفترة من ١٩٧٠ -١٩٧٣ ؛ ويتضح من هذه الدراسة أن المشاكل الرئيسية التى واجهت هذه البلدان هى زيادة الواردات ، انخفاض معدلات النمو الاقتصادى ، التضخم ، إدارة القطاع العام .

ب - وبالنسبة للجدول الثانى : -

أن سياسات الطلب التوسعية كانت من أكثر الأسباب التى أدت الى الصعوبات التى واجهتها هذه البلدان حيث وجدت السياسات فى ٧ بلدان من البلدان العشرة فى الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٩ وأيضا نفس العدد فى الفترة التالية لها مباشرة ، وكانت أكثر هذه السياسات تأثيرا" هى تلك المتعلقة بالأسعار والأجور - ومن ضمن الأسباب الرئيسية الأخرى يظهر لنا مشكلات خدمة الدين ، ويظهر بعد ذلك مشكلة تدهور شروط التجارة .

ويتضح لنا من كل ذلك أن الصندوق يرى أن المشكلات التى تواجههاهذه البلدان سواء كانت خارجية (تتمثـــل بصفة أساسية فى عجز ميزان المدفوعات)، أم داخلية (وتتمثل كما يظهر فى العينة فى انخفـــاض معـــدلات النمـــو والتضخم وانخفاض كفاءة القطاع العام) ، ترجع فى الغالب إلي الأسباب الداخلية وبصفة خاصـــة سياســـات الطلـــب التوسعية ، ثم تأتى بعد ذلك مشكلة المديونية وتدهور معدلات التبادل التجارى ، ولكن الملاحظ أن الصنــــدوق يولـــى اهتماما" كبيرا" بالأسباب الداخلية لمشكلات البلدان المدينة ولا يحظى الأسباب الخارجية نفس الاهتمام ٠

ونرى بالإضافة إلى ما سبق ، أن الدراسة السابقة التى قام بها موظفو الصندوق أهملت العديـــد مـــن الأســـباب الخارجية والداخلية التى ترتب عليها الصعوبات التى واجهت البلدان النامية فى فترة السبعينيات والثمانينيات كارتفـــاع أسعار البترول وهروب رؤوس الأموال على سبيل المثال ، رغم أن هذه المشكلات كان لها تأثير سلبى كبـــير علـــى موازين مدفوعات هذه البلدان وعلى أوضاعها الاقتصادية الداخلية ٠

المبحث الثانى

التعريف بسياسات التثبيت وأهدافها

تنقسم الدراسة فى هذا المبحث الى المطلبين التاليين :-

المطلب الاول : التعريف بسياسات التثبيت ٠

المطلب الثانى : أهداف سياسات التثبيت ٠

المطلب الاول

التعريف بسياسات التثبيت

فى الواقع أن هناك نوعين من سياسات التثبيت :-

الأولى هى : سياسات التثبيت التقليدية " Orthodox stabilization Policies "

وهى التى يتبناها صندوق النقد الدولى فى برامجه للإصلاح الاقتصادى فى البلدان الأعضاء التى تعـــانى مـــن عجز فى موازين مدفوعاتها .

والثانية هى : سياسات التثبيت غير التقليدية " Heterodox stabilization Policies "

وهى التى تتبناها بعض الدول (مثل إسرائيل – الأرجنتين – البرازيل – المكسيك) كبديل لسياســـات التثبيـــت التقليدية التى يتبناها صندوق النقد الدولى ٠

أولاً : سياسات التثبيت التقليدية .

ويقصد بسياسات التثبيت التقليدية التى يتبناها صندوق النقد الدولى [١] تلك السياسات التى تهدف الـى اسـتعادة التوازن فى الاقتصاديات الكلية من خلال السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف •

ونرى الآتى على سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق : -

١ - هذه السياسات تهدف الى إعادة التوازن فى الاقتصاديات الكلية خلال الأجل القصير ، ولذلـك فـان مـدة برامج التثبيت التى يتبناها الصندوق عادة ما تكون ما بين عام إلى عامين .

٢ - هذه السياسات عادة ما تكون متفق عليها بين الحكومة التى تقوم بالسحب من شرائح الائتمان العليـا فـى الصندوق وبين صندوق النقد الدولى وهذه السياسات تمثل مشروطية الصندوق التى يتم الاتفاق عليها فى خطاب النوايـا المبرم مع الحكومة المعنية.

٣ - عادة ما يرتبط تنفيذ هذه السياسات بالاستمرار فى السحب من شرائح الائتمان المتفق السحب منها وعلـى ذلك فان وقف تنفيذ هذه السياسات سيؤدى الى وقف السحب من شرائح الائتمان العليا .

---

(١) انظر فى تعريف سياسات التثبيت : -

- برفيز حسن ، التصحيحات الهيكلية فى بعض البلدان العربية ، الحاجة والتحديات والمدخل، فى كتاب ، التصحيح والتنمية فى البلدان العربية تحرير د / سعيد النجار ، صندوق النقد العربى ، ١٩٨٧ ، ص ٧٠ .

-Joan M..Nelson," The politics of Economic Adjustment Indeveloping Nation , op. cit. , pp.3,4

-Tony Killick , Balance of payments Adjustment and developing countries : Some outstanding issues in " Problems of international money , 1972 - 1985" Edited by : Michael posner , international monetary Fund , Washington , DC. ,overseas development institute , London , 1986 , pp. - 64 - 75

-Anthony clunies Ross " ,Economic stabilization for developing countries, Edward Elgar , 1991 , pp. 3 - 14.

-David F. ruccio " , When Failure Becomes success : class and the Debate over stabilization and Adjustment , world development, vol. 19 , No 10 , p. 1316

٤ – ويلاحظ أيضا أن سياسات التثبيت هذه تختلف عن سياسات أخرى يتبناهـا الصندوق وهـى سياسـات التصحيح الهيكلى " Structural Adjustment Policies" وذلك لان سياسات التثبيت تهتم بالتصحيح فى الأجـل القصير أم سياسات التصحيح الهيكلى فتهتم بالتصحيح فى الأجل المتوسط والطويل ، ولذلك فـان برامـج التصحيـح الهيكلى التى يعقدها الصندوق مع البلدان الأعضاء عادة ما تتراوح مدتها ما بين ثلاث الى خمس سنوات وربما تزيـد عن ذلك [1] ويقصد بسياسات التصحيح الهيكلى [2] تلك السياسات التى تهدف الى تحسين كفاءة المـوارد الاقتصاديـة ومواصلة النمو الاقتصادى لمستوى معقول ٠

ثانياً: سياسات التثبيت غير التقليدية [3]

– تعتبر سياسات التثبيت غير التقليدية أحد البدائل المطروحـة لسياسـات التثبيـت التـى يتبناهـا الصنـدوق والاقتصاديون الهيكليون(Struturalist Economists) هم الذين يتبنون سياسات التثبيت غير التقليدية ٠ ويقدمـون حزمة بديلة لسياسات الصندوق يطلق عليها " Heterodox policy package " وهم يعـارضون وجهـة نظـر الاقتصاديين النيوكلاسيك بخصوص الاعتماد على قوى السوق لعلاج الاختلالات الاقتصاديـة وتحجيـم دور الدولـة ويرون ضرورة الاعتماد على التدخل الحكومى لعلاج هذه الاختلالات .

– ويوجه الهيكليون الانتقادات التالية لسياسات التثبيت التى يتبناها صندوق النقد الدولى :-

١ – سياسات التثبيت التقليدية تؤدى إلى الركود التضخمى فهى تسبب الركود الاقتصادى وتزيد مـن معـدلات البطالة والتضخم .

٢ – هذه السياسات تضحى بالنمو طويل الأجل للحصول على استقرار قصير الأجل ٠

٣ – تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء وتعمل على تركيز الثروة ٠

---

(١) انظر Joan M. Nelson, the politics of Economic Adjustment in developing Nations, op . Cit. , pp. . 3 - 4

(٢) انظر ، برفيز حسن ، المرجع السابق ، ص ٧٠ ٠

(٣) - David F. Ruccio , "When Failure Becomes success , op. cit . , pp. . 1317 -1319–

– Arthyr J. mam and manuel postor , "orthodox and Heterodox stabilization policies in polivia and Peru : 1985 - 1988 ", Journal of interamerican studies and world affairs , winter 1989 , pp . 163 - 192

– Manuel pastor , " the effects of IMF programs In the third world : Debate and Evidence from Latin America , world development , Vol. . 15, NO. 2, pp. 249 - 262,-1987

–Mario I. Blejer and Adrienne cheasty " ,High inflation, Heterodox stabilization and Fiscal poliy , IN " Fiscal policy , stabilization and growth In developing countries , Edited by Mario I. Blejer and Ke- Young chu , International monetary Fund , 1989 , pp. . 72 - 73

– وهم يرون أن العجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية لا يرجع كما يزعم الصندوق إلى السياسات المالية التوسعية ، ولكن إلى الصدمات الخارجية التى تعرضت لها هذه البلدان كالارتفاع الحاد فى أسعار البترول فى السبعينيات وارتفاع أسعار الفائدة فى الثمانينات وغيرها من الظروف الدولية غير المواتية .

– كما يرى الهيكليون أن الأولوية فى عملية الإصلاح الاقتصادى ، يجب أن تكون لجانب العرض الكلى و ليست لجانب الطلب الكلى ، وذلك على أساس أن من شأن القضاء على الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد أن يزيد من الناتج المحلى للبلدان التى تقوم بعملية الإصلاح ، ويترتب على ذلك أن حدة الطلب الكلى المفرط ستنخفض او ستنتهى تماما حسب قدرة سياسات جانب العرض على زيادة الناتج المحلى .

– وبالنسبة لحزمة السياسات غير التقليدية التى يتبناها الهيكليون فتتمثل فى الاتى : –

– سياسات الدخل وهى تهدف إلى تجميد الأسعار والأجور لفترة مؤقتة حتى يمكن تخفيض معدلات التضخم .

– إعادة الاعتماد على الإصدار النقدى لفترة مؤقتة وبدرجة سليمة .

– استخدام الضوابط المالية والنقدية المتشددة لمكافحة التضخم .

– التدرج فى إزالة الضوابط التى يتم وضعها لمواجهة التضخم .

–المساندة الشعبية لهذه السياسات لضمان نجاحها

– وبالنسبة للبلدان التى أخذت بهذه السياسات ، نجد أن هناك أربع تجارب مشهورة فى هذا الصدد وهى: [١]

– خطة أوسترال فى الأرجنتين عام ١٩٨٥ .

– برنامج تحقيق الاستقرار فى إسرائيل عام ١٩٨٥ .

– اتفاق التضامن " الباكتو" فى المكسيك عام ١٩٨٧ – ١٩٨٨ .

– خطة كروازدو فى البرازيل عام ١٩٨٦ .

وبالنسبة لنتائج هذه السياسات غير التقليدية فيلاحظ أن هناك نجاح لهذه السياسات فى كل من المكسيك وإسرائيل وفشل لها فى كل من البرازيل والأرجنتين [٢]

ولسنا هنا بصدد تقييم هذه التجارب فهذا يحتاج الى دراسة أخرى ولكننا نميز فقط بين سياسات التثبيت التقليدية وغير التقليدية .

---

[١] انظر ميجيل أ.كيجويل ونيسان ليفياتان ، تقرير عن مدى نجاح البرامج غير التقليدية لتحقيق الاستقرار، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، مارس ١٩٩٢ المجلد ٢٩ ، العدد ١ ، ص ٢٢

[٢] انظر ، المرجع السابق ، ص ٢٢ – ٢٤ .

– انظر أيضا د / عالية عبد المنعم المهدى ، سياسات الإصلاح الاقتصادى فى المكسيك وبعض آثارها التوزيعية ، فى كتاب " الإصلاح الاقتصادى أثاره التوزيعية " أعمال المؤتمر العلمى لقسم الاقتصاد كلية العلوم السياسية ، القاهرة ، تحرير أ د . جودة عبد الخالق، أ د .هناء خير الدين الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٤ ، ص ٣٢٩ – ٣٥٦ .

– انظر أيضا : –

Michael Bruno, Guido Ditella ,Rudiger Dornbusch, staneley Fisher " ,Inflation stabilization, the Experience of Israel , Argentina,Brazil, Bolivia, and Mexico, the MIT press, cambridridge , massa chvsells , London ,England, 1988.

الاختلالات الهيكلية فى هذه البلدان كما انه يرجع الى ارتفاع التكاليف والى السياسات الاقتصادية التوسعية ، وهذا يعنى أن خفض معدل التضخم لا يمكن أن يتم خلال فترة وجيزة إذا أريد له أن يتم بصورة صحيحة [١]

ثالثاً : زيادة معدلات النمو الاقتصادى .

يلاحظ أن النمو الاقتصادى كهدف لسياسات الصندوق أصبح موضع اهتمام من الصندوق وبصفة خاصة فى السنوات الاخيرة وكان ذلك بسبب الضغوط الدولية على الصندوق لضرورة تضمين برامجه للإصلاح الاقتصادى هذا الهدف ، ومن هذه الضغوط ، تقرير لجنة العشرين الصادر فى ١٩٨٧ ، والذى حث الصندوق على ضرورة شمول برامجه أهداف الحد الأدنى للنمو الاقتصادى [٢] . وهذا ما دعى المدير العام للصندوق " ميشيل كامديسو " فى عام ١٩٩٠ الى القول بأن هدفنا الاول هو النمو ولم يعد هناك غموض حول ذلك نظراً" لان البرامج التى يضعها الصندوق .إنما تستهدف تحقيق النمو فى البلدان الأعضاء [٣] .

ومن وجهة نظر الصندوق فإن البرامج التى يقوم بتصميمها تخدم عملية النمو من ناحيتين [٤] :

الأولى : أن السياسات التى يتبناها الصندوق تشجع كفاءة استخدام الموارد من خلال إزالة التشوهات التى يعانى منها الاقتصاد ، وتشجيع الاستثمار ، وهذا يسهم فى زيادة العرض الكلى فى الاقتصاد .

الثانية : أن تنفيذ سياسات الصندوق يؤدى إلى زيادة الدعم المالى المقدم للبلد المعنى سواء من خلال الصندوق أو الدائنين الآخرين ، وهذا يزيد من الموارد المالية المتاحة ويلعب دورا أساسيا فى زيادة معدلات النمو .

ونرى ان وجهة النظر هذه ليست صحيحة على إطلاقها ، ذلك لان البلدان النامية تعانى من من العديد من المشكلات الهيكلية والتى تعوق عملية النمو ، وان جزء كبير من القروض الخارجية لهذه الدول يستخدم لتمويل إنفاق استهلاكى وليس استثمارى الأمر الذى يعنى استمرار العجز فى ميزان المدفوعات بسبب زيادة الواردات الاستهلاكية ، وبالإضافة الى ذلك فان خدمة أعباء هذه القروض سيؤدى الى نزف موارد البلد الاقتصادية واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات ، وعلى ذلك فان وجهة نظر الصندوق تفترض إننا بصدد دولة مكتفية ذاتيا وان أى موارد مالية إضافية يمكن أن تؤدى الى زيادة معدلات النمو بصورة تلقائية وبعائد أكبر من فوائد الدين ، وهذا غير صحيح من الناحية العملية .

---

(١) لمزيد من التفصيل حول أسباب التضخم ونتائجه وعلاجه انظر :

د/ رمزى زكى، مشكلة التضخم فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠

(٢) انظر Tony Killick ,IMF programmes In developing countries., p.19

(٣) أنظر Ibid , P. 19.

(٤) أنظر : مانويل جويتيان ، ومن صندوق النقد الدولى فى التكييف مرجع سابق ، ص ٦.

ونرى فيما يتعلق بالأهداف السابقة والتى يسعى الصندوق اليها من خلال سياساته الاصلاحية ، أنها لا تتضمن أى أهداف خاصه بحماية الفقراء من الآثار المعاكسه التى قد تحدث عند تنفيذ سياساته التقشفية ووجهة نظر الصندوق فى عدم تضمينه أهدافاً تتعلق بحماية الفقراء من الآثار المعاكسه لبرامجه ، أن هذه المسألة تعد من المسائل التى تدخل فى صميم عمل الحكومات الوطنية ، وأنه لايجوز له أن يتدخل فى ذلك [1].

ونحن نرد على حجة الصندوق السابقة بالقول أليس تبنى سياسات للإصلاح الاقتصادى للبلدان التى تعانى من عجز فى موازين مدفوعاتها يعد من الأمور التى تدخل فى صميم عمل الحكومات المحلية لهذه البلدان وانه لا يجوز للصندوق ولا لأى جهة أخرى أن تحل محل هذه الحكومات فى القيام بهذا الدور أم أن الصندوق يجيز لنفسه ما يحقق مصلحته الخاصة (مصلحة البلدان المتقدمة) ولذلك نرى أن اتجاه الصندوق هذا تعرض للانتقادات على المستوى الدولى ، وأصبح من الضرورى أن يراعى الصندوق الاتجاهات الاجتماعية عند صياغته الاصلاح الاقتصادى .

المبحث الثالث

تصميم سياسات التثبيت

مقدمة : تطور دور الصندوق فى تصميم سياسات التثبيت .

يستند أسلوب الصندوق فى تصميم سياسات التثبيت إلى مجموعة من الأسس النظرية ، ولقد وردت هذه الأسس فى عدد من الدراسات التى قام بها خبراء الصندوق فى الخمسينات والستينات ، وبصفة خاصة الدراسة التى قام بها بولاك فى عام [2] ١٩٥٧، وكان بولاك فى ذلك الوقت يعمل مديراً لدائرة البحوث بصندوق النقد الدولى، والتحليل النقدى الذى استخدمه بولاك لميزان المدفوعات لايزال يشكل الأساس النظرى لجميع البرامج التى يدعمها الصندوق .

ووفقا لصندوق النقد الدولى ، فإن تطور وتوسع تدرجين حدثا منذ أوائل السبعينيات فى مفهوم وهيكل برامج التصحيح Adjustment programs (وهى تشمل برامج التثبيت الاقتصادى وبرامج التصحيح الهيكلى) ، وكان ذلك راجعا إلى التطورات الهيكلية التى شهدتها البلدان الأعضاء خلال هذه الفترة ، بالاضافه إلى الصدمات الخارجية ، ويرى الصندوق أى هذه الاحداث انعكس على تصميمه للسياسات التصحيحية ، ومن وجهة نظر الصندوق فإن اسلوبه فى تصميم السياسات اسلوب انتقائى ، وليس صحيحاً أنه يستند على فكرة خاصه عن الاقتصاد ، أو على معتقدات مدرسة واحدة للفكر الاقتصادى ، ولا تصبح برامجه ذات طابع نقدى لمجرد أن النقد والسياسة النقدية يلعبان دوراً هاماً فى تحديد نتائج ميزان المدفوعات ، وبالتالى فى تصميم برامج التصحيح ، ويرى الصندوق أن هناك مبررات عديدة تدعو إلى التركيز على الجانب النقدى فى هذه البرامج منها أن ميزان المدفوعات فى حد ذاته يعد

---

(1) Tony killick , IMF Programmes in developing countries, OP. Cit., P 19

- سنجيف جوتبا وكريم نشاشيبى ، الاهتمام بمكافحة الفقر فى البرامج التى يدعمها الصندوق ، التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٩٠ ص ١٢ .
- بيتر هيلر ، الفقراء وبرامج التكييف التى يدعمها الصندوق التمويلى والتنمية ، ديسمبر ١٩٨٨ . ص ٢ ، ٣.

(2) J.J. Polak, Monetary Analysis of Income Formation and payments problems" In the monetary Approach to the Balance of Payments, IMF, 1977, PP. 17- 67.

ظاهرة نقدية ، وأيضا لأن البيانات الخاصة بالمتغيرات النقدية تشتمل على معلومات اقتصادية كلية هامة ، وإنها تكون أكثر ، وقد تكون وحداته نسبياً عن البيانات المتعلقة بالمتغيرات الحقيقية (١)

أولاً : أهمية الحسابات الإقتصادية فى تصميم سياسات الصندوق

يرى الصندوق أن وجود نظم إحصائية متطورة (تشمل بيانات مفصله عن الدخل القومى ، والانفاق، والحسابين الجارى والرأسمالى بميزان المدفوعات ، وحسابات البنك المركزى ، والنظام المصرفى ، والحكومة والمؤشرات السعرية) يلعب دوراً هاماً فى عملية تصميم برامج التصحيح وذلك من عدة جوانب وهى :-

١- تزود تلك الإحصائيات واضع البرنامج بالمعلومات الازمة ، لتقييم الوضع الاقتصادى والقائم ، ومدى الحاجة إلى تصحيح السياسات .

٢- توفر إطار لنموذج الآداء الاقتصادى الكلى .

٣- يمكن من خلالها مراجعة مدى اتساق السياسات مع الأهداف ، وعلى ذلك فكلما كان البلد المعنى يملك هذه النظم الاحصائية ، كلما كان من السهل تشخيص وضعه الاقتصادى ، وذلك حتى يتم تصميم السياسات الملاءمة له ، وأيضاً فإنه يكون من السهل أيضاً تقييم أداء السياسات الجديدة للتاكد من مدى نجاحها ، والعكس إذا لم يملك البلد المعنى هذه النظم الإحصائية ، ومن هنا تبدو أهمية النظم الإحصائية المتطورة فى تصميم السياسات الاقتصادية بصفة عامة وسياسات الصندوق بصفة خاصة .

ونحن نتفق مع الصندوق فى أهمية النظم الإحصائية المتطورة بالنسبة لتقييم أى سياسة اقتصادية ، وندعو البلدان التى تعانى من تخلف فى النظم الإحصائية الى ضرورة تطوير هذه النظم ، لأنها من وجهة نظرنا تشكل جزء من عملية الإصلاح الذى تسعى إليه البلدان النامية .

ثانيا : كيفية تصميم برامج التصحيح وفقاً لاتفاقية بريتون وودز

يتعين على الصندوق فى حالة قيامه بتصميم سياسات التصحيح ان يتقيد بنصوص اتفاقيته (اتفاقية بريتون وودز) ، والمادة الخامسة القسم الثالث (أ) من هذه الاتفاقية تطالب الصندوق بإقرار سياسات خاصة بإستخدام موارده العامة لمساعدة الأعضاء على معالجة مشاكل موازين مدفوعاتهم ، بطريقة تتمشى مع أحكام مواد الاتفاقية (٢) ، وأول الأحكام التى يجب أن يلتزم بها الصندوق عند صياغة سياسات التصحيح هى أهداف الصندوق الواردة فى المادة الاولى من نصوص اتفاقية الصندوق ، وهى تشمل تسهيل التوسيع فى التجارة الخارجية ، وتعزيز استقرار الصرف ، وإزالة القيود على الصرف ، والمحافظة على ترتيبات منتظمة للصرف بين الاعضاء ، ومن بين الاحكام الأخرى التى يجب أن يلتزم بها الصندوق عند تصميم سياسات التصحيح أن يلزم الأعضاء بعدم فرض قيود على المدفوعات الجارية ، والممارسات التمييزية للعملة ، والملاحظ أن إتفاقية الصندوق بإقرارها هذا الحكم فى المادة الخامسة ثالثا (أ) أرادت

---

(1) The Research Department of the International Monetary Fund, theoretical Aspects of the design of fund-supported Adjustment programs, IMF, 1987, PP.1-2

(2) IMF, Articles of agreement, op. Cit. P.8

أن تجنب الإقتصاد العالمى ماحدث فى الثلاثينات من هذا القرن ، عندما حاولت البلدان المختلفة معالجة الاختلالات الكبيرة فى المدفوعات بإتباع سياسات "افقار الجار" أى عن طريق فرض قيود على التجارة والصرف والتنافس على تخفيض قيمة العملة مما أسهم فى رفع معدلات البطالة فى تلك الفترة .

ويرى الصندوق أن الاحتفاظ بتوازن ميزان المدفوعات عن طريق انخفاض مستويات الإنتاج والإنفاق المترتب على تخفيض الواردات والسياسات التقييدية الأخرى التى تتبعها البلدان الأعضاء يشكل فى واقع الأمر اختلالا مكبوتا ، لذلك فان هناك ما يبرر استخدام موارد الصندوق لتجنب ذلك .

ونرى ان وجهة النظر السابقة تجعل من انخفاض مستويات الإنتاج والإنفاق فى أى بلد دليلا على وجود اختلالات مكبوتة فى اقتصاد هذا البلد ، الأمر الذى يبرر تدخل صندوق النقد الدولى عن طريق التمويل والتصحيح ، ولكن هذا ليس صحيحا فى كل الأحوال ، فمن ناحية على فرض وجود اختلالات مكبوتة فى الاقتصاد * فان هذا لا يبرر استخدام موارد الصندوق وفقا لاتفاقية الصندوق مادام هناك توازن فى ميزان المدفوعات ، ومن ناحية أخرى فان انخفاض مستويات الإنتاج والإنفاق قد يكون راجعا لعوامل أخرى غير نقص الموارد المالية، الأمر الذى لا يبرر قيام الصندوق بعرض موارد مالية على البلد المعنى ، ولعل الصندوق يحاول من وراء كل ذلك أن يجذب البلدان النامية التى تعانى من انخفاض فى مستويات الإنتاج والإنفاق لكى تأخذ بسياساته للإصلاح الاقتصادى وفى نفس الوقت يقوم بإقراض هذه البلدان مبالغ كبيرة تدر عائد مالى كبير يفيد البلدان الغنية التى تملك اكبر الحصص فى الصندوق وبالإضافة الى ذلك فان هذا الاتجاه من شانه أن يفتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات البلدان المتقدمة .

وبالإضافة الى ما سبق فنحن نتعجب من مسلك الصندوق هذا ، حيث انه يرفض قيام البلدان النامية بتحقيق توازن فى ميزان المدفوعات من خلال استخدام سياسة تخفيض الواردات ومن خلال السياسات التقييدية الاخرى ونجد ان صلب السياسات التى ينادى بها الصندوق يحتوى على نفس هذه الإجراءات التى يرفض اتباعها لتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات ولعل هذا من التناقضات التى وقع فيها الصندوق .

ثالثا : كيف يقوم الصندوق بتصميم سياسات التصحيح

قبل أن يقوم الصندوق بتصميم السياسات الاقتصادية اللازمة لعلاج العجز فى موازين مدفوعات البلدان الأعضاء فإنه يميز بين نوعين من الإختلالات التى تواجه موازين المدفوعات التى تحتاج إلى علاج :-

النوع الأول : إختلال ميزان المدفوعات القابل للتصحيح خلال فترة سنة أو سنتين ، وهذا هو الاختلال قصير الأجل .

النوع الثانى : إختلال ميزان المدفوعات الذى يعكس عوائق هيكلية للنمو ، أو التركم الكبير للمديونية الخارجية، بحيث لا يمكن وضع استراتيجية للعودة للتوازن إلا فى اطار أطول أجلا من الاطار السابق ، وهذا هو الإختلال متوسط الأجل .

---

* نرى أن الاختلال المكبوت يتحقق فى حالة قيام الدولة بتبنى أى إجراء يترتب عليه التأثير سلباً على التوازن الداخلى لتحقيق التوازن الخارجى ، مثل تخفيض الواردات بنسبة كبيرة لتحقيق توازن فى ميزان المدفوعات .

الحصول عليها من المصادر الأخرى بعد الاتفاق مع الصندوق ، ويرى الصندوق أن أى زيادة فى موارد البلد العضو خلال الأجل القصير يجب استخدامها لاستعادة الاحتياطيات التى استنزفت من قبل أو لسداد الديون الخارجية قصيرة الأجل .

ويمكن التوسع فى المعادلة رقم (١) لتوضيح الطريقة التى يعمل بها ميزان المدفوعات كقيد على استخدام الموارد بالاقتصاد ونقدم أولا معادلة ميزان المدفوعات التى تقرر التى [1] :

$$R = CA + FI \qquad (٢)$$

حيث تمثل R التغير فى صافى الأصول الأجنبية للنظام المصرفى (ومن بينها الاحتياطيات الدولية) وتمثل FI التغير فى صافى المديونية الخارجية لجهات غير مصرفية مقيمة (الاستثمار الأجنبى المباشر، تدفقات المعونة، القروض التجارية الخارجية) وبدمج المعادلتين (١) ، (٢) نحصل على المعادلة (٣) والتى تقرر الآتى [2] .

$$R = Y - A + FI \qquad (٣)$$

ونرى انه وفقا للمعادلة الأخيرة فأن زيادة الاستيعاب (A) عن الدخل (Y) وغير الممول كليا بقروض خارجية تؤدى إلى إستنزاف صافى الأصول الأجنبية للنظام المصرفى R ، ونظرا لأن مخزون هذه الأصول محدود ، فإنه يجب أن تكون هناك حدود على القدر الذى يمكن به تمويل الاستيعاب بهذه الطريقة ، وقد يترتب على فقدان الاحتياطيات على النحو السابق تراكم متأخرات خدمة الدين ، وبالتالى استمرار العجز فى ميزان المدفوعات ؛ ولكل ما سبق فان الصندوق يرى أن تخفيض الاستيعاب الكلى أسهل من زيادة الانتاج أو الدخل ،

ولذلك تطبق عادة أولا السياسات التى تؤثر على الاستيعاب (سياسات جانب الطلب) وذلك إذا استوجب الامر تخفيض عجز الحساب الجارى بسرعة ، ثم بعد ذلك يتم تطبيق السياسات التى تؤثر على الانتاج " سياسات العرض الكلى " " سياسات التصحيح الهيكلى " .

ويرى الصندوق أن سياسات التثبيت الاقتصادى (سياسات جانب الطلب) تؤثر بشكل مباشرعلى الاستيعاب، وبالتالى على التوازن الداخلى، والذى يشير إلى التوافق بين الإنفاق الكلى المعادل (للاستيعاب + الصادرات- الواردات) والانتاج المحتمل بأسعار ثابته ، حيث يؤدى تخفيض الاستيعاب الكلى الى تخفيض الإنفاق الكلى وبالتالى ينخفض الطلب على السلع والخدمات ويحدث التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى .

(١) IbId, P.6.

(٢) IbId, P.6.

ونرى أن وجهة النظر هذه غير صحيحة على إطلاقها وذلك على أساس أن من شأن تخفيض الاستيعاب الكلــى أن يؤثر سلبيا على الإنتاج القومى (وذلك إذا تم تخفيض الاستيعاب الكلى من خلال خفــض الاســتثمار العــام و(أو) انخفاض الاستثمار الخاص ، وهذا ما يحدث بالفعل فى العديد من البلدان النامية) وبالتالى العرض الكلــى وبالتــالى لا يحدث التوازن المنشود الذى يسعى إليه الصندوق.

وبالإضافة الى ما سبق فان الصندوق يرى أنه لا يمكن تحقيق التوازن الخارجى والداخلى فى وقت واحد بــدون استخدام أداتين منفصلتين على الأقل من ادوات السياسة الإقتصادية وهما:-

أ- *" سياسات تخفيض الإنفاق " "Expenditure-Reducing Policies"*

ب- *" سياسات تحويل الإنفاق " "Expenditure-Switching Policies"*

ويرى الصندوق أن من شأن الأخذ بالنوع الأول من هذه السياسات أن يحقق التوازن الداخلى ، وذلك وفقا للآلية السابق ذكرها فى السطور السابقة واتى تم انتقادها ؛ أما النوع الثانى من هذه السياسات فمن شأن الأخذ بها أن يــؤدى الى زيادة الطلب العالمى على السلع والخدمات المحلية دون أن تؤدى فى ذات الوقت الى زيادة الاستيعاب الكلى ومــن أمثلة هذه السياسات تعديلات أسعار الصرف ، والتى قد تؤدى الى زيادة الطلب العالمى على السلع والخدمات المحليــة مما يساهم فى تحقيق التوازن الخارجى

ونرى عدم صحة وجهة نظر الصندوق هذه وذلك نظرا لان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التى يطالب بها الصندوق لم تحقق أهدافها فى العدبد من البلدان النامية [1].

---

[1] د/صفوت عبدالسلام ، السياسات التكيفية، مرجع سابق ، ص ٢٣-٥٢

رابعا : الأسس النظرية لتصميم سياسات التثبيت

(التحليل النقدى لميزان المدفوعات)

بعد أن عرضنا لكيفية تصميم سياسات الصندوق للتثبيت ، فإنه يكون من المفيد أن نعرض هنا للأسس النظرية التى يعتمد عليها الصندوق عند تصميمه لسياسات التثبيت [1] ؛ وهى ما يطلق عليها التحليل النقدى لميزان المدفوعات.

أ- المكون الأول فى التحليل النقدى .

ويبدأ تحليل بافتراض أن العرض النقدى فى اقتصاد مفتوح ، يعمل وفق سعر صرف ثابت يعتبر متغيرا داخليا يتأثر بالفائض والعجز فى ميزان المدفوعات ، وبعد هذا الافتراض يعرض التحليل للمعادلة التالية ، والتى تعبر عن التغير فى القاعدة النقدية ، على انه يمثل مجموع التغيرات فى مكوناتها الدولية والمحلية على النحو التالى :

$$M = R + D \qquad (٤)$$

حيث M هى القاعدة النقدية ، R صافى الأصول الأجنبية (الاحتياطيات الدولية) D صافى الأصول المحلية (الإئتمان المحلى) . وهذا يعد المكون الأول الذى تم استخدامه لتحليل ميزان المدفوعات ، حيث أن التغير فى القاعدة النقدية يكون مساويا للتغير فى صافى الأصول الأجنبية ، والتغير فى صافى الأصول المحلية .

ب- المكون الثانى

أما المكون الثانى الذى تم استخدامه لتحليل ميزان المدفوعات فهو افتراض أن هناك توازن فى سوق النقود ولذلك فإن أى تغير فى الطلب على النقود Md يقابله تغير مماثل فى عرض النقود M (الكتلة النقدية) وعلى ذلك يمكن أن نقدم المعادلة التالية :-

$$Md = F(Y +, P, ... \qquad (٥)$$

ويفهم من هذه المعادلة أن أى تغير فى القاعدة النقدية ما هوا إلا بسبب التغير فى الطلب على النقود .

ولما كان الطلب على النقود دالة للتغيرات التى تحدث فى بعض المتغيرات كا الدخل الحقيقى والمستوى العام للأسعار ، وأسعار الفائدة ومعدل التضخم المتوقع ، فإنه يمكن صياغة المعادلة التالية :-

$$Md = K \; Y \qquad (٦)$$

ويفهم من المعادلة السابقة أن التغير فى الطلب على النقود يتوقف على العديد من التغيرات الاقتصادية .

---

(١) The Research Department of the International Monetary Fund, theoretical Aspects of the design of fund-supported Adjustment programs, IMF, 1987, P.12

ويمكن دمج المعادلات الثلاثة السابقة (٦،٥،٤) معا فى معادلة واحدة على النحو التالى :

$$R = \ M- \ D = FC \ Y, \ P,\ldots)- \ D \qquad (٧)$$

وتشير هذه المعادلة إلى أن التغيير فى صافى الأصول الأجنبية R (الإحتياطيات الدولية) سوف يكون إيجابيا (مما يعنى فائض ميزان المدفوعات) فى الحالة التى يتزايد فيها التغير فى المعروض النقدى M (الكتلة النقدية) عن التغير فى الائتمان المحلى D .

ومعنى ذلك أن على الدولة الراغبة فى زيادة إحتياطياتها الدولية وبالتالى القضاء على العجز فى ميزان المدفوعات وتحقيق فائض فيه أن تزيد معدل التغير فى المعروض النقدى عن معدل التغير فى الائتمان المحلى ، وبعبارة أخرى يتعين على هذه البلد أن تخفض من معدل النمو السنوى للائتمان المحلى خاصة الممنوح للحكومة (لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة) والقطاع العام ، وبمفهوم المخالفة فإن تزايد معدل نمو هذا الإئتمان المحلى هو المسئول الرئيسى عن العجز فى ميزان المدفوعات .

ويمكن وضع النموذج السابق ، والذى تضمنته المعادلة رقم (٧) فى إطار أكثر عمومية ، وذلك ببحث علاقات الدخل والانفاق ودور تحركات راس المال ، ويمكن الرجوع إلى المعادلة (١) التى توضح ان الفجوة بين الدخل والاستيعاب مساوية للحساب الجارى ، والمعادلة التالية تظهر ذلك :

$$CA = Y - A \qquad (٨)$$

ويجب أن يتوافق الحساب الجارى مع التغيرات فى صافى الأصول الأجنبية للنظام المصرفى (الإحتياطيات الدولية) (R) ومع التغيرات فى صافى المديونية لجميع الجهات غير المصرفية المقيمة (FI) والمعادلة التالية توضح ذلك :

$$CA = \ R - \ FI \qquad (٩)$$

ونظرا لأن التغير فى صافى الأصول الأجنبية للنظام المصرفى (الإحتياطيات الدولية) ، يعادل أيضا الفارق بين التغير فى عرض النقود والتغير فى الإئتمان فإنه بدمج المعادلتين (٧) ، (٩) نحصل على الآتى :

$$CA + \ FI = \ M - \ D \qquad (١٠)$$

وباستبدال قيمة الحساب الجارى بالفارق بين الدخل والاستيعاب ، فيمكن كتابة المعادلة السابقة بالطريقة التالية

$$Y - A + \ FI = \ M - \ D \qquad (١١)$$

يفهم من هذه المعادلة أن الاستيعاب A سوف يزيد عن الدخل Y والتغير فى صافى المديونية الخارجية لجميع الهات غير المصرفية المقيمة FI عندما يزيد التغير فى الائتمان المحلى D عن الغير فى المعروض النقدى M (الكتلة النقدية)الامر الذى يزيد من العجز فى ميزان المدفوعات CA، ولذلك يرى الصندوق ضرورة وضع قيود على الائتمان المحلى .

ونرى أن تقييد الائتمان المحلى الاجمالى من خلال تقييد الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام من شأنه أن يؤثر على العرض الكلى فى الاقتصاد ، خاصة وأن هناك حدود قصوى يتم وضعها على الائتمان المحلى الاجمالى ، بحيث أن القطاع الخاص لا يستطيع أن يعوض النقص فى الإنتاج الذى يمكن أن يحدث بسبب تخفيض الاستثمارات الحكومية والاستثمارات العامة ، ولذلك نرى أن النتيجة الطبيعية لهذه السياسة (سياسة تخفيض الائتمان المحلى) ستكون انخفاض معدلات النمو وتزايد معدلات التضخم وتزايد معدلات البطالة وتزايد هروب رأس المال للخارج واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات ، ولذلك فليس من المنطقى أن نقوم بحل مشكلة من خلال خلق العديد من المشكلات الأخرى والإبقاء على المشكلة الأصلية فى نفس الوقت ، ونؤيد أن يقتصر تقييد الائتمان المحلى على الائتمان المستخدم لأغراض استهلاكية ، ويتم التوسع فى الائتمان المستخدم لأغراض إنتاجية ، وذلك لتشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج وخفض معدلات التضخم والبطالة والمساهمة فى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات.

جـ- إدخال هيكل ميزان المدفوعات فى التحليل النقدى (١)

ركز التحليل السابق على التغيرات فى صافى الأصول الأجنبية وكان محايدا بشأن هيكل ميزان المدفوعات ، فلم يعين مكان التحسن فى ميزان المدفوعات ، وما إذا كان سيحدث من خلال الحساب الجارى أم حساب رأس المال ، وإذا حدث داخل الحساب الجارى فهل سيحدث من خلال زيادة الصادرات أم تخفيض الواردات ، وهذا يعد من الامور الهامة عند تصميم سياسات الصندوق للتثبيت الإقتصادى ، وتحليل هيكل ميزان المدفوعات يتطلب إضافة علاقة الطلب على الواردات ، ويفترض ان حجم الواردات مرتبط إيجابيا بالدخل الحقيقى فقط ، والمعادلة التالية توضح ذلك :

$$IMV = ay \qquad (١٢)$$

حيث IMV تمثل حجم الواردات ، Y تمثل الدخل الحقيقى ، a متغير ثابت ، ويمكن اشتقاق قيمة الواردات بضرب حجم الواردات فى اسعارها ، وتكون معادلة ميزان المدفوعات هى :

$$R = X - IM + FI \qquad (١٣)$$

حيث تمثل R صافى الإحتياطيات الدولية والذى يعكس وضع ميزان المدفوعات ، وتمثل X قيمة الصادرات من السلع والخدمات ، وتمثل IM قيمة الواردات من السلع والخدمات ، FI تمثل قيمة التغير فى المديونية الخارجية للقطاع غير المصرفى و يمكن اشتقاق قيمة الواردات المستهدفة كبند متبقى من معادلة المدفوعات ، وهذا ما توضحة المعادلة التالية :

$$IM^* = R^* - (\bar{X} + \bar{FI}) \qquad (١٤)$$

حيث تمثل IM^* قيمة الواردات المستهدفة ، R^* تشير إلى صافى الإحتياطيات الدولية المستهدف والتى تعنى الوضع المستهدف لميزان المدفوعات فى نفس الوقت أما X فهى تشير إلى قيمة الصادرات

(١) The Research Department of the International Monetary Fund, theoretical Aspects of the design of fund-supported Adjustment programs, IMF, 1987, P 15

المتوقعة، FI القيمة المتوقعة للتدفقات الصافية لرأس المال (لجهات غير مصرفية) حيث يمكن وضع توقعات عن قيمة الصادرات من خلال وضع توقعات عن نمو الدخل الحقيقى بأسواق صادرات البلد ، ربما على أساس أسعار صادرات البلدان المنافسة بالأسواق العالمية ، ومن المفترض ايضا أن التدفقات الرأسمالية تشمل تدفقات المعونة ، والاستثمار المباشر والقروض التجارية الخارجية .

ويلاحظ على المعادلات الثلاثة السابق (١٢،١٣،١٤) أن وضع حدود قسوة على الإتمان المحلى يتمشى مع وضع ميزان المدفوعات المستهدف يتوقف على الخطوات التالية :-

(١) تحديد هدف لوضع ميزان مدفوعات (أى تحديد المستهدف بالنسبة للإحتياطيات الدولية الصافية) .

(٢) وتحديد كل من الصادرات والتدفقات الرأسمالية اللمتوقعة يأتى بعد ذلك.

(٣) التنبؤ بالدخل الحقيقى ووضع هدف للأسعار المحلية.

(٤) يتم استخدام هذه الادوات بعد ذلك للحصول على الزيادة فى الطلب على النقود والزيادة فى الواردات .

(٥) والخطوة التالية لذلك هى إيجاد التغير فى الإئتمان المحلى ، والذى يتمشى مع التغير المستهدف فى صافى الأصول الأجنبية والزيادة المرغوبة فى الطلب على النقود .

(٦) والخطوة الأخيرة هى مقارنة قيمة الواردات التى تستخلص من المعادلة (١٢) ، (١٤) ، فإذا كانت قيمتى الواردات متساويتين ، فإنه يكون من الممكن اشتقاق حداً أقصى للإئتمان المحلى يتمشى فى نفس الوقت مع وضع ميزان المدفوعات المستهدف ، فإذا لم يتحقق ذلك فيجب إجراء تعديلات فى التغيرات المستهدفة سواء فى مكونات ميزان المدفوعات أو فى الدخل والأسعار ، وذلك حتى تتساوى قيمة الواردات فى المعادلتين (١٢ ، ١٤) وبالتالى يصبح من الممكن اشتقاق حداً أقصى للإئتمان المحلى يتمشى مع وضع ميزان المدفوعات .

ونرى أن المذهب السابق للصندوق والذى يربط فيه بين حجم الإتمان المحلى وبين العديد من التوقعات بالنسبة لميزان المدفوعات ، والصادرات والتدفقات الرأسمالية الصافية ، والدخل الحقيقى والأسعار المحلية والطلب على النقود والزيادة فى الواردات ، كل ذلك يعد فى غاية الصعوبة من الناحية العملية ، وبالتالى يصعب وضع حدود قصوى حقيقية على الائتمان المحلى ، ولذلك فإن الحدود التى يتم وضعها على الإئتمان المحلى وفقاً لهذا المذهب تكون دائماً من أجل خفض الإستيعاب الكلى وذلك لخفض العجز فى ميزان المدفوعات وسداد القروض المستحقة للصندوق وغيره ن الدائنين ، مع تجاهل الآثار السلبية المترتبة على ذلك بالنسبة للاقتصاد القومى للبلد المعنى .

د- *إدخال الموازنة العامة للدولة فى التحليل النقدى*[1]

وحتى يتم إدخال الموازنة العامة للدولة فى التحليل النقدى لميزان المدفوعات ، فإنه يجب التميز بين التوسع فى الإئتمان المقدم للقطاع الخاص ، والإئتمان المقدم للحكومة ، على أن يؤخذ فى الإعتبار العلاقات بين وضع موازنة الحكومة والإقتراض الخارجى الرسمى من جانب ونمو الإئتمان المحلى من جانب آخر.

ويمكن للسياسة المالية أن تدخل فى التحليل من خلال المعادلات الثلاثة التالية :

$$FI = FIP + FIg \qquad (١٥)$$

حيث تمثل FI التغير فى صافى المديونية الخارجية للبلد ، وتمثل FIP صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص ، FIg صافى المديونية الخارجية للحكومة .

ويتضح من هذه المعادلة أن التغير فى صافى المديونية الخارجية يساوى مجموع التغير فى صافى المديونية الخارجية لكل من القطاع الخاص ، والقطاع الحكومى ، ويمكن إجراء تمييز مشابه فيما يتعلق بالتغيرات فى الإئتمان المحلى والمعادلة التالية توضح ذلك :

$$D = DP + Dg \qquad (١٦)$$

حيث تمثل D التغير فى الإئتمان المحلى ، DP تمثل التغير فى الإئتمان المحلى المقدم للقطاع الخاص ، D, تمثل الإئتمان المقدم للحكومة وليس ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفى.

ويتضح مما سبق أن الحكومة إذا مرت بعجز فى موازنتها العامة فإنه يتعين عليها أن تمول هذا العجز إما بزيادة مقترضاتها الصافية من الخارج ، وإما من خلال زيادة مقترضاتها من الجهاز المصرفى ، والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$G\text{-}T = Dg + FI \qquad (١٧)$$

حيث تمثل G إجمالى الإنفاق الحكومى ، Tتمثل اجمالى الإيراد الحكومى ، ويتحقق العجز المالى إذا زادت G عن T ، كل ذلك مع أفتراض أن الدين الحكومى لا يتم بيعه إلى الجهات الخاصه غير المصرفية كصناديق

الضمان الاجتماعى أو المعاشات ...الخ، وعلى ذلك فإن تمويل هذا العجز يتم إما من خلال زيادة المديونية الخارجية للحكومة أو من خلال زيادة الإئتمان المحلى للحكومة .

---

(1)- The Research Department of the International Monetary Fund, theoretical Aspects of the design -of fund-supported Adjustment programs,IMF,1987, P.16

ونرى على المعادلات الثلاثة السابقة (١٥،١٦،١٧) أنه يجب وضع حدود للعجز المالى الحكومى من خـــلال وضع حدود قصوى على قيمة الاقتراض الخارجى للحكومة ، وعلى قيمة الإئتمان المحلى المقدم للحكومة وفى نفـــس الوقت يجب العمل على زيادة الايرادات العامة ، وخفض النفقات العامة ، ويتبنى الصندوق السياسات الكفيلة بتحقيـــق ذلك ، ولكن قد يترتب على هذه الإجراءات العديد من الآثار الاقتصادية الضارة كتخفيض معدلات النمو والعمالة ورفع معدلات التضخم والعجز فى ميزان المدفوعات ، ولذلك فإننا لا نؤيد هذه الإجراءات التى تقيد من حرية الحكومة فـــى الاقتراض سواء الداخلى أو الخارجى مادام أن هذه القروض سيتم استخدامها فى مشروعات انتاجية تساهم فى تحقيـــق التوازن الداخلى والخارجى للبلد المعنى ، ولكننا نرفض أن يتم تمويل العجز المالى للحكومة من خلال الإصدار النقدى لفترة طويلة لأنه سيؤدى إلى العديد من المشكلات الاقتصادية ، كارتفاع معدلات التضخم ، وبالإضافة إلى ذلـــك فإنـــه يمكن للحكومة أن تمول عجزها المالى من خلال بيع السندات والأذونات الحكومية للجمهور ، الأمر الذى يساهم فـــى خفض المعروض النقدى فى الاقتصاد وبالتالى خفض معدلات التضخم ، وفى نفس الوقت يمكن استخدام هذه المـــوارد لتحقيق نتائج اقتصادية أفضل للبلد المعنى.

هـ- إدخال موازنة البنك المركزى فى التحـــليل النقدى (١)

كما تم ربط العلاقات النقدية الأساسية بكل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة ، فإنه يمكـــن ربطـــه أيضا بموازنة البنك المركزى ؛ ويكون التركيز فى هذه الحاله على التغيرات فى صافى الأصول المحلية لـــدى البنـــك المركزى ، وليس اجمالى التوسع فى الإئتمان المحلى، وهكذا يتم التمييز بين التغيرات فى أصـــول البنـــك المركـــزى (صافىالأصول المحلية والاجنبية) والتغيرات فى خصومه (النقد الاحتياطى)[٢] ويتم التعبير عن أصول البنك المركـزى وخصومه من خلال المعادلة التالية :

$$H = R + DCB \qquad (١٨)$$

حيث تمثل H النقد الاحتياطى ، R مخزون صافى الأصول الأجنبية ، DCB مخزون صافى الأصول المحليـــة لدى البنك المركزى .

والأمر الهام هنا يتمثل فى تركيبة الأصول ، وذلك لان زيادة الأصول المحلية على الأصول الأجنبية قد يـــؤدى إلى زيادة فى النقد الاحتياطى بالعمله المحلية ، الامر الذى يؤدى إلى زيادة التضخم ، وزيادة العجـــز فـــى مـــيزان المدفوعات ؛ بعكس الوضع فى حالة زيادة الأصول الأجنبية للبنك المركزى عن الأصول المحلية ، فإن من شان ذلـــك تعزيز الوضع فى ميزان المدفوعات .

---

(١) - The Research Department of the International Monetary Fund, theoretical Aspects of the design -of fund-supported Adjustment programs, IMF, 1987, P 17

(٢) النقد الاحتياطى يعادل العمله فى ايدى الجمهور والاحتياطيات لدى البنوك التجارية .

ومن الثابت أن إجمالى عرض النقود (M) يرتبط بالنقد الاحتياطى (H) من خـــلال (العلاقـــة التضاعفيـــة) (Multiplicative Relationship) التالية :

$$M = mH \qquad (١٩)$$

حيث m هى (مضاعف النقود) (Money Multiplier) وهو يعنى مدى خلق الإئتمان بواسطة النظـــام المصرفى ، وهو يتوقف على تفضيلات الجمهور ، وسياسات الحكومة التى تؤثر على أوضاع الاحتياطى بـــالبنوك ، ومعنى ذلك أنه كلما تزايد مضاعف النقود ، فإن ذلك يعنى تزايد العملة بيد الجمهور ، وهذا يعنـــى زيـــادة العـــرض النقدى، وإذا كان مضاعف النقود مستقرا ويمكن التنبؤ به ، فإنه يمكن استخدام المعادلتين السابقتين ١٨ ، ١٩ لإجـــراء التحليل النقدى وذلك باستبدال المعادلة رقم (٤) بما يلى :-

$$M = m(\ R + \quad DCB) \qquad (٢٠)$$

ومعنى ذلك أنه يمكن التحكم فى عرض النقود من خلال التحكم فى الإئتمان المقدم من البنك المركـــزى ســـواء للحكومة أم للجهاز المصرفى (التغير فى صافى الأصول المحلية) ، ويتوقف التحكم فى عرض النقود فى اقتصاد مـــا على الاختيار بين التحكم فى التوسع الكلى للإئتمان المحلى ، وبين التحكم فى الأصول المحلية للبنك المركزى ، وهـــذا الاختيار يتوقف على عدة عوامل وهى :-

أولا : الأسلوب الذى تدير به السياسات السياسية النقدية .

فإذا كان تطبيق السياسات نقدية يتم من خلال فرض ضوابط على إجمالى الإئتمان المصرفى وكانت الأســـواق المالية غير متطورة ، فإن المتغير الإئتمانى الذى يمكن استخدامه هو المتغير الذى يشمل النظام المصرفى بأكمله ، أى التحكم فى الإتمان المحلى أما إذا كانت السلطات النقدية تطبق سياسات نقدية يكون من شانها إجـــراء تغـــيرات فـــى الاحتياطى بالبنوك التجارية تؤثر على مضاعف النقود ، فإن متغير الإئتمان الملائم هنا هو الذى يغطى الأصول المحليه للبنك المركزى وحده .

ثانيا : أحد العوامل الهامة فى الإختيار هو السلوك المحتمل لمضاعف النقود .

فإذا تحرك هذا المضاعف بشكل لايمكن التنبؤ به ، فهنا يكون من الأجدى التركيز على التوسع الكلى للإئتمـــان المحلى وليس على الإئتمان المقدم من البنك المركزى .

وبذلك نكون قد انتهينا من عرض تصميم سياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى ، ننتقل بعـــد ذلـــك للحديث عن جوهر هذه السياسات .

المبحث الرابع

جوهر سياسات التثبيت

STABILIZATION POLICIES

يرى الصندوق أن البلدان التى تلجأ إليه للحصول على تسهيلات مؤقته لمواجهة العجز فى موازين مدفوعاتها ، تعانى أساسا من مجموعة من الاختلالات الخارجية والداخلية ، تتمثل بصفة اساسية فى تزايد العجز فى الحساب الجارى ، وتزايد معدلات التضخم ، وإنخفاض معدلات النمو ، وفقا للمذهب الذى يعتمد عليه الصندوق فى تحليل ميزان المدفوعات ، فإن هذه المشكلات التى تعانى منها البلدان الأعضاء إنما ترجع بصفة أساسية إلى تزايد الإنفاق المحلى على الدخل المحلى ، وهذا التزايد يتم تمويله إما عن طريق الاقتراض الخارجى، أو الاقتراض الداخلى (كإقتراض الحكومة من الجهاز المصرفى ، اقتراض القطاع العام من الجهاز المصرفى).

وهذا الوضع من شأنه أن يؤدى إلى تزايد عجز الحساب الجارى ، وتزايد معدلات التضخم ، بالاضافة إلى أنه يعوق نمو الناتج القومى الاجمالى ، ويرى الصندوق أنه لكى يمكن علاج هذه المشكلات ، فإنه يلزم تخفيض الإنفاق المحلى أو زيادة الدخل المحلى (الإنتاج المحلى) ويرى الصندوق أنه إذا اتبعت البلدان الاعضاء التى تواجه هذه المشكلات مجموعة من السياسات يطلق عليها سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادى .Stabilization Policies فإنها تستطيع أن تقلل من الإنفاق المحلى إلى المستويات المرغوبة ، وبالتالى فإنها تساهم بذلك فى تخفيض الخلل الخارجى والداخلى ، وعلى ذلك فالهدف من سياسات التثبيت هو تخفيض الإنفاق المحلى لخدمة ميزان المدفوعات بصفة أساسية ، ولتخفيض التضخم ، ووضع الاقتصاد على المراحل الاولى للنمو ، وفيما يلى سنعرض لأهم السياسات التى يتبناها الصندوق لتخفيض الإنفاق الكلى، أو بمعنى آخر لتخفيض الطلب الكلى فى الاقتصاد، حتى يتلائم مع العرض الكلى، وذلك لسد الفجوة فى الميزان التجارى ولمحاربة التضخم[١]

---

(١) راجع أهداف سياسات إدارة الطلب الكلى فى :

Crocket. Andtewd., Stabilization Policies in developing countries some policy consideration., interationa, monetaey fund staff papers, Vol : 25 march. 1981, IMF , PP. 62 - 65.

المطلب الأول
السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التى يعتمد عليها الصندوق ، لتخفيض الطلب الكلى فى الاقتصاد ، حتى ان مذهبه فى علاج ميزان المدفوعات سمى بالمذهب النقدى ، نظرا لاهتمامه بالجانب النقدى فى الإقتصاد وأثره على ميزان المدفوعات ، وهدف الصندوق من تبنى بعض الإجراءات النقدية هو تخفيض نمو الاستيعاب وتخفيض معدل التضخم (١) لأن ذلك يساهم فى تخفيض الطلب الكلى ، الأمر الذى يؤدى إلى تحسين ميزان المدفوعات

ومن وجهة نظر الصندوق فإن النمو المفرط فى عرض النقود يؤدى إلى معدلات مرتفعة من الإنفاق المحلى سواء على السلع والخدمات المحلية أم الأجنبية ، وإذا كان العرض المحلى غير مرن فى الأجل القصير فإن ذلك من شانه أن يزيد من الضغوط التضخمية فى الاقتصاد ، وهذا بدوره ينعكس فى صورة عجز فى ميزان المدفوعات ، وعلى ذلك فإن الصندوق يرى أنه يجب على السلطات النقدية أن تتاكد من أن التوسع فى السيولة المحلية متلائم مع أهداف ميزان المدفوعات ، والتضخم ، والنمو ، ولذلك فإن التحكم فى العرض النقدى يلعب دورا اساسيا فى سياسات التثبيت (٢) .

الفرع الأول
إطار عام للتحكم النقدي

فى البداية يثور تساؤل حول ما هو المستوى المناسب لعرض النقود؟

مما لا شك فيه أن المستوى المناسب لعرض النقود يعتمد على كمية النقود المتداولة خارج الجاهاز المصرفى ، وهذا بدوره يحتاج إلى تحليل لطلب المجتمع على الأرصدة النقدية ، والطلب على النقود ينتج عن الحاجة إلى امتلاك أرصدة نقدية متاحة لتنفيذ صفقات تجارية ، ولاستخدامها كمخزن للقيمة (٣) .

وإمتلاك الارصدة النقدية للصفقات التجارية يعتمد على مستوى النشاط الاقتصادى ، والذى يمكن تحديده تقريبا عن طريق الناتج المحلى الإجمالى .

---

(١) Jacob A.Frenkel, mohsin khan, "Adjustment policies and Economic development, American Journal of Agricultural Economics, American Agricultural Economics Association, Vol. 72, No.

(٢) أنظر ذلك فى :
Jeffrey M.Dzvis, Monetary policy and financial reform., In macroeconomic adjustment: Policy instruments and issues" Edited by JeFFrey M. Davis, IMF institute, IMF, Auqust, 1992, P.7.

(٣) أنظر : Ibid. , p.8

أما امتلاك الأرصدة النقدية كمخزن للقيمة ، فإنه يعتمد على القوة الشرائية للنقود ، فعلى سبيل المثال إذا كانت أسعار الفائدة على الودائع أكبر من معدلات التضخم ، فإن ذلك سيكون حافزاً لإيداع النقود فى البنوك والعكس ، والتقدير العملى للطلب على النقود ربما يؤسس على علاقة إحصائية لكل من الناتج المحلى الإجمالى والتضخم وأسعار الفائدة والمتغيرات الأخرى([1]).

بعد تحديد المستوى المناسب لعرض النقود على النحو السابق ، فإن هناك تساؤلاً آخر يثور، وهو كيف يمكن تحليل عرض النقود فى الاقتصاد؟، فى الواقع تحليل عرض النقود فى الاقتصاد يتطلب مراجعة ثلاث حسابات (٢):-

١- حساب المسح النقدى(The Monetary Survey Account)

وهذا الحساب يظهر تحرك النقود وأشباه النقود فى الإقتصاد وهذا ربما يرتبط بالأموال المحلية والأجنبية ويظهر هذا الحساب على النحو التالى :

حساب المسح النقدى

الاصول	الخصوم
أ- الأصول الاجنبية	نقود
ب- الإئتمان المحلى : ويشمل :-	أشباه النقود
١- المستحقات لدى الحكومة	بنود أخرى
٢- المستحقات لدى الجهات الرسمية	
٣- المستحقات لدى القطاع الخاص	
٤- المستحقات لدى الجهات المالية غير النقدية	

وهذا الحساب يظهر العلاقة بين قطاع المؤسسات النقدية (والذى تشمل التزاماته عرض النقود فى الاقتصاد) والقطاعات الأخرى فى الاقتصاد.

٢- حساب السلطات النقدية [٣]:(Monetary Authorities Account)

وهذا الحساب يركز على الانشطة التى تقوم بها الجهة المسئولة عن السياسة النقدية (البنك المركزى) ومسئوليات السلطات النقدية تشمل العملة الموجودة خارج البنوك ، والاحتياطيات البنكية (ممتلكات العملة والودائع) التى تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزى .

---

(١) Ibid.,p.8

(٢) Ibid.,p.9,10

(٣) السلطات النقدية مسئولة عن مسألة العملة وعرض النقود وإدارة الاحتياطيات الدولية للبلد والاشراف على النظام النقدى الداخلى وهذه الواجبات عادة ما تناط بالبنك المركزى .

والنقود التى يمسك بها الجمهور ، تمثل العنصر المباشر للعرض النقدى ، بينما تؤثر الاحتياطيات البنكية على قدرة البنوك على خلق الائتمان ، ويظهر حساب السلطات النقدية على النحو التالى :-

حساب السلطات النقدية

الاصول	الخصوم
أ- الأصول الأجنبية	أ- خصوم محلية
ب- الأصول المحلية :-	١- العملة النقدية خارج البنوك
١- المستحقات لدى الحكومة	٢- احتياطيات البنوك .
٢- المستحقات لدى البنوك .	ب- الخصوم الأجنبية
	٣- ودائع الحكومة
	٤- بنود اخرى

٣- حساب البنوك التجارية : (Commeercial Banks Account)

وهذا الحساب يظهر أنشطة البنوك التجارية والتى تظهر أصولها وخصومها على النحوالتالى:

حساب البنوك التجارية

الاصول	الخصوم
* الاحتياطيات	الودائع المطلوبة
* الأصول الاجنبية	الودائع المؤقته والمدخرات وودائع العملة الاجنبية
* المستحقات لدى الحكومة	الخصوم الاجنبية
* المستحقات لدى الجهات الرسمية	ودائع الحكومة
* المستحقات لدى القطاع الخاص	الائتمان من البنك المركزى
* المستحقات لدى الجهات المالية غير النقدية	بنود أخرى

يستنتج من العرض السابق للحسابات الثلاثة أن عملية عرض النقود فى اقتصاد مايمكن أن تحدد على أساس عاملين :-

العامل الأول : الخلق الاولى للنقود ، والذى يتحقق من خلال زيادة التزامات (خصوم) البنك المركزى لكل من الجمهور والنظام البنكى (المصرفى) .

العامل الثانى : التوسيع الثانوى لعرض النقود من خلال البنوك التجارية ، وهذا يتحقق من خلال مضاعفة الموارد المودعة بهذه البنوك (نقود الودائع) والذى وفقا له ، فإن جزءا من الإئتمانات التى تقدمها البنوك تعود إليها مرة أخرى عندما ينفقها المقترضون كودائع جديدة ويمكن للبنوك ان تعيد إقراضها مرة أخرى .

الفرع الثانى
أدوات السياسة النقدية
التى يتبناها الصندوق

يرى الصندوق أن تحقيق هدفه الأساسى (وهو وضع قابل للنمو فى ميزان المدفوعات) يتطلب بصفة أساسية التحكم فى الإئتمان المحلى ، لأن ذلك من شأنه جعل الإنفاق المحلى الكلى يتناسب مع الدخل الكلى ، وبالتالى يساعد على تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات ، وبمعنى آخر لما كان التغير فى العرض الكلى للنقود يتحدد على أساس التغير فى الأصول المحليه (الإئتمان المحلى) والتغير فى الأصول الأجنبية (الاحتياطيات الدولية) فإن تخفيض الزيادة فى عرض النقود يمكن تحقيقه بأحد طريقين :-

الأول: هو تخفيض الاحتياطيات الدولية ، وذلك يتم من خلال زيادة الواردات ، وهذا يؤدى إلى عجز ميزان المدفوعات .

الثانى : تخفيض الإئتمان المحلى ، ومن وجهة نظر الصندوق فإن ذلك من شأنه تحسين الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات ، وزيادة الاحتياطيات الدولية للبلد ، ولذلك فإن الصندوق يتبنى إجراء تخفيض الإئتمان المحلى كأداة أساسية من أدوات السياسة النقدية (١) .

ولتبنى سياسة نقدية تؤدى إلى تحقيق التوازن الداخلى والخارجى ، فإن البنك المركزى يستطيع أن يحقق هذه الاهداف إما بطريقة مباشرة من خلال استخدام سلطاته التنظيمية ، أو بطريقة غير مباشرة بإستخدام تأثيره على ظروف سوق النقد بإعتباره مصدر النقود الاحتياطية (النقد المتداول وأرصدة الودائع لدى البنك المركزى)

ومن الملاحظ أن الصندوق منذ إنشائه قد اعتمد بصفة أساسية على أدوات مباشرة للسياسة النقدية لتحقيق أهدافه، ولكنه بدأ فى السنوات الأخيرة يعتمد بصورة أكثر على أدوات غير مباشرة لتحقيق هذه الأهداف ، وذلك نظرا لقصور الادوات المباشرة (٢) وهذا لا يعنى أن الصندوق قد تخلى فى السنوات الاخيرة عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية فى البلدان التى لا تسمح ظروفها الاقتصادية بتطبيق الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية .

وفيما يلى نعرض للإدوات المباشرة ، وغير المباشرة ،التى يتبناها الصندوق فى برامجه للتصحيح الاقتصادى.

---

(١)أنظر

Willian E. Alexander, tomas J.T. Ballno, and charleo Enoch and comptising Francesco caxamazza, George iden, devid marton, Johannesmueller, ceyla Pszsrbasioglu, marcquintyn, matthew. Saal, and gabriel sensenbrenner "the adoption of indirect instruments of monetery policy, occasional paper No. 120, IMF, wosh D. 1995. P.34.

(٢) أنظر : Ibid PP.3-6

الأدوات المباشرة للسياسة النقدية فى برامج الصندوق

وللتعرف على الأدوات المباشرة للسياسة النقدية والتى يتبناها صندوق النقد الدولى فى برامجه للتثبيت الإقتصادى ، فإنه يمكن الاعتماد على الدراسة التى قام بها موظفو الصندوق ، وهذه الدراسة تشمل عينة مكونة من ٩٤ برنامج عقدها الصندوق مع ٦٨ بلد عضو للتثبيت الاقتصادى فى الفتره من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ ، وهذه العينة تحتوى على ٧٩ برنامج خاضع لتسهيل الاستعداد الإئتمانى .

(وهذه البرامج تهتم بالتثبيت الاقتصادى "إدارة جانب الطلب) و١٥ برنامج خاضع لتسهيل الصندوق الممتد (وهذه البرامج تهتم بسياسات لـ " إدارة جانب العرض") والجدول التالى يوضح ذلك :-

والجدول رقم (١٢) يوضح أدوات السياسة النقدية التى تبناها الصندوق فى برامجه .

السياسة	عدد البرامج التى استخدمت فيها السياسة	نسبة إستخدام السياسة فى البرامج
* تحديد سقوف للتوسع فى الإئتمان	٩٢	٩٨
" على"		
– صافى الأصول المحلية أو الإئتمان المصرفى الكلى	٨٢	٨٧
– الإئتمان المصرفى للحكومة المركزية	٥٠	٥٣
– الإئتمان المصرفى للقطاع العام شاملا المشروعات العامة غير المالية	٣٥	٣٧
– سقوف منفصلة للإئتمان المصرفى	٦	٦
* تخفيض معدل النمو فى السيولة	٢٨	٣٠
* إصلاح سعر الفائدة	٢٥	٢٧
* حصة كافية من الإئتمان للقطاع الخاص	٢٢	٢٣
* إجراءات لتعبئة الإدخار المحلى	٥١	٥٤
– إجراءات سعر الفائدة	٣٧	٣٩
– إصلاح النظام المالى	٢٣	٢٤
* أخرى	١٨	١٩

المصدر :

Fiscal affairs department of IMF, Fund-supported programmes, Fiscal policy, and income Distribution, I. F, Wash R.C.1986, P.13.

ومن هذا الجدول يتضح أن الصندوق يتبنى فى برامجه للتثبيت الإقتصادى عدداً من الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لتحقيق أهدافه المختلفة ووفقا لهذا الجدول فإن هذه الأدوات هى :-

أولا : سياسة السقوف الإئتمانية Credit ceilings policy

هذه الإداة تعتبر من اكثر الأدوات المباشرة إستخداما لتحقيق أهداف السياسة النقدية ، وتتميز بسهولة التنفيذ خاصة فى البلدان التى بها أنظمة مالية بدائية وغير تنافسية (١) . ومن الواضح أن الصندوق أعتمد على هذه الأداة فى ٩٢ برنامج من جملة ٩٤ برنامج أى بمعدل ٩٨٪من جملة البرامج فى الفتره محل الدراسة ، وهذا يعكس مدى أهتمام الصندوق بسرعة ضبط التوسع النقدى فى البرامج التى يدعمها لضمان سرعة الوصول إلى تحقيق أهداف البرامج ، نظراً لان التوسع النقدى والذى يجد مصدره فى التوسع فى الإئتمان المحلى يعتبر من وجهة نظر الصندوق السبب الرئيسى للعجز الداخلى والخارجى ، ولذلك فإن من الأهمية بمكان التحكم فى التوسع النقدى فى أسرع وقت ، وأسرع أداة لتحقيق ذلك هى وضع سقوف على الإئتمان المحلى .

ويلاحظ أن الصندوق فى هذه البرامج يهتم كثيرا بتحديد كمية الإئتمان المقدم للحكومة ، حيث تم النص على هذا الإجراء فى حوالى ٨٢ برنامج ، وهذا ما يعادل نسبة ٨٧ من مجموع البرامج ، وعادة ما ينص الصندوق على هذا التقييد للإئتمان المحلى المقدم للحكومة عندما يكون العجز الذى تعانى منه موازنة الدولة هو السبب الرئيسى فى عدم الاستقرار المالى ، وبالتالى فإن حصول الحكومة على الإئتمان اللازم لمواجهة هذا العجز يسهم بدرجة كبيرة فى توسيع الإئتمان المحلى ، وبالتالى عرض النقود ويزيد من تزايد العجز فى ميزان المدفوعات (٢) . ويتأتى بعد ذلك أهتمام الصندوق بالإئتمان المقدم للقطاع العام ، حيث ورد النص عليه فى ٥٠ برنامج أى ما يعادل ٥٣٪من جملة البرامج ، وهذا الإهتمام يعكس الدور الكبير الذى قد يسم به القطاع العام فى تزايد عرض النقود من خلال التوسع فى الإئتمان المقدم له ، الأمر الذى يقتضى ضرورة تحديد الإئتمان المقدم له للتحكم فى العرض النقدى ، وبالتالى العجز فى ميزان المدفوعات .

ويلاحظ على عينة البرامج محل الدراسة السابقة أن الصندوق يعتمد على وضع سقوف بالنسبة للإئتمان المقدم من النظام المصرفى وليس من الإئتمان المقدم من البنك المركزى ، وإن كان الصندوق فى بعض البرامج الأخرى التى لم تشملها هذه العينة قد وضع سقوفاً على الائتمان المقدم من البنك المركزى ، وفى بعض الظروف فإن الصندوق يقوم بوضع السقوف على الإئتمان المقدم من النظام المصرفى ومن البنك المركزى معاً .

---

(١) أنظر كلاً من :-

وليام الكسندر ، توماس بالينو ، وتشارلز اينوك " إستخدام ادوات غير مباشرة فى السياسة النقدية ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٦ ، ص ١٤ - ١٦ ، صندوق النقد الدولى .

Emil G. Spitzer, Factors in stabilization programs, in "The international monetary fund" 1945-1965. Vol. 2, Edited by: J Keith Horsefield, IMF, 1969. P. 492.

(٢) أنظر :

Ibid . p.492

ويلاحظ أن الاختيار بين وضع السقوف على النظام المصرفى أو على البنك المركزى يتأثر بصفة كبيرة بالعوامل المؤسسية فعلى سبيل المثال

فإن استخدام السقوف بالنسبة للإئتمان المقدم من النظام المصرفى يكون عادة فى البلدان التى تملك القليل من البنوك التجارية والتى تخضع فى ذات الوقت للرقابة الشديدة من البنك المركزى [١]

ويلاحظ أن الصندوق قد يتبنى فى بعض برامجه سقوف منفصلة سواء تعلق ذلك بالإئتمان المقدم من النظام المصرفى أو البنك المركزى ، فقد يضع الصندوق سقوف محددة للإئتمان المقدم للحكومة تختلف عن السقوف المفروضة على الإئتمان المقدم للقطاع الخاص ، حتى بالنسبة لكل فئه من هذه الفئات قد تكون هناك سقوف فرعية ، وعادة ما يتم تطبيق هذه السقوف بالتدرج ، وذلك لأنها تدخل فى حسابها التغيرات الموسمية بالنسبة للطلب على الإئتمان [٢] . وعادة ما تثور المشاكل بين الصندوق والبلد العضو حول تضمين أوعدم تضمين بعض أصول البنك المركزى للسقوف الإئتمانية .

وهناك مذهبان يتبناهما الصندوق فى تعريف الأصول الخاضعة لسقوف الإئتمان ، المذهب الأكثر شيوعا يسمى "مذهب الأصول المنتقاه **Selected assets approach** وهذا المذهب يحدد بعض الأصول المحلية الأساسية للبنك المركزى والتى يجب أن تشملها السقوف الإئتمانية ، والمذهب البديل هو مذهب المتبقى **Residual approach** وهذا المذهب يحدد الأصول المحلية التى يجب أن تشملها السقوف الإئتمانية كفارق بين الأصول الإجمالية للبنك المركزى ، وبين الأصول التى يجب أن تستثنى من سياسة السقوف الإئتمانية وبصفة خاصة الأصول الأجنبية .

ومذهب المتبقى أكثر شمولية ويغطى فى معظم الأحيان العمليات الإئتمانية للبنك المركزى ، ومن شأن هذا المذهب تخفيض فرص الإئتمان [٣] .

ثانيا : سياسة سعر الفائدة Interest Rate policy

يستخدم صندوق النقد الدولى سياسة سعر الفائدة كأداة مباشرة للسياسة النقدية بالتكامل مع سياسة السقوف الائتمانية وذلك لتحقيق أهداف برامج الصندوق ، ويرى الصندوق أنه بالتحكم فى سعر الفائدة ، فإنه يمكن التحكم فى حجم الطلب الكلى فى الاقتصاد ، الأمر الذى يسهم فى خفض الإستيعاب الكلى ، وبالتالى يقلل من العجز فى ميزان المدفوعات ، والصندوق يستخدم سياسة سعر الفائدة فى برامجه الخاصه بإدارة الطلب الكلى (برامج التثبيت) وأيضا فى برامجه لإدارة العرض الكلى (برامج الإصلاح الهيكلى) من حلال تأثيرها على الادخار والاستثمار، والذى يهمنا الآن هو إستخدام هذه السياسة كأداة نقدية تستهدف خفض الأستيعاب الكلى الإقتصاد.

---

(١) Ibid p.494

(٢) Ibid, 493.

(٣) Ibid, 495

ومن وجهة نظر الصندوق فإن أسعار الفائدة تعتبر سلبية فى العديد من البلدان النامية ، وأنها لا تعكس النـــدرة النسبية لرأس المال ، وهذا من شأنه زيادة الإستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ، الأمر الذى يؤدى الى العديد

من المشاكل الاقتصادية ، وفى نفس الوقت فإن انخفاض مستويات أسعار الفائدة تسهم بدور كبير فـــى هــروب رؤوس الاموال من البلدان النامية ، الأمر الذى يساهم فى تزايد العجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية [١]

والذى يؤكد اهتمام الصندوق بأسعار الفائدة كأداة هامه فى برامج التصحيح التى يعقدها الصندوق مـــع البلــدان الاعضاء هو النص على ضرورة تصحيح أسعار الفائدة فى العديد من البرامج التى يتبناها الصندوق ، فعلـــى سـبيل المثال فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٠ تم النص على تصحيح أسعار الفائدة فى ٧ برامج من مجموع ١٣ برنامج وفقا لتسهيل الصندوق الممتد وفى عام ١٩٨٠ تم النص على هذا الإجراء أيضا فى ١١ برنامج من مجموع ١٧ برنامج وفقا لتسهيل الاستعداد الإئتمانى [٢] .

وأيضا خلال الفتره من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ تم النص على إجراء تصحيح أسعار الفائدة فى ٢٥ برنامج من جملة ٩٤ برنامج عقدها الصندوق مع البلدان الأعضاء وفقا لتسهيلى الإستعداد الإئتمانى وتسهيل الصندوق الممتد [٣] ومـــن وجهة نظر الصندوق فإن اصلاح سعر الفائدة فى البلدان الأعضاء يترتب عليه (بالتضافر مع السياسات الأخرى) عدة نتائج وهى [٤] :

١- التحكم فى التضخم من خلال تخفيض نمو المطلب المحلى على السلع والخدمات .

٢- تجديد المنافسة الخارجية للإقتصاد وهذا من شانه تحسين ميزان المدفوعات حيث أن أسعار الفائدة الحقيقيـة ستجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

٣- تحقيق أكبر فعالية لتخصيص الموارد .

ويرى الصندوق أن إصلاح أسعار الفائدة يمكن ان يتحقق بأحد طريقتين [٥] .

---

(١)د. عبد الشكور شعلان ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٢)أنظر ذلك فى :

The Research Department of international monetary fund, " interest Rate policies in developing countries" IMF, Washington, D.C , October, 1983, P. 15.

(٣)أنظر ذلك فى :

Fiscal affairs department of international monetary fund, Fund supported progtams, fiscal policy, and in come Distribution, ImF. P.13.

(٤) The Research Department of the international montary fund, a interest Rate policies in developing countxics" op. Cit.,, pp. 14. 15

(٥) Ibid, P. 15

الطريقة الأولى : السماح لأسعار الفائدة الأسمية بأن تتحدد عن طريق قوى السوق .

الطريقة الثانية : تحديد أسعار الفائدة عن طريق التحكم الإدارى بصورة مرنة ومتجاوبة مع ظروف السوق.

والتجربة العملية للصندوق تفيد بإتباع الطريقة الثانية بالنسبة للبلدان التى لا تملك أسواق مالية متقدمة ، وفى هذه الحالة فإن رفع أسعار الفائدة يؤدى إلى زيادة الودائع لدى البنوك ، وهذا من شانه أن يخفض أو يقلل من

سرعة الدوران بالنسبة للنقود ، ويلاحظ أن خفض معدل نمو الطلب بهذه الطريقة يكون ضروريا لتخفيض الضغوط التضخمية التى تمر بها البلدان الاعضاء ، ومن الممكن أن يتحقق هذا أيضا من خلال إبطاء معدل التوسع النقدى فى الاقتصاد ، وفى الحالات التى يوجد فيها تضخم متسارع وأسعار فائدة مكبوته فإنه يكون من المتطلب فى مثل هذه الحالات تقليص العرض النقدى

ويرى الصندوق ان التجربة الحديثة لتركيا أن أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية يمكن ان تلعب دورا فى تشجيع الإدخار، وزيادة الطلب على الأصول المالية المحلية ، فبعد تحرير أسعار للفائدة فى تركيا فى يوليو ١٩٨٠ (بالتضافر مع سياسة سعر صرف) كانت النتيجة هى تزايد معاملات الفائدة الحقيقية وتزايد الطلب على الأصول المالية المحلية ، وزادت الإيداعات فى البنوك لأكثر من ٢٥٪ وترتب على ذلك انخفاض معدل التضخم من اكثر من ١٠٠٪ فى الربع الثالث من عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٣٠٪ فى الربع الأخير من عام ١٩٨١ [1].

ويرى الصندوق أن اصلاح معدل الفائدة لنصل إلى مستويات حقيقية (بالإضافة إلى تأثيره على الطلب الكلى والعرض الكلى) ، فإنه أيضا يؤثر على قطاعات مختلفة فى الإقتصاد ومن ذلك :

أ- أثر إصلاح سعر الفائدة على تمويل القطاع العام :

يرى الصندوق أن إصلاح معدل الفائدة يحقق النتائج التالية بالنسبة للقطاع العام [2] :

١- التكاليف الإيجابية لتمويل القطاع العام تحث المشروعات العامة على ترشيد نفقاتها الاستثمارية وبالتالى ترشيد الإقتراض وذلك على أساس أن معدل الفائدة لم يعد سلبى بل أصبح أعلى من معدل التضخم ولذلك يجب الحذر حتى يمكن تحقيق أرباح على الأقل تجنب خسائر كبيرة .

٢- وأيضا سيترتب على إصلاح سعر الفائدة زيادة الايرادات العامة من خلال زيادة حصيلة الضرائب من دخل الفائدة ، وهنا يصعب التهرب حيث يتم خصم الضريبة من المنبع .

٣- سيترتب على إصلاح أسعار الفائدة تحقيق النمو الاقتصادى ، الأمر الذى سيزيد من إيرادات الدولة والقطاع العام ، وهذا سوف يعوض الزيادة فى تكاليف اقتراض الدولة والقطاع العام .

(١) Ibid, P.15.

(٢) Ibid,p.15

ب- أثر إصلاح سعر الفائدة على القطاع الخارجى :

تؤثر أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية تأثيرا كبيرا (وفقا لوجهة نظر الصندوق) على القطاع الخارجى ونتلخص تلك الأثار فى الآتى [١] :

١- يترتب على وصول الفائدة إلى مستويات حقيقية وإيجابية إلى خفض التدفقات الرأسمالية للخارج ، وهذا سيفيد البلد من عدة نواحى ، فمن ناحية سيؤدى إلى تقليل العجز فى ميزان المدفوعات ، ومن ناحية أخرى

سيساعد على تمويل التنمية الإقتصادية بموارد محلية وليس عن طريق الاقتراض ، وهذا أيضا فى صالح ميزان المدفوعات .

٢-بالنسبة لأثر إصلاح سعر الفائدة على الحساب الجارى ، فإنه يترتب عليه مع وجود سعر صرف مناسب حث الشركات على تخفيض نسبة المخزون العاطل من المواد الخام المستوردة ، كذلك من السلع نصف المصنعة.

٣- وبالإضافة إلى ذلك فمن شأن أسعار الفائدة الايجابية أيضا زيادة تحويلات العاملين بالخارج ، جريا وراء الفائدة الاعلى الأمر الذى يؤدى إلى زيادة التدفقات الرأسمالية للعاملين بالخارج ، وهذا من شانه أن يؤدى إلى تحسين ميزان المدفوعات .

وهكذا يرى الصندوق أن إصلاح سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية يلعب دورا هاما فى خفض الطلب الكلى فى الاقتصاد من خلال جذب السيولة من أيدى الأفراد بأسعار الفائدة المرتفعة ، وهذا أيضا من شانه زيادة العرض الكلى فى الاقتصاد من خلال زيادة المدخرات وزيادة فرص الاستثمار ، وأيضا تساعد أسعار الفائدة الإيجابية على تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وتؤدى ايضا إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات (سواء الحساب الجارى أم الحساب الرأسمالى) ولذلك يرى الصندوق ضرورة الاتجاه إلى تصحيح أسعار الفائدة فى البلدان التى يرتبط معها ببرامج للتصحيح الاقتصادى ، نظرا لان ذلك يحقق مصلحة الاقتصاد ككل .

ونرى، على وجهة نظر الصندوق السابقة بالنسبة لمعدل الفائدة أنها غير واقعية فى حالة البلدان النامية بصفة عامة وذلك للأتى :

- عادة ما تقوم حكومات البلدان النامية بتمويل خسائر القطاع العام من الموازنة العامة للدولة ، الأمر الذى لا يشجع على ترشيد الإنفاق وبالتالى لن يؤدى تصحيح معدل الفائدة الهدف الذى ينشده الصندوق .

- لن يؤدى رفع معدل الفائدة إلى زيادة معدل النمو كما يتوقع الصندوق نظرا لإرتفاع تكاليف الإنتاج ولكن سيتم زيادة المدخرات بالبنوك .

لن يقلل رفع معدل الفائدة من هروب رأس المال للخارج ولن يعيد رأس المال المحلى للداخل كما يتوقع الصندوق لأن معدل الفائدة ليس هو المتغير الوحيد الذى يتحكم فى بقاء رأس المال بالداخل .

---

(١) Ibid.,p.16

الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية فى برامج الصندوق.

فى السنوات الأخيرة بدأ الصندوق يتجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بصورة كبيرة فى البرامج التى يتبناها للتثبيت الاقتصادى مع البلدان الاعضاء ، والأنواع الرئيسية للأدوات غير المباشرة والتى يستخدمها الصندوق فى برامجه هى :-

١- عمليات السوق المفتوح .

٢- اشتراطات الاحتياطى.

٣- تسهيلات الإقراض التى يوفرها البنك المركزى. " سياسة إعادة الخصم "

أولا : " عمليات السوق المفتوح" " Open market operations "

وفقا لعمليات السوق المفتوح فإن البنك المركزى يستقطيع أن يقوم ببيع أو شراء الأوراق المالية Securities وذلك حتى يقوم بسحب السيولة من السوق فى حالة تزايد العرض النقدى من خلال بيع الاوراق المالية، أو ليقوم بحقن السوق بالسيولة اللازمة فى حالة تناقص المعرض النقدى من خلال شراء الأوراق المالية (١) .

ووفقا لوجهة نظر الصندوق ، فإن الإعتماد على عمليات السوق المفتوح كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية يحقق ميزة هامة ، وهى تمتع البنك المركزى بمرونة كبيرة من تحديد المبالغ التى يمكن أن يسحبها من السوق أو يضخها فيه ، وكذلك فى الوقت الذى يمكن تحقيق ذلك فيه ، وهذا قد لايتوافر فى أدوات اخرى (٢) .

ووفقا لهذه الاداة يستطيع البنك المركزى أن يقوم ببيع أذونات الخزانة Treasury bills أو أذونات البنك المركزى Centeral Bank bills من خلال المزاد العلنى ، وذلك لامتصاص السيولة ، وعادة ما يستخدم البنك المركزى بعض الإجراءات الأخرى المكملة لهذه الاداة حتى يتمكن من الوصول لهدفه(٣) .

وعادة ما يقوم البنك المركزى ببيع الأوراق المالية من خلال سوق الأوراق المالية Securities market وهى تلك السوق التى يتم التعامل فيها من خلال بيع وشراء الأوراق المالية " الأسهم و السندات " Shares and bonds وعملية التعامل فى سوق الأوراق المالية تتم من خلال سوقين الاول يسمى سوق الإصدار أو السوق الأولىPrimary market والثانى يسمى سوق التداول أو السوق الثانوى Secondary market وفى السوق الأولى يتم التعامل مباشرة بين الجهة المصدرة للأسهم أو السندات ، وبين الجمهور أو المؤسسات المالية الاستثمارية ، وغالبا ما يسيطر على هذا السوق المؤسسات المالية الاستثمارية ، والتى تقوم بشراء الأوراق المالية من الجهة المصدرة ثم تقوم بإعادة بيعها للجمهور فى سوق التداول ، وفى السوق الثانية "سوق التداول " يتم إعادة بيع الاوراق المالية للجمهور ، وتحقق الجهة التى تقوم بذلك بربح هو الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع (٤) ، وهذه السوق تلعب دورا كبيرا فى تشجيع الادخار

---

(١) Jeffrey M. Davis, Monetary policy and Financial Refacm, op. Cit, P.15.

(٢) Ibid., P.15

(٣) William E.Alexander and others , the Adoption of indirect instruments of monetary policy, op. Cit.PP.78 (7 , 8)

(٤) لمزيد عن سوق الأوراق المالية أنظر :

د/ عاطف حسن النقلى " الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر ص ١٨ - ٣٣ كتاب الاهرام الاقتصادى أغسطس ١٩٩٤ .

د/ سليمان المنذرى " الأسواق العربية لرأس المال " بيروت ، لبنان ، ١٩٨٧ ص ٢١ ، ٢٢.

والاستثمار ، بالاضافة إلى دورها فى ضبط العرض النقدى فى الاقتصاد ، وعندما يتدخل البنك المركزى بالبيع أو الشراء .

انيا : " متطلبات الاحتياطى " "Reserve Requirements"

يستخدم صندوق النقد الدولى أيضا سياسة متطلبات الاحتياطى كوسيلة للتحكم فى السيولة فى الاقتصاد ، وذلك من خلال تحييد السيولة الزائدة ، وهذا يخدم عملية عرض النقود وميزان المدفوعات .

ووفقا لهذه الأداه من أدوات السياسة النقدية يقوم البنك المركزى بتحديد نسبة الاحتياطى التى يجب أن تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها فى البنك المركزى ، ونسبة الاحتياطى هى جزء من ودائع البنوك التجارية تحتفظ بها فى البنك المركزى ، لتحقيق أهداف معينة للسياسة النقدية ، وترتفع هذه النسبة بالزيادة فى حالة الرغبة فى الحد من الائتمان وعرض النقود ، وتنخفض هذه النسبة فى حالة الرغبة فى زيادة الإئتمان ، وهذه السياسة تعتبر من أسهل الأدوات غير المباشرة للتحكم فى حجم الإئتمان .

ثالثا : " سياسة سعر إعادة الخصم " " Rediscount Rate Policy"

يستخدم صندوق النقد الدولى سياسة سعر إعادة الخصم فى برامجه للتصحيح الاقتصادى كأداة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق ثلاثة أهداف وهى[1] :

١- تخفيف النقص فى السيولة.

٢-التحكم فى الظروف النقدية والإئتمان .

٣-تخصيص الإئتمان بصورة انتقائية .

ووفقا لهذه السياسة فإن البنك المركزى يستطيع أن يتحكم فى حجم الإئتمان المتاح للسوق ، وبالتالى يستطيع التعلم فى العرض النقدى ، وذلك من خلال سعر إعادة خصم الأوراق التجارية التى تحتفظ بها البنوك التجارية فى البنك المركزى ، أو من خلال سعر الأقراض الذى يقرض به البنوك التجارية ، والتى تحتاج إلى موارد نقدية إضافية لتمويل عملياتها .

وفى الحالات التى يرغب البنك المركزى فيها أن يحد من حجم الإئتمان الكلى فى الاقتصاد ، ومن عرض النقود يقوم البنك المركزى برفع سعر إعادة الخصم على الاوراق التجارية، أو رفع سعر الإقراض للبنوك التجارية وهذا يترتب عليه لجوء البنوك التجارية لتحميل عبء الفائدة أو إعادة الخصم لعملائها الأمر الذى يؤدى إلى رفع أسعار الإقتراض من البنوك الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض الطلب على الإئتمان، وخفض السيولة فى السوق ؛ وبالتالى يسهل التحكم فى العرض النقدى والتوازن فى ميزان المدفوعات [2]

---

[1] أنظر ذلك فى : William E. Alexander and otherp, op.cit., P.8

[2] للإطلاع على الأدوات النقدية غير المباشرة التى يتبناها الصندوق فى برامجه للتصحيح الاقتصادى ، راجع تلك الأدوات بالنسبة للعينة التى قام الصندوق بدراستها ، انظر : Ibid., PP. 17-26.

نخلص من ذلك إلى أن صندوق النقد الدولى أصبح يعتمد بصفة أساسية فى برامجه للإصلاح على أدوات غـير مباشرة للسياسة النقدية ، وفى العينة التى قام الصندوق بدراستها لعدد من البلدان النامية (١٩ بلد) ووجد أن هناك العديد من الظروف التى جعلت هذه البلدان [١] تتجه نحو الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة ، والجدول التالى يلخص هـذه الظروف :-

جدول رقم (١٣) يوضح الظروف الأولية التى ساعدت على التحول إلى الأدوات غير المباشرة فى العينة التى قام الصندوق بدراستها

الشروط	النسبة المئوية من اجمالى العينة
ظروف مؤسسية اولية :	
• برنامج يدعمه صندوق النقد الدولى	٨٩
• الملكية العامة لقطاع البنوك أكبر من ٥٠%	٦٣
• الإشراف الفعال	٣٢
• بنك مركزى مستقل	١١
• تحقيق أهداف السياسة النقدية	٦٣
• وجود قيود على رأس المال	٩٥
ظروف أولية للإقتصاد الكلى :	
• المعدل السنوى للتضخم أكثر من ٢٠	٤٧
• معدل الفائدة الحقيقية سلبية	٥٣
• نسبة العجز المالى للناتج المحلى الإجمالى أكثر من ٥٠	٥٨
• سيولة مفرطة	٧٩

المصدر : Ibid., P.20

ونرى على هذا الجدول أن برامج الصندوق كانت مسئولة عن ٨٩٪ من الظروف التى أدت إلى تحول هـــذه البلدان إلى الأدوات غير المباشرة السابق الإشارة إليها ، بالإضافة إلى وجود قيود على رأس المال (٩٥٪) وسيولـة مفرطة (٧٩٪) وغيرها من الظروف الأخرى ، ومن شأن هذه الظروف أن تعزز استمرار استخدام صندوق النقـــد الدولى لأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية لمواجهة هذه الظروف (ونظرا لقصور الأدوات المباشرة على مواجهة هـذه الظروف) وذلك لتحقيق أهداف برامجه للتثبيت الاقتصادى،وذلك على أساس أن من شأن الأدوات غـــير المباشـــرة للسياسة النقدية أن تقضى على هذه السيولة الزائدة ، ومعدل التضخم المرتفع ، والفائدة الســلبية ، وغــير ذلــك مــن المشكلات التى لم تستطع الأدوات المباشرة من القضاء عليها ، الأمر الذى يساعد فى النهاية علـــى إنجـاح برنـــامج التثبيت الاقتصادى فى البلد خاصة إذا نجحت هذه الأدوات غير المباشرة فى تحقيق المستهدف منها على النحو السابق.

---

(١) هذه البلدان هى :

{ الأرجنتين ، بروندى ، شيلى ، مصر ، جامبيا ، غانا ، المجر ، أندونسيا ، إسرائيل ، جاميكا ، كينيا ، ماليزيا ، المكســيك ، الفلبين ، بولندا ، سرى لانكا ، تايلند ، تونس ، فنزويلا}

المطلب الثاني

السياسة المالية في برامج الصندوق للتثبيت الاقتصادي

تحتل السياسة المالية أهمية خاصة فى برامج التثبيت التى يتبناها الصندوق ، وذلك من منطلق أن معظم المشاكل التى تعانى منها البلدان النامية ترجع إلى تزايد العجز فى الموازنات الحكومية لهذه البلدان ، والذى يؤدى إلى تزايد عرض النقود فى الاقتصاد ، مما يؤدى إلى تزايد الضغوط التضخمية ، وتزايد الطلب المحلى ، مما يؤدى إلى تزايد الإنفاق القومى ، وتزايد الواردات ، الأمر الذى يؤدى إلى تزايد العجز فى موازين المدفوعات .

ووفقا لدراسة قام بها أحد العاملين بصندوق النقد الدولى[1] يتبين أن نسبة العجز المالى فى ١٨ بلد نامى غير مصدر للبترول قد تزايد فى السبعينات وأوائل الثمانينات عنه فى الستينات ، والجدول التالى يوضح ذلك :-

جدول رقم(١٤) يوضح تطور العجز المالى والخارجي في ١٨ بلد نامى من الفتره من ١٩٦٢ - ١٩٨٢

البيان	١٩٦٢ - ١٩٧١	١٩٧٢ - ١٩٨٢
	كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى	
متوسط العجز المالى	٢,٨	٥,٩
متوسط معدل النمو خلال الفترة محل الدراسة		
العجز المالى	١,٣	٢,٥
الإيرادات	١,٣	١,٨
النفقات	١,٨	٣
التمويل الخارجى للعجز	٠,٧	١,٢
الصادرات	١,٧	٣,٥
الواردات	٢,٨	٤,٧

المصدر : كى - يونج تشو - الصدمات الخارجية والسياسة المالية فى أقل البلدان نمواً ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠.

---

[1] انظر ذلك فى : كى - يونج تشو - الصدمات الخارجية والسياسة المالية فى أقل البلدان نمواً ، التمويل والتنمية ، مرجع سابق، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠

ونظرا لتزايد العجز فى معظم البلدان النامية ، فإن الصندوق أولى السياسة الحالية أهتماماً كبيراً خاصة فى بلدان التخطيط المركزى ، والتى تمر بمرحلة انتقال [١] حيث أن الحكومة تقوم بالإطلاع على معظم الأنشطة الاقتصادية فى هذه البلدان ، الأمر الذى أدى إلى تزايد نسبة العجز فى الموازنات العامة فيها ، وكان هذا مسئولاً عن العديد من المشكلات الاخرى ، كالتضخم المرتفع جدا ، وعجز ميزان المدفوعات .

- *العجز المالى والتضخم .*

يرى الصندوق أن تزايد الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة تزايد الإيراد العام ، يؤدى إلى عجز فى موازنة الدولة، وهذا العجز قد يتم تمويله من مصادر تضخمية ، وقد يتم تمويله من مصادر غير تضخمية [٢]. وعادة (وغالبا) ما تقوم البلدان النامية بتمويل هذا العجز من خلال مصادر تضخمية كالإصدار النقدى ، ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى تزايد الإنفاق المحلى بنسبة أكبر من نسبة تزايد الانتاج المحلى وهو منخفض فى البلدان النامية غالبا

الامر الذى يعنى تزايد الطلب الكلى بنسبة اكبر من العرض الكلى ، ومن شأن ذلك أن يتجه بالاسعار إلى أعلى، مما يعنى تزايد الضغوط التضخيمية فى الاقتصاد ، مع ما يترتب عليها من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى .

والصندوق يطالب البلدان النامية بتنفيذ بعض الإجراءات التى من شأنها تخفيض العجز فى موازنة الدولة ، كزيادة الايرادات العامة ، وتخفيض النفقات ، وأيضا يطالب بضرورة الاعتماد على مصادر غير تضخمية لتمويل العجز فى الموازنة ، وذلك لتجنب الاثار التضخمية المعاكسه التى تنجم عن ذلك .

ونرى أن وجهة نظر الصندوق هذه ليست صحيحة فى كل الأحوال ، حيث قد يؤدى تزايد الأنفاق العام إلى تزايد معدلات الإنتاج والعمالة وتخفيض معلات التضخم والعجز فى الموازنة العامة للدولة والعجز فى ميزان المدفوعات إذا تم تمويل هذا الانفاق من مصادر ادخارية سواء أكانت محلية أم أجنبية ويتحقق ذلك فى حالة استخدام هذا الإنفاق لتمويل مشروعات استثمارة منتجة ولا يتحقق ذلك إذا تم استخدام هذا الإنفاق لتمويل نفقات استهلاكية بذخية لا تفيد عملية الإنتاج ؛ كما أننا نرى انه يمكن تمويل هذا الإنفاق من خلال التمويل التضخمى ولكن يجب ان يكون ذلك لفترة مؤقتة وفى مشروعات استثمارية قصيرة الأجل .

---

(١) لتفاصيل أكثر عن السياسة المالية فى البلدان التى تمر بمرحلة انتقال انظر :

جورج كوبيتس ، غريك أومزدال " السياسة المالية فى الإقتصادات التى تمر بمرحلة إنتقال ، التمويل والتنمية ، مرجع سابق، ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ١٠ – ١٣ .

(٢) Jeffrey M.Davis, Fiscal policy and Reform in " macroeconomic Adjustment Policy instruments.,op., cit., P.23.

العجز المالى والتوازن الخارجى [١] .

يمكن وضع علاقة محاسبية بسيطة بين العجز المالى والتوازن الخارجى من خلال المعادلة التالية :

$$GNP = (CP + IP + G)+ (X-M) =(CP + SP) +(T+ R) \qquad (١)$$

حيث أن : GNP = الناتج القومى الاجمالى

CP = الاستهلاك الخاص

G = الإنفاق الحكومى

X = صادرات السلع والخدمات

M = واردات السلع والخدمات

SP = المدخرات الخاصة

T = الإيراد الحكومى

R = صافى التحويلات الجارية للخارج

IP =الاستثمار الخاص

ومعنى ذلك أن الناتج القومى الإجمالى يساوى مجموع الاستهلاك والاستثمار الخاصين ، ومجموع الإنفاق الحكومى وصادرات السلع والخدمات مطروحا منها الواردات ، وأيضا يساوى مجموع الاستهلاك والادخار الخاصين ومجموع الايراد الحكومى والتحويلات للخارج ، وبإعادة ترتيب هذه المعادلة نحصل على المعادلة التالية :

$$(IP - SP) + (G - T) = (M-X+R) \qquad (٢)$$

نستنتج من هذه المعادلة أن رصيد الحساب الجارى (M - X + R) يتوقف على حجم الادخار ، وحجم العجز من موازنة الدولة ، وعلى ذلك فهناك علاقة مباشرة بين العجز فى الادخار والموازنة من ناحية ، والعجز فى الحساب الجارى من ناحية اخرى ، وهذه العلاقة تعنى أن أى زيادة فى عجز الموازنة يجب أن تواجه بعدة حلول :-

الحل الأول : تخفيض العجز فى الموازنة بزيادة الإيراد (T) وتخفيض الإنفاق(G) .

الحل الثانى : تخفيض العجز فى الإدخار إما بزيادة الادخار (SP) ليزيد عن الاستثمار أو يتساوى معه وإما بتخفيض الإستثمار (IP) ليقل عن الإدخار أو يتساوى معه .

---

(١) Ibid., PP. 22 , 23

الحل الثالث : إذا فشل تطبيق الحلين السابقين يبقى الحال الثالث هو البديل للتطبيق ، وهو زيادة عجز الحساب الجارى وفى دراسة حديثة للبنك الدولى ثبت منها أن العجز فى موازنة الدولة كان السبب الرئيسى لأزمة المديونية العالمية ، والعجز فى موازين مدفوعات البلدان عالية المديونية[١] .

تمويل العجز المالى [٢].

هناك عدة طرق تستطيع البلد اتباع بعضها أوكلها لتمويل العجز المالى ، وهذه الطرق هى :-

١- إتباع سياسة الإصدار النقدى .

وفقا لهذه الطريقة تقوم البلد بتمويل عجز الموازنة جزئيا أوكليا من خلال إصدار النقود من البنك المركزى ، وهذه الطريقة لها مخاطرها ، حيث أنها تساهم بصورة كبيرة فى زيادة الدخول ، وزيادة الإنفاق المحلى بصورة

أكبر من الإنتاج المحلى الأمر الذى يؤدى إلى تزايد معدلات التضخم ، وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات، وذلك اذا وجهت هذه النقود إلى إنفاق جارى أو استثمارات طويلة الأجل .

٢- الإقتراض من الجهاز المصرفى.

وهنا تقوم الحكومة باللجوء إلى الجهاز المصرفى لتمويل العجز جزئيا أو كليا ، وهذه الوسيلة لتمويل العجز قد تؤثر على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خاصة اذا كان الائتمان الممنوح للحكومة كبيرا ، ومن شأن ذلك إعاقة الاستثمار الخاص لصالح القطاع الحكومى ، وهذا أيضا من شأنه أن يسهم فى تزايد عرض النقود فى الاقتصاد بما يترتب عليه من مشكلات .

٣-الأقتراض من القطاع الخاص.

قد تلجأ الحكومة أيضا إلى القطاع الخاص لتمويل عجز الموازنة ، ومن شأن الاقتراض من القطاع الخاص أن يحد من إتاحة الموارد اللازمة لتمويل الاستثمار الخاص ، ومن شأن ذلك التأثير على العرض الكلى خاصة إذا كان عجز الموازنة راجعا إلى تزايد الإنفاق الجارى غير الاستثمارى ، ومن شأن ذلك أيضا التأثير على أسعار الفائدة المحلية.

---

(١) تشمل البلدان عالية المديونية (بلدان مبادرة بيكر) البلدان التالية : الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلى ، كولومبيا ، كوت ديفوار ، اكوادور ، المكسيك ، المغرب ، نيجيريا ، بيرو ، الفلبين ، اورجواى ، فنزويلا ، يوغسلافية السابقة وهى تشمل (البوسنة والهرسك ، كرواتيا ، مقدونيا ، سلوفينيا ، الصرب والجبل الأسود).

(٢) Jeffrey M. Davis, Fiscal policy and Reform., op. Cit , P.23

٤- الاقتراض الخارجي.

وفقا لهذه الطريقة فإن البلد يعتمد على الاقتراض الخارجي سواء الرسمي أو الخاص طويل أو قصير الأجل لتمويل العجز المالي ، وهذا من شأنه يزيد أعباء الموازنة ، بالإضافة إلى أنه يؤدى إلى تزايد العجز فى ميزان المدفوعات ، وخطر الاقتراض الخارجي المتزايد وغير الملائم يثبت جيداً من خلال الوضع الحالي للدول عالية المديونية .

٥- تراكم المتأخرات .

قد تلجأ البلد إلى التأخر فى دفع أعباء ديونها سواء الداخلية أو الخارجية كوسيلة لسد العجز فى الموازنة ، ولكن هذه الوسيلة لها أيضا مخاطر عديدة على الموازنة ، وعلى الجدارة الإئتمانية للحكومة فى المستقبل ، وبالتالى فليس من الحكمة اللجوء إلى هذه الوسيلة لأنها قد تلحق أكبر الضرر بالبلد

والواقع أن الصندوق يقوم بوضع عدة ضوابط فيما يتعلق بلجوء البلد إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، ويطالب الأعضاء بضرورة تنفيذ هذه الضوابط ، ومن ذلك وضع حد أقصى على إقراض البنك المركزى للحكومة وكذلك وضع سقوف على الإئتمان الحكومى من الجهاز المصرفى ، ومطالبة الحكومة بضرورة سداد أعباء الديون فى مواعيدها ، و تشجيع إنشاء أسواق مالية فى البلدان النامية .

وبالإضافة إلى الضوابط التى يضعها الصندوق فيما يتعلق بتمويل العجز المالى ، فإنه يتبنى أيضا مجموعة من السياسات المالية والتى من شانها – من وجهة نظر الصندوق أن تؤدى إلى تخفيض العجز فى موازنة الدولة ، وتخفيض معدلات التضخم بالاضافه إلى تخفيض عجز ميزان المدفوعات ، والصندوق يعتمد فى ذلك على سياسات لتقييد الإنفاق الحكومى وسياسات لزيادة الإيراد الحكومى ، وسياسات تتعلق بالمشروعات العامة للدولة .وسنعرض لهذه السياسات فما يلى .

الفرع الأول

السياسات المتعلقة بالإنفاق الحكومى

يمكن التعرف على السياسات التى يتبناها صندوق النقد الدولى والمتعلقه بالإنفاق الحكومى من خلال الاعتماد على الدراسة التى قام بها موظفو الصندوق ، والتى تمثل عينة مكونة من ٩٤ برنامج للتثبيت الاقتصادى عقدها الصندوق مع ٦٨ بلد عضو خلال الفتره من ١٩٨٠ – ١٩٨٤ والسابق الإشارة إليها [(١)] . ووفقا لهذه الدراسة تم تقسيم النفقات العامة إلى :-

١- التقسيم الوظيفى للنفقات العامة .

٢- التقسيم الاقتصادى للنفقات العامة .

(١) Fiscal affairs department of IMF,fund supported programs,fiscal policy , op , cit., pp.21,26

وفيما يلى سنعرض لسياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الوظيفى للنفقة فى برامج التثبيت التى يدعمها الصندوق ثم نتبع بسياسات الإنفاق المتعلقه بالتقسيم الاقتصادى للنفقه فى البرامج التى يدعمها الصندوق ، ثم نختتم هذا الفر بالسياسات المتعلقة بالتحويلات (سواء الاقتصادية أم الاجتماعية) :-

أولا : سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الوظيفى للنفقه فى برامج الصندوق .

بالرجوع إلى الدراسة التى قام بها موظفو الصندوق ، والمتعلقة بسياسات الصندوق فى ٩٤ برنامج للتثبيت الاقتصادى ، والسابق الاشارة اليها فى السطور السابقة ، نجد أن موظفو الصندوق قاموا برصد الإجراءات التى تبناه الصندوق فى مجال النفقه العامة من الناحية الوظيفية فى الجدول التالى :-

جدول رقم (١٥) يوضح سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الوظيفى للنفقة فى برامج الصندوق للتثبيت الإقتصادى

السياسات التى يتبناها الصندوق فى مجال الانفاق	عدد البرامج التى تم استخدام السياسة فيها	نسبة استخدام السياسة فى البرام
١- قيود على نفقات الحكومة المركزية	١٥	١٦
- الإنفاق على الخدمة العامة	٤	٤
- نفقات الدفاع	٧	٧
- الإنفاق على التعليم	٤	٤
- الإنفاق على الإسكان	١	١
- مستوى الخدمة الاقتصادى	١	١
٢- قيود على نفقات الحكومة العامة	13	١٤
-الإنفاق الجارى	٢	٢
- أجور القطاع العام والعمالة	٣	٣
- السعر الرسمى	٥	٥
- مواد وتجهيزات	٥	٥
- شراء وسائل نقل	٣	٣
- أخرى	١	١

المصدر : iscal affairs department of IMF,fund supported programs,fiscal policy , op . cit., p.23

ونرى على هذا الجدول أن الصندوق يولى اهتماما خاصا بتقييد الإنفاق العسكرى فى برامجه ، ويرى أن ذلك فى مصلحة البلد ، لانه يساهم فى رفع معدل النمو ، ومعدل الدخل الحقيقى [1] . وأيضا يهتم الصندوق بالحد من الإنفاق على السفر الرسمى ، والإنفاق على المواد والتجهيزات ، والتعليم ، ومشتريات وسائل النقل ، والإنفاق على الاجور

---

(1) Vito Tonzi, Fiscal Restructuring and the tax system. in" structural adjustment and macroeconomic policy issues" edited by V.A. Jafarey,IMF, Pakistan administrative staff college, Washington ,D.C., 1992, P. 94

والعمالة ، والانفاق الجارى، والانفاق على الإسكان ، وغيره من النفقات ، ونرى أن تخفيض الإنفاق بهذه الصورة يؤثر سلبيا على الطاقة الإنتاجية فى الاقتصاد ، الأمر الذى يؤدى إلى خفض معدلات النمو ورفع معدلات البطالة والتضخم واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات .

ثانيا : سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الاقتصادى للنفقة فى برامج الصندوق للتثبيت الاقتصادى .

يمكن التعرف على سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الاقتصادى للنفقه من خلال استعراض الجدول التالى والمتعلق بالعينة التى بحثها موظفو الصندوق والسابق الإشارة إليها .

جدولرقم (١٦) يوضح سياسة الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الاقتصادى للنفقه فى برامج الصندوق للتثبيت

سياسات الإنفاق التى يدعمها الصندوق	عدد البرامج التى تبنت السياسات	نسبة تبني السياسة من إجمالى البرامج
١ –تقيد الإنفاق الجارى للحكومة المركزية	٨٦	٩١
– الأجور والمرتبات	٥٩	٦٣
– تجميد أو تخفيض عدد العاملين فى الحكومة	٣٢	٣٤
– تجميد أو تخفيض زيادة الأجور	٣٨	٤٠
– تغير سياسة التوظيف	١٣	١٤
– وضع حدود على تأشير المرتبات	١٨	١٩
– السلع والخدمات	٥١	٥٤
– تحسين الرقابة على إجمالى النفقات	٢٤	٢٦
– قيود متصاعدة شهريا أو ربع سنويا على النفقات	١٢	١٣
– تخفيض المخصصات بالنسبة لنفقات محددة	٣٢	٣٤
٢ – الإنفاق الرأسمالى والإقراض الصافى	٥٦	٦٠
–تقليص الاستثمار	٤٣	٤٦
– تقليل أو تأجيل الاستثمار الجديد أو المشروعات الجديدة	٢٣	٢٤
– تحسين برنامج الاستثمار	٢٠	٢١
– تخفيض الاستثمار الممول محليا	١١	١٢
٣– إدارة الإنفاق	٤٠	٤٣
– تحسين الرقابة على الإنفاق	٣٩	٤١
– أخرى (تغيير أولويات الموازنة)	٤	٤

المصدر : Fiscal affairs department of IMF,fund supported programs,fiscal policy , op ., cit., p.23

ونرى على هذا الجدول الآتى :-

أ-بالنسبة للنفقات الجارية .

يلاحظ أن الصندوق نص على سياسات لضبط النفقات الجارية فى حوالى ٨٦ برنامج من جملة ٩٤ برنامج أى بنسبة ٩١ من جملة البرامج ، وهذا يشير إلى اهتمام الصندوق بضرورة تخفيض الإنفاق الجارى وبصفة خاصة البنود التالية :-

١- الأجور والمرتبات .

يرى الصندوق أن سياسات الأجور والمرتبات [١] الحكومية تلعب دورا رئيسيا فى تحديد هيكل الأجور والمرتبات فى البلد ، ولذلك يرى الصندوق ضرورة تخفيض هذه الأجور والمرتبات ، وذلك لأن زيادتها تؤدى إلى زيادة الأجور والمرتبات فى الاقتصاد سواء فى القطاع الحكومى أو الخاص ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الطب المحلى وهذا بدوره يؤدى إلى ظهور مشكلات كالتضخم ، وعجز ميزان المدفوعات ، وهذا ما يريد أن يتجنبه الصندوق [٢] .

ولذلك فليس من المستغرب أن نجد أن السياسات التى تطالب بتخفيض بندالأجور والمرتبات تمثل حوالى ثلثى البرامج التى تبناها الصندوق فى الفتره من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، والصندوق حينما يطالب بتخفيض الإنفاق على الأجور أوالمرتبات ، فإنه يطالب فى المقام الأول تجميد الأجور والمرتبات أو تخفيض الزيادة فيها إلى المستويات التى تتفق مع أهداف البرنامج الذى يعقده فى البلد العضو ويرتبط بذلك أيضا تجميد أو تخفيض عدد العاملين فى الحكومة ، وذلك من منطلق أن العديد من البلدان النامية تحتفظ بعدد من العاملين فى الحكومة يزيد عن حاجة العمل ، مما يجعلها تعانى من البطالة المقنعة فى مجال العمل الحكومى [٣] ، ومن شأن تخفيض العمالة فى القطاع الحكومى تخفيض بعض الاستثمارات المرتبطة بذلك ، وهذا بدوره يعزز من وضع الإنفاق العام .

ونرى ان وجهة نظر الصندوق السابقة ليست فى مصلحة البلدان النامية ، حيث أنها تخدم البلدان الصناعية فى المقام الأول ، وذلك لان الصندوق عندما يطالب بتخفيض الاجور والمرتبات فى القطاع الحكومى والقطاع الخاص فمعنى ذلك انه يخفض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي الأمر الذى يؤدى الى زيادة الأرباح وبالتالى زيادة تحويلات المشروعات الأجنبية للخارج ، وبالتالى تزايد جانب المدين فى ميزان المدفوعات ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان هذه السياسة تضر بالعاملين أصحاب الاجور والمرتبات فى البلدان النامية ، خاصة وان هذه البلدان تعانى من العديد من المشكلات الاقتصادية كارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الدخول الفردية ، الأمر الذى يزيد من معدلات الفقر فى هذه البلدان ، وكان أولى بالصندوق أن يطالب بربط الأجور بالإنتاجية ، وبمعدلات التضخم ، وذلك حتى لا يخدم طبقة لصالح طبقة أخرى .

---

(١) Vito tanzi, Fiscal Restructuring and the tax system, p.cit, P.44.

(٢) The fiscal Affairs Department of IMF,op.,Cit.,pp. 23, 24.

(٣) – Vito tanzi, op. Cit. , P. 44

– آلات تبت ، مشورة صندوق النقد الدولى عن السياسة المالية ،التمويل والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

٢ - *مشتريات السلع والخدمات .*

من الأمور الهامة التى يحرص الصندوق على تبنيها فى برامجه للتثبيت الاقتصادى ، تخفيض الإنفاق العام المخصص للسلع والخدمات ، ومن أمثلة ذلك الإنفاق العام المخصص للوقود والكهرباء والإصلاحات والتجهيزات والصيانة والسفر والاتصالات ، ويطالب الصندوق أيضا بتحسين الرقابة على هذه النفقات .

ونحن إذ نتفق مع الصندوق فى ضرورة تشديد الرقابة على الإنفاق المخصص لهذه النفقات بصفة خاصة والنفاق العام بصفة عامة (سواء أكانت الرقابة رسمية أم شعبية) إلا أننا نختلف معه فى التخفيض العشوائى لهذه النفقات ، وذلك على أساس أن هناك بعض السلع والخدمات الضرورية والتى تحتاج اليها الحكومة والتى لا يمكن تخفيض الإنفاق المخصص لها ، وكان أولى بالصندوق أن يفرق بين السلع والخدمات الضرورية وتلك الكمالية (والتى يعد الإنفاق عليها إسراف فى المال العام)، ويطالب بإلغاء الأخيرة والإبقاء على الأولى ، ومما لا شك فيه أنه فى ظل الفساد الإدارى المنتشر فى البلدان النامية فانه يصعب تخفيض هذا النوع من الإنفاق بنسبة كبيرة ، رغم أنه يهدر أموال طائلة من المال العام الذى تحتاجه هذه البلدان .

٣- *الإنفاق المخصص لخدمة الديون .*

يرى الصندوق انه يجب عدم المساس بالإنفاق المخصص لخدمة الديون ، وذلك نظرا للآثار السلبية التى تترتب على تأجيله أو عدم سداده نهائيا [(١)].

ونرى أن البند الوحيد من بنود النفقات العامة الذى يطالب الصندوق بضرورة عدم المساس به فى معظم البلدان النامية هو الإنفاق المخصص للدين ، وهذا يعكس بكل وضوح المصلحة الخاصة للصندوق من وراء دفع أعباء خدمة الدين ، بالإضافة الى انه يعكس مصلحة البلدان الدائنة والت تسيطر على معظم حصص الصندوق ، ولذلك فإننا نرى أن الصندوق الذى جاء فى الأساس لمساعدة البلدان النامية (من خلال برامجه للإصلاح الاقتصادى) يقوم بنهب موارد هذه البلدان ويزيد من مشكلاتها بدلا من أن يقوم بحلها .

ب- *بالنسبة للانفاق الاستثمارى .*

يلاحظ أن الصندوق نص على إجراءات تتعلق بضرورة ضبط الإنفاق العام الاستثمارى فى حوالى ثلثى البرامج التى عقدها مع البلدان محل الدراسة؛ ويرى الصندوق أن البلدان النامية توسعت فى الإنفاق العام الاستثمارى وذلك بسبب اضطلاعها ببرامج كبيرة للتنمية الاقتصادية ، الأمر الذى يمثل عبء كبير على الموازنة العامة للدولة ، ولذلك يرى الصندوق ضرورة التخلص من الاستثمارات منخفضة الإنتاجية ، ولذلك نجد الصندوق يضمن نصف برامجه فى البلدان محل الدراسة بإجراءات لتقليص الإنفاق العام الاستثمارى ، وحوالى ربع هذه البرامج بإجراءات لتأجيل الاستثمارات الجديدة ، ويطالب أيضا بتخفيض الاستثمار الممول محليا[(٢)]

---

(١) انظر الاتى : -

-ريتشارد هيمنج ، كالبانا كوشهار . رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو ، التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ٣٨، ٣٩

-الات تيت ، مشورة صندوق النقد الدولى عن السياسة المالية ، التمويل والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣٤ ، ٣٥

(٢) انظر الاتى :-

-Vito Tanzi , Fiscal Restructuring,op.cit.,p.44

-The Fiscal Affairs department of IMF,fund supported programs,op.cit.,p26

ونرى أن تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى يعد من الأمور التى يجب أن تدرس جيدا ، وذلك نظرا للدور الـهام الذى يلعبه الاستثمار العام فى البلدان النامية وأيضا بسبب هروب رأس المال المحلى إلى الخارج الأمر الذى يشير إلى انخفاض الاستثمار الخاص ، أيضا فان الاستثمار الأجنبى قد يرفض العمل فى بعض الاستثمارات التى قـد يحتاجـها الاقتصاد القومىوالتى قد لايقدر عليها القطاع الخاص المحلى ، وفى هذه الحالة فلابد أن تضطلع الحكومة بمثـل هـذا النوع من الاستثمارات ولا يجوز تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى المخصص لهذه الاستثمارات ،ولكن يجوز تخفيضه فىالحالات التى يكون فيها القطاع الخاص أوالاستثمار الأجنبى قادرا على الإحلال محل الحكومة فى هذا الشأن.

ثالثا : السياسات الانفاقية المتعلقة بالتحويلات (الاقتصادية والاجتماعية " الدعم") .

يرى صندوق النقد الدولى ان النفقات التى تخصصها الحكومة للتحويلات تعتبر السبب الرئيسى لتزايد العجـز فى موزانة الدولة ، وهذا من شانه أن يشجيع الحكومة فى الإعتماد على التمويل التضخمى لمواجهة هذا العجز، ويرى الصندوق أيضا أن حجم الإنفاق على التحويلات يلتهم جزءا كبيرا من نفقات الحكومة ، وأن أسعار العديد من السـلع تهبط إلى مستويات منخفضه لا تعبر عن التكلفة الحقيقية ، على أساس أن ذلك يعد حماية للطبقات الفقيرة فى المجتمع ، فى حين أن ذلك ضد الفقراء ، ولذلك يرى الصندوق ضرورة تخفيض هذه التحويلات ورفع أسعار هذه السلع لأن ذلك فى مصلحة الاقتصاد ككل (١) ، والجدول التالى يوضح السياسات الانفاقية التى يتبناها الصندوق فى برامجه والمتعلقـة بالتحويلات فى ٩٤ برنامج للتثبيت خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

جدول رقم (١٧) يوضح سياسة الإنفاق المتعلقة بالتحويلات فى برامج الصندوق للتثبيت خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

سياسات الإنفاق التى يدعمها الصندوق	عدد البرامج التى تبنت السياسات	نسبة تبنى السياسة من اجمالى البرامج
سياسة الإنفاق المتعلقة بالتحويلات :-	٥٧	٦١
-تغطية أو تخفيض الدعم	٣٩	٤١
– الغذاء	٢٨	٣٠
– منتجات البترول	٢٣	٢٤
– الأسمدة	١٥	١٦
– تخفيض أنواع أخرى من الدعم	١٤	١٥
– تقليص التحويلات الجارية للمشروعات غير العامة	٢٦	٢٨

المصدر : poilicy, The Fiscal Affairs Department of international monetary fund," fund supported programs, fiscal op. Cit, P. 27.

---

(١) انظر ذلك فى :-

-The Fiscal Affairs department of IMF, op. Cit,.P.27.
-Vito tanzi, fiscal Restractnring and the tax system, op. Cit, P.72
–Alan tait, Budgetary and tax Reforms, institutional Requirments, and fiscal policy, In"coordinating stabilization and structural Reform,IMF, 1994., P.43

ونرى على هذا الجدول التى :-

١- أن حوالى ثلثى البرامج التى عقدها الصندوق فى الفترة محل البحث إشتملت علـــى إجــراءات لتخفيــض الإنفاق على التحويلات .

٢- حوالى ثلث البرامج تضمنت إجراءات لتخفيض الدعم على الغذاء ، وحوالى ربع البرامج تضمنت إجراءات لتخفيض الدعم على منتجات البترول ، ١٦ لتخفيض الدعم على الأسمدة .

ويلاحظ أن الصندوق يركز فى برامجه الحديثة للتثبيت الاقتصادى على تخفيض الإنفاق العام المتعلـــق بـــالبنود التالية

١- الأجور والمرتبات . ٢ -الإنفاق العسكرى. . ٣ -الاستثمار الحكومى . ٤-التحويـــلات .ويرى أن ذلك يساعد على إعادة التوازن للموازنة العامة للدولة ، وبالتالى يساهم فى التخلص من الضغوط التضخمية فى الاقتصاد ويساعد على اعادة التوازن السريع إلى ميزان المدفوعات ، وذلك على أساس أن تخفيض الإنفـــاق العـــام أسهل كثيرا من زيادة الإيراد العام الأمر الذى يبرر ضرورة التعجيل بتنفيذ سياسات الصندوق المتعلقه بالانفاق العام [١] ، ونرى ان وجهة النظر السابقة للصندوق ليست فى محلها ذلك لان تخفيض الإنفاق العام كهدف للسياسة الماليـــة قـــد يؤدى إلى العيد من المشكلات الاقتصادية ، ولكن يمكن أن نلجأ للتخفيض إذا كان العائد الاقتصادى لذلك أكبر من العائد فى حالة عدم التخفيض .

الفرع الثانى

السياسات المتعلقة بالإيراد العام

لا يكتفى صندوق النقد الدولى بتخفيض الإنفاق العام كإجراء ضرورى لمواجهة العجز فى الموازنة العامة للدولة وإنما يتطلب بالإضافة إلى ذلك ان يتم زيادة الإيرادات العامة ، ويرى الصندوق أن الوسيلة الملائمة لزيادة الإيـــرادات هى التأثير فى السياسة الضريبية من خلال اجراء بعض التغيرات فى الضرائب والرسوم التـــى تتقاضاهـــا الدولـــة ، ونعرض فيما يلى لتلك الإجراءات التى يتبناها الصندوق فى مجال السياسة الضريبية بالاعتماد علـــى الـــبرامج التـــى أبرمها الصندوق فى الفتره من ١٩٨٠ -١٩٨٤ والتى سبق الاشاره اليها . ويمكن تقسيم هذه الاجراءات إلى نوعين :-

أولا : الإجراءات الخاصه بإصلاح الإدارة الضريبية والضرائب المباشرة .

ثانيا : السياسات الخاصة بالضرائب غير المباشرة .

---

(١) انظر الاتى :-

- Vito Tanzi, Fiscal Restructuring and the tax system, op.cit. PP. 51-53

-Alan tait, Budgetary and tax Reforms, op.cit, pp. 43-45.

أولا : إجراءات إصلاح الإدارة الضريبية وسياسات الضرائب المباشرة .

للتعرف على الإجراءات التى يطالب بها الصندوق بخصوص الإدارة الضريبية والضرائب المباشـــرة ، فإنــه يكون من المناسب إلقاء الضوء على الجدول التالى:-

جدول رقم (١٨) يوضح إجراءات إصلاح الإدارة الضريبية وسياسات الضرائب المباشرة فى برامج الصندوق للتثبيت

الإجراء أو السياسة الموصى بها	عدد البرامج التى تبنت السياسات	نسبة تبنى السياسة من إجمالى البرامج
١-تحسين أو إصلاح الإدارة الضريبية	٥٢	٥٥
٢- الضريبة على الدخل الشخصى	٤٣	٤٦
- الانتقال منىالضريبة النوعية إلى الضريبة المباشرة	٣	٣
- تخفيض الضريبة على الدخل الشخصى	٧	٧
- زيادة عبء الضريبة على الدخل الشخصى	١١	١٢
- اصلاح ضريبة الدخل أو توسيعها	٢٠	٢١
- زيادة الضريبة على المرتبات	٩	١٠
- جمع المتأخرات الضريبية	١	١
٣- الضريبة على دخول الشركات	٣٢	٣٤
- زيادة قيمة ضريبة الدخل	١١	١٢
- جمع المتأخرات الضريبية	٧	٧
- تقصير فترة التخلف من الدفع بالنسبة للضريبة على دخول الشركات	٦	٦
- تقييد أو تخفيض الضريبة على الدخل أو الربح	١٤	١٥
٤- الضريبة على الملكية	١١	١٠
- إدخال أو رفع الضريبة على الارض	٥	٥
- إدخال أو رفع الضريبة على الملكية الحضرية	٥	٥
- ضرائب ملكية اخرى	٦	٦

المصدر : The Fiscal Affairs Department of IMF, op. Cit, P. 16.

ونرى الآتى على هذا الجدول :-

أ- بالنسبة لإصلاح الإدارة الضريبية.

يشير الصندوق فى العديد من البرامج التى يتبناها للتثبيت الاقتصادى إلى ضرورة إصلاح الإدارة الضريبيـــة، فعلى سبيل المثال فى العيينة السابق الإشارة إليها نجد الصندوق ينص على هذا الإجراء فى حوالى ٥٥ مـــن جملـة البرامج التى عقدها فى المرحلة محل البحث ، ومن ضمن الاجراءات التى ينصح بها الصندوق لتحقيق إصلاح الإدارة الضريبية الآتى [١] .

---

[١] انظر الآتى :

-Ibid.,p.15,

-Vito tanzi, fiscal Restructuring and the tax system, op. Cit., P. 50.

١- الحزم فى تنفيذ الإجراءات الضريبية ٢- تحديد وتسجيل دافعى الضرائب الجدد بإستخدام أحدث الأجـــهزة

٣- تكثيف الجهود لجمع الضرائب ٤- تقوية التشريع الضريبى.

٥- سد الثغرات فى التشريع الضريبى ٦- الإهتمام بجمع المتأخرات الضريبية.

ونحن نتفق مع الصندوق فى ضرورة اجراء هذه الإصلاحات نظرا لأهميتها فى زيـــادة الحصيلـــة الضريبيـــة وتحقيق العدالة فى مواجهة الجميع .

ب- بالنسبة للضريبة على الدخل الشخصى .

نجد أن الصندوق يتطلب لتحسين نظام الضرائب على الدخل الشخصى بعض التعديلات وهى :-

١- الانتقال من الضرائب النوعية إلى الدخل الشخصى إلى الضريبة الشاملة.

٢- تخفيض الحد الأعلى للضريبة لتصل مثلا إلى ٣٠ - ٤٠

٣- زيادة الحد الأدنى للضريبة ليصل إلى ١٠ .

٤- زيادة الضرائب على المرتبات.

٥- توسيع نطاق الضريبة لتصل لبعض الدخول (كالدخل الزراعى - البقالة).

٦- تخفيض مستوى الإعفاءات المرتفعة جدا.

٧- إلغاء العديد من الاقتطاعات والمعاملات الخاصه للدخل الشخصى[١] .

ومن وجهة نظر الصندوق فإن من شأن تطبيق هذه الإصلاحات فى نظام الضرائب على الدخل الشـــخصى أن يؤدى إلى زيادة الحصيلة الضريبية ، الأمر الذى يساهم فى زيادة إيرادات الدولة ، وبالتالى يؤدى إلى تخفيـــض حـــدة العجز المالى ، وهذا ما يسعى اليه الصندوق لتحقيق أهداف برامجه ، و يعد العجز المالى مـــن المعوقـــات الرئيســـية للوصول لهذه الأهداف ، وعلى ذلك فإن تخفيض حدته من خلال زيادة الايراد الضريبى المتعلق بالدخل الفردى يعـــد انجازا هاما من وجهة نظر الصندوق ، ولذلك ورد النص على هذا الإجراء فى حوالى ٤٦ من جملة الـبرامج التـى عقدها الصندوق فى الفترة محل البحث .

والصندوق لا يهمه الاعتبارات الاجتماعية التى يجب أن تدخل فى الحسبان عند صياغة نظام الضرائب علـــى الدخل الشخصى ، فهو يرى انه لايجوز استخدام النظام الضريبى لتحقيق العديد من الأهداف الأجتماعية ، ويـــرى أن الوظيفة الأساسية للنظام الضريبى هو إمداد الحكومة بالإيراد اللازم لتنفيذ تعهداتها المختلفة[٢].

(١) Ibid.p.50

(٢) Alan Tait, Budgetary and tax Reforms, op.cit, pp.41,42

ونتفق مع الصندوق فى ضرورة اجراء التعديلات السابقة والمتعلقة باصلاح نظام الضريبة على الدخل الشخصى ولكننا لا نؤيد زيادة الضرائب على المرتبات وذلك نظرا لتدنى المرتبات فى البلدان النامية بالمقارنة بالدخول المرتفعة الأخرى والتى تحصل عليها طبقات أخرى فى المجتمع ومع ذلك تتهرب من الضرائب ؛

ولذلك فنحن لا نؤيد أن يتحمل محدودى الدخل من أصحاب المرتبات عبء الضرائب التى يتهرب منها القادرون.

جـ- بالنسبة للضريبة على دخول الشركات .

النقطة الهامة التى يركز عليها الصندوق فيما يتعلق بالضريبة على دخول الشركات ، هو ضرورة تقصير فترة التخلف عن دفع هذه الضريبة ، وذلك نظرا لأهمية هذه الضريبة بالنسبة لحجم الإيراد الضريبى ، وبالاضافة إلى ذلك فإن الصندوق يطالب بضرورة تبسيط هيكل أسعار هذه الضريبة ولذلك ورد النص على إجراء تخفيض هذه الضريبة فى ١٤ برنامج من جملة ٩٤ برنامج للنصدوق (١). ومن الإجراءات الأخرى التى يطالب بها الصندوق فى هذا المجال هو إلغاء التمييز فى المعاملة الضريبية بين الشركات الخاضعة لهذه الضريبة ، بالإضافة إلى زيادة نسبة الشركات التى تغطيها هذه الضريبة (٢).

د- بالنسبة لضرائب الملكية .

وبالنسبة لضرائب الملكية فإنها لا تحتل إهتماما كبيرا من الصندوق نظرا لضآلة قيمتها بالنسبة لجملة الإيراد الضريبى ، ولذلك فليس من المستغرب أن يرد النص على إجراءات بنصوص تثبيت هذه الضريبة فى عشرة برامج فقط من جملة ٩٤ برنامج ، وتتخلص هذه الاجراءات فى ضرورة إدخال أو رفع سعر هذه الضريبة على الأرض، أو الملكية الحضرية ، بالاضافة إلى إدخال تحسينات على عملية تثمين الملكية ،أيضا يطالب الصندوق بفرض ضرائب على عملية نقل الملكية(٣) .

ونحن نرى ضرورة رفع أسعار الضرائب على الملكية لزيادة الحصيلة الضريبية ولتحقيق العدالة الاجتماعية .

ثانيا : السياسات التى يتبناها الصندوق بالنسبة للضرائب غير المباشرة

يهتم الصندوق بالضرائب غير المباشرة أكثر من الضرائب المباشرة ، وسذلك نظرا لكبر حصيلة هذه الضرائب وسهولة الحصول عليها وعدم إمكانية التهرب منها ولذلك نجد أن الصندوق أورد النص على أدوات تصحيحية فى مجال الضرائب غير المباشرة فى ٦٩ برنامج من جملة ٩٤ برنامج ، عقدها الصندوق فى الفتره من ١٩٨٠ - ١٩٨٤، فى حين أورد النص على أدوات لتثبيت الضرائب المباشرة فى ٤٤ برنامج فحسب (٤).

---

(١) The fiscal affairs Department of Imf, op. Cit. P17

(٢) Ibid p.17

(٣) Ibid, P.17

(٤) Ibid, PP. 16, 17

ولعل السبب فى اهتمام الصندوق بالضرائب غير المباشرة ، يرجع بصفه أساسية إلى سهولة تحصيـــل هـذه الضرائب ، واتساع قاعدتها ، الأمر الذى يعنى زيادة الحصيلة ، وبالتالى زيادة الإيراد العام .

والجدول التالى يوضح السياسات التى يتبناها الصندوق فى مجال الضرائب غير المباشرة فى برامجه للتثبيت الاقتصادى

جدول رقم (١٩) يوضح سياسات الصندوق المتعلقة بالضرائب غير المباشرة فى برامجه للتثبيت الاقتصادى.

السياسة	عدد البرامج التى تبنت السياسات	نسبة تبنى السياسة من اجمالى البرامج
-ضريبة محلية على السلع والخدمات	٦٩	٧٣
- رفع أسعار الضرائب الكائنه على (الكحول - السجائر...الخ)	٤٨	٥١
-رفع أسعار الضريبة على منتجات البترول	٣٤	٢٤
- تخفيض مؤقت لضرائب انتقائية	٣	٣
- رفع أسعار الضرائب على سلع وخدمات اخرى	١٣	١٤
- رسوم الاستيراد	٥٤	٥٧
- زيادة انتقائية أو عامة بالنسبة للرسوم الجمركية	٢٩	٣١
- زيادة الرسوم على استيراد المنتجات البترولية	١٠	١١
-خفض أو الغاء الرسوم على واردات انتقائية	٤	٤
- إصلاح التعريفة (الإعفاءات)	٣٤	٣٦
- زيادة إضافية على رسم الاستيراد	٦	٦
- رسوم التصدير	٢٣	٢٤
- زيادة أسعار رسوم التصدير	٧	٧
- التوسع فى التغطية	٦	٦
- نظم تعويض الصادرات	٧	٧
- أخرى (إصلاح - تخفيض)	٧	٧
- ضرائب أخرى	٤٨	٥١

المصدر : Ibid, P. 18.

ونرى من الجدول السابق الآتى :-

أ- بالنسبة للضرائب المحلية على السلع والخدمات .

بالنسبة لهذا النوع من الضرائب نجد أن الصندوق يطالب بالآتى :-

١- زيادة الضرائب على سلع انتقائية .

٢- زيادة أسعار الضرائب على السلع التى يعد الطلب عليها غير مرن .

يرى الصندوق أن هناك بعض السلع التى يعد الطلب عليها غير مرن ، والتى يجب ان تخضع أسعارها للزيادة، ومن هذه السلع على سبيل **المثال** : البيرة والخمور والسجائر [1] ، كما يرى الصندوق أن فى رفع أسعار الضرائب على هذه السلع فائدة كبيرة ، ليس فقط بالنسبة للايراد الضريبى الذى سيتزايد بسبب ذلك ، ولكن أيضا بالنسبة للنواحى الاجتماعية ، حيث ان ذلك سيسمح بتحويل الموارد من هؤلاء الذين يشربون الخمور ويدخنون السجائر إلى المجتمع من خلال الإنفاق العام الذى قد يتزايد بسبب ذلك [2] . وليس من المستغرب أن يرد النص على هذا الاجراء فى حوالى ٥٠ من الجملة برنامج الصندوق خلال الفتره من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

٣- زيادة أسعار الضرائب على المنتجات البترولية :-

يرى الصندوق ضرورة زيادة أسعار المنتجات البترولية من خلال زيادة الضرائب ، الأمر الذى يساهم فى تخفيض الاستهلاك المحلى منها من جانب ، وزيادة الإيراد العام من جانب آخر ، والجانب الاول يساعد فى زيادة التصدير من المنتجات البترولية أو يقلل من الاستيراد حسب ظروف كل بلد ، وهذا بشأنه يؤدى إلى تحسين ميزان المدفوعات وايضا فإن رفع أسعار الضرائب على المنتجات البترولية من شأنه أن يعمل على زيادة حصيلة الضرائب ، وهذا يساهم فى تخفيض العجز فى موازنة الدولة ، وهذا يخدم اهداف برامج الصندوق .

٤- الضرائب العامة على الإستهلاك :-

يطالب الصندوق بفرض ضريبة عامة على الإستهلاك ، وهذه الضريبة لها عدة أشكال فهى قد تأخذ شكل ضريبة المبيعات **Sales Tax** أو ضريبة القيمة المضافة **Volue added tax (VAT)** أو ضريبة رقم المبيعات **Turnover Tax**[3] . ورغم علم الصندوق بأن هذه الضريبة تمثل عبئا كبيرا على الطبقات الفقيرة فى المجتمع فانه مع ذلك لا يرى مانعا من زيادة اسعارها على اساس انه لايجوز استخدام النظام الضريبى لتحقيق أهداف اجتماعية متعدده وإنما لزيادة الايراد العام ، حتى تستطيع الحكومة مواجهة الالتزامات المنوطه بها ، وبالاضافه إلى ذلك فإنه يجب مقاومة كل دعوة إلى إعفاء بعض المنتجات منها لأسباب العدالة [4] .

---

(١) . Vito tanzi, Fiscal Restructuring and the tax system, op. Cit. P.48

(٢) The Fiscal Affaixs Department of international monetary fund," fund supported programs, fiscal poilicy , op. Cit, P. 18.

(٣) أنظر ذلك فى : Vito tanzi , op. Cit. P.50

(٤) أنظر : ريتشارد هيمنج ، كالبانا كوشهار ، رسم سياسة ماليه موجهة نحو تحقيق النمو ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

هـ- الضرائب على خدمات انتقائية :-

يطالب الصندوق أيضا زيادة أسعار الضرائب على بعض الخدمات المنتقاه ، وذلك لتحقيق عدة أهـداف منـها تخفيض الاستهلاك المحلى منها ، وبالتالى تخفيض الائتمان الكلى ، مما يساهم فى تخفيض العجز الداخلى والخارجى ، وبالاضافه إلى ذلك فإنه يقصد من ذلك العمل على زيادة الايراد ، ومن الخدمات التى يطالب الصندوق بزيادة أسـعار الضرائب عليها ، الكهرباء والاتصالات ، وغيرها من الخدمات التى تشكل جزءا كبيرا من إنفاق قطاع العائلات [١] .

ب - بالنسبة للرسوم على التجارة الدولية:-

وبالنسبة لهذا النوع من الضرائب نجد الصندوق يطالب بالاجراءات التالية :-

١-فيما يتعلق برسوم الاستيراد : -

يرى الصندوق أنه من الأفضل بالنسبة للبلدان التى تعانى من عجز فى مـيزان المدفوعـات ، أن تنتقـل مـن الاعتماد على القيود الكمية على التجارة الخارجية إلى الاعتماد على التعريفة الجمركية ، نظرا لان ذلك يحقق دخـلا اضافيا للموازنة العامة للدولة ، وهذا من شأنه يخفف من العجز المالى فى هذه البلدان .

ويرى الصندوق أيضا أنه من المناسب أيضا لهذه المجموعة من البلدان أن تزيد الرسوم على استيراد السـلع الكمالية وشبه الكمالية و يتضح ذلك فيما يلى :-

- زيادة مختلفة على الرسوم بالنسبة للسلع المستوردة .
- إلغاء الإعفاءات التى تتمتع بها بعض المجموعات .
- توسيع القاعدة التي تخضع للرسوم لتشمل السلع الكمالية وغير الكمالية الملغاه من الرسوم .

٢- فيما يتعلق برسوم التصدير :

من الملاحظ أن برامج الصندوق التثبيتية لا تعتمد عادة على رسوم التقدير كمصدر سريع لزيادة الايراد العـام ، على الرغم من أن الكثير من الاقتصاديين دافع عن هذه الرسوم على اساس أنها مصدر للايراد الجيد[٢] .

ويلاحظ أن الصندوق يطالب بزيادة الرسوم على الصادرات ، وقد يكون ذلك فى بعض الحالات من أجل إعاقـة تصدير السلع الأساسية كالأرز والقمح عن طريق رفع أسعار التصدير لهذه السلع ، الأمر الذى يعيق المزارعين مـن تصدير هذه السلع ، ويتم استهلاكها فى السوق المحلى بدلا من استيرادها ، بالاضافه إلى أن ذلك سيؤدى إلى إنخفـاض أسعار هذه السلع من السوق المحلى خاصة بالنسبة لأصحاب الدخول المنخفضه ، ولكن لا يمكن استخدام هذه السياسـة

---

(١) انظر ذلك فى : The Fiscal affairs depaxtment of IMF. Op. Cit. P. 19

(٢) انظر ذلك فى : Ibid. P20

فى الحالات التى يكون الاستهلاك المحلى لهذه السلع محدوداً ، لان ذلك من شأنه إعاقة الإنتاج المحلى من هذه السلع، ويلاحظ أن الصندوق يعمل على ان يصاحب هذه السياسة مطالبة الأعضاء بضرورة تخفيض أسعار الصرف كأجراء هام لزيادة الصادرات ، وبذلك يحقق الصندوق هدفين هامين، الاول هو زيادة الإيراد الضريبى وتخفيض الاستيراد من خلال رفع أسعار رسوم التصدير ، وهذا يساهم فى تحقيق أهداف برامج الصندوق ، والثانى هو زيادة الصادرات من خلال تخفيض أسعار الصرف، الأمر الذى يساهم أيضا فى خدمة أهداف برامج الصندوق للتثبيت ، وبالاضافة إلى رفع أسعار رسوم التصدير يطالب الصندوق أيضا بضرورة توسيع قاعدة الخضوع للرسوم ، لتغطى عدداً أكبر من السلع ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الحصيله من هذا المورد.

ونرى أن زيادة رسوم التصدير ليس فى مصلحة الاقتصاد فى كل الحالات ، ويجب أن تعفى بعض الصادرات من رسوم التصدير وذلك عندما نكون بصدد بعض السلع ذات الجودة العالية والتى ترتفع أسعارها فى الأسواق العالمية ولها بديل أقل جودة ويمكن استيراده بأسعار أقل ، ويحقق الاقتصاد القوم أرباح كبيرة تتمثل فى الفرق بين السعرين .

كما إننا نرى أن هناك تعارض بين السياسة المالية للصندوق المتعلقة لزيادة الرسوم على الصادرات وسياسة سعر الصرف المتعلقة بتخفيض سعر الصرف فالصندوق يهدف من السياسة الأخيرة تخفيض أسعار الصادرات لزيادة حجمها فى حين أنه فيما يتعلق بالسياسة المالية يطالب بعكس ذلك حيث أن رفع رسوم التصدير سيرفع أسعار الصادرات وبالتالى تقل درجة منافستها فى الأسواق العالمية مما يقلل الطلب عليها .

الفرع الثالث

السياسات المتعلقة بالمشروعات العامة للدولة

يرى صندوق النقد الدولى أن معظم المشروعات المملوكة للدولة فى العديد من البلدان النامية مدينة وإنشاء العديد من هذه المشروعات كان لاعتبارات واقعية ومؤسسية (مثل استخدام المعونة الاجنبية) وليس لاعتبارات منطقية ، ويرى الصندوق أنه لمن الحقيقى أيضا ان اعتبارات العدالة الاجتماعية ربما تشجع الملكية العامة للصناعات الاستراتيجية ، ولذلك فإن إنشاء مشروعات عامة جديدة أصبح جزءاً من برامج التنمية فى العديد من البلدان النامية .

ويرى الصندوق أن السياسات السعرية التى تتبعها هذه المشروعات العامة من شأنها أن تحقق خسائر لهذه المشروعات ، والتى تقوم الموازنة العامة للدولة بتصبيقها وهذا مما يزيد من العجز المالى فى البلدان ، وبالتالى يولد العديد من المشكلات الاقتصادية الأخرى ، ويرى الصندوق أن الأسعار المنخفضة التى يبيع بها القطاع العام منتجاته لاتخدم الفقراء فقط ، ولكنها متاحة لكل المجموعات فى المجتمع وهذا يمثل إهداراً للمال العام يجب أن يتوقف .

وبالإضافة إلى ذلك يرى الصندوق أن هذه المشروعات تقوم بتشغيل عدد كبير من العاملين وبأجور مرتفعة ، وهذا يمثل أيضا عبئاً على موازنة الدولة فى العديد من البلدان [١] ومن وجهة نظر الصندوق فإن العديد من هذه المشروعات العامة تم إنشائها لتحقيق أهداف غير تجارية ، على الرغم من أن هذه الاهداف غير محتمله مالياً[٢]

---

(١) أنظر : The Fiscal affairs department of IMF. Op. Cit P.30

(٢) ريتشارد هيمنح ، كالبانا كوشهار ، رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩.

ولذلك فإن الاجراءات المتعلقة بأصلاح المشروعات العامة للدولة تعتبر عنصر هاما بالنسبة للبرامج التى يدعمها الصندوق للتثبيت الاقتصادى .

ويلاحظ أن اهتمام الصندوق بضرورة إصلاح هذه المشروعات قد تزايد فى السنوات الأخيرة ، وذلك نظرا لتزايد المتطلبات المالية لهذه المشروعات ، والعديد من برامج الصندوق تركز على ضرورة أن تعتمد هذه المشروعات العامة على نفسها فى سداد ديونها ، وألا تستنزف موازنة الدولة لسداد هذه الديون ، وبالاضافه إلى ذلك فلا يجوز لهذه المشروعات أن تقترض من الخارج إلا بعد الحصول على أذون من الحكومة .

ومعنى ذلك أن أسعار منتجات هذه المشروعات يجب أن ترتفع لتغطى التكلفة ، وفى نفس الوقت يجب على هذه المشروعات أن تساهم فى المحافظة على رأس المال والاستثمار الجديد [1] .

ويرى الصندوق أيضا ضرورة تقليص التحويلات الجارية لهذه المشروعات ووضع سقوف إئتمانية على الإئتمان الممنوح إليها ، والجدول التالى يوضح السياسات اللزمة فى إصلاح القطاع العام فى برامج الصندوق للتثبيت الاقتصادى

جدول رقم (٢٠) يوضح السياسات اللازمة لإصلاح القطاع العام فى برامج الصندوق للتثبيت

السياسة	عدد البرامج التي تبنت السياسات	نسبة تبنى السياسة من اجمالي البرامج
- *إصلاح المشروعات العامة غير المالية*	٦٨	٧٠
- تحسين أداء المشروعات العامة غير المالية	٦٠	٦٢
- تحسين هيكل الأسعار	٥١	٥٢
- الخصخصة الجزئية أو الكلية	٢٥	٢٦
- تحسين الإدارة الكلية والرقابية	٣٩	٤٠

المصدر : The Fiscal Affairs Department of IMF, op. Cit, PP. 44-52.

ونرى مما سبق ان الصندوق لا يؤيد ان تقوم الحكومة بتغطية خسائر القطاع العام ، لما لذلك من آثار معاكسة على موازنة الدولة ، وأنه يؤيد أن تعتمد هذه المشروعات على نفسها ، ولذلك فيتعين عليها الآتى :-

---

(١) أنظر : آلات تيت ، مشورة صندوق النقد الدولى عن السياسة المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥.

١- رفع أسعار بيع منتجاتها ، وذلك حتى تعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج .

٢- الاستغناء عن العاملين الزائدين عن حاجة العمل .

٣- تحرير إدارة هذه المشروعات من التدخل السياسي والوزارى .

٤- تعريض إنتاج هذه المشروعات للمنافسة لزيادة الكفاءة .

٥- فى حالة فشل بعض المشروعات فى مجال المنافسة مع القطاع الخاص ففى هذه الحالة يكون من الأفضل خصخصة هذه المشروعات سواء تعلقت الخصخصة بالادارة أم بالملكية ، وقد تكون هذه الاخيره جزئية أو كلية حسبما تسمح به ظروف كل مشروع ، ونحن نؤيد الصندوق فى هذا الصدد .

نخلص من هذا المطلب إلى أن صندوق النقد الدولى يرى العجز المالى فى العديد من البلدان الأعضاء يعتبر المسئول الرئيسى عن مشاكل ميزان المدفوعات والتضخم ، ولذلك يجب مواجهة هذا العجز بالإجراءات الكفيلة بالقضاء عليه ، وتتخلص هذه الإجراءات فى ضرورة تخفيض الإنفاق العام ، وبصفة خاصة المتعلقة بالنفقات العسكرية، والإنفاق على الأجور والمرتبات، والاستثمار العام والدعم والتحويلات ، وضرورة زيادة الايراد العام من خلال زيادة أسعار الضرائب ، وتوسيع قاعدتها ، وبصفة خاصة الضرائب غير المباشرة ، وأيضا رفع أسعار رسوم الاستيراد والتصدير ، ويرى الصندوق أن إصلاح المشروعات العامة للدولة يلعب دورا كبيرا للتخلص من العجز المالى ، وذلك لان هذه المشروعات تحقق خسائر كبيرة لمواجهة أهداف غير تجارية ، ولذلك يجب إعطاء الاستقلال لهذه المشروعات فيما يتعلق بالتسعير والعمالة وتعريضها للمنافسة فى السوق ، فإذا فشلت فى تحقيق الكفاءة المطلوبة ، فلا يجوز مساعدتها عن طريق موازنة الدولة ، وانما تتم خصخصة إدارة هذه المشروعات أو خصخصة الملكية سواء اكانت جزئيا أم كليا حتى لا يتم تحميل عبئها على موازنة الدولة .

وبالإضافة إلى هذه الاجراءات فإن الصندوق يطالب أيضا بضرورة تخفيض العجز الكلى فى موازنة الدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بالإضافه إلى ضرورة تخفيض متأخرات الدين الداخلى .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق يتبنى سياسة أخرى هامه تكمل كل من السياسة النقدية والمالية لتحقيق أهداف برامجه هذه السياسة هى محل دراسة المطلب التالى .

المطلب الثالث
سياسة سعر الصرف

تلعب سياسة سعر الصرف دورا رئيسيا في تثبيت العجز في موازين المدفوعات [(١)] وهذه السياسة تعتبر من الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في برامجه ، للتثبيت الاقتصادي ، وذلك نظرا لتأثيرها المباشر على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي في الإقتصاد [(٢)]. ونظرا لتلك الاهمية التي يمثلها سعر الصرف في عملية التثبيت ، نجد الصندوق أقر إجراءات لتحرير وإصلاح سعر الصرف في حوالي ٥٢ برنامج من جملة ٩٤ برنامج للتثبيت خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٤ .

والجدول التالي يوضح تلك الاجراءات التي يطالب بها الصندوق في هذا الصدد .

---

(١) أنظر ذلك في :

- Richard Barth, Exchange Rate Policy, In macroeconomic Adjustment : Policy instruments and issues, Edited by , Jepprey M. Davis, op. Cit,P.35.
- Richartd N. Cooper and others" Boom, crisis, and adjustment, the macroeconomic Experience of developing countries, ox ford university New york, usa, 1993, P. 219.
- Manuel Guitian, Exchang Rate management in the Reform Process, In coordinating stabilization and structural Reform , Edited by : Richard C.Bartand othere, IMF institute, 1994 P.70.
- Sweder Van wijn bergen, Exchange Rate mangement and stabilization policies in developing countries in Economic adjustment and exchange Rates in developing countries edited by sehastian edwards and liequat Ahamed, the university of chicago press, USA, 1996, P. 17.
- Bijan B. Aghevli, mohsin , khan, and peter J. montiel , Exchange Rate policy in developing countries. Some analytical issues, IMF, Washinton A.C. 1991, P. 8.
- Staff team headed by G.G. Johnson, Formulation of Exchange Rate plicies in adjustment programs, occasional paper No. 36 IMF 1985.

(٢) أنظر ذلك في:

- Mohsins, Khan and malcolm D.Knight , some theoretical and empirical Issues Relating to Economic stabitization in develeping countries, world development , vol. 10 No. 9, 709, Printed in oreat britain, 1982.
- أوموتوند إ.خ جونسون ، تخفيض سعر العمله وتوسيع الصادرات ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٧ ، صندوق النقد الدولي ، ص ٢٣ ، ٢٤.
- The research department of international montary fund theoretical aspects of the design of fund-supparted adjustment programs, op. Cit, P. 36.

جدول رقم (٢١) يوضح الإجراءات التى يطالب بها الصندوق

لتثبيت أسعار الصرف فى برامجه للتثبيت

السياسة	عدد البرامج التى تبنت السياسات	نسبة تبنى السياسة من اجمالى البرامج
- *تحرير وإصلاح سعر الصرف*	٥٢	٥٥
- تعديل متكرر للأسعار	٤٩	٥٢
- التثبيت التدريجي أو توحيد سعر الصرف	١٩	٢٠
- أخرى	٣	٣

المصدر : The Fiscal affairs Department of IMF, Fund supported programs , op. Cit. P. 12.

يرى الصندوق أن العديد من البلدان التى تعانى من عجز فى ميزان المدفوعات تقوم بتحديد أسعار صرفها بطرق تحكمية لا تعكس حالة السوق ، وهذه الاسعار عادة يكون مغاليا فيها ، وهذا يؤدى إلى العديد من المشكلات، فهى من ناحية تؤدى إلى ضياع القدرة التنافسية لمنتجات البلد فى الاسواق العالمية ، نظرا لارتفاع اسعارها ، الأمر الذى يعرقل القدرة على التصدير ، ومن ناحية أخرى فإن المغالاه فى أسعار العمله الوطنية يشجع الاستيراد وذلك نظرا لانخفاض أسعار المنتجات الاجنبية مقومه بالعملة الوطنية ، بالإضافة إلى أنه يؤدى إلى ظهور الاسواق السوداء التى تتعامل فى بيع وشراء العملة الوطنية ، ويجعل للعملة الوطنية سعرين هو السعر الرسمى الذى تعلنه الحكومة ، والسعر السوقى والذى عادة يكون اقل من السعر الرسمى .

وبالاضافة إلى ذلك فمن شأن المغالاه فى قيمة العملة ، العمل على هروب رؤس الأموال للخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبى فى السوق السوداء ، وأيضا من شأن المغالاه فى قيمة العملة بالنسبة للبلدان التى تعتمد على تحويلات مواطنيها العاملين بالخارج أن تقلل من تحويلات عامليها ، ومن شأنها أيضا أن تزيد من الاستثمار الوطنى فى الخارج، وأن تقلل من الاستثمار الأجنبى فى داخل البلد .

ومن الملاحظ ان كل هذه الآثار التى تترتب على المغالاه فى أسعار العملة الوطنية ، من شأنها زيادة العجز فى ميزان المدفوعات سواء فى الحساب الجارى أو الحساب الرأسمالى ، ولذلك يرى الصندوق أن إجراء تخفيض فى قيمة العملة الوطنية من شأنه ان يحقق نتائج إيجابية بالنسبة للبلد التى تقوم بالتخفيض سواء على المستوى الاقتصادى الداخلى أو الخارجى .

والرسم البيانى التالى يوضح أثر تخفيض قيمة العملة على الطلب الكلى والعرض الكلى فى الاقتصاد المعنى [1]

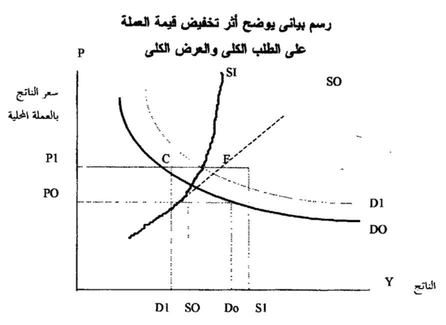
---

(١) انظر ذلك فى : Mohsin S. Khan and Malcolm Knight., Some Theoretical and Empirical Issues Relating to Economic Stabilization in developing Countries, op. Cit., PP. 719 - 720.

- The Researeh department of the International Monetary Fund, theoretical Aspects of the Design of Fund Supported Adjustment Programs op. Cit. PP. 37 , 38.

رسم بيانى يوضح أثر تخفيض قيمة العملة

على الطلب الكلى والعرض الكلى



يقيس المحور الرأسى فى هذا الرسم سعر الناتج بالعمله المحلية (P) ، ويقيس المحور الأفقـــى كميـــة النتـــائج قيقى المطلوب والمعروض من المقيمين المحليين (Y) ، ويعبر المنحنى SL عن كمية الناتج الحقيقى التى يرغـــب نتجون المحليون فى توفيرها فى الأجل الطويل عند كل مستوى للسعر ، استنادا إلى رصيدهم القائم من رأس المـــال ، عمالة ، وعوامل الانتاج الاخرى [1] ويعبر المنحنى So عن تلك الكمية من الناتج المحلى التى يقوم المنتجون بانتاجها الأجل القصير ، اما المنحنى Di فيعبر عن تلك الكمية من الناتج الذى يرغب المستهلكون فى الحصول عليه (الطلب لى فى الأجل الطويل). والمنحنى (DO) يعبر عن الطلب الكلى فى الأجل القصير .

وسنقوم بتوضيح أثر التخفيض على كل من الطلب الكلى والعرض الكلى فى الأجل القصير والاجل الطويل :-

أولاً : أثر التخفيض فى الأجل القصير .

إذا كان سعر الناتج بالعمله الوطنية هو Po فإن العرض الكلى للبلد فى الأجل القصير سيكون So والطلب الكلـى حلى فى الأجل القصير سيكونDo وفى هذه الحاله يكون هناك فائض فى الطلب المحلى مساوى للكميـــة Do - So ذا ينعكس على شكل عجز فى الحساب الجارى بنفس المقدار لمواجهة فائض الطلب المحلى ، فـــإذا قـــامت البلـــد فيض قيمة العملة إلىP1 فإن ذلك يعنى ارتفاع سعر الناتج بالعملة الوطنية بالنسبة للمقيمين ، وهذا من شأنه يـؤدى انخفاض الثروة الحقيقية والنفقات للمقيمين ، بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للاصول الماليـــة، وارتفـــاع الســـعر حلى لسلع التبادل التجارى ، وإنخفاض الأجور الحقيقية ، ولذلك فإن تخفيض قيمة العملة إلىP1 يؤدى إلى انخفـــاض لب المحلى إلى النقطة DI بسبب أثر تخفيض قيمة العملة على تخفيض النفقات وفى نفس الوقت فإن التخفيض فـــى ة العملة يؤدى إلى أثر وقتى منشط على جانب العرض ، وبالتالى يرتفع الناتج الحقيقى مبدئيا على طـــول منحنـــى

نظرا لان النموذج ساكن ويغفل تراكم رأس المال يفترض أن منحنى العرض (الطويل الاجل) رأسى .

العرض القصير الأجلSo فيزيد العرض الكلى إلى النقطة SI وإذا كان الطلب الخارجى على الناتج المحلى مرنـــا بـــلا حدود عند مستوى السعر P1 فإن الاثر قصير الأجل، لتخفيض قيمة العملة فى هذه الحالة هو تحويل الحساب الجارى من عجز مقداره Do-So إلى فائض مقداره S1-D1 .

ثانيا : أثر التخفيض فى الأجل الطويل .

مع مرور الوقت ترتفع الاسعار الاسمية لعوامل الانتاج ، ويتحول منحنى العرض الكلـــى قصـــير الأجـــل SO تدريجيا إلى الداخل نحو منحنى العرض الطويل الأجـــلSI ويؤدى الإرتفاع التدريجى فى الدخول الحقيقية لعوامـــل الإنتاج فى نفس الوقت مع زيادة الاصول المالية الناتجة عن فائض المدفوعات إلى تحول اتجاه الطلب الكلى المحلـــى تدريجيا إلى الخارج نحو منحنى الطلب طويل الأجلD1 ونتيجة لهذه التغيرات فى العرض الكلى والطلب الكلى يتقـابل المنحنيان SI. D1 عند النقطة F وهى نقطة التوازن بالنسبة الطلب الكلى والعرض الكلى ، ويترتب على هذا المســتوى من سعر الصرف أيضا تحقيق التوازن فى الحساب الجارى .

ونستخلص من هذا التحليل أنه خلال الأجل القصير يكون لتخفيض قيمة العمله أثرا إيجابيـــا علـــى الحســـاب الجارى فى ميزان المدفوعات ، ذلك لانه يؤدى إلى تخفيض الطلب المحلى الكلى بسبب ارتفاع أسعار الواردات التـــى تؤدى إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأجور والثروة ، وهذا يكون من شأنه تخفيض الإنفاق الكلى فى الاقتصاد ، وأيضـــا يؤدى إلى زيادة الناتج من السلع القابلة للاتجار ، نظرا لارتفاع اسعارها فى الداخل ، والذى يؤدى إلى توجيه الإنفـــاق إلى السلع المحلية بدلا من السلع القابلة للاتجار وهذا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة صادرات البلد (مع إفتراض مرونـــة الطلب الخارجى عليها) وبالتالى يؤدى إلى تحقيق فائض فى الحساب الجارى .

وخلال الأجل الطويل فإن تخفيض قيمة العملة سيكون من شأنه تحقيق التوازن فى الحساب الجارى .

ويرى الصندوق أن تخفيض قيمة العملة سيساعد أيضا على علاج العجز فى ميزان المدفوعات ليس من خـــلال تخفيض الواردات وزيادة الصادرات فحسب ، وإنما من خلال وسائل أخرى وهى [١] :-

– من شأن تخفيض سعر العملة أن يحفز المستثمرون الاجانب إلى استثمار أموالهم فى البلد التى تقوم بتخفيـض سعر عملتها لان ذلك يعنى انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة فرص الارباح ، خاصة إذا تبع هذا التخفيض فـــى ســـعر العمله مجموعة من التدابير التى من شانها تحرير الاقتصاد .

– ومن شأن تخفيض سعر العملة أيضا أن يشجع الدائنون على الاستمرار فى اقراض البلد التى تواجه عجـزا فى ميزان مدفوعاتها والتى قامت بتخفيض سعر عملتها وذلك على أساس ان ذلك من شانه ان يزيد الثقة فى الاقتصـــاد نظرا للأرباح التى تعود على البلد من وراء تخفيض سعر العملة ، وهذا الدعم المالى من الدائنين.

---

[١] أنظر ذلك فى أوموتوند إ. ج جونسون ، تخفيض سعر العملة والواردات ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨٧ ، صندوق النقـد الدولى ، ص ٢٠ ، ٢١.

– من شأن تحرير ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الدعم المالى الذى يقدمه صندوق النقد الدولى لمواجهة العجز فى ميزان المدفوعات .

– يكون أيضا من شان تخفيض قيمة العملة التأثير على هروب رأس المال إلى الخارج وذلك على أساس ان المبالغة فى تقدير أسعار العملة (أو عندما تكون أسعار الصرف الحقيقية مرتفعة) [1] فإن ذلك يدعو إلى هروب رأس

المال، خاصة إذا صاحب ذلك انخفاض فى أسعار الفائدة ، ويرى الصندوق أنه حتى يمكن مكافحة هروب رأس المال فلابد من تخفيض قيمة العملة بصورة تؤدى إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقى وفى نفس الوقت اتباع سياسات ماليه وتقرير من شانها بتحرير تخفيض قيمة العمله كرفع سعر الفائدة المحليه لتشجيع استرجاع الاموال المهربة ، والابقاء على رؤس الأموال الداخلية فى داخل الاقتصاد.

– ولتخفيض قيمة العملة أيضا أثر مشجع بالنسبة لتدفق تحويلات العاملين بالخارج ، حيث انه يؤدى إلى زيادة تدفق هذه التحويلات إلى الداخل .

– ومن شأن تخفيض سعر العمله أيضا أن يؤدى إلى توحيد سعر الصرف فى السوق الرسمية والسوق الموازية فى البلدان التى تتبع هذا النظام وهذا من شأنه منع تسرب النقد الاجنبى للأسواق الموازية بحثا عن الربح ، بالاضافه إلى أنه يؤدى إلى الاستخدام الامثل للنقد الاجنبى من خلال بيعه فى السوق الرسمية .

ونرى أنه رغم كل هذه المزايا التى تترتب على تخفيض سعر الصرف من وجهة نظر الصندوق إلا أن بعض هذه المزايا قد لا يتحقق بالنسبة للبلدان النامية وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية التى تعانى منها هذه البلدان ، بالإضافة إلى النظم الحمائية للبلدان المتقدمة والمنافسات على الأسواق الدولية ، كل ذلك يدعو للقول بأن هذه السياسة غير ملائمة للبلدان النامية بصفة عامة حيث أنها تؤدى إلى زيادة التكلفة الاستيرادية لهذه البلدان ، الأمر الذى يساهم فى رفع الأسعار المحلية وبالتالى تزايد معدلات التضخم المحلية ، وسنبحث مدى ملاءمة هذه السياسة بالنسبة لمصر بالتفصيل فى الباب الأخير من هذه الرسالة .

ثالثا : تحديد المستوى المرغوب لتعديل سعر العملة[2] :-

لما كانت آثار تخفيض قيمة العملة لا تنصرف إلى الصادرات والواردات فحسب ، وإنما إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كتدفق رأس المال ، وتحويلات العاملين بالخارج ...الخ ، فإن الصندوق يرى أنه من الأصوب التدرج فى تخفيض قيمة العملة ، ويجب الاستعانه عند التخفيض بالاسعار السائدة فى السوق الموازية كمؤشر

---

(1) سعر الصرف الحقيقى هو سعر الصرف الاسمى مصححاً بالفرق بين المستوى العام للأسعار الداخلية والمستوى العام للأسعار الخارجية فكلما زاد التضخم الداخلى عن التضخم الخارجى انخفض سعر الصرف الحقيقى ، ويمكن ان ينخفض سعر الصرف الحقيقى بدون تخفيض قيمة العملة وذلك بإتباع سياسات ماليه ونقدية من شأنها تخفيض الاسعار المحلية عن الاسعار الاجنبية أو تخفيض أسعار السلع الغير قابله للتبادل عن أسعار السلع القابلة للتبادل .

(2) أنظر ذلك فى :

The Research department of the international monetary fund, theoretical Aspects of the Design of Fund Supported Adjnstment Programs, op. Cit. PP. 39-40.

لسعر صرف ملائم مرتبط بالسوق ، وإن كان الصندوق فى العديد من الحالات يعزف عن استخدام هذا الاسلوب لتقدير التعديل المطلوب لتخفيض قيمة العملة ، ولذلك فالصندوق يعتمد على أسلوب أخر فى بعض الحالات وهو الارقام القياسية للأسعار المحلية والأسعار الخارجية ، ويكون التخفيض بمقدار نسبة الزيادة السعرية فعلى سبيل المثال إذا زادت الأسعار المحلية عن الاسعار الخارجية بمقدار الضعف فيجب تخفيض قيمة العملة بمقدار الضعف فى مثل هذه الحاله ، ويكون هذا هو التعديل الدقيق لتخفيض قيمة العملة، ويستخدم الصندوق هذه الطريقة عندما تكون الاسعار المحلية مرتفعة بصورة كبيرة عن الاسعار الخارجية (الاجنبية).

ويلاحظ أن الصندوق يتبع أسلوبا آخر فى بعض الحالات ، لتقدير التعديل الملائم فى تخفيض قيمة العملة ، وهذا الأسلوب يعتمد على استخدام مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات ، ويكون التعديل فى

قيمة العملة ملائما فى الحالة التى يؤثر فيها هذا التعديل إيجابيا على تقليل الواردات وزيادة الصادرات ، ووفقا لهذا الاسلوب فيجب ان يؤخذ عنصر الوقت فى الاعتبار ذلك لان تخفيض معين فى قيمة العملة لن يؤدى إلى زيادة فورية فى الصادرات أو تخفيض فورى فى الواردات .

وهكذا نرى أن الصندوق يربط التعديلات الملائمة فى قيمة العملة بالظروف الخاصة بكل بلد ، ففى بعض البلدان قد يكون من الملائم لها ربط التعديل فى قيمة العملة بالسعر فى السوق الموازيه ، وفى بلدان أخرى قد يكون من المناسب ربط التعديل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الاجنبية ، وفى حالات أخرى يكون من الافضل ربط التمويل بمرونة المطلب على الواردات ، ومرونة عرض الصادرات ، وفى حالات أخرى يمكن الجمع بين كل هذه الاساليب ، ويكون من الافضل فى كل هذه الحالات التدرج فى التعديل ، حتى يتم الوصول إلى التعديل الذى يؤدى إلى أفضل النتائج بالنسبة لميزان المدفوعات ، ويرى الصندوق أنه بالنسبة للبلدان التى لا ترغب فى التعديل بصورة متكررة فإنه من الأفضل لها إجراء تخفيض كبير فى قيمة العملة لتجنب هروب رأس المال المترتب على توقع حدوث تخفيض آخر فى قيمة العملة .

ونرى أن الأخذ بهذه السياسة التى ينادى بها الصندوق بخصوص تعديل سعر الصرف يجب أن تخضع لدراسة متأنية قبل الأخذ بها ونرى أنه إذا كان فى مصلحة البلد رفع سعر الصرف بالنسبة لبعض المعاملات دون البعض فلا مانع من ذلك ما دام أن المنافع أكبر من الخسائر على مستوى الاقتصاد ككل .

رابعا : توحيد سعر الصرف

من الإجراءات الأخرى التى يتبناها الصندوق وهو بصدد سياسة سعر الصرف ، ضرورة توحيد سعر الصرف، والصندوق لا يؤيد عملية تعدد أسعار الصرف فى الإقتصاد ، بحيث يكون هناك سعر رسمى وسعر للسوق ، ويرى الصندوق ضرورة تخفيض سعر الصرف الرسمى ليتماشى مع سعر صرف السوق ، ذلك لأن سعر السوق عادة ما يكون هو السعر الواقعى للصرف أما السعر الرسمى فعادة ما يكون مغاليا فيه ، ولذلك يجب تخفيضه ليعكس حالة السوق .

ولقد تبنى الصندوق هذا الإجراء فى العديد من برامجه للإصلاح الاقتصادى ، فعلى سبيل المثال فى الفترة مـن ١٩٨٠ - ١٩٨٤ نلاحظ أن الصندوق نص فى ١٩ برنامج للإصلاح الإقتصادى على ضرورة توحيد سعر الصـرف من جملة ٩٤ برنامج للإصلاح (١) .

ونحن نرى أن لا مانع من تعدد أسعار الصرف إذا كان ذلك فى مصلحـة الاقتصـاد القومـى ، ولا يجـوز للصندوق أن يعارض ذلك حتى يتحسن الاقتصاد القومى للبلد المعنى .

نخلص من الدراسة فى هذا الفصل إلى أن صندوق النقد الدولى يرى أن مشكلات البلـدان الناميـة الإقتصاديـة ترجع بصفة اساسية إلى السياسات المالية والنقدية التوسعية فى البلدان النامية ، ولذلك لابد من إتباع سياسـات ماليـة ونقدية تقشفية ، وذلك لتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات وتخفيض معدلات التضخـم وزيـادة معـدلات النمـو ، والصندوق يعتمد فى تصميمه لهذه السياسات على المذهب النقدى الذى قام بوضع اللبنات الأولى له "بولاك " فى عـام ١٩٥٧ ، وجوهر هذه السياسات التى ينادى بها الصندوق مع نقدية تعتمد على أدوات مباشرة وغير مباشرة للتحكم فـى عرض النقود فى الاقتصاد مما يخدم أهداف سياسات الصندوق ،بالإضافة إلى السياسة المالية التى تعتمد علـى ادوات لتخفيض الإنفاق العام ، وأدوات لزيادة الايراد العام ، ثم سياسة سعر الصرف التى تعتمد بصفة أساسية على تخفيـض قيمة العملة لتخفيض الأهداف التى يسعى اليها الصندوق ، بالإضافة إلى ضرورة توحيد سعر الصرف .

وبذلك نكون قد إنتهينا من البحث فى هذا الباب والذى كان يدور حول التعريف بسياسات صندوق النقد للتثبيـت الاقتصادى ، والذى عرضنا فيه ، المقصود بالعجز فى ميزان المدفوعات وأنواعه والأسباب التى أدت اليـه - سـواء خارجية أم داخلية - والنتائج المترتبة على ذلك العجز ، ودور الصندوق المشروط فى علاج العجز ، ثم عرضنا فـى هذا الباب أيضا لتشخيص الصندوق لمشكلات البلدان النامية ، ثم عرضنا المقصود بسياسات التثبيـت التـى يتبناهـا الصندوق ، وفرقنا بينها وبين سياسات التثبيت للهيكل ، ثم فرقنا بينها وبين سياسات التثبيت غير التقليدية ، ثم وضحنـا الأهداف التى يسعى الصندوق إلى تحقيقها بإستخدام سياساته للتثبيت ، ثم بينا كيفية تصميم سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق ، والأسس النظرية لتصميم هذه السياسات ،ثم عرضنا أخيرا لجوهر السياسات التى ينادى بها الصندوق وهى السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف .

وفى الباب التالى نعرض لاختبار أداء هذه السياسات فى مصر بإعتبارها أحد البلدان التى أخذت بهذه السياسـات بصورة واقعية منذ السبعينات وحتى الآن ، للتعرف على مدى نجاح هذه السياسات فى مصر من عدمه ؟

---

(١) أنظر :

The Fiscal affairs department of IMF, fund supported programs, Op. Cit., P. 12.

الباب الأول

اختبار الأداء الاقتصادي لسياسات الصندوق للتثبيت في مصر

الباب الأول

اختبار الأداء الاقتصادى لسياسات الصندوق للتثبيت فى مصر

تعتبر مصر من الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٤٥ ، وكانت حصتها فـى الصنـدوق حتـى ديسمبر عام ١٩٩٥ حوالى ٦٧٨ مليون وحدة حق سحب خاص أى ما يعادل ١٠٠٤ مليون دولار أمريكى تقريبا [١].

ونظرا لحالات العجز التى تعرض لها ميزان المدفوعات المصرى منذ الستينيات وحتى التسعينيات مـن هـذا القرن ، فإن لمصر وفقا للاتفاقية المنشئة للصندوق فإنه يكون لمصر الحق فى السـحب مـن مـوارد الصنـدوق ، لتصحيح العجز فى ميزان مدفوعاتها حسب شروط كل شريحة من شرائح التمويل .

ولقد استخدمت مصر هذا الحق عدة مرات منذ الستينيات وحتى التسعينيات ، والجدول التالى يوضـح المبـالغ التى تم الإتفاق على سحبها من الصندوق ، والبرامج المصاحبة لهذه المسحوبات .

جدول رقم (٢٢) يوضح المبالغ التى تم الإتفاق على سحبها من الصندوق والبرامج المصاحبة لهذه المسحوبات [٢]

" حقوق السحب الخاصة مقدرة بالمليون وحدة "

نوع البرنامج	بداية البرنامج	نهاية البرنامج	المبلغ المتفق عليـه مـن حقـوق السحب الخاصة بالمليون وحدة .
برنامج تثبيت " SBA "	١٩٦٢/٥/٧	١٩٦٣/٥/٦	٤٣
برنامج تثبيت " SBA "	١٩٦٤/٥/٢٣	١٩٦٥/٥/٢٢	٤٠
برنامج تثبيت " SBA "	١٩٧٧/٤/٢٠	١٩٧٨/٤/١٩	١٢٥
برنامج تصحيح هيكلى " EFF "	١٩٧٨/٧/٢٨	١٩٨١/٧/٢٧	٦٠٠
برنامج تثبيت " SBA "	١٩٨٧/٥/١٥	١٩٨٨/١١/٣٠	٢٥٠
برنامج تثبيت " SBA "	١٩٩١/٥/١٧	١٩٩٣/٣/١	٢٧٨
برنامج تصحيح هيكلى "EFF"	١٩٩٣/٩/٢٠	١٩٩٦/٩/١٩	٤٠٠
برنامج تثبيت " SBA "	١٩٩٦/١٠/١١	١٩٩٨/١٠/١٠	٢٧١,٤

ونظرا لعدم جدية الدولة فى تنفيذ سياسات التثبيت التى تضمنتها برامج التثبيت خلال فترة الستينات ، فإن هـذا الباب سيهتم فقط باختبار أداء سياسات التثبيت التى تضمنتها برامج التثبيت منذ السبعينيات وحتى التسعينيات ، وهـذه البرامج هى :-

---

(١) انظر IMF , International Financial Statistics,Year book, 1996.P.337

(٢) انظر IMF , International Financial Statistics ,various issues.

١- برنامج التثبيت لعام ١٩٧٧م.

٢- برنامج التثبيت لعام ١٩٨٧م.

٣- برنامج التثبيت لعام ١٩٩١م .

٤- برنامج التثبيت لعام ١٩٩٦م.

وأما سياسات التصحيح الهيكلى التى تضمنتها برامج التصحيح الهيكلى فلن تكون محـلاً للاختبـار فـى هـذه الدراسة ، فهى تحتاج إلى دراسة " أخرى مستقلة " .

وعلى ذلك فإن هذا الباب يهدف إلى اختبار الأداء الاقتصادى لسياسات التثبيت التـى تبناهـا الصنـدوق فـى برامجه للتثبيت الاقتصادى فى مصر منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٩٦، وأيضا فإن نطاق هذا الاختبار يقتصر علـى اختبار الأداء الاقتصادى الكلى لهذه السياسات وليس الأداء الاقتصادى الجزئـى ، كمـا لا يتعـرض لاختبـار الأداء السياسى أو الإجتماعى أو الثقافى لهذه السياسات ؛ لأن ذلك يحتاج إلى عدة أبحاث أخرى لدراستها ، وعلى هذا فـإن الدراسة فى هذا الباب تنقسم إلى ثلاثة فصول على نحو التالى :-

الفصل الأول :- اختبار أداء السياسة المالية .

الفصل الثانى :- اختبار أداء السياسة النقدية .

الفصل الثالث :- اختبار أداء سياسة سعر الصرف .

الفصل الأول

اختبار أداء السياسة المالية

سأعرض فى هذا الفصل لإجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق فى برامجه للتثبيت ، والتى عقدها مع الحكومة المصرية منذ السبعينيات ، ثم أناقش تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة ، ومن ثم تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وكذا مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة ؛ وذلك للوقوف على مدى نجاح السياسة المالية التى تبناها الصندوق خلال هذه الفترة .

وعلى ذلك فإن الدراسة فى هذا الفصل يمكن تناولها فى ثلاثة مباحث وهى :-

المبحث الأول :- إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق مصر .

المبحث الثانى :- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة .

المبحث الثالث :- تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة .

المبحث الأول

إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق مصر

يلاحظ أن هناك مجموعة من إجراءات السياسة المالية وردت فى برامج الصندوق للتثبيت الاقتصادى فى مصر منذ السبعينيات ، و نعرض وفيما يلى لهذه الإجراءات:-

أولا :- إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق مصر فى السبعينيات .

من المعلوم أن برنامج التثبيت الذى عقدته الحكومة المصرية مع الصندوق فى عام ١٩٧٧ تضمن ماتم الاتفاق عليه فى خطاب النوايا * ، والذى قدمته الحكومة للصندوق للحصول على تسهيلاته المالية فى عام ١٩٧٦ .

كما أن إجراءات السياسة المالية الواردة فى هذا الخطاب ، كانت تشكل جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تعهدت به الحكومة ، وهذه الإجراءات هى:-

---

* يلاحظ أن خطاب النوايا هذا كان سريا" ولم يطلع عليه إلا القليل ، حتى أعضاء مجلس الشعب أنفسهم لم يكونوا على علم بتفاصيل هذا الخطاب ، لمزيد من التفاصيل حول هذا الخطاب انظر : عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التابعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، الجزء الثانى ، دار الكلمة للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ٣٠٤ وما بعدها .

أ - فى مجال الإنفاق العام .

طالب الصندوق بضرورة الحد من الإتفاق العام الجارى ، وبصفة خاصة تخفيض نفقات دعم المـــواد الغذائيــة بأكثر من ١٠٠ مليون جنيه مصرى سنويا ، وأيضا تخفيض نفقات دعم الطاقة والخدمات الحكومية . [١]

(وتم إلغاء دعم الاستهلاك المحلى ،وأدى ذلك إلى تخفيض الإنفاق العام بحوالى ٥٦ مليون جنيه.) [٢]

مطالبة الهيئات الحكومية بأن تتحمل معظم التكاليف الإضافية الناتجة عن تحويل المدفوعات عن بعض الســـلع والخدمات من السعر الرسمى إلى السعر التشجيعى. [٣]

ب- فى مجال الإيرادات العامة .

تضمن خطاب النوايا إجراءات لزيادة الإيرادات العامة ، ومن تلك الإجراءات تعديل أســـاس تقييـــم الـــواردات لأغراض احتساب الرسوم الجمركية ، بحيث تتحقق زيادة حوالى ٨٠ ٪ من الرسوم الجمركية على معظم الـــواردات التى تخضع لرسوم قيمية ، وتضمن الخطاب أيضا إجراءات خاصة برفع أسعار البنزين والضريبة على المشـــروبات الكحولية [٤] وذلك لتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة من خلال خفض بعض النفقات العامة ، خاصـــة الإنفـــاق على الدعم وزيادة الإيرادات العامة الناتجة عن زيادة أسعار الضرائب والرسوم ، وقـــد قـــامت الحكومـــة المصريـــة بتطبيق هذه الإجراءات بالتدريج خاصة بعد المظاهرات التى حدثت فى ١٩،١٨يناير ١٩٧٧ عقب إلغاء الدعـــم علـــى ٢٥ من السلع الأساسية مثل الخبز والدقيق والذرة والأرز والسكر والشاى والبوتاجاز. [٥]

---

(١) انظر :- Gouda Abdel-Khalek , "Stabilization And Adjustment Policies and Programmes " Country Study World institute For Development Economic Research . Helsinki ,1987 , P.3 Egypt " .

(٢) انظر :- عادل حسين ،الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التابعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، الجزء الثـــانى ، دار الكلمـــة للنشر، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ٤٢١ .

(٣) انظر :- رضا هلال ، صناعة التبعية ، قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولى ، دار المستقبل العربى ١٩٨٧ ، ص ٢٣٦ ،

وانظر أيضا :- Leila Mustafa Hassanin , "The International Monetary Fund and Egypt" , The International Policies of Structural Adjustment Reform , The American university in Cairo , 1991 ,PP.116 F

(٤) انظر :- أمنية حلمى ، دور صندوق النقد الدولى فى البلاد النامية مع الإشارة للتجربة المصرية ، رسالة ماجستير ، جامعـــة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٨٨ ، ص ٧٧ ، انظر أيضا رضا هلال ، المرجـــع السابق ، ص ٨٦.

(٥) انظر :- رضا هلال ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ وما بعدها

انظر أيضا : Karima Korayem ,The Impact of Economic Adjustment Policies on The Vulnerable Families & Children in Egypt , Areport Prepared for The Third World Forum , Middle East office and The united nations children's Fund (unicef), Egypt , 1987 .PP. 62 F

ثانيا :- إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق فى الثمانينيات .

وفى خطاب نوايا عام ١٩٨٧ فإن الإتفاق بين الصندوق والحكومة المصرية أقتضى من الحكومة تنفيذ الإجراءات التالية فى مجال السياسة المالية[1] :-

خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة من ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى قبل تطبيق البرنامج إلى ١٣٪ خلال السنة المالية ١٩٨٧،١٩٨٨ ،

ويكون ذلك من خلال الإجراءات التالية :-

١- خفض عدد السلع المدعمة من الدولة ، من خلال التحكم فى الإنفاق الإستثمارى ، بحيث يتمشى مع الموارد المتاحة .

٢- زيادة الإيرادات الضريبية التى يمكن أن تتحقق بالإصلاح الضريبى ، ورفع الأسعار المحلية للطاقة بما يتماشى مع الأسعار العالمية بالتدريج ، وأيضا خفض حجم القروض المحلية للهيئات الحكومية وشركات القطاع العام.

وإذا قارنا هذه الإجراءات بالإجراءات التى طالب بها الصندوق مصر فى خطاب نوايا ١٩٧٦ ، فإننا نجد أنه يطالب بنفس الأهداف ونفس الوسائل ، فهو فى كلا الاتفاقين يطالب بتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة كهدف أساسى ، وأن يتم ذلك بمجموعة من الإجراءات ، منها ما يتعلق بتخفيض الإنفاق العام ، خاصة الدعم والإستثمار العام ، ومنها ما يتعلق بزيادة الإيرادات العامة ، من خلال رفع أسعار منتجات القطاع العام ورفع أسعار بعض الضرائب ، و كما التزمت الحكومة من قبل بتنفيذ ما ورد فى خطاب نوايا ١٩٧٦ ، فإنها التزمت أيضا بتنفيذ ما ورد فى خطاب نوايا ١٩٨٧ ، وذلك من خلال رفع أسعار بعض السلع كالسجائر والسكر وإلغاء دعم السلع التى لا يوجد ضرورة اجتماعية لبقاء الدعم عليها ، وكل ذلك حتى يتم تخفيض العجز فى الموازنة من ٢٠٪ إلى ١٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

---

[1] انظر :- أمنية أمين حلمى حسن ، المرجع السابق ، ص ١١٥ وما بعدها

انظر أيضا : رضا هلال ، المرجع السابق ، ص ٨٨ ، انظر أيضا : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد الرابع والأربعون ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٣٠٩ وما بعدها .

انظر أيضا : Mona Abdel Salam Said , Growth- oriented Structural Adjustment Programs for Egypt , American university in Cairo ,1991 , P.8

ثالثا :- إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق فى التسعينات .

أ - إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق فى خطاب النوايا ١٩٩١ :-

١- طالب الصندوق بضرورة خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٢/١٩٩١ ليصل إلى ٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى بدلا ١٧,٣٪ فى عام ١٩٩١/١٩٩٠ ، كما طالب الصندوق أن يستمر تخفيض العجز فى السنوات اللاحقة ليصل إلى ٦,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣/١٩٩٢ ، ثم إلى ٣,٥ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ (١)

٢-ضرورة اتخاذ بعض الخطوات لإصلاح النظام الضريبى ومن ذلك (٢) :-

- فرض ضريبة عامة على المبيعات من السلع والخدمات بواقع ١٠ ٪ مالم ينص على خلاف ذلك ، لتحل محل الضريبة على الاستهلاك ، كما دعا الصندوق إلى فرضها على الواردات التى تخضع فى نفس الوقت للرسوم الجمركية .

- ضرورة رفع أسعار الضريبة على السجائر والدخان وغيرهما من السلع التى كانت خاضعة للضريبة على الاستهلاك .

- زيادة أسعار ضرائب الدمغة على بعض أنواع الإنفاق .

- فرض ضريبة تكميلية على حفلات الزواج التى تتكلف ٤٠ألف جنيه مصرى أو أكثر .

- أن يتم فرض ضريبة موحدة على الدخل بدلا من الضرائب النوعية ، مع تقرير عدد قليل من الإعفاءات وفرض وتوسيع الضريبة على بعض الدخول الزراعية .

- توسيع الضريبة على دخول الشركات ، لتغطى أكبر عدد من المشروعات الخاصة ، مع تقرير عدد قليل من الإعفاءات.

---

(١) انظر :- Karima Koryem , " Structural Adjustment And Reform Policies in Egypt : Economic and Social Implications , united nations, Economic and Social council , Economic and Social Commission for Western Asia , october 1993 , PP.16F

انظر أيضا :- البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد الرابع والأربعون ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٣١٦ .

(٢) انظر :- Karima Korayem , " Structural Adjustment And Reform Policies in Egypt " op. Cit.P. 18

انظر أيضا": Mona Abdel Salam , Growth- oriented Structural Adjustment Programs for Egypt , op. Cit.PP.16F

- تحسين الإدارة الضريبية ، ورفع كفاءة التحصيل من خلال استخدام الكمبيوتر ، وتحسين طرق المحاسبة ، ورفع عقوبة التهرب الضريبي إلى أقصى حد ممكن .

-زيادة الضرائب المفروضة على خدمات السفر

- ضرورة رفع أسعار رسوم الخدمات الحكومية إلى المستويات التي تغطي أسعار التكلفة ، ومطالبة مشروعات القطاع العام بتحويل أرباحها للحكومة بالإضافة إلى المبالغ المحصلة من بيع أصول هذه المشروعات .

- رفع أسعار الطاقة لتعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج ولتتمشى مع الأسعار العالمية مما يؤدى إلى انخفاض الطلب عليها [١]

٣- تخفيض الإنفاق العام من خلال الخطوات التالية :-

- تجميد الزيادة في الأجور بحيث لا تزيد هذه النسبة عن ١٦,٤٪ عن عام ١٩٩٠/١٩٩١
- تخفيض الإنفاق الاستثماري للحكومة بحيث يكون أقل من ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي .
- تخفيض الإعانات لتصل إلى بليون جنيه مصري أي ما يعادل ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. [٢]

ب -إجراءات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق في خطاب نوايا ١٩٩٦ [٣]

تضمن خطاب النوايا الذي تم الاتفاق عليه في عام ١٩٩٦ بين الحكومة والصندوق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية وتتلخص هذه الإجراءات في الآتي :-

١- خفض عجز الموازنة العامة للدولة ليصل في السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ولا يدخل في الحساب متحصلات بيع القطاع العام أو أي تخفيض للمديونية .

٢- استكمال عملية الخصخصة ، على أن يتم بيع ٩١ شركة حتى يونيو ١٩٩٨ ، بالإضافة إلى خصخصة البنوك المشتركة (٢٠ بنكا) وبالإضافة إلى ذلك أن يتم خصخصة أكثر من شركة تأمين .

٣- التحول من ضريبة المبيعات إلى الضريبة على القيمة المضافة * .

---

(١) انظر : Karima Korayem , " Structural Adjustment And Reform Policies in Egypt op.cit.. P 18

وانظر أيضا : Mona Abdel Salam , Growth- oriented Structural Adjustment Programs for Egypt.op.cit., PP.40

(٢) انظر : Karima Korayem . " Structural Adjustment And Reform Policies in Egypt op. Cit., P. 18 .

(٣) انظر : IMF Survey . Apublication of The International Monetary Fund , october 28. 1996 , PP. 354 F

انظر أيضا : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد التاسع والأربعون ، ١٩٩٦، القاهرة ، ص ٣٢-٣٧ .

• يلاحظ على الضريبة على القيمة المضافة أنها ضريبة إستهلاك أكثر شمولاً وحياداً من ضريبة المبيعات وذلك لأنها تنطبق على كل السلع والخدمات وأن كانت هناك بعض الإستثناءات فإنها تكون في أضيق الحدود بخلاف ضريبة المبيعات ، وأن سعرها وصل في المملكة المتحدة إلى ١٧,٥ . لمزيد من التفصيل حول الفرق بين ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة انظر:

The MIT Dictionary of Modern Economics . op.cit.. PP.383, 447

٤- الإبقاء على كل الإجراءات التى من شأنها أن تقييد الاتفاق الكلى ، وذلك لتحقيق تخفيضات إضافيـــة فـــى معدل التضخم وللإبقاء على وضع خارجى سليم .

ويتضح مما سبق أن الصندوق فى إتفاقه الأخير عام ١٩٩٦ مع الحكومة يستمر فى نفس الاتجاه الذى بدأه قبـــل ذلك ولذى يؤمن به كأحد الوسائل الملائمة لتصحيح العجز فى ميزان المدفوعات ، وهو ضرورة خفض العجـــز فـــى الموازنة العامة للدولة من خلال تخفيض الإنفاق العام بكل وسيلة ممكنة ، وزيادة الإيرادات العامة أيضا بكـــل وســـيلة ممكنة ، حتى يتحقق التوازن الداخلى والخارجى للاقتصاد المصرى .

ونرى على إجراءات السياسة المالية التى تم الاتفاق عليها فى برامج التثبيت الأربعة السابقة الآتى : -

أولا : أن الهدف الأساسى للصندوق من إجراءات السياسة المالية التى يبناها فى حالة مصـــر ، هـــو خفـــض العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى أقل حد ممكن ، لتحقيق التوازن الداخلى (خفض الأسعار - العمالـــة الكاملـــة) والتوازن الخارجى (ميزان المدفوعات) وهما من الأهداف الرئيسية لبرامج التثبيت بصفة عامة.

ثانيا : وسيلة الصندوق لتحقيق هذا الهدف الآتى :-

أ - تخفيض القيمة الكلية للإنفاق العام وذلك من خلال :-

١- التخفيض التدريجى للدعم حتى يتم إلغاؤه .

٢- تخفيض قيمة الاستثمار العام .

٣- تجميد الأجور والمرتبات .

ب- زيادة القيمة الكلية للإيرادات العامة وذلك من خلال :-

١- إصلاح النظام الضريبى ، وذلك عن طريق توسيع نطاق الضرائب المباشرة ، ليشمل بعض الأنشطة التـــى لاتخضع للضرائب والتحول من الضرائب النوعية إلى الضريبة الموحدة ، ومن الضرائب علـــى الاســـتهلاك إلـــى ضريبة المبيعات ثم إلى ضريبة القيمة المضافة ، وأيضا إصلاح الإدارة الضريبية ، أيضـــا رفـــع معـــدلات بعـــض الضرائب والرسوم.

٢- أسعار منتجات القطاع العام ، وبصفة خاصة رفع أسعار الطاقة لتتمشى مع الأسعار العالمية .

٣- بيع شركات القطاع العام .

والواقع أن هذه الإجراءات لا تخلو من الآثار (سواء المواتية أو غير المواتيـــة أو كلاهمـــا)علـــى الاقتصـــاد المصرى ، وهذه الآثار سيتم بحثها من خلال بحث الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت بصفة عامـــة (وســـيتم عرضها فى الباب الثانى من هذه الرسالة) ، وأيضا من خلال اختبار أداء السياسة المالية بصفة خاصـــة وهـــذا هـــو موضوع المبحثين التاليين .

المبحث الثانى

تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة

يهتم هذا المبحث بمعرفة مدى نجاح السياسة المالية التى يتبناها الصندوق فى علاج العجز فى الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال اختبار تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة ، وتطور العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق ومقارنة ذلك بالمستهدف ، وهاتان الأداتان تعدان من أكثر الأدوات شهرة فى اختبار أداء سياسات التثبيت (١) .

وبناء على ما سبق فإن الدراسة فى هذا المبحث تنقسم إلى مطلبين على النحو التالى :-

المطلب الأول :- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق .

المطلب الثانى :- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف .

المطلب الأول

تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

يحاول هذا المطلب تتبع تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة ، والعجز فى الموازنة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق منذ السبعينيات وحتى التسعينيات ، الأمر الذى يقتضى دراسة كل برنامج بصفة مستقلة على النحو التالى:-

الفرع الأول :- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .

الفرع الثانى :- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

الفرع الثالث :- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.

الفرع الرابع :- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦.

---

(١) انظر ذلك فى : Tony Killick , IMF Programmes In Developing Countries , Design and Impact , overseas Development Institute , London ,1995 , PP 40 F .

انظر أيضا :- Said EL-Naggar , Economic Reform and its Distributive impact anote on methodology,
فى الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية ، أعمال المؤتمر العلمي لقسم الاقتصاد ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢ ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولي ١٩٩٤ ،ص ٣٨-٤٠ .

انظر أيضا: Tony Killick,Moazzam Malik , And Marcus Manuel , "What can we know About The Effects Of IMF Programmes ? Working Paper 47 , overseas Development Institute , London , 1991 ,PP.5 F .

انظر أيضا : Mohsin S.Khan : " Evaluating The Effects of IMF -Supported Adjustment Programmes :A survey in International Finance and The Less Developing countries" Edited by , Kate Phylaktis and Mahmood Pradhan , St.Martin's Press , New York , 1990 , PP. 17 F

انظر أيضا :. Jstin B.Zulu and Saleh M. Nsouli . Adjustment Programs in Africa ,The Recent experience, IMF,1985, PP.13 F

الفرع الأول

تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة

قبل وبعد الاتفاقية مع الصندوق عام ١٩٧٧

نختبر فى هذا الفرع مدى تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وذلك من خلال عرض التطور الذى حـــدث فى كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ، والعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة كنسبة مـــن النـــاتج المحلـــى الإجمالى ، والجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٣) يوضح تطور كل من :-الإيرادات العامة ، والنفقات العامة ، والعجز الكلى فى الموازنة العامة *

فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ . « القيمة بالمليون جنيه »

السنة	الإيرادات العامة*	معدل النمو السنوي	النفقات العامة	معدل النمو السنوي	العجز الكلى فى الموازنة	العجز كنســـبة مـــن الناتج المحلى الإجمالي
١٩٧٥	٢٢٨٨,٨	--	٣٢٢٧,٢	–	٩٣٨,٤ -	١٩,٦
١٩٧٦	٢٥٢٨,٤	١٠,٥	٤٠٨٥,٢	٢٦,٦	١٥٥٦,٨-	٢٩,٦
١٩٧٧	٣٤٤٧,٩	٣٦,٤	٤٥٦١,٥	١١,٧	١١١٣,٦-	١٩,٥
١٩٧٨	٣٨٢٠	١٠,٨	٥٠٦٥,٦	١١,١	١٢٤٥,٦-	٢٠
١٩٧٩	٤٦٨٦,٤	٢٢,٧	٦٦٥٠,٧	٣١,٣	١٩٦٤,٣-	٢٨,٧

المصدر :- IMF , Government finance statistics , year book ,various issues .

بيانات الناتج المحلى الإجمالى : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

• يلاحظ أن كل الإحصائيات المتعلقة بالإيرادات العامة ، والنفقات العامة ، والعجز الكلى فى الموازنـــة ، والمـــأخوذين مـــن إحصائيات صـندوق النقد الدولي لمالية الحكومة ، تختلف تماما عن إحصائيات البنك المركزى المصرى ، ذلك لأن الأرقام الـــواردة فـــى إحصائيات البنك المركزى تعتبر أكبر بكثير من الأرقام الواردة فى إحصائيات صندوق النقد الدولى عن مالية الحكومة وللمقارنة انظـــر البنك المركزى التقرير السنوى عن السنوات محل البحث ، ووجهة نظري الخاصة أن إحصائيات الصندوق أقرب للواقع ، نظرا لأن ألمام بعثة الصندوق والتى تأخذ هذه الإحصائيات ، أكبر من إلمام غيرهم بالإقتصاد المصري ، وبعض الاقتصاديين والصندوق نفسه يشكو من عدم دقة الإحصائيات فى مصر ، ولذلك فإننا فى هذا البحث نعول على إحصائيات صندوق النقد الدولى بصفة أساسية بلإستثناء برنـــامج ١٩٩٦ ، حيث تم الإعتماد على الإحصائيات الواردة فى النشرة الإقتصادية للبنك الأهلى المصرى نظرا لعدم وجود إحصائيات كاملة مـــن صندوق النقل الدولى حتى عام ١٩٩٨ ، مع العلم بأن هذه الملاحظة تغطى كل الإحصائيات التى تم الاعتماد عليها فى هذا البحث ، ولـــن تكرر فى الإحصائيات التالية .

• يلاحظ أيضا أن بند الإيرادات العامة هنا شامل المنح سواء الخاصة أم العامة .

ونرى على الجدول السابق الأتى :-

أولا :- فيما يتعلق بمدى تطور الإيرادات العامة قبل وبعد الإتفاق .

يتضح لنا من الجدول السابق والمتعلق بمدى تطور الإيرادات العامة ، أن قيمة الإيرادات كانت متزايدة طـــوال الفترة محل البحث سواء قبل الاتفاق أم بعد الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن هذه القيمة كانت أكبر بعـــد الاتفـــاق بالمقارنـــة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن هذه القيمة إرتفعت من ٢٥٢٨.٤ مليون جنيه فى العام السابق مباشرة علـــى الاتفـــاق ، إلى ٣٤٤٧,٩ مليون جنيه فى عام الاتفاق مع الصندوق ، ثم أخذت فى التزايد بعد ذلك حتى بلغـــت ٤٦٨٦,٤ مليـــون جنيه عام ١٩٧٩ ، وهذا يعد تزايدا كبيرا فى قيمة اللإيرادات العامة خلال فترة محدودة ، وبالنظر إلى معدل النمـــو السنوى للإيرادات العامة ، فى الفترة السابقة على الاتفاق مع الصندوق والفترة اللاحقة عليها ، يلاحظ أن هذا المعـــدل كان متزايدا بصورة كبيرة فى عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث أرتفع هذا المعدل من ١٠,٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣٦,٤٪ عام ١٩٧٧ وهو عام الاتفاق مع الصندوق ، مما يؤكد تزايد قيمة ومعدل نمو الإيرادات العامة بصورة كبـــيرة عـــام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن هذا المعدل المـــتزايد لنمـــو الإيـــرادات العامة أخذ فى التراجع عام ١٩٧٨ ثم تزايد مرة أخرى عام ١٩٧٩ ، ولكن ليس بنفس المعدل الذى ســـاد فـــى عـــام ١٩٧٧ – عام الإتفاق مع الصندوق – .

نخلص من ذلك إلى أن وضع الإيرادات العامة كان أفضل فى عام الاتفاق مـــع الصنـــدوق بالمقارنـــة بـــالفترة السابقة على الاتفاق ، وأن الوضع بعد الاتفاق بصفة عامة أفضل من الوضع قبل الاتفاق ،وسنوضح فى البـــاب مـــن هذه الرسالة لماذ تحسن وضع الإيرادات العامة عام الإتفاق مع الصندوق .

ثانيا :- مدى تطور النفقات العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

ونرى على الجدول السابق والمتعلق بمدى تطور النفقات العامة ، أن قيمة النفقات العامة كانت متزايدة طـــوال الفترة محل البحث ، سواء قبل الاتفاق مع الصندوق أم بعده ، وإن كانت قيمة النفقات العامة قد تزايدت بصورة كبـــيرة بعد الاتفاق ، ذلك أن قيمتها قبل الاتفاق لم تتجاوز ٤٠٨٥,٢ مليون جنيه ،(وكان ذلك عام ١٩٧٦) إذ بها ترتفع إلـــى ٦٦٥٠,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، ومعنى ذلك أن النفقات العامة لم تنخفض كما كان يأمل الصندوق ، ولكن مع هـــذا يلاحظ أن معدل نمو النفقات العامة كان منخفضا فى عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالى له بالمقارنة بالوضع قبـــل الإتفاق ، ذلك أن هذا المعدل بلغ ٢٦,٦٪ عام ١٩٧٦ ولكنه انخفض في عام الاتفاق إلى ١١,٧٪ ثم إلى ١١,١٪ فـــى عام ١٩٧٨ ، فى حين أنه ارتفع بصورة كبيرة عام ١٩٧٩ حيث وصل إلى ٣١,٣ ٪ .

ونخلص من ذلك إلى أن قيمة النفقات العامة كانت متزايدة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بـــالوضع قبـــل الاتفاق ، ولكن معدل النمو السنوى للنفقات العامة كان بصفة عامة أفضل بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبـــل الاتفـــاق وسنوضح فى الباب الثالث من هذه الرسالة لماذا تحسن وضع الفقات العامة بعد الإتفاق مع الصندوق .

ثالثاً :- فيما يتعلق بمدى تطور العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة .

ونرى على الجدول السابق أن قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة كان متزايداً فى العام السابق للاتفاق بالمقارنة بعام الاتفاق والعام التالى له ، ذلك أن قيمة العجز بلغت فى عام ١٩٧٦ حوالى ١٥٥٦,٨ مليون جنيه ، ولكنها انخفضت فى عام الاتفاق -عام ١٩٧٧- إلى ١١١٣,٦ مليون جنيه ثم ارتفعت قليلاً إلى ١٢٤٥,٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ ، ثم تزايدت بصورة كبيرة عام ١٩٧٩ حيث بلغت ١٩٦٤,٣ مليون جنيه ، ومع ذلك يمكن القول أن هناك تحسناً فى وضع العجز فى الموازنة العامة للدولة عام الاتفاق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، وإن كان الوضع بعد الاتفاق ليس بأحسن من الوضع قبل الاتفاق ، وإذا نظرنا إلى العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فإننا نجد أن الوضع بعد الاتفاق كان إلى حد ما أفضل من الوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ارتفع من ١٩,٦٪ عام ١٩٧٥ إلى ٢٩,٦٪ عام ١٩٧٦ ، ولكنه انخفض فى عام الاتفاق مع الصندوق إلى ١٩,٥٪ ثم ارتفع قليلاً فى عام ١٩٧٨ إلى ٢٠ ٪ ، ثم إلى ٢٨,٧ ٪ عام ١٩٧٩، وسنوضح فى الباب الثالث أيضاً من هذه الرسالة أسباب إنخفاض العجز فى الموازنة العامة للدولة عام الإتفاق

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- أن وضع الإيرادات العامة كان أفضل فى عام الاتفاق مع الصندوق ، بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ولكنه لم يكن كذلك فى العامين التاليين للاتفاق .

٢- أن وضع النفقات العامة كان أفضل فى عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالى له ، بالمقارنة بالوضع فى الفترة السابقة على الاتفاق .

٣- أن وضع العجز الكلى فى الموازنة كان أفضل فى عام الاتفاق مع الصندوق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ولكنه لم يكن كذلك فى العامين التاليين للاتفاق ، واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا الفرع .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الإيرادات والنفقات العامة والعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .

البيان / السنة	قيمة الإيرادات	معدل نموها السنوي	قيمة النفقات	معدل نموها السنوي	قيمة العجز الكلى	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٧٥	تزايد	——	تزايد	——	منخفض	منخفض
١٩٧٦	تزايد أكبر	منخفض	تزايد أكبر	متزايد	متزايد	متزايد
١٩٧٧	تزايد أكبر	متزايد	تزايد أكبر	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٧٨	تزايد أكبر	منخفض	تزايد أكبر	منخفض	متزايد قليلاً	متزايد قليلاً
١٩٧٩	تزايد أكبر	متزايد	تزايد أكبر	متزايد	متزايد	متزايد

الفرع الثانى
تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة
قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

من الأهداف الرئيسية للصندوق فى خطاب نوايا ١٩٨٧ الذى عقده مع الحكومة المصرية ، أن يتم زيادة الإيرادات العامة ، وفى نفس الوقت أن يتم خفض النفقات العامة ، حتى يمكن تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة فهل تحقق ذلك أم لا ؟

الإجابة على هذا التساؤل هو موضوع هذا الفرع ، ويكون من المناسب أن نعرض لتطور كل من الإيرادات والنفقات العامة ، والعجز الكلى فى الموازنة قبل الاتفاق مع الصندوق بعامين وبعده بعامين ، حتى يمكن الوقوف على مدى نجاح السياسة المالية للصندوق ، والجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٤) يوضح تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة

فى الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ القيمة بالمليون جنيه

السنة ***	* الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي	** النفقات العامة	معد النمو السنوى	العجز فى الموازنة العامة	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٥	١٣,٩٠٠	٪ ١٢,٦	١٧,٣٩٩	٪ ١١,١	٣٤٣٩	٪ ١٢,٨
١٩٨٦	١٥,٨٨٢	٪ ١٤,٣	٢٠,٥٣٧	٪ ١٨,٤	٤٦٥٥	٪ ١١,٤
١٩٨٧	١٧,٨٥١	٪ ١٢,٤	٢٠,٤٦٤	٪٠,٤-	٢٦١٣	٪ ٦
١٩٨٨	٢٠,٤٦٤	٪ ١٤,٦	٢٥,١٨٠	٪ ٢٣	٤٧١٦	٪ ١٠,٤
١٩٨٩	٢٣,٦٢٤	٪ ١٥,٤	٢٧,٧٥٠	٪ ١٠,٢	٤١٢٦	٪ ٨,٦

المصدر :- IMF, Government Finance Statistics , Year book , 1996 , P.131

مصدر بيانات الناتج المحلى الإجمالى :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أولا :- فيما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة .

إذا قارنا بين وضع الإيرادات العامة قبل الاتفاق مع الصندوق فى ١٩٨٧ ووضعها بعد ذلك ، فيلاحظ أن الوضع فى العامين التاليين للاتفاق كان أفضل من العامين السابقين للاتفاق ، مع الأخذ فى الاعتبار أن وضع الإيرادات العامة فى عام الاتفاق لا يدعو للإعجاب ، والسبب فى ذلك أن معدل النمو السنوى للإيرادات العامة انخفض فى هذا العام إلى ١٢,٤ ٪ وكان هذا المعدل فى العام السابق للاتفاق حوالى ١٤,٣٪ ، ولعل ذلك يرجع إلى

*** يلاحظ أن السنة تنتهى فى ٣٠ يونيو من كل عام .

* يلاحظ أن الإيرادات العامة تشمل بند المنح سواء الخاصة أم العامة ، وكانت قيمتها فى ١٩٨٤ ١٢,٣٤٦ مليون جنيه.

** يلاحظ أن النفقات العامة تشمل بند مدفوعات الدين ، وكانت قيمتها فى عام ١٩٨٤ ١٥,٦٠٤ مليون جنيه .

أن الإجراءات التى قامت بها الحكومة لزيادة الإيرادات العامة لم تكن كافية فى عام الاتفاق ، ولذلك انخفض معدل النمو السنوى للإيرادات العامة فى هذا العام .

أما بالنسبة للعامين التاليين للاتفاق فإن معدل النموالسنوى للإيرادات العامة كان أكبر من هذا المعدل فى العامين السابقين له ، تفسير ذلك أن هذا المعدل كان ١٢,٦٪ ، ١٥,٤٪ فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، وهذا يدل على أن الحكومة تمكنت بعد الاتفاق مع الصندوق من زيادة الإيرادات العامة بنسبة ٢.٢ ٪ عام ١٩٨٨ بالمقارنة بعام الاتفاق مع الصندوق ، وهى نسبة لا بأس بها ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى حوالى ٣٪ فى عام ١٩٨٩ ،

نخلص من هذه النقطة إلى أن الحكومة لم تنجح عام الاتفاق مع الصندوق فى زيادة معدل النمو السنوى للإيرادات بنسبة أكبر من العامين السابقين – وهذا لا يمنع القول أن هناك زيادة فى معدل نمو الإيرادات فى عام الاتفاق ولكن بنسبة أقل من العام السابق – ولكنها تمكنت بعد ذلك فى العامين التاليين للاتفاق من زيادة معدل النمو السنوى للإيرادات بنسبة أكبر من هذا المعدل فى سنة الاتفاق والسنتين السابقتين عليه وسنوضح فيما بعد أسباب زيادة معدل نمو الإيرادات العامة فى هذه الفترة .

ثانيا :- فيما يتعلق بالنفقات العامة .

يلاحظ أن معدل النمو السنوى للنفقات العامة ، كان متزيدا بصورة كبيرة نسبيا فى العام السابق مباشرة للاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بعام ١٩٨٥ ، ذلك أن هذا المعدل ارتفع من ١١,١ ٪ فى عام ١٩٨٥ إلى ١٨,٤ ٪ عام ١٩٨٦ ، ومعنى ذلك أن معدل نمو النفقات العامة قبل الاتفاق مع الصندوق كان متزيدا ، بعكس الوضع بعد الاتفاق ، حيث انخفض هذا المعدل من ٢٣٪ عام ١٩٨٨ إلى ١٠,٢٪ عام ١٩٨٩ ، وإذا تم مقارنة الوضع عام الاتفاق مع الصندوق بالوضع قبله ، فإنه يلاحظ أن النفقات العامة تناقصت خلال هذا العام بصورة واضحة ، وكان معدل النمو السنوى لها سلبى ، وهذا يعنى نجاح الحكومة فى تخفيض معدل نمو الإنفاق العام إلى نسبة سلبية ، ولكن هذا النجاح لم يدم طويلا حيث ارتفع معدل نمو الإنفاق العام إلى قيمة إيجابية بلغت ٢٣ ٪ فى عام ١٩٨٨ ، وهذا يعنى أن الحكومة لم تستطع الاستمرار فى كبح الإنفاق العام طويلا ، ولكن فى عام ١٩٨٩ استطاعت الحكومة أن تخفض من معدل النمو السنوى للإنفاق العام ليصل إلى ١٠,٢ ٪ ، وهذا المعدل يعتبر أفضل من المعدلات التى تحققت فى العامين السابقين للاتفاق مع الصندوق .

نخلص من هذا إلى أن الحكومة نجحت فى عام الاتفاق مع الصندوق فى تخفيض معدل نمو الإنفاق العام بنسبة أكبر من العامين السابقين ، ولكن هذا المعدل عاد ليتزايد مرة أخرى فى عام ١٩٨٨ بنسبة أكبر من العامين السابقين على الاتفاق ، ثم انخفض فى العام الثانى بعد الاتفاق وسنوضح فيما بعد أسباب ذلك .

ثالثا :- فيما يتعلق بالعجز فى الموازنة العامة للدولة .

إذا نظرنا إلى قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل الاتفاق وبعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هناك تزايد ا فى قيمة العجز بعد الاتفاق – باستثناء عام الاتفاق مع الصندوق– بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن قيمة العجز تزايدت من ٤٦٥٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦ إلى ٤٧١٦ مليون فى عام ١٩٨٨ ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى

نجد أن قيمة العجز وصلت فى عام ١٩٨٥ إلى حوالى ٣٤٣٩ مليون جنيه ، فى حين أنها بلغت ٤١٢٦ مليون فـــى عام ١٩٨٩ ، ولكنها انخفضت بصورة كبيرة فى عام الاتفاق حيث بلغت ٢٦١٣ مليون جنيه ، وإذا نظرنـــا إل قيمـــة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد أن هناك تحسن بعد الاتفاق بصفة عامة بالمقارنـــة بالوضع فى السنوات السابقة للاتفاق ، ذلك أن العجز كنسبة من الناتج المحلى

الإجمالى انخفض من ١١,٤ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٦ ٪ عام ١٩٨٧ ، ثم ارتفع فى عام ١٩٨٨ إلى ١٠،٤ ٪ ثـــم انخفض فى عام ١٩٨٩ مرة أخرى إلى ٨,٦ ٪ .

ويتضح لنا مما سبق أن وضع العجز فى الموازنة كان أفضل بعد الاتفاق وبصفـــة خاصـــة فـــى عـــام ١٩٨٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وسنوضح فيما بعد أسباب ذلك .

ونخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- وضع الإيرادات العامة بعد الاتفاق أفضل من وضعها قبل الاتفاق بصفة عامة .

٢- وضع النفقات العامة بعد الاتفاق أفضل من وضعها قبل الاتفاق بصفة عامة .

٣- وضع العجز فى الموازنة العامة للدولة بعد الاتفاق أفضل من هذا الوضع قبل الاتفاق .

لوحة توضح نتائج كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى

قبل وبعد الاتفاق خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩

السنة	معدل نمو الإيرادات العامة	معدل نمو النفقات العامة	معدل نمو العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٥	متزايد	متزايد	متزايد
١٩٨٦	متزايد	متزايد	متزايد
١٩٨٧	متناقص	متناقص	متناقص
١٩٨٨	متزايد	متزايد	متناقص
١٩٨٩	متزايد	متناقص	متناقص

الفرع الثالث

تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

فى هذا الفرع يتم مقارنة تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ، والجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٥) يوضح تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي	النفقات العامة	معدل النمو السنوى	العجز الكلى فى الموازنة	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٩	٢٣,٦٢٤	٪١٥,٤	٢٧,٧٥٠	٪١٠,٢	٤,١٢٦-	٨,٦ •
١٩٩٠	٢٤,٨٦٣	٪٥,٢	٣٠,٣٥٧	٪٩,٤	٥,٤٩٤-	١٠,٩ •
١٩٩١	٣٨,٢٥٠	٪٥٣,٩	٣٩,٣١٧	٪٢٩,٥	١,٠٦٧-	٢ •
١٩٩٢	٥٣,٠١٥	٪ ٣٨,٦	٥٧,٨٤٦	٪ ٤٧.١	٤,٨٣١-	٣,٦ ••
١٩٩٣	٦٢,٧١٢	٪ ١٨,٣	٦٠,٠٣١	٪ ٣,٨	٢,٦٨١+	١,٩- ••

المصدر :- -International Monetary Fund , " Government Financc Statistics , year book , 1996 ,P.136

المصدر بالنسبة لبيانات الناتج المحلى الإجمالي: البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادى ، أعداد مختلفة .

• الناتج المحلى بأسعار ١٩٨٧/١٩٨٦ ، •• الناتج المحلى بأسعار ١٩٩٢/١٩٩١

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أولا : فيما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة .

عند مقارنة معدل النمو السنوى للإيرادات العامة قبل الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩١ بمعدلها بعد الاتفاق مع الاتفاق مع الصندوق ، فإنه يلاحظ أن هذا المعدل تناقص من ١٥,٤ ٪ عام ١٩٨٩ إلى ٥,٢ ٪ عام ١٩٩٠

(وهو العام السابق مباشرة للاتفاق) أما فى الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق ، فإن هذا المعدل تزايد فى العام التالى مباشرة للاتفاق ، حيث وصل إلى ٣٨,٦ ٪ ثم تناقص مرة أخرى فى العام الثانى بعد الاتفاق حتى بلغ ١٨,٣٪ ، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذا المعدل المنخفض لنمو الإيرادات العامة فى عام ١٩٩٣ كان أفضل من معدلات نمو الإيرادات العامة فى العامين السابقين على الاتفاق (حيث إنهما كانوا أكثر إنخفاضا) ، وفوق ذلك فإن هذا المعدل بلغ أعلى نسبة له فى عام ١٩٩١ وهو عام الاتفاق مع الصندوق .

ونخلص من هذه النقطة إلى أن وضع الإيرادات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق كان أفضل حالا من الوضع قبل الاتفاق ، وهذا يعنى نجاح الحكومة فى تنفيذ ما طالب به الصندوق بخصوص زيادة الإيرادات العامة للدولة خاصة فى عام الاتفاق مع الصندوق ، ثم العامين التاليين لذلك وسنوضح فيما بعد أسباب ذلك .

ثانيا :- فيما يتعلق بالنفقات العامة .

وإذا تم مقارنة تطور النفقات العامة قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فيلاحظ أن معدل النمو السنوى للإنفاق العام كان متناقصا فى العامين السابقين للاتفاق ، ذلك أن هذا المعدل انخفض من٢٣٪ عام ١٩٨٨ إلى ١٠,٢ ٪ عام ١٩٨٩، ثم استمر فى الانخفاض حتى بلغ ٩,٤ ٪ فى عام ١٩٩٠ ، ولكنه ارتفع بصورة كبيرة فى عام الاتفاق ليصل إلى ٢٩,٥٪ ، ثم استمر فى التزايد إلى أن بلغ ٤٧,١ ٪ فى عام ١٩٩٢ . ولكنه انخفض بصورة كبيرة فى عام ١٩٩٣ ليصل إلى ٣,٨٪ .

نخلص من ذلك إلى أن الحكومة لم تنجح فى خفض معدل النمو السنوى للإنفاق العام فى عام الاتفاق مع الصندوق ولا فى العام التالى له مباشرة ، ليصل إلى المعدل الذى ساد فى العامين السابقين للاتفاق ، ولكنها نجحت فى تخفيض هذا المعدل فقط فى عام ١٩٩٣ ، ليصل هذا المعدل إلى أقل من المعدلات التى كانت موجودة فى العامين السابقين للاتفاق وسنبين فيما بعد أسباب ذلك .

ثالثا :- فيما يتعلق بالعجز فى الموازنة العامة للدولة .

إذا قارنا قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن قيمة العجز قبل الاتفاق كانت أكبر بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، وأيضا بالنسبة لقيمة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث انخفضت قيمة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ١٠,٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٪ عام ١٩٩١ ، ثم ارتفعت قليلا إلى ٣,٦٪ عام ١٩٩٢ ، أما بالنسبة لعام ١٩٩٣ فلم يكن هناك عجز فى الموازنة العامة للدولة وفقا لإحصائيات صندوق النقد الدولى ، بل كان هناك فائض فى الموازنة العامة للدولة بلغت قيمته حوالى ١,٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

يتضح لنا مما سبق أن وضع العجز فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كان أفضل بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وسنبين سبب ذلك فيما بعد .

ونخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- وضع الإيرادات العامة للدولة بعد الاتفاق أفضل من هذا الوضع قبل الاتفاق .

٢- وضع النفقات العامة قبل الاتفاق أفضل من هذا الوضع بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٩٣ .

٣- وضع العجز فى الموازنة العامة للدولة بعد الاتفاق أفضل من هذا الوضع قبل الاتفاق واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع .

لوحة توضح نتائج كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق (١٩٨٩ -١٩٩٣)

البيان	السنة	معدل نمو الإيرادات العامة	معدل نمو النفقات العامة	معدل نمو العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي
		النتائج	النتائج	النتائج
قبل	١٩٨٩	متزايد	متناقص	متزايد
الاتفاق	١٩٩٠	متناقص	متناقص	متزايد
عام الاتفاق	١٩٩١	متزايد كثيرا	متزايد	متناقص
بعد	١٩٩٢	متزايد	متزايد	متناقص
الاتفاق	١٩٩٣	متزايد	متناقص	متناقص

الفرع الرابع

تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

يعرض هذا الفرع لتطور كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ، وذلك لاختبار مدى تحسن هذه المؤشرات فى ظل الأخذ بالسياسة المالية التى يتبناها الصندوق فى برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادى ، والجدول التالى يوضح تطور هذه المؤشرات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

جدول رقم (٢٦) يوضح تطور كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز الكلى فى الموازنة خلال الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٨.

القيمة بالمليون جنيه (السنة المالية من يوليو - سبتمبر)

السنة	قيمة الإيرادات العامة	معدل النمو السنوى	النفقات العامة	معدل النمو السنوى	العجز الكلى فى الموازنة العامة	العجز كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
١٩٩٤/٩٣	٥٢٥٦٧	١٢,٦	٥٦٢٦٤	٧.٧	٣٦٩٧	٢,٦
١٩٩٥/٩٤	٥٥٧١٩	٦	٥٨٢٥٦	٣,٥	٢٥٣٧	١,٧
١٩٩٦/٩٥	٦٠٦٥٢ *	٨,٩	٦٣٥٠٢	٩	٢٨٥٠	١,٩
١٩٩٧/٩٦	٦٤٩٢٣ **	٧	٦٦٨٤٠	٥,٣	١٩١٧	٠,٨
١٩٩٨/٩٧	٧٩٣٩٧***	١٧,٧	٨٣٢٣٦	٢٤,٥	٦٨٣٩	٢,٧

المصدر : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ،المجلد الحادى والخمسون ١٩٩٨،ص ١١٠-١١٢ .

* تقدير معدل .　　** تقدير مستهدف .

*** بلغت قيمة الإيرادات العامة سنه ١٩٩٣/٩٢ حوالى ٤٦٧٠٣ مليون جنيه والنفقات العامة حوالى ٥٢٢٢٣ مليون جنيه والعجز الكلى حوالى ٥٥٢٠ مليون جنيه . ويلاحظ أن الناتج المحلى الإجمالى محسوب فى ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧ على أساس أسعار ١٩٩٧/٩٦ ، وجميع قيم الناتج المحلى الإجمالى محسوبة على أساس تكلفة عوامل الإنتاج الثابتة .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أولا": فيما يتعلق بمدى تطور الإيرادات العامة .

إذا قارنا قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوى قبل الاتفاق مع الصندوق فى أكتوبر ١٩٩٦ وبالوضع بعد الاتفاق فإننا نجد أن قيمة الإيرادات العامة قد تزايدت من ٦٠٦٥٢ مليون جنيه قبل الاتفاق إلى ٦٤٩٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ (بعد الاتفاق) وعلى الرغم من ذلك فإن معدل النمو السنوى للإيرادات العامة قد انخفض فى هذا العام إلى ٧٪ بعد أن كان ٨,٩ ٪ قبل الاتفاق حسب التقدير المعدل ، ولكن يلاحظ أنه يتوقع أن تتزايد قيمة الإيرادات العامة إلى ٧٦٣٩٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وأن يبلغ معدل نموها السنوى ١٧,٧٪ فى نفس العام ، وتشير التقديرات الفعلية عن الثلاث شهور الأولى من السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى تزايد قيمة الإيرادات العامة إلى ١٤,٢ مليار جنيه فى حين أن التقديرات الفعلية للإيرادات العامة فى الثلاث شهور الاولى من السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٦ تؤكد أنها لم تتجاوز ١٣,٤ مليار جنيه [1] .

وهذا يعنى أنه وفقا" للتقديرات الفعلية للإيرادات العامة خلال الثلاثة شهور الاولى فأن معدل نمو الإيرادات العامة خلال هذه الفترة القصيرة قد بلغ حوالى ٦ ٪ ، وإذا قارنا هذا المعدل بالمعدل المستهدف فإننا نجد أن المعدل المستهدف غير واقعى حيث أنه يصل إلى ١٧,٧٪ فى حين أن التقديرات الفعلية للثلاثة الشهور الأولى فى عامى ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ تؤكد أن هذا المعدل لم يتجاوز ٦ ٪ ، وهذا المعدل يعتبر أقل من المعدلات التى سادت قبل الاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعنى أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل من الوضع بعد الاتفاق ، وسنوضح فيما بعد أسباب ذلك .

ثانيا": مدى تطور النفقات العامة .

إذا نظرنا إلى قيمة النفقات العامة ومعد ل نموها السنوى قبل الاتفاق مع الصندوق فى أكتوبر ١٩٩٦ وبعده ، فإننا نلاحظ أن هناك تزايدا" واضحا" فى قيمة النفقات العامة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالنسبة لمعدل نموها السنوى للإنفاق العام ، فالملاحظ أنه وفقا" للتقديرات المعدلة للإنفاق العام بعد الاتفاق فإن هذا المعدل انخفض من ٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٥,٣ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ولكن كان من المستهدف أن يرتفع هذا المعدل إلى ٢٤,٥٪ فى العام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وإذا نظرنا إلى التقديرات الفعلية لمدة ثلاث شهور ، فأننا نجد أنها بلغت فى العام المالى ١٩٩٧/١٩٩٦ حوالى ١٤,٨ مليار جنيه وبلغت عام ١٩٩٨/١٩٩٧ حوالى ١٦ مليار جنيه [2] ، وهذا يعنى أن معدل النمو السنوى للإنفاق العام الفعلى خلال الثلاث شهور الاولى فى عامى ١٩٩٧/١٩٩٦، ١٩٩٧ / ١٩٩٨ بلغ حوالى ٨,١ ٪ وليس ٢٤,٥ ٪ كما كان مستهدف ورغم ذلك فإن هذا المعدل يظل أكبر من المعدلات السائدة قبل الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ وهذا يعنى عدم تحسن وضع النفقات العامة مع الصندوق فى أكتوبر ١٩٩٦ وسنوضح أسباب ذلك فيما بعد .

---

[1] البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الأول ، ١٩٩٨/١٩٩٧ ، ص ٣٤ .

[2] المصدر :- البنك المركزى المصرى ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

والبنك الأهلى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، العدد الأول ،المجلد الثامن والثلاثون١٩٩٨/١٩٩٧، ص ٣١ .

ثالثاً: مدى تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة .

بالنظر إلى قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة والعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فيلاحظ أنه وفقاً" للتقديرات المعدلة فإن قيمة العجز انخفضت من ٢٨٥٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى١٩١٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكن كان من المستهدف أن ترتفع قيمة العجز فى الموازنة العامة إلى ٦٨٣٩ مليون جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وأيضا يلاحظ انه وفقا" لهذه التقديرات فأن العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد انخفض من ١,٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٠,٨٪ فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكن كان من المستهدف أن يرتفع هذا المعدل إلى ٢,٧٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

واذا نظرنا إلى التقديرات الفعلية لمدة ثلاثة شهور فى عامى ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ فيما يتعلق بالعجز فى الموازنة العامة للدولة ، فأننا نجد أن اجمالى العجز فى الثلاثة شهور الاولى من عام ١٩٩٧/١٩٩٦ بلغ إجمالى العجز حوالى ٢٨,٦ ٪كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى حين أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ لم يتجاوز ٦,٢ ٪ ، وكل ذلك يؤكد استمرار ارتفاع قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة ومعدل نموه السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ ، وسنوضح أسباب ذلك فيما بعد .

واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع .

السنة	قيمة الإيرادات العامة	معدل النمو السنوى	النفقات العامة	معدل النمو السنوى	العجز الكلى فى الموازنة العامة	العجز كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
	النتائج					
١٩٩٤/٩٣	متزايدة	متزايدة	متزايدة	منخفض	متزايدة	متزايدة
١٩٩٥/٩٤	متزايدة	منخفض	متزايدة	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٩٦/٩٥	متزايدة	متزايدة	متزايدة	متزايدة	متزايدة	متزايدة
١٩٩٧/٩٦	متزايدة	منخفض	متزايدة	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٩٨/٩٧	متزايدة	متزايدة	متزايدة	متزايدة	متزايدة	متزايدة

المطلب الثانى

تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف

يهدف هذا المطلب إلى الإجابة على تساؤل مفاده : هل حققت الأدوات التى طالب بها الصندوق فى مجال السياسة المالية المستهدف منها وهو زيادة الإيرادات العامة وخفض النفقات العامة واعجز فى الموازنة العامة للدولة ؟ وهذا ما سيحاول هذا المطلب توضيحه من خلال الفروع التالية :

الفرع الأول :- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ .

الفرع الثانى :- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ .

الفرع الثالث :- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ .

الفرع الرابع :- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

الفرع الأول

تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧

فى هذا الفرع نختبر مدى تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وذلك من خلال مقارنة المحقق بالمستهدف ، وهذه الطريقة من طرق الاختبار يعتمد عليها الكثير من الاقتصاديين لتقييم مدى فعالية سياسات صندوق النقد الدولى بالإضافة إلى الأدوات السابقة وهى مقارنة المتحقق قبل وبعد الاتفاق ، ونظرا لان المستهدف من السياسات التى يتبناها الصندوق عادة ما يكون سريا بين الحكومة والصندوق ، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن الصندوق والحكومة يسعون من وراء برامج الإصلاح الاقتصادى التى يتبناها الصندوق وتوافق عليها الحكومة عادة – وقد تدخل الحكومة على هذه البرامج بعض التعديلات خوفا من الآثار المعاكسة لهذه البرامج – إلى تحقيق نتائج افضل ، وفى مجال السياسة المالية بصفة خاصة فإن المستهدف عادة ما يكون زيادة الإيرادات العامة وخفض النفقات والعجز الكلى فى الموازنة بصورة تدريجية ، وفى هذا الفرع نحاول اختبار مدى تحقق ذلك خلال الفترة محل البحث ، وذلك على النحو التالى :-

أولا :- مدى تطور الإيرادات العامة والمستهدف .

الجدول التالى يوضح مدى تطور الإيرادات العامة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

جدول رقم (٢٧) يوضح مدى تطور الإيرادات العامة والمستهدف فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩
القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الإيرادات العامة	المستهدف	معدل النمو السنوى للإيرادات العامة	المستهدف
١٩٧٧	٣٤٤٧,٩	تزايد تدريجى	٣٦,٤	تزايد تدريجى
١٩٧٨	٣٨٢٠		١٠,٨	
١٩٧٩	٤٦٨٦,٤		٢٢,٧	

المصدر :- IMF ,Government Finance Statistics ,Year Book, Various Issues

_ النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على الجدول السابق ، أن تطور قيمة الإيرادات العامة حقق المستهدف منه خلال الفترة محل البحث ، ذلك أن قيمة هذه الإيرادات تزايدت بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٣٤٤٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٧ إلى ٣٨٢٠ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ٤٦٨٦,٤ مليون عام ١٩٧٩ ،وبالنسبة لمعدل نمو الإيرادات العامة فمن الملاحظ أنها لم تحقق المستهدف منها إلا عام الاتفاق – عام ١٩٧٧- فقط حيث ارتفع معدل نمو الإيرادات من ١٠,٥ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣٦,٤ ٪ عام ١٩٧٧ ، ولكن هذا المعدل لم يحقق المستهدف فى العامين التاليين للاتفاق ، حيث انخفض معدل نمو الإيرادات العامة إلى ١٠,٨ ٪ ، ٢٢,٧ ٪ فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالى .

نخلص مما سبق إلى أن تطور الإيرادات العامة لم يحقق المستهدف منه بصورة كاملة إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق فقط ، وبصورة جزئية فى العامين التاليين للاتفاق حيث تزايدت قيمة الإيرادات العامة ولكن فى نفس الوقت تناقص معدل نموها السنوى .

ثانيا :- مدى تطور النفقات العامة والمستهدف .

لبحث مدى تطور النفقات العامة والمستهدف فإنه يكون من المناسب أن نعرض لذلك من خلال الجدول التالى.

جدول رقم (٢٨) يوضح مدى تطور النفقات العامة والمستهدف فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩ (القيمة بالمليون جنيه)

السنة	قيمة النفقات العامة	المستهدف	معدل نموها السنوى	المستهدف
١٩٧٧	٤٥٦١,٥	تناقص تدريجى	١١,٧	تناقص تدريجى
١٩٧٨	٥٠٦٥,٦		١١,١	
١٩٧٩	٦٦٥٠,٧		٣١,٣	

المصدر : IMF ,Government Finance Statistics ,Year Book, Various Issues

_النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على الجدول السابق ، أن تطور قيمة النفقات العامة خلال الفترة محل البحث لم يحقق المستهدف منـــه ، ذلك أن قيمة النفقات العامة تزايدت ولم تنخفض كما كان مستهدفا خلال الفترة محل البحث ، حيـــث ارتفعـــت قيمـــة النفقات العامة من ٤٠٨٥,٦ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ٤٥٦١,٥ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، ثم استمرت قيمة النفقـــات العامة فى التزايد في عام ١٩٧٨،١٩٧٩ حيث بلغت ٥٠٦٠,٦ مليون جنيه ، ٦٦٥٠,٧ مليون جنيه علـــى التوالـــى ، ولكن فيما يتعلق بمعدل النمو السنوى للنفقات العامة فيلاحظ أنه حقق المستهدف منه فى عام الاتفـــاق مـــع الصنـــدوق والعام التالى له مباشرة ، حيث انخفض معدل النمو السنوى للنفقات العامة من ٢٦,٦ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ١١,٧٪ علم ١٩٧٧ ثم استمر هذا المعدل فى الانخفاض فى عام ١٩٧٨ حيث بلغ ١١,١ ٪ ، ولكنه تزايد بصورة كبيرة فـــى عـــام ١٩٧٩ .

نخلص من ذلك إلى أن المستهدف لم يتحقق فى مجال قيمة النفقات العامة ، ولكنه تحقق فى مجال نموها فـــى عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالى له .

ثالثا :- مدى تطور العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف .

الجدول التالى يوضح لنا صورة للتطور الذى حدث للعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٢٩)يوضح تطور العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف خلال الفرة من١٩٧٧-١٩٧٩(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	العجز الكلى فى الموازنة	المستهدف	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	المستهدف
١٩٧٧	١١١٣,٦-	تناقص تدريجي	١٩,٥	تناقص تدريجي
١٩٧٨	١٢٤٥,٦-		٢٠	
١٩٧٩	١٩٦٤,٣-		٢٨,٧	

المصدر :- IMF ,Government Finance Statistics ,Year Book. Various Issues

_ النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على الجدول السابق ، أن التطور الذى حدث فى قيمة العجز الكلى للموازنة العامة للدولة لم يحقق المستهدف منه إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث انخفضت قيمة هذا العجز من ١٥٥٦.٨ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ١١١٣,٦ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، ولكن قيمة العجز استمرت فى التزايد فى العامين التاليين للاتفاق مع الصندوق ، حيث ارتفعت قيمة العجز إلى ١٢٤٥,٦ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ثم إلى ١٩٦٤,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، وإذا نظرنا إلى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فمن الملاحظ أن هذا التطور لم يحقق المستهدف منه أيضا إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث انخفض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٢٩,٦ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٩,٥ ٪ عام ١٩٧٧ ، ولكنه ارتفع بعد ذلك إلى ٢٠ ٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٨,٧٪ عام ١٩٧٩ .

نخلص من ذلك إلى أن المستهدف لم يتحقق بالنسبة لتطور العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة ، ولا فى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق .

ونخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بقيمة الإيرادات العامة ، ومعدل نموها السنوى لم يتحقق بصورة كاملة إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق ، وبصورة جزئية فى العامين التاليين للاتفاق .

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بقيمة النفقات العامة ، لم يتحقق لا فى عام الاتفاق مع الصندوق ولا فى العامين التاليين له ، ولكن هذا المستهدف تحقق فيما يتعلق بمعدل نمو النفقات العامة فى عام الاتفاق والعام التالى له .

٣- أن المستهدف فيما يتعلق بقيمة العجز الكلى فى الموازنة ، والعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لم يتحقق بصورة كاملة إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه لم يتحقق فى العامين التاليين للاتفاق ،

لوحة توضح نتائج البحث فى هذا الفرع .

االبيان / السنة	قيمة الإيرادات العامة	معدل النمو السنوى للإيرادات	المستهدف	قيمة النفقات	معدل نمو النفقات	المستهدف	قيمة العجز الكلى	العجز كنسبة من الناتج المحلى	المستهدف
السنة	النتائج	النتائج	تزايد تدريجى	النتائج	النتائج	تناقص تدريجى	النتائج	النتائج	تناقص تدريجى
١٩٧٧	تزايد	تزايد		تزايد	تناقص		تناقص	تناقص	
١٩٧٨	تزايد	تناقص		تزايد	تناقص		تزايد	تزايد	
١٩٧٩	تزايد	تناقص		تزايد	تزايد		تزايد	تزايد	

الفرع الثانى

تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧

يهدف هذا الفرع إلى معرفة مدى تحقق المستهدف فيما يتعلق بكل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز فى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة .

وبالرجوع إلى ما تم نشره من خطاب النوايا الموقع بين الحكومة والصندوق فى عام ١٩٨٧ ، نجد أن المستهدف هو أن يتم زيادة الإيرادات العامة ، وأن يتم خفض النفقات العامة بصورة تدريجية ، وذلك حتى يتم تخفيض العجز فى الموازنة العامة من ٢٠٪ قبل تطبيق البرنامج إلى ١٣٪ فى العام المالى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ،ولكن إحصائيات البنك المركزى المصرى تقرر أن العجز وصل فى العام السابق للاتفاق إلى ٢١٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وتقرر أيضا أن هذا العجز بلغ عام الاتفاق حوالى ٢٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، ولكن إحصائيات صندوق النقد الدولى الحديثة والتى سبق عرضها فى الفرع السابق ، تشير إلى أن العجز فى الموازنة العامة للدولة كان ١١,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام السابق مباشرة للاتفاق ، ثم انخفض إلى ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام الاتفاق مع الصندوق ، وهذا التضارب فى الإحصائيات كما سبق القول يجعلنا نقوم بعملية موازنة وترجيح أقرب الإحصائيات للتصديق ، ومما لا شك فيه أن صندوق النقد الدولى قبل أن ينشر إحصائياته يقوم بمراجعة كل الإحصائيات القومية لأكثر من جهة ثم فى النهاية يقرر أقرب الإحصائيات إلى الواقع ، وهذا يدعونا إلى الاعتماد على هذه الإحصائيات ، بالإضافة إلى ذلك فإن إحصائيات صندوق النقد الدولى أقرب للتصديق على أساس أن الإجراءات التقشفية التى قامت بها الحكومة عام الاتفاق -١٩٨٧- كان من شأنها أن تخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة لا أن تزيد من هذا العجز كما تقرر إحصائيات البنك المركزى وهذا يدعم القول بضرورة الاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولى .

فإذا ما كان ذلك كذلك ، فأنه يمكن القول أن المستهدف الذى يسعى إليه كل من الصندوق والحكومة من وراء اجراءات السياسة المالية المختلفة هو زيادة الإيرادات العامة وخفض النفقات العامة وتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وإن كان الخلاف بين الصندوق والحكومة فى هذا الشأن يتعلق بمعدل الزيادة وبمعدل النقص فالصندوق يرغب فى معدلات مرتفعة للإيرادات ومعدلات منخفضة للنفقات والعجز فى أسرع وقت ممكن ولكن

الحكومة ترغب فى أن يكون ذلك بصورة تدريجية نظرا لما فى التسرع فى زيادة الإيرادات وخفض النفقات من آثار سيئة على الطبقات محدودة الدخل فى البلد مما يؤدى إلى العديد من الآثار السياسية غير المرغوبة للحكومة ، ويلاحظ أن الحكومة المصرية استطاعت أن تفرض وجهة نظرها على الصندوق وأن يتم الإصلاح بالتدريج وليس دفعة واحدة كما يرغب الصندوق .

وإذا سلمنا بوجهة نظر الحكومة والتى يتقبلها الصندوق نظرا لثقل مصر على المستوى الدولى فإن ذلك يعنى أن المستهدف أصبح الآن هو زيادة الإيرادات العامة بصورة تدريجية وخفض الإنفاق العام والعجز بنفس الطريقة ، وهنا يأتى تساؤل آخر ، وهو هل تحقق ذلك فى برنامج ١٩٨٧ ؟ هذا ما سيتم بحثه فيما يلى :-

أولا :- مدى تزايد الإيرادات العامة .

نبدأ اختبار مدى تزايد الإيرادات العامة بصورة تدريجية من عام الاتفاق مع الصندوق وهو عام ١٩٨٧ ،

والجدولرقم (٣٠) التالى يوضح تطور قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوى والمستهدف منذ ١٩٨٦-١٩٨٩ .

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	قيمة الإيرادات العامة	المستهدف	معدل نموها السنوى	المستهدف
١٩٨٦	١٥٨٨٢	تزايد تدريجى	٪١٤,٣	تزايد تدريجى
١٩٨٧	١٧٨٥١		٪١٢,٤	
١٩٨٨	٢٠٤٦٤		٪١٤,٦	
١٩٨٩	٢٣٦٢٤		٪١٥,٤	

المصدر :- IMF, Government Finance Statistics , Year Book ,1996, P. 136

_النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

نستنتج مما سبق أنه هناك تزايدا تدريجيا فى قيمة الإيرادات العامة منذ عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكن فى الجانب الآخر يلاحظ أن معدل النمو السنوى فى عام الاتفاق مع الصندوق لم يكن متزايدا كما كان مستهدفا ، فالمستهدف أن يكون هناك تزايد فى قيمة الإيرادات العامة ، وأيضا تزايد فى معدل نموها السنوى ، وعلى ذلك فإن التزايد التدريجى كان فقط فى قيمة الإيرادات العامة وليس فى معدل نموها السنوى فى عام الاتفاق ، أما فى الأعوام التالية للبرنامج فتحقق المستهدف بالفعل حيث كان هناك تزايد تدريجى فى كل من قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوى .

ثانيا :- مدى تناقص النفقات العامة .

وبالنسبة لجانب النفقات العامة نبحث أيضا مدى تناقص النفقات العامة بصورة تدريجية كما هو مستهدف ،

والجدول رقم (٣١) يوضح مدى تناقص النفقات العامة والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٦/١٩٨٩

السنة	قيمة الإيرادات العامة	المستهدف	معدل نموها السنوى	المستهدف
١٩٨٦	٢٠٥٣٧	تناقص تدريجى	٪ ١٨,٤	تناقص تدريجى
١٩٨٧	٢٠٤٦٤		٪ ٠,٤-	
١٩٨٨	٢٥١٨٠		٪ ٢٣	
١٩٨٩	٢٧٧٥٠		٪ ١٠,٢	

المصدر :- IMF, Government Finance Statistics , Year Book ,1996, P. 136

_النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

نستنتج من الجدول السابق أن قيمة النفقات العامة لم تحقق المستهدف منها إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق فقط حيث انخفضت قيمة النفقات من ٢٠٥٣٧ مليون جنيه إلى ٢٠٤٦٤ مليون، وكانت قيمة الانخفاض حوالى ٧٣ مليون جنيه ، ولكن فى العامين التاليين للاتفاق لم يتحقق التناقص التدريجى فى قيمة النفقات ، بل كان هناك تزايد تدريجى فى هذه القيمة . أما بالنسبة لمعدل النمو السنوى للنفقات فيلاحظ أنه كان سلبيا" فى عام الاتفاق مما يعنى أيضا أن المستهدف تحقق فى هذا العام سواء من ناحية انخفاض قيمة النفقات أو من ناحية انخفاض معدل النمو السنوى لها ، ولكن هذا المعدل تزايد فى العام التالى للاتفاق ثم تناقص فى عام ١٩٨٩ ولكن هذا التناقص لم يكن بنفس المعدل الذى كان موجودا فى عام الاتفاق .

ثالثا :- مدى تناقص العجز فى الموازنة العامة للدولة .

لاختبار مدى التناقص التدريجى للعجز فى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل البحث ، فإن الجدول التالى يساعد على إظهار ذلك .

جدول رقم (٣٢) يوضح مدى تناقص العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩ (بالمليون جنيه)

السنة	قيمة العجز	المستهدف	معدل نمو العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	المستهدف
١٩٨٦	٤٦٥٥	تناقص تدريجى	٪ ١١,٤	تناقص تدريجى
١٩٨٧	٢٦١٣		٪ ٦	
١٩٨٨	٤٧١٦		٪ ١٠,٤	
١٩٨٩	٤١٢٦		٪ ٨,٦	

المصدر :- IMF, Government Finance Statistics , Year Book ,1996, P. 136

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح من الجدول السابق أن قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة حقق المستهدف منه فى عام الاتفاق مع الصندوق ، أما فى العام التالى للاتفاق فلم يحقق المستهدف ، وأيضا فى عام ١٩٨٩ كانت قيمة العجز أكبر من قيمته عام ١٩٨٧ ، وإذا نظرنا إلى معدل نمو العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، نجده حقق المستهدف منه أيضا فى عام الاتفاق مع الصندوق ، ولم يحقق المستهدف فى العامين التاليين لذلك .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بالإيرادات العامة تحقق خلال الفترة محل البحث بصورة جزئية .

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بالنفقات العامة لم يتحقق بصورة كاملة إلا فى عام الاتفاق وبصورة جزئية فى عام ١٩٨٩.

٣- أن المستهدف فيما يتعلق بالعجز لم يتحقق بصورة كاملة إلا فى عام الاتفاق وبصورة جزئية فى عامى ١٩٧٧ ، ١٩٨٩ ، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع .

لوحة عرض النتائج كل من الإيرادات والنفقات العامة ، والعجز الكلى للموازنة والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

البيان / السنة	قيمة الإيرادات	معدل النمو السنوى للإيرادات	قيمة النفقات	معدل النمو السنوى للنفقات	قيمة العجز الكلى	معدل نمو العجز الكلى كنسبة من الناتج المحلى
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٧٨	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف
١٩٨٨	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف بصورة جزئية
١٩٨٩	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف بصورة جزئية	تحقيق المستهدف بصورة جزئية	تحقيق المستهدف بصورة جزئية

الفرع الثالث

تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى برنامج ١٩٩١

كان المستهدف فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى أن يتم تخفيض العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة من ١٧,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ١٩٩٠/ ١٩٩١ عام ١٩٩٠، ١٩٩١ إلى٩,٥ ٪ فى عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ ثم إلى ٦,٥ ٪ فى العام التالى وأخيرا إلى ٣,٥ ٪ فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦، وطبقا لإحصائيات صندوق النقد الدولى الحديثة فإن هذه المعدلات غير دقيقة ، ذلك لان معدلات العجز فى الموازنة العامة للدولة طبقا للصندوق كانت أقل من ذلك بكثير ، ونظرا لاعتمادنا على إحصائيات الصندوق كمصدر لهذه النتائج فإننا سنبحث مدى تحقق المستهدف بالاعتماد على هذه الإحصائيات ، وأيضا بالنظر إلى التزايد التدريجى فى كل من قيمة الإيرادات ومعدل نموها السنوى ، والانخفاض التدريجى لقيمة ومعدل نمو كل من النفقات العامة والعجز فى الموازنة العامة كأهداف مشتركة للحكومة والصندوق ، وذلك على النحو التالى :-

أولا :- مدى تزايد الإيرادات العامة .

لاختبار مدى تزايد الإيرادات العامة خلال الفترة محل البحث ، فإننا سننظر إلى مدى تزايد قيمة الإيرادات العامة ومدى تزايد معدل نموها السنوى ، وأيضا سننظر إلى ما إذا كان هذا التزايد يسير بصورة تدريجية أم لا ، والجدول يوضح ذلك .

جدول رقم (٣٣) يوضح تطور قيمة الإيرادات العامة للدولة ومعدل نموها السنوى فى الفترة (١٩٩٠- ١٩٩٣)

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الإيرادات العامة	المستهدف	معدل النمو السنوى	المستهدف
١٩٩٠	٢٤٨٦٣	تزايد تدريجى	٪ ٥,٢	تزايد تدريجى
١٩٩١	٣٨٢٥٠		٪ ٥٣,٩	
١٩٩٢	٥٣٠١٥		٪ ٣٨,٦	
١٩٩٣	٦٢٧١٢		٪ ١٨,٣	

المصدر :- IMF, Government Finance Statistics , Year Book ,1996, P. 136

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الإيرادات العامة حققت المستهدف منها عام الاتفاق مع الصندوق (١٩٩١)، وأيضا فى العامين التاليين لذلك ، حيث تزايدت قيمة الإيرادات العامة بصورة تدريجية من ٣٨٢٥٠ مليون جنيه فى عام الاتفاق إلى ٥٣٠١٥ مليون جنيه فى العام التالى للاتفاق ثم إلى ٦٢٧١٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩٣، أما معدل النمو السنوى للإيرادات العامة فلم يتزايد خلال الفترة محل البحث إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق حيث ارتفع هذا المعدل من ٥,٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام السابق للاتفاق ليصل إلى ٥٣,٩ ٪ فى عام الاتفاق ولكنه أخذ يتناقص بعد ذلك حيث انخفض إلى ٣٨,٦ ٪ فى العام التالى للاتفاق ثم إلى ١٨,٣ ٪ فى عام ١٩٩٣.

نخلص من ذلك إلى أن الإيرادات العامة لم تحقق المستهدف منها إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق من ناحية التزايد التدريجى لكل من قيمتها ومعدل نموها السنوى، أما فى العامين التاليين فلم تحقق المستهدف منها من ناحية معدل نموها السنوى، وإن كانت قد حققت المستهدف من ناحية تزايد قيمتها الكلية .

ثانيا :- مدى تناقص النفقات العامة .

الجدول التالى يوضح مدى تحقق المستهدف فيما يتعلق بالنفقات العامة للدولة خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٣٤) يوضح تطور قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى خلال الفترة (١٩٩٠- ١٩٩٣) القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة النفقات العامة	المستهدف	معدل النمو السنوى	المستهدف
١٩٩٠	٣٠٣٥٧	تناقص تدريجي	٪ ٩,٤	تناقص تدريجي
١٩٩١	٣٩٣١٧		٪ ٢٩,٥	
١٩٩٢	٥٧٨٤٦		٪ ٤٧,١	
١٩٩٣	٦٠٠٣١		٪ ٣,٨	

المصدر :- IMF, Government Finance Statistics , Year Book ,1996, P 136

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح لنا من الجدول السابق أن قيمة النفقات العامة قد تزايدت بصورة تدريجية خلال الفترة محل البحث ،ولم تتناقص بصورة تدريجية كما كان مستهدفا ، توضيح ذلك أن هذه القيمة ارتفعت من ٣٠٣٥٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٣٩٣١٧ مليون جنيه فى عام الاتفاق مع الصندوق ، ثم استمرت فى التزايد حتى وصلت ٥٧٨٤٦ مليون فى عام ١٩٩٢ ثم ٦٠٠٣١ مليون فى عام ١٩٩٣ ، وعلى ذلك يمكن القول أن المستهدف لم يتحقق فى جانب تناقص قيمة النفقات العامة ، وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للنفقات العامة فإننا نجد أن هذا المعدل تزايد فى عام الاتفاق مع الصندوق حيث بلغ ٢٩,٥ ٪ بعد أن كان ٩,٤ ٪ فى العام السابق عليه مباشرة ، ثم استمر هذا المعدل فى التزايد حتى بلغ ٤٧,١ ٪ فى عام ١٩٩٢ ، ولكنه انخفض بصورة ملحوظة فى عام ١٩٩٣ ليصل إلى ٣,٨ ٪ ، ومعنى ذلك أن المستهدف فيما يتعلق بمعدل النمو السنوى للنفقات العامة لم يتحقق إلا فى عام ١٩٩٣.

ثالثا :- مدى تناقص العجز فى الموازنة العامة للدولة .

لمعرفة مدى تناقص العجز فى الموازنة العامة للدولة فإن الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٣٥) يوضح تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة ومعدل نموه السنوى فى الفترة (١٩٩٠-١٩٩٣)

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة العجز الكلى فى الموازنة	المستهدف	معدل النمو السنوى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي	المستهدف
١٩٩٠	٥٤٩٤-	تناقص تدريجي	٪ ١٠,٩+	تناقص تدريجي
١٩٩١	١٠٦٧-		٪ ٢+	
١٩٩٢	٤٨٣١-		٪ ٣,٦+	
١٩٩٣	٢٦٨١+		٪ ١,٩-	

المصدر :- IMF, Government Finance Statistics , Year Book .1996, P. 136

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح من الجدول السابق أن قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة تتناقص بصورة ملحوظة فى عـام الاتفـاق مع الصندوق ، حيث انخفضت قيمة العجز من ٥٤٩٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١٠٦٧ مليون فقط عـام ١٩٩١ ، ولكن هذه القيمة تزايدت مرة أخرى لتصل إلى ٤٨٣١ مليون فى عام ١٩٩٢ ثم انخفضت إلى ٢٦٨١ فى عـام ١٩٩٣ ، ومعنى ذلك أن التناقص التدريجي فى قيمة العجز لم تحدث إلا فى عام ١٩٩١ ، وإذا كانت قيمة الإنفاق العـام فـى عام ١٩٩٣ أقل من عام ١٩٩٢ إلا أنها فى نفس الوقت أكبر من عام ١٩٩١ ولذلك فلا يعد ذلك تناقصا" تدريجيا" لـها ، وفى الجانب الأخر فإن معدل النمو السنوى للعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى شهد تناقصا ملحوظا فى عـام ١٩٩١ وهو عام الاتفاق مع الصندوق حيث انخفض معدل النمو السنوى للعجز من ١٠,٩ ٪ مـن النـاتج المحلـى الإجمالى عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٢ ٪ عام ١٩٩١ ، ثم تزايد هذا المعدل ليصل إلى ٣,٦ ٪ فى عام ١٩٩٢ ثم تحقـق فائض فى الموازنة بلغ حوالى ١,٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بالإيرادات العامة لم يتحقق بصورة كاملة إلا فى عام الاتفـاق مـع الصنـدوق وبصورة جزئى فى العامين التاليين له .

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بالنفقات العامة لم يتحقق فى عام الاتفاق ولا فى العام التالى له ولكنه تحقق فـى عام ١٩٩٣.

٣- أن المستهدف فيما يتعلق بالعجز فى الموازنة العامة لم يتحقق بصورة كاملة إلا فى عـام الاتفـاق وعـام ١٩٩٣ ولكنه لم يتحقق فى عام ١٩٩٢ ، واللوحة التالية تعرض لنتائج الدراسة فى هذا الفرع .

لوحة تعرض نتائج كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز الكلى فى الموازنة العام للدولة والمستهدف فى الفترة (١٩٩١- ١٩٩٣)

البيان / السنة	قيمة الإيرادات	معدل النمو السنوى للإيرادات	قيمة النفقات	معدل النمو السنوى للنفقات	قيمة العجز الكلى	معدل النمو السنوى للعجز
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٩١	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف
١٩٩٢	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف
١٩٩٣	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف

الفرع الرابع

تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

أولاً : تطور الإيرادات العامة والمستهدف .

الجدول رقم (٣٦) يوضح تطور كل من قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٩٩٧/١٩٩٨ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الإيرادات العامة	معدل النمو السنوى للإيرادات العامة	المستهدف
١٩٩٥/١٩٩٦	٦٠٦٥٢	٨,٩	زيادة تدريجية
١٩٩٦/١٩٩٧	٦٤٩٢٣	٧	
١٩٩٧/١٩٩٨	٧٦٣٩٧	١٧,٧	

المصدر : - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨، ص ١١٠

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا مما سبق أنه وفقاً" للتقديرات المعدلة للإيرادات العامة فإن قيمة الإيرادات العامة قد تزايدت بصورة تدريجية بعد الاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعد تحقيقاً" للمستهدف ، أيضاً" إذا نظرنا إلى الإيرادات العامة الفعلية خلال الثلاثة شهور الاولى فى عامى ١٩٩٦/١٩٩٧، ١٩٩٧/١٩٩٨ فإننا نجد أنها تزايدت أيضاً" بصورة تدريجية ، حيث أنها تزايدت من ١٣,٤ مليار جنيه فى العام الأول إلى ١٤,٢ مليار جنيه فى العام الثانى ، ومع ذلك فإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للإيرادات العامة خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نجد أنه وفقاً" للتقديرات المعدلة ، فقد انخفض معدل نمو الإيرادات العامة من ٨,٩ ٪ فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٧ ٪ فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وكان من المستهدف أن يرتفع هذا المعدل إلى ١٧,٧ ٪ فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، وإذا نظرنا إلى معدل نمو الإيرادات الفعلية خلال الثلاثة شهور الاولى عامى ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ١٩٩٧/١٩٩٨ فإننا نجد أن هذا المعدل بلغ حوالى ٦ ٪ وهو بالتأكيد أقل من المعدل المستهدف وكل ذلك يؤكد أنه على الرغم من تحقق المستهدف بالنسبة لتزايد قيمة الإيرادات العامة ، فإن هذا لم يتحقق بالنسبة لمعدل نموها السنوى وفقاً" للتقديرات المعدلة والفعلية للإيرادات العامة .

ثانيا": تطور النفقات العامة والمستهدف :-

الجدول رقم (٣٧) يوضح تطور قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٩٩٧/١٩٩٨ القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة النفقات العامة	معدل نموها السنوى	المستهدف
١٩٩٥/١٩٩٦	٦٣٥٠٢	٩	انخفاض تدريجي
١٩٩٦/١٩٩٧	٦٦٨٤٠	٥,٣	
١٩٩٧/١٩٩٨	٨٣٢٣٦	٢٤,٥	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، المجلد الحادى والخمسون ١٩٩٨، ص ١١١

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا مما سبق أنه وفقا" للتقديرات المعدلة للنفقات العامة فإن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة النفقات العامة ، لم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة ، وذلك نظرا" لتزايد قيمة النفقات العامة طوال هذه الفترة ، واذا نظرنا إلى مدى انخفاض النفقات العام ةالفعلية خلال الثلاثة شهور الاولى فى عامى ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ١٩٩٧/١٩٩٨ فإننا نجد أنها لم تنخفض بل تزايدت على عكس ما كان مستهدفا" ، حيث تزايدت هذه النفقات من ١٤,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٧إلى ١٦ مليار جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

وإذا القينا نظرة على معدل النمو السنوى للنفقات العامة وفقا" للتقديرات المعدلة ، فإننا نجد أن هذا المعدل انخفض من ٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٥,٣ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ورغم ذلك فإنه كان يستهدف ان يرتفع هذا المعدل إلى ٢٤,٥ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، وهذا يعنى انه وفقا" للتقديرات المعدلة للنفقات العامة فإن المستهدف قد تحقق عام ١٩٩٦/١٩٩٧ فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للنفقات العامة هذا العام ، اما اذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للنفقات العامة وفقا" للانفاق الفعلى خلال الثلاثة شهور الاولى من عامى ١٩٩٦/١٩٩٧، ١٩٩٧/١٩٩٨ ، فإننا نجد أن هذا المعدل بلغ ٨,١ ٪ وهذا المعدل يعتبر أقل من المعدل المستهدف ، ولكن فى نفس الوقت أكبر من المعدلات السائدة قبل ذلك ، وهذا يؤكد أنه لم يتحقق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى خلال الفترة محل الدراسة .

ثالثاً: مدى تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة :-

الجدول رقم (٣٨) يوضح تطور قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة والعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة العجز فى الموزانة العامة	العجز كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٢٨٥٠	١,٩	إنخفاض تدريجى
١٩٩٧/٩٦	١٩١٧	٠,٨	
١٩٩٨/٩٧	٦٨٣٩	٢,٧	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢

يتبين لنا مما سبق أنه وفقاً للتقديرات المعدلة للعجز فى الموازنة العامة للدولة فإن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة تحقق فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولم يتحقق فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ على أساس أن قيمة العجز انخفضت من ٢٨٥٠ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ١٩١٧ مليون جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم تزايدت إلى ٦٨٣٩ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ (مستهدف) واذا نظرنا إلى العجز الفعلى للموازنة العامة للدولة خلال الثلاثة شهور الاولى من عامى ١٩٩٧/١٩٩٦، ١٩٩٨/١٩٩٧ فإننا نجد أن قيمة العجز بلغت فى العام الاول حوالى ١,٤ مليار جنيه ، وفى العام الثانى حوالى ١,٨ مليار جنيه ومعنى ذلك أن قيمة العجز استمرت فى التزايد التدريجى ، مما يعنى عدم تحقق المستهدف فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

وإذا نظرنا إلى العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف ، فإننا نلاحظ أيضاً أنه وفقاً للتقديرات المعدلة، فإن العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد انخفض من ١,٩ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ٠,٨ ٪ فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكنه كان مستهدفاً أن ينخفض عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ولكنه تزايد إلى ٢,٧ ٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

واذا نظرنا إلى العجز الفعلى خلال الثلاثة شهور الاولى من عامى ١٩٩٧/١٩٩٦، ١٩٩٨/١٩٩٧ فإننا نجد أن معدل النمو السنوى للعجز قد بلغ حوالى ٢٨,٦ ٪ فى حين أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى لم يتجاوز ٦,٢ ٪ ، وهذا يمكن أن يشير أيضاً إلى عدم انخفاض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وبالتالى عدم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة فى هذا العام ، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع ٠

السنة	الايرادات العامة	معدل نموها السنوى	المستهدف	النفقات العامة	معدل نموها السنوى	العجز الكلى	كنسبة من الناتج المحلى	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	تحقق المستهدف	تحقيق	تزايد تدريجى	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	إنخفاض تدريجى
١٩٩٧/٩٦	تحقق المستهدف	عدم تحقيق		عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق	
١٩٩٨/٩٧	تحقق المستهدف	عدم تحقيق		عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	

المبحث الثالث

تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة

يهدف هذا المبحث إلى اختبار مدى تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة ، ذلك أن الصنـــدوق يسعى فى مجال السياسة المالية التى يتبناها إلى الاعتماد بصفة أساسية على مصادر محلية غـــير تضخميـــة لتمويـــل العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وبالتالى فإنه لا يحبذ الاعتماد بصفة أساسية علـــى مصـــادر خارجيـــة أو محليـــة تضخمية لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة ، ولذلك فإننا فى هذا المبحث نحاول الوقوف علـــى كيفيـــة تمويـــل العجز فى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل البحث .، وذلك لاختبار مدى نجاح السياسة الماليـــة التـــى يتبناهـــا الصندوق فى زيادة الاعتماد على مصادر محلية غير تضخمية لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولـــة ، وســـيكون هذا الاختبار باستخدام أداتى الاختبار الشهيرتين ، وهما مقارنة الوضع قبل وبعد الاتفاق ، ومقارنة النتائج بالمســـتهدف على النحو التالى :-

المطلب الأول :- تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

المطلب الثانى :- تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف .

المطلب الأول

تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

تنقسم الدراسة فى هذا المطلب إلى ثلاثة فروع على النحو التالى :-

الفرع الأول :- تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧.

الفرع الثانى :- تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

الفرع الثالث :- تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.

الفرع الرابع :- تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الفرع الأول

تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

للوقوف على تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧، فإن الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٣٩) يوضح تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	إجمالى العجز	التمويل الخارجى	التمويل الخارجى كنسبة من العجز	التمويل المحلى للعجز	التمويل المحلى كنسبة من العجز	التمويل من بنوك التجارية	تمويل بنوك التجارية كنسبة من العجز	تمويل السلطات النقدية	تمويل السلطات النقدية كنسبة من العجز	تمويل غير بنكى
١٩٧٥	٩٣٨,٤	٤٧٧,٢	٪ ٥٠,٩	٤٦١,٢	٪ ٤٩,١	١٨٣,١	٪ ١٩,٥	١٢٥	٪ ١٣,٣	٥٣,١
١٩٧٦	١٥٥٦,٨	٦٣٩,٧	٪ ٤١,١	٩١٧,١	٪ ٥٨,٩	٢٣٢	٪ ١٤,٩	١٢٥	٪ ٨	٦٠,١
١٩٧٧	١١١٣,٦	٥٢٥,٧	٪ ٤٧,٢	٥٨٧,٩	٪ ٥٢,٨	٥٩,٨	٪ ٥,٤	٤٠٠	٪ ٣٥,٩	٢٨,١
١٩٧٨	١٢٤٥,٦	٣٠٠,٧	٪ ٢٤,١	٩٤٤,٩	٪ ٧٥,٩	٤٠٨,٦	٪ ٣٢,٨	٥١٧,١	٪ ٤١,٥	١٩,٢
١٩٧٩	١٩٦٤,٣	٣٩٧	٪ ٢٠,٢	١٥٦٧,٣	٪ ٧٩,٨	١٥٦,٧	٪ ٨	١٣٢١,٤	٪ ٦٧,٣	٨٩,٢

المصدر :- IMF , Government Finance Statistics , Year book , 1981 , P 191

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

نرى على الجدول السابق الآتى :-

أولا :- مدى تطور التمويل الخارجى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

إذا نظرنا إلى مدى تطور التمويل الخارجى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد أن التمويل الخارجى للعجز تزايد فى عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع فى العام السابق مباشرة على الاتفاق ، حيث ارتفعت نسبة التمويل الخارجى للعجز فى الموازنة العامة للدولة من ٤١,١٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٧,٢ ٪ عام ١٩٧٧ (عام الاتفاق مع الصندوق) ولكن يلاحظ أن الوضع تغير تماماً فى العامين التاليين للاتفاق ، حيث انخفضت نسبة التمويل الخارجى للعجز إلى ٢٤,١ ٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٠,٢ ٪ عام ١٩٧٩

نخلص مما سبق إلى أن اعتماد الحكومة على التمويل الخارجى للعجز فى الموازنة العامة للدولة لم ينخفض فى عام الاتفاق مع الصندوق ، بل تزايد ولكنه بدأ فى الانخفاض فى العام التالى للاتفاق ثم فى العام الذى يليه ، ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة أن الوضع بعد الاتفاق مع الصندوق كان أفضل من الوضع قبل الاتفاق ، ذلك ان نسبة التمويل الخارجى للعجز وصلت فى عام ١٩٧٥ إلى ٥٠,٩ ٪ ، وهذه النسبة لم تتكرر سواء فى عام الاتفاق أم فى العامين التاليين للاتفاق ، بالإضافة إلى ذلك فإن أقل معدل وصل إليه التمويل الخارجى للعجز كان بعد الاتفاق مع

الصندوق وليس قبل الاتفاق ، مما يعنى فى النهاية انخفاض الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ثانيا :- مدى تطور التمويل المحلى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

إذا نظرنا إلى التمويل المحلى للعجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق ، فإننا نجد تزايد الاعتماد على التمويل المحلى للعجز بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن التمويل المحلى للعجز قبل الاتفاق لم يتجاوز ٥٨,٩ ٪ ولكنه فى العام التالى للاتفاق وصل إلى ٧٥,٩ ٪ ثم إلى ٧٩,٨ ٪ عام ١٩٧٩ ، ولكن هذا لا يمنع القول بأن الوضع لم يكن كذلك عام الاتفاق مع الصندوق حيث انخفض نسبة التمويل المحلى للعجز من ٥٨,٩ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥٢,٨ ٪ عام ١٩٧٧ ،

نخلص مما سبق إلى أن اعتماد الحكومة على التمويل المحلى للعجز أخذ فى التزايد بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة بأن الوضع بعد الاتفاق مع الصندوق كان أفضل من الوضع قبل الاتفاق .

ثالثا :- مدى تطور التمويل الادخارى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

إذا نظرنا إلى تمويل العجز من بنوك التجارية وهو تمويل ادخارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل بصفة عامة من الوضع بعد الاتفاق ، ذلك أن التمويل الادخارى للعجز قبل الاتفاق وصل إلى ١٩,٥ ٪ فى عام ١٩٧٥ ولم يقل عن ١٤,٩ ٪ عام ١٩٧٦ فى حين أنه انخفض إلى ٥,٤ ٪ عام الاتفاق مع الصندوق ثم إلى ٨ ٪ عام ١٩٧٩ ولم يتحسن إلا فى عام ١٩٧٨ حيث بلغ ٣٢,٨ ٪ .

نخلص من كل ما سبق إلى أن اعتماد الحكومة على التمويل الادخارى للعجز من بنوك التجارية كان متزايدا قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٧٧ ، ولذلك يمكن القول بصفة عامة أن الوضع قبل الاتفاق مع الصندوق كان أفضل من الوضع بعد الاتفاق فيما يتعلق بالاعتماد على التمويل الادخارى للعجز .

رابعا :- مدى تطور التمويل التضخمى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

إذا نظرنا إلى مدى تطور التمويل التضخمى للعجز ، (والمقصود به الإصدار النقدى الذى تقوم به السلطات النقدية لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة) قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد تزايد الاعتماد على هذا النوع من أنواع التمويل بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن التمويل التضخمى للعجز انخفض من ١٣,٣ ٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٨ ٪ فى عام ١٩٧٦ ، ولكنه ارتفع فى عام الاتفاق مع الصندوق إلى ٣٥,٩ ٪ ثم إلى ٤١,٥ ٪ فى عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦٧,٣ ٪ فى عام ١٩٧٩ ،

نخلص مما سبق إلى أن التمويل التضخمى للعجز تزايد بعد الاتفاق مع الصنــــدوق بالمقارنـــة بـــالوضع قبـــل الاتفاق، وهذا يعنى أن ما كان يسعى إليه الصندوق فى هذا الصدد لم يتحقق ، ذلك أن الصندوق كـــان يســـعى لتقليـــل الاعتماد على التمويل التضخمى للعجز .، نظرا لآثاره الضارة على الاقتصاد ، ولكن النتائج تشير إلى عدم تحقق ذلـــك بعد الاتفاق مع الصندوق ، وتشير إلى أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل من الوضع بعد الاتفاق .

ونخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- أن التمويل الخارجى للعجز قد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام الاتفاق بالمقارنـــة بـــالوضع قبل الاتفاق .

٢- أن التمويل المحلى للعجز قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام الاتفاق بالمقارنة بـــالوضع قبـــل الاتفاق

٣- أن التمويل الادخارى [1] من بنوك التجارية للعجز قد انخفض بعد الاتفاق مع الصنــــدوق باســـتثناء عـــام ١٩٧٨ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٤- أن التمويل التضخمى للعجز قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، واللوحـــة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

السنة	التمويل الخارجى كنسبة من العجز	التمويل المحلى كنسبة من العجز	التمويل الادخارى من بنوك التجارية كنسبة من العجز	التمويل التضخمى كنسبة من العجز
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٧٥	متزايد	منخفض	متزايد	منخفض
١٩٧٦	منخفض	متزايد	متزايد	منخفض
١٩٧٧	متزايد	منخفض	منخفض	متزايد
١٩٧٨	منخفض	متزايد	متزايد	متزايد
١٩٧٩	منخفض	متزايد	منخفض	متزايد

[1] المقصود بالتمويل الادخاري للعجز من البنوك التجارية ، تمويل العجز من خلال المدخرات الموجودة بالبنوك التجارية ، وهذا لا يعنى كل التمويل الادخاري للعجز ، فقد تقوم الدولة بتمويل العجز من خلال بيع أذون الخزانة للجمهور ، وهذا يعد تمويلاً ادخاريا أيضا للعجز .

الفرع الثاني

تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

لمعرفة التطور الذى حدث لمصادر تمويل العجز فى الموازنة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ فـــإن الجدول التالى يعرض لذلك:-

جدول يوضح تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٨٥ -١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه .

السنة	إجمالي العجز	التمويل الخارجي للعجز	التمويل الخارجي كنسبة من العجز	التمويل المحلي للعجز	التمويل المحلي كنسبة من العجز	التمويل من بنوك التجارية	تمويل بنوك التجارية كنسبة من العجز	تمويل السلطات النقدية	تمويل السلطات النقدية كنسبة من العجز	التمويل من مصادر محلية أخرى
١٩٨٥	٣٤٣٩	٤٩٢	١٤,٣	٢٩٤٧	٨٥,٧	٢٥٢	٧,٣	٢٨٠٩	٨١,٧	٣٤٥
١٩٨٦	٤٦٥٥	٢٢٣	٤,٨	٤٤٣٢	٩٥,٢	٥٧-	١,٢-	٤١٦٢	٨٩,٤	٣٣٧
١٩٨٧	٢٦١٥	٣١٥	١٢	٢٢٩٨	٨٨	١٧٢-	٦.٦-	٢٧٥٩	١٠٤,١	٣٢٨
١٩٨٨	٤٧١٦	٣١٧-	٦,٧-	٥٠٣٣	١٠٦,٧	٣٦١-	٧.٧-	٥٠٦١	١٠٧,٣	٦٠٥
١٩٨٩	٤١٢٦	٤٢٥-	١٠,٣-	٤٥٥١	١١٠,٣	٢١٠-	٥,١-	٤٧٥٨	١١٥,٣	٤٩٢

المصدر :- IMF , Government Finance Statistics , year book , 1997 , P.131

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أولاً :- فيما يتعلق بمدى تطور التمويل الخارجى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

يلاحظ أن نسبة التمويل الخارجى للعجز كانت كبيرة نسبياً فى الفترة السابقة على الاتفاق ، بالمقارنة بـــالوضع بعد الاتفاق رغم انخفاض هذه النسبة فى عام ١٩٨٦ ، ذلك أن هذه النسبة بلغت ١٤,٣٪ عام ١٩٨٥ ثم انخفضت إلـى ٤,٨٪ عام ١٩٨٦ ثم ارتفعت إلى ١٢٪ عام الاتفاق ، ولكن يلاحظ أنه فى العام التالى للاتفاق لم يتم الاعتمـــاد علـى التمويل الخارجى للعجز مطلقاً ، بل تم توجيه جزء من التمويل المحلى إلى الخارج إبتداءاً من عام ١٩٨٨ ، وكـــانت قيمة التمويل الموجه للخارج تقدر بحوالى ٣١٧ مليون جنيه أى ما يعادل ٦,٧٪ من العجز ، ثم ارتفعت هـذه القيمـة فى عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٤٢٥ مليون جنيه ، أى ما يعادل ١٠,٣ ٪ من العجز الكلى فى الموازنة ، وهذا يعنى عـدم اعتماد الحكومة خلال هذين العامين على التمويل الخارجى لتمويل العجز بل حدث العكس وأصبح هناك جـــزء مـن التمويل المحلى يوجه للخارج لسداد متأخرات الديون .

نخلص مما سبق إلى انعدام الاعتماد على التمويل الخارجي للعجز بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام ١٩٨٧ – عام الاتفاق مع الصندوق – وهذا يعنى تحسن الوضع بصفة عامة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ثانيا :- مدى تطور التمويل المحلى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

إذا نظرنا إلى تطور التمويل المحلى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق ، فإننا نجد أن هناك تزايدا في الاعتماد على التمويل المحلى للعجز بعد الاتفاق مع الصندوق باستثناء عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن التمويل المحلى للعجز تزايد فى عام ١٩٨٨ ليصل إلى ١٠٦,٧ ٪ ثم إلى ١١٠,٣ ٪ فى عام ١٩٨٩ فى حين أنه لم يتجاوز ٩٥,٢ ٪ عام ١٩٨٦ – العام السابق مباشرة على الاتفاق – ورغم ذلك فإن التمويل المحلى للعجز كان منخفضا فى عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق عليه مباشرة حيث بلغت نسبة التمويل المحلي للعجز فى عام ١٩٨٧ حوالى ٨٨٪ .

نخلص مما سبق إلى أن التمويل المحلى للعجز فى الموازنة العامة للدولة تزايد بصورة كبيرة بعد الاتفاق ، مما يعنى تحسن الوضع بصفة عامة بعد الاتفاق فى مجال زيادة الاعتماد على التمويل المحلى لتمويل العجز فى الموازنة.

ثالثا :- مدى تطور التمويل الادخار من بنوك التجارية للعجز قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى التمويل الادخارى من بنوك التجارية للعجز قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد انعدام هذا التمويل منذ العام السابق على الاتفاق مع الصندوق ، ذلك أن هذا التمويل كان يمثل ٧,٣ ٪ من العجز فى عام ١٩٨٥ ، ولكنه ابتداءا من عام ١٩٨٦ لم يكن هناك تمويل من بنوك التجارية للعجز ، وأصبح هناك تيار عكسى من المدفوعات إلى هذه البنوك ، وكانت قيمة المدفوعات لهذه البنوك حوالى ٥٧مليون جنيه عام ١٩٨٦ ، وكانت هذه المدفوعات تمثل ١,٢٪ من العجز ، ثم تزايدت هذه المدفوعات فى عام ١٩٨٧ لتصل إلى ١٧٢ مليون جنيه أى ما يعادل ٦,٦ ٪ من العجز ثم تزايدت إلى ٣٦١مليون جنيه فى عام ١٩٨٨ مما يعادل ٧,٧ ٪ من العجز ثم انخفضت هذه المدفوعات فى عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٢١٠ مليون جنيه أى ما يعادل ٥,١ ٪ من العجز .

نخلص مما سبق إلى أنه لم يكن هناك أى اعتماد على بنوك التجارية فى تمويل العجز فى الموازنة العامة ابتداء من العام السابق مباشرة على الاتفاق ، بل كان هناك تيار من المدفوعات لهذه البنوك ، ومع ذلك يمكن القول أن الوضع بعد الاتفاق كان أفضل من الوضع قبل الاتفاق فى هذا الصدد.

نخلص مما سبق إلى أنه لم يكن هناك تمويل خارجي للعجز فى الموازنة سواء قبل الاتفاق أم بعده ، وأن هناك تيار عكسى من المدفوعات للخارج ، وكانت قيم هذه المدفوعات كبيرة بعد الاتفاق خاصة فى عام الاتفاق – عام ١٩٩١– بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ثانياً :- فيما يتعلق بمدى تطور التمويل المحلى للعجز قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى التمويل المحلى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ، فإننا نجد أن هناك اعتماداً كلياً على تمويل العجز محلياً بالإضافة إلى تمويل جزء من التدويل المحلى لسداد الديون الخارجية للحكومة ، سواء قبل الاتفاق أم بعد الاتفاق ، وإن كان الوضع بعد الاتفاق أفضل من الوضع قبل الاتفاق ، حيث كان التمويل المحلى قبل الاتفاق يمثل حوالى ١١٠,٣ ٪ من إجمالى العجز فى عام ١٩٨٩ ثم ارتفع ليمثل ١١٢,٢ ٪من إجمالى العجز فى عام١٩٩٠، ولكنه بعد الاتفاق تضاعف حيث أصبح التمويل المحلى يمثل ٢١٥,٢ ٪ من إجمالى العجز عام ١٩٩١، كان منها ١٠٠ ٪ من إجمالى العجز لتغطية العجز فى هذا العام و ١١٥,٢٪ لسداد الديون الخارجية للحكومة ، أما فى عام ١٩٩٢ فالملاحظ أن التمويل الخارجى للعجز بلغ حوالى ١٣٨,٩ ٪ من إجمالى العجز فى هذا العام منها ١٠٠٪ من إجمالى العجز لتمويل العجز و ٣٨,٩ ٪ من إجمالى العجز موجهة للخارج ، أما فى عام ١٩٩٣ فلم يكن هناك أى عجز فى الموازنة ، وكان هناك فائض يقدر بحوالى ٢٦٨١ مليون جنيه ، تم توجيه ٥٠,٢ ٪ من هذا الفائض لسداد الديون الخارجية للحكومة ، وتم توجيه ٤٩,٢٪ من هذا الفائض لسداد الديون المحلية للحكومة .

ويتضح لنا مما سبق أن التمويل المحلى للعجز تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بصفة عامة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، و إبتداءاً من عام ١٩٩٣ لم يكن هناك اعتماد على التمويل المحلى للعجز .، نظراً لوجود فائض فى الموازنة العامة للدولة .

ثالثاً :- مدى تطور التمويل من بنوك التجارية والهيئات الحكومية قبل وبعد الاتفاق .

يلاحظ أنه لم يكن هناك اعتماد على بنوك التجارية فى تمويل العجز فى الموازنة لا قبل ولا بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ، وظهر بصورة أوضح أن الاعتماد على التمويل من الهيئات الحكومية قد تزايد على هذا المصدر بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أنه بعد الاتفاق لم يقل عن ٩٣٨ مليون جنيه وكان ذلك يمثل حوالى ٨٧,٩ ٪ من إجمالى العجز فى عام ١٩٩١ ثم ارتفعت قيمة التمويل من هذا المصدر إلى حوالى ١٠٣٤ مليون جنيه عام ١٩٩٢ وهذا يمثل حوالى ٢١,٤ ٪ من إجمالى العجز فى هذا العام . أما قبل الاتفاق فكان دور هذا المصدر فى تمويل العجز أقل من ذلك ، حيث أنه لم يتجاوز ٧٪ من إجمالى العجز عام ١٩٨٩، ١٨,٥٪ عام ١٩٩٠.

ويتضح لنا مما سبق أن الاعتماد على تمويل العجز من الهيئات الحكومية قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة كبيرة وبصفة خاصة فى عام ١٩٩١ – عام الاتفاق – بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

رابعا :- مدى تطور التمويل التضخمي للعجز قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى التمويل من السلطات النقدية للعجز (وهو بطبيعته تمويل تضخمي لأنه يتمثل في طبع البنكنوت من البنك المركزى للحكومة في مقابل أذونات الخزانة التى تصدرها الحكومة) قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد تزايد الاعتماد على هذا المصدر من مصادر التمويل بعد الاتفاق مع الصندوق بصفة عامة ، ذلك أن الاعتماد على هذا المصدر لتمويل العجز كان يمثل ١١٥,٣ ٪ من إجمالى العجز فى عام ١٩٨٩ ثم انخفض فى عام ١٩٩٠ليمثل ١٠١٪ من إجمالى العجز فى هذا العام ، ولكنه فى عام الاتفاق مع الصندوق ارتفع ليمثل ١٥٧,٩ ٪ من إجمالى العجز ، ثم انخفض فى العام التالى للاتفاق ليمثل ١٢٠ ٪ من إجمالى العجز ، أما فى عام١٩٩٣ فلم يتم الاعتماد عليه ، نظرا لتحقق فائض فى الموازنة العامة للدولة .

ويتضح لنا مما سبق أن الاعتماد على التمويل التضخمى للعجز تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق - باستثناء عام ١٩٩٣- بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ونخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- عدم اعتماد الحكومة على التمويل الخارجي للعجز لا قبل الاتفاق و لا بعده ، وتزايد مدفوعات الدين الخارجي للحكومة بعد الاتفاق بصورة أكبر من الوضع قبل الاتفاق.

٢- تزايد الاعتماد على التمويل المحلى لسد العجز فى الموازنة بعد الاتفاق مع الصندوق وبصفة خاصة عام ١٩٩١ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وباستثناء عام ١٩٩٣ حيث لم يكن هناك عجز بالموازنة .

٣- تزايد الاعتماد على تمويل العجز من الهيئات الحكومية بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٤- تزايد الاعتماد فى نفس الوقت على تمويل العجز من السلطات النقدية (من خلال الإصدار النقدى) بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور مصادر تمويل العجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣.

السنة	التمويل الخارجي	التمويل المحلى للعجز	التمويل من الهيئات الحكومية	التمويل من السلطات النقدية
١٩٨٩	رد مدفوعات الدين	متزايد	منخفض	متزايد
١٩٩٠	رد مدفوعات الدين	متزايد	متزايد	متزايد
١٩٩١	رد أكبر لمدفوعات الدين	متزايد كثيرا	متزايد كثيرا	متزايد كثيرا
١٩٩٢	رد مدفوعات الدين	متزايد كثيرا	متزايد	متزايد
١٩٩٣	رد مدفوعات الدين	رد مدفوعات الدين المحلى للحكومة	ــــ	ــــ

الفرع الرابع
تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة
قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الجدول التالى يبين تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة ، خلال الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (٤٢) يبين تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة ، خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤إلى ١٩٩٧/١٩٩٨ ٠

القيمة بالمليون جنيه

السنة	العجز الكلى فى الموازنة	التمويل الخارجى للعجز	التمويل المحلى للعجز	التمويل المحلى كنسبة من العجز	التمويل المصرفى للعجز	التمويل المصرفى كنسبة من العجز	التمويل غير المصرفى للعجز	كنسبة من العجز
١٩٩٤/٩٣	٣٦٩٧	٥٢٤	٤٤٤٠	١٢٠,١	٢٧٥-	–	٤٤٤٠	١٢٠,١
١٩٩٥/٩٤	٢٥٣٧	٢٧٨-	٦٤٩٧	٢٥٦,١	١١١٧-	–	٦٣١٨	٢٤٩
١٩٩٦/٩٥	٢٨٥٠*	١٢٩٨-	٤٧٩٠	١٦٨,١	١٢٤٢	٤٣,٦	٣٥٤٨	١٢٤,٥
١٩٩٧/٩٦	١٩١٧**	١٤٨٧-	٤٣٠٠	٢٢٤,٣	٥٠٠	٢٦,١	٣٨٠٠	١٩٨
١٩٩٨/٩٧	٦٨٣٩***	٢١٣	٦٦٢٤	٩٦.٩	٦٦٥	٩,٧	٥٩٥٩	٨٧,١

* فعلى مبدئى   ** تقدير معدل   *** مستهدف

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ص ١١٢ ٠

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث ٠

ونرى على الجدول السابق الاتى:-

اولا: فيما يتعلق بالتمويل الخارجى للعجز .

إذا قارنا وضع التمويل الخارجي للعجز فى الموازنة العامة للدولة قبل الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن الاعتماد على التمويل الخارجي للعجز قد أنخفض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وذلك أنه فى عام ١٩٩٣/١٩٩٤ قد تم تمويل العجز من مصادر خارجية بحوالى ٥٢٤ مليون جنيه ولكنه أستهدف أن ينخفض هذا التمويل وإلى ٢١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن سداد القروض الخارجية للحكومة قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك حيث بلغت قيمة ما تم سداده فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ حوالى ١٤٨٧ مليون جنيه ، فى حين أنها لم تتجاوز ١٢٩٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ٠

وإذا نظرنا إلى التمويل الخارجي الفعلي للعجز خلال الثلاثة شهور الأولى في عامي ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ فإننا نلاحظ أن العام الأول لم يشهد تمويلا" خارجيا" للعجز بل شهد ردا" للدين الخارجي ، وكانت قيمة ما تم رده حوالى ٠,٧ مليار جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ٠,٦ مليار جنيه فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ [١]

وكل ذلك يؤكد اتجاه الحكومة لتخفيض الاعتماد على التمويل الخارجي للعجز بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ .

ثانيا": التمويل المحلى للعجز .

إذا نظرنا إلى قيمة التمويل المحلى للعجز قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ أن هذه القيمة انخفضت فى عام الاتفاق ثم تزايدت بعد ذلك ، حيث أنها انخفضت من ٤٧٩٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ٤٣٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكنها ارتفعت فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧إلى ٦٦٢٤ مليون جنيه – كما هو مستهدف ومما لاشك فيه أن تزايد قيمة التمويل المحلى للعجز يزيد من إجمالى قيمة الدين العام المحلى والتى تزايدت من ١٧٠,٩ مليار جنيه فى يونيه عام ١٩٩٧إلى ١٧٩,٩ مليار جنيه فى سبتمبر ١٩٩٧ [٢] وهذه زيادة كبيرة جدا" فى وقت محدود وتمثل عبئا" كبيرا" على الحكومة والقطاع العام ، ويجب مواجهته بإستراتيجية ملائمة حتى لايعيق نمو الاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، وأيضا" يلاحظ أن التمويل المحلى كنسبة من العجز الكلى قد أرتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفع من ١٦٨,١ ٪ فى عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦إلى ٢٢٤,٣ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ولكن من المستهدف أن ينخفض التمويل المحلى كنسبة من العجز إلى ٩٦,٩ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وإذا نظرنا إلى التقديرات الفعلية للثلاثة شهور الأولى من عامى ١٩٩٧/١٩٩٦، ١٩٩٨/١٩٩٧ ، فإننا نجد أن قيمة التمويل المحلى للعجز تزايد من ٢,١ مليار جنيه فى العام الأول إلى ٢,٤ مليار جنيه فى العام الثانى[٣] وكل ذلك يؤكد استمرار تزايد الاعتماد على التمويل المحلى للعجز بعد الاتفاق مع الصندوق رغم الآثار الضارة لذلك فى المستقبل .

ثالثا": التمويل المصرفى للعجز .

إذا قارنا التمويل المصرفى للعجز فى الموازنة العامة للدولة قبل الاتفاق وبعد الاتفاق ، فإننا نجد أنه لم يكن هناك تمويل مصرفى للعجز فى عامى ١٩٩٤/١٩٩٣، ١٩٩٥/١٩٩٤ ، بل كان هناك سداد للقروض المستحقة للجهاز المصرفى فى هذين العامين ، ولكن الوضع أنقلب فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ حيث تزايدت قيمة التمويل المصرفى للعجز بصورة كبيرة حيث بلغت قيمة هذا التمويل حوالى ١٢٤٢ مليون جنيه ، ثم انخفضت هذه القيمة بعد الاتفاق مع الصندوق فى أكتوبر ١٩٩٦ حتى بلغت ٥٠٠ مليون جنيه وفقا" للتقديرات المعدلة ، وكان من المستهدف أن يتزايد هذا التمويل ليصل إلى ٦٦٥ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

---

[١] انظر: البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الأول ، ١٩٩٨ ، ص ٣١ .

[٢] انظر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الأول ، ١٩٩٨ ، ص ٣٦ .

[٣] انظر : نفس المرجع السابق ، ص ٣١ .

المطلب الثانى

تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة المستهدف

تنقسم الدراسة فى هذا المطلب إلى الآتى :

الفرع الأول : تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧.

الفرع الثاني: تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧.

الفرع الثالث: تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة والمستهدف فى برنامج ١٩٩١.

الفرع الرابع: تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦.

الفرع الأول

تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧

أولا : مدى تطور التمويل الخارجى للعجز والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ .

جدول رقم (٤٣) يوضح مدى تطور التمويل الخارجي للعجز والمستهدف فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩.

السنة	التمويل الخارجي كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٧٦	٤١,١	
١٩٧٧	٤٧,٢	
١٩٧٨	٢٤,١	تناقص تدريجى
١٩٧٩	٢٠,٢	

المصدر : - IMF, Government Finance Statistics ,Year Book, 1981, P 191.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

يتضح من الجدول السابق أن تطور التمويل الخارجى للعجز خلال الفترة من ١٩٧٧- ١٩٧٩ قد حقق المستهدف منه باستثناء عام ١٩٧٧، حيث تناقص الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز بصورة تدريجية، ذلك أن الاعتماد على هذا المصدر من مصادر تمويل العجز قد أنخفض من ٤٧,٢٪من جملة العجز فى عام ١٩٧٧ إلى ٢٤,١٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٠,٢ عام ١٩٧٩، ولكنه كان مرتفعا نسبيا فى عام ١٩٧٧ حيث ارتفع من ٤١,١٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٧,٢٪ عام ١٩٧٧.

ثانيا : مدى تطور التمويل المحلى للعجز والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ .

جدول رقم (٤٤) يوضح مدى تطور التمويل المحلى للعجز والمستهدف فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩.

السنة	التمويل المحلي كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٧٦	٥٨,٩	تزايد تدريجي
١٩٧٧	٥٢,٨	
١٩٧٨	٧٥,٩	
١٩٧٩	٧٩,٨	

المصدر : - .IMF, Government Finance Statistics ,Year Book, 1981, P. 191

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

يتضح من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بتطور التمويل المحلى للعجز خلال الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٧٩ قد حقق المستهدف منه فى العامين التاليين للاتفاق ولم يحقق ذلك فى عام الاتفاق، ذلك أن نسبة التمويل المحلى للعجز انخفضت من ٥٨,٩ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥٢,٨ ٪ عام ١٩٧٧، ولكنها ارتفعت فى عام ١٩٧٨ إلى ٧٥,٩ ٪ ثم إلى ٧٩,٨ ٪ عام ١٩٧٩.

ثالثا : مدى تطور التمويل العجز من الالبنوك التجارية والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ .

جدول رقم (٤٥) يوضح تطور تمويل العجز من الالبنوك التجارية خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

السنة	التمويل من البنوك التجارية كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٧٦	١٤,٩	تزايد تدريجى
١٩٧٧	٥,٤	
١٩٧٨	٣٢,٨	
١٩٧٩	٨	

المصدر : - .IMF, Government Finance Statistics ,Year Book, 1981, P. 191

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

يتضح لنا من الجدول السابق أن تمويل العجز من البنوك التجارية لم يحقق المستهدف منه لا في عام الاتفاق ولا في عام ١٩٧٩، ذلك أنه في عام ١٩٧٦ كان هذا المصدر من مصادر التمويل يمثل ١٤,٩٪ من جملة العجز ثم تناقص في عام الاتفاق إلى ٥,٤٪ ثم تزايد في عام ١٩٧٨ إلى ٣٢,٨٪ ثم تناقص مرة أخرى في عام ١٩٧٩ ليصل إلى ٨٪.

رابعا : مدى تطور تمويل العجز من السلطات النقدية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .

جدول رقم (٤٦) يوضح تطور تمويل العجز من السلطات النقدية والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

السنة	***التمويل من السلطات النقدية كنسبة من العجز***	***المستهدف***
١٩٧٦	٨	
١٩٧٧	٣٥,٩	تناقص تدريجي
١٩٧٨	٤١,٥	
١٩٧٩	٦٧,٣	

المصدر : - .IMF, Government Finance Statistics ,Year Book, 1981, P. 191

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ويتضح من الجدول السابق أن تمويل العجز من السلطات النقدية لم يحقق المستهدف منه خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩، ذلك أنه بدلا من أن يقل الاعتماد على السلطات النقدية لتمويل العجز، نجد أن الاعتماد على السلطات النقدية في تمويل العجز قد زاد خلال الفترة محل البحث، حيث ارتفعت قيمة هذا التمويل من ٨٪ من إجمالي العجز في عام ١٩٧٦ إلى ٣٥,٩٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤١,٥٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦٧,٣٪ عام ١٩٧٩.

نلخص من كل ما سبق إلى الآتي :-

١- التمويل الخارجي للعجز في الموازنة لم يحقق المستهدف منه في عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه حقق ذلك المستهدف في العاميين التاليين للاتفاق.

٢-التمويل المحلي للعجز في الموازنة لم يحقق المستهدف منه في عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه حقق ذلك في العاميين التاليين للاتفاق.

٣-تمويل العجز من البنوك التجارية لم يحقق المستهدف منه إلا في عام ١٩٧٨ فقط ، ولكنه لم يحقق المستهدف في عام ١٩٧٧ ولا في عام ١٩٧٩.

٤-تمويل العجز من السلطات النقدية لم يحقق المستهدف منه لا فى عام الاتفاق ولا فى العاميين التاليين للأتفاق، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج اختبار تطور مصادر تمويل العجز والمستهدف فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩.

السنة	التمويل الخارجي للعجز	المستهدف	التمويل المحلى للعجز	المستهدف	تمويل العجز من البنوك التجارية	المستهدف	تمويل العجز من السلطات النقدية	المستهدف
١٩٧٧	عدم تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي
١٩٧٨	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	
١٩٧٩	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	

الفرع الثانى

تطور تمويل العجز فى الموازنة والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧

أولا : مدى تطور التمويل الخارجى للعجز والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ .

جدول رقم (٤٧) يوضح تطور التمويل الخارجى للعجز والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

السنة	التمويل الخارجى كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٨٦	٤,٨	تناقص تدريجي
١٩٨٧	١٢	
١٩٨٨	-٦,٧	
١٩٨٩	-١٠,٣	

المصدر :- IMF ,Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131

- النسب تم حسابه بمعرفة الباحث .

ويتضح من هذا الجدول أن التمويل الخارجى للعجز لم يحقق المستهدف منه فى عام الاتفاق مع الصندوق ، وإن كان قد حقق هذا المستهدف فى العاميين التاليين للاتفاق ، ذلك أن الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز ارتفـــع مـــن ٤,٨ ٪من إجمالى العجز عام ١٩٨٦ إلى ١٢٪ من إجمالى العجز فى عام ١٩٨٧، ولكنه بعد ذلك لم يتم الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز ، وأصبح هناك تيار من المدفوعات للخارج ، وتزايدت هذه المدفوعات من ٦,٧ ٪من إجمالى العجز فى عام ١٩٨٨ إلى ١٠,٣٪ فى عام ١٩٨٩.

ثانيا : مدى تطور التمويل المحلى للعجز والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ .

جدول رقم (٤٨) يوضح تطور التمويل المحلى للعجز والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

السنة	التمويل المحلى كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٨٦	٩٥,٢	
١٩٨٧	٨٨	تزايد تدريجى
١٩٨٨	١٠٦,٧	
١٩٨٩	١١٠,٣	

المصدر :- IMF ,Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

- النسب تم حسابه بمعرفة الباحث .

ويتضح من الجدول السابق أن التمويل المحلى للعجز لم يحقق المستهدف منه فى عام الاتفاق مع الصنـــدوق ، ولكنه حقق هذا المستهدف فى العاميين التاليين للاتفاق، ذلك أن التمويل المحلى للعجز انخفض من ٩٥,٢ ٪من إجمـالى العجز عام ١٩٨٦ إلى ٨٨٪ عام ١٩٨٧، ثم ارتفع فى عام ١٩٨٨ ليمثل ١٠٦,٧ ٪من إجمالى العجز ثم تزايد فى عام ١٩٨٩ ليصل إلى ١١٠,٣ ٪من إجمالى العجز.

ثالثا : مدى تطور تمويل العجز من البنوك التجارية والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ .

جدول رقم (٤٩) يوضح تطور تمويل العجز من البنوك التجارية خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

السنة	التمويل من البنوك التجارية كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٨٦	١,٢-	
١٩٨٧	٦,٦-	تزايد تدريجي
١٩٨٨	٧,٧-	
١٩٨٩	٥,١-	

المصدر :- IMF ,Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

- النسب تم حسابه بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من الجدول السابق أنه لم يتم الاعتماد على البنوك التجارية فى تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة، وأن هناك تيار عكسى من المدفوعات من الحكومة إلى البنوك التجارية تزايد فى عام الاتفاق والعام الذى يليه.

رابعا : مدى تطور تمويل العجز من السلطات النقدية والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ .

جدول رقم(٥٠) يوضح تطور تمويل العجز من السلطات النقدية والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

السنة	*التمويل من السلطات النقدية كنسبة من العجز*	*المستهدف*
١٩٨٦	٨٩,٤	
١٩٨٧	١٠٤,١	تناقص تدريجي
١٩٨٨	١٠٧,٣	
١٩٨٩	١١٥,٣	

المصدر :- IMF ,Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

- النسب تم حسابه بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من الجدول السابق أن تمويل العجز من السلطات النقدية لم يحقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، ذلك أن الاعتماد على هذا المصدر من مصادر التمويل إرتفع من ٨٩,٤٪ من إجمالى العجز فى عام ١٩٨٦ إلى ١٠٤,١٪ فى عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٠٧,٣٪ فى عام ١٩٨٨ ثم إلى ١١٥,٣٪ فى عام ١٩٨٩.

نلخص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- التمويل الخارجى للعجز لم يحقق المستهدف منه فى عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه حقق ذلك المستهدف فى العامين التاليين للاتفاق.

٢- التمويل المحلى للعجز لم يحقق المستهدف منه فى عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه حقق ذلك فى العاميين التاليين للاتفاق.

٣- تمويل العجز من البنوك التجارية لم يحدث خلال الفترة محل البحث.

٤- تمويل العجز من السلطات النقدية لم يحقق المستهدف طوال الفترة محل البحث.

واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع:-

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور مصادر تمويل العجز والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

السنة	التمويل الخارجي	المستهدف	التمويل المحلي النتائج	المستهدف	تمويل البنوك التجارية	المستهدف	تمويل السلطات النقدية	المستهدف
	النتائج		النتائج		النتائج		النتائج	
١٩٨٧	عدم تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تزايد تدريجى	عدم تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي
١٩٨٨	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	
١٩٨٩	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	

الفرع الثالث

تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة والمستهدف في برنامج ١٩٩١

أولا : مدى تطور التمويل الخارجي للعجز والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .

جدول رقم (٥١) يوضح تطور التمويل الخارجي للعجز والمستهدف في الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

السنة	التمويل الخارجي كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٠	-١٢,٢	
١٩٩١	-١١٥,٢	تناقص تدريجي
١٩٩٢	-٣٨,٩	
١٩٩٣	-٥٠,٨	

المصدر :- IMF ,Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

- النسب تم حسابه بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من هذا الجدول أنه لم يتم الاعتماد على التمويل الخارجي لمواجهة العجز في الموازنة خلال الفترة محل البحث، وهذا يعني تحقيق المستهدف خلال الفترة محل البحث.

ثانيا : مدى تطور التمويل المحلي للعجز والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .

جدول رقم (٥٢) يوضح تطور التمويل المحلي للعجز والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

السنة	التمويل المحلي كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٠	١١٢,٢	
١٩٩١	٢١٥,٢	تزايد تدريجي
١٩٩٢	١٣٨,٩	
١٩٩٣	-٤٩,٢	

المصدر :- IMF ,Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

- النسب تم حسابه بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على التمويل المحلي للعجز قد تحقق بصورة كاملة في عام ١٩٩١ ، حيث إرتفعت قيمة التمويل المحلي للعجز، كنسبة من العجز الكلي من ١١٢,٢ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢١٥,٢٪ عام ١٩٩١، وتحقق هذا المستهدف بصورة أقل في عام ١٩٩٢ حيث بلغت نسبة التمويل المحلي للعجز حوالي ١٣٨,٩٪ من إجمالي العجز وهي أكبر من النسبة التي كانت موجودة في عام ١٩٩٠ ولكنها أقل من نسبة عام ١٩٩١، أما في عام ١٩٩٣ فلم يكن هناك عجز في الموازنة وكان هناك فائض تم توجيه ٤٩,٢٪ منه إلى سداد مدفوعات الدين المحلي.

ثالثا : مدى تطور تمويل السلطات النقدية للعجز والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ .

جدول رقم (٥٣) يوضح تطور تمويل السلطات النقدية للعجز والمستهدف فى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

السنة	تمويل السلطات النقدية كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٠	١٠١	
١٩٩١	١٥٧,٩	تناقص تدريجي
١٩٩٢	١٢٠	
١٩٩٣	-	

المصدر :- IMF ,Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

- النسب تم حسابه بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن إعتماد الحكومة على تمويل العجز من السلطات النقديـــة قـد تزايـد فـي عـام ١٩٩١ولم يتحقق كما كان مستهدفا حيث إرتفع من ١٠١٪ من إجمالى العجز فى عـــام ١٩٩٠ إلـى ١٥٧,٩٪ مـن إجمالى العجز فى عام ١٩٩١، ثم تناقص إلى ١٢٠٪ من إجمالى العجز فى عام ١٩٩٢، ورغم ذلك التنـــاقص فـإن الاعتماد على هذا المصدر ما زال بعيدا عن المستهدف.

رابعا : مدى تطور تمويل العجز من الهيئات الحكومية والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ .

جدول رقم(٥٤) يوضح تطور تمويل العجز من الهيئات الحكومية والمستهدف فى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

السنة	التمويل من الهيئات الحكومية كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٠	١٨,٥	
١٩٩١	٨٧,٩	تزايد تدريجي
١٩٩٢	٢١,٤	
١٩٩٣	-	

المصدر : IMF ,Government Finance Statistics, Year Book, 1997, P. 131 .

- النسب تم حسابه بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على تمويل الهيئات الحكومية للعجـــز قـد تحقق بصورة كاملة فى عام ١٩٩١ وهو عام الاتفاق ، حيث أرتفع الاعتماد على هذا المصدر من ١٨,٥٪ من إجمـالى العجز فى عام ١٩٩٠ إلى ٨٧,٩٪ فى عام ١٩٩١ ثم أنخفض إلى ٢١,٤٪فى عام ١٩٩٢ أما فى عام ١٩٩٣ فلم يكـن هناك عجز فى الموازنة.

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :

١- التمويل الخارجى للعجز حقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث.

٢- التمويل المحلى للعجز حقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث.

٣- التمويل من السلطات النقدية لم يحقق المستهدف منه بصورة كاملة خلال الفترة محل البحث.

٤- التمويل من الهيئات الحكومية حقق المستهدف منه بصورة غير كاملة من خلال الفترة محل البحـــث.

والوحة التالية توضح ذلك.

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة والمستهدف

فى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣.

السنة	التمويل الخارجي	المستهدف	التمويل المحلي	المستهدف	التمويل من السلطات النقدية	المستهدف	التمويل من الهيئات الحكومية	المستهدف
	النتائج		النتائج		النتائج		النتائج	
١٩٩١	تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي	تحقيق كامل للمستهدف	تزايد تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي	تحقيق كامل للمستهدف	تناقص تدريجي
١٩٩٢	تحقيق المستهدف		تحقيق جزئى للمستهدف		تحقيق جزئى للمستهدف		تحقيق جزئى للمستهدف	
١٩٩٣	تحقيق المستهدف		ــــــ		ــــــ		ــــــ	

الفرع الرابع

تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

أولاً: التمويل الخارجى للعجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف .

الجدول رقم (٥٥) يوضح تطور التمويل الخارجى للعجز والمستهدف

فى الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٩٩٧/١٩٩٨ .

السنة	التمويل الخارجي كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٤٥,٥ -	تناقص تدريجي
١٩٩٧/٩٦	٧٧,٦ -	
١٩٩٨/٩٧	٣,١	

المصدر :- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢

-تم حساب النسب بمعرفة الباحث

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن المستهدف فيما يتعلق بتقليل الاعتماد على التمويل الخارجى لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة قد تحقق فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وهو العام الأول لبرنامج التثبيت ، على أساس أنه لم يتم اللجوء لهذا المصدر لتمويل العجز ، بل قامت الحكومة بسداد جزء كبير من المديونية ، بلغ ٧٧,٦٪ من اجمالى قيمة العجز هذا العام ، ولكن الوضع لم يكن كذلك فى العام التالى للإتفاق ، حيث تشير الإحصائيات ، أن من المستهدف أن يتم الاعتماد على هذا المصدر لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة فى العام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ على أن يكون ذلك بنسبة ٣,١٪ من العجز الكلى فى الموازنة فى هذا العام ، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة الا انه كان من الافضل عدم الاعتماد على هذا المصدر لتمويل العجز كما حدث فى العام الأول للاتفاق مع الصندوق ، ولذلك يمكن أن يقال أن المستهدف لم يتحقق فى العام التالى لعام الاتفاق مع الصندوق ٠

ثانيا": التمويل المحلى للعجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف .

الجدول رقم (٥٦) يبين تطور التمويل المحلى كنسبة من العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة ، خلال الفترة من ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

السنة	التمويل المحلى كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	١٦٨,١	تناقص تدريجى
١٩٩٧/٩٦	٢٢٤,٣	
١٩٩٨/٩٧	٩٦,٩	

المصدر :- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢

-تم حساب النسب بمعرفة الباحث

ومما سبق يتبين لنا أن المستهدف فيما يتعلق بتقليل الاعتماد على التمويل المحلى للعجز- نظرا" للاثار الضارة المترتبة على تزايد الاعتماد وعليه لم يتحقق خلال العام الأول الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايد التمويل المحلى كنسبة من العجز من ١٦٨,١ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ٢٢٤,٣٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، وفقا" للتقديرات المعدلة ، وإن كان من المستهدف أن ينخفض التمويل المحلى كنسبة من العجز إلى ٩٦,٩٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

ثالثاً: التمويل المصرفى للعجز والمستهدف .

الجدول رقم (٥٧) يوضح تطور التمويل المصرفى للعجز والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٩٩٧/١٩٩٨

السنة	التمويل المصرفى كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٤٣,٦	تناقص تدريجى
١٩٩٧/٩٦	٢٦,١	
١٩٩٨/٩٧	٩,٧	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢

-تم حساب النسب بمعرفة الباحث

يتضح من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بتقليل الاعتماد على التمويل المصرفى لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة تحقق خلال الفترة محل الدراسة وفقاً" للتقديرات المعدلة والمستهدف للموازنة العامة للدولة ، حيث انخفض التمويل المصرفى كنسبة من العجز من ٤٣,٦٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٢٦,١٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وهو العام الأول لبرنامج التثبيت ، ثم كان من المستهدف أن ينخفض فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨إلى ٩,٧٪ .

رابعاً: التمويل غير المصرفى للعجز والمستهدف .

الجدول رقم (٥٨) يعرض لتطور التمويل غير المصرفى كنسبة من العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة ، خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٩٩٧/١٩٩٨ .

السنة	التمويل غير المصرفى كنسبة من العجز	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	١٢٤,٥	تناقص تدريجى
١٩٩٧/٩٦	١٩٨	
١٩٩٨/٩٧	٨٧,١	

المصدر :- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢

-تم حساب النسب بمعرفة الباحث

ويظهر لنا من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض التمويل غير المصرفى كنسبة من العجز الكلى فى الموازنة لم يتحقق فى العام الأول للاتفاق مع الصندوق وفقا " للتقديرات المعدلة للموازنة العامة للدولة ، ولكن وفقاً" للمستهدف فقد تحقق هذا فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، وذلك أن التمويل غير المصرفى كنسبة من العجز ارتفع من ١٢٤,٥٪عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٩٨٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وكان من المستهدف أن ينخفض إلى ٨٧,١٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا الفرع .

السنة	التمويل الخارجي كنسبة من العجز	التمويل المحلي	التمويل المصرفى	التمويل غير المصرفى	المستهدف
	النتائج				
١٩٩٦/٩٥	تحقق المستهدف	تحقق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقق المستهدف	تناقص تدريجي
١٩٩٧/٩٦	تحقق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	
١٩٩٨/٩٧	عدم تحقيق المستهدف	تحقق المستهدف	تحقق المستهدف	تحقق المستهدف	

نتائج اختبار أداء السياسة المالية

نخرج من اختبارنا السابق لأداء السياسة المالية بالنتائج التالية :

أولا : نتائج اختبار أداء السياسة المالية فى برنامج ١٩٧٧ :

أ- نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٧٧ .

١- تزايد معدل نمو الإيرادات العامة بصورة كبيرة عام الاتفاق مع الصندوق وبصورة أقل عام ١٩٧٩ بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

٢- انخفاض معدل نمو النفقات العامة بنسبة كبيرة عام ١٩٧٨ وبنسبة أقل عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

٣- انخفاض من قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى بنسبة كبيرة فى عام الاتفاق وبنسبة أقل فى العام التالى مباشرة للاتفاق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق.

٤- تخفيض الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز فى الموازنة بنسبة كبيرة عام ١٩٧٩ ، وبنسبة أقل عام ١٩٧٨ بالمقارنة بالوضع عام الاتفاق وبالوضع قبل الاتفاق.

٥- زيادة الاعتماد على التمويل المحلى للعجز فى الموازنة بنسبة كبيرة عام ١٩٧٩ ، وبنسبة أقل عام ١٩٧٨ بالمقارنة بالوضع عام الاتفاق وبالوضع قبل الاتفاق.

٦- زيادة الاعتماد على التمويل من البنوك التجارية بنسبة كبيرة عام ١٩٧٨ ، وبنسبة أقل عام ١٩٧٩ بالمقارنة بالوضع عام الاتفاق وبالوضع قبل الاتفاق.

٧- زيادة الاعتماد على التمويل من السلطات النقدية عام الاتفاق والعامبين التاليين له بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ب- نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ .

١- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل نمو الإيرادات العامة بنسبة كبيرة عام الاتفاق مع الصندوق وبنسبة أقل عام ١٩٧٩ وعدم تحقيقه عام ١٩٧٨.

٢- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة النفقات العامة بنسبة كبيرة عام ١٩٧٨ ، وبنسبة أقل عام الاتفاق وعدم تحقيقه عام ١٩٧٩.

٣- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة كنسبة مـــن النـــاتج المـ
الاجمالى بنسبة كبيرة عام الاتفاق ، وبنسبة أقل عام ١٩٧٨ ، وعدم تحقيقه عام ١٩٧٩.

٤- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز بنســبة كبــيرة عـــام ١
وبنسبة أقل عام ١٩٧٨ وعدم تحقيقه عام الأتفاق.

٥- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على التمويل المحلى للعجز بنسبة كبيرة عام ١٩٧٩ وبنسـ
أقل عام ١٩٧٨ وعدم تحقيقه عام الاتفاق.

٦- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على التمويل من البنوك التجارية بنسبة كبـــيرة عـــام ٨
وبنسبة أقل عام ١٩٧٩، وعدم تحقيقه عام الاتفاق.

٧- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الاعتماد على تمويل السلطات النقدية للعجز لا عام الاتفـــاق
العاميين التاليين له.

ونلاحظ على كلا الاختبارين السابقين أنهما توصلا إلى نتائج واحدة فيما يتعلق بـــأداء السياســـة الماليـــة
برنامج ١٩٧٧.

ثانيا : نتائج اختبار أداء السياسة المالية فى برنامج ١٩٨٧ :

أ- نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٨٧.

١- تزايد معدل نمو الإيرادات العامة بنسبة بسيطة عام ١٩٨٩ وبنسبة أقل عام ١٩٨٨ ، وانخفاض هذا المـ
عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٢- انخفاض معدل نمو النفقات العامة بنسبة كبيرة عام الاتفاق مع الصندوق ، وبنسبة أقل عام ١٩٨٩ وإر
هذا المعدل عام ١٩٨٨ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣- انخفاض العجز فى الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بنسبة كبـــيرة عـــام الاتفـــاق
الصندوق ، وبنسبة أقل من عامى ١٩٨٩، ١٩٨٨ بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

٤- زيادة الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز عام الاتفاق ، وإنعدام الاعتماد عليه فـــى العـــاميين التـــ
للأتفاق، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٥- انخفاض الاعتماد على التمويل المحلى للعجز عام الاتفاق ، وزيادة الاعتماد عليه فـــى العـــاميين التـــ
للأتفاق، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٦- انعدام الاعتماد على تمويل العجز من البنوك التجارية بعد الاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث كان هناك اعتماد عليه فى تمويل العجز.

٧- زيادة الاعتماد على تمويل العجز من السلطات النقدية بعد الاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث كان هذا الاعتماد أقل.

ب- نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ .

١-عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل نمو الإيرادات العامة عام الاتفاق مع الصندوق ، وتحقيق ذلك فى العامين التاليين له.

٢- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو النفقات العامة عام الاتفاق مع الصندوق ، وعدم تحقيقه فى العام التالى للأتفاق، وتحقيقه بصورة جزئية عام ١٩٨٩.

٣- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز فى الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بنسبة كبيرة عام الاتفاق ، وبنسبة أقل فى العاميين التاليين له.

٤- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز عام الاتفاق ، وتحقيق ذلك فى العامين التاليين.

٥- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على التمويل المحلى للعجز عام الاتفاق ، وتحقيق ذلك فى العامين التاليين له.

٦- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على تمويل العجز من البنوك التجارية لا فى عام الاتفاق ولا فى العامين التاليين له.

٧- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الاعتماد على تمويل العجز من السلطات النقدية سواء فى عام الاتفاق أم فى العامين التاليين له.

ونلاحظ أيضا على كلا الاختبارين السابقين أنهما توصلا إلى نفس النتائج فيما يتعلق بأداء السياسة المالية فى برنامج ١٩٨٧.

ثالثا : نتائج اختبار أداء السياسة المالية فى برنامج ١٩٩١ :

أ- نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .

١- تزايد معدل نمو الإيرادات العامة بنسبة كبيرة عام الاتفاق مع الصندوق وبنسبة أقل فى العاميين التاليين لـه بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

٢- إنخفاض معدل نمو النفقات العامة عام ١٩٩٣ ، وتزايد هذا المعدل فى عام الاتفـاق والعـام التـالى لـه بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣- إنخفاض العجز فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى عام الاتفاق والعام الـذى يليـه بالمقارنـة بالوضع قبل الأتفاق ، أما عام ١٩٩٣ فكان هناك فائض فى الموازنة.

٤- إنعدام الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز سواء قبل الاتفاق أم بعده ، وإن كانت نسـبة رد مدفوعـات الدين بعد الاتفاق أفضل من الوضع قبل الأتفاق.

٥- زيادة الاعتماد على التمويل المحلى للعجز بعد الاتفاق وبصفه خاصة عام الاتفاق بالمقارنة بـالوضع قبـل الأتفاق، بأستثناء عام ١٩٩٣ لم يكن هناك عجز فى الموازنة.

٦- زيادة الاعتماد على تمويل العجز من السلطات النقدية بعد الاتفاق ، وبصفة خاصة عام الاتفاق بالمقارنـة بالوضع قبل الأتفاق.

٧- زيادة الاعتماد على تمويل العجز فى الموازنة من الهيئات الحكومية بعد الاتفاق وبصفة خاصة عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

ب- نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ .

١- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل نمو الإيرادات العامة بنسبة كبيرة عام الاتفاق وبنسبة أقـل فـى العاميين التاليين له.

٢- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو النفقات العامة عامة الاتفاق والعام التالى له وتحقيـق هذا المستهدف فى عام ١٩٩٣.

٣- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى بنسبة كبيرة عام ١٩٩٣ وعام الاتفاق وبنسبة أقل عام ١٩٩٢.

٤- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة التمويل الخارجى للعجز خلال الفترة محل الدراسة.

٥- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة التمويل المحلى للعجز خلال الفترة محل البحث.

٦- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض تمويل العجز من السلطات النقدية عام الاتفاق وتحقيقه بصورة جزئية عام ١٩٩٢.

٧- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة تمويل العجز من الهيئات الحكومية بنسبة كبيرة عام الاتفاق وبنسبة أقل عام ١٩٩٢.

ونلاحظ أيضا على الاختبارين السابقين أنهما توصلا إلى نفس النتائج فيما يتعلق بأداء السياسة المالية فى برنامج ١٩٩١ ، ننتقل بعد اختبار أداء السياسة المالية إلى اختبار أداء السياسة النقدية.

رابعا": نتائج اختبار أداء السياسة المالية فى برنامج ١٩٩٦ ٠

أ- نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ ٠

١- تزايدت قيمة الإيرادات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وذلك بالاستناد إلى التقديرات المعدلة والمستهدفة للموازنة العامة للدولة ، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السنوى للإيرادات العامة إنخفض فى العام الأول للاتفاق ، وكان من المستهدف أن يرتفع بعد ذلك ٠

٢- تزايدت أيضا" قيمة النفقات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وفقا" للتقديرات المعدلة والمستهدفة للموازنة العامة للدولة ، ومع ذلك فيلاحظ أن معدل النمو السنوى للنفقات العامة قد أنخفض فى العام الأول للاتفاق بالمقارنة بالوضع فى عامى ١٩٩٤/١٩٩٣ ،١٩٩٦/١٩٩٥ ، ولكن كان من المستهدف أن يرتفع هذا المعدل فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

٣- انخفضت قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة فى العام الأول للاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وفقا" للتقديرات المعدلة للموازنة ، ولكن كان من المستهدف أن ترتفع قيمة العجز فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، أيضا انخفض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى العام الأول للاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، ولكن كان من المستهدف أن يرتفع العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

٤- زادت قيمة القروض الخارجية التى تم سدادها فى العام الأول للاتفاق بالمقارنة بالعامين السابقين على الاتفاق وفقا" للتقديرات المعدلة ، ومع ذلك فقد كان من المستهدف أن يتم الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

٥- تزايد التمويل المحلى كنسبة من العجز فى العام الأول للاتفاق بالمقارنة بالوضع فى العام السابق على الاتفاق وعام ١٩٩٤/١٩٩٣ ، وفقا" للتقديرات المعدلة ، وكان من المستهدف أن ينخفض التمويل المحلى كنسبة من العجز فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

٦- انخفض التمويل المصرفى للعجز فى العامين التاليين للاتفاق ، بالمقارنة بالوضع بالعام السابق مباشرة للاتفاق ، وفقا" للتقديرات المعدلة والمستهدف للموازنة ٠

٧- تزايد التمويل غير المصرفى للعجز فى العام الأول للاتفاق بالمقارنة بعامى ١٩٩٦/١٩٩٥ ، ١٩٩٤/١٩٩٣، وفقا" للتقديرات الفعلية المعدلة للموازنة ، وكان من المستهدف أن ينخفض التمويل غير المصرفى كنسبة من العجز فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

ب ـ نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ ٠

١- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتزايد قيمة الإيرادات العامة فى عام الاتفاق والعام التالى له ولكن لم يتحقق المستهدف فى عام الاتفاق بالنسبة لزيادة معدل نمو الإيرادات العامة ٠

٢- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة النفقات العامة ، فى عام الاتفاق والعام التالى له ، ولكن تم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض معدل نمو النفقات العامة فى عام الاتفاق ، ولم يتحقق ذلك فى العام التالى له .

٣- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة فى عام الاتفاق مع الصندوق ، ولم يتحقق ذلك فى العام التالى ، أيضا" تحقق المستهدف بالنسبة لتخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام الاتفاق ، ولم يتحقق ذلك فى العام التالى له ٠

٤- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتقليل الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز فى العام الأول للاتفاق ، ولم يتحقق ذلك فى العام التالى له ٠

٥- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض التمويل المحلى كنسبة من العجز فى عام الاتفاق ، ولكن كان من المستهدف أن يتحقق ذلك فى العام التالى له ٠

٦- تم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض التمويل المصرفى كنسبة من العجز فى عام الاتفاق والعام التالى له.

٧- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض التمويل غير المصرفى كنسبة من العجز فى عام الاتفاق ، ولكن كان من المستهدف أن يتحقق ذلك فى العام التالى لعام الاتفاق ٠

الفصل الثانى

اختبار أداء السياسة النقدية

يهدف هذا الفصل إلى اختبار أداء السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق الحكومة المصريـــة فــى برامجــه
يت الاقتصادى منذ السبعينات وحتى التسعينات من هذا القرن، وللقيام بذلك يجدر بنا بـــادئ ذى بــدء أن نعــرض
ات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق فى برامجه المختلفة ، ثم بعد ذلك نقوم باختبار أداء السياسة النقديـــة ،
ك من خلال اختبار مدى تطور المعروض النقدى ، وأيضا اختبار مدى تطور الائتمان المحلى خلال الفترة محـــل
اسة، وعلى ذلك فالدراسة فى هذا الفصل تنقسم إلى :

المبحث الأول : أدوات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق مصر.

المبحث الثانى : تطور المعروض النقدى .

المبحث الثالث : تطور الإئتمان المحلى .

المبحث الأول

أدوات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق مصر

نعرض فى هذا المبحث لأدوات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق الحكومة المصرية فى برامج للتثبيــت
صادى منذ السبعينات ، وذلك على النحو التالى :

أولا : أدوات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق مصر فى السبعينيات :

فى خطاب نوايا ١٩٧٦ تعهده الحكومة بإجراء بعض التعديلات فى السياسة النقدية، وذلك بناء على مطالبـــات
دوق النقد الدولى بضرورة إدخال هذه التعديلات وتمثلت هذه المطالبة فى الآتى (1) :

١- رفع أسعار الفائدة لتنمية المدخرات المحلية وتشجيع تدفق الموارد المالية، على أن يتم رفـــع أســـعار الفائدة تدريجيا، على أن يبدأ ذلك برفعها بواقع ١٪ فى عام ١٩٧٦ ثم ٢ ٪ فى عام ١٩٧٧، وكان من المقرر

أنظر ذلك فى الآتى :-

- Karima Korayem, The Impact of Economic Ajustment Policies on the Vulnerable Families & Children In Egypt , Op. Cit., pp. 65-F

ضا هلال، صناعة التبعية ،قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولى، مرجع سابق، ص ٨٦، ٢٣٦، ٢٣٧.

ينه أمين حلمى ، دور صندوق النقد الدولى فى البلاد النامية مع الاشارة للتجربة المصرية، مرجع سابق، ص ٧٨.

ادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩ ، الجزء الثانى، مرجع السابق، ص ٤٢٢.

-Guda Abdel-Khalek, Stabilization and Adjustmnt Policies And Programmes, Country Stu Egypt, Op. Cit., pp. 11-F

د/على الجرتيلى، خمسة وعشرون عاما دراسة تحليليه للسياسات الأقتصادية فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصريـــة العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٢٦٤.

أن يصبح سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزى ٧٪ ، وأن تتراوح أسعار الفائدة المدنية بين ٩٪ ، ١٠٪ وأن يكون الحد الأقصى للفائدة على الودائع لأجل ٧٪ .

٢- ومن الإجراءات الأخرى التى تضمنها خطاب النوايا والتى من شأنها أن تشجع عملية الأدخـــار ، أن يتـــم إلغاء الضريبة على مدفوعات الفائدة .

٣- أن يتم وضع حد أقصى للأئتمان المسموح به من الجهاز المصرفى لكل من الحكومة والقطاع العام.

٤- أن تقوم الحكومة بتحديد الزيادة السنوية المسموح بها فى أصول البنوك التجارية.

يتضح مما سبق أن الصندوق يركز فى مجال السياسة النقدية على أداتين رئيسيتين لإصلاح العجز فى مـــيزان المدفوعات خلال الأجل القصير ، وهاتان الأداتان هما رفع أسعار الفائدة ووضع حد أقصى للإئتمان المسموح به لكـل من الحكومة والقطاع العام ، وذلك على أساس أن من شأنه رفع أسعار الفائدة لتشجيع الأدخار المحلى ، الأمـر الـذى سيؤدى إلى تخفيض المعروض النقدية ، وهذا من شأنه أن يخفض من الطلب الكلى مما يؤدى إلى خفـــض معـدلات التضخم وخفض العجز فى ميزان المدفوعات، وأن من شأنه تخفيض الإئتمان المسموح به للحكومة والقطاع العـام وأن يقلل من الأستثمارات العامة ، وأيضا لكبح جماح العجز فى الميزانية العامة للدولة بالإضافـــة إلـــى تشـجيع القطـاع الخاص، وكل ذلك من شأنه أن يخفض من معدلات التضخم والعجز فى ميزان المدفوعات ، ويلاحظ أيضـــا أن هـذه الأدوات التى طالب بها الصندوق مصر فى برنامج التثبيت عام ١٩٧٧ لا تختلف عن تلك الأدوات التى يطـــالب بـــها الصندوق بلدانا أخرى تلجأ إليه للحصول على موارد مالية لتمويل العجز فى ميزان المدفوعات، حيث أنه يطالب عادة فى مشروطيته مع هذه البلدان بضرورة رفع أسعار الفائدة ووضع سقوف أئتمانية على مسحوبات الحكومـــة والقطـــاع العام.

ثانيا : أدوات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق فى الثمانينيات :

وفقا لخطاب النوايا لعام ١٩٨٧ فإن الحكومة المصرية تلتزم بتنفيذ الأدوات التالية فى مجال السياسة النقدية [١] :

١- رفع أسعار الفائدة المدنية فى حدود ١٪ إلى ٢٪ ليصل بسعر الإقراض إلى ١١٪ حتـــى ١٧٪ ، بالمقارنة بمعدل التضخم السائد فى ذلك الوقت وهو ٢٢٪ وكان الصندوق يرغب فى أن يكون سعر الأقـــراض ٢٠٪

---

[١] أنظر ذلك فى : أمنيه أمين حلمى،، دور صندوق النقد الدولى فى البلاد النامية مع الاشارة للتجربة المصريـــة ، مرجـــع سابق، ص ١١٦.

أنظر أيضا : رضا هلال، صناعة التبعية ،قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولى ، مرجع سابق، ص ٨٨.

أنظر أيضا : البنك الأهلى المصري، النشرة الأقتصادية ، العدد الرابع، المجلد الرابع والأربعون، القـــاهرة ١٩٩١، ص ٣٠٩.

أنظر أيضا : -Mona Abdelsalam Said, Growth-Oriented Structural Adjustment Programes For Egypt, Op. Cit.,p8.

أنظرا أيضا : -Leila Mustafa Hassanin, The International Monetary Fund and Egypt, : The : International Policies of Structural Adjustment Reform, op.cit.,PP.166-F

ولكن الحكومة اعترضت على ذلك وطالبت بأن يكون رفع أسعار الفائدة بصورة تدريجية ، نظراً للآثار الضارة التـــى يمكن أن تصيب الأستثمارات من جراء الزيادة المفاجئة فى أسعار الفائدة ، وهدف الصندوق من رفع أسعار الفـــائدة أن يكون سعر الفائدة الحقيقى موجباً ، الأمر الذى يمكن أن يؤثر فى جذب المدخرات وبالتالى يتم خفض المعروض النقدى والتضخم والعجز فى ميزان المدفوعات.

٢- الاستمرار فى الأدوات النقدية التقييدية التى من شأنها أن تحد من التوسع النقدى والتضخم.

وعلى ذلك نستنتج مما سبق أن الصندوق لا يزال منذ السبعينات وحتى الثمانينات يطالب بنفس السياسة النقديـــة وهى الاستمرار فى رفع أسعار الفائدة سواء الدائنة أم المدنية، وأيضاً ضرورة خفض حجم المعروض النقدى من خلال وضع السقوف الأئتمانية على مسحوبات الحكومة والقطاع العام، وذلك لتحقيق أهدافه الأساسية ، وهى تخفيض العجـز فى ميزان المدفوعات ، وتحقيق معدلات التضخم، وتلك الأدوات وهذه الأهداف لا تقتصر على حالة مصر فقط ولكنـها تمتد لتشمل كل بلد يعقد مع الصندوق برنامج للتثبيت الأقتصادى.

ثالثاً : أدوات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق فى التسعينيات :

أ- أدوات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق فى ١٩٩١ :

تضمن خطاب النوايا التى تم الاتفاق عليه بين الحكومة وصندوق النقد الدولى فى ١٩٩١ مجموعة مـــن أدوات السياسة النقدية التى يتعيه على الحكومة الأخذ بها ، وذلك كشرط للحصول على موارد الصنـــدوق ، وتتلخـص هـذه الأدوات فى الآتى [١] :-

١- يتعين على البنك المركزى المصرى أن يحتفظ بقدر من الأموال المحلية الصافية يتناسب مع أهدافـــه الاقتصادية والمالية، ولذلك يجب على الحكومة أن تطور إدارة المديونية المحلية من خــــلال بيـــع أذونـــات الخزانـــة للمؤسسات المالية وللجمهور عند سعر الفائدة الذى تحدده قوى العرض والطلب فى السوق.

٢- التحويل من الأدوات النقدية المباشرة إلى الأدوات النقدية غير المباشرة ، للتحكم فى عرض النقـــود، وضرورة تقليل نسبة الاحتياطى المتطلبة لدى البنك المركزى على الودائع بالجنيه المصرى لتصبح أقـــل مـــن ٢٥ سواء من البنوك التجارية أو بنوك الأعمال أو بنوك الاستثمار.

---

(١) أنظر ذلك فى : - Karima Korayem, Structural Adjustment and Reform Policies in Egypt · Economic and Social Implications, Op. Cit., pp. 15-F.

أنظر أيضاً : - Mona Abdelsalam Said, Growth-Oriented Structural Adjustment Programs For Egypt, Op. Cit.,p.39.

أنظر أيضاً : The- Leila Mustafa Hassanin, The International Monetary Fund And Egypt : International Policies of Structural Adjustment Reform, Op. Cit., p.187.

أنظراً أيضاً : البنك الأهلى المصري – النشرة الأقتصادية، العدد الرابع، المجلـــد الرابـــع والأربعـــون، القـــاهرة ١٩٩١، ٣١٤-٣١٧

٣- حرية البنوك فى تحديد سعر الإقراض وسعر الإيداع، على أن يستند ذلك علــى إصــدار أذونــات الخزانة ذات السعر المرجح ، والذى يتحدد على أساس سعر الخصم لدى البنك المركزى.

٤- يجب على الحكومة ألا تزيد من إئتمانها التفضيلى للبنوك المتخصصة عن المستوى الموجود فــى ٣ يناير ١٩٩١، وأى أئتمان جديد سواء للبنوك المتخصصة أم بنك الإسكان أم بنك التصدير يجب أن تعطى حسب السعر السائد فى السوق.

٥- يقوم البنك المركزى بأصدار منشورات دورية لتنظيم البنوك ، ويجب ألا تتجاوز نسبة أصول البنـوك من العملة الأجنبية عن ١٠٥ من نسبة خصومها، وأيضا يجب أن يكون الفرق بين أصول وخصوم البنوك من العملة الأجنبية فى حدود ١٥ من رأس مال البنوك منفردة، وتطبق نفس الأجراءات أيضا فيما يتعلــق بالمؤسســات غــير البنكية والتى تتعامل بالنقد الأجنبى .

٦- بالإضافة إلى ما سبق فإن الصندوق طالب بضرورة وضع سقوف ائتمانية ، وبالتالى يجــب تحديــد الإئتمان المسموح به لكل من الحكومة والقطاع العام وأيضا يجب تحديد الأموال المحلية للنظام المصرفى .

٧- بالإضافة إلى كل ذلك فإن الصندوق طالب بأن يتم رفع أسعار الفائدة فى الأجل الطويل حتى تتـوازن مع معدلات التضخم السائدة فى ذلك الوقت، ويجب أن يسترشد فى نفس الوقت بأسعار الفائدة على أذونات الخزانة.

نستخلص مما سبق أن الصندوق يضع الخطوط العريضة لما يجب أن تقوم به الحكومة والبنك المركزى فيمــا يتعلق بالسياسة النقدية ، حتى يتم تخفيض المعروض النقدى فى الأقتصاد، وإن كان الصندوق يعتمد بصفة أساسية على رفع أسعار الفائدة ووضع سقوف ائتمانية للوصول إلى هذا الهدف ، وفى نفس الوقت يطالب بضرورة الاتجــاه نحــو الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية للتحكم فى عرض النقود ، وبذلك نرى الصندوق يبذل كل ما فى وسعه لتحقيــق المعروض النقدى من خلال أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، ويلاحظ أن الحكومة تسير فى هذا الأتجـاه تدريجيا.

ب- أدوات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق فى ١٩٩٦ :

كل ما ورد عن صندوق النقد الدولى فيما يتعلق باتفاق التثبيت الذى عقده مع الحكومة المصريـــة فــى ١٩٩٦ بخصـوص السياسة النقدية، هو ماطالبة الصندوق بأن تستمر الحكومة فى إتباع كل الأدوات التنفيذية التى من شـأنها أن تخفض معدلات التضخم ، والتى من شأنها أيضا أن تحقق وضعا خارجيا سليما للاقتصاد المصرى ، ومعنى ذلك أن الصندوق فى هذا البرنامج يطلب من الحكومة الأستمرار فى رفع أسعار الفائدة كأحد العناصر الرئيسية للسياسة النقديـة التقديرية ، وأيضا الأستمرار فى وضع حدود للإئتمان المسموح به لكل من الحكومة والقطــاع العــام ، وكذلــك كــل الأجراءات التى من شأنها أن تخفض المعروض النقدى فى الأقتصاد .

ونستنتج من برامج التثبيت السابقة الآتى فيما يتعلق بالسياسة النقدية :

١- أن الهدف الأساسى للصندوق من أدوات السياسة النقدية التى يطالب بها هو تخفيض المعروض النقدى فى الأقتصاد، على أساس أن ذلك من شأنه أن يساعد على تخفيض معدلات التضخم، والعجز فى الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات.

٢- للوصول إلى الهدف الأساسى للسياسة النقدية للصندوق ، فإنه يعتمد بصفة أساسية على أداتين من أدوات السياسة النقدية وهى :

أولا : رفع أسعار الفائدة سواء الدائنة أم المدينة، ويرى الصندوق أن ذلك أمر ضرورى من جميع النواحى فهى من ناحية تقلل من المعروض النقدى فى الأقتصاد ، وهى من ناحية أخرى تقوم بأعادة تخفيض الموارد، وزيادة معدلات الادخار ، وتمنع من هروب رأس المال المحلى للخارج ، وإذا كان الصندوق يطالب بالزيادة السريعة فى أسعار الفائدة حتى تصل إلى معدلات التضخم السائدة إلا أن الحكومة تعارض ذلك وتقوم بالزيادة التدريجية فى أسعار الفائدة ، خوفا من تخفيض معدلات الأستثمار والعمالة فى الأقتصاد.

ثانيا : وضع سقوف على الإئتمان المحلى ، وبأستخدام هذه الأداة يستطيع الصندوق أن يتحكم فى الإئتمان الممنوح لكل من الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ، وبالتالى يستطيع أن يحد من دور الحكومة والقطاع العام فى الأقتصاد ، وأن يوسع فى دور القطاع الخاص، وهذا يعد من أحد أهداف هذه الأداة بالإضافة إلى الهدف الأساسى منها وهو تخفيض حجم المعروض النقدى فى الأقتصاد.

٣- بالإضافة إلى الأداتين السابقتين اللتان يستخدمهما الصندوق للتحكم فى المعروض النقدى ، فإنه بدأ فى برامجه الحديثه (منذ التسعينات) يطالب بضرورة استخدام أدوات نقدية غير مباشرة ، للتحكم فى المعروض النقدى خاصة بعد ظهور بعض الأثار السلبية للأدوات المباشرة فى بعض البلدان التى عقدت مع الصندوق اتفاقات تثبيت [1].

ونرى ان السياسة النقدية التى يتبناها الصندوق فى مصر على النحو السابق محل نقد منا ، وذلك على أساس أن هذه السياسة تتعارض مع أهداف الصندوق ،وذلك لان من شأن الأخذ بهذه السياسة أن يؤدى إلى إعاقة الاستثمار نظرا لارتفاع أسعار الفائدة ونظرا لوجود سقوف ائتمانية لا يمكن تجاوزها ، ويترتب على انخفاض معدلات الاستثمار ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الناتج المحلى الاجمالى وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات (بسبب انخفاض الصادرات وتزايد الواردات المترتب على انخفاض معدلات الاستثمار المحلى) وكل ذلك يتعارض مع أهداف

---

[1] لمزيد من المعلومات أنظر :

- William E Alexander . "The Adoption of Indirect Instruments of Monetary Policy. Occasional Paper No. 126, International Monetary Fund, Washington. D.C., 1995, pp.2-F.

(*) يلاحظ أن المقصود بالمعروض النقدي هنا النقود بمعناها الضيق M1 وهى تشمل مجموع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بالإضافة إلى الودائع الجارية الخاصة بالعملة المحلية، وليس المقصود بالنقود هنا النقود بمعناها الواسع M2 والتى تشمل بالإضافة إلى ما سبق الودائع غير الجارية الخاصة بالعملة المحلية والودائع الجارية وغير الجارية الخاصة بالعملة الأجنبية.

الصندوق، (وقد يكون هدف الصندوق من ذلك هو إرغام الدولة علة تقديم مزايا كبيرة للاستثمار الأجنبي بما يفيد البلدان المتقدمة المسيطرة على الصندوق) ، وكل ما يمكن ان تحققه هذه السياسة المتشددة التى ينادى بها الصندوق هو خفض معدلات التضخم كأثر لتخفيض المعروض النقدى فى الاقتصاد (وذلك إذا نجحت الحكومة فى تحقيق ذلك) وسنوضح فيما بعد الآثار المترتبة على هذه السياسة النقدية فى مصر ، وسنوضح فى المبحثين التاليين مدى انخفاض المعروض النقدى والائتمان المحلى فى ظل هذه السياسة فى مصر .

المبحث الثانى
تطور المعروض النقدى

يهدف هذا المبحث إلى إختبار أداء السياسة النقدية ، وذلك من خلال ملاحظة تطور المعروض النقدى (النقود) (*) فى مصر قبل الاتفاق مع الصندوق وبعده ، للوقوف على مدى تحسن الوضع بعد الاتفاق ، وهذا موضوع المطلب الأول من هذا المبحث ، ثم من خلال مقارنة المعرض النقدى منذ الاتفاق مع الصندوق بالمستهدف ، وذلك لمعرفة مدى نجاح السياسة النقدية للصندوق فى تحقيق أهدافها ، وهذا هو موضوع المطلب الثانى من هذا المبحث، وعلى ذلك فالدراسة فى هذا المبحث تنقسم إلى مطلبين على النحو التالى :-

المطلب الأول : تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

المطلب الثانى: تطور المعروض النقدى والمستهدف.

المطلب الأول
تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

نعرض فى هذا المطلب لتطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، وهذه الطريقة تعد أحد الطرق التى يتم استخدامها لاختبار أداء سياسات التثبيت ، وحتى نتمكن من ذلك فإنه يكون من المفيد أن نختبر مدى تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى كل برنامج على حده، وعلى ذلك فإن الدراسة فى هذا المطلب تنقسم إلى الآتى :-

الفرع الأول : تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧.

الفرع الثانى : تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

الفرع الثالث : تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.

الفرع الرابع: تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦.

(*) يلاحظ أن المقصود بالمعروض النقدى هنا النقود بمعناها الضيق M1 وهى تشمل مجموع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى ، بالإضافة إلى الودائع الجارية الخاصة بالعملة المحلية ، وليس المقصود بالنقود هنا النقود بمعناها الأوسع M2 والتى تشمل الودائع غير الجارية الخاصة بالعملة المحلية ، والودائع الجارية وغير الجارية الخاصة بالعملة الأجنبية .

الفرع الأول

تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية لصندوق النقد الدولى ، أن يتم تخفيض المعروض النقدى فى الاقتصاد من خلال إستخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة، وفى هذا الفرع نحاول ملاحظة تطور حجم المعروض النقدى قبل الاتفاق مع الصندوق وبعده ، وذلك لمعرفة ما إذا كان حجم المعروض النقدى قد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق أم لا ؟

جدول رقم (٥٩) يوضح تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ القيمة بالمليون جنيه

السنة	المعروض النقدى	معدل النمو السنوى للمعروض النقدى	معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى	المعروض النقدى كنسبة من الناتج على الإجمالى
١٩٧٥	١,٨٦٣	٢٤	—	٣٩
١٩٧٦	٢,٢٣٩	٢٠,٢	١٠,٢	٤٢,٥
١٩٧٧	٢,٩٤٣	٣١,٤	٧,٧	٥١,٦
١٩٧٨	٣,٥٥٣	٢٠,٧	٩,٢	٥٧
١٩٧٩	٤,٣٥٤	٢٢,٥	٩,٨	٦٣,٦

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, pp.336-F

- البنك الأهلي المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة، بالنسبة لبيانات الناتج المحلى الإجمالى .

(*) كان المعروض النقدي فى عام ١٩٧٤ حوالى ١٥٠٣ مليون جنيه.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الاتى:-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق .

يلاحظ أن قيمة المعروض النقدى تزايدت بعد الاتفاق بصورة كبيرة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٢٢٣٩ مليون جنيه فى العام السابق مباشرة للأتفاق إلى ٢٩٤٣ مليون عام الاتفاق ، ثم إلى ٣٥٥٣ مليون عام ١٩٧٨ ثم استمرت فى التزايد إلى أن وصلت إلى ٤٣٥٤ مليون عام ١٩٧٩.

ثانيا : مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق.

إذا قارنا معدل نمو المعروض النقدى بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نجد أنه كان هناك تقارب بين هذين المعدلين قبل الاتفاق وتباعد بعد الاتفاق ، ذلك أن معدل النمو السنوى للمعروض النقدى بلغ حوالى ٢٠,٢ ٪ عام ١٩٧٦ ، وكان معدل نمو الناتج المحل الإجمالى حوالى ٤٠,٢ ٪ فى نفس العام ، ولكن يلاحظ أن الوضع تغير فى عام الاتفاق مع الصندوق حيث ارتفع معدل النمو السنوى للمعروض النقدى إلى ٣١,٤ ٪ ، فى حين انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ٧.٧ ٪ ، وحدث تقارب فى العامين التاليين للأتفاق بين معدل النمو السنوى للمعروض النقدى ، ومعدل النمو السنوى الناتج المحلى الإجمالى، حيث انخفض المعدل الأول إلى ٢٠,٧ ٪ عام ١٩٧٨ فى حين بلغ المعدل الثانى ٩,٢ ٪ فى نفس العام، ثم ارتفع معدل نمو المعروض النقدى قليلا فى عام ١٩٧٩ إلى ٢٢,٥ ٪ ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ٩,٨٪.

ثالثا : مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

إذا نظرنا إلى المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٧٧ فإننا نجد تزايد المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفع المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٤٢,٥ ٪ عام ١٩٧٦ – العام السابق للاتفاق – إلى ٥١,٦ ٪ عام الاتفاق ثم إلى ٥٧ ٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦٣,٦ ٪ عام ١٩٧٩.

نخلص مما سبق إلى الآتى :-

١- قيمة المعروض النقدى قبل الاتفاق أفضل من هذه القيمة بعد الاتفاق ، نظرا لأنها كانت منخفضة قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق.

٢- معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والناتج المحلى الإجمالى كانت متقاربة قبل الاتفاق أكثر من الوضع عام الاتفاق.

٣- المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كان منخفضا قبل الاتفاق ، ومتزايدا بعد الاتفاق.

واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

فى الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٧٩

البيـــان / السنـــة	قيمة المعروض النقدى	معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والناتج المحلى الإجمالى	المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٧٥	منخفض	تقارب	منخفض
١٩٧٦	منخفض	تقارب	منخفض
١٩٧٧	مرتفعة	تباعد	مرتفع
١٩٧٨	مرتفعة	تقارب	مرتفع
١٩٧٩	مرتفعة	تقارب	مرتفع

الفرع الثانى

تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

يواصل هذا الفرع اختبار أداء المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ والجـــدول التــالى يوضح تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى الفترة محل الدراسة.

جدول رقم(٦٠)يوضح تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩

"القيمة بالمليون جنيه"

السنة	المعروض النقدى	معدل النمو السنوى للمعروض النقدى	معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى(*)	المعروض النقدى كنسبة من الناتج على الإجمالى
١٩٨٥	١٤,٦٩٦	١٨,١	٩,٢	٥٤,٨
١٩٨٦	١٥,٩٧٣	٨,٧	٤,٢	٥٧
١٩٨٧	١٨,٢٤١	١٤,٢	٥,٣	٤٢,٤
١٩٨٨	٢٠,٥٧٩	١٢,٨	٥,٥	٤٥
١٩٨٩	٢٢,٤٧١	٩,٢	٥,٥	٤٦,٩

(•) المصدر : IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

- البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة
- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.
- كان المعروض النقدي فى عام ١٩٨٤ حوالي١٢,٤٤٣ مليون جنيه.

(•) الناتج المحلي الإجمالى فى عام ١٩٨٥ محسوب على أساس أسعار ١٩٨١،١٩٨٢ أمـــا فـــى ســنة ١٩٨٦ محسوب على أساس أسعار ١٩٨١، ١٩٨٢ ومرة أخرى على أساس أسعار ١٩٨٦، ١٩٨٧.

ونرى على الجدول السابق التى:-

أولا : فيما يتعلق بقيمة المعروض النقدى .

يلاحظ أن قيمة المعروض النقدى فى الفترة السابقة على الاتفاق أقل بكثير من الفترة اللاحقة على الاتفاق. ومعنى ذلك أن السياسة النقدية التى تبناها الصندوق فى برنامج التثبيت عام ١٩٨٧ لم يترتب عليها تخفيض قيمة المعروض النقدى فى مصر بعد الاتفاق، بل أستمر التزايد فى قيمة المعروض النقدى بصورة طردية .

ثانيا : معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والناتج المحلى .

إذا قارنا معدل النمو السنوى للمعروض النقدى بمعدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧ فإننا نجد أنه فى الفترة السابقة على الاتفاق كان هناك تقارب بسيط إلى حد ما بين معدل النمو السنوى للمعروض النقدى ، ومعدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى ، ذلك أنه فى عام ١٩٨٥ كان الأول حوالى ١٨,١٪ والثانى ٩,٢ ٪، وهذا يعنى أن معدل النمو السنوى للمعروض النقدى كان حوالى ضعف معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وفى العام التالى كان أيضا هذا المعدل فى حدود الضعف ، وكان تغير الوضع فى عام الاتفاق مع الصندوق حيث أصبح معدل نمو المعروض النقدى حوالى ثلاث أضعاف معدل الناتج المحلى الإجمالى حيث بلغ معدل نمو المعروض النقدى حوالى ١٤,٢٪ فى حين لم يزد معدل النمو السنوى للناتج المحلى عن ٥,٣٪، ثم أخذ هذا المعدل فى التقارب ولكن بصورة أبعد من التقارب الذى ساد فى العامين السابقين للاتفاق مع الصندوق ، تفسير ذلك أنه فى عام ١٩٨٨ رغم انخفاض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى من ١٤,٢٪ فى عام ١٩٨٧ إلى ١٢,٨٪ فى عام ١٩٨٨ ورغم ارتفاع معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى من ٥,٣٪ فى عام ١٩٨٧ إلى ٥,٥٪ عام ١٩٨٨ إلى أن معدل نمو المعروض النقدى قبل الاتفاق كان أكثر من ضعفى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى وتحسن الوضع قليلا فى عام ١٩٨٩، حيث انخفض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى إلى ٩,٢٪، وأستمر معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى عن ٥,٥٪، ومعنى ذلك أن معدل النمو السنوى للمعروض النقدى قبل الاتفاق كان أقل من هذا المعدل بعد الاتفاق ، وإن كان الوضع بدأ يتحسن فى العام الثانى بعد الاتفاق.

ثالثا : المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

وإذا نظرنا إلى المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فإننا نجد أن الوضع بعد الاتفاق أفضل من الوضع قبل الاتفاق ، تفسير ذلك أن هذه النسبة فى العامين السابقين على الاتفاق لم تقل عن ٥٤,٨٨٪ عام ١٩٨٥ بل إنها وصلت إلى ٥٧٪ عام ١٩٨٦ ولكنها انخفضت عام الاتفاق إلى ٤٢,٤٪، وإن كانت قد أخذت فى التزايد فى العامين التاليين للاتفاق ، ولكنها لم تصل إلى نفس النسبة التى كانت موجودة قبل الاتفاق ، ومعنى ذلك أن المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى أصبح بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ أفضل من الوضع قبل الاتفاق مع الصندوق.

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- قيمة المعروض النقدى قبل الاتفاق كانت أفضل قليلا من الوضع بعد الاتفاق .

٢- معدل نمو المعروض النقدى قبل الاتفاق أفضل من الوضع بعد الاتفاق ، وإن كان قد أخذ فى التحسن في العام الثانى بعد الاتفاق.

٣- المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كان أفضل بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

واللوحة التالية توضح النتائج المستخلصة من هذا الفرع.

البيان / السنة	قيمة المعروض النقدى	معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والناتج المحلى الإجمالى	المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٥	منخفض	تقارب	مرتفع
١٩٨٦	منخفض	تقارب	مرتفع
١٩٨٧	مرتفعة	تباعد	منخفض
١٩٨٨	مرتفعة	تباعد	منخفض
١٩٨٩	مرتفعة	تقارب	منخفض

الفرع الثالث

تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

في هذا الفرع نقوم باختبار مدى تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ، ونعرض في البداية لجدول إحصائي يوضح تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .

جدول رقم (٦١) يوضح تطور العروض النقد قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة من [١٩٨٩ - ١٩٩٣]
" القيمة بالمليون جنيه "

السنة	قيمة المعروض النقدي	معدل النمو السنوي للمعروض النقدي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٩	٢٢و٤٧١	٩,٢	٥,٥	٤٦و٩
١٩٩٠	٢٦و٢٠٥	١٦و٦	٤و٧	٥٢و٢
١٩٩١	٢٨,٣٣٧	٨و١	٥,٥	٥٣و٥
١٩٩٢	٣٠و٨٣٢	٨,٨	٢و٥	٢٣
١٩٩٣	٣٤و٥٧١	١٢و١	٣و٩	٢٤و٨

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, pp.337

- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة، بيانات الناتج المحلي الإجمالي .
- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

-الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٨٦ / ١٩٨٧ ، وبالنسبة لعام ١٩٩١ تم حساب الناتج المحلي الإجمالي مرة بأسعار ١٩٨٦ ومرة بأسعار ١٩٩١/ ١٩٩٢.

ومن الجدول السابق نخرج بالنتائج التالية .

أولا :- فيما يتعلق بقيمة المعروض النقدي .

إذا قارنا قيمة المعروض النقدي في الفترة السابقة على الاتفاق بالفترة اللاحقة على الاتفاق نجد أن هذه القيمة أقل في الفترة السابقة على الاتفاق بصورة ملحوظة ، ذلك أن هذه القيمة لم تزد عن ٢٦،٢٠٥مليون جنيه في عام ١٩٩٠ ، في حين أنها بلغت حوالي ٣٤،٥٧١ مليون جنيه في عام ١٩٩٢ وهو العام الثاني بعد الاتفاق مع الصندوق ، ومعنى ذلك أن وضع قيمة المعروض النقدي كان أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة للوضع بعد الاتفاق •

ثانيا : معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والناتج المحلي .

إذا قارنا معدل النمو السنوي للمعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي قبل الاتفاق وبعده ، نجد أن الوضع كان سيئا في العام السابق مباشرة للأتفاق حيث بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي حوالي ٤,٧ ٪ في حين إرتفاع معدل النمو السنوي للمعروض النقدي يصل إلى ١٦,٦ ٪ أي أن نمو النقود تزايد في هذا العام أربعة أضعاف نمو الناتج المحلي الإجمالي ، في حين أنه في العام السابق عام ١٩٨٩- لم يتزايد معدل نمو النقود إلا أقل من ضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، إما في الفترة اللاحقة على الاتفاق فإننا نجد أن هناك تحسنا في عام الاتفاق مع الصندوق حيث انخفض معدل النقود إلى ٨,١٪ في حين ارتفع معدل الناتج المحلي إلى ٥,٥٪، ومعنى ذلك ان هناك تقاربا

حيث انخفض معدل النقود إلى ٨,١ ٪ فى حين ارتفع معدل الناتج المحلى إلى ٥,٥٪، ومعنى ذلك ان هنـــاك تقاربـــا بين المعدلين فى هذا العام ، ثم بعد هذا التقارب عاد التباعد تدريجيا بين المعدلين فى العام التـــــالى مباشـــرة للاتفـــان والعام الذى يليه ، حيث بلغ نمو النقود حوالى ثلاث أضعاف معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى .

ومما سبق يتضح أن معدل النمو للمعروض النقدى بالمقارنة ، معدل النمو السنوى الناتج كان أفضل إلـــى حـــد ما فى الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق للمقارنة بالفترة السابقة على هذا الاتفاق .

ثالثا :- المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

وإذا نظرنا إلى المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عـــام ١٩٩١ ، فإننا نجد أن هذه النسبة بلغت حوالى ٤٦،٩ ٪ عام ١٩٨٩ ثم ارتفعت إلى ٥٢،٢٪ فى عام ١٩٩٠ ثم أستمرت فـــى الأرتفاع عام الاتفاق مع الصندوق لتبلغ ٥٣،٥ ٪ ، ولكنها انخفضت فى العام التالى للاتفاق لتصـــل إلـــى ٢٣٪ ثـــم أرتفعت قليلاً لتبلغ ٢٤،٨٪ .

وهذا يعنى أن وضع المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كان أفضل بعد الاتفاق مع الصنـــــدوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق مع الصندوق .

نخلص كل ماسبق إلى أن :-

١- قيمة المعروض كانت أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بوضعها بعد الاتفاق

٢- معدل النمو السنوى للمعروض النقدى للمقارنة بمعدل النمو السنوى الناتج المحلى الإجمالى كان أفضل بعـد الاتفاق إلى حد ما للمقارنة للوضع قبل الاتفاق

٣- المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كان أفضل بعد الاتفاق بالمقارنة للوضع قبل الاتفـاق ، واللوحة التالية توضح هذه النتائج .

لوحة توضع نتائج اختبار مدى تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

فى لفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

البيان / السنة	تطور قيمة المعروض النقدى	تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى بالمقارنةبمعدل النمو السنوى للناتج المحلى الاحمالى	تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الأجمالى
	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٩	منخفضة	تقارب	مرتفع
١٩٩٠	منخفض	تباعد أكبر	مرتفع
١٩٩١	مرتفع	تقارب أكبر	مرتفع
١٩٩٢	مرتفع	تباعد	منخفض
١٩٩٣	مرتفع	تباعد	منخفض

الفرع الرابع

تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الجدول رقم (٦٢) يوضح تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى الفترة من١٩٩٣/١٩٩٤-١٩٩٦/١٩٩٧

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المعروض النقدى	* معدل نموه السنوى	معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى	المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٩٤/٩٣	٢٨٢٩٣	١٥,٥	٣,٩	٢٠,٣
١٩٩٥/٩٤	٣١٦٩٠	١٢	٤,٧	٢١,٧
١٩٩٦/٩٥	٣٥١٠٣	١٠,٨	٤,٩	٢٢,٩
١٩٩٧/٩٦	٣٩٠٥٣	١١,٣	٥,٧	٢٤,١

- بلغت قيمة المعروض النقدى فى عام ١٩٩٢/١٩٩٣ حوالى ٢٤٥٠٤ مليون جنيه ٠

المصدر : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ،١٩٩٨ ص ١١٣ ٠

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على الجدول السابق الاتى :-

أولا: فيما يتعلق بمدى تطور قيمة المعروض النقدى ٠

اذا قارنا قيمة المعروض النقدى قبل الاتفاق مع الصندوق فى أكتوبر ١٩٩٦ بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن قيمة المعروض النقدى تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق ، حيث أنها تزايدت من ٣٥١٠٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٣٩٠٥٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وهو العام الأول لبرنامج التثبيت الذى عقدته الحكومة مع الصندوق فى أكتوبر ١٩٩٦ ٠

ثانيا: مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والناتج المحلى الإجمالى ٠

إذا قارنا معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والناتج المحلى الإجمالى قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أن معدل النمو السنوى للمعروض النقدى ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث ارتفع هذا المعدل من ١٠,٨٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١١,٣٪عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، أيضا" يلاحظ أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى ارتفع هو الاخر بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايد المعدل من ٤,٩٪عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٥,٧٪عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وإذا قارنا المعدلين قبل الاتفاق وبعد الاتفاق فإننا نجد أن التقارب بين المعدلين كان أكبر بعد الاتفاق حيث كان الفارق بين المعدلين فى العام السابق على الاتفاق حوالى ٥,٩ نقطة ، أما بعد الاتفاق فقد كان الفارق حوالى ٥,٦ نقطة ، وهذا يعنى تحسنا" بسيطا" فى وضع المعروض النقدى بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ ٠

ثالثا: مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ٠

اذا نظرنا إلى العروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نجد تزايد قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق حيث تزايدت من ٢٢,٩٪عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٢٤,١٪عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، مما يعنى تزايد عرض النقود فى الاقتصاد بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ ٠

واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع ٠

السنة	قيمة المعروض النقدى	معدل نموه السنوى للمعروض النقدى والناتج الاجمالى	المعروض النقدى كنسبة من الناتج الاجمالى
٩٣/١٩٩٤	**منخفضة**	**تباعد**	**منخفضة**
٩٤/١٩٩٥	**منخفضة**	**تباعد**	**منخفضة**
٩٥/١٩٩٦	**منخفضة**	**تباعد**	**منخفضة**
٩٦/١٩٩٧	**مرتفعة**	**تقارب**	**مرتفعة**

المطلب الثانى
تطور المعروض النقدى والمستهدف

يهدف هذا المطلب إلى اختبار السياسة النقدية من خلال مدى تطابق المعروض النقدى مع المستهدف الذى يسعى إليه كل من الصندوق والحكومة كما يهدف إلى تسهيل عملية الاختبار والدراسة فى هذا المطلب ستنقسم إلى الفروع التالية : -

الفرع الأول :- تطور المعروض النقدى والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧

الفرع الثانى :- تطور المعروض النقدى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧

الفرع الثالث :- تطور المعروض النقدى والمستهدف فى برنامج ١٩٩١

الفرع الرابع :- تطور المعروض النقدى والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

الفرع الأول
تطور المعروض النقدي و المستهدف في برنامج ١٩٧٧

من المعروف أن صندوق النقد الدولي والحكومة المصرية يرغبان في تخفيض المعروض النقدي في الاقتصاد المصري على أساس أن لذلك دورا كبيرا في مكافحة التضخم والعجز في الموازنة العامة للدولة ، والعجز في ميزان المدفوعات ، وأن الصندوق والحكومة يتبنيان سياسية نقدية للوصول لهذا الهدف ، ويلاحظ أن الحكومة المصرية أيضا تطالب بالتخفيض التدريجي للمعروض النقدي ، خوفا من الآثار السلبية التي قد تحدث بسبب التخفيض الكبير في وقت قصير .

وإذا اعتبرنا أن هذا هو المستهدف بصفة عامة ، فإن المستهدف في مجال المعروض النقدي هو تخفيف قيمة المعروض النقدي بصورة تدريجية ، وهنا يثور التساؤل وهو هل تحقق ذلك للمعروض النقدي في برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادي ؟ هذا ما سنحاول اختباره فيما يلي :-

أولا :- مدى تطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف .

جدول رقم (٦٣) يوضح مدى تطور قيمة المعروض النقدي والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المعروض النقدي	المستهدف
١٩٧٦	٢٢٣٩	تناقص تدريجي
١٩٧٧	٢٩٤٣	
١٩٧٨	٣٥٥٣	
١٩٧٩	٤٣٥٤	

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, pp.336-F

ويتضح لنا من الجدول السابق أنه لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بقيمة المعروض النقدي ، نظرا لتزايد قيمة المعروض النقدي بعد الاتفاق وعدم إنخفاضها كما كان مستهدفا .

ثانيا :- مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف .

جدول رقم (٦٤) يوضح مدى تطور معدل النمو السنوى المعروض النقدى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٧٩

السنة	معدل النمو السنوى للمعروض النقدى	المستهدف
١٩٧٦	٢٠,٢	تناقص تدريجي
١٩٧٧	٣١,٤	
١٩٧٨	٢٠,٧	
١٩٧٩	٢٢,٥	

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, pp.336-F

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا مما سبق أن المستهدف فيما يتعلق بمعدل النمو السنوى المعروض النقدى لم يتحقق إلا فـــى العـــام التالى للاتفاق حيث انخفض هذا المعدل من ٣١,٤ ٪ عام ١٩٧٧ إلى ٢٠,٧ ٪ عام ١٩٧٨ ، ثم ارتفـــع مـــرة أخـــرى إلى ٢٢,٥ ٪ عام ١٩٧٩ .

ثالثا :- مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .

(٦٥)
جدول يوضح تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف
×

خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٩٧

السنة	المعروض النقدى كنسبة من الناتج	المستهدف
١٩٧٦	٤٢و٥	تناقص تدريجى
١٩٧٧	٥١و٦	
١٩٧٨	٥٧	
١٩٧٩	٦٣و٦	

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, pp.336-F

- البنك الأهلي المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة، بالنسبة لبيانات الناتج المحلى الإجمالى .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بالمعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لم يتحقق طوال فترة محل البحث ، حيث تزايد المعروض النقدى كنسبة الناتج محلى من ٤٢,٥٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥١,٦ ٪عام ١٩٧٧ ، ثم إلى ٥٧٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦٣,٦٪ عام ١٩٧٩ .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بقسمة المعروض النقدى لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة .

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بمعدل النمو السنوى للمعروض النقدى لم يتحقق على الإتفاق والصندوق ولكنه تحقق فى العام التالى ثم تزايد فى عام ١٩٧٩ .

٣- أن المستهدف فيما يتعلق بالمعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لم يتحقق طوال الفترة محل البحث ، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور المعروض النقدى والمستهدف

فى الفترة ١٩٧٧- ١٩٧٩

السنة	قيمة المعروض النقدى	المستهدف	معدل النمو السنوى للمعروض النقدى	المستهدف	المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	المستهدف
	النتائج		النتائج		النتائج	
١٩٧٧	عدم تحقيق الهدف	تناقص تدريجى	عدم تحقيق المستهدف	تناقص تدريجى	عدم تحقيق الهدف	تناقص تدريجى
١٩٧٨	عدم تحقيق الهدف		تحقيق المستهدف		عدم تحقيق الهدف	
١٩٧٩	عدم تحقيق الهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق الهدف	

الفرع الثانى

تطور المعروض النقدى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧

أولا :- مدى تطور قيمة المعروض النقدى والمستهدف .

هنا يثور التساؤل هل تطور المعروض النقدى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ على الوجـــه الــذى كــان يرغبه الصندوق والحكومة ؟وبعبارة أخرى هل تحقق المستهدف فيما يتعلق بقيمة المعروض النقدى ؟ الجدول التــــالى يوضح ذلك :

جدول رقم (٦٦) يوضح مدى تطور قيمة المعروض النقدى والمستهدف على الفترة من ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه .

السنة	قيمة المعروض النقدى	المستهدف
١٩٨٦	١٥,٩٧٣	تناقص تدريجى
١٩٨٧	١٨,٢٤١	
١٩٨٨	٢٠,٥٧٩	
١٩٨٩	٢٢,٤٧١	

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337

يتضح لنا من الجدول السابق أن قيمة المعروض النقدى تزايد بصورة مطردة منذ الاتفاق مع الصندوق وحتى ١٩٨٩ ولم تتناقص تدريجيا كما كان مستهدفا ، وهذا يعنى أن السياسة النقدية التقييدية التى يتبينها الصندوق والتى أخذت بها الحكومة لم تنجح فى تحقيق قيمة المعروض النقدى فى مصر خلال الفترة فى محل البحث .

ثانيا :- مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف .

هنا أيضا يثار تساؤل آخر وهو هل كان التطور فى معدل النمو السنوى للمعروض النقدى يسير بصورة متناقصة خلال الفترة محل البحث ؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فمعنى ذلك أن السياسة النقدية حققت المستهدف فى مجال تحقيق حجم المعروض النقدى ، وإذا لم يكن الامر كذلك فمعنى ذلك أنها فشلت فى ذلك ، وهنا نعرض فقط إلى مدى نجاح أو فشل السياسة فى تحقيق المستهدف فيها ، أما بالنسبة لتفسير أسباب النجاح أو الفشل فيتم التعرض له لاسيما بعد ذلك والوقت على مدى تحقق المستهدف فيما يتعلق بالنمو السنوى للمعروض النقدى فإن الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٦٧) يوضح تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٨٩

السنة	معدل النمو السنوى للمعروض النقدى	المستهدف
١٩٨٦	٨و٧	تناقص تدريجى
١٩٨٧	١٤و٢	
١٩٨٨	١٢و٨	
١٩٨٩	٩و٢	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337.

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح أن معدل النمو السنوى للمعروض النقدى يحقق المستهدف عام الاتفاق مع الصندوق ، وذلك على أساس أن هذا المعدل لم ينمو بصورة متناقصة بل على العكس نما بصورة متزايدة فبعد أن كان هذا المعدل ٨و٧ ٪ عام ١٩٨٦ إذ به يرتفع إلى ١٤و٢٪ عام ١٩٨٧ ولكن هذا الوضع تغير فى العاميين التاليين للاتفاق حيث بدا معدل النمو السنوى فى المعروض النقدى يتطور بصورة متناقصة حيث انخفض هذا المعدل إلى ١٢و٨٪ فى عام ١٩٨٨ ثم إلى ٩و٢٪ فى عام ١٩٨٩ ، ومعنى ذلك أن السياسة النقدية للصندوق نجحت فى تخفيض معدل النمو للمعروض النقدى فى العامين التاليين للاتفاق ، وإن كانت لم تنجح فى تحقيق ذلك خلال عام الاتفاق .

ثالثا :- مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .

إذا نظرنا إلى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف ، فإننا نجد أنه من المرغوب فيه أن يتناقص حجم المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، لأن ذلك يعنى زيادة جانب العرض فى الاقتصاد وانخفاض جانب الطلب ، مما يؤدى إلى القضاء على مشكلة التضخم والعجز فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة وزيادة معدلات النمو ، وهذا ما يسعى إليه صندوق الحكومة المصرية بل كل دول العالم مع الأخذ فى الحسبان أن ذلك يجب أن يكون فى حدود معينة ، لان زيادة العرض على جانب الطلب سيؤدى إلى العديد من المشاكل الاقتصادية التى لا تقل عن مشاكل زيادة جانب الطلب على العرض فى الاقتصاد والجدول التالى يوضح مدى تناقص حجم المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٦٨) يوضح تطور حجم المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف

فى الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

السنة	المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى	المستهدف
١٩٨٦	٥٧	تناقص تدريجى
١٩٨٧	٤٢و٤	
١٩٨٨	٤٥	
١٩٨٩	٤٦و٩	

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح هذا الجدول أن المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى لم يحقق المستهدف منه إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق ، وذلك لانه تناقص من ٥٧ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤٢و٤٪عام ١٩٨٧ ، ولكنه أخذ فى التزايد بصورة تدريجية في العامين التاليين للاتفاق ، وهذا يعنى أن السياسة النقدية التى يبينها الصندوق فى مصر لم ينجح فى تخفيف المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلا فى علم الاتفاق فقط بالمقارنة بالعامين التاليين للاتفاق .

نستخلص من كل ما سبق الآتى :-

١- المستهدف من قيمة المعروض النقدى لم يتحقق فى برنامج ١٩٨٧

٢- وأن المستهدفين من معدل النمو السنوى للمعروض النقدى لم يتحققا عام الاتفاق ولكنهما تحققا فى العامين التاليين .

٣- المستهدف من المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لم يتحقق إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه لم يتحقق فى العامين التاليين لذلك واللوحة التالية توضح نتائج اختبار تطور المعروض النقدى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادى فى مصر .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور المعروض النقدى والمستهدف

فى الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

البيان	قيمة المعروض النقدي	معدل النمو السنوى للمعروض النقدي	المعروض النقدى كنسبه من الناتج الإجمالى
السنه	الناتج	النتائج	النتائج
١٩٨٧	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف
١٩٨٨	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف
١٩٨٩	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف

الفرع الثالث
مدى تطور المعروض النقدى والمستهدف
فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادي

بعد اختبار مدى تطور المعروض النقدى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادى، فإننا نعرض فى هذا الفرع اختبار مدى تطور المعروض النقدى والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى على النحو التالى:-

أولا : مدى تطور حجم المعروض النقدى والمستهدف .

ماذا حدث لحجم المعروض النقدى فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى ؟ هل حقق حجم المعروض النقدى المستهدف منه فى هذا البرنامج أم أنه فشل فى ذلك كما هو الحال فى برنامج ١٩٨٧ ، والجدول التالى يوضح حقيقة الأمر بالنسبة لتطور حجم المعروض النقدى فى برنامج ١٩٩١ :-

جدول رقم (٦٩) يوضح مدى تطور حجم المعروض النقدى والمستهدف فى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

السنه	قيمه المعروض النقدى	المستهدف
١٩٩٠	٢٦,٢٠٥	تناقص تدريجي
١٩٩١	٢٨,٣٣٧	
١٩٩٢	٣٠,٨٣٢	
١٩٩٣	٣٤,٥٧١	

المصدر : - . IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337

يتضح لنا من هذا الجدول أن قيمه المعروض النقدى قد تزايد بصورة طردية منذ الاتفاق مع الصنـــدوق ، ولـم تتناقص كما كان متوقعا ، وبالتالى لم تنجح السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق فى تخفيـض قيمـه المعـروض النقدى فى الاقتصاد خلال الفترة محل البحث .

ثانيا :- مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف .

إذا أردنا اختبار مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى فإن الجدول التالى يبين ذلك :-

جدول رقم (٧٠) يوضح مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف فى الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

السنه	معدل النمو السنوى للمعروض النقدي	المستهدف
١٩٩٠	٦, ١٦	تناقص تدريجي
١٩٩١	٨,١	
١٩٩٢	٨,٨	
١٩٩٣	١٢,١	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996 , p.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح أن معدل النمو السنوى للمعروض النقدى لم يتنـاقص إلا فـى عـام الاتفـاق مـع الصندوق، حيث أنخفض هذا المعدل من ١٦,٦ ٪ عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٨,١ ٪ عام ١٩٩١ ، ولكنه أخذ فى التزايد فى العامين التاليين للاتفاق مباشرة ، فكان هذا المعدل ٨,٨ ٪ ، ١٢,١ ٪ على التوالى ، نخرج من ذلك بنتيجة مقامها أن معدل النمو السنوى للمعروض النقدى لم يحقق المستهدف منه إلا فى عام الاتفاق على الصنـدوق ، أمـا العامـان التاليان للاتفاق فإن المستهدف لم يحقق فيهما .

ثالثا :- مدى تطور المعروض النقدى كنسبه من الناتج المحلى الاجمالى والمستهدف .

إذا نظرنا إلى مدى تطابق التطور الذى حدث فى المعروض النقدى كنسبه من الناتج المحلى الإجمالى مع المستهدف فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى فإن الجدول التالى يعطى صورة لتوضيح ذلك :-

جدول رقم (٧١) يوضح مدى تطور قيمه المعروض النقدى كنسبه من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف

فى الفترة من ١٩٩١ -١٩٩٣

السنه	للمعروض النقدى كنسبه من الناتج المحلى الأجمالى	المستهدف
١٩٩٠	٥٢و٢	تناقص تدريجى
١٩٩١	٥٣و٥	
١٩٩٢	٢٣	
١٩٩٣	٢٤و٨	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p 337 .

- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة، بالنسبة لبيانات الناتج المحلى الإجمالى .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح أن قيمة المعروض النقدى كنسبه من الناتج المحلى الإجمالى لم يحقق المستهدف منه فى عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٥٢،٢٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ٥٣،٥٪ عام ١٩٩١ ، ولكنها حققت المستهدف فى عام ١٩٩٢ حيث انخفضت هذه القيمة لتقل إلى ٢٣٪ ولكن هذه القيمة لم تستمر فى الانخفاض فى عام ١٩٩٣ وارتفعت قليلا لتقل إلى ٢٤،٨٪ وعلى ذلك فإن ذلك يعد نجاحا جزئيا للسياسة النقدية فى تخفيض قيمه المعروض النقدى كنسبه من النتائج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ .

نخلص من كل ما سبق إلى أن :-

١- أدوات السياسة النقدية التى تبناها الصندوق فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى لم تنجح فى تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمه المعروض النقدى .

٢ - وأيضا لم تحقق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى فى العامين التاليين للاتفاق

٣- وأخيرا لم تحقق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمه المعروض النقدى كنسبه من الناتج المحلى الإجمالى فى عام الاتفاق مع الصندوق .

٤- ولكن أدوات السياسة النقدية نجحت فى تخفيض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى فى عام الاتفاق مـــع الصندوق ، وأيضا فى تخفيض قيمه المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بصـــورة كبـــيرة فى عام ١٩٩٢ وبصورة أقل فى عام ١٩٩٣ ، واللوحة التالية توضح نتائج اختبار مدى تطور المعـــروض النقدى والمستهدف فى الفقرة محل البحث :-

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العروض النقدى والمستهدف

فى الفترة من ١٩٩١- ١٩٩٣

البيان السنة	قيمه العروض النقدي النتائج	معدل النمو السنوى للعروض النقدي النتائج	قيمه العروض النقدى كنسبه من الناتج المحلى الإجمالي
١٩٩١	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف
١٩٩٢	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف
١٩٩٣	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق جزئى المستهدف

الفرع الرابع

تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٩٦

أولا: تطور قيمة المعروض النقدى والمستهدف .

الجدول رقم (٧٢) يعرض لتطور قيمة المعروض النقدى والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٩٩٦/١٩٩٧ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المعروض النقدى	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	**٣٥١٠٣**	**تناقص تدريجي**
١٩٩٧/٩٦	**٣٩٠٥٣**	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ص١١٣

يتضح لنا من هذا الجدول أن المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة المعروض النقدى فى الاقتصاد لم يتحقق ، حيـــث تزايد المعروض النقدى من ٣٥١٠٣ مليوت جنيه فى عـــام ١٩٩٥/١٩٩٦إلـــى ٣٩٠٥٣ مليـــون جنيـــه فـــى عـــام ١٩٩٦/١٩٩٧ .

ثانيا: مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف .

الجدول رقم (٧٣) يبين مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف

فى الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٩٩٦/١٩٩٧ ٠

السنة	معدل النمو السنوى للمعروض النقدى	المستهدف
١٩٩٥/١٩٩٦	١٠,٨	تناقص تدريجى
١٩٩٦/١٩٩٧	١١,٣	

المصدر : - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ص١١٣

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويظهر لنا فى هذا الجدول أن تخفيض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى كمستهدف للسياسة النقدية فى برنامج ١٩٩٦ ، لم يتحقق حيث تزايد معدل النمو السنوى للمعروض النقدى من ١٠,٨ ٪فى العام السابق مباشرة للاتفاق إلى ١١,٣٪فى عام الاتفاق ٠

ثالثا: مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .

الجدول رقم (٧٤) يوضح مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٩٩٦/١٩٩٧ ٠

السنة	المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	المستهدف
١٩٩٥/١٩٩٦	٢٢,٩	تناقص تدريجى
١٩٩٦/١٩٩٧	٢٤,١	

المصدر : - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ـ العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ص١١٣

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من هذا الجدول أن تخفيض قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لم يتحقق بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ ، حيث تزايد المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٢٢,٩٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ (العام السابق على الاتفاق) إلى ٢٤,١٪فى العام الأول للاتفاق ، واللوحة التالية تعرض الدراسة فى هذا الفرع:-

المستهدف	كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	معدل نموه السنوى	قيمة المعروض النقدى	السنة
تناقص تدريجى	منخفض	منخفض	منخفض	١٩٩٦/١٩٩٥
	مرتفع	مرتفع	مرتفع	١٩٩٧/١٩٩٦

المبحث الثالث
تطور الائتمان المحلى

يلاحظ أن صندوق النقد الدولى يسعى فى مجال السياسة النقدية إلى تخفيض حجم الائتمان المحلى الاجمـالى ، وذلك على أساس أن تزايد الائتمان المحلى من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الطلب الكلـى فـى الاقتصـاد ، وأن هـذا يتعارض مع ما يسعى إليه الصندوق ، فهو يسعى أساساً من وراء سياسات للتثبيت التى يتبناها الى تخفيـض الطلـب الكلى فى الاقتصاد ، وعلى ذلك فهو يسعى لتخفيض الأئتمان المحلى الأجمالى ، ومن ناحيه أخرى فهو يسـعى إلـى تخفيض الائتمان المقدم للحكومة والقطاع العام ، وذلك نظراً لان ذلك قد يشجع على زيادة العجز فى الموازنة العامـة للدولة ، وأيضاً قد يؤدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم فى الاقتصاد وهو مالا يريده الصندوق ، ولكنـه فـى نفـس الوقت يؤيد تزايد الائتمان المحلى المقدم للقطاع الخاص ، على أساس أن هذا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الاسـتثمار ، والإنتاج ، والعمالة ، وتحسين وضع ميزان الموضوعات فى الاقتصاد ، وسنحاول فيما يلى اختبـار مـدى تطـور الائتمان المحلى فى الاتجاه الذى يريده الصندوق من عدمه ، وتنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى الاتى :-

المطلب الأول :- تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

المطلب الثانى :- تطور الائتمان المحلى والمستهدف

المطلب الأول
تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

تنقسم الدراسة هذا المطلب إلى الفروع التالية :

الفرع الأول : تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الائتمان مع الصندوق عام ١٩٧٧

الفرع الثانى : تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الائتمان مع الصندوق عام ١٩٨٧

الفرع الثالث : تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الائتمان مع الصندوق عام ١٩٩١

الفرع الرابع : تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الائتمان مع الصندوق عام ١٩٩٦

الفرع الأول
تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

للوقوف على مدى تطور الائتمان المحلى في الاتجاه الذى يريده الصندوق ، فان الجدول التالى يعرض لتطـــور الائتمان المحلى الإجمالى ومكوناته خلال الفتره محل الدر اسة .

جدول رقم (٧٥) يوضح تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المحلى	معدل نمو السنوى	الائتمان المقدم للحكومة	كنسبة من الائتمان المحلى	الائتمان المقدم للقطاع الحاص	كنسبة من الائتمان المحلى
١٩٧٥	٣٧٢٥	٥٠و٥	٢٦٣٢	٧٠و٧	٨٨١	٢٣و٧
١٩٧٦	٤٢٧٩	١٤و٩	٢٩٥٣	٦٩	١١٤٧	٢٦و٨
١٩٧٧	٥٠٢٤	١٧و٤	٣٢٨٢	٦٥و٣	١٥٣٧	٣٠و٦
١٩٧٨	٧٩٠١	٥٧و٣	٥٨٧٤	٧٤و٣	١٧٩٠	٢٢و٧
١٩٧٩	٩٨٩٧	٢٥و٣	٧٢٤٣	٧٣و٢	٢٣٩٦	٢٤و٢

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.336

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

*يلاحظ أن الائتمان المحلى الإجمالى على ١٩٧٤ بلغ ٢٤٧٥ مليون جنيه ، ويلاحظ أنه لم يكن هناك أى ائتمان مقـــدم للقطاع العام خلال الفترة محل الدراسة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ .

ونرى على الجدول السابق الاتى :-

أولا :- فيما يتعلق بمدى تطور الائتمان المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة الائتمان المحلى الإجمالى قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذه القيمة بعد الاتفـــاق كانت أكبر بصورة كبيرة ، على عكس ما كان مخططا له ، وإذا قارن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى الإجمـــالى قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذا المعدل تزايد بصورة كبيرة نسبيا بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبـــل الاتفاق حيث تزايد هذا المعدل من ١٤,٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤,١٧ ٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٧,٣٪ عام ١٩٧٨ ثم تنـــاقص قليلا عام ١٩٧٩ ليصل إلى ٢٥,٣٪ وبعد ذلك نجد أن الوضع قبل الاتفاق أفضل بصفة عامة من الوضع بعد الاتفـــاق ، وسنوضح فيما بعد أسباب ذلك والآثار المترتبة عليه.

ثانياً :- مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا الائتمان المقدم للحكومة قبل الاتفاق بهذا الائتمان بعد الاتفاق ، فإننا نجـد أن قيمـة الائتمـان المقـدم للحكومة بعد الاتفاق تزايدت بكثير عن قيمة هذا الائتمان قبل الاتفاق ، حيث تزايد قيمة هذا الائتمان من ٢٩٥٣ مليـون جنيه عام ١٩٧٨٦ إلى ٣٢٨٢ مليون عام ١٩٧٩ ثم إلى ٥٨٧٤ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ٧٢٤٣ مليون عـام ١٩٧٩ ولكن إذا نظرنا إلى تطور قيمة الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد أن قيمـة هذا الائتمان قد إنخفضت فى عام الاتفاق على المقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق حيث إنخفضت هذه القيمة ٦٩ ٪ عام ١٩٧٦ إلى٦٥,٣ ٪ عام ١٩٧٧ ، ولكنها تزايدت بعد ذلك إلى ٧٤,٣ ٪عام ١٩٧٨ ثم إلـى ٧٣,٢ ٪ عـام ١٩٧٩ وعلى ذلك يكون وضع هذا الائتمان قبل الاتفاق أفضل من الوضع بعد الاتفاق ، وسنوضح فيما بعد الآثـار المترتبـة على ذلك .

ثالثاً :- مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل الاتفق بهذا الائتمان بعد الاتفاق ، فإنا نلاحظ أن قيمـة هـذا الائتمان تزايدت بعد الاتفاق بصورة ملحوظة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت قيمة هـذا الائتمـان مـن ١١٤٧ مليون جنيه فى الباب السابق منه مباشرة للأتفاق إلى ١٥٣٧ مليون فى عام الأقتصاد ثم إلـى ١٧٩٠ مليـون عام١٩٧٨ ، ثم ٢٣٩٦ مليون عام ١٩٧٩ ، وهذا يوافق ما سعى إليه الصندوق ، وإذا نظرنا إلى تطـور قيمـة هـذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى ، فإننا نجد أنها كانت متزايدة فى عام الاتفاق ، مع المقارنة بالفترة السـابقة علـى الاتفاق حيث إرتفعت قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان المحلى من ٢٦،٨ ٪ عـام ١٩٧٦ إلـى ٣٠،٦ ٪عام ١٩٧٧ ولكنها أنخفضت فى العامين التاليين للاتفاق عن المعدلات التى صدرت قبل الاتفاق، وسنبين فيمـا بعد آثار ذلك .

نخلص من كل ما سبق إلى الأتى :-

١- تزايد قيمة الائتمان المحلى ومعدل النمو السنوى بعد الاتفاق عن الوضع قبل الاتفاق بصفة عامة ٠

٢- تزايد قيمة الائتمان المقدم للحكومة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق بتناقص معدل نمو هذه القيمـة كنسبة من الائتمان المحلى الإجمالى عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة للفترة السابقة على الاتفـاق ، ثـم إرتفاعها فى العامين التاليين للأتفاق عن الوضع قبل الاتفاق ٠

٣- تزايد قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص بعد الاتفاق المقارن بالوضع قبل الاتفاق، وأيضا تزايـد معـدل نمو هذه القيمة كنسبة الائتمان المحلى الإجمالى على الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفـاق ، ثم عن خفضها فى العامين التاليين للأتفاق عن الوضع قبل الاتفاق ، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسـة فى هذا الفرع :-

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	الائتمان المحلى	معدل نمو السنوى	الائتمان المقدم للحكومة	كنسبة من الائتمان	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	كنسبة من الائتمان المحلى
١٩٧٥	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفضة	منخفضة
١٩٧٦	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفضة	منخفضة
١٩٧٧	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفعة	مرتفعة
١٩٧٨	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفعة	منخفضة
١٩٧٩	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفعة	منخفضة

الفرع الثانى

تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

الجدول التالى يوضح لنا صورة التطور الذى حدث فى الائتمان المحلى خلال الفترة محل الدراسة :-

جدول رقم (٧٦) يوضح تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المحلى	معدل نموه السنوى	الائتمان المقدم للحكومة	كنسبة من الائتمانالمحلى	الائتمان المقدم للقطاع العام	كنسبة من الائتمان المحلى	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	كنسبة من الائتمان المحلى
١٩٨٥	٣٧٦٧٤	١٩,٤	١٧٠٥٣	٤٥,٣	٨٩٥٣	٢٣,٨	١٠١٤٥	٢٦,٩
١٩٨٦	٤٤٧٤٧	١٨,٨	١٩٤٨٤	٣٤,٥	١٠١٧٥	٢٢,٧	١٢٨٨٨	٢٨,٨
١٩٨٧	٥٢٤٦٧	١٧,٣	٢٣٤٦٤	٤٤,٧	١١٦٩٢	٢٢,٣	١٤٨٨١	٢٨,٤
١٩٨٨	٦٣٠٥٢	٢٠,٢	٢٩١٨٦	٤٦,٣	١٣٦٥١	٢١,٧	١٧٣٣٠	٢٧,٥
١٩٨٩	٧٨٧٩٨	٢٥	٣٧٩٤١	٤٨,١	١٣٠٧٩	٢٢	٢٠٤٢٨	٢٥,٩

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook ,1996, p. 337

* قيمة الائتمان المحلى الإجمالى عام ١٩٨٤ كانت حوالى ٣١٥٥٣ مليون جنيه

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الاتى على الجدول السابق :-

أولا :- فيما يتعلق بمدى تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى قيمة الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أن هذه القيمة تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق كادت تصل فى سنة ١٩٨٩ إلى ضعف القيمة فى عام ١٩٨٥ أى قيمة الائتمان المحلى تضاعفت فى أربع سنوات ، حيث أرتفعت قيمة الائتمان المحلى الإجمالى من ٣٧٦٧٤ مليون فى عام ١٩٨٥ إلى ٧٨٧٩٨مليون فى عام ١٩٨٩ ، وبالإضافة إلى ذلك فإن قيمة الائتمان المحلى كانت متزايدة فى عام الاتفاق والعام الذى يليه أيضا بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفاعت هذه القيمة من ٤٤٧٤٧ مليون عام ١٩٨٦ إلى ٥٢٤٧٦ مليون عام ١٩٨٧ ثم إلى ٦٣٠٥٢ مليون عام ١٩٨٨ ، وإذا نظرنا إلى تطور معدل النمو السنوى للأئتمان المحلى خلال الفترة محل الدراسة فإننا نلاحظ انخفاض هذا المعدل عام الاتفاق والعام السابق له ثم تزايد فى العامين التاليين للاتفاق توضيح ذلك أن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى أنخفض من ١٨٫٨ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٧٫٣ ٪ عام الاتفاق ثم تزايد إلى ٢٠٫٢ ٪ ٢٥ ٪ فى العامين التاليين للاتفاق على التوالى وعلى ذلك يكون معدل النمو السنوى للائتمان المحلى قبل الاتفاق أفضل من الوضع بعدالاتفاق بأستثناء عام الاتفاق ، وسنبين فيما بعد أسباب ذلك والنتائج المترتبة عليه .

ثانيا :- مدى تطور الائتمان المدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا الائتمان المقدم للحكومة قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذه القيمة تزايدت بعد الاتفاق بصورة كبيرة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ١٩٤٨٤ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٢٣٤٦٤ مليون عام الاتفاق ثم إستمرت فى التزايد بعد ذلك حيث بلغت ٢٩١٨٦ مليون جنيه إلى ٣٧٩٤١ مليون جنيه فى العام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ على التوالى، وإذا نظرنا إلى قيمة الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلى الإجمالى ، فإننا نجد أن قيمة هذا الائتمان تزايدت أيضا بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت ٤٣٫٥ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤٤٫٧ ٪ عام الاتفاق ثم إلى ٤٦٫٣ ٪ عام ١٩٨٧ ، ٤٨٫١ ٪ عام ١٩٨٩، وسنوضح فيما بعد الآثار المترتبة على ذلك .

ثالثا :- مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام قبل وبعد الأتفاق.

إذا نظرنا إلى الائتمان المقدم للقطاع العام خلال الفترة محل الدراسة فإننا نلاحظ على عكس ما كان مرغوبا فيه أنه تزايد بصورة مطورة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة للوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفعت قيمة هذا الائتمان من ١٠١٧٥ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ١١٦٩٢ ملبون جنيه علم الاتفاق ثم إلى ١٣٦٥١ مليون عام ١٩٨٨ الى ثم ١٣٠٧٩ مليون عام ١٩٨٩ ، ومع ذلك فمن الملاحظ أيضا أن قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى قد انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة للوضع قبل الاتفاق من حيث أن هذه القيمة قد انخفضت من ٢٢٫٧ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢٢٫٣ ٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٢١٫٧ ٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٢٢ ٪ عام ١٩٨٩ ، وسنوضح فيما بعد الآثار المترتبة على ذلك .

رابعاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .

لو ألقينا نظرة على الجدول السابق فيما يتعلق بتطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال الفترة محل الدراسة لوجدنا أن قيمة هذا الائتمان تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالسنوات السابقة على الإتفاق، حيث إرتفعت قيمة هذا الائتمان من ١٢٨٨٨ مليون جنية عام ١٩٨٦ إلى ١٤٨٨١ مليون عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٧٣٣٠ مليون عام ١٩٨٨ ثم إلى ٢٠٤٢٨ مليون عام ١٩٨٩، ولكن إذا نظرنا إلى تطور هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلى ، فإننا نجد أنها كانت منخفضة بعد الاتفاق بالمقارنة بالسنوات السابقة على الإتفاق ، حيث إنخفضت هذه القيمة من ٢٨,٨٪ من الائتمان المحلى عام ١٩٨٦ إلى ٢٨,٤٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٢٧,٥٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٢٥,٩٪ عام ١٩٨٩، وسنوضح الآثار المترتبة على ذلك فيما بعد .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى:-

١- قيمة الائتمان المحلى الإجمالى تزايدت بعد الاتفاق بصورة أكبر من الوضع فى السنوات السابقة على الاتفاق ، ولكن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى كان منخفضاً عام الاتفاق بالمقارنة بالسنوات السابقة على الاتفاق ، ولكنة كان مرتفعاً فى العاميين التاليين للاتفاق.

٢- قيمة الائتمان المقدم للحكومة كان مرتفعاً بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وأيضا بالنسبة لهذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى يلاحظ أنه كان مرتفعاً بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣- قيمة الائتمان المقدم للقطاع العام كانت مرتفعة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، ولكن قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى كانت منخفضة بعد الاتفاق بالمقارنة بالسنوات السابقة على الاتفاق .

٤- قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كانت مرتفعة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، ولكن هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلى كانت منخفضة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الإتفاق فى الفترة مز ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	قيمة الائتمان المحلى	معدل نموه السنوى	قيمة الائتمان المقدم للحكومة	كنسبة من الائتمان المحلى	قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص	كنسبة من الائتمان المحلى
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٥	منخفضة	منخفض	منخفضة	منخفض	مرتفعة	مرتفع
١٩٨٦	منخفضة	منخفض	منخفضة	منخفض	مرتفعة	مرتفع
١٩٨٧	مرتفعة	منخفض أكثر	مرتفعة	مرتفع	مرتفعة	منخفض
١٩٨٨	مرتفعة	مرتفع	مرتفعة	مرتفع	مرتفعة	منخفض
١٩٨٩	مرتفعة	مرتفع	مرتفعة	مرتفع	مرتفعة	منخفض

الفرع الثالث

تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

الجدول التالى يوضح لنا تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

جدول رقم (٧٧) يوضح تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٨٩ -١٩٩١

"القيمة بالمليون جنيه"

السنة	قيمة الائتمان المحلى الإجمالى	معدل نموه السنوى	الأئتمان المقدم للحكومة	كنسبة من الائتمان المحلى الإجمالى	الأئتمان المقدم للقطاع العام	كنسبة من الائتمان المحلى	الأئتمان المقدم للقطاع الخاص	كنسبة من الائتمان المحلى
١٩٨٩	٧٨٧٩٨	٢٥	٣٧٩٤١	٤٨,٠	١٧٣٠٩	٢٢	٢٠٤٢٨	٢٥,٩
١٩٩٠	٩٩٦٢٥	٢٦,٤	٤٧٧٠٥	٤٧,٩	٢٣٧٤٨	٢٣,٨	٢٤٤٥٤	٢٤,٥
١٩٩١	١٠٧٤٨٣	٧,٩	٤٩٨٤٨	٤٦,٤	٢٨٩٤٠	٢٦,٩	٢٤٨١٦	٢٣
١٩٩٢	١١١٣١١	٣,٦	٥٢٣٥٨	٤٧	٢٤٧٥١	٢٢,٢	٣٠٩٧٨	٢٧,٨
١٩٩٣	١١٩٢٧٨	٧,٢	٤٨٧٢٤	٤٠,٨	٣٠١٠٣	٢٥,٢	٣٦٨٨٥	٣٠,٩

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337 .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الاتى على الجدول السابق:-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الإتفاق .

إذا قارنا قيمة الائتمان المحلى قبل الاتفاق ببعد الاتفاق ، فإننا نجد أن قيمة الائتمان المحلى بعد الإتفاق أكبر من قيمتة قبل الاتفاق ، حيث أنها إرتفعت من ٩٩٦٢٥ مليون جنية عام ١٩٩٠ إلى ١٠٧٤٨٣ مليون عام الاتفاق (١٩٩١) ثم إستمرت فى الارتفاع فى العاميين التاليين للاتفاق ، حيث ارتفعت إلى ١١١٣١١ مليون عام ١٩٩٢ ثم ١١٩٢٧٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣، وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للائتمان المحلى ، فإننا نلاحظ أنه انخفض بعد الاتفاق بصورة كبيرة بالمقارنة بالوضع قبل الإتفاق، حيث انخفض هذا المعدل من ٢٦,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧,٩٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٣,٦٪ عام ١٩٩٢ ثم إلى ٧,٢٪ عام ١٩٩٣، وسنبين أسباب ذلك واثاره فيما بعد .

ثانيا : مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

إذا نظرنا إلى قيمة الائتمان المقدم إلى الحكومة قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نجد أن قيمة هذا الائتمان كانت أكبر بعد الاتفاق ، حيث تزايدت من ٤٧٧٠٥مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٤٩٨٤٨ مليون عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٥٢٣٨٥ مليون عام ١٩٩٢ ، ثم إلى ٤٨٧٢٤ مليون عام ١٩٩٣، ومع ذلك فإن قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى قد انخفضت بعد

الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث إنخفضت قيمة الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلى من ٤٧,٩٪ عام ١٩٩٠ ، إلى ٤٦,٤ ٪عام ١٩٩١ و إلى ٤٧٪ عام ١٩٩٢ ، ثم إلى ٤٠,٨٪ عام ١٩٩٣، وسنوضح فيما بعد آثار ذلك .

ثالثاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام قبل وبعد الاتفاق .

يلاحظ أن الائتمان المقدم للقطاع العام بعد الاتفاق كان أكبر من الائتمان المقدم لهذا القطاع قبل الإتفاق ، حيث تزايد هذا الائتمان من ٢٣٧٤٨مليون جنية عام ١٩٩٠ إلى ٢٨٩٤٠ مليون عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٢٤٧٥١ مليون عام ١٩٩٢ ، ثم إلى ٣٠١٠٣ مليون عام ١٩٩٣، وأيضا كانت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الاجمالى مرتفعة بعد الاتفاق بصفة عامة عن الوضع قبل ذلك ، حيث ارتفعت قيمة الائتمان المقدم للقطاع العام كنسبة من الأئتمان المحلى من ٢٣,٨ ٪عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,٩٪ عام ١٩٩١ ، ثم انخفضت قليلاً إلى ٢٢,٢ ٪عام ١٩٩٢ ، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ٢٥,٢٪ عام ١٩٩٣، وسنبين آثار ذلك فيما بعد .

رابعاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .

يلاحظ أن قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، قد تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة للوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٢٤٤٥٤ مليون جنية عام ١٩٩٠ إلى ٢٤٨١٦ مليون جنية عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٣٠٩٧٨ مليون جنية عام ١٩٩٢ ، ثم إلى ٣٦٨٨٥ مليون جنية عام ١٩٩٣، ولكن إذا نظرنا إلى هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلى ، فإننا نجدها قد انخفضت فى عام الاتفاق مع الصندوق وارتفعت فى العاميين التاليين له ، حيث انخفضت قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان المحلى من ٢٤,٥ ٪عام ١٩٩٠ إلى ٢٣٪ عام ١٩٩١ ، ثم إرتفعت إلى ٢٧,٨٪عام ١٩٩٢ وإلى ٣٠,٩ ٪عام ١٩٩٣، وسنشير فيما بعد لاثار ذلك.

نخلص من كل ما سبق إلى الأتى :-

١- قيمة الائتمان المحلى الاجمالى ارتفعت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ولكن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى كان بصفة عامة منخفض بعد الاتفاق عن الوضع قبل الاتفاق.

٢- قيمة الائتمان المقدم للحكومة كانت مرتفعة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، ولكن هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلى الاجمالى كانت منخفضة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣- قيمة الائتمان المقدم للقطاع العام كانت بصفة عامة مرتفعة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وأيضا يلاحظ أن هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلى الاجمالى كانت مرتفعة بصفة عامة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الإتفاق.

٤- قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كانت مرتفعة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وأيضا يلاحظ أن هذه القيمة كنسبة من الائتمان المحلى ارتفعت بعد الاتفاق بأستثناء عام الاتفاق، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع :-

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق

فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

السنة	قيمة الائتمان لمحلي	معدل النمو السنوي	قيمة الائتمان المقدم للحكومة	كنسبة من الأئمان المحلي	قيمة الائتمان المقدم للقطاع العام	كنسبة من الائتمان المحلي	قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص	كنسبة من الائتمان المحلي
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٩	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٩٠	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٩١	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض
١٩٩٢	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع
١٩٩٣	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع

الفرع الرابع

مدى تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الجدول رقم (٧٨) يعرض لتطور الائتمان المحلى خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى ١٩٩٦/١٩٩٧ ٠

القيمة بالمليون جنيه

السنة	صافى الائتمان المحلى	معدل نموه السنوى	الائتمان المقدم للحكومة	كنسبة من الائتمان المحلى	الائتمان المقدم لقطاع الاعمال العام	كنسبة من الائتمان المحلى	الائتمان المقدم لقطاع الاعمال الخاص	كنسبة من الائتمان المحلى	الائتمان المقدم للقطاع العائلى	كنسبة من الائتمان المحلى
١٩٩٤/٩٣	١١٩٤٣٩	١١,٧	٤٥٣٩٩	٣٨	٢٤١٢٢	٢٠,٢	٤٠٥٢٣	٣٣,٩	٩٣٩٥	٧,٩
١٩٩٥/٩٤	١٣٣٢١٥	١١,٥	٤١٧٦٢	٣١,٣	٢٥٠١٩	١٨,٨	٥٢٩٦٥	٣٩,٨	١٣٤٦٩	١٠,١
١٩٩٦/٩٥	١٥٥٧٧٧	١٦,٩	٤٢٧١٤	٢٧,٤	٢٨٥٦٠	١٨,٣	٦٨٤٤٠	٤٣,٩	١٦٠٦٣	١٠,٣
١٩٩٧/٩٦	١٨٣٥٠٦	١٧,٨	٤٣٦٤٩	٢٣,٨	٣٢١١١	١٧,٥	٨٧٩٦٩	٤٧,٩	١٩٧٧٧	١٠,٨

- بلغ صافى الائتمان المحلى فى عام ١٩٩٢/١٩٩٣ حوالى ١٠٦٩٣٦ مليون جنيه ٠

المصدر : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث ٠

ونرى على الجدول السابق الاتى :-

أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الائتمان المحلى .

إذا قارنا قيمة الائتمان المحلى قبل الاتفاق مع الصندوق بهذه القيمة بعد الاتفاق ، فإننا نجد انها تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق ، حيث تزايدت هذه القيمة من ١٥٥٧٧٧ مليون جنيه فى العام السابق على الاتفاق إلى ١٨٣٥٠٦ مليون جنيه فى العام الأول للاتفاق ، أيضا" يلاحظ أن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا المعدل من ١٦,٩٪ عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦إلى ١٧,٨٪عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، وهذا يعنى أن ما كان يسعى إليه الصندوق لم يتحقق ، وذلك على أساس أن الصندوق كان يسعى لتخفيض حجم الائتمان المحلى الكلى ، وذلك لتخفيض المعروض النقدى والتضخم فى الاقتصاد المصرى ، ولكن الواقع العملى أثبت غير ذلك حيث تزايد معدل النمو السنوى لكل من المعروض النقدى والائتمان المحلى الكلى ، وسنذكر فيما بعد أسباب ذلك وأثاره .

ثانياً: مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة .

إذا نظرنا إلى قيمة الائتمان المقدم للحكومة قبل الاتفاق مع الصندوق وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أن هذا الائتمان تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق على عكس ما كان يرغب الصندوق ، حيث تزايدت قيمة هذا الائتمان من ٤٢٧١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥ /١٩٩٦ إلى ٤٣٦٤٩ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ (العام الأول للاتفاق مع الصندوق) ، وعلى الرغم من تزايد قيمة الائتمان المقدم للحكومة بعد الاتفاق مع الصندوق إلا ان قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الكلى قد إنخفضت من ٢٧,٤٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ٢٣,٨٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وهذا يعنى تحسن الوضع - من وجهة نظر الصندوق - بعد الاتفاق مع الصندوق ، وسنبين فيما بعد أثار ذلك .

ثالثاً: مدى تطور الائتمان المقدم لقطاع الاعمال العام .

بالنظر إلى الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام قبل الاتفاق وبعده ، فأنه يلاحظ أن قيمة هذا الائتمان تزايدت بعد الاتفاق ولم تنخفض كما كان متوقعا" ، حيث تزايدت من ٢٨٥٦٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٣٢١١١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ومع ذلك فأن معدل النمو السنوى للائتمان المقدم لقطاع الاعمال العام قد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما كان يتوقع الصندوق ، حيث انخفض هذا المعدل من ١٨,٣٪عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ١٧,٥ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦، وسنشير فيما بعد لاثار ذلك .

رابعاً: مدى تطور الائتمان المقدم لقطاع الاعمال الخاص .

إذا قارنا الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن قيمة هذا الائتمان قد تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق ، (وذلك نظرا" لمطالبة الصندوق بذلك ، على أساس أن ذلك من شأنه أن يشجع الاستثمار الخاص لتعويض النقص فى الاستثمار العام) حيث تزايدت من ٦٨٤٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ٨٧٩٦٩ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ .

أيضا ارتفع معدل النمو السنوى للائتمان المقدم لقطاع الاعمال الخاص من ٤٣,٩٪عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٤٧,٩٪عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، مما يعنى تحسن وضع هذا الائتمان إلى حد كبير بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث أنه

يستوعب ما يقرب من نصف الائتمان المحلى الكلى ،وسنوضح أثار ذلك فيما بعد واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا الفرع :-

السنة	الائتمان المحلى	معدل نموه السنوى	الائتمان المقدم للحكومة	كنسبة من الائتمان المحلى	الائتمان المقدم للقطاع العام	كنسبة من الائتمان المحلى	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	كنسبة من الائتمان المحلى
١٩٩٤/٩٣	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض
١٩٩٥/٩٤	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٩٦/٩٥	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٩٧/٩٦	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع

المطلب الثانى
تطور الائتمان المحلى والمستهدف

تنقسم الدراسة فى هذا المطلب إلى الفروع التالية :

الفرع الأول : تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧.

الفرع الثانى : تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧.

الفرع الثالث : تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٩١.

الفرع الرابع : تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ .

الفرع الأول
تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧

أولاً : مدى تطور الائتمان المحلى الأجمالى والمستهدف .

جدول رقم (٧٩) يوضح تطور الائتمان المحلى الأجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٧٩

"القيمة بالمليون جنيه"

السنة	الائتمان المحلى الإجمالى	المستهدف	معدل نموه السنوى	المستهدف
١٩٧٦	٤٢٧٩	تناقص تدريجي	١٤,٩	تناقص تدريجي
١٩٧٧	٥٠٢٤		١٧,٤	
١٩٧٨	٧٩٠١		٥٧,٣	
١٩٧٩	٩٨٩٧		٢٥,٣	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.336 .

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أ - أن قيمة الائتمان المحلى الإجمالى لم تحقق المستهدف منها خلال الفترة محل البحث ، حيث تزايــدت قيمة هذا الائتمان بصورة تدريجية طوال هذه الفترة.

ب- أن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى الاجمالى لم تحقق المستهدف منها أيضـــا - باســتثناء عـــام ١٩٧٩ - حيث تزايد هذا المعدل فى عام الاتفاق والعام التالى له مباشرة .

ثانيا : مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .

جدول رقم (٨٠) يوضح تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

"القيمة بالمليون جنيه"

السنة	الأئتمان المقدم للحكومة	المستهدف	كنسبة من الائتمان المحلى	المستهدف
١٩٧٦	٢٩٥٣	تناقص تدريجى	٦٩	تناقص تدريجى
١٩٧٧	٣٢٨٢		٦٥,٣	
١٩٧٨	٥٨٧٤		٧٤,٣	
١٩٧٩	٧٢٤٣		٧٣,٢	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتـى :-

أ - أن قيمة الائتمان المقدمه للحكومة لم تحقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، نظرا لتزايدهـــا بصورة تدريجية بدلا من تناقصها بصورة تدريجية طوال هذه الفترة .

ب- أن الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان الكلى قد تناقص فى عام الأتفاق مع الصندوق ، وبذلـك يكون قد حقق المستهدف منه فى هذا العام فقط .

ثالثاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .

جدول رقم (٨١) يوضح تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

"القيمة بالمليون جنيه"

السنة	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	المستهدف	كنسبة من الائتمان المحلى	المستهدف
١٩٧٦	١١٤٧	تزايد	٢٦,٨	تزايد تدريجي
١٩٧٧	١٥٣٧	تدريجي	٣٠,٦	
١٩٧٨	١٧٩٠		٢٢,٧	
١٩٧٩	٢٣٩٦		٢٤,٢	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p 337 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أ - أن قيمة الائتمان المقدمه للقطاع الخاص حققت المستهدف منه خلال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت قيمة الائتمان بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث .

ب- أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان المحلى لم يحقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق، حيث تزايدت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى .

واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع:-

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور الائتمان المحلى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٧٩

السنة	الائتمان المحلي	معدل نموه السنوى	المستهدف	الأئمان المقدم للحكومة	كنسبة الائتمان المحلي	المستهدف	الأئتمان المقدم للقطاع الخاص	كنسبة الائتمان المحلي	المستهدف
	النتائج	النتائج		النتائج	النتائج		النتائج	النتائج	
١٩٧٧	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تناقص تدريجى	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تناقص تدريجى	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تزايد تدريجى
١٩٧٨	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	
١٩٧٩	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	

الفرع الثانى

تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧

أولاً : مدى تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف .

جدول رقم (٨٢) يوضح تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩
القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الائتمان المحلى الأجمالى	المستهدف	معدل نموه السنوي	المستهدف
١٩٨٦	٤٤٧٤٧	تناقص	١٨,٨	تناقص تدريجى
١٩٨٧	٥٢٤٧٦	تدريجى	١٧,٣	
١٩٨٨	٦٣٠٥٢		٢٠,٢	
١٩٨٩	٧٨٧٩٨		٢٥	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على هذا الجدول الآتى :-

أ - قيمة الائتمان المحلى الإجمالى تزايدت بصورة تدريجية طوال الفترة محل الدراسة ولم تتناقص كما كان مستهدفاً .

ب- معدل النمو السنوى للأئتمان المحلى لم يتناقص إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق وعلى ذلك فهو لم يحقق المستهدف فى العامين التاليين للأتفاق.

ثانياً : مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .

جدول رقم (٨٣) يوضح تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩
القيمة بالمليون جنيه

السنة	الأئتمان المقدم للحكومة	المستهدف	كنسبة من الائتمان المحلي	المستهدف
١٩٨٦	١٩٤٨٤	تناقص تدريجي	٤٣,٥	تناقص تدريجي
١٩٨٧	٢٣٤٦٤		٤٤,٧	
١٩٨٨	٢٩١٨٦		٤٦,٣	
١٩٨٩	٣٧٩٤١		٤٨,١	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على هذا الجدول الآتى :-

أ – أن المستهدف فيما يتعلق بالأئتمان المقدم للحكومة لم يتحقق خلال الفترة محل البحث، حيث تزايـدت قيمة هذا الائتمان بصورة تدريجية طوال الفترة محل الدراسة .

ب– أن الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلى لم يحقق المستهدف منه أيضا طوال الفـترة محل البحث حيث تزايدت بصورة تدريجية ولم يتناقص كما كان مستهدف .

ثالثا : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف .

جدول رقم (٨٤) يوضح تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٨٩
القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المقدم للقطاع العام	المستهدف	كنسبة من الائتمان المحلى	المستهدف
١٩٨٦	١٠١٧٥	تناقص	٢٢,٧	تناقص
١٩٨٧	١١٦٩٢	تدريجى	٢٢,٣	تدريجى
١٩٨٨	١٣٦٥١		٢١,٧	
١٩٨٩	١٧٣٠٩		٢٢	

المصدر : – IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول الآتى :-

أ – أن الائتمان المقدم للقطاع العام لم يحقق المستهدف منه خلال الفترة محل الدراسة ، نظـرا لـتزايده التدريجى طوال هذه الفترة.

ب– أن الائتمان المقدم للقطاع العام كنسبة من الائتمان المحلى قد تنـاقص بصـورة تدريجيـة خـلال عام الاتفاق والعام التالى له مباشرة ثم تزايد قليلا فى عام ١٩٨٩ ، وهذا يعنـى تحقـق المسـتهدف بصورة كاملة فى عام الاتفاق والعام التالى له فقط .

رابعاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .

جدول رقم (٨٥) يوضح تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٨٩
القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	المستهدف	كنسبة من الائتمان المحلى	المستهدف
١٩٨٦	١٢٨٨٨	تزايد تدريجى	٢٨,٨	تزايد تدريجى
١٩٨٧	١٤٨٨١		٢٨,٤	
١٩٨٨	١٧٣٣٠		٢٧,٥	
١٩٨٩	٢٠٤٢٨		٢٥,٩	

المصدر : – IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول الآتى :-

أ – أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص قد حقق المستهدف منه خلال الفترة محل البحث، حيث تزايدت قيمة هذا الائتمان بصورة تدريجية طوال هذه الفترة.

ب– أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان المحلى لم يحقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، حيث انخفضت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى طوال الفترة محل البحث بصورة تدريجية.

الفرع الثالث

تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٩١

أولاً : مدى تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف

جدول رقم (٨٦) يوضح تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٣
القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الائتمان المحلى الإجمالى	المستهدف	معدل نموه السنوى	المستهدف
١٩٩٠	٩٩٦٢٥	تناقص تدريجى	٢٦,٤	تناقص تدريجى
١٩٩١	١٠٧٤٨٣		٧,٩	
١٩٩٢	١١١٣١١		٣,٦	
١٩٩٣	١١٩٢٧٨		٧,٢	

المصدر : – IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على هذا الجدول الآتى :-

أ – أن تطور قيمة الائتمان المحلى لم تحقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت قيمة الائتمان المحلى الإجمالى بصورة تدريجية طوال هذه الفترة ولم تتناقص كما كان مستهدفاً .

ب- أن التطور الذى حدث فى معدل نمو الائتمان المحلى قد حقق المستهدف منه فى عام الاتفاق والعام التالى له مباشرة ، حيث إنخفض معدل نمو الائتمان المحلى من ٢٦,٤ عام ١٩٩٠ إلى ٧,٩ عام ١٩٩١ ثم إلى ٣,٦ عام ١٩٩٢ ، ولكنه لم يحقق المستهدف عام ١٩٩٣ حيث إرتفع معدل نمو الائتمان المحلى إلى ٧,٢

ثانياً : مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .

جدول (٨٧) يوضح تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٣
القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المقدم للحكومة	المستهدف	كنسبة الائتمان المحلى	المستهدف
١٩٩٠	٤٧٧٠٥	تناقص تدريجي	٤٧,٩	تناقص تدريجي
١٩٩١	٤٩٨٤٨		٤٦,٤	
١٩٩٢	٥٢٣٥٨		٤٧	
١٩٩٣	٤٨٧٢٤		٤٠,٨	

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الاتى على الجدول السابق:-

أ – أن الائتمان المقدم للحكومة لم يحقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث إلا فى عام ١٩٩٣، ذلك أن قيمة الائتمان المقدمة للحكومة تزايدت بصورة تدريجية منذ عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٢ ثم تناقص فى عام ١٩٩٣ .

ب- أن الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلى قد حقق المستهدف منه فى عام الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٣، حيث انخفضت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى من ٤٧,٩ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٦,٤٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٤٠.٨ ٪عام ١٩٩٣ ولكنها كانت ٤٧٪ عام ١٩٩٢ .

ثالثاً : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف .

جدول رقم (٨٨) يوضح تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الأئتمان المقدم للقطاع العام	المستهدف	كنسبة من الائتمان المحلي	المستهدف
١٩٩٠	٢٣٧٤٨	تناقص تدريجي	٢٣,٨	تناقص تدريجي
١٩٩١	٢٨٩٤٠		٢٦,٩	
١٩٩٢	٢٤٧٥١		٢٢,٢	
١٩٩٣	٣٠١٠٣		٢٥,٢	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Year book , 1996, p.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على هذا الجدول الآتى :-

أ - أن قيمة الائتمان المقدم للقطاع العام لم يحقق المستهدف منه عام الإتفاق، ولكنه حقق هذا المستهدف فى العام التالى مباشرة للأتفاق ولم يحقق عام ١٩٩٣، حيث ارتفعت قيمة الائتمان المقدم للحكومة من ٢٣٧٤٨ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٢٨٩٤٠ مليون فى عام ١٩٩١ ثم انخفضت إلى ٢٤٧٥١ مليون عام ١٩٩٢ ثم إرتفعت مرة أخرى إلى ٣٠١٠٣ مليون عام ١٩٩٣ .

ب- أن الائتمان المقدم للقطاع العام كنسبة من الائتمان الكلى أيضا لم يحقق المستهدف منه إلا فى العام التالى مباشرة للاتفاق، أما فى عام الاتفاق فقد إرتفعت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى من ٢٣,٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,٩٪ عام ١٩٩١ ثم إنخفضت فى عام ١٩٩٢ إلى ٢٢,٢٪ وإرتفعت فى عام ١٩٩٣ إلى ٢٥,٢٪ .

رابعا : مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .

جدول رقم (٨٩) يوضح تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الأئتمان المقدم للقطاع الخاص	المستهدف	كنسبة من الائتمان المحلى	المستهدف
١٩٩٠	٢٤٤٥٤	تزايد تدريجى	٢٤,٥	تزايد تدريجى
١٩٩١	٢٤٨١٦		٢٣	
١٩٩٢	٣٠٩٧٨		٢٧,٨	
١٩٩٣	٣٦٨٨٥		٣٠,٩	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, p.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على هذا الجدول الآتي :-

أ – أن قيمة الائتمان المقدمه للقطاع الخاص حققت المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت قيمته بصورة تدريجية طوال هذه الفترة .

ب- أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان الكلى حقق المستهدف منه خلال العامين التاليين للاتفاق ولم يحقق المستهدف خلال عام الاتفاق ، ذلك أن هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى قد تناقص ولم يتزايد عام الاتفاق ولكنه تزايد فى العامين التاليين للأتفاق ، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع :-

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور الائتمان المحلى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٣

السنة	الأئتمان المحلي	معدل نموه السنوي	المستهدف	الأئتمان المقدم للحكومة	كنسبة من الائتمان المحلي	المستهدف	الأئتمان المقدم للقطاع العام	كنسبة من الائتمان المحلي	المستهدف	الأئتمان المقدم للقطاع الخاص	كنسبة من الائتمان المحلي	المستهدف
	النتائج	النتائج		النتائج	النتائج		النتائج	النتائج		النتائج	النتائج	
١٩٩١	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي
١٩٩٢	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	
١٩٩٣	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	

الفرع الرابع

مدى تطور الائتمان المحلى والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

أولاً: مدى تطور الائتمان المحلى الاجمالى والمستهدف .

جدول رقم (٩٠) يوضح تطور قيمة الائتمان المحلى الاجمالى ومعدل نموه السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٩٩٦/١٩٩٧ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المحلى	معدل نموه السنوى	المستهدف
٩٥/١٩٩٦	١٥٥٧٧٧	١٦,٩	انخفاض تدريجى
٩٦/١٩٩٧	١٨٣٥٠٦	١٧,٨	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،العدد الأول ،المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتبين لنا من هذا الجدول أن تخفيض قيمة الائتمان المحلى ومعدل نموه السنوى كمستهدف لم يتحقق بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت قيمة الائتمان المحلى من ١٥٥٧٧٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٨٣٥٠٦ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ (وهو العام الأول للاتفاق مع الصندوق) أيضا تزايد معدل النمو السنوى للائتمان المحلى من ١٦,٩٪ من العام السابق على الاتفاق إلى ١٧,٨٪ عام الاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعد عدم تحقيق للمستهدف خلال هذه الفترة ٠

ثانيا": مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف.

الجدول رقم (٩١)يعرض لتطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٩٩٦/١٩٩٧

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المقدم للحكومة	كنسبة من الائتمان المحلى	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٤٢٧١٤	٢٧,٤	إنخفاض تدريجى
١٩٩٧/٩٦	٤٣٦٤٩	٢٣,٨	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،العدد الأول ،المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول أن قيمة الائتمان المقدمة للحكومة تزايدت بعد الاتفاق مع الصنـــــدوق علـــى عكس ما هو مستهدف ، حيث تزايد من ٤٢٧١٤ مليون جنيه فى العام السابق مباشرة على الاتفاق إلى ٤٣٦٤٩ مليون جنيه فى العام التالى للاتفاق ، ولكن الامر لم يكن كذلك بالنسبة لقيمة هذا الائتمان كنسبة مـــن الائتمـــان المحلى ، حيث تم تحقيق المستهدف فى هذا الصدد ، نظرا" لانخفاض الائتمان المقدم من الحكومة كنســـبة مـــن الائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث إنخفض مـــن ٢٧,٤٪عـــام ١٩٩٥/١٩٩٦إلـــى ٢٣,٨٪عـــام ١٩٩٦/١٩٩٧ ٠

ثالثا": مدى تطور الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام والمستهدف .

الجدول رقم (٩٢) يوضح تطور الائتمان المقدم لقطاع الاعمال العام والمستهدف خلال الفترة من١٩٩٥ -١٩٩٧

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المقدم لقطاع الاعمال العام	كنسبة من الائتمان المحلى	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٢٨٥٦٠	١٨,٣	انخفاض تدريجى
١٩٩٧/٩٦	٣٢١١١	١٧,٥	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،العدد الأول ،المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يظهر لنا من هذا الجدول أنه لم يتحقق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدم لقطاع الاعمال العام ، نظراً" لتزايد هذه القيمة بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت من ٢٨٥٦٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ٣٢١١١ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، وعلى الرغم من ذلك فإنه تم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض الائتمان المقدم لقطاع الاعمال العام كنسبة من الائتمان المحلى الكلى بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث انخفض من ١٨,٣٪فى العام السابق على الاتفاق إلى ١٧,٥٪ فى العام التالى للاتفاق.

رابعا": مدى تطور الائتمان المقدم لقطاع الاعمال الخاص .

الجدول رقم (٩٣) يبين تطور الائتمان الممنوح لقطاع الاعمال الخاص والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الائتمان المقدم لقطاع الاعمال الخاص	كنسبة من الائتمان المحلى	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٦٨٤٤٠	٤٣,٩	تزايد تدريجي
١٩٩٧/٩٦	٨٧٩٦٩	٤٧,٩	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،العدد الأول ،المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول أنه تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت قيمة هذا الائتمان من ٦٨٤٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ٨٧٩٦٩ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، أيضا تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة الائتمان المقدم لقطاع الاعمال الخاص كنسبة من الائتمان المحلى الكلى حيث تزايد من ٤٣,٩٪فى العام السابق على الاتفاق إلى ٤٧,٩٪فى العام التالى للاتفاق ،، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع :-

السنة	الائتمان المحلى	معدل نموه السنوى	الائتمان المقدم للحكومة	كنسبة من الائتمان المحلى	الائتمان المقدم للقطاع العام	كنسبة من الائتمان المحلى	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	كنسبة من الائتمان المحلى
	النتائج							
١٩٩٦/٩٥	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق	تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق
١٩٩٧/٩٦	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق	تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق	تحقيق

نتائج اختبار أداء السياسة النقدية

نخرج من اختبارنا السابق لأداء السياسة النقدية بالنتائج التالية :-

أولا : نتائج إختبار أداء السياسة النقدية فى برنامج ١٩٧٧ :

أ- نتائج إختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٧٧ :

١- تزايد قيمة المعروض النقدى بعد الاتفاق بصورة أكبر من الوضع قبل الأتفاق، وتزايد معدل نمو المعروض النقدى عام الاتفاق بصورة كبيرة وبصورة أقل من العاميين التاليين للأتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٢- تزايد قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث كانت هذه القيمة أقل .

٣- تزايد قيمة الائتمان المحلى الإجمالى ومعدل نموه السنوى عام الاتفاق مع الصندوق والعامين التاليين له بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

٤- تزايد قيمة الائتمان المقدم للحكومة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، وانخفاض هذه القيمة كنسبة من الائتمان الكلى عام الاتفاق وتزايدها بعد ذلك بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

٥- تزايد قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، وتزايد قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى عام الاتفاق وتناقصه فى العاميين التاليين له بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

ب- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ :-

١- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتحقيق قيمة المعروض النقدى خلال الفترة محل الدراسة ، وأيضا لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتحقيق معدل النمو السنوى للأئتمان المحلى عام الاتفاق ولم يتم أيضا تحقيق ذلك فى عام ١٩٧٩ وإن تحقق ذلك عام ١٩٧٨.

٢- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتحقيق قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى طوال الفترة محل البحث .

٣- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتحقيق قيمة الائتمان المحلى الإجمالى طوال الفترة محل الدراسة، وأيضا لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى عام الاتفاق والعام التالى له وإن كان هذا المستهدف قد تحقق عام ١٩٧٩ .

٤- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدم للحكومة طوال الفترة محل البحث ، وأيضا لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلى فى العاميين التاليين للأتفاق وإن كان هذا المستهدف قد تحقق فى عام الاتفاق مع الصندوق .

٥- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص طوال الفترة محل الدراسة، وأيضـا لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى فى العامين التـاليين للأتفاق وإن كان هذا المستهدف قد تحقق فقط فى عام الاتفاق مع الصندوق.

ونلاحظ على كلا الاختبارين السابقين أنهما توصلا إلى نفس النتائج فيما يتعلق بأداء السياسة النقدية فـى برنامج ١٩٧٧.

ثانيا : نتائج اختبار أداء السياسة النقدية فى برنامج ١٩٨٧ :

أ- نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ :-

١- تزايد قيمة المعروض النقدى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، كما تزايد أيضا معدل النمـو السنوى للمعروض النقدى عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه أنخفض فى العامين التاليين للاتفاق .

٢- انخفاض قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنـة بـالوضع قبل الاتفاق ، وإن كانت هذه القيمة أخذت فى التزايد منذ العام التالى للاتفاق إلا أنها لم تبلغ المعـدل السائد قبل الاتفاق .

٣- تزايد قيمة الائتمان المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة قبل الأتفاق، كما تزايد معـدل نموالائتمـان المحلى فى العامين التاليين للاتفاق ولكن هذا المعدل كان منخفضا عام الأتفاق .

٤- تزايد قيمة الائتمان المقدمة للحكومة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، كما تزايدت قيمة هـذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى .

٥- تزايد قيمة الائتمان المقدمة للقطاع العام بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، ولكن قيمـة هـذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى إنخفضت فى عام الاتفاق والعام التالى له ، ولكنها تزايدت قليـلا فى عام ١٩٨٩.

٦- تزايد قيمة الائتمان المقدمة للقطاع الخاص بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، ولكن فى نفـس الوقت انخفضت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى بعد الاتفاق بالمقارنـة بـالوضع قبـل الأتفاق.

ب- نتائج إختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ :-

١- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعروض النقدى طوال الفترة محل الدراسة، حيـث كان هناك تزايد فى قيمة المعروض النقدى فى هذه الفترة عام الاتفاق مع الصندوق ، وإن كان هـذا المستهدف تحقق فى العامين التاليين للأتفاق.

٢- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى العامين التاليين للأتفاق ، وإن كان هذا المستهدف قد تحقق فى عام الاتفاق مع الصندوق .

٣- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المحلى الإجمالى طوال الفترة محل الدراسة، وأيضا لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للأئتمان المحلى الإجمالى فى العامين التاليين للأتفاق ، وإن كان هذا المستهدف قد تحقق عام الاتفاق مع الصندوق .

٤- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدمة للحكومة طوال الفترة محل البحث ، وأيضا لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى طوال الفترة محل الدراسة.

٥- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدمة للقطاع العام طوال الفترة محل الدراسة ، ولكن أمكن تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى فى عام الاتفاق والعام التالى له فقط .

٦- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال الفترة محل البحث ، ولكن لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى خلال الفترة محل الدراسة .

ونلاحظ أن كلا الإختبارين السابقين لأداء السياسة النقدية توصلا إلى نفس النتائج .

ثالثا : نتائج إختبار أداء السياسة النقدية فى برنامج ١٩٩١ :

أ- نتائج إختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩١ :-

١- تزايد قيمة المعروض النقدى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، ولكن تم خفض معدل نمو المعروض النقدى فى عام الاتفاق والعام التالى له مباشرة لمعدلات أقل من المعدلات السائدة قبل الاتفاق ، ولكن إرتفع مرة أخرى عام ١٩٩٣ .

٢- تزايد قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى عام الاتفاق ، وتناقصه فى العامين التاليين بالمقارنة بالوضع قبل ذلك .

٣- تزايد قيمة الائتمان المحلى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، وقد تم تخفيض معدل نموالائتمان المحلى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق .

٤- تزايد قيمة الائتمان المقدمة للحكومة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ولكن تم تخفيض قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى بعد الاتفاق إلى مستويات أقل من المستويات التى سادت قبل الأتفاق .

٥- تزايد قيمة الائتمان المقدمة للقطاع العام بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وأيضا تزايدت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

٦- تزايد قيمة الائتمان المقدمة للقطاع الخاص طوال الفترة محل الدراسة ، وتزايدت قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى فى العامين التاليين للاتفاق ولكنها كانت منخفضة عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق .

ب- نتائج إختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ :-

١- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعروض النقدى طوال الفترة محـل الدراسـة ، وأيضا لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى فى العـامين التاليين للاتفاق، ولكن تم تحقيق هذا المستهدف فى عام الاتفاق مع الصندوق .

٢- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعروض النقدى كنسـبة مـن النـاتج المحلـى الإجمالى عام الاتفاق مع الصندوق ، وإن أمكن تحقيق ذلك بصورة كاملة فى العام التالى للاتفـاق وبصورة أقل فى عام ١٩٩٣.

٣- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المحلى الإجمالى طوال الفترة محل البحـث ولكن أمكن تحقيق ذلك المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو الائتمان المحلى عام الاتفاق والعـام التالى له فقط

٤- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدم للحكومة عام الاتفاق والعام التالى لـه وإن أمكن تحقيق ذلك فى عام ١٩٩٣ ، وأيضا لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة هـذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى عام ١٩٧٨ ، ولكن أمكن تحقيق هذا المستهدف فى عام الاتفـاق عام ١٩٩٣ .

٥- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المقدمة للقطاع العام سواء فى عام الاتفـاق أم فى عام ١٩٩٣، وأن أمكن تحقيق ذلك فى عام ١٩٩٢ وكذلك الوضع فيما يتعلق بقيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى .

٦- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الائتمان المقدمة للقطاع الخاص طوال الفترة محل البحـث، وتم أيضا تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى فى العامين التاليين للأتفاق ولكن لم يحدث ذلك عام الأتفاق.

ونلاحظ على كلا الأختبارين السابقين لأداء السياسة النقدية فى برنامج ١٩٩١ أنهما توصلا إلـى نفـس النتائج.

رابعا": نتائج اختبار أداء السياسة النقدية فى برنامج ١٩٩٦ :-

(أ) نتائج أختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ .

١ - تزايدت قيمة المعروض النقدى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، كما تزايد معدل النمـو السنوى للمعروض النقدى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، ولكن كان هناك تقـارب بيـن معدل نمو المعروض النقدى ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بعكس الوضـع قبـل الاتفاق .

٢- تزايد المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق

٣- تزايدت قيمة الائتمان المحلى الكلى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، كما تزايد معدل النمـو السنوى للائتمان المحلى الكلى بعد الاتفاق ، عن المعدل الذى ساد قبل الاتفاق .

٤- تزايدت قيمة الائتمان الممنوح للحكومة بعد الاتفاق عن الوضع قبل الاتفاق ، ولكن فى نفس الوقت انخفض الائتمان المقدم للحكومة كنسبة من الائتمان المحلى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ٠

٥-كما تزايدت أيضا قيمة الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام بعد الاتفاق عن الوضع قبل الاتفاق ومع ذلك فقد انخفض الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام كنسبة من الائتمان الكلى بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ٠

٦- تزايدت أيضا" قيمة الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، كما تزايدت أيضا قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الكلى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل ذلك ٠

٧- تزايدت قيمة الائتمان المقدم للقطاع العائلى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما تزايدت أيضا قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الكلى بعد الاتفاق ٠

ب-نتائج اختبار السياسة النقدية والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ ٠

١- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة المعروض النقدى بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما لم يتم تخفيض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى ، ولكن يلاحظ أنه حدث تقارب بين معدل نمو المعروض النقدى والناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق ٠

٢- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق ٠

٣- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الائتمان المحلى الكلى بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما لم يتم أيضا تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق كما كان مستهدفا" ٠

٤- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة الائتمان المقدم للحكومة ، ولكن تم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض معدل النمو السنوى لهذا الائتمان بعد الاتفاق مع الصندوق ٠

٥- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولكن تم تحقيق هذا المستهدف بالنسبة لتخفيض هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الكلى

٦- تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة قيمة الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما تم تحقيق هذا المستهدف أيضا بالنسبة لزيادة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الكلى ٠

٧- تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة الائتمان الممنوح للقطاع العائلى بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما تم زيادة قيمة هذا الائتمان كنسبة من الائتمان المحلى الكلى ٠

وبذلك نكون قد انتهينا من اختبار أداء السياسة النقدية ننتقل بعد ذلك لاختبار أداء سياسة سعر الصرف وهو موضوع الفصل القادم ٠

الفصل الثالث

اختبار أداء سياسة سعر الصرف

نعرض فى هذا الفصل لسياسة سعر الصرف التى طالب بها الصندوق فى مصر فى برامجه للتثبيت الاقتصادي منذ السبعينات وحتى التسعينات من هذا القرن، وبعد ذلك نعرض لاختبار مدى تطور كل من الصادرات والـــوأردات والعجز فى الحساب الجاري ، خلال الفترة محل البحث، وعلى ذلك فالدراسة فى هذا الباب تنقسم إلى الآتي :

المبحث الأول : سياسة سعر الصرف التى طالب بها الصندوق مصر.

المبحث الثاني : تطور الصادرات والواردات.

المبحث الثالث : تطور العجز فى الحساب الجارى.

المبحث الأول

سياسة سعر الصرف التى طالب بها الصندوق مصر

للوقوف على جوهر سياسة سعر الصرف التى طالب بها الصندوق مصر، فإنه يكون من المناسب أن نعـــرض لسياسة سعر الصرف التى تبناها الصندوق فى برامجه للتثبيت الاقتصادي مع مصر منذ برنامج ١٩٧٧ للتثبيت حتـــى برنامج ١٩٩١ وذلك على النحو التالي :

أولاً : سياسة سعر الصرف التى طالب بها الصندوق فى برنامج ١٩٧٧.

ثانياً : سياسة سعر الصرف التى طالب بها الصندوق فى برنامج ١٩٨٧.

ثالثاً : سياسة سعر الصرف التى طالب بها الصندوق فى برنامج ١٩٩١.

أولاً : سياسة سعر الصرف التى طالب بها الصندوق فى برنامج ١٩٧٧ :

طالب الصندوق فى خطاب نوايا ١٩٧٦ بما يأتى فى مجال سياسة سعر الصرف [١]

- ضرورة تخفيض قيمة الجنية المصري ، وذلك من خلال إنشاء سوق تجارية للنقد الأجنبي عن طريق دمج السوق الموازية مع سوق الاستيراد بدون تحويل عمله ، على أن يتحدد سعر الصرف فى السوق الجديد على أساس مرن يعكس قوى العرض والطلب ، ويقوم بتحديده بهذه الصورة البنك المركزى بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والبنوك التجارية ، ويكون للبنك المركزى التدخل فى هذه السوق بالشراء أو البيع بقصد اجتناب التقلبات العارضة فى أسعار الصرف ، على أن ينشأ بالبنك المركزي لهذا الغرض صندوق إحتياطى نقدى من العملات الأجنبية يقدر بنحو ٢٥٠ مليون دولا يموله صندوق النقد الدولي ودول الأوبك والبنوك التجارية الدولية.

-كما طالب الصندوق بضرورة تخفيض الفرق بين سعرى الشراء والبيع فى السوق الحرة إلى نصف فى المائة بدلاً من ٣% كما كان الوضع فى السوق الموازية.

-ويطالب الصندوق بأن يكون السعر الأساس فى هذه السوق بالدولار الأمريكي ، بحيث تتحدد العلاقة بين قيمة الجنيه المصري والعملات الأخرى على أساس العلاقة بين الدولار الأمريكي ، وهذه العملات فى أسواق الصرف فى الخارج.

نخلص من ذلك إلى أن الصندوق يسعى إلى توحيد سعر الصرف فى مصر على أن يترك تحديد هذا السعر لقوى العرض والطلب دون تدخل ، ذلك حتى يتم تحديد سعر الصرف بطريقة تؤدى إلى التوازن الخارجى للاقتصاد المصري والعمل على توسيع نطاق العمليات التى تخضع لسعر الصرف الحر.

---

[١] انظر ذلك فى :-

- د/ على الجريتلى،خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، مرجع سباق ، ص ٢٦٢، ٢٦٣.
- رضا هلال، صناعة التبعية، قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولى ، مرجع سابق، ص ٨٥، ٨٦، ٢٣٥، ٢٣٦.
- عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، مرجع سابق، ص ٤١٩، ٤٢٠.
- أمنيه حلمى، دور صندوق النقد الدولى فى البلاد النامية مع الاشارة للتجربة المصرية ، مرجع سابق، ص ٧٦.
- Gouda Abdel Khalek, Stablization and Adjustment Policies and Programmes, Country Study : Egypt, Op., Cit., pp. 4-F.
- Zikry, Sanna, The Capacity of the International Monetary Fund to Influence Policy-Making in a.LDC : A Case Study of Egypt, UMI, USA, 1991, pp. 431-F.
- Leila Mustafa Hasanin,The International Monetary Fund and Egypt, OP. Cit., pp. 118-F.
- Karima Koryem, The Impact of Economic Adjustment Policies on the Vulnerable Families & Children in Egypt, Op. Cit., p.66.
- El-Tahra El-Sayed Hemaya, "An Empirical Investigation of the IMF Approach Towards Macroeconomic Adjustment In Egypt, The British Library, West York Shire, United Kingdom, 1990, p.87.

ثانياً : سياسة سعر الصرف التى تبناها الصندوق فى مصر فى برنامج ١٩٨٧ : (١)

أيضاً فى خطاب نوايا ١٩٨٧ نجد الصندوق يطالب بضرورة تخفيض قيمة العملة، والسعى تدريجيـــاً لإنشـــاء السوق المصرفية الحرة للصرف الأجنبي، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يطالب بضرورة القضاء على تعدد أسعار الصرف، وضرورة تطبيق سعر صرف مرن وواقعى للجنيه المصري ، يتحدد عن طريق قوى السوق، بالإضافة إلى ضـــرورة توسيع دائرة المعاملات التى يطبق فيها سعر الصرف الحر، وذلك للعمل على زيادة الصـــادرات وتقليـل الـواردات، بالإضافة إلى تشجيع العاملين بالخارج على تحويل مدخراتهم إلى مصر.

نخلص من ذلك إلى أن الصندوق فى خطاب نوايا ١٩٨٧ يواصل المطالبة بضرورة توحيد سعر صرف الجنيـه المصري، وضرورة تخفيض قيمته، وأن يتم تطبيق سعر الصرف المنخفض للجنيه المصري على معظم المعـاملات ، ويهدف الصندوق من ذلك أن يشجع الصادرات المصرية ، لأن أسعارها بعد تخفيض قيمة الجنيه المصري ســـتصبح أكثر منافسة فى الأسواق العالمية الأمر الذى قد يؤدى إلى زيادة الطلب عليها، وأيضاً فإن من شأن تخفيض قيمة الجنيه المصري أن يخفض من الواردات ، نظراً لارتفاع أسعارها بعد تخفيض قيمة العملة الأمر الذى ســيؤدى إلـــى تقليـل العجز فى الحساب الجاري ، أيضاً يرى الصندوق أن من شأن تخفيض قيمة العملة أن يجذب مدخـــرات المصريـين العاملين بالخارج، لكل ذلك فإن الصندوق يُصر على ضرورة توحيد سعر صرف الجنيه المصري وضرورة تخفيـض قيمته.

ثالثاً : سياسة سعر الصرف التى طالب بها الصندوق فى برنامج ١٩٩١ :

فى خطاب نوايا ١٩٩١ طالب الصندوق بضرورة توحيد سعر الصرف ؛ وذلك نظراً لوجود سعرين للصـــرف فى ذلك الوقت وهى السعر الرسمى الذى يحدده البنك المركزى فـــى السوق الأهليـــة والـــذى يســرى علـــى بعـض المعاملات ، والسعر الحر الذى يحدده العرض والطلب فى السوق الثانوية والذى يسرى على باقي المعاملات. (٢)

كما طالب الصندوق بضرورة تخفيض قيمة الجنيه المصري، والسماح للأفراد بالتعامل فى الصـــرف الأجنبـي بيعاً وشراءاً بعد الحصول على ترخيص بذلك ، وعدم قصر ذلك على البنوك. ويتضح من هذا أن الصنـــدوق يســعى دائماً إلى ضرورة توحيد سعر صرف الجنيه المصري وضرورة تحقيق قيمته.

---

(١) انظر ذلك فى :
- Leila Mustafa Hasanin, The International Monetary Fund and Egypt , Op. Cit., pp. 146-F
- أمنيه حلمى، دور صندوق النقد الدولى فى البلاد النامية ، مرجع سابق، ص ١١٥.
- رضا هلال، صناعة التبعية ، مرجع سابق، ص ٨٧.
- البنك الأهلي المصري، النشرة الأقتصادية، العدد الرابع، المجلد الرابع والأربعون، ١٩٩١، ص ٣٠٩.

(٢) انظر فى ذلك :
- Karima Korayem, Structural Adjustment and Reform Policies in Egypt : Economic and Social Implications, Op. Cit., pp. 12F
- Leila Mustafa Hassanin,The International Monetary Fund and Egypt , Op. Cit., p. 185.
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد الرابع والأربعون، ١٩٩١، ص ٣١٣، ٣١٧.

ويلاحظ أن الصندوق لم يطالب بأى إجراءات تتعلق بسعر صرف الجنيه المصري في برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادي ، خاصة بعد توحيد سعر صرف الجنيه المصري في ٢٦ فبراير ١٩٩٢[١] ، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة المصرية رفضت اقتراحات الصندوق بضرورة تخفيض قيمة الجنيه المصري ، ولذلك فلم يرد النص على أى إجراءات تتعلق بسعر الصرف في هذا البرنامج [٢] .

ونرى أن سياسة سعر الصرف التى يتبناها الصندوق لا تنسجم مع السياسات المالية والنقدية الأخرى التى يتبناها ، توضيح ذلك أن الصندوق يطالب بتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى وذلك لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وتشجيع تدفق رأس المال الأجنبى للداخل ومنع هروب رأس المال المحلى للخارج ، ومن ثم القضاء على العجز فى ميزان المدفوعات وتخفيض معدلات التضخم ، وعندما ننظر إلى السياسة المالية التى يتبناها الصندوق فى مصر نجده يطالب ببعض الإجراءات التى لا تنسجم مع سياسة سعر الصرف التى يتبناها ، والمثال على ذلك فى مجال السياسة الضريبية ، حيث نجد الصندوق يطالب برفع رسوم التصدير الأمر الذى يؤدى إلى زيادة أسعار الصادرات المصرية في الخارج ، وبالتالى فان هذا الإجراء يقضى على الفائدة التى قد تتحقق من تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فيما يتعلق بتخفيض أسعار الصادرات المصرية ، كما أن سياسة سعر الصرف هذه لا تنسجم أيضا مع بعض أدوات السياسة النقدية التى يتبناها الصندوق فى مصر ، والمثال على ذلك ، أن مطالبة الصندوق برفع أسعار الفائدة (سواء الدائنة أم المدينة) ووضع سقوف على الائتمان ، من شأنه أن يثبط أى محاولة للاستثمار فى مصر الأمر الذى يؤثر على الإنتاج المحلى القابل للتصدير ، كما انه يؤثر على الواردات المحلية ، حيث أنها سوف تتجه للتزايد ،وبالتالى تفشل سياسة تخفيض سعر الصرف فى تحقيق أهدافها ويستمر العجز فى ميزان المدفوعات، والمبحثين التاليين سيوضحان وضع الصادرات والواردات والعجز فى الحساب الجارى فى ظل سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق وذلك على أساس أن وضع هذه المتغيرات الاقتصادية مر ه تعكس أداء سياسات التثبيت ،فكلما كان هناك انسجام بين هذه السياسات كلما اثر ذلك إيجابيا على هذه المتغيرات، وعلى غيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، والعكس يحدث عندما يكون هناك تعارض بين هذه السياسات..

---

[١] انظر :

- Karima Korayem, Structural Adjustment and Reform Policies in Egypt, Economic and Social Implications, Op. Cit., p.12.

[٢] للإطلاع على ما ورد فى برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادي أنظر :

- IMF Survey, A Publication of the International Monetary Fund, October 28, 1996, pp.354-F
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد التاسع والأربعون، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٢-٣٦.

المبحث الثاني
اختبار مدى تطور الصادرات والواردات

في هذا المبحث نختبر مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق ، ومقارنة هذا التطـور بالمستهدف، وذلك لاختبار أداء سياسة سعر الصرف التي يتبناها الصندوق في مصر، وذلك على أساس أن الصنـدوق يرى أن من شأنه سياسة تخفيض قيمة العملة التي يتبناها أن تؤدى إلى زيادة الصادرات وإلى تخفيـض الـواردات ، الأمر الذى يساعد مع أمور أخرى على إنهاء العجز في ميزان المدفوعات، ولذلك فإننا سنحاول اختبار مـا إذا كـان تطور الصادرات والواردات في الاتجاه الذى أراده الصندوق أم لا ؟ وتنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى الآتي :

المطلب الأول : اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

المطلب الثاني : اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف.

المطلب الأول
اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

نظرا لعدم تبنى الصندوق لسياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري في برنامج ١٩٩٦ للتثبيـت الاقتصـادي فـإن اختبارنا لمدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق سيقتصر علـى الثالثـة برامـج للتثبيـت الاقتصادي السابقة على برنامج ١٩٩٦، وذلك على النحو التالي :-

الفرع الأول : اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧.

الفرع الثاني : اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

الفرع الثالث : اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.

الفرع الأول

تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

الجدول التالي يوضح تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة محل الدراسة.

جدول رقم(٩٤)يوضح تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار" (*)

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوي	قيمة الواردات	معدل نموها السنوي	نسبة تغطية الصادرات للواردات
١٩٧٥	١٥٦٢,١	-	٣٩٢٧,٧	-	٣٩,٨
١٩٧٦	١٦٠٣,١	٢,٦	٣٨٢٧,٢	٢,٦-	٤١,٩
١٩٧٧	١٩٦١,٦	٢٢,٤	٤٠١٢,٤	٤,٨	٤٨,٩
١٩٧٨	١٩٣٦,٣	١,٣-	٤٧٣٥	١٨	٤٠,٩
١٩٧٩	٢٤٢٠	٢٥	٥٩٩٣,٣	٢٦,٦	٤٠,٤

المصدر :

- IMF , Balance of Payments Statistics Yearbook, , 1982, p.147.
- IMF , International Financial Statistics Yearbook, , 1995, p.13.

*يلاحظ أن قيمة الصادرات والواردات وردت فى الكتاب السنوى لإحصائيات ميزان المدفوعات بالمليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة وتم تحويلها إلى الدولار بمعرفة الباحث، وفقا لاسعار السوق والوارد في الكتاب السنوي للإحصائيات المالية الدولية خلال الفترة محل البحث، وقيمة الصادرات والواردات محسوبة على أساس فوب.

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الاتي:-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور الصادرات قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة الصادرات قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق فإننا نلاحظ أن هذه القيمة تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أنها قبل الاتفاق لم تتجاوز ١٦٠٣,١ مليون دولار وكان ذلك في عام ١٩٧٦، ولكنها بعد الاتفاق تزايدت إلى ١٩٦١,٦ مليون دولار عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٩٣٦,٣ مليون دولار عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٤٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٩، وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوي للصادرات فإننا نجد أن هذا المعدل كان مرتفعا عام الاتفاق وعام ١٩٧٩ ولم ينخفض إلا عام ١٩٧٨ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ثانيا : مدى تطور الواردات قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى قيمة الواردات قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذه القيمة تزايدت بصورة ملحوظة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث تزايدت هذه القيمة من ٣٨٢٧,٢ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ٤٠١٢,٤ مليون دولار عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤٧٣٥ مليون دولار عام ١٩٧٨، ثم استمرت في التزايد عام ١٩٧٩ حتى بلغت ٥٩٩٣,٣ مليون دولار، وإذا قارنا معدل النمو السنوى للواردات قبل الاتفاق بهذا المعدل بعد الاتفاق، فإننا نلاحظ أن هذا المعدل تزايد بعد الاتفاق بصورة كبيرة عن الوضع قبل الاتفاق، حيث تزايد هذا المعدل من -٢,٦% عام ١٩٧٦ وهى نسبة سالبة إلى نسبة موجبة فى عام ١٩٧٧ بلغت ٤,٨% ثم إلى ١٨% عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٦,٦% عام ١٩٧٩.

ثالثا : مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ أن هذه النسبة تزايدت فقط عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، حيث تزايدت هذه النسبة من ٤١,٩% عام ١٩٧٦ إلى ٤٨,٩% عام الاتفاق، ثم انخفضت هذه النسبة فى العاميين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق إلى ٤٠,٩% ثم إلى ٤٠,٤% على التوالي فى عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩.

نخرج من كل ما سبق إلى الآتي :-

١- قيمة الصادرات بعد الاتفاق كانت أكبر من قيمتها قبل الاتفاق، معدل النمو السنوى للصادرات بعد الاتفاق أكبر من هذا المعدل قبل الاتفاق باستثناء عام ١٩٧٨ حيث كان معدل نمو الصادرات سالبا .
٢- قيمة الواردات بعد الاتفاق كانت أكبر من قيمتها قبل الاتفاق، معدل النمو السنوى للواردات بعد الاتفاق كان أكبر من هذا المعدل قبل الاتفاق.
٣- نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل الاتفاق أفضل من هذه النسبة بعد الاتفاق، باستثناء عام الاتفاق حيث كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات فى هذا العام أفضل من الوضع قبل ذلك.

واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوي	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى	نسبة تغطية الصادرات للواردات
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٧٥	منخفض	–	منخفض	–	منخفض
١٩٧٦	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع
١٩٧٧	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع
١٩٧٨	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض
١٩٧٩	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض

الفرع الثاني

تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

الجدول التالي يوضح تطور الصادرات والورادات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفـترة مـن ١٩٨٥-١٩٨٩.

جدول رقم (٩٥) يوضح تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

"القيمة بالمليون دولا" (*)

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوي	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى	نسبة تغطية الصادرات للواردات
١٩٨٥	٣٨٣٦	-٠,٧	٩٠٥٠	-١٠,٢	٤٢,٤
١٩٨٦	٢٦٣٢	-٣١,٤	٧١٧٠	-٢٠,٨	٣٦,٧
١٩٨٧	٣١١٥	+١٨,٤	٨٠٩٥	+١٢,٩	٣٨,٥
١٩٨٨	٢٧٧٠	-١١,١	٩٣٧٨	+١٥,٨	٢٩,٥
١٩٨٩	٣١١٩	+١٢,٦	٨٨٤١	-٥,٧	٣٥,٣

المصدر :

- IMF , Balance of Payments Statistics ,Yearbook, 1990, p.200.
- IMF , International Financial Statistics ,Yearbook, 1995, p.13.

*بلغت قيمة الصادرات عام ١٩٨٤ حوالي ٣٨٦٤ مليون دولار وقيمة الواردات حوالي ١٠٠٨٠ مليون دولار.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور الصادرات قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة الصادرات قبل الاتفاق بقيمتها بعد الاتفاق فإننا نجد أن هذه القيمة كانت كبيرة نسـبيا فـي عـام ١٩٨٥ بالمقارنة بأى نسبة منذ الاتفاق، ذلك أنها بلغت فى عام ١٩٨٥ حوالي ٣٨٣٦ مليون دولار فى حين أنها لم تزد عن ٣١١٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٩، ٣١١٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٧ (عام الاتفاق مـع الصنـدوق)، ولكـن الوضع اختلف فىعام ١٩٨٦ ، حيث انخفضت قيمة الصادرات إلى ٢٦٣٢ مليون دولار، وجاء عـام ١٩٨٧ ببعـض

التحسن ثم ما لبث هذا التحسن إلا قليلا وجاء عام ١٩٨٨ وانخفضت قيمة الواردات إلى ٢٧٧٠ مليون دولار ثم عاد التحسن قليلا فى عام ١٩٨٩.

ومما سبق يمكن القول أن قيمة الصادرات شهد تحسنا جزئيا بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وسنبحث فيما بعد ما إذا كان هذا التحسن الجزئي يرجع إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري أم إلى أسباب أخرى .

وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للصادرات قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نجد أن الوضع قبل الاتفاق كان سيئا للغاية فى عام ١٩٨٦ ، حيث كان معدل النمو سلبيا ويلغ -٣١,٤% ومعنى ذلك أن معدل النمو السنوى للصادرات تناقص بصورة كبيرة جدا وأصبح قيمة سالبه، ورغم أن معدل النموالسنوى للصادرات فى عام ١٩٨٥ كان قيمة سالبة أيضا (-٠,٧) إلا أنه كان أخف من الوضع فى عام ١٩٨٦ ولكن مع بداية الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧ يلاحظ أن الوضع تغير تماما ، وأصبح هناك معدل كبير لنمو الصادرات وصل إلى ١٨,٤% ، ولكن هذا المعدل انقلب إلى قيمة سالبة فى العام التالي للاتفاق، وأصبح ذا قيمة سالبه وهى -١١ ، ثم تغير الوضع فى العام التالي وأصبح هذا المعدل ذا قيمة موجبة وهى ١٢,٦%.

ومما سبق يتضح أن معدل النمو السنوى للصادرات بعد الاتفاق مع الصندوق كان أفضل من هذا الوضع قبل الاتفاق بصفة عامة.

ثانيا : فيما يتعلق بمدى تطور الواردات قبل وبعد الاتفاق .

لو قارنا قيمة الواردات قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق ، لوجدنا أن هذه القيمة قد تزايدت بعد الاتفاق، ذلك أن هذه القيمة ارتفعت من ٧١٧٠ مليون دولار فى العام السابق مباشرة للاتفاق حتى وصلت إلى ٨٠٩٥ مليون دولار فى عام الاتفاق ، ثم استمرت فى التزايد فى العام التالي للاتفاق حتى وصلت ٩٣٧٨ مليون دولار ، ثم تناقصت قليلا فى عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٨٨٤١ مليون دولار.

ومما سبق يتضح أن قيمة الواردات تزايدت منذ الاتفاق مع الصندوق ولم تنخفض إلا قليلا فى عام ١٩٨٩ وهذا ان الوضع قبل الاتفاق بالنسبة لقيمة الواردات كان أفضل من الوضع قبل الاتفاق بصفة عامة.

وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للواردات قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نجد أن هذا المعدل كان قيمة سالبة قبل الاتفاق حيث بلغ -١٠,٢% فى عام ١٩٨٥ ثم -٢٠,٨% عام ١٩٨٦ ، ولكن هذا المعدل أصبح قيمة موجبة فى عام الاتفاق مع الصندوق حيث بلغ ١٢,٩% ثم استمر فى التزايد حتى بلغ ١٥,٨% عام ١٩٨٨ ثم تغيير الوضع فى عام ١٩٨٩ وأصبح قيمة سالبة حيث بلغ -٥,٧%.

ويتضح مما سبق أن معدل النمو السنوى للواردات كان قبل الاتفاق أقرب لما يريده الصندوق ، بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق خاصة فى عام الاتفاق والعام الذى يليه.

ثالثا : نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل الاتفاق وبعد الاتفاق ، لوجدنا أن هذه النسبة بلغت أقصى حد لـها قبل الاتفاق ، وذلك فى عام ١٩٨٥ ، حيث بلغت ٤٢,٤٪، فى حين أن أكبر معدل لها منذ الاتفاق كان فى عـام ١٩٨٧ ، حيث بلغت هذه النسبة ٣٨,٥٪، أما بالنسبة لأقل حد لهذه النسبة فكان أيضا بعد الاتفاق حيث أنها لم تزد عن ٢٩,٥٪ عام ١٩٨٨، وإذا قارنا عام ١٩٨٦ بعام ١٩٨٩ ، لوجدنا أن نسبة تغطية الصادرات للواردات فى العام الأول حوالـي ٣٦,٧ ٪ أما فى العام الثاني فكانت ٣٥,٣٪.

يتضح مما سبق أن نسبة تغطية الصادرات للواردات كانت أكبر قبل الاتفاق بصفة عامة بالمقارنة بالوضع بعـد الاتفاق.

نلخص من كل ما سبق إلى الآتي :-

١- وضع قيمة الصادرات تحسن بصورة بسيطة بعد الاتفاق ، وكذلك معدل النمو السنوى للصادرات وبصفة خاصة عام الاتفاق وعام ١٩٨٩.

٢- بالنسبة لقيمة الواردات فوضعها كان أفضل إلى حد ما قبل الاتفاق ، وكذلك معدل النمو السنوى للواردات كان سالبا قبل الاتفاق، وهذا ما ينادى به الصندوق ولكنه لم يتحقق بعد الاتفاق إلا فى عام ١٩٨٩.

٣- أن نسبة تغطية الصادرات للواردات كانت أفضل إلى حد ما قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق.

واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوي	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى	نسبة تغطية الصادرات للواردات
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٥	متزايدة	متناقص	متناقصة	متناقص	متزايدة كثيرا
١٩٨٦	متناقصة	متناقص	متناقصة كثيرا	متناقص كثيرا	متناقصة قليلا
١٩٨٧	متزايدة	متزايد	متزايدة	متزايد	متزايدة
١٩٨٨	متناقصة	متناقص	متزايدة كثيرا	متزايد كثيرا	متناقصة كثيرا
١٩٨٩	متزايدة	متزايد	متناقصة	متناقص	متناقصة

الفرع الثالث

تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

نختبر فى هذا الفرع مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصنـــدوق عـــام ١٩٩١ ؛ وذلـــك للوقوف على مدى نجاح سياسة سعر الصرف التى يتبناها الصندوق فى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات بالمقارنـة بالفترة السابقة مباشرة على الاتفاق مع الصندوق، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٩٦) يوضح تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

"القيمة بالمليون دولا"

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوي	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى	نسبة تغطية الصادرات للواردات
١٩٨٩	٣١١٩	+١٢,٦	٨٨٤١	-٥,٧	٣٥,٣
١٩٩٠	٣٩٢٤	+٢٥,٨	١٠٣٠٣	+١٦,٥	٣٨
١٩٩١	٤١٦٤	+٦,١	٩٨٣١	-٤,٦	٤٢,٤
١٩٩٢	٣٦٧٠	-١١,٩	٨٩٠١	-٩,٥	٤١,٢
١٩٩٣	٣٥٤٥	-٣,٤	٩٩٢٣	+١١,٥	٣٥,٧

المصدر :

- IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1996,p. 337
- IMF , Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1995,P. 243.

-النسب تم حسابها بمعرفة الاحث .

ونرى الاتى على الجدول السابق:-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور الصادرات قبل وبعد الاتفاق .

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الصادرات قبل الاتفاق تزايدت بصورة كبيرة ، حيث أنها ارتفعت من ٣١١٩ مليون دولار عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٣٩٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٠، وتزايدت بصورة بسيطة فى العام التالي مباشـــرة وهو عام الاتفاق مع الصندوق حيث وصلت إلى ٤١٦٤ مليون دولار ، ولكنها بعد عام الاتفاق مع الصندوق أخذت فى التناقص حيث انخفضت فى عام ١٩٩٢ إلى ٣٦٧٠ مليون دولار ثم إلى ٣٥٤٥ مليون دولار فى عام ١٩٩٣ ، وعلـــى ذلك فالملاحظ أنه وضع قيمة الصادرات قبل الاتفاق كان أفضل من وضعها بعد الاتفاق.

وإذا قارنا معدل النمو السنوي للصادرات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ ، فإننا نجد أن هذا المعدل كبير في الفترة السابقة على الاتفاق بالمقارنة بالفترة التالية على الاتفاق، حيث تزايد هذا المعدل من +١٢,٦% عام ١٩٨٩ إلى +٢٥,٨% عام ١٩٩٠، ولكنه تزايد بنسبة أقل فى عام الاتفاق مع الصندوق حيث بلغ معدل نمو الصادرات حوالي +٦,١%، وبعد ذلك تناقص بصورة كبيرة فى العام التالي مباشرة للاتفاق حيث هبط إلى قيمة سالبة وهى -١١,٩% ثم إلى -٣,٤ فى عام ١٩٩٣، ويبدو مما سبق أن معدل النمو السنوى للصادرات قبل الاتفاق كان أفضل من هذا المعدل بعد الاتفاق.

ثانيا : فيما يتعلق بمدى تطور الواردات قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى قيمة الواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد أن هذه القيمة كانت كبيرة إلى حد ما قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، حيث أنها تزايدت من ٨٨٤١ مليون دولار عام ١٩٨٩ لتصل إلى ١٠٣٠٣ مليون دولار عام ١٩٩٠ ، ولكنها أخذت فى التناقص فى عام الاتفاق ، حيث هبطت هذه القيمة إلى ٩٨٣١ مليون دولار ، ثم استمر الهبوط فى قيمة الواردات فى العام التالي للاتفاق إلى أن وصلت إلى ٨٩٠١ مليون دولار، ولكنها ارتفعت بصورة كبيرة فى عام ١٩٩٣ لتصل إلى ٩٩٢٣ مليون دولار، نستنتج من ذلك أن وضع قيمة الواردات بعد الاتفاق كان إلى حد ما أفضل من وضعها قبل الاتفاق.

وإذا قارنا معدل النمو السنوى للواردات قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد أن هذا المعدل بلغ أقصى حد له وهو +١٦,٥% قبل الاتفاق مع الصندوق، وبلغ أدنى حد له وهو -٤,٦% بعد الاتفاق مع الصندوق، تفسير ذلك أن هذا المعدل كان قيمة سالبة عام ١٩٨٩ حيث كان -٥,٧% ثم تزايد بصورة كبيرة فى العام السابق مباشرة للاتفاق وأصبح قيمة موجبة ولكنه تناقص فى عام الاتفاق ثم فى العام التالي له مباشرة ثم عاد للتزايد فى عام ١٩٩٣ حيث بلغ +١١,٥% .

يتضح مما سبق أن وضع معدل النمو السنوى للواردات كان أفضل إلى حد ما بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ثالثا : مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد أن هذه النسبة كانت كبيرة إلى حد ما بعد الاتفاق بالمقارنة بقبل الاتفاق، ذلك أن هذه النسبة ارتفعت من ٣٥,٣% عام ١٩٨٩ إلى ٣٨% عام ١٩٩٠ ، ثم تزايدت إلى ٤٢,٤% عام الاتفاق ثم انخفضت قليلا إلى ٤١,٢% فى عام ١٩٩٢ ثم إلى ٣٥,٧% عام ١٩٩٣.

ومن هذا يتضح أن نسبة تغطية الصادرات للواردات بعد الاتفاق كان أفضل من هذه النسبة قبل الاتفاق بصفة عامة.

نخلص من كل ما سبق إلى الآتي :-

١- وضع قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي ، كان إلى حد كبير أفضل قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق.

٢- أن قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى ، كان أفضل إلى حد ما بعد الاتفاق بالمقارنـــة بـــالوضع قبــل الاتفاق.

٣- أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ، كان بصفة عامة أفضل بعد الاتفاق، واللوحة التالية توضح نتـــائج هذا الفرع من الدراسة:-

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوي	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى	نسبة تغطية الصادرات للواردات
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٩	متزايدة	متزايد	متناقصة	متناقص	متناقصة
١٩٩٠	متزايدة كثيرا	متزايد كثيرا	متزايدة كثيرا	متزايد كثيرا	متزايدة
١٩٩١	متزايدة	متزايد	متناقصة	متناقص	متزايدة
١٩٩٢	متناقصة	متناقص	متناقصة	متناقص	متزايدة
١٩٩٣	متناقصة	متناقص	متزايدة كثيرا	متزايد قليلا	متناقصة

المطلب الثاني

اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف

نبحث فى هذا المطلب اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف فى برامج التثبيت موضوع الدراسة فى هذا الفصل على النحو التالي :

الفرع الأول : اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف فى برنامج١٩٧٧.

الفرع الثاني: اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧.

الفرع الثالث: اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف فى برنامج ١٩٩١.

الفرع الأول

تطور الصادرات والواردات والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧

نحاول فى هذا الفرع من البحث أن نختبر مدى تطور الصادرات والواردات وذلك من خلال مقارنة المحقق فى مجال الصادرات والواردات بالمستهدف، وذلك على أساس أن المستهدف فى مجال الصادرات هو التزايد التدريجي فى قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى ونسبة تغطيتها للواردات، وأن المستهدف فى مجال الواردات هو التناقص التدريجي فى قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى، وسيتم ذلك على النحو التالي :

أولاً : مدى تطور الصادرات والمستهدف .

يثار تساؤل هنا وهو هل تزايدت الصادرات بصورة تدريجية منذ الاتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى على برنامج للتثبيت الاقتصادي فى عام ١٩٧٧. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٩٧) يوضح تطور الصادرات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوى	المستهدف
١٩٧٦	١٦٠٣,١	٢,٦	تزايد تدريجي
١٩٧٧	١٩٦١,٦	٢٢,٤	
١٩٧٨	١٩٣٦,٣	١,٣-	
١٩٧٩	٢٤٢٠	٢٥	

المصدر : IMF ,Balance of Payments Statistics, Yearbook ,1982,P.147
IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995,PP.13, 346

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ومن هذا الجدول يتضح لنا التى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات بصورة تدريجية خلال الفترة محل الدراسة ثم يتحقق عام ١٩٧٨ ولكنه تحقق عام ١٩٧٧، عام ١٩٧٩، ذلك أنه قيمة الصادرات ارتفعت فى عام ١٩٧٧ إلى ١٩٦١,٦ مليون دولار بعد أن كانت ١٦٠٣,١ مليون عام ١٩٧٦، ولكنها انخفضت فى عام ١٩٧٨ إلى ١٩٣٦,٣ مليون دولار ثم تزايدت إلى ٢٤٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٩.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو السنوى للصادرات خلال الفترة محل البحث لم يتحقق أيضاً عام ١٩٧٨ ولكنه تحقق فى عامى ١٩٧٧، ١٩٧٩.

ذلك أن هذا المعدل ارتفع من ٢,٦% عام ١٩٧٦ إلى ٢٢,٤% عام ١٩٧٧ ثم انخفض إلى نسبة سالبة عام ١٩٧٨ بلغت -١,٣% ثم ارتفع إلى نسبة موجبة عام ١٩٧٩ بلغت ٢٥%.

ثانياً : مدى تطور الواردات والمستهدف .

الجدول التالي يوضح لنا مدى تطور الواردات والمستهدف خلال الفترة محل البحث.

جدول رقم (٩٨) يوضح تطور الواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى	المستهدف
١٩٧٦	٣٨٢٧,٢	٢,٦-	تناقص تدريجي
١٩٧٧	٤٠١٢,٤	٤,٨	
١٩٧٨	٤٧٣٥	١٨	
١٩٧٩	٥٩٩٣,٣	٢٦,٦	

المصدر : IMF ,Balance of Payments Statistics, Yearbook ,1982,P.147

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995,PP.13, 346

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

نخرج من الجدول السابق بالنتائج التالية :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق، حيث تزايدت قيمة الواردات بصورة تدريجية بدلا من أن تنخفض بصورة تدريجية ، حيث تزايدت هذه القيمة من ٣٨٢٧,٢ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ٤٠١٢,٤ مليون دولار عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤٧٣٥ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ٥٩٩٣,٣ مليون دولار عام ١٩٧٩.

٢- وبالنسبة لتحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للواردات خلال الفترة محل البحث فإن ذلك أيضا لم يتحقق طوال هذه الفترة حيث تزايد معدل النمو السنوى للواردات من قيمة سالبة عام ١٩٧٦ بلغت حوالي -٢,٦% إلى نسبة موجبة من السنوات التالية للاتفاق ، حيث بلغت هذه النسبة فى عام ١٩٧٧ حوالي ٤,٨% ثم ١٨% عام ١٩٧٨ ثم ٢٦,٦% عام ١٩٧٩.

ثالثاً : مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف .

الجدول التالي يوضح لنا تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف خلال الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (٩٩) يوضح تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	نسبة تغطية الصادرات للواردات	المستهدف
١٩٧٦	٤١,٩	
١٩٧٧	٤٨,٩	تزايد تدريجي
١٩٧٨	٤٠,٩	
١٩٧٩	٤٠,٤	

المصدر : IMF ,Balance of Payments Statistics, Yearbook ,1982,P.147

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995,PP.13, 346

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ومن هذا الجدول يتضح لنا الاتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات بصورة تدريجية لم يتحقق في العاميين التاليين للاتفاق، ولكنه تحقق عام الاتفاق مع الصندوق، حيث ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٤١,٩% عام ١٩٧٦ إلى ٤٨,٩% عام ١٩٧٧ ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٤٠,٩% عام ١٩٧٨ ثم إستمرت من الانخفاض من عام ١٩٧٩ حيث بلغت ٤٠,٤%، واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموه السنوي	المستهدف	قيمة الواردات	كنسبة من الائتمان المحلي	المستهدف	نسبة تغطية الصادرات للواردات	المستهدف
	النتائج	النتائج		النتائج	النتائج		النتائج	
١٩٧٧	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي	تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي
١٩٧٨	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	
١٩٧٩	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	

الفرع الثاني

تطور الصادرات والواردات والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

أولاً : مدى تطور الصادرات والمستهدف

الجدول التالي يوضح تطور الصادرات والمستهدف خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٠٠) يوضح تطور قيمة الصادرات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة الصادرات	المستهدف
١٩٨٦	٢٦٣٢	تزايد تدريجي
١٩٨٧	٣١١٥	
١٩٨٨	٢٧٧٠	
١٩٨٩	٣١١٩	

المصدر : IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook ,1990,P.200

IMF,International Financial Statistics ,Yearbook ,1995,P.13

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يظهر لنا الاتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات تحقق فى عام الاتفاق مع الصندوق وهو عام ١٩٨٧، ثـم فى عام ١٩٨٩، ولكنه لم يتحقق فى عام ١٩٨٨، ذلك أن قيمة الصادرات تزايدت من ٢٦٣٢ مليـون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٣١١٥ مليون دولار عام ١٩٨٧ ثم تناقصت عام ١٩٨٨ حتى بلغت ٢٧٧٠ مليون دولار ثم تزايدت مرة أخرى عام ١٩٨٩ فبلغت ٣١١٩ مليون دولار.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو السنوى للصادرات لم يتحقق بصورة كلية إلا فى عـام ١٩٨٧ حيث تزايد معدل النمو السنوى للصادرات من قيمة سالبة وهى -٣١,٤% عام ١٩٨٦ إلى قيمة موجبة فـى عام الاتفاق مع الصندوق وهى +١٨,٤% ، وتحقق هذا المستهدف بصورة جزئية عندما تزايد معـدل نمـو الصادرات من قيمة سالبة عام ١٩٨٨ وهى -١١% إلى قيمة موجبة فى عام ١٩٨٩ وهى ١٢,٦% ، ولكـن يلاحظ أن هذا المعدل الأخير رغم أنه موجب إلا أنه أقل من معدل النمو فى عام ١٩٨٧ ، وهذا لا يمنع مـن القول أن معدل النمو السائد فى عام ١٩٨٩ يعد تحقيق جزئى للمسـتهدف، أمـا عـام ١٩٨٨ فلـم يحقـق المستهدف بالنسبة لمعدل نمو الصادرات.

ثانياً : مدى تطور الواردات والمستهدف .

للوقوف على مدى تطابق التطور الذى حدث فى قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى مع المستهدف فإن الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١٠١) يوضح تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى	المستهدف
١٩٨٦	٧١٧٠	٢٠,٨-	تناقص تدريجي
١٩٨٧	٨٠٩٥	١٢,٩+	
١٩٨٨	٩٣٧٨	١٥,٨+	
١٩٨٩	٨٨٤١	٥,٧-	

المصدر : IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook ,1990,P.200

IMF,International Financial Statistics ,Yearbook ,1995,P.13

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح الاتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات لم يتحقق فى عام الاتفاق ولا فى العام التالي له مباشرة ولكنه تحقق بصورة جزئية فى عام ١٩٨٩، توضيح ذلك، أن قيمة الواردات تزايدت من ٧١٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٨٠٩٥ مليون دولار فى عام الاتفاق مع الصندوق ثم استمرت فى التزايد فى العام التالي مباشرة للاتفاق حيث تزايدت إلى ٩٣٧٨ مليون دولار، وهذا يعد تزايدا كبيرا فى قيمة الواردات، أما فى عام ١٩٨٩ فالملاحظ أن قيمة الواردات تناقصت حتى بلغت ٨٨٤١ مليون دولار، ولكن يلاحظ أن قيمة الواردات بعد التناقص الذى حدث لها فى عام ١٩٨٩ تبقى مع ذلك أكبر من هذه القيمة فى عام ١٩٨٧ ، وهذا يعنى أن المستهدف لم يتحقق بصورة كاملة فى عام ١٩٨٩ ولكن بصورة جزئية.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للواردات لم يتحقق فى عام الاتفاق مع الصندوق ولا في العام التالي له مباشرة ، ولكنه تحقق في عام ١٩٨٩، تفسير ذلك، أن معدل النمو السنوى للواردات إرتفع من قيمة سالبة عام ١٩٨٩ وهى -٢٠,٨% إلى قيمة موجبة فى عام الاتفاق وهى +١٢,٩% وكان من المفروض وفقا لصندوق النقد الدولي أن يتناقص معدل النمو السنوى ولا يحدث العكس، واستمر معدل النمو السنوى للواردات فى التزايد فى عام ١٩٨٨ حتى بلغ +١٥,٨%، وهذا التطور يعد أيضا غير مواتى لما كان يهدف إليه الصندوق، وجاء عام ١٩٨٩ ليسجل تناقصا فى هذا المعدل حيث إنه بلغ قيمة سالبة وهى -٥,٧%، وبذلك يكون المستهدف الذى كان يسعى اليه الصندوق قد تحقق فى عام ١٩٨٩ أى بعد الاتفاق بعامين.

ثالثا : مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف .

الجدول التالي يوضح لنا تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات ومدى تطابق ذلك مع المستهدف خلال الفــترة محل البحث.

جدول رقم (١٠٢) يوضح تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	نسبة تغطية الصادرات للواردات	المستهدف
١٩٨٦	٣٦,٧	تزايد تدريجي
١٩٨٧	٣٨,٥	
١٩٨٨	٢٩,٥	
١٩٨٩	٣٥,٣	

المصدر : IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook ,1990,P.200
IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995,P.13

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح من الجدول السابق ما يأتى :-

أن المستهدف فى مجال نسبة تغطية الصادرات للواردات لم يتحقق بصورة كاملة إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق وبصورة جزئية فى عام ١٩٨٩، ذلك أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ارتفعت من ٣٦,٧% عام ١٩٨٦ لتصبح ٣٨,٥% فى عام ١٩٨٧ (عام الاتفاق مع الصندوق) ولكن هذه النسبة انخفضت فى عام ١٩٨٨ لتصبح ٢٩,٥%، ثم تزايدت فى عام ١٩٨٩ لتصبح ٣٥,٣%، وهذا التزايد الأخير فى هذه النسبة لم يكن بالصورة الموجودة فى عام ١٩٨٧، ولذلك فإن هذا يعد تحقيقا جزئيا للمستهدف.

نخلص من كل ما سبق :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى لم يتحقق إلا فى عام الاتفاق ١٩٨٧ وعام ١٩٨٩.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى لم يتحقق إلا بصورة جزئيــة فــى عام ١٩٨٩.

٣- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات لم يتحقق بصورة كاملـــة إلا فــى عــام الاتفاق وتحقق بصورة جزئية فى عام ١٩٨٩، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

البيان / السنه	قيمة الصادرات		معدل نمو السنوى الصادرات		قيمة الواردات		معدل نمو السنوى للواردات		نسبة تغطية الصادرات للواردات	
	النتائج	المستهدف	النتائج	المستهدف	النتائج	المستهدف	النتائج	المستهدف	النتائج	المستهدف
١٩٨٧	تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي	تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي	تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي
١٩٨٨	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	
١٩٨٩	تحقيق المستهدف		تحقيق جزئئ للمستهدف		تحقيق جزئي للمستهدف		تحقيق جزئي للمستهدف		تحقيق جزئي للمستهدف	

الفرع الثالث

اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف فى برنامج ١٩٩١

فى هذا الفرع من الدراسة نواصل اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف، وللانتهاء مـن ذلـك، فإننا سنجرى البحث على النحو التالي :

أولاً : مدى تطور الصادرات والمستهدف .

الجدول التالي يوضح تطور الصادرات والمستهدف خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٠٣) يوضح تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوى	المستهدف
١٩٩٠	٣٩٢٤	٢٥,٨+	تزايد تدريجي
١٩٩١	٤١٦٤	٦,١+	
١٩٩٢	٣٦٧٠	١١,٩-	
١٩٩٣	٣٥٤٥	٣,٤-	

المصدر : IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook ,1996, P.337

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1996, P 337

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح الاتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات لم يتحقق إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق ١٩٩١، حيث تزايدت قيمة الصادرات من ٣٩٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٤١٦٤ مليون دولار عام ١٩٩١ وفى العاميين التاليين للاتفاق نجد أن المستهدف لم يتحقق ، ذلك أن قيمة الصادرات تناقصت بصورة تدريجية بدلاً من التزايد بصورة تدريجية رغم تخفيض سعر الجنيه المصري، حيث انخفضت قيمة الصادرات فى عام ١٩٩٢ إلى ٣٦٧٠ مليون دولار ثم إلى ٣٥٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٣. وإذا نظرنا إلى تطور معدل النمو السنوى للصادرات وقارنا ذلك بالمستهدف ، فإننا سننتهى إلى مدى تحقق المستهدف بالنسبة لمعدل النمو السنوى للصادرات من عدمه.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو السنوى للصادرات لم يتحقق لا فى عام الاتفاق مع الصندوق ولا فى العاميين التاليين له ، وعلى الرغم من أن معدل النمو السنوى للصادرات كان عام الاتفاق قيمة موجبة وهى +٦,١% إلا أن هذا المعدل كان أقل من العام السابق مباشرة على الاتفاق والذى بلغ +٢٥,٨%، وعلى ذلك فإن التزايد التدريجي فى معدل النمو السنوى للصادرات لم يتحقق بل تحقق العكس

وهو التناقص التدريجي فى هذا المعدل، أيضاً فإن هذا المعدل إنقلب ليصبح قيمة سالبة فى العاميين التاليين للأتفاق حيث بلغ -١١,٩% فى عام ١٩٩٢ ثم -٣,٤% فى عام ١٩٩٣.

ثانياً : مدى تطور الواردات والمستهدف .

الجدول التالي يوضح تطور قيمة الواردات والمستهدف فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٠٤) يوضح تطور الواردات ومعدل نموها السنوى والمستهدف في الفترة من١٩٩١-١٩٩٣

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى	المستهدف
١٩٩٠	١٠٣٠٣	١٦,٥+	تناقص تدريجي
١٩٩١	٩٨٣١	٤,٦-	
١٩٩٢	٨٩٠١	٩,٥-	
١٩٩٣	٩٩٢٣	١١,٥+	

المصدر : IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook ,1996, P.337

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1996, P.337

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح لنا الاتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات تحقق فى عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالي له مباشرة، حيث تناقصت قيمة الواردات من ١٠٣٠٣ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٩٨٣١ مليون دولار عام ١٩٩١، ثم استمر التناقص فى قيمة الواردات فى عام ١٩٩٢ حتى بلغت ٨٩٠١ مليون دولار، ولكن المستهدف لم يتحقق فى عام ١٩٩٣ حيث ارتفعت قيمة الواردات إلى ٩٩٢٣ مليون دولار.

٢-أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للواردات تحقق فى عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالي له مباشرة، ذلك أن هذا المعدل انخفض من +١٦,٥% عام ١٩٩٠ إلى -٤,٦% عام ١٩٩١ ثم استمر معدل النمو السنوى للواردات فى التناقص فى عام ١٩٩٢ حتى بلغ -٩,٥%، ولكنه تزايد فى عام ١٩٩٣ ليصبح قيمة موجبة وهى +١١,٥%، ومعنى ذلك أن المستهدف تحقق بصورة كاملة فى عامى ١٩٩١، ١٩٩٢، ولم يتحقق مطلقاً فى عام ١٩٩٣ ، وتحقق العكس وهو التزايد فى معدل النمو السنوى للواردات.

ثالثاً : مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف .

للوقوف على تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف خلال الفترة محل البحث.

فان الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١٠٥) يوضح تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	نسبة تغطية الصادرات للواردات	المستهدف
١٩٩٠	٣٨	تزايد تدريجي
١٩٩١	٤٢,٤	
١٩٩٢	٤١,٢	
١٩٩٣	٣٥,٧	

المصدر : IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook ,1995, P. 24.3

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1996, P. 337

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من الجدول السابق الاتى:-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات قد تحقق بصورة كاملة فى عام الاتفاق مع الصندوق ١٩٩١ وبصورة جزئية عام ١٩٩٢ ، وبصورة عكسية عام ١٩٩٣، تفسير ذلك أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ارتفعت من ٣٨% عام ١٩٩٠ إلى ٤٢,٤% عام ١٩٩١ ثم انخفضت قليلاً عام ١٩٩٢

لتصبح ٤١,٢% ورغم تناقصها عن عام ١٩٩١ إلا أنها مع ذلك أفضل من هــذه النسـبة عــام ١٩٩٠، ثـم تناقصت بصورة ملحوظة فى عام ١٩٩٣ حتى وصلت إلى ٣٥,٧%.

نخلص من كل ما سبق الى ما يأتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بالنسبة لقيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى لم يتحقق خلال الفترة محل البحث إلا بصورة جزئيه فى عام ١٩٩١ وعام الاتفاق مع الصندوق.

٢- وأن المستهدف فيما يتعلق بقيمة الواردات ومعدل نموها السنوى تحقق فى عــامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ ولـم يتحقق فى عام ١٩٩٣.

٣- وأن المستهدف فى مجال نسبة تغطية الصادرات للواردات تحقق بصورة كاملة فــى عــام الاتفــاق مــع الصندوق ١٩٩١ ، وبصورة جزئية فى عام ١٩٩٢، ولم يتحقق مطلقاً فى عام ١٩٩٣.

واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع من البحث.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الصادرات والواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

البيان	قيمة الصادرات		معدل نمو السنوى للصادرات		قيمة الواردات		معدل نمو السنوى للواردات		نسبة تغطية الصادرات للواردات	
السنه	النتائج	المستهدف	النتائج	المستهدف	النتائج	المستهدف	النتائج	المستهدف	النتائج	المستهدف
١٩٩١	تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي	تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي	تحقيق المستهدف	تناقص تدريجي	تحقيق المستهدف	تزايد تدريجي
١٩٩٢	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		تحقيق جزئي للمستهدف	
١٩٩٣	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق للمستهدف		عدم تحقيق للمستهدف		عدم تحقيق للمستهدف		عدم تحقيق للمستهدف	

المبحث الثالث

اختبار مدى تطور العجز فى الحساب الجارى

فى هذا المبحث نختبر مدى تطور العجز فى الحساب الجارى خلال الفترة محل البحث ، على أن يوضع فى الحسبان أى الحساب الجارى الذى سيتم اختبار مدى تطوره فى هذا المبحث يشمل حساب التجارية المنظورة ، وحساب التجارة غير المنظروة وحساب التحويلات الجارية سواء التحويلات الحكومية أم الخاصة.

وتنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى الآتى :-

المطلب الأول : تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

المطلب الثانى : تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف.

المطلب الأول

تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

فى هذا المطلب نحاول معرفة مدى تحسن وضع العجز فى الحساب الجارى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق على أساس أن سياسة سعر العرض التى يتبناها الصندوق من شأنها أن تحسن من وضع الحساب الجارى للبلدان التى تسير فى تلك الصندوق، وسنحاول معرفة مدى وجود هذا التحسن فى حالة مصر على النحو التالى :-

الفرع الأول : تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧.

الفرع الثانى : تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

الفرع الثالث : تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.

الفرع الأول

تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

الجدول التالى يوضح لنا تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خـلال الفـترة مـن ١٩٧٥ - ١٩٧٩.

جدول رقم (١٠٦) يوضح تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة العجز فى الحساب الجاري	معدل النمو السنوى للعجز	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٧٥	٢٣٧٥,٢	–	١٩,٤
١٩٧٦	١٤٢٤,٩	٤٠-	١٠,٦
١٩٧٧	١٢٢٥,٩	١٤-	٨,٤
١٩٧٨	١٢١٥,٥	٠,٨-	٩,٣
١٩٧٩	١٥٤٠,٣	٢٦,٧+	١٥,٨

المصدر :

-IMF, Balance of Bayments Statistics Yearbook,1982, p.147,

-IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1995, pp. 13, 346.

-البنك الأهلى المصري، النشرة الأقتصادية، أعداد مختلفة.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الاتى :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة العجز فى الحساب الجارى قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق فإننا نجد أن قيمة العجز انخفضـت فى عام الاتفاق والعام التالى له مباشرة بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق ، حيث انخفضت هذه القيمة من ٢٣٧٥,٢ مليون دولار، ١٤٢٤,٩ مليون دولار فى عام ١٩٧٥، ١٩٧٦ إلى ١٢٢٥,٩ مليون دولار عام الاتفاق مع الصندوق، ثم إلـى ١٢١٥,٥ مليون دولار عام ١٩٧٨، ولكنها ارتفعت إلى ١٥٤٠,٣ مليون دولار فى عام ١٩٧٩.

ثانياً : فيما يتعلق بمدى تطور معدل نموه السنوى للعجز قبل وبعد الاتفاق .

نلاحظ أن معدل النمو السنوى للعجز قبل الاتفاق أكثر إنخفاضاً من هذا المعدل بعد الاتفاق حيث سجل العجز فى الحساب الجارى معدل نمو سالب بلغ -٤٠٪ عام ١٩٧٦ ثم بلغ هذا المعدل فى عام ١٩٧٧ حوالى -١٤٪ ثم -٠,٨٪ عام ١٩٧٨ ثم أصبح قيمة موجبة عام ١٩٧٩ بلغت +٢٦,٧٪.

ثالثاً : مدى تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل الاتفاق وبعد الاتفـــاق ، فإننـــا نلاحظ أنه كان منخفضاً فى عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالى له ، ولكنه إرتفع فى عام ١٩٧٩ بالمقارنة بـــالفترة السابقة على الاتفاق ، ذلك أن العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بلغ ١٩,٤٪ عـــام ١٩٧٥ ثم تناقص إلى١٠,٦٪ عام ١٩٧٦ ثم استمر فى الانخفاض فى عام الاتفاق حتى بلغ ٨,٤٪، ولكنه ارتفـــع بنســـبة بسيطة عام ١٩٧٨ ليسجل ٩,٣٪ ثم ارتفع بنسبة أكبر عام ١٩٧٩ ليصبح ١٥,٨٪.

نخلص من كل ما سبق الى الآتى :-

١- انخفاض قيمة العجز فى الحساب الجارى حتى عام الاتفاق والعام التالى له بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ثم إرتفاعها فى عام ١٩٧٩.

٢-ارتفاع معدل نمو العجز فى الحساب الجارى بعد الاتفاق وبنسبة كبيرة عام ١٩٧٩ بالمقارنة بـــالوضع قبـــل الأتفاق.

٣-انخفاض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى عام الاتفاق والعام التالى له بالمقارنة بالفترة السابقة علـــى الاتفاق ثم إرتفاعه عام ١٩٧٩، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

السنة	قيمة العجز فى الحساب الجارى	معدل النمو السنوى للعجز	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٧٥	مرتفعة	–	مرتفع
١٩٧٦	مرتفعة	منخفضة	منخفض
١٩٧٧	منخفضة	مرتفعة	منخفض
١٩٧٨	منخفضة	مرتفعة	منخفض
١٩٧٩	مرتفعة	مرتفعة	مرتفع

الفرع الثانى

تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

الجدول التالى يوضح لنا تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خـــلال الفـــترة مـــن ١٩٨٥ - ١٩٨٩.

جدول رقم (١٠٧) يوضح تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة العجز فى الحساب الجاري	معدل النمو السنوى للعجز %	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى %
١٩٨٥	٢١٦٦	٩+	٥,٧
١٩٨٦	١٨١٢	١٦,٣-	٣,١
١٩٨٧	٢٤٦	٨٦,٤-	٠,٤
١٩٨٨	١٠٤٨	٣٢٦	١,٦
١٩٨٩	١٣٠٩	٢٤,٩	٠,٠٣

المصدر :

-IMF , Balance of Bayments Statistics Yearbook, 1990, p.200, 1995, p.243

-IMF , International Fianancial Statistics Yearbook, 1996, p.33

- البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

* بلغت قيمة العجز عام ١٩٨٤ حوالى ١٩٨٨ مليون دولار.

** يلاحظ أن الناتج المحلى عام ١٩٨٥ كان بأسعار ١٩٨١، ١٩٨٢.

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآتى على الجدول السابق:-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة العجز فى الحساب الجارى قبل الاتفاق بقيمته بعد الاتفاق فإننا نجد أن قيمة هذا العجز كانت كبيرة قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الأتفاق، ويعتبر عام الاتفاق العام الوحيد الذى إنخفض فيه قيمة العجز إلى أقل قيمـــة

طوال الفترة محل البحث، حيث إنخفض العجز من ١٨١٢ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلـــى ٢٤٦ مليـون دولار عـام ١٩٨٧، ثم إرتفع العجز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٨٨ إلى ١٠٤٨ مليون دولار ثم إلى ١٣٠٩ مليون دولار عـام ١٩٨٩.

ثانيا : مدى تطور معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى قبل الاتفاق وبعده، فإننا نجد أن هذا المعدل إرتفـع إلى ٣٢٦ ٪عام ١٩٨٨ ثم ٢٤,٩ ٪عام ١٩٨٩ ، ولكن هذا المعدل لم يتجاوز قبل الاتفاق ٩ ٪ بالمقارنة بالوضع قبـل الاتفاق ، ولكن هذا المعدل كان سالبا" عام الاتفاق ، وصلت نسبته إلى -٨٦,٤٪ ، والوضع فى هذا العام يعتبر أفضـل من الوضع قبل الاتفاق .

ثالثا : مدى تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

إذا نظرنا إلى العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إذا نظرنا إلى العجز كنســبة مـن الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة، فإننا نلاحظ أنه تناقص بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفـاق، ذلك أن العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تناقص من ٣,١٪ عام ١٩٨٦ إلى ٠,٤٪ عام الاتفاق إلى ١,٦٪ عـام ١٩٨٨ ثم إلى ٠,٠٣٪ عام ١٩٨٩.

نخلص من كل ما سبق بالآتى :-

١- قيمة العجز فى الحساب الجارى إنخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبله .
٢- معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى إنخفضت عام الاتفاق وإرتفعت فى العاميين التـــاليين لــه بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.
٣- العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تناقص بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، واللوحة التاليـة توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

السنة	قيمة العجز فى الحساب الجاري	معدل النمو السنوى للعجز	العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٥	مرتفعة	مرتفعة	مرتفع
١٩٨٦	مرتفعة	منخفضة	مرتفع
١٩٨٧	منخفضة	منخفضة جدا	منخفض
١٩٨٨	منخفضة	مرتفعة كثيرا	منخفض
١٩٨٩	منخفضة	مرتفعة	منخفض

الفرع الثالث

تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

الجدول التالى يوضح لنا تطور العجز فى الحساب خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣.

جدول رقم (١٠٨) يوضح تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندق خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة العجز أو الفائض فى الحساب الجارى	معدل النمو السنوى للعجز أو الفائض	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (*)
١٩٨٩	١٠٣٩ -	٢٤,٩	٠,٠٣
١٩٩٠	١٨٥ +	-	٠,٧
١٩٩١	١٩٠٣ +	٩٢٨,٦	٤,٨
١٩٩٢	٢٨١٢ +	٤٧,٨	٧
١٩٩٣	٢٢٩٩ +	١٨,٢ -	٥,٥

المصدر :

-IMF , Balance of Bayments Statistics Yearbook, 1995, p.243

-IMF , International Financial Statistics Yearbook, 1996, p.33

- تم أخذ البيانات الممتحققه بالناتج الملحى الإجمالى من البنك الأهلى المصري، النشرة الأقتصادية، العدد الرابع، المجلد التاسع والأربعون، القاهرة، ١٩٩٦، ص٦٩.

*يلاحظ أنه تم حساب الناتج المحلى الإجمالى أبتداء من عام ١٩٢ على أساس أسعار عام ١٩٩١، ١٩٩٢ وقبض ذلك على أساس أسعار عام ١٩٨٦، ١٩٨٧.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآتى على الجدول السابق:-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى قيمة العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق خلال الفترة محل البحث ، فإننا نلاحظ أن قيمة هذا العجز تحولت إلى فائض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، حيث ارتفعت قيمة الفائض فى الحساب الجارى من ١٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٩٠٣ مليون دولار عام الاتفاق مع الصندوق، ثم استمر الفائض فى التزايد فى عام ١٩٩٢ حتى بلغ ٢٨١٢ مليون دولار ، ثم انخفض فى عام ١٩٩٣ إلى ٢٢٩٩ مليون دولار.

ثانيا : مدى تطور معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى قبل الاتفاق بهذا المعدل بعد الأتفاق، فإننا سنلاحظ أن هذا المعدل قد اختفى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، ذلك أى هذا المعدل إرتفع من ٢٤,٩٪عام ١٩٨٩ إلى نسبة عالية جدا وهى ٩٢٨,٦٪ عام الاتفاق مع الصندوق ثم انخفض معدل نمو الفائض فى العامين للأتفاق إلى ٤٧,٨%، -١٨,٢٪ على التوالى.

ثالثا : مدى تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

إذا نظرنا إلى العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة فإننا نلاحظ أنه اختفى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد الفائض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٠,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤,٨٪ عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٧٪ عام ١٩٩٢ ثم إنخفض قليلا إلى ٥,٥٪ عام ١٩٩٣.

نخلص من كل ما سبق بالآتى :-

١- قيمة العجز فى الحساب الجارى انخفضت وتحولت إلى فائض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق .

٢- معدل النمو السنوى للفائض فى الحساب الجارى هو الآخر تزايد بمعدلات كبيرة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق .

٣- الفائض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تزايد بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

السنة	قيمة العجز فى الحساب الجاري	معدل النمو السنوى للعجز	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٩	مرتفعة	عجز مرتفع	عجز منخفض
١٩٩٠	فائض	فائض	فائض منخفض
١٩٩١	فائض	فائض مرتفع للغاية	فائض مرتفع
١٩٩٢	فائض	مرتفع	فائض مرتفع
١٩٩٣	فائض	منخفض	فائض مرتفع

المطلب الثاني

تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف

فى هذا المطلب نحاول معرفة مدى تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز فى الحساب الجارى بصـــورة تدريجية خلال عام الاتفاق مع الصندوق والعامين التاليين له ، وتنقسم الدراسة فى هذا المطلب إلى الفروع التالية :-

الفرع الأول : تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧.

الفرع الثانى : تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧.

الفرع الثالث : تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف فى برنامج ١٩٩١.

الفرع الأول

تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧

أولا : مدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى والمستهدف .

جدول رقم (١٠٩) يوضح مدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة العجز فى الحساب الجاري	المستهدف
١٩٧٦	١٤٢٤,٩	
١٩٧٧	١٢٢٥,٩	تناقص تدريجي
١٩٧٨	١٢١٥,٥	
١٩٧٩	١٥٤٠,٣	

المصدر : - IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1982 , p . 147

IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1995, pp.13.، 346 . .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث •

ويتضح من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى الحساب الجارى خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق الا فى عام الاتفاق والعام التالى له مباشرة، ولكنه لم يتحقق فى عام ١٩٧٩.

ثانيا : مدى تطور معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى :

جدول رقم (١١٠) يوضح مدى تطور معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى	المستهدف
١٩٧٦	– ٤٠	
١٩٧٧	– ١٤	تناقص تدريجى
١٩٧٨	– ٠,٨	
١٩٧٩	٢٦,٧	

المصدر : - IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1982 , p . 147

IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1995, pp.13.، 346 . .

–النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للعجز قد تحقق فى عام الاتفـــاق وفى العام التالى له ، حيث كان معدل النمو قيمة سالبة فى كلا العامين ولكنه ارتفع إلى قيمة موجبة عام ١٩٧٩ حيـــث بلغ ٢٦,٧ .

ثالثا : مدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

جدول رقم (١١١) يوضح تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٧٩

السنة	العجز كنسبة من الناتج المحلى	المستهدف
١٩٧٦	١٠,٦	
١٩٧٧	٨,٤	تناقص تدريجى
١٩٧٨	٩,٣	
١٩٧٩	١٥,٨	

المصدر : - IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1982 , p . 147

IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1995, pp.13.، 346

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث ٠

ويتضح لنا من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تحقق عام الاتفاق بصورة كاملة حيث تناقص العجز من ١٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٧٦ إلى ٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٧٧، ولكنه تحقق بصورة جزئية عام ١٩٧٨ حيث بلغ ٩,٣٪ ، من الناتج المحلى الإجمالى ، وهذا المعدل أقل من المعدل الذى ساد قبل الاتفاق ولكنه أكبر من المعدل عام ١٩٧٧، ويلاحظ أن هذا المستهدف لم يتحقق عام ١٩٧٩ حيث تزايد العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى ١٥,٨٪ .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى الحساب الجارى تحقق فى عام الاتفاق وفى العام التالى له ولم يتحقق فى عام ١٩٧٩.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى تحقق أيضا عام الاتفاق والعام التالى له ، ولم يتحقق فى عام ١٩٧٩.

٣- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تحقق عام الاتفاق بصورة كاملة وفى العام التالى له بصورة جزئية ولم يتحقق فى عام ١٩٧٩.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف

السنة	قيمة العجز فى الحساب الجارى النتائج	المستهدف	معدل النمو السنوى للعجز النتائج	المستهدف	العجز كنسبة من الناتج المحلى النتائج	المستهدف
١٩٧٧	منخفضة	انخفاض	منخفضة	انخفاض	منخفض	انخفاض
١٩٧٨	منخفضة	تدريجى	منخفضة	تدريجى	منخفض	تدريجى
١٩٧٩	مرتفعة		مرتفعة		مرتفع	

الفرع الثانى

تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧

أولا : مدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى والمستهدف .

جدول رقم (١١٢) يوضح مدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة العجز فى الحساب الجارى	المستهدف
١٩٨٦	١٨١٢	
١٩٨٧	٢٤٦	انخفاض تدريجى
١٩٨٨	١٠٤٨	
١٩٨٩	١٣٠٩	

المصدر : - IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1990 , p 200 .

IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1995 , p 243 .

IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1996, p. 33 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث •

ويتضح من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى الحساب خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق، حيث إنخفضت قيمة العجز فى الحساب الجارى من ١٨١٢ مليـــون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٢٤٦ مليون دولار عام ١٩٨٧، ثم تزايدت قيمة العجز بصورة تدريجية من العامين التالين للأتفاق إلى ١٠٤٨ مليون دولار عام ١٩٨٨، ١٣٠٩ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، وعلى ذلك فإن المستهدف لم يتحقق خلال العامين التاليين للاتفاق .

ثانيا : مدى تطور معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى .

جدول رقم (١١٣) يوضح مدى تطور معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى	المستهدف
١٩٨٦	١٦,٣ -	
١٩٨٧	٨٦,٤ -	انخفاض تدريجى
١٩٨٨	٣٢٦	
١٩٨٩	٢٤,٩	

المصدر : -
IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1990 , p 20 .
IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1995 , p 243 .
IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1996, p، 33 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يظهر لنا أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للعجز قد تحقق بصورة كاملة عام الاتفاق مع الصندوق، حيث كان معدل نمو العجز قيمة سالبة -٨٦,٤٪، ولم يتحقق المستهدف فى عام ١٩٨٨ حيث كان معدل النمو السنوى للعجز متزايد بصورة كبيرة للغاية حيث بلغ هذا المعدل ٣٢٦٪، وتحقق المستهدف فى عام ١٩٨٩ حيث انخفض معدل نمو العجز إلى ٢٤,٩٪ .

ثالثا : مدى تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

جدول رقم (١١٤) يوضح تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

السنة	العجز كنسبة من الناتج المحلى	المستهدف
١٩٨٦	٣,١	
١٩٨٧	٠,٤	إنخفاض تدريجى
١٩٨٨	١,٦	
١٩٨٩	٠,٠٣	

المصدر : -
IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1990 , p 200 .
IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, 1995 , p 243 .
IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1996, p، 33 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد تحقق بصورة كاملة فى عامى ١٩٨٧، ١٩٨٩، حيث إنخفض العجز كنسبة من الناتج المحلى من ٣,١٪ عام ١٩٨٦ إلى ٠,٤٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٠,٠٣٪ عام ١٩٨٩، ولكن المستهدف تحقق بصورة جزئية عام ١٩٨٨ حيث وصل العجز كنسبة من الناتج المحلى إلى ١,٦٪ وهى وإن كانت أكبر من عامى ١٩٨٧، ١٩٨٩ إلا أنها أقل من عام ١٩٨٦.

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١-أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى الحساب الجارى خلال الفترة محل الدراسة قد تحقق عـــام الاتفاق ، ولم يتحقق فى العامين التاليين للاتفاق .

٢-أن المستهدف فيما يتحقق بتخفيض معدل النمو السنوى للعجز تحقق بصورة كاملة عام الاتفــــاق وبصــــورة جزئية عام ١٩٨٩ ولم يتحقق عام ١٩٨٨.

٣-أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلى تحقق بصورة كاملة عــــام ١٩٨٧، عــــام ١٩٨٩ وتحقق بصورة جزئية عام ١٩٨٨.

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

السنة	قيمة العجز فى الحساب الجارى النتائج	المستهدف	معدل النمو السنوى للعجز النتائج	المستهدف	العجز كنسبة من الناتج المحلي النتائج	المستهدف
١٩٨٧	منخفضة	إنخفاض	منخفضة	إنخفاض	منخفض	إنخفاض
١٩٨٨	مرتفعة	تدريجى	مرتفعة	تدريجى	منخفض	تدريجى
١٩٨٩	مرتفعة		منخفضة		منخفض	

ونظرا لوجود فائض فى الحساب الجارى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١- باستثناء عام ١٩٩٣ -فإننا نفترض أن المستهدف قد تحقق فى هذا البرنامج بالنسبة لتخفيض العجز فى الحساب الجارى.

نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف

أولا : نتائج إختبار أداء سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٧٧ :

أ- نتائج إختبار أداء سياسة سعر الصرف قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٧٧ :

١- ارتفعت قيمة الصادرات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، وارتفع معدل النمو السنوى للصادرات بعد الاتفاق – بأستثناء عام ١٩٧٨ – بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

٢- ارتفعت قيمة الواردات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، كما ارتفع معدل النمو السنوى للواردات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

٣- ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات عام الاتفاق ثم إنخفضت فى العامين التاليين للأتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

٤- انخفضت قيمة العجز فى الحساب الجارى بعد الاتفاق – بأستثناء عام ١٩٧٩ – بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق، كما انخفض معدل نمو العجز فى الحساب الجارى بعد الاتفاق – بأستثناء عام ١٩٧٩ أيضا – بالمقارنة بالوضع قبل الأتفاق.

٥- انخفضت قيمة العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق – بأستثناء عام ١٩٧٩ أيضا – بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ب-نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ :

١- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات خلال الفترة محل البحث – بأستثناء عام ١٩٧٨ – كما تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو السنوى للصادرات خلال الفترة محل البحث – بأستثناء عام ١٩٧٨ أيضا –.

٢- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات خلال الفترة محل البحث، كما لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو الواردات خلال الفترة محل البحث.

٣- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى عام الاتفاق ، ولم يتم تحقيق هذا المستهدف فى العامين التاليين للاتفاق .

٤- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى الحساب الجارى خلال الفترة محل البحث – بأستثناء عام ١٩٧٩ – كما تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو العجز فى الحساب الجارى خلال الفترة محل البحث – بأستثناء عام ١٩٧٩.

٥- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بصورة كاملة عام الاتفاق وبصورة أقل عام ١٩٧٨ ، ولم يتحقق عام ١٩٧٩.

ثانيا : نتائج إختبار أداء سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٨٧ :

أ- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٨٧ :

١- إرتفعت قيمة الصادرات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع فى العام السابق للاتفاق، ولكنها كانت أقل من قيمة الصادرات عام ١٩٨٥، كما إرتفع معدل نمو الصادرات بعد الاتفاق – بأستثناء عام ١٩٨٨ – بالمقارنة بالوضع فى العامين السابقين للاتفاق .

٢- ارتفعت قيمة الواردات بعد الاتفاق عن قيمة الواردات فى العام السابق على الاتفاق، ولكنها عام الاتفاق وعام ١٩٨٩ كانت أقل من قيمتها عام ١٩٨٥، كما إرتفع معدل النمو السنوى للواردات بعد الاتفاق – بأستثناء عام ١٩٨٩ – عن هذا المعدل فى العامين السابقين على الاتفاق .

٣- ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات عام الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق عليه – ولكنها كانت أقل من الوضع فى عام ١٩٨٥ – ثم إنخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات فى العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالوضع فى العامين السابقين على الاتفاق .

٤- انخفضت قيمة العجز فى الحساب الجارى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، كما إنخفض معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ولكن هذا المعدل إرتفع فى العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٥- إنخفض العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ب-نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ :

١- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات خلال الفترة محل الدراسة بأستثناء عام ١٩٨٨، كما تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو السنوى للصادرات خلال الفترة محل الدراسة بأستثناء عام ١٩٨٨ أيضا.

٢- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات خلال الفترة محل البحث – بأستثناء عام ١٩٨٩ – حيث كان هناك تحقيق جزئى للمستهدف ، كما لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو الواردات خلال الفترة محل الدراسة – بأستثناء عام ١٩٨٩ – حيث تم تحقيق المستهدف.

٣- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة محل البحث بأستثناء عام الاتفاق حيث تم تحقيق هذا المستهدف .

٤- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى الحساب الجارى خلال الفترة محل البحث - بأستثناء عام الاتفاق حيث تم تحقيق هذا المستهدف - ، كما لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى خلال الفترة محل البحث - بأستثناء عام الاتفاق حيث تم تحقيق المستهدف بصورة كاملة، وأيضا باستثناء عام ١٩٨٩ حيث كان هناك تحقيق جزئى للمستهدف - .

٥- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى خلال الفترة محل الدراسة - بأستثناء عام ١٩٨٨ كان هناك تحقيق جزئى للمستهدف - .

ثالثا : نتائج إختبار أداء سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٩١ :

أ- نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩١ :

١- ارتفعت قيمة الصادرات عام الاتفاق عن هذه القيمة قبل الاتفاق ، كما ارتفعت هذه القيمة فى العامين التاليين للأتفاق عن قيمتها عام ١٩٨٩ ولكنها كانت أقل من قيمتها عام ١٩٩٠، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السنوى للصادرات كان منخفضا بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٢- انخفضت قيمة الواردات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع فى العام السابق على الاتفاق ولكنها بعد الاتفاق كانت أكبر من هذه القيمة عام ١٩٨٩، كما انخفض معدل النمو السنوى للواردات بعد الاتفاق - بأستثناء عام ١٩٩٣ - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٣- ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات بعد الاتفاق - بأستثناء عام ١٩٩٣ - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٤- ارتفعت قيمة الفائض فى الحساب الجارى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق -باستثناء عام ١٩٩٣- كما تزايد معدل نمو الفائض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق -باستثناء عام ١٩٩٣ -

٥- ارتفعت قيمة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ب-نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ :

١-تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الصادرات عام الاتفاق مع الصندوق ، وعدم تحقيق ذلك فى العامين التاليين للأتفاق، ولكن لم يتم تحقيق هذا المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل نمو الصادرات سواء فى عام الاتفاق أم فى العامين التاليين له.

٢-تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الواردات خلال الفترة محل البحث بأستثناء عام ١٩٩٣، كما تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للواردات خلال الفترة محل البحث بأستثناء عام ١٩٩٣ أيضا.

٣- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات عام الاتفاق مع الصندوق ، وعدم تحقيقه فى العامين التاليين للاتفاق.

٤- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى الحساب الجارى خلال الفترة محل الدراسة بأستثناء عام ١٩٩٣ ، حيث كان هناك فائض فى الحساب الجارى ، كما تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى ،نظرا لوجود فائض باستثناء عام ١٩٩٣ ،الذى شهد عجز فى الحساب الجارى .

٥- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة بأستثناء عام ١٩٩٣ حيث تم تحقيق فائض متزايد كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

وبعد الانتهاء من اختبار أداء سياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الأقتصادى فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٩١ على النحو السابق ، ننتقل بعد ذلك إلى اختبار الأثار الاقتصادية الكلية لسياسات الصندوق للتثبيت الاقتصادى فى مصر ، وهذا هو موضوع الباب التالى .

الباب الثانى

اختبار الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت التى يتبناها صندوق النقد الدولى فى مصر

الباب الثانى

اختبار الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت التى يتبناها صندوق النقد الدولى فى مصر

مما لا شك فيه أن أى تغير فى أدوات أى سياسة اقتصادية يحدث العديد من الآثار الاقتصادية سواء على المستوى الجزئى أم على المستوى الكلى ، ومما لا شك فيه أيضاً أن سياسات صندوق النقد الدولى التى تبناها فى مصر لها العديد من الآثار الاقتصادية الكلية والجزئية، ومن هذا الباب نحاول اختبار بعض الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات الصندوق للتثبيت الاقتصادي فى مصر ، ولن يتناول البحث الآثار الاقتصادية الجزئية ، لأنها تحتاج إلى بحث آخر ، وأيضاً لن يتعرض هذا البحث للآثار الاجتماعية أو السياسية لسياسات التثبيت لأنها تحتاج إلى بحوث أخرى، وسيكون اختبارنا للآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت من خلال استخدام نفس أدوات الاختبار التى تم استخدامها لاختبار أداء سياسات التثبيت وهما مقارنة الآثار الاقتصادية الكلية بعد الاتفاق بالوضع قبل الاتفاق، ومقارنة الآثار الاقتصادية الكلية بعد الاتفاق بالمستهدف ، وبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية التى ستكون محلاً فهى : العجز فى ميزان المدفوعات، والاحتياطيان الدولية ، والتضخم والناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية ، والاستهلاك الكلى والاستثمار الكلى .

وتنقسم الدراسة فى هذا الباب إلى خمسة فصول على البيان التالى :-

الفصل الأول : اختبار العجز فى ميزان المدفوعات .

الفصل الثانى : اختبار الاحتياطيات الدولية .

الفصل الثالث : اختبار التضخم .

الفصل الرابع : اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .

الفصل الخامس : اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار .

الفصل الأول

اختبار العجز فى ميزان المدفوعات

يهدف هذا الفصل إلى اختبار العجز فى ميزان المدفوعات لمعرفة ما إذا كان هناك تحسن فى وضع العجز فـــى ميزان المدفوعات بعد الأخذ بسياسات صندوق النقد الدولى من عدمه، ومدى تحقق المستهدف بالنسبة لوضع العجز فى ميزان المدفوعات.

وتنقسم الدراسة فى هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :-

المبحث الأول : تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

المبحث الثاني: تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف.

المبحث الأول

تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

تنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى :

المطلب الأول : تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧.

المطلب الثاني: تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

المطلب الثالث: تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.

المطلب الرابع : تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

المطلب الأول
تطور العجز فى ميزان المدفوعات
قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

الجدول التالى يوضح تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصنـــدوق خـــلال الفـــترة مـــن ١٩٧٥ - ١٩٧٩.

جدول رقم (١١٥) يوضح تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة العجز بميزان المدفوعات	معدل النمو السنوى للعجز	العجز كنسبة من الناتج المحلى
١٩٧٥	٢٨٥٨ -	-	٢٣,٤
١٩٧٦	١٣٠١,٨ -	٥٤,٥ -	٩,٧
١٩٧٧	١٨٩٤,٣ -	٤٥,٥ +	١٣
١٩٧٨	١٠٦١,٣ -	٤٤ -	٦,٧
١٩٧٩	١٥,٥ -	٩٦ -	٠,٢

المصدر :

- IMF, Balance of Bayments Statistics Yearbook, 1982, p.147,
- IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1995, pp. 13, 346.

- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الأتى على الجدول السابق :-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق.

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة العجز فى ميزان المدفوعات تزايدت عام الاتفاق مـــع الصنـــدوق بالمقارنـــة بالعام السابق عليه مباشرة ، حيث ارتفعت من ١٣٠١,٨ مليون دولار إلى ١٨٩٤,٣ مليون دولار، وكان المفـروض أن تنخفض قيمة العجز كما كان يرغب الصندوق ، ولكن ذلك لم يتحقق إلا فى عام ١٩٧٨ حيث انخفضت قيمة العجز فى ميزان لمدفوعات فى هذا العام إلى ١٠٦١,٣ مليون دولار وهى أقل من قيمة العجز قبل الاتفاق ثم استمرت هذه القيمـــة فى الانخفاض حتى بلغت ١٥ مليون دولار عام ١٩٧٩ .

ثانياً : فيما يتعلق بمدى تطور معدل النمو السنوى للعجز فى ميزان المدفوعات .

يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو السنوى للعجز فى ميزان المدفوعات تزايد بصورة كبيرة فـــى عـــام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق عليه مباشرة، حيث ارتفع هذا المعدل من -٥٤,٥ ٪عـــام ١٩٧٦ إلـــى +٤٥,٥ ٪عام ١٩٧٧، ولكن هذا المعدل أخذ فى الانخفاض فى العامين التاليين للانخفاض حتى بلغ -٤٤٪ عام ١٩٧٨ ثم -٩٦٪ عام ١٩٧٩.

ثالثاً : مدى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

إذا نظرنا إلى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل البحث، فإننا نلاحظ أن العجـــز كنسبة من الناتج المحلى قد انخفض فى العامين التاليين للاتفاق، إلى ٦,٧٪عام ١٩٧٨ ثم إلـــى ٠,٢ ٪ عـــام ١٩٧٩ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق الذى وصلت فيه هذه القيمة إلى ٢٣,٤٪عام ١٩٧٥ ثم ٩,٧ عام ١٩٧٦ ، ولكن هـــذه القيمة تزايدت عام الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق عليه حيث وصلت إلى ١٣٪.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق

خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

السنة	قيمة العجز فى الحساب الجاري	معدل النمو السنوى للعجز	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٧٥	مرتفعة	–	مرتفع
١٩٧٦	مرتفعة	منخفض	منخفض
١٩٧٧	مرتفعة	مرتفع	مرتفع
١٩٧٨	منخفضة	منخفض	منخفض
١٩٧٩	منخفضة	منخفض	منخفض

المطلب الثانى

تطور العجز فى ميزان المدفوعات

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

الجدول التالى يوضح لنا تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩.

جدول رقم (١١٦) يوضح تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥–١٩٨٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات	معدل النمو السنوى للعجز	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلى
١٩٨٥	٢٠٠ –	١٩ –	٠,٥
١٩٨٦	٣١ –	٨٤,٥ –	٠,٠٥
١٩٨٧	٣١٥ +	–	٠,٥
١٩٨٨	١٠٢ –	–	٠,٢
١٩٨٩	٥٣٣ –	٤٢٢,٦ +	٠,٠١

المصدر :

- IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook , 1995, p.243,
- IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, p.337

- البنك الأهلى المصري، النشرة الأقتصادية، العدد الرابع، المجلد التاسع والأربعون، ١٩٩٦، القاهرة، ص ٦٩.

-بلغت قيمة العجز فى ميزان المدفوعات عام ١٩٨٤ حوالى ٢٤٧ مليون دولار.

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات .

يلاحظ أن قيمة العجز فى ميزان المدفوعات تزايدت بعد الاتفاق– باستثناء عام ١٩٨٧ حيث كان هناك فائض فى ميزان المدفوعات – بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث تزايدت قيمة العجز من ٣١ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ١٠٢ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ٥٣٣ مليون عام ١٩٧٩، أما عام ١٩٨٧ فقد حقق ميزان المدفوعات فائض بلغت قيمته ٣١٥ مليون دولار.

ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوى للعجز فى ميزان المدفوعات .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للعجز فى ميزان المدفوعات قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ أن هذا المعـــدل تزايد بنسبة كبيرة بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٧ حيث لم يكن هناك عجز فى ميزان المدفوعات – بالمقارنة بـــالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفع هذا المعدل من -٨٤,٥٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤٢٢,٦٪ عام ١٩٨٩.

ثالثاً : مدى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

إذا قارنا العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق فإننا نجد أنه تناقص بعد الاتفاق– باستثناء عام ١٩٨٧ حيث لم يكن هناك عجز وكان هناك فائض بلغ ٠,٥٪ من الناتج المحلى – حيث انخفض هذا العجز من ٠,٥٪، ٠,٠٥٪ فى عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦ إلى ٠,٢٪، ٠,٠١٪ فـــى عـــامى ١٩٨٨، ١٩٨٩ .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

السنة	قيمة العجز فى ميزان المدفوعات	معدل النمو السنوى للعجز	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٥	مرتفعة	منخفض	منخفض
١٩٨٦	منخفضة	منخفض	منخفض كثيراً
١٩٨٧	فائض فى الميزان	–	فائض فى الميزان
١٩٨٨	مرتفعة	مرتفع	منخفض
١٩٨٩	مرتفعة	مرتفع	منخفض كثيراً

المطلب الثالث

تطور العجز فى ميزان المدفوعات

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

الجدول التالى يوضح لنا تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق فى الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤.

جدول رقم (١١٧) يوضح تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٤
القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة العجز أو الفائض فى الحساب الجارى	معدل النمو السنوى للعجز	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلى
١٩٨٩	- ٥٣٣	+ ٤٢٢,٦	٠,٠١
١٩٩٠	- ١٠٢٢٤	+ ١٨١٨,٢	٠,٤
١٩٩١	- ٢٠٧٣	- ٧٩,٧	٠,٠٥
١٩٩٢	+ ٣٣٦٠	-	فائض ٠,٠٨
١٩٩٣	+ ١٨	-	فائض ٠,٠٠٠٤
١٩٩٤	- ١١٦٤	-	٠,٠٣

المصدر :

- IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook , 1995, p.243
- IMF, International Financial Statistics ,Yearbook, 1996, p.337

- البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع، المجلد التاسع والأربعون، ١٩٩٦، القاهرة، ص ٦٩.

-بلغت قيمة العجز فى ميزان المدفوعات عام ١٩٨٤ حوالى ٢٤٧ مليون دولار.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أولا : فيما يتعلق بقيمة العجز فى ميزان المدفوعات .

يلاحظ أن قيمة العجز فى ميزان المدفوعات انخفضت فى عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق، حيث انخفضت من ١٠٢٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٧٣ مليون دولار عام ١٩٩١ ثم انتهى العجز فى ميزان المدفوعات وظهر فائض ابتداءا من عام ١٩٩٢ حيث كانت قيمة الفائض فى هذا العام حوالى ٣٣٦٠ مليون دولار ثم انخفض الفائض فى عام ١٩٩٣ إلى ١٨ مليون دولار ثم ظهر عجز مرة أخرى فى عام ١٩٩٤ بلغت قيمته ١١٦٤ مليون دولار.

ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوى للعجز .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للعجز فى ميزان المدفوعات قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ أنـــه انخفـض بصورة ملحوظة عام الاتفاق بالمقارنة بالعامين السابقين عليه، حيث انخفض من ٤٢٢,٦٪ عـــام ١٩٨٩، ١٨١٨,٢ عام ١٩٩٠ إلى ٧٩,٧٪ عام ١٩٩١.

ثالثاً : مدى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلى .

لو قارنا العجز كنسبة من الناتج المحلى قبل الاتفاق بعام الاتفاق، لوجدنا أن العجز انخفض مـــن ٠,٤٪ عـــام ١٩٩٠ إلى ٠,٠٥٪ عام ١٩٩١ وهذا يعنى تحسنا" فى وضع ميزان المدفوعات وبالإضافة إلى ذلك كان هناك فـــائض فى الميزان إبتداءا" من عام ١٩٩٢ بلغت قيمته فى هذا العام حوالى ٠,٠٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى ثم انخفضـــت قيمته كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ إلى ٠,٠٠٠٤٪ ثم ظهر عجز فى عـــام ١٩٩٤ بلغـــت قيمتـــه ٠,٠٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣ السنة	قيمة العجز فى ميزان المدفوعات	معدل النمو السنوى للعجز	العجز كنسبة من الناتج المحلى
	النتائج		النتائج
١٩٨٩	منخفضة	مرتفع	منخفض كثيراً
١٩٩٠	مرتفعة	مرتفع	منخفض
١٩٩١	منخفضة	منخفض	منخفض كثيراً
١٩٩٢	فائض	–	–
١٩٩٣	فائض	–	–

المطلب الرابع
تطور العجز فى ميزان المدفوعات
قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الجدول التالى يعرض تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ٠

جدول رقم (١١٨) يوضح تطور العجز فى ميزان المدفوعات خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤إلى ١٩٩٦/١٩٩٧

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات	معدل النمو السنوى للعجز أو الفائض	العجز او الفائض كنسبة من الناتج المحلى
١٩٩٥/٩٤	٧٥٤,٢	-٦٤,٢	١,٨
١٩٩٦/٩٥	٣٦٩,٤	- ٥١	٠,٨
١٩٩٧/٩٦	-١٠٥,٢	-	٠,٢
* ١٩٩٨/٩٧	٢٦٨,١	-	٠,٤

* أرقام أولية ٠

- بلغ رصيد ميزان المدفوعات ٢١٠٦,٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٤/٩٣ ٠

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ،أعداد مختلفة ، البنك الأهلى المصرى ، النشـــرة الاقتصاديـــة ، أعداد مختلفة ٠

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث ٠

ونرى الآتى على الجدول السابق:-

أولا:- فيما يتعلق بتطور قيمة العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات .

يلاحظ أن ميزان المدفوعات كان فى حالة فائض فى العامين السابقين للاتفاق مع الصندوق ، حيث بلغت قيمـــة الفائض فى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى ٧٥٤.٢ مليون دولار أمريكى وحوالى ٣٦٩,٤ مليون دولار فى عـلم ١٩٩٦/٩٥ ، ولكن يلاحظ أن الوضع تغير بعد الاتفاق مع الصندوق فى أكتوبر عام ١٩٩٦ حيث تحول الفائض إلى عجز ، وبلغـت قيمة العجز فى ميزان المدفوعات فى عام ١٩٩٧/٩٦ حوالى ١٠٥,٢ مليون دولار ، ووفقا" للأرقـــام المبدئيـــة عـــام ١٩٩٨/٩٧ فالملاحظ أن ميزان المدفوعات سيحقق فائضا" قدره ٢٦٨,١ مليون دولار فى هذا العام ٠

ثانيا": العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى .

إذا نظرنا إلى العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ فإننا نجد أنه كان هناك فائض كبير قبل الاتفاق مع الصندوق كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعكس الوضع بعد الاتفاق، حيث بلغ الفائض فى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى ١,٨٪من الناتج المحلى الإجمالى ، ٠,٨٪من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٦/٩٥ أما فى عام ١٩٩٧/٩٦ فقد كانت قيمة العجز فى ميزان المدفوعات حوالى ٠,٢٪من الناتج المحلى الإجمالى ووفقا" للأرقام المبدئية فإن الفائض فى عام ١٩٩٨/٩٧ بلغ حوالى ٠,٤٪من الناتج المحلى الإجمالى .

المبحث الثانى

تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف

فى هذا المبحث نحاول معرفة مدى تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات بصورة تدريجية خلال الفترة محل البحث، وتنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى المطالب التالية:-

المطلب الأول : تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧.

المطلب الثانى : تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧.

المطلب الثالث : تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٩١.

المطلب الرابع : تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

المطلب الأول

تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧

أولا : مدى تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه والمستهدف .

الجدول التالى يوضح لنا مدى تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩.

جدول رقم (١١٩) يوضح مدى تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩ — **القيمة بالمليون دولار**

السنة	قيمة العجز	معدل نموه السنوى	المستهدف
١٩٧٦	- ١٣٠١,٨	- ٥٤,٥	انخفاض تدريجي
١٩٧٧	- ١٨٩٤,٣	+ ٤٥,٥	لقيمة العجز ومعدل نموه
١٩٧٨	- ١٠٦١,٣	- ٤٤	
١٩٧٩	- ١٥,٥	- ٩٦	

المصدر : - IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook ,1982 , p.147

IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1995, pp.13,346.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي في قيمة العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكنه تحقق في العامين التاليين للاتفاق ، حيث ارتفعت قيمة العجز من ١٣٠١,٨ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ١٨٩٤,٣ مليون دولار عام ١٩٧٧ ثم انخفضت في عام ١٩٧٨ إلى ١٠٦١,٣ مليون دولار ثم إلى ١٥,٥ مليون دولار عام ١٩٧٩، أيضا فإن معدل النمو السنوى للعجز ارتفع في عام الاتفاق مع الصندوق من -٥٤,٥٪ عام ١٩٧٦ إلى +٤٥,٥٪ عام ١٩٧٧ ومعنى ذلك أن المستهدف لم يتحقق في هذا العام ولكنه تحقق بعد ذلك حيث انخفض معدل نمو العجز في عام ١٩٧٨ إلى -٤٤٪، -٩٦٪ عام ١٩٧٩.

ثانيا : مدى تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي والمستهدف .

الجدول التالي يوضح لنا تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩.

جدول رقم (١٢٠)يوضح مدى تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

السنة	العجز كنسبة من الناتج المحلي	المستهدف
١٩٧٦	٩,٧	انخفاض تدريجي
١٩٧٧	١٣	للعجز كنسبة من الناتج
١٩٧٨	٦,٧	
١٩٧٩	٠,٢	

المصدر : - IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook ,1982 , p.147
IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995, pp.13, 346.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي للعجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يتحقق في عام الاتفاق مع الصندوق، حيث ارتفعت قيمة العجز من ٩,٧٪ من الناتج المحلي إلى ١٣٪ عام ١٩٧٧ ولكن هذا المستهدف تحقق في العامين التاليين للاتفاق حيث انخفض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,٧٪ عام ١٩٧٨، ٠,٢٪ عام ١٩٧٩.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز ميزان المدفوعات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٧٩

السنة	قيمة العجز	المستهدف	معدل نموه السنوى	المستهدف	كنسبة من الناتج المحلي	المستهدف
	النتائج		النتائج		النتائج	
١٩٧٧	عدم تحقيق المستهدف	انخفاض تدريجى للعجز	عدم تحقيق المستهدف	انخفاض تدريجى للعجز	عدم تحقيق المستهدف	انخفاض تدريجي للعجز
١٩٧٨	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	
١٩٧٩	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	

المطلب الثانى

تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧

أولا : مدى تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوى والمستهدف .

الجدول التالى يوضح تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٨٩.

جدول رقم (١٢١) يوضح تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوى والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٨٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	قيمة العجز	معدل نموه السنوى	المستهدف
١٩٨٦	٣١ -	٨٤,٥ -	انخفاض تدريجى لقيمة العجز ومعدل نموه
١٩٨٧	٣١٥ +	–	
١٩٨٨	١٠٢ -	–	
١٩٨٩	٥٣٣ -	٤٢٢,٦	

المصدر : - IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook ,part A,1995, p.243

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, pp.337.

والبنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد التاسع والأربعون ، ١٩٩٦ ، القاهرة ، ص ٦٩ .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نستنتج من الجدول السابق أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجى فى قيمة العجز فى ميزان المدفوعات تحقق فى عام الاتفاق مع الصندوق حيث تحقق فائض فى ميزان المدفوعات فى هذا العام وكانت قيمته ٣١٥ مليون دولار بعد أن كان هناك عجز فى عام١٩٨٦ بقدر حوالى ٣١ مليون دولار، ولكن هذا المستهدف لم يتحقق فى العامين التاليين للاتفاق، حيث بلغ العجز حوالى ١٠٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٨ ثم تزايد إلى ٥٣٣ مليون دولار فى عام ١٩٨٩، وإذا نظرنا إلى المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للعجز بصورة تدريجية خلال الفترة محل البحث فإننا نرى أن ذلك لم يتحقق إلا فى عام ١٩٨٧ حيث كان هناك فائض، ثم تزايد هذا المعدل فى عام ١٩٨٩ ليبلغ ٤٢٢,٦ ٪ بالمقارنة بمعدل سنة ١٩٨٦ والذى بلغ ٨٤,٥ ٪ .

ثانيا : مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

الجدول التالى يبين تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى فى الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٨٩.

جدول رقم (١٢٢) يبين تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى فى الفترة ١٩٨٧–١٩٨٩

السنة	العجز كنسبة من الناتج المحلي	المستهدف
١٩٨٦	٠,٠٥	انخفاض تدريجي
١٩٨٧	–	للعجز كنسبة من الناتج
١٩٨٨	٠,٢	
١٩٨٩	٠,٠١	

المصدر : - IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook ,part A,1995, p.243
IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, pp.337.
والبنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد التاسع والأربعون ، ١٩٩٦ ، القاهرة ، ص ٦٩ .

–النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يظهر لنا من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجى للعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تحقق بصورة كاملة عام ١٩٨٧ حيث لم يكن هناك عجز بل تحقق فائض وهذا يعد أكثر مما كان مستهدفا" ، وكان المتوقع أن يستمر ميزان المدفوعات بدون عجز بعد ذلك ولكن هذا لم يحدث حيث تزايد العجز فى عام ١٩٨٨ ليمثل ٠,٢ ٪من الناتج المحلى الأجمالي، وهذا لم يكن مستهدفا" ، ولكنه انخفض بعد ذلك إلى ٠,٠١٪ عام ١٩٨٩، وهذا يعد تحقيقا للمستهدف.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٨٩

السنة	قيمة العجز	المستهدف	معدل نموه السنوى	المستهدف	كنسبة من الناتج المحلي	المستهدف
	النتائج		النتائج		النتائج	
١٩٨٧	تحقيق المستهدف	انخفاض تدريجى للعجز	تحقيق المستهدف	انخفاض تدريجى للعجز	تحقيق المستهدف	انخفاض تدريجي للعجز
١٩٨٨	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	
١٩٨٩	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	

المطلب الثالث

تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج عام ١٩٩١

أولا : تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوى والمستهدف .

الجدول التالى يوضح لنا تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ، ومعدل نموه السنوى ، والمستهدف خـــلال الفترة من ١٩٩١–١٩٩٣ .

جدول رقم (١٢٣) يوضح تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوى والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩١–١٩٩٣ **القيمة بالمليون دولار**

السنة	قيمة العجز	معدل نموه السنوى	المستهدف
١٩٩٠	- ١٠٢٢٤	+ ١٨١٨,٢	انخفاض تدريجي لقيمة العجز ومعدل نموه
١٩٩١	- ٢٠٧٣	- ٧٩,٧	
١٩٩٢	+ ٣٣٦٠	-	
١٩٩٣	+ ١٨	-	

المصدر : - IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook ,part A,1995, p.243

IMF, International Financial Statistics, Yearbook , 1996, pp.337.

والبنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد التاسع والأربعون ، ١٩٩٦ ، القاهرة ، ص ٦٩ .

–النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتبين لنا من الجدول السابق ، أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي لقيمة العجز في ميزان المدفوعات تحقق خلال الفترة محل البحث ، حيث انخفضت قيمة هذا العجز من ١٠٢٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٧٣ مليون دولار عام ١٩٩١ ، ثم ظهر فائض في ميزان المدفوعات إبتداءا من عام ١٩٩٢ وكانت قيمته ٣٣٦٠ مليون دولار ، ثم انخفضت قيمة هذا الفائض في عام ١٩٩٣ لتصل إلى ١٨ مليون دولار، وإذا نظرنا إلى مدى تحقق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوي للعجز، فإننا نلاحظ أن هذا المستهدف تحقق خلال الفترة محل الدراسة ، حيث انخفض هذا المعدل من ١٨١٨,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧٩,٧٪ عام ١٩٨٧ ولم يكن هناك عجز في العامين التاليين للاتفاق.

ثانيا : مدى تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف .

الجدول التالي يبين لنا تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣ .

جدول رقم (١٢٤) يوضح مدى تطور العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

السنة	العجز كنسبة من الناتج المحلي	المستهدف
١٩٩٠	٠,٤	انخفاض تدريجي
١٩٩١	٠,٠٥	للعجز كنسبة من الناتج
١٩٩٢	فائض ٠,٠٨	
١٩٩٣	فائض ٠,٠٠٠٤	

المصدر : - IMF, Balance of Payments Statistics ,Yearbook ,part A,1995, p.243

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, pp.337.

والبنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد التاسع والأربعون ، ١٩٩٦ ، القاهرة ، ص ٦٩ .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح من الجدول السابق ، أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلي قد تحقق خلال الفترة محل البحث ، حيث انخفضت قيمة هذا العجز من ٠,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٠,٠٥٪ عام ١٩٩١، وكان هناك فائض في عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

السنة	قيمة العجز النتائج	المستهدف	معدل نموه السنوى النتائج	المستهدف	كنسبة من الناتج المحلي النتائج	المستهدف
١٩٩١	تحقيق المستهدف	انخفاض	تحقيق المستهدف	انخفاض	تحقيق المستهدف	انخفاض
١٩٩٢	تحقيق المستهدف	تدريجى	تحقيق المستهدف	تدريجى	تحقيق المستهدف	تدريجى
١٩٩٣	تحقيق المستهدف	للعجز	تحقيق المستهدف	للعجز	تحقيق المستهدف	للعجز

المطلب الرابع

تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

أولاً: مدى تطور قيمة العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات و المستهدف .

الجدول رقم (١٢٥) يبين مدى تطور قيمة العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩٦/٩٥ إلى ١٩٩٨/٩٧

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة العجز او الفائض فى ميزان المدفوعات	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٣٦٩,٤	انخفاض تدريجى للعجز أو زيادة تدريجية للفائض
١٩٩٧/٩٦	-١٠٥,٢	
١٩٩٨/٩٧	٢٦٨,١	

المصدر:البنك المركزى المصرى ،التقرير السنوى ،أعداد مختلفة ،البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية،أعداد مختلفة.

ويظهر لنا من هذا الجدول أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض تدريجى للعجز فى ميزان المدفوعات أو زيادة تدريجية للفائض لم يتحقق فى العام الأول للاتفاق مع الصندوق ، حيث تحول الفائض الذى تحقق فى العام السابق للاتفاق إلى عجز فى العام الأول للاتفاق ، ولكن يلاحظ أن الوضع تحسن فى عام ١٩٩٨/٩٧ ، حيث ظهر فائض فى ميزان المدفوعات ، ولكن هذا لا يؤكد قوة ميزان المدفوعات المصرى ، نظراً لتقلب الوضع فيه من عام إلى عام بين العجز والفائض ٠

ثانيا": العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى و المستهدف .

الجدول رقم (١٢٦) يعرض لتطور العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٦/٩٥ إلى ١٩٩٨/٩٧

السنة	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلى	المستهدف
١٩٩٦/٩٥	٠,٨	تناقص تدريجى للعجز أو زيادة تدريجية للفائض
١٩٩٧/٩٦	٠,٢	
١٩٩٨/٩٧	٠,٤	

المصدر:البنك المركزى المصرى ،التقرير السنوى ،أعداد مختلفة ،البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية،أعداد مختلفة.

ومن هذا الجدول يتضح أنه لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة الفائض فى ميزان المدفوعات بصورة تدريجية بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولكن تحقق العكس حيث تحول الفائض إلى عجز ، فبعد أن كان الفائض حوالى ٠,٨ ٪من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٦/٩٥ أصبح عجز يقدر بحوالى ٠,٢ ٪من الناتج المحلى فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، وأن كان هناك تحسن فى عام ١٩٩٨/٩٧ حيث ارتفع الفائض إلى ٠,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ورغم أنه فى اتجاه المستهدف إلا أن وضع ميزان المدفوعات المصرى يؤكد إمكانية الاستمرار فى تحقيق هذا المستهدف فى ظل السياسات القائمة ٠

نتائج اختبار العجز في ميزان المدفوعات

أولاً : نتائج اختبار العجز في ميزان المدفوعات في برنامج ١٩٧٧ .

أ- نتائج اختبارات العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٧٧ :

١- ارتفعت قيمة العجز فى ميزان المدفوعات فى عام الاتفاق(١٩٧٧) بالمقارنة بالعام السابق للاتفاق ، ثم انخفضت فى العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالعامين السابقين للاتفاق .

٢- أرتفع معدل نمو العجز فى ميزان المدفوعات فى عام الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق للاتفاق، كما انخفض هذا المعدل عام ١٩٧٩ بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض فى العام السابق على الاتفاق، ولكن نسبة الانخفاض فى معدل نمو العجز عام ١٩٧٨، كانت أقل من نسبة الانخفاض عام ١٩٧٦.

٣- ارتفعت قيمة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى عام الاتفاق عن العام السابق للاتفاق، ولكنها انخفضت فى العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ب- نتائج اختبار العجز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ :

١- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى ميزان المدفوعات عام الاتفاق، ثم تحقق هذا المستهدف فى العامين التاليين للاتفاق .

٢- عدم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو العجز فى ميزان المدفوعات عام الاتفاق وتحقق هذا المستهدف فى العامين التاليين للاتفاق .

٣- عدم تحقيق المستهدف بخصوص تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى عام الاتفاق، وتحقق هذا المستهدف فى العامين التاليين للاتفاق .

ثانياً : نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات فى برنامج ١٩٨٧ .

أ-نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٨٧ :

١- تزيد قيمة العجز فى ميزان المدفوعات بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٧- حيث كان هناك فائض فى ميزان المدفوعات - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٢- تزايد معدل النمو السنوى للعجز فى ميزان المدفوعات بعد الاتفاق- باستثناء عام الاتفاق- بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣- انخفض العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ب- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ :

١- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عام الاتفاق وعدم تحقيقه فى العامين التاليين للاتفاق.

٢- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل نمو العجز فى ميزان المدفوعات عام الاتفاق وعدم تحقيقه فى العامين التاليين للاتفاق.

٣- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات بصورة كاملة عام الاتفاق وبصورة جزئية عام ١٩٨٩.

ثالثاً : نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات فى برنامج ١٩٩١ .

أ- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩١ :

١-انخفاض العجز بعد الاتفاق بصفة عامة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٢-انخفاض معدل نمو العجز فى ميزان المدفوعات بعد الاتفاق بصفة عامة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٣-انخفاض العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بصفة عامة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ب-نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ :

١-تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة العجز فى ميزان المدفوعات خلال الفترة محل البحث باستثناء عام ١٩٩٤.

٢-تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للعجز خلال الفترة محل البحث.

٣ - تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة.

رابعا": نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات فى برنامج ١٩٩٦ .

أ - نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ :

١- ظهر عجز فى ميزان المدفوعات فى العام الأول للاتفاق مع الصندوق فبعد أن كان هناك فائض كبير فى العام السابق للاتفاق ، وإن كان قد تحقق بعض التحسن فى العام الثانى للاتفاق ، ولكن رغم ذلـك يظـل الوضع قبل الاتفاق أفضل منه بعد الاتفاق٠

٢- كانت قيمة الفائض فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قبل الاتفاق أكبر مـن هـذه النسبة بعد الاتفاق٠

ب- نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف :

١- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة الفائض فى ميزان المدفوعات بعد الاتفاق مع الصندوق فـى عـام ١٩٩٦ حيث تشير الإحصائيات المأخوذة من البنك المركزى المصرى إلى ظـهور عجـز فـى مـيزان المدفوعات بعد الاتفاق على عكس ما هو مستهدف ، ورغم تحقيق فائض - وفقا" للأرقام المبدئية فى عـام ١٩٩٨/٩٧ فى ميزان المدفوعات إلا أن هذا الفائض كان أقل من المتحقق قبل الاتفاق٠

٢- أيضا" لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة الفائض فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلـى الإجمالى بعد الاتفاق، بل تحقق العكس حيث ظهر عجز فى أول عام للاتفاق ثم فائض قليل نسبيا" فى العام الثانى للاتفاق ، كل ذلك يشير إلى أن وضع ميزان المدفوعات قبل الاتفاق أفضل من وضعه بعد الاتفـاق، وهذا أيضا" يدل على عدم كفاءة السياسات الاقتصادية الداخلية التى لم تستطع أن تحقق توازنا" مقبولا" فـى ميزان المدفوعات ، وقد يكون ذلك راجعا" أيضا" إلى الظروف الخارجية التـى تعـرض لـها الاقتصـاد المصرى خلال تلك الفترة ، والتى أثرت سلبا" على ميزان المدفوعات ٠

وبذلك نكون قد انتهينا من اختبار العجز فى ميزان المدفوعات، ننتقل بعد ذلك لاختبـار الاحتياطيـان الدوليـة لمصر، وهذا هو الموضوع القادم .

الفصل الثانى

اختبار الاحتياطات الدولية

يسعى صندوق النقد الدولى إلى تحسين الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى ، من خــلال اســتخدام سياســات التثبيت التى يتبناها، ويرى أن من شأن الأخذ بهذه السياسات أن يزيد من الاحتياطيات الدولية لمصر، الأمــر الــذى يقوى الوضع الخارجى للاقتصاد المصري، ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين سياسات التثبيت التــى يتبناهــا الصندوق وبين وضع الاحتياطيات الدولية ، وأن من شأن التغيير فى أدوات أى سياسة من سياسات التثبيت أن يـؤدى إلى تغيير فى وضع الاحتياطيات الدولية ، وعلى ذلك فإن تتبع وضع الاحتياطيات الدولية لأى بلد يمكن أن يســتخدم كعنصر رئيسى للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الأقتصادية المطبقة فى هذا البلد ، ولما كان ذلك كذلــك فإننــا سنحاول فى هذا الفصل تتبع وضع الاحتياطيات الدولية فى مصر كأحد العناصر اللازمة للحكم على مــدى نجــاح أو فشل سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق فى مصر، وتنقسم الدراسة فى هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالى :-

المبحث الأول : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

المبحث الثاني: اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف.

المبحث الأول

اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

نحاول فى هذا المبحث تتبع مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق وذلك علــى النحو التالى :-

المطلب الأول : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

المطلب الثانى : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

المطلب الثالث : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

المطلب الرابع : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

المطلب الأول

اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

لمعرفة ما إذا كان هناك تحسن فى وضع الاحتياطيات الدولية لمصر بعد الاتفاق مع الصنـــدوق عــام ١٩٧٧ بالمقارنة بالوضع قبل ذلك فإن الجدول التالى يوضح ذلك:-

جدول رقم (١٢٧)يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

"القيمة بالمليون دولار"

السنة	إجمالي الاحتياطيان الدولية *	معدل النمو السنوى	الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات	عدد أيام الواردات التى تغطيها الأحتياطيات
١٩٧٥	٢٩٧	- ١٦,٣	٧,٥	حوالى ٢٧ يوم
١٩٧٦	٣٤٣	+ ١٥,٥	٩	حوالى ٣٢ يوم
١٩٧٧	٥٣٤	+ ٥٥,٧	١٣,٣	حوالى ٤٧ يوم
١٩٧٨	٥٩٦	+ ١١,٦	١٢,٦	حوالى ٤٠ يوم
١٩٧٩	٦٣٣	+ ٦,٢	١٠,٩	حوالى ٣٩ يوم

المصدر :

- IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996., p. 336
- IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1982, p. 147, .

* يلاحظ أن الاحتياطيات الدولية هنا شاملة الذهب، وكانت هذه الاحتياطيات تبلغ ٣٥٥ مليون دولار عام ١٩٧٤.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الأتى :-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق س، فإننا نجد أنها تزايدت بصورة ملحوظة بعد الاتفاق ، حيث تزايدت من ٢٩٧ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، ٣٤٣ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ٥٣٤ مليون دولار عام ١٩٧٧ ، ثم إلى ٥٩٦ مليون دولار عام ١٩٧٨ ، وأخيرا إلى ٦٣٣ مليون دولار عام ١٩٧٩.

ثانياً : تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .

يلاحظ أن معدل نمو الاحتياطيات الدولية لمصر لم يتحسن بعد الاتفاق إلا فى عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا المعدل من ١٥,٥ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥٥,٧ ٪ عام ١٩٧٧ ، ثم إنخفض إلى ١١,٦ ٪ عام ١٩٧٨ ، ثم إلى ٦,٢ ٪ عام ١٩٧٩.

ثالثاً : مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نجد أنها تزايدت فى عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، حيث تزايدت من ٧,٥ ٪ عام ١٩٧٥، ومن ٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٣,٣ ٪ عام ١٩٧٧ ، ولكنها إنخفضت إلى ١٢,٦ ٪ عام ١٩٧٨ ، ثم إلى ١٠,٩ ٪ عام ١٩٧٩ ، وهذا يعنى تحسن الوضع بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

رابعاً : عدد أيام الواردات التى تغطيها الاحتياطيات قبل وبعد الاتفاق .

بمقارنة عدد أيام الواردات التى تغطيها الاحتياطيات قبل وبعد الاتفاق، فإننا نلاحظ أنها تزايدت عام ١٩٧٧ أيضاً بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، ذلك لأن الاحتياطيات قبل الاتفاق كانت تغطى فقط ٢٧ يوم من الواردات فى عام ١٩٧٥ ، ثم أصبحت تغطى ٣٢ يوم من الواردات عام ١٩٧٦ ، ثم تزايد عدد أيام الواردات التى تغطيها الاحتياطيات عام ١٩٧٧ فوصل إلى ٤٧ يوم ، بزيادة قدرها ١٥ يوم عن العام السابق ، ولكن يلاحظ أن عدد أيام الواردات التى تغطيها الاحتياطيات انخفض إلى ٤٠ يوم فى عام ١٩٧٨، ثم إلى ٣٩ يوم فى عام ١٩٧٩، ورغم ذلك فإن الوضع بعد الاتفاق يبقى أفضل من الوضع قبل ذلك .

نخلص من كل ما سبق إلى أن الاحتياطيات الدولية تزايدت بعد الاتفاق وأيضاً زاد معدل نموها السنوى وبصفة خاصة عام الاتفاق ، كما تزايدت الاحتياطيات كنسبة من الواردات وبصفة خاصة عام الاتفاق، وبالإضافة إلى ذلك زاد عدد أيام الواردات التى تغطيها الصادرات بعد الاتفاق ، وبصفة خاصة عام الاتفاق أيضاً .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩

السنة	قيمة الاحتياطيات الدولية	معدل نموها السنوي	كنسبة من الواردات	عدد أيام الواردات التى تغطيها الأحتياطيات
١٩٧٥	منخفضة	سالب منخفض	منخفضة	منخفض
١٩٧٦	منخفضة	منخفض	منخفضة	منخفض
١٩٧٧	مرتفعة	مرتفع جدا	مرتفعة جدا	مرتفع جدا
١٩٧٨	مرتفعة	منخفض	مرتفعة	مرتفع
١٩٧٩	مرتفعة	منخفض	مرتفعة	مرتفع

المطلب الثانى

اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

الجدول التالى يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.

جدول رقم (١٢٨)يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	إجمالى الاحتياطيات الدولية *	معدل النمو السنوى	الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات	عدد أيام الواردات التى تغطيها الأحتياطيات
١٩٨٥	١٣٧٠	٣,٢ -	١٥,١	حوالى شهر وثلاثة أسابيع
١٩٨٦	١٤٥١	٥,٩ +	٢٠,٢	حوالى شهرين ونصف
١٩٨٧	٢١٩٢	٥١	٢٧	حوالى ثلاثة شهور وأسبوع
١٩٨٨	٢٠٥٧	٦,٢ -	٢١,٩	حوالى شهرين ونصف
١٩٨٩	٢١٩٩	٦,٩ +	٢٤.٩	حوالى ثلاثة شهور

المصدر : - IMF, International Financial Statistics, Yearbook ,1996 , p. 337.

* الاحتياطيات شاملة الذهب، وكانت قيمة هذه الاحتياطيات عام ١٩٨٤ حوالى ١٤١٥ مليون دولار.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة الاحتياطيات الدولية قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذه القيمة تزايدت بصورة ملحوظة بعد الاتفاق تفسير ذلك أنها قبل الاتفاق لم تزد عن ١٤٥١ مليون دولار فى حين أنها وصلت ٢١٩٢ مليون دولار فى عام الاتفاق ، ٢١٩٩ مليون دولار عام ١٩٨٩.

ويتضح لنا مما سبق أن قيمة الاحتياطيات الدولية كانت أفضل بعد الاتفاق مع الصندوق حيث تحسن وضع هذه الاحتياطيات كثيرا بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

ثانيا : مدى تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد تزايد هذا المعدل بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، تفسير ذلك أن هذا المعدل لم يتجاوز ٥,٩٪ قبل الاتفاق ولكنه وصل إلى ٥١٪ بعد الاتفاق .

ويتضح مما سبق أن معدل النمو السنوى للاحتياطيات تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق وبصفة خاصة عام ١٩٨٧ – عام الاتفاق – وإن كان قد حدث إخفاق فى هذا المعدل فى عام ١٩٨٨ حيث كان قيمة سالبة وهى ٦,٢٪إلا أن الوضع بصفة عامة بعد الاتفاق كان أفضل من الوضع قبل الاتفاق .

ثالثا : مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات .

إذا قارنا الاحتياطيات الدولية لمصر كنسبة من الواردات قبل الاتفاق للوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن وضع هذه الاحتياطيات أفضل بعد الاتفاق ، تفسير ذلك أن هذه الاحتياطيات كنسبة من الواردات لم تتجاوز ٢٠,٢٪فى العام السابق مباشرة على الاتفاق وكانت قبل ذلك ١٥,١٪ ، ولكنها بعد الاتفاق وصلت إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٧ ثم تناقصت إلى ٢١,٩٪ عام ١٩٨٨ ثم تزايدت إلى ٢٤,٩٪ عام ١٩٨٩، ويتضح مما سبق أن وضع الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات تحسن بصورة ملحوظة فى عام الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٩، وإذا كان هناك تناقص فى وضع الاحتياطيات كنسبة من الواردات فى عام ١٩٨٨ إلا أن الوضع فى هذا العام كان أفضل من الوضع فى العامين السابقين على الاتفاق ، مما يعنى أن وضع الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات أفضل بصفة عامة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

رابعا : مدى تطور عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات الدولية لمصر .

إذا نظرنا إلى عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات الدولية لمصر قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نجد أن هناك تحسنا" فى هذا الوضع بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن الاحتياطيات الدولية قبل الاتفاق لم تغطى أكثر من شهرين ونصف من الواردات وكان ذلك فى عام ١٩٨٦ ، ولكن بعد الاتفاق فإننا نجد هذه الاحتياطيات

تغطى ثلاثة شهور وأسبوع فى عام الاتفاق ، ثم شهرين ونصف عام ١٩٨٨ ثم ثلاثة شهور عام ١٩٨٩، ويتضح مما سبق أن عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات الدولية لمصر زاد بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وهذا يعد مؤشرا هاما للحكم بتحسن وضع الاحتياطيات الدولية لمصر بعد الاتفاق مع الصندوق .

نخلص من كل ما سبق إلى أن قيمة الاحتياطيات الدولية ومعدل نموها السنوى قد تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وأيضا فإن وضع الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات ووضع عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات الدولية قد تحسن هو الآخر بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، مما يعنى وجود تحسن فى الموضع الكلى للاحتياطيات الدولية بعد الاتفاق مع الصندوق، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا الفرع.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوى	كنسبة من الواردات	عددأيام الواردات التى تغطيها الأحتياطيات
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٥	تناقص	تناقص	تزايد	تزايد بسيط
١٩٨٦	تزايد	تزايد	تزايد	تزايد
١٩٨٧	تزايد كبير	تزايد كبير	تزايد كبير	تزايد كبير
١٩٨٨	تزايد	تناقص	تزايد	تزايد
١٩٨٩	تزايد كبير	تزايد	تزايد كبير	تزايد كبير

المطلب الثالث

اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

الجدول التالي يوضح مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.

جدول رقم (١٢٩) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	إجمالي الاحتياطيات الدولية *	معدل النمو السنوي	الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات	عدد أيام الواردات التي تغطيها الأحتياطيات
١٩٨٩	٢١٩٩	٦,٩ +	٢٤,٩	حوالى ثلاثة شهور
١٩٩٠	٣٣٢٥	٥١,٢	٣٢,٣	حوالى أربعة شهور
١٩٩١	٥٩٨١	٧٩,٩	٦٠,٨	حوالى سبعة شهور وأسبوع
١٩٩٢	١١٤٢٦	٩١	١٢٨,٤	حوالى ١٥ شهر ونصف
١٩٩٣	١٣٥٢٠	١٨,٣	١٣٦,٢	حوالي١٦ شهر وأسبوع ونصف

المصدر :- IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996, p. 337-339.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .

إذا قارنا قيمة الاحتياطيات الدولية قبل الاتفاق بقيمتها بعد الاتفاق فإننا نجد أن هناك تحسنا كبيرا جدا فى قيمة هذه الاحتياطيات بعد الاتفاق مع الصندوق ، ذلك أن هذه القيمة لم تتجاوز ٣٣٢٥ مليون دولار قبل الاتفاق فى حين أنها بلغت حوالى ١٣٥٢٠ مليون دولار بعد الاتفاق وبدأ هذا التحسن فى الظهور بصورة ملحوظة منذ عام الاتفاق مع الصندوق ١٩٩١، حيث زادت قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر من ٣,٣٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٥٩٨١ مليون عام ١٩٩١ ثم تضاعفت قيمة هذه الإحتياطيات فى عام ١٩٩٢ ووصلت إلى ١١٤٢٦ مليون دولار ثم إستمرت فى التزايد فى عام ١٩٩٣ حتى بلغت ١٣٥٢٠ مليون دولار، ويتضح مما سبق أن قيمة الاحتياطيات الدولية تحسنت بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق مع الصندوق .

ثانيا : مدى تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية قبل الاتفاق مع الصندوق ، وبعده فإننا نجد أن هناك تزايدا" فى هذا المعدل فى كلتا الفترتين ، ولكن يلاحظ أن التزايد كان أكبر بصورة ملحوظة فى عام الاتفاق والعام الذى

يليه مباشرة ذلك أن هذا المعدل تزايد من ٦,٩ ٪عام ١٩٨٩ إلى ٥١,٢٪ عام ١٩٩٠ وهذه تعد زيادة كبيرة فى معـــدل نمو الأحتياطيات، ووصلت هذه الزيادة إلى ٧٩,٩٪ عام ١٩٩١ ثم قفزت إلى ٩١ ٪عام

١٩٩٢، ويعد هذا أكبر معدل لنمو الاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة محل البحث على الإطـــلاق، ولكـــن يلاحظ أن هذا المعدل تناقص كثيرا فى عام ١٩٩٣ فهبط إلى ١٨,٣ ٪.

ويتضح مما سبق أن معدل نمو الاحتياطيات الدولية تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق فى عـــام ١٩٩١ بصـــورة كبيرة خاصة فى عام الاتفاق والعام الذى يليه مباشرة، ويلاحظ أن هذا التحسن الذى حدث قبل الاتفاق مع الصندوق.

ثالثا : مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات .

إذا نظرنا إلى الاحتياطيات الدولية لمصر كنسبة من الواردات قبل الاتفاق وبعده فإننا نجـــد أن هنـــاك تحســـنا" كبيرا" فى وضعها بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، تفسير ذلك أن الاحتياطيات كنسبة من الواردات إرتفعـــت من ٢٤,٩٪ عام ١٩٨٩ إلى ٣٢,٣ ٪عام ١٩٩٠، وهذا التزايد فى الاحتياطيات كنسبة من الواردات يعتبر بســـيطا" إذا قارناه بالتزايد الذى حدث بعد الاتفاق مع الصندوق، حيث إرتفعت الاحتياطيات كنسبة من الواردات إلى ٦٠,٨ ٪عـــام ١٩٩١ ثم إلى ١٢٨,٤ ٪عام ١٩٩٢ ثم بلغت أقصى حد لها عام ١٩٩٣ حيث بلغت ١٣٦,٢ ٪ ، ويتضح مما ســـبق أن الاحتياطيات الدولية لمصر كنسبة من الواردات تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق ، وكان هـــذا الوضـــع أفضل بكثير من وضعها قبل الاتفاق .

رابعا : مدى تطور عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات .

إذا نظرنا إلى عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات خلال الفترة محل البحث ، فإننا نجـــد أن هنـــاك تزايدا" كبيرا" فى عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات فى الفترة التالية للأتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق، ذلك أنه فى عام ١٩٨٩ كانت الاحتياطيات تغطى حوالى ثلاثة شهور فقط مـــن الـــواردات، ثـــم ارتفعت الاحتياطيات فى العام التالى لتغطى حوالى أربعة شهور من الواردات، ولكن بعد الاتفاق تغير الوضع بصـــورة ملحوظة حيث بدأت الاحتياطيات تغطى حوالى سبعة شهور وأسبوع من الواردات فى عام ١٩٩١ عام الاتفـــاق ثـــم أصبحت تغطى خمسة عشر شهرا" ونصف من الواردات فى عام ١٩٩٢ ثم تحسن الوضع أكـــثر فـــى عـــام ١٩٩٣ وأصبحت الاحتياطيات الدولية لمصر تغطى حوالى ستة عشر شهرا" ونصف من الواردات .

يتضح مما سبق أن عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات زادت بصورة كبيرة بعـــد الاتفـــاق مـــع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

نخلص من كل ما سبق إلى أن قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر ومعدل نموها السنوى زادت بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق، أيضا فإن الاحتياطيات الدولية لمصر كنسبة من الـــواردات تحسن بصورة ملحوظة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وبالإضافة إلى ما سبق فإن عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات زاد هو الأخر بصورة كبيرة فى الفترة التالية للأتفاق مـــع الصنـــدوق بالمقارنـــة بالوضع قبل الاتفاق ، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا المطلب .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوى	كنسبة من الواردات	عددأيام الواردات التى تغطيهاالأحتياطيات
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٩	تزايد	تزايد	تزايد	تزايد
١٩٩٠	تزايد	تزايد كبير	تزايد	تزايد
١٩٩١	تزايد كبير	تزايد كبير	تزايد كبير	تزايد كبير
١٩٩٢	تزايد كبير	تزايد كبير	تزايد كبير	تزايد كبير
١٩٩٣	تزايد	تزايد	تزايد كبير	تزايد كبير

المطلب الرابع
اختبار مدى تطور الاحتياجات الدولية
قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الجدول التالى يوضح تطور الاحتياجات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .

جدول رقم (١٣٠)يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة من ١٩٩٤- ١٩٩٧

القيمة بالمليون دولار

السنة	الاحتياطيات الدولية شاملة الذهب	معدل النمو السنوى	الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات	عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات
١٩٩٤	١٤٥٣٥	٧,٥	١٣٦,٥	١٦,٤
١٩٩٥	١٦٨٨٥	١٦,٢	١٣١,٨	١٥,٨
١٩٩٦	١٨٠٩٣	٧,٢	١٢٨,٣	١٥,٤
١٩٩٧	١٩٣١١	٦,٧	١٣١,٢	١٥,٧

- كانت قيمة الاحتياطيات الدولية فى عام ١٩٩٣ حوالى ١٣٥٢٠ مليون دولار .

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨، ص ٨١، ٨٢

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر .

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر تزايدت بعد الاتفاق مع الصندوق فى أكتوبر ١٩٩٦ ، حيث أنها تزايدت من ١٦٨٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ ، ١٨٠٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ١٩٣١١ مليون دولار عام ١٩٩٧ وهذا يشير إلى تحسن بسيط فى وضع الاحتياطيات بعد الاتفاق مع الصندوق ٠

ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للاحتياطيات قبل الاتفاق وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أن هذا المعدل انخفض بصورة ملحوظة بعد الاتفاق ، حيث أنه أنخفض من ١٦,٢٪ عام ١٩٩٥ ، ٧,٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ٦,٧٪ عام ١٩٩٧ وهذا يعنى أنه رغم حدوث تحسن فى وضع الاحتياطيات بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ إلا أن هذا التحسن كان بمعدل أقل من معدلات التحسن التى تحققت فى الأعوام الثلاثة السابقة على الاتفاق مع الصندوق .

ثالثاً : مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات .

إذا قارنا وضع الاحتياطيات كنسبة من الواردات قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أنها كانت أفضل قبل الاتفاق باستثناء عام ١٩٩٦ حيث كان الوضع بعد الاتفاق أفضل من الوضع فى هذا العام ، وذلك أن الاحتياطيات كنسبة من الواردات بلغت ١٣٦,٥٪ عام ١٩٩٤ ، ١٣١,٨٪ عام ١٩٩٥ فى حين أنها لم تتجاوز ١٣١,٢٪ عام ١٩٩٧ أما فى عام ١٩٩٦ فقد بلغت ١٢٨,٣٪ كل ذلك يؤكد أن التحسن الذى حدث فى وضع الاحتياطيات بعد الاتفاق يعد تحسناً محدوداً للغاية ٠

رابعاً : مدى تطور عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياجات .

إذا نظرنا إلى عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياجات قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ أن الوضع قبل الاتفاق كان أيضا أفضل من الوضع بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٩٦ حيث كان الوضع بعد الاتفاق أفضل ، ذلك أن عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات ارتفع إلى ١٦,٤ شهر فى عام ١٩٩٤ ، ١٥,٨ شهر فى عام ١٩٩٥ فى حين أنه لم يتعد ١٥,٧ فى عام ١٩٩٧ أما فى عام ١٩٩٦ فقد وصل إلى ١٥,٤ شهر ٠

المبحث الثانى
اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف

تنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالى :-

المطلب الاول : تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧

المطلب الثانى : تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧

المطلب الثالث : تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٩١

المطلب الرابع : تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

المطلب الأول
تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧

أولا : تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف :

الجدول التالى يوضح تطور قيمة الاحتياطيات الدولية ومعدل نموها السنوى فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩.

جدول رقم (١٣١) يوضح مدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية ومعدل نموها السنوى

خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة العجز	معدل نموه السنوى	المستهدف
١٩٧٦	٣٤٣	١٥,٥	تزايد تدريجى
١٩٧٧	٥٣٤	٥٥,٧	
١٩٧٨	٥٩٦	١١,٦	
١٩٧٩	٦٣٣	٦,٢	

المصدر : - IMF, International Fianancial Statistics ,Yearbook ,1996 ,p.339

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1982, p.147.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الأتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الاحتياطيات الدولية قد تحقق خلال الفترة محل البحث، حيث تزايدت هذه القيمة من ٣٤٣ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ٥٣٤ مليون عام ١٩٧٧ ثم إلى ٥٩٦ مليون عام ١٩٧٨، وأخيرا إلى ٦٣٣ مليون فى عام ١٩٧٩.

٢- أن المستهدف بالنسبة لزيادة معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لم يتحقق إلا فى عام الاتفـــاق مـــع الصندوق ، حيث تزايد هذا المعدل من ١٥,٥٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥٥,٧٪ عام ١٩٧٧ ولكنه لم يتحقق فـــى العامين التاليين للأتفاق، حيث انخفض هذا المعدل إلى ١١,٦ ٪عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦,٢٪عام ١٩٧٩.

ثانيا : تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات وعدد أيام الواردات التى تغطيها الاحتياطيات والمستهدف .

الجدول التالى يوضح تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات وعدد أيام الواردات التى تغطيـــها الاحتياطيـــات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩.

جدول رقم (١٣٢) يوضح مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات وعدد أيام الواردات التى تغطيها الاحتياطيات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

السنة	الإحتياطيات كنسبة من الواردات	عدد أيام الواردات التى تغطيها الأحتياطيات	المستهدف
١٩٧٦	٩	٣٢ يوم	تزايد تدريجى
١٩٧٧	١٣,٣	٤٧ يوم	
١٩٧٨	١٢,٦	٤٠ يوم	
١٩٧٩	١٠,٩	٣٩ يوم	

المصدر : - IMF, International Fianancial Statistics ,Yearbook ,1996 ,p.339

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1982, p.147.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

١- أن المستهدف بالنسبة لزيادة قيمة الاحتياطيات كنسبة من الواردات لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة إلا فـــى عام ١٩٧٧، حيث تزايدت الاحتياطيات كنسبة من الواردات من ٩٪عام ١٩٧٦ إلـــى ١٣,٣٪ عـــام ١٩٧٧ ولكنها انخفضت بعد ذلك إلى ١٢,٦٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ١٠,٩٪ عام ١٩٧٩.

٢- بالنسبة لعدد أيام الواردات التى تغطيها الأحتياطيات، فالملاحظ أن المستهدف فى هذا الخصوص لم يتحقـــق إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق، حيث تزايد عدد أيام الواردات التى تغطيها الاحتياطيات من ٣٢ يوم عـــام ١٩٧٦

إلى ٤٧ يوم عام الاتفاق ، ولكن هذا العدد انخفض إلى ٤٠ يوم فى عام ١٩٧٨، ثم إلى ٣٩ يوم فى عام ١٩٧٩، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا المطلب .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوى	كنسبة من الواردات	عددأيام الواردات التى تغطيها الأحتياطيات	المستهدف
	النتائج	*النتائج*		*النتائج*	
١٩٧٧	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تزايد
١٩٧٨	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تدريجى
١٩٧٩	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	

المطلب الثانى

اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧

نختبر فى هذا الفرع من الدراسة مدى تطور الاحتياطيات الدولية لمصر والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧، وذلك على أساس أن المستهدف فى مجال الاحتياطيات الدولية هو التزايد التدريجى فى قيمة هذه الاحتياطيات وفى معدل نموها السنوى وفى هذه الاحتياطيات كنسبة من الواردات وفى عدد شهور الواردات التى تغطيها هذه الأحتياطيات.

جدول رقم (١٣٣) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوي	كنسبة من الواردات	عددأيام الواردات التى تغطيها الأحتياطيات	المستهدف
١٩٨٦	١٤٥١	+ ٥,٩	٢٠,٢	شهرين ونصف	تزايد
١٩٨٧	٢١٩٢	+ ٥١	٢٧	ثلاث شهور وأسبوع	تدريجى
١٩٨٨	٢٠٥٧	- ٦,٢	٢١,٩	شهرين ونصف	
١٩٨٩	٢١٩٩	+ ٦,٩	٢٤,٩	ثلاثة شهور	

المصدر : - IMF, International Financial Statistics ,Yearbook ,1996 ,p.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف .

إذا نظرنا إلى التطور الذى حدث فى قيمة الاحتياطيات الدولية خلال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق ، فإننـــا نجد أن هناك تزايدا" تدريجيا" فى قيمة الاحتياطيات التالية للاتفاق مع الصندوق ونجد أن هناك تزايدا" تدريجيا" فى قيمة الاحتياطيات الدولية بأستثناء عام ١٩٨٨ ، تفسير ذلك أن قيمة هذه الاحتياطيات زادت من ١٤٥١ مليون دولار عـــام ١٩٨٦ إلى ٢١٩٢ مليون دولار عام ١٩٨٧ - عام الاتفاق- ولكنها تناقصت فى عام ١٩٨٨ إلى ٢٠٥٧ مليـــون دولار ثم إرتفعت مرة أخرى إلى ٢١٩٩ مليون دولار عام ١٩٨٩.

ومما سبق يتضح لنا أن المستهدف فيما يتعلق بقيمة الاحتياطيات قد تحقق بصورة جزئية خلال الفترة محـــل البحث ولم يتحقق بصورة كاملة نظرا لعدم تزايد هذه الاحتياطيات فى عام ١٩٨٨.

ثانيا : مدى تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات والمستهدف .

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للاحتياطيات والمستهدف فإننا نجد أن هناك تزايدا" كبيرا" فى معـــدل النمـــو السنوى للاحتياطيات فى عام الاتفاق - عام ١٩٨٧ - وصل إلى ٥١٪ وفى نفس الوقت هناك تدهور كبير فى معـــدل نمو هذه الاحتياطيات فى عام ١٩٨٨ لدرجة أنه أصبح قيمة سالبة وهى -٦,٢٪، وتزايد بسيط فى عام ١٩٨٩ وصل إلى +٦,٩٪ ، ومما سبق يتضح لنا أن المستهدف فيما يتعلق بمعدل النمو السنوى للاحتياطيات لم يتحقق خلال الفـــترة محل البحث إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق فقط، وهذا يعنى تحقيقا" جزئيا" للمستهدف .

ثالثا : مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات .

إذا نظرنا إلى الاحتياطيات كنسبة من الواردات والمستهدف فإننا نجد أن هذه الاحتياطيات تزايـــدت بصـــورة ملحوظة فى عام الاتفاق حيث وصلت ٢٧٪ ولكنها تناقصت فى عام ١٩٨٨ حيث بلغت ٢١,٩٪ وتزايدت قليلا فى عام ١٩٨٩ حتى بلغت ٢٤,٩٪.

نستنتج مما سبق أن المستهدف فيما يتعلق مع الاحتياطيات كنسبة من الواردات لم يتحقق أيضا إلا فى عـــام الاتفاق مع الصندوق. وهذا أيضا يعنى تحقيقا" جزئيا" للمستهدف ، وكان المفروض أن يكون هناك تزايد تدريجى فـــى هذه الاحتياطيات كنسبة من الواردات.

رابعا : مدى تطور عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات .

إذا نظرنا إلى عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات والمستهدف لوجدنا أيضا أن هناك تزايدا" فى عـــدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات فى عام الاتفاق مع الصندوق، حيث إرتفعت من شهرين ونصف فـــى العـــام السابق على الاتفاق إلى ثلاثة شهور وأسبوع فى عام الاتفاق ، ولكنها تناقصت فى العام التالى للأتفاق حتـــى بلغـــت شهرين ونصف ثم تزايدت قليلا حتى أصبحت ثلاثة شهور.

نستنتج مما سبق أن عدد شهور الواردات التى تغطيها الصادرات لم يحقق المستهدف منه أيضا إلا فـــى عـــام الاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعنى أيضا أن المستهدف لم يتحقق بصورة كاملة وإنما بصورة جزئية.

نخلص من كل ما سبق إلى أن قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر ومعدل نموها السنوى ، وهذه الاحتياطيات كنسبة من الواردات وعدد شهور الواردات التى تغطيها هذه الاحتياطيات لم تحقق المستهدف بصورة كاملة إلا فـــى عـــام الاتفاق مع الصندوق فقط، وهذا يعنى تحقيقا" جزئيا" للمستهدف خلال الفترة محل البحث، وتحقيق كل المستهدف عـــام الاتفاق مع الصندوق. واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا المطلب .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٨٩

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوي	كنسبة من الواردات	عددأيام الواردات التى تغطيها الأحتياطيات	المستهدف
	النتائج	*النتائج*	*النتائج*	*النتائج*	
١٩٨٧	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تزايد
١٩٨٨	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تدريجى
١٩٨٩	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	

المطلب الثالث

اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٩١

فى هذا المطلب من الدراسة نختبر مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف فـــى برنـــامج ١٩٩١ للتثبيـــت الأقتصادى ، والجدول التالى يعطى فكرة للتطور الذى حدث للاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة محل البحث.

جدول رقم (١٣٤)يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١–١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوى	كنسبة من الواردات	عددأيام الواردات التى تغطيها الأحتياطيات	المستهدف
١٩٩٠	٣٣٢٥	٥١,٢	٣٢,٣	٤ شهور	تزايد
١٩٩١	٥٩٨١	٧٩,٩	٦٠,٨	٧ شهور وأسبوع	تدريجى
١٩٩٢	١١٤٢٦	٩١	١٢٨,٤	١٥ شهر ونصف	
١٩٩٣	١٣٥٢٠	١٨,٣	١٣٦,٢	١٦شهروأسبوع ونصف	

المصدر : -

IMF, International Financial Statistics Yearbook, 1996,pp.337,339

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق ما يأتى :-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات والمستهدف .

إذا نظرنا إلى تطور قيمة الاحتياطيات خلال الفترة محل البحث والمستهدف لوجدنا أن هناك تزايدا" مطردا" فى قيمة الاحتياطيات خلال الفترة محل البحث كما هو مستهدف، حيث زادت قيمة الاحتياطيات الدولية من ٣٣٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٥٩٨١ مليون دولار ، ثم تضاعفت فى عام ١٩٩٢ حيث بلغت ١١٤٢٦ مليون دولار ، ثم تزايدت فى عام ١٩٩٣ إلى ١٣٥٢٠ مليون دولار.

ويتضح لنا مما سبق أن قيمة الاحتياطيات الدولية حققت المستهدف منها بصورة كاملة خلال الفترة محل البحث، حيث أنها تزايدت بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث .

ثانيا : مدى تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات والمستهدف .

لو نظرنا إلى معدل النمو السنوى للاحتياطيات والمستهدف خلال الفترة محل البحث فإننا نجد تزايد هذا المعدل بصورة تدريجية خلال عام الاتفاق والعام الذى يليه، حيث إرتفع هذا المعدل من ٥١,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧٩,٩٪ عام ١٩٩١ ، ثم استمر هذا المعدل فى التزايد حتى بلغ ٩١٪ عام ١٩٩٢ ، ولكنه إنخفض بصورة كبيرة فى عام ١٩٩٣ حتى بلغ ١٨,٣٪.

يتضح مما سبق أن معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر حقق المستهدف منه فى عام الاتفاق مع الصندوق والعام الذى يليه ولم يحقق المستهدف فى عام ١٩٩٣، وهذا يعنى بصفة عامة تحقيقا" جزئيا" للمستهدف .

ثالثا : مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات والمستهدف .

إذا نظرنا إلى الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات والمستهدف، فإننا نجد تزايد هذه الاحتياطيات بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت هذه الاحتياطيات من ٣٢,٣ ٪ عام١٩٩٠إلى ٦٠,٨ ٪عام ١٩٩١ ثم تضاعفت الاحتياطيات كنسبة من الواردات فى عام ١٩٩٢ حيث بلغت ١٢٨,٤٪ ثم إستمرت فى التزايد فى عام ١٩٩٣ حتى بلغت ١٣٦,٢٪ .

ويتضح مما سبق أن الاحتياطيات كنسبة من الواردات حققت المستهدف بصورة كاملة لها طوال الفترة محل البحث.

رابعا : مدى تطور عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات والمستهدف .

إذا ألقينا نظرة على الجدول السابق فيما يتعلق بعدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات لوجدنا تزايد عدد هذه الشهور بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث، حيث تزايدت من أربعة شهور فى عام ١٩٩٠ إلى سبعة شهور وأسبوع فى عام ١٩٩١ ثم تضاعفت فى عام ١٩٩٢ حيث بلغت خمسة عشر شهرا" وأسبوعا" ثم استمرت فى التزايد عام ١٩٩٣ حيث بلغت ستة عشر شهرا" وأسبوعا" ونصف.

يتضح مما سبق أن عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات قد حققت المستهدف منها بصـــورة كاملـــة طوال الفترة محل البحث.

نخلص مما سبق إلى أن قيمة الاحتياطيات حققت المستهدف منها بصورة كاملة خلال الفـــترة محـــل البحـــث، وأيضا الاحتياطيات كنسبة من الواردات وعدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات كل منهما حقق المســـتهدف منه بصورة كاملة خلال الفترة محل البحث، ولكن معدل النمو السنوى للاحتياطيات لم يحقق المستهدف منه إلا فى عام الاتفاق والعام الذى يليه، ورغم ذلك فإنه يمكن القول أن وضع الاحتياطيات الدولية قد حقق المستهدف منه بصفة عامة خلال الفترة محل البحث، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذاالمطلب.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

السنة	قيمة الاحتياطيات	معدل النمو السنوى	كنسبة من الواردات	عددأيام الواردات التى تغطيها الأحتياطيات	المستهدف
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	
١٩٩١	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تزايد تدريجى
١٩٩٢	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	
١٩٩٣	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	

المطلب الرابع

اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

أولاً: مدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف .

الجدول التالى يعرض لتطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادى ٠

جدول رقم (١٣٥) يوضح تطور قيمة الاحتياطيات والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥ - ١٩٩٧

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الاحتياطيات	المستهدف
١٩٩٥	١٦٨٨٥	
١٩٩٦	١٨٠٩٣	تزايد تدريجى
١٩٩٧	١٩٣١١	

المصدر:- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨١ ، ٨٢

ومن هذا الجدول يظهر لنا أن المستهدف بالنسبة لزيادة قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر قد تحقق بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت قيمة هذه الاحتياطيات من ١٦٨٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ١٨٠٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٦ ، إلى ١٩٣١١ مليون دولار عام ١٩٩٧ .

ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية والمستهدف .

نعرض فيما يلى لتطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادى .

جدول رقم (١٣٦)يوضح تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧

السنة	معدل النمو السنوى للاحتياطيات	المستهدف
١٩٩٥	١٦,٢	
١٩٩٦	٧,٢	تزايد تدريجى
١٩٩٧	٦,٧	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨١ ، ٨٢

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول أن زيادة معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية كمستهدف بعد الاتفاق مع الصندوق لم يتحقق حيث انخفض معدل النمو السنوى للاحتياطيات من ١٦,٢٪ عام ١٩٩٥ ، ٧,٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ٦,٧٪ عام ١٩٩٧ ، وهذا يشير إلى أن نمو الاحتياطيات الذى حدث بعد الاتفاق كان بمعدل منخفض بعكس الوضع قبل الاتفاق ، حيث كان هناك نمو للاحتياطيات وبمعدل مرتفع .

ثالثاً : مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات والمستهدف .

الجدول التالى يبين تطو الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادى .

جدول رقم (١٣٧) يوضح تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ .

السنة	الاحتياطيات كنسبة من الواردات	المستهدف
١٩٩٥	١٣١,٨	
١٩٩٦	١٢٨,٣	تزايد تدريجى
١٩٩٧	١٣١,٢	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨١ ، ٨٢

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يظهر لنا أن زيادة الاحتياطيات كنسبة من الواردات كمستهدف بعد الاتفاق مع الصندوق ، قد تحقق فى عام ١٩٩٧ ، حيث تزايدت الاحتياطيات كنسبة من الواردات من ١٢٨,٣٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٣١,٢٪ عام ١٩٩٧ ، وإن كانت هذه النسبة أقل من النسبة التى كانت فى عام ١٩٩٥ ، حيث بلغت الاحتياطيات كنسبة من الواردات حوالى ١٣١,٨٪، ولذلك يمكن أن يقال أن هذا التحسن الذى حدث للاحتياطيات يعد تحسنا" بسيطا" بالمقارنة بالوضع قبل ذلك .

رابعا": مدى تطور عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات .

نعرض فيما يلى لتطور عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ .

جدول رقم (١٣٨)يوضح تطور عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧

السنة	عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات	المستهدف
١٩٩٥	١٥,٨	
١٩٩٦	١٥,٤	تزايد تدريجى
١٩٩٧	١٥,٧	

المصدر:- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨١ ، ٨٢

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح أن زيادة عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات كمستهدف بعد الاتفاق مع الصندوق قد تحقق بالفعل فى عام ١٩٩٧ ، حيث تزايدت شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات من ١٥,٤ شهر فى عام ١٩٩٦ إلى ١٥,٧ شهر فى عام ١٩٩٧ .

ومع ذلك فإن الوضع فى عام ١٩٩٧ لم يكن أفضل من الوضع فى عام ١٩٩٥ ، نظرا" لأن الاحتياطيات كانت تغطى حوالى ١٥,٨ شهر من الواردات ، ولذلك يمكن أن يقال أن تحقيق المستهدف فى عام ١٩٩٧ بشأن زيادة عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات لم يكن تحقيقا" كاملا" للمستهدف ، ورغم ذلك فهو يشير إلى تحسن محدود فى وضع الاحتياطيات الدولية بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ .

نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية

أولا : نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية فى برنامج ١٩٧٧ .

أ- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ :

١- تزايد إجمالى قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر بعد الاتفاق فى مقابل انخفاض هذه القيمة فى العامين السابقين للأتفاق .

٢-ارتفاع معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر فى عام الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وأيضا فى العامين التاليين للأتفاق .

٣-تزايد قيمة الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات بعد الاتفاق – وبصفة خاصة فى عام الاتفاق – بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٤-تزايد عدد أيام الواردات التى تغطيها الاحتياطيات بعد الاتفاق – وبصفة خاصة عام الاتفاق أيضا – فى مقابل انخفاضها قبل الاتفاق .

ب-نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ :

١- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة محل الدراسة ١٩٧٧-١٩٧٩ .

٢-لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لرفع معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق .

٣-أيضا لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر كنسبة من الواردات إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق .

٤-وأخيرا لم يتحقق المستهدف بالنسبة لزيادة عدد أيام الواردات التى تغطيها الاحتياطيات الدولية لمصر إلا فى عام الأتفاق مع الصندوق .

ثانيا : نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية فى برنامج ١٩٨٧ .

أ-نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ :

١-تزايدت قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر بعد الاتفاق، بمقارنة ذلك بالوضع قبل الاتفاق .

٢-إرتفع معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر عام الاتفاق فقط فى مقابل انخفاض هذا المعدل قبل ذلك وبعده .

٣-تزايدت قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر كنسبة من الواردات بعد الاتفاق، عن هذه القيمة قبل الاتفاق .

٤-كما تزايد عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات بعد الاتفاق فى مقابل إنخفاض هـــذا العـــدد قبـــل الاتفاق.

ب-نتائج اختبار الاحتياطيات والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ :

١- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بالزيادة التدريجية لقيمة الاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة محـــل الدراسة إلا فى عامى ١٩٨٧، ١٩٨٩.

٢- أيضاً لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لرفع معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر إلا فـــى عـــام الاتفاق مع الصندوق.

٣- بالاضافة إلى ما سبق فإن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الاحتياطيات كنسبة من الواردات لم يتحقـــق إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق.

٤- وبالنسبة للمستهدف بخصوص زيادة عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات فإنه أيضاً لم يتحقق إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق.

ثالثاً : نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية فى برنامج ١٩٩١ .

أ- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ :

١- تزايدت قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر بعد الاتفاق بصورة لا مثيل لها قبل ذلك، حيث وصلت فى عـــام ١٩٩٣ إلى حوالى ستة أضعاف هذه القيمة عام ١٩٨٩ وأكثر من أضعاف هذه القيمة عام ١٩٩٠.

٢- كما إرتفع معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية بنسبة كبيرة جداً فى عام ١٩٩٢، وفى عام ١٩٩١.

٣- أيضاً زادت قيمة الاحتياطيات كنسبة من الواردات بعد الاتفاق بصـــورة كبـــيرة حيـــث وصلـــت قيمـــة الاحتياطيات فى عام ١٩٩٣ إلى ١٣٦,٢ من قيمة الواردات.

٤- وبالأضافة إلى ما سبق زاد عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات بعد الاتفاق بالمقارنة بـــالوضع قبل الاتفاق، فبعد أن كانت الاحتياطيات تغطى ثلاث شهور من الواردات عام ١٩٨٩ أصبحت تغطى حوالى ستة عشر شهر وأسبوع ونصف فى عام ١٩٩٣.

ب- نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ :

١- تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر بصورة تدريجية طوال الفـــترة محـــل الدراسة ١٩٩١-١٩٩٣.

٢- تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق برفع معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية فى عام ١٩٩١، ١٩٩٢.

٣- كما تم تحقيق المستهدف بخصوص زيادة قيمة الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات طوال الفترة محل البحث.

٤- أيضا فإن المستهدف فيما يتعلق بزيادة عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات الدولية لمصر قد تحقق طوال الفترة محل البحث.

رابعا: نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية فى برنامج ١٩٩٦ .

أ - نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ :

١ - تزايدت قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٢ - انخفض معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية بعد الاتفاق ، فى مقابل الوضع قبل ذلك .

٣ - تزايدت قيمة الاحتياطيات كنسبة من الواردات قبل الاتفاق بعكس الوضع بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٩٦ حيث كان الوضع بعد الاتفاق أفضل من الوضع فى هذا العام .

٤ - تزايدت عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، باستثناء عام ١٩٩٦ أيضا حيث كان الوضع فى عام ١٩٩٧ أفضل من الوضع فى هذا العام ، وكل ذلك يعنى التحسن المحدود فى وضع الاحتياطيات بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ .

ب - نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ :-

١ - تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة قيمة الاحتياطيات الدولية لمصر بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .

٢ - لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة معدل نمو الاحتياطيات الدولية بعد الاتفاق ، حيث انخفض هذا المعدل فى عام ١٩٩٧ .

٣ - تم تحقيق المستهدف بصورة جزئية بالنسبة لزيادة الاحتياطيات كنسبة من الواردات ، حيث تزايد هذا المعدل فى عام ١٩٩٧ بالمقارنة بعام ١٩٩٦ ولكن كان أكبر فى عامى ١٩٩٤،١٩٩٥ .

٤ - تم تحقيق المستهدف بصورة جزئية أيضا" بالنسبة لزيادة عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات ، حيث تزايد عدد هذه الشهور فى عام ١٩٩٧ بالمقارنة بعام ١٩٩٦ ، ولكنها كانت أكثر فى عامى ١٩٩٤،١٩٩٥ وكل هذا يعنى التحسن البسيط فى وضع الاحتياطيات بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦.

وبذلك نكون قد انتهينا من اختبار الاحتياطيات الدولية لمصر، ننتقل بعد ذلك لاختبار التضخم فى مصر، وهذا هو موضوع الفصل التالى .

الفصل الثالث

اختبار معدلات التضخم

يعتبر تخفيض معدلات التضخم من أهم الأهداف التى يسعى صندوق النقد الدولى لتحقيقها من خـلال سياساته للتثبيت الاقتصادى بعد علاج العجز فى ميزان المدفوعات ، وفى هذا الفصل نحاول معرفة ما إذا كان هناك انخفاض فى معدلات التضخم فى مصر بعد الأخذ بسياسات الصندوق أم لا ؟ وتنقسم الدراسة فى هذا الفصل إلـى المبحثين التاليين :-

المبحث الأول : تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

المبحث الثانى : تطور معدلات التضخم والمستهدف .

المبحث الأول

تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

المطلب الأول

تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

يمكننا تتبع تطور معدلات التضخم فى مصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ من خلال تتبع تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة ولأسعار المستهلكين ، وأيضاً من خلال تتبع تطور القوة الشرائية للنقود خـلال الفترة محل البحث، وذلك على البيان التالى :-

أولاً : تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .

الجدول التالى يوضح تطور الرقم القياسى العام لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقـود خـلال الفـترة من ١٩٧٥ -١٩٧٩.

جدول رقم (١٣٩)يوضح تطور الرقم القياسى العام لأسعار الجملة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

"١٩٦٥/١٩٦٦ = ١٠٠"

السنة	الرقم العام (*)	معدل النمو السنوى	القوةالشرائية للنقود
١٩٧٥	١٦١,٨	٦	٦١,٨
١٩٧٦	١٧٨,٥	١٠,٣	٥٦
١٩٧٧	١٩٦,٩	١٠,٣	٥٠,٨
١٩٧٨	٢١٨,١	١٠,٨	٤٥,٩
١٩٧٩	٢٤٩,٤	١٤,٤	٤٠

المصدر : البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(*) يلاحظ أن الرقم العام لأسعار الجملة عام ١٩٧٤ كان ١٥٢,٧.

- النسبة تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

أ- فيما يتعلق بالرقم القياسى العام لأسعار الجملة .

١-إذا نظرنا إلى الرقم القياسى العام لأسعار الجملة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد ارتفاع هذا الرقم بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث ارتفع هذا الرقم من ١٧٨,٥ عام ١٩٧٦ إلى ١٩٦,٩ عام ١٩٧٧ – عام الاتفاق مع الصندوق ، ثم إستمر فى الأرتفاع فى العامين التاليين للأتفاق فكان ٢١٨,١ ، ٢٤٩,٤ على التوالى .

٢-وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار الجملة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد تزايد هذا المعدل بعد الاتفاق مع الصندوق وبصفة خاصة عام ١٩٨٩، ذلك أن هذا المعدل لم يتزايد فى عام الاتفاق مع الصندوق حيث بلغ ١٠,٣ ٪ وهو نفس المعدل الذى ساد فى العام السابق على الاتفاق ، ولكن هذا المعدل بدأ فى التزايد عام ١٩٧٨ حيث بلغ ١٠,٨ ٪ ثم تضاعف هذا المعدل فى عام ١٩٧٩ بالمقارنة بعام ١٩٧٥ حيث بلغ عام ١٩٧٩ ١٤,٤ ٪، فى حين أنه لم يتجاوز ٦ ٪ عام ١٩٧٥، ومن هذا يتضح أن وضع الرقم القياسى العام لأسعار الجملة قبل الاتفاق أفضل من الوضع بعد الاتفاق .

ب- القوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار الجملة .

ووفقاً للرقم القياسى العام لأسعار الجملة [١] قمنا بحساب القوة الشرائية للنقود خلال الفترة محل البحث على أساس أن :-

$$\text{القوة الشرائية للنقود} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار فى سنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي للأسعار فى السنة محل البحث}} \times ١٠٠$$

وانتهينا إلى أن القوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار الجملة انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من المستوى الذى ساد فى الفترة السابقة على الاتفاق مع الصندوق، ذلك أن القوة الشرائية للنقود إنخفضت من ١٠٠ سنة الأساس – وهى سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ – إلى ٦١,٨ سنة ١٩٧٥ ثم إلى ٥٦ سنة ١٩٧٦ ثم إلى ٥٠,٨ سنة الاتفاق مع الصندوق ، ثم استمرت القوة الشرائية للنقود فى الأنخفاض فبلغت ٤٥,٩ عام ١٩٧٨ ثم تدهورت إلى ٤٠ عام ١٩٧٩ .

ومعنى ذلك أن وضع القوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسى لأسعار الجملة قبل الاتفاق مع الصندوق أفضل من وضعها بعد الاتفاق .

---

[١] لمزيد من التفصيل حول الأرقام القياسية للأسعار، وكيفية حساب القوة الشرائية للنقود أنظر د/أحمد جامع، النظرية الأقتصادية، الجزء الثانى ، التحليل الأقتصادي الكلى، الطبعة الثانية، ١٩٧٥، دار النهضة العربية، ص ٣٤٤-٣٥٤.

ثانيا : الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .

أ- الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الحضر .

الجدول التالى يوضح لنا تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٤٠) يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

"١٩٦٦/١٩٦٧ = ١٠٠"

السنة	رقم المسكن ومستلزماته	رقم الأثاث والسلع الإستهلاكية المعمرة	رقم الملابس والأقمشة	رقم الأنتقال والمواصلات	رقم النفقات الطبية والثقافية والأجتماعية	رقم المصروفات الشخصية	رقم الطعام والشراب (*)	معدل النمو السنوى لرقم الطعام والشراب %	الرقم العام	معدل النمو السنوى للرقم العام %	القوة الشرائية للنقود %
١٩٧٥	١٠٧,٦	١٢٢	١٣٦,٧	١٢٢,٩	١٣٧,٦	١٢٣,٨	١٧١.٥	١٢,٢	١٤٨,٩	٩,٧	٦٧,٢
١٩٧٦	١٠٩,٨	١٣٤,٧	١٤٥,٣	١٤٥,٣	١٤٢,٧	١٢٧,٥	١٩٦,٨	١٤,٨	١٦٤,٢	١٠,٣	٦٠,٩
١٩٧٧	١٠٩,٤	١٤٩	١٧٢,٧	١٤٤,٩	١٦٩,٥	١٣٢,٧	٢٢٥	١٤,٣	١٨٥,١	١٢,٧	٥٤
١٩٧٨	١١٠,١	١٧٦,٧	٢٢٥,٢	١٤٥,١	٢٠٠,٢	١٤٩,٧	٢٤٦,٥	٩,٦	٢٠٥,٦	١١	٤٨,٦
١٩٧٩	١١٢,٧	١٨٧,٧	٢٤٦,٢	١٨٥,٦	٢٣٨,٣	١٨٢.٢	٢٦٤,٩	٧,٥	٢٢٦	١٠	٤٤,٢

المصدر : البنك الأهلى المصري، النشرة الأقتصادية، أعداد مختلفة.

*يلاحظ أن الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب يشمل السلع التالية : الحبوب والنشويات، البقـول الجافـة، اللحـوم والأسماك والبيض، منتجات الألبان، الخضر، الفواكه، الزيوت، الدهون، الأغذية السكرية، المشروبات والمرطبات، وكانت قيمة هذا الرقم عام ١٩٧٤ حوالى ١٥٢,٩، والرقم العام حوالى ١٣٥,٧.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الأتى على الجدول السابق :-

١- يلاحظ أن أهم رقم فى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين هو رقم الطعام والشراب ، حيث حظـى بـوزن كبير طوال الفترة محل البحث بالمقارنة بالأرقام الأخرى، ولذلك فإنه سينال جزءاً كبيراً مـن التركـيز، بالإضافة إلى إنه يشمل السلع الضرورية لكل طوائف المجتمع .

٢- إذا نظرنا إلى الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب فإننا نجد ارتفاع هذا الرقم بعد الاتفاق مـع الصنـدوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق مع الصندوق، ذلك أن هذا الرقم ارتفع من ١٩٦,٨ عام ١٩٧٦ إلى ٢٢٥ عام ١٩٧٧- عام الاتفاق مع الصندوق - واستمر الارتفاع فى الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب فى عـام ١٩٧٨، ١٩٧٩ حيث بلغ ٢٤٦,٥ ، ٢٦٤,٩ على التوالى ، وهذا يعنى ارتفاع المسـتوى العـام لأسـعار الطعام والشراب بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من مستوى هذه الأسعار قبل الاتفاق مع الصندوق.

٣- وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى بالنسبة للرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب، فإننا نجد أنـــه رغـم ارتفاع المستوى العام للأسعار بسعر الاتفاق مع الصندوق ، إلا أن معدل نمو هذا الأرتفاع فى الأسعار بعد الاتفاق مع الصندوق كان أقل من معدل نمو هذا الأرتفاع قبل الاتفاق مع الصندوق ، ذلك أن هذا المعـــدل بعد الاتفاق لم يتجاوز ١٤,٣٪ فى حين إنه بلغ ١٤,٨٪ قبل الاتفاق أيضا هذا المعدل لم يقل عن ١٢,٢٪ قبل الاتفاق فى حين أنه بلغ ٧,٥٪ بعد الاتفاق .

٤- إذا نظرنا إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى الحضر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد أن هذا الرقم تزايد بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، تفسير ذلك أن هذا الرقم ارتفع من ١٦٤,٢ عام ١٩٧٦ إلى ١٨٥,١ عام الاتفاق مع الصندوق – ١٩٧٧ – ثم إستمر هذا الرقم فـــى الأرتفاع حتى وصل ٢٠٥,٦ فى عام ١٩٧٨ ثم ٢٢٦ فى عام ١٩٧٩ ، ومعنى ذلك أن المســـتوى العـام للأسعار ارتفع بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٥- إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للرقم العام لأسعار المستهلكين خلال الفترة محل البحث، فإننا نجد أن هذا المعدل تزايد خلال عام الاتفاق مع الصندوق حيث ارتفع من ١٠,٣٪عام ١٩٧٦ إلى ١٢,٧٪ عـــام ١٩٧٧ ورغم انخفاض هذا المعدل فى العامين التاليين للاتفاق إلى ١١٪ ، ١٠ ٪على التوالى إلا أنه بـــالرغم مـن ذلك فإن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل حيث أنه بلغ ٩,٧ ٪عام ١٩٧٥، ١٠,٣٪ عام ١٩٧٦ ، ومعنى ذلك أن وضع معدل النمو السنوى للرقم العام لأسعار المستهلكين قبل الاتفاق مع الصندوق أفضـــل مـن هـذا الوضع بعد الاتفاق .

٦-إذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقود على أساس الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر ، فإننـــا نجـد انخفاض هذه القوة بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الأنخفاض الذى ساد قبل الاتفـــاق، ذلـك أن القوة الشرائية للنقود بلغت قبل الاتفاق مع الصندوق ٦٧,٢%، ٦٠,٩ ٪على التوالى من قيمتها فـــى ســنة الأساس وهى سنة ١٩٦٧/١٩٦٦، ولكن يلاحظ أن الأنخفاض فى القوة الشرائية للنقود تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق حيث بلغ ٥٤٪ سنة ١٩٧٧، ٤٨,٦٪ سنة ١٩٧٨، ٤٤,٢٪ سنة ١٩٧٩ ومعنى ذلك أن وضـــع القوة الشرائية للنقود قبل الاتفاق مع الصندوق كان أفضل من وضعها بعد الاتفاق .

ب- الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الريف .

الجدول التالى يوضح لنا تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف خلال الفترة محل البحث.

جدول رقم (١٤١)يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

"١٩٦٦/١٩٦٧ = ١٠٠"

السنة	رقم المسكن ومستلزماته	رقم الأثاث والسلع الاستهلاكية المعمرة	رقم الملابس والأقمشة	رقم الأنتقال والمواصلات	رقم النفقات الطبية والثقافية والأجتماعية	رقم المصروفات الشخصية	رقم الطعام والشراب (*)	معدل النمو السنوى لرقم الطعام والشراب %	الرقم العام	معدل النمو السنوى للرقم العام %	القوة الشرائية للنقود %
١٩٧٥	١١٥,٤	١٦٠,١	١٦٨,٥	١٢٥	١٣٨,٦	١١٩,١	١٨٥,٤	١٤	١٦٧,٩	١٢,٢	٥٩,٦
١٩٧٦	١١٢,٩	١٨٥	١٨٩,٤	١٢٥	١٥١,٦	١٢٠	٢١١,٩	١٤,٣	١٧٨,٨	٦,٥	٥٥,٩
١٩٧٧	١١١,٩	٢١٧,٨	٢١٥,٤	١٢٥	١٧٧	١٢١	٢٣٤,٩	١٠,٩	٢٠٦,٧	١٥,٦	٤٨,٤
١٩٧٨	١١٢,٢	٢٤٠,٦	٢٤٤,٧	١٢٥	٢٠١,٥	١٢١	٣٧٠,٦	٥٧,٩	٢٣٤,٢	١٣,٣	٤٢.٧
١٩٧٩	١١٤.٧	٢٧٢,٨	٢٧٥	١٢٥	٢٢٨,٥	١٣٠,٢	٢٨٤,٧	٢٣,٢-	٢٤٨,٧	٦,٢	٤٠,٢

المصدر : البنك الأهلى المصري، النشرة الأقتصادية، أعداد مختلفة.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

*كان الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب ١٦٢,٦ فى عام ١٩٧٤، وكان الرقم العام لأسعار المستهلكين فى هذا العام ١٤٩,٦.

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

١- يلاحظ أن الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب للمستهلكين فى الريف ، يمثل أهم رقم قياسى لهم طوال الفترة محل البحث، كما هو الحال بالنسبة للمستهلكين فى الحضر.

٢- إذا نظرنا إلى تطور الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب فى الريف، فإننا نجد ارتفاع هذا الرقم بعد الاتفاق بصورة كبيرة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن هذا الرقم لم يتجاوز ٢١١,٩ قبل الاتفاق فى حين إنه ارتفع إلى ٢٣٤,٩ عام الاتفاق مع الصندوق ثم ٣٧٠,٦ عام ١٩٧٨ ثم انخفض إلى ٢٨٤,٧ عام ١٩٧٩ ورغم الأنخفاض فى قيمة الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب فى الريف فى عام ١٩٧٩ عن العامين السابقن الا أنه مع ذلك يظل الوضع قبل الاتفاق مع الصندوق أفضل نظرا لأن المستوى العام للأسعار بعد الاتفاق بصفة عامة كان مرتفع بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق مع الصندوق .

٣- إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب للمستهلكين فى الريف قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نجد انخفاض هذا المعدل بعد الاتفاق وبصفة خاصة فى عامى ١٩٧٧، ١٩٧٩بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن هذا المعدل تزايد بصورة كبيرة وصلت إلى ٥٧,٩ ٪ عام ١٩٧٨.

٤- وإذا نظرنا إلى الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق ، فإننا نجد أن هذا الرقم ارتفع بصورة كبيرة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث تزايد هذا الرقم من ١٧٨,٨ عام ١٩٧٦ إلى ٢٠٦,٧ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢٣٤,٢ عام ١٩٧٨ ثم أخيراً إلى ٢٤٨,٧ عام ١٩٧٩. ومعنى ذلك أن المستوى العام للأسعار ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق مع الصندوق .

٥- وبالنسبة لمعدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف ، فإنه تزايد بعد الاتفاق بصورة أكبر من التزايد الذى حدث قبل الاتفاق حيث تزايد هذا المعدل من ٦,٥ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٥,٦ ٪عام ١٩٧٧ - عام الاتفاق - ثم انخفض معدل التزايد إلى ١٣,٣٪ فى عام ١٩٧٨ ثم إستمر فى الأنخفاض حتى بلغ ٦,٢ ٪عام ١٩٧٩ ، ومع ذلك يظل الوضع بصفة عامة قبل الاتفاق أفضل من الوضع بعده .

٦- وبالنسبة للقوة الشرائية للنقود المحسوبة على أساس الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف، فإنها انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن انخفاض القوة الشرائية للنقود لم يتجاوز ٥٥,٩ ٪ من قيمتها عام ١٩٦٧/١٩٦٦ فى عام ١٩٧٦ فى حين أن هذا الأنخفاض بلغ ٤٨,٤ ٪عام ١٩٧٧ ثم ٤٢,٧٪ عام ١٩٧٨ ثم ٤٠,٢٪ عام ١٩٧٩، ومعنى ذلك أن الوضع قبل الاتفاق مع الصندوق كان أفضل من الوضع بعد الاتفاق فيما يتعلق بالقوة الشرائية للنقود .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- أن الرقم القياسى العام لأسعار الجملة ومعدل نموه السنوى قبل الاتفاق مع الصندوق أفضل من الوضع بعد الاتفاق ، وأن القوة الشرائية للنقود وفقا لهذا الرقم أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق .

٢- وأن الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر ومعدل نموه السنوى أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة ببعد الاتفاق، وأن القوة الشرائية للنقود وفقا لهذا الرقم أفضل قبل الاتفاق بالمقارنة ببعد الاتفاق.

٣- وأخيراً فإن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف ومعدل نموه السنوي كان افضل بصفة عامة قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، ويلاحظ أن القوة الشرائية للنقود وفقاً لهذا الرقم كانت أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق . ومعنى ذلك أن معدلات التضخم لم تنخفض بعد الاتفاق مع الصندوق كما كان يتوقع الصندوق بل حدث العكس، حيث ارتفع المستوى العام للأسعار - سواء الجملة أو التجزئة في الحضر أم في الريف - وانخفضت القوة الشرائية للنقود سواء حسب الرقم القياسي لأسعار الجملة أم حسب الرقم القياسي لأسعار التجزئة في الحضر والريف - بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الوضع الذي ساد قبل الاتفاق مع الصندوق، واللوحة التالية توضح نتائج البحث في هذا المطلب.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

البيان / السنة	الرقم القياسي العام لأسعار الجملة	معدل نموه السنوي	القوة الشرائية للنقود وفقاً لهذا الرقم	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الحضر	معدل نموه السنوي	القوة الشرائية للنقود وفقاً لهذا الرقم	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الريف	معدل نموه السنوي	القوة الشرائية للنقود وفقاً لهذا العام
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٧٥	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع
١٩٧٦	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع
١٩٧٧	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض
١٩٧٨	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض
١٩٧٩	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض

المطلب الثاني

تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

أولا : مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .

الجدول التالي يوضح مدى تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود وفقا لهذا الرقم خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٤٢) يوضح تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

'١٩٦٥/١٩٦٦ = ١٠٠'

السنة	الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (*)	معدل النمو السنوي	القوة الشرائية للنقود وفقا لهذا الرقم
١٩٨٥	٤٨٧,٨	١٣,٢	٢٠,٥
١٩٨٦	٥٧٢,١	١٧,٣	١٧,٥
١٩٨٧	٦٥٠,٢	١٣,٧	١٥,٤
١٩٨٨	٨٨٥,٩	٣٦,٣	١١,٣
١٩٨٩	١١٦٧,٧	٣١,٨	٨,٦

(*) المصدر : البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

*يلاحظ أن الرقم القياسي العام لأسعار الجملة كان ٤٣٠,٩ فى عام ١٩٨٤.

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

١- يلاحظ أن الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفع بصورة كبيرة للغاية بعد الاتفاق مع الصندوق لدرجة أنه تضاعف بعد الاتفاق بالمقارنة بقبل الاتفاق، حيث ارتفع هذا المعدل قبل الاتفاق من ٤٨٧,٨ عام ١٩٨٥ إلى ٥٧٢,١ عام ١٩٨٦ ثم ارتفع بصورة أكبر بعد الاتفاق حيث وصل إلى ٦٥٠,٢ فى عام ١٩٨٧ ثم إلى ٨٨٥,٩ فى عام ١٩٨٨ ثم بلغ الذروة فى عام ١٩٨٩ حيث أصبح ١١٦٧,٧.

٢- وبالنسبة لمعدل النمو السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة فيلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق بصورة أكبر بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن الحد الأقصى للزيادة قبل الاتفاق لم تتجاوز ١٧,٣٪ فى حين أن الحد

الأقصى للزيادة بعد الاتفاق وصل إلى ٣٦,٣٪ ، ومن ناحية أخرى فإن الحد الأدنى للزيادة كان أقـل قبـل الاتفاق وكان هذا الحد ١٣,٢٪ ، ولكنه ارتفع بعد الاتفاق وكان ١٣,٧٪ .

٣- وإذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقود وفقا لهذا الرقم، فإننا نجد أن هناك انخفاضا" تدريجيا" فى القوة الشرائية للنقود طوال الفترة محل البحث، ولكن يلاحظ أن الأنخفاض فى القوة الشرائية للنقود كان أكبر بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة للوضع قبل الاتفاق، ذلك أن القوة الشرائية للنقود انخفضت من ٢٠,٥٪عام ١٩٨٥ إلـى ١٧,٥٪عام ١٩٨٦، ثم استمرت فى الأنخفاض عام ١٩٨٧ - عام الاتفاق مع الصنـــدوق - حـى بلغـت ١٥,٤٪ثم ١١,٣٪عام ١٩٨٨، وأخيرا بلغت ٨,٦٪عام ١٩٨٩ .

ثانيا : مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .

أ- مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الحضر .

الجدول التالى يوضح مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الحضر خـــلال الفترة محل البحث .

جدول يرقم (١٤٣)وضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الحضر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

"١٠٠ = ١٩٨٧/١٩٨٦"

السنة	رقم الملابس والأقمشة	رقم الأيجار والوقود	رقم الأثاث والأجهزة والخدمات المنزلية	رقم الرعاية الصحية	رقم الأنتقال والمواصلات	رقم الرياضة والثقافة والتعليم	قسم سلع وخدمات متنوعه	رقم الطعام والشراب والدخان (*)	معدل النمو السنوى لرقم الطعام والشراب والدخان	الرقم العام (*)	القوة الشرائية للنقود وفقا لهذا العام
١٩٨٥	٨٥,٩	٩٥,٧	٩٢,٧	٦٩,٤	٨٣,٩	٨٠,١	٨٧,٨	٧٠,٥	١٣,٥	٧٣,٢	١٣٦,٦
١٩٨٦	٩٧,٨	٩٨,٥	٩٤,١	٩٢,٢	٨٦,٤	٨٤,٨	٩٠,٨	٨٧,٨	٢٤,٥	٨٩,٨	١١١,٤
١٩٨٧	١٠٣,٤	١٠٢,٧	١٠٤,٣	١١٤,٤	١٠٢,٣	١٠٨,٨	١١٦,٩	١٠٧,٧	٢٢,٧	١٠٧,٤	٩٣,١
١٩٨٨	١٣٠,٧	١٠٥,٤	١٨٢,٥	١٢٩,٢	١١٨,٧	١٤٩,١	١٢٥,٩	١٣٨,٩	٢٩	١٣٤,٩	٧٤,١
١٩٨٩	١٥٢,٣	١١٥,٢	٢٤٢,٥	١٤٧,٨	١٥٨,٣	١٧٥,٢	١٤٩,٨	١٨٧,٥	٣٥	١٧٣,٣	٥٧,٧

المصدر : البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

*كان رقم الطعام والشراب ٦٢,١ عام ١٩٨٤ وكان الرقم العام فى هذه النسبة ٦٤,٦.

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

١- أن الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب فى الحضر ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة كبيرة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن هذا الرقم لم يتجاوز ٧٠,٥ ، ٨٧,٨ فى العامين السابقين على الاتفاق مباشرة فى حين أن هذا الرقم ارتفع إلى ١٠٧,٧ فى عام الاتفاق مع الصندوق ، ثم إستمر فى الأرتفاع فى العامين التاليين للاتفاق حتى بلغ ١٣٨,٩، ١٨٧,٥ على التوالي، وبالأضافة إلى ذلك فإن معدل النمو السنوى لهذا المعدل كان بصفة عامة أكبر بعد الاتفاق مع الصندوق.

٢- الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر ارتفع أيضا بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من التى كان عليها قبل الاتفاق، حيث ارتفع هذا الرقم من ٧٣,٢ عام ١٩٨٥ إلى ٨٩,٨ عام ١٩٨٦ ثم استمر فى الأرتفاع عام الاتفاق مع الصندوق - ١٩٨٧ - حتى وصل إلى ١٠٧,٤ ثم ١٣٤,٩ فى عام ١٩٨٨ ثم ١٧٣,٣ عام ١٩٨٩، وبالنسبة لمعدل النمو السنوى لهذا الرقم فإنه أيضا كان بصفة عامة أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق .

٣- وإذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقود وفقا للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر، فإننا نجد إنها انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أنها بلغت ١٣٦,٦ ٪ عام ١٩٨٥ ثم ١١١,٤٪ عام ١٩٨٦، ثم انخفضت إلى ٩٣,١٪ عام الاتفاق مع الصندوق ، ثم استمرت فى الانحدار حتى وصلت ٧٤,١ ٪ ، ٥٧,٧ ٪ على التوالى فى العامين التاليين للاتفاق .

ب- مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الريف .

الجدول التالى يوضح لنا تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الريف خلال الفترة محل البحث.

جدول رقم (١٤٤) يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

١٩٨٦/١٩٨٧ = ١٠٠*

البيان / السنة	رقم الملابس والأقمشة	الإيجار والوقود	الأثاث والأجهزة والخدمات المنزلية	الرعاية الصحية	الانتقال والمواصلات	الرياضة والثقافة والتعليم	سلع وخدمات متنوعة	الطعام والشراب والدخان (*)	معدل نموه السنوى	الرقم العام (*)	معدل نموه السنوى	القوة الشرائية للنقود وفقا لهذا الرقم
١٩٨٥	٧٠,٨	٧٥	٨١,٨	٦٨,٨	٦٦,٧	٨١,٦	٨٢,٥	٧٥,٥	١٢	٧٤,٨	١١,٨	١٣٣,٧
١٩٨٦	٩١	٨٤,٩	٩٤,٣	٩١,٤	١٠٠	٩٢,٥	٩٣,٩	٩٢,٢	٢٢,١	٩١,٨	٢٢,٧	١٠٨,٩
١٩٨٧	١٠٧,٣	١٠٢	١٠٥,٦	١٠٦,٨	١٠٠	١١٤,٧	١١٠,٨	١٠٢,٨	١١,٥	١٠٤,١	١٣,٤	٩٦
١٩٨٨	١٣٥,٤	١٠٨,٤	١٨٦,٤	١٢٦,١	١٢٢,٥	١٤٤	١٢٤,٤	١٤٨,٨	٣٧,٩	١٣٧,٨	٣٢,٤	٧٢,٦
١٩٨٩	١٥٦	١٢٠,١	٢٥٣,٣	١٤٣,٧	١٦٩,٨	١٧٥	١٤٩,١	١٥٤,١	٨,٧	١٨٢,٧	٣٢,٦	٥٤,٧

المصدر : البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة. ، - النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

*يلاحظ أن الرقم لأسعار الطعام والشراب فى الريف عام ١٩٨٤ كان ٦٧,٤ والرقم العام كان ٦٦,٩ .

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

١-أن الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب والدخان فى الريف ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الوضع قبل الاتفاق، ذلك أن هذا الرقم ارتفع من ٧٥,٥، ٩٢,٢ فى العامين السابقين على الاتفاق إلى ١٠٢,٨ وعام الاتفاق، ١٤١,٨ ، ١٥٤,١ فى العامين التاليين للأتفاق، ولكن يلاحظ أن معدل نمو هذا المعدل كان إلى حد ما أفضل بعد الاتفاق ذلك لأن هذا المعدل انخفض من ٢٢,١٪ عام ١٩٨٦ إلى ١١,٥٪ عام الاتفاق ولكن ارتفع عام ١٩٨٨ إلى ٣٧,٩٪ ثم انخفض إلى ٨,٧٪ عام ١٩٨٩.

٢-أن الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الصورة التى كان عليها قبل الاتفاق، حيث ارتفع من ٧٤,٨ ، ٩١,٨ فى العامين السابقين للاتفاق مباشرة إلى ١٠٤,١ فى عام الاتفاق ثم إلى ١٣٧,٨ ، ١٨٢,٧ فى العامين التاليين للاتفاق مباشرة ، وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى لهذا الرقم ، فإننا نجد أنه تزايد بصورة كبيرة إلى حد ما بعد الاتفاق باستثناء عام الاتفاق حيث انخفض هذا المعدل من ٢٢,٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٣,٤٪عام الاتفاق ثم تزايد إلى ٣٢,٤٪ عام ١٩٨٨ ثم ٣٢,٦٪ عام ١٩٨٩ .

٣-أن القوة الشرائية للنقود وفقا للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الصورة التى كان عليها قبل الاتفاق ، حيث انخفض من ١٣٣,٧٪ ، ١٠٨,٩٪ فى العامين السابقين مباشرة على الاتفاق إلى ٩٦٪ على الاتفاق، ٧٢,٦٪ ، ٥٤,٧٪ فى العامين التاليين مباشرة للاتفاق .

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- أن الرقم القياسى العام لأسعار الجملة ومعدل نموه السنوى والقوة الشرائية للنقود وفقا لهذا الرقم كان أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك نظرا لأرتفاع المستوى العام لأسعار الجملة بعد الاتفاق وأيضا زيادة معدل النمو السنوى لهذا الأرتفاع بعد الاتفاق ، وأيضا الأنخفاض الكبير للقوة الشرائية للنقود بعد الاتفاق وفقا لهذا الرقم .

٢- أن الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وأن معدل النمو السنوى له ارتفع أيضا بعد الاتفاق ولم ينخفض إلا فى عام الاتفاق فقط ، وأن القوة الشرائية للنقود انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من التى كانت عليها قبل الاتفاق .

٣- أن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الريف ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وأن معدل النمو السنوى لهذا الأرتفاع كان أكبر بعد الاتفاق فيما عدا عام الاتفاق حيث انخفض هذا المعدل ، وأن القوة الشرائية للنقود وفقا لهذا الرقم انخفضت بعد الاتفاق بصورة أكبر من الصورة التى سادت قبل الاتفاق، ومعنى ذلك أن المستوى العام للأسعار – سواء الجملة أو التجزئة فى الحضر والريف – ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الصورة التى وجدت قبل الاتفاق ، وإن كان معدل النمو السنوى لهذا الأرتفاع فى المستوى العام للأسعار قد انخفض قليلا فى عام الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالسنوات الأخرى ، ولكن يلاحظ فى الوقت نفسه أن القوة الشرائية للنقود – سواء وفقا للرقم القياسى العلم لأسعار الجملة أو التجزئة فى الحضر والريف – قد انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الأنخفاض الذى ساد قبل الاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعنى تزايد معدلات التضخم بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الصورة التى كان عليها قبل الاتفاق ، واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا الفرع من الدراسة.

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

البيان / السنة	الرقم العام لأسعار الجملة	معدل النمو السنوى	القوة الشرائية وفقا له فى الحضر	الرقم العام لأسعار المستهلكين فى الحضر	معدل نموه السنوى	القوة الشرائية وفقا له	الرقم العام لأسعار المستهلكين فى الريف	معدل نموه السنوى	القوة الشرائية وفقا له
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٥	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع
١٩٨٦	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع
١٩٨٧	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض
١٩٨٨	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض
١٩٨٩	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض

المطلب الثالث

تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

أولا : مدى تطور الرقم القياسى العام لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .

الجدول التالى يوضح مدى تطور الرقم القياسى العام لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود وفقا لهذا الرقم .

جدول يرقم (١٤٥) وضح تطور الرقم القياسى العام لأسعار الجملة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

"١٩٦٥/١٩٦٦ = ١٠٠"

السنة	الرقم القياسى العام لأسعار الجملة	معدل النمو السنوى	القوة الشرائية للنقود وفقا لهذا الرقم
١٩٨٩	١١٦٧,٧	٣١,٨	٨,٦
١٩٩٠	١٣٠٢,٥	١١,٦	٧.٧
١٩٩١	١٥٦٢,٣	١٩,٩	٦,٤
١٩٩٢	١٦٦١,٣	٦,٣	٦
١٩٩٣	١٧٧١	٦.٦	٥,٦

لمصدر : البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة ، - البنك المركزى المصري ، المجلة الاقتصاديـــة، أعداد مختلفة

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

١-أن الرقم القياسى العام لأسعار الجملة ارتفع بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بقبل الاتفـــاق، حيث ارتفع من ١١٦٧,٧، ١٣٠٢,٥ فى العامين السابقين مباشرة للاتفاق إلى ١٥٦٢,٣ فى عام الاتفاق ثـــم ١٦٦١,٣ ، ١٧٧١ فى العامين التاليين مباشرة للاتفاق .

٢-أن معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار الجملة كان منخفضا" بعد الاتفاق بصفة عامـــة بالمقارنـــة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن هذا المعدل قبل الاتفاق لم ينخفض عن ١١,٦ ٪ وكان ذلك عام ١٩٩٠، ولكـــن يلاحظ أن هذا المعدل انخفض فى العامين التاليين للأتفاق إلى ٦,٣٪ ، ٦,٦ ٪ على التوالى .

٣-وبالنسبة للقوة الشرائية للنقود وفقا للرقم القياسى العام لأسعار الجملة، فإنه يلاحظ أنها كانت أكثر انخفاضـــا بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك انها انخفضت من ٨,٦٪ ، ٧,٧٪ فى العـــامين السابقين مباشرة للأتفاق إلى ٦,٤ ٪ فى عام الاتفاق ثم ٦ ٪ ، ٥,٦ ٪ فى العامين التاليين مباشرة للاتفاق .

ثانيا : مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .

أ- مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الحضر .

الجدول التالى يعطينا صورة التطور الذى حدث فى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الحضر.

جدول رقم (١٤٦) يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الحضر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

"١٩٨٦/١٩٨٧ = ١٠٠"

السنة	رقم الملابس والأقمشة	المسكن والوقود	رقم الأثاث والأجهزة والخدمات المنزلية	الرعاية الصحية	الأنتقال والمواصلات	الرياضة والثقافة والتعليم	سلع وخدمات متنوعه	الطعام والشراب والدخان (*)	معدل النمو السنوى %.	الرقم العام	معدل النمو السنوى %	القوة الشرائية للنقود
١٩٨٩	١٥٢,٣	١١٥,٢	٢٤٢,٥	١٤٧,٨	١٥٨,٣	١٧٥,٢	١٤٩,٨	١٨٧.٥	٣٥	١٧٣,٣	٢٨,٥	٥٧,٧
١٩٩٠	١٧٥,٤	١٣٦,٥	٢٥٤,٤	١٦٠,٩	١٨٧,٨	١٩٤,٩	١٦١,٦	١٩٤,٤	٣,٧	١٨٥,٨	٧,٢	٥٣,٨
١٩٩١	٢٢٥,٩	١٧٧,٣	٣٣٧,٦	٢٠٢,٧	٢٤١	٢٤٢,٧	٢١٦,٣	٢٣٨,٨	٢٢,٨	٢٣٣,٧	٢٥,٨	٤٢,٨
١٩٩٢	٢٤٩,١	٢٢٩,٦	٤٠٧.١	٢٢١,٩	٣٠٩,٤	٢٧٠,١	٢٧٣,٤	٢٤١,١	١	٢٥٥,٤	٩,٣	٣٩,٢
١٩٩٣	٢٧٠.١	٢٥٩,٩	٤٦٢,٩	٢٣٥,٢	٣٦٢,٧	٢٨٩,٩	٢٨٩,٥	٢٦٢,٦	٨,٩	٢٨٠,٣	٩,٧	٣٥,٧

المصدر : البنك المركز المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة . ، - البنك الاهلى المصري، النشرة الاقتصاديـــة، أعداد مختلفة،

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

١- أن الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب والدخان فى الحضر ارتفعت بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنـــة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفع هذا الرقم من ١٨٧,٥ ، ١٩٤,٤ فى العامين السابقين للاتفاق إلـــى ٢٣٨,٨ فى عام الاتفاق ثم إلى ٢٤١,١ ، ٢٦٢,٦ فى العامين التاليين للاتفاق مباشرة ، كما يلاحظ أن معدل نمو الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب والدخان بعد الاتفاق كان منخفضا" إلى حد ما ، حيث إنـــه انخفـــض مـــن ٢٢,٨ عام الاتفاق إلى ١ عام ١٩٨٨ ثم ارتفع إلى ٨,٩ عام ١٩٨٩، فى حين أن هذا المعدل لم ينخفض عن ٣,٧ فى العام السابق مباشرة للاتفاق.

٢-أن الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر ارتفع بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفع ١٧٣,٣، ١٨٥,٨ فى العامين السابقين للأتفاق إلى ٢٣٣,٧ فى عام الاتفاق ثم إلـــى ٢٥٥,٤ ، ٢٨٠,٣ فى العامين التاليين مباشرة للأتفاق، وبالنسبة لمعدل النمو السنوى لهذا الرقم فالملاحظ أنه تزايد عام الاتفاق

بالمقارنة العام السابق له مباشرة حيث تزايد هذا المعدل من ٧,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٥,٨ ٪ عـــام ١٩٩١ – عام الاتفاق – ولكنه انخفض بعد ذلك إلى ٩,٣%، ٩,٧٪ فى العامين التاليين مباشرة للأتفاق.

٣-أن القوة الشرائية للنقود وفقا للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر انخفض بعد الاتفـــاق مـــع الصندوق بصورة أكبر من صورة الأنخفاض التى سادت قبل الاتفاق، حيث سجلت القوة الشـــرائية للنقـــود ٥٧,٧ ٪ ، ٥٣,٨ ٪ على التوالى فى العامين السابقين للاتفاق ، ثم انخفضت فى عام الاتفاق إلى ٤٢,٨ ٪ ثـم إلى ٣٩,٢ ٪ ، ٣٥,٧ ٪ فى العامين التاليين للاتفاق مباشرة .

ب- مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الريف .

الجدول التالى يوضح مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الريف.

جدول رقم (١٤٧) يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الريف قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩ – ١٩٩٣

"١٩٨٦/١٩٨٧ = ١٠٠"

البيان / السنة	رقم الملابس والأقمشة	الأيجار والوقود	الأثاث والأجهزة والخدمات المنزلية	الرعاية الصحية	الأنتقال والمواصلات	الرياضة والثقافة زالتعليم	سلع وخدمات متنوعة	الطعام والشراب والدخان(*)	معدل نموه السنوى	الرقم العام	معدل نموه السنوى	القوة الشرائية للنقود
١٩٨٩	١٥٦	١٢٠,١	٢٥٣,٣	١٤٣,٧	١٦٩,٨	١٧٥	١٤٩,١	١٥٤,١	٨,٧	١٨٢,٧	٣٢,٦	٥٤,٧
١٩٩٠	١٦٦,٤	١٣٣,١	٢٦٢,٢	١٥٨,٩	١٩٩,٢	١٩٤,٤	١٥٦,٨	٢٠٣,٣	٣١,٩	١٩٠,٨	٤.٤	٥٢,٤
١٩٩١	٢٤٠,٨	١٦٩,٩	٣١٩,٣	٢٠٩,٨	٢٣٧,٣	٢٤٥,٤	١٧٩,٩	٢٣٨,٢	١٧,٢	٢٣١,٩	٢١,٥	٤٣,١
١٩٩٢	٢٧٠,٧	٢٠٨,٦	٤٠٤,٦	٢٢٣,٣	٢٨١,١	٢٦٦,٦	٢٥٨,٤	٢٢٣	٦,٤-	٢٣٧,٣	٢,٣	٤٢,١
١٩٩٣	٢٩٩,٥	٢٢٧,٤	٤٦٠,١	٢٣٢,٤	٣٣٥,٤	٢٨٨,٨	٢٦٨,٢	٢٥٩,٥	١٦,٤	٢٧٠,٣	١٣,٩	٣٧

المصدر : البنك المركز المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة . ، – البنك الاهلى المصري، النشرة الاقتصاديـــة، أعداد مختلفة،

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

١-أن الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب والدخان ارتفع بعد الاتفاق بصورة أكبر من التى كان عليها قبل الاتفـاق، حيث ارتفع من ١٥٤,١، ٢٠٣,٣ فى العامين السابقين على الاتفاق إلى ٢٣٨,٢ فى عام الاتفاق ١٩٩١ - ثم انخفـض هذا الرقم فى العام التالى للأتفاق حتى وصل إلى ٢٢٣ ولكنه ارتفع فى عام ١٩٩٣ إلى ٢٥٩,٥، وكان معـدل النمـو السنوى لهذا الرقم مرتفعا" فى العام السابق للاتفاق حيث بلغ ٣١,٩ ٪ وبلغ أدنى حد له فى عام ١٩٩٢ حيـث بلـغ - ٦,٤٪ .

٢-أن الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف ارتفع أيضا بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبـل الاتفاق ، حيث ارتفع هذا الرقم من ١٨٢,٧، ١٩٠,٨ فى العامين السابقين للاتفاق على التوالى إلى ٢٣١,٩ عام الاتفاق ، ٢٣٧,٣ ، ٢٧٠,٣ فى العامين التاليين للاتفاق ، وبالنسبة لمعدل نمو هذا الرقم فقد كان مرتفعا" عـام الاتفـاق مـع الصندوق ، حيث وصل إلى ٢١,٥ ٪ ولكنه انخفض إلى ٢,٣ ٪ فى العام التالى للاتفاق .

٣-يلاحظ أن القوة الشرائية للنقود وفقا للرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الريف انخفضت بعد الاتفاق بنسبة أكـبر من الأنخفاض الذى ساد قبل الاتفاق، ذلك أنها بلغت فى العامين السابقين على الاتفـاق، ٥٤,٧ ٪ ، ٥٢,٤ ٪ علـى التوالى ثم انخفضت إلى ٤٣,١ ٪ عام الاتفاق ، ٤٢,١ ٪ ، ٣٧ ٪ فى العامين التاليين للأتفاق.

نخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

١- أن الرقم القياسى العام لأسعار الجملة قد ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفـاق، وأن معدل نموه السنوى بعد الاتفاق كان أفضل من الوضع قبل الاتفاق، وأن القوة الشرائية للنقود وفقا لهذا الرقم انخفضـت بعد الاتفاق بصورة أكبر من الأنخفاض الذى ساد قبل الاتفاق.

٢- الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر ارتفع أيضا بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بـالوضع قبل الاتفاق، وأن معدل نموه السنوى أفضل بصفة عامة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، وأن القوة الشـرائية للنقود وفقا لهذا الرقم انخفضت أيضا بعد الاتفاق بصورة أكبر من الأنخفاض الذى ساد قبل الاتفاق.

٣- الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف قد ارتفع هو الآخر بعد الاتفاق مع الصنـدوق بالمقارنـة بالوضع قبل الاتفاق، وإن كان معدل نموه أفضل بصفة عامة بعد الاتفاق، ولكن يلاحظ أن القوة الشرائية للنقـود وفقـا لهذا الرقم قد انخفضت بعد الاتفاق بصورة أكبر من الأنخفاض الذى ساد قبل الاتفاق. ومعنى ذلك أن المسـتوى العـام للأسعار - سواء الجملة أم التجزئة فى الحضر والريف- ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق ولم ينخفض كما كان متوقعـا" ، وبالإضافة إلى ذلك فإن القوة الشرائية للنقود - سواء وفقا للرقم القياسى لأسعار الجملة أم أسعار التجزئة فى الحضـر والريف - قد انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الانخفاض الذى ساد قبل الاتفاق ، الأمر الذى يعنـى أن معدلات التضخم زادت بعد الاتفاق مع الصندوق ولم تنخفض ، واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا الفرع .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

البيان / السنة	الرقم العام لأسعار الجملة	معدل النمو السنوى	القوة الشرائية وفقا له فى الحضر	الرقم العام لأسعار المستهلكين فى الحضر	معدل نموه السنوى	القوة الشرائية وفقا له	الرقم العام لأسعار المستهلكين فى الريف	معدل نموه السنوى	القوة الشرائية وفقا له
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٨٩	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع
١٩٩٠	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع
١٩٩١	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض
١٩٩٢	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض
١٩٩٣	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض

المطلب الرابع

تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

أولاً: تطور الارقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .

الجدول التالى يبين تطور الرقم القياسى العام لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ٠

جدول رقم (١٤٨) يوضح تطور الرقم القياسى العام لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود خلال الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧

" ١٩٨٦/١٩٨٧= ١٠٠ "

السنة	الرقم العام	معدل نموه السنوى	القوة الشرائية للنقود
١٩٩٤	٣١٩	٩,٣	٣١,٣
١٩٩٥	٣٣٩	٦,٣	٢٩,٥
١٩٩٦	٣٦٣,٧	٧,٣	٢٧.٥
١٩٩٧	٣٦٦,٧	٠,٨	٢٧,٣

- يلاحظ أن الرقم القياسى لأسعار الجملة فى عام ١٩٩٣ كان ٢٩١,٨

المصدر: البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ص١٢٢

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق مايأتى :-

أ - يتعلق بالرقم القياسى العام لأسعار الجملة .

١- إذا قارنا الرقم القياسى العام لأسعار الجملة قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أنه تزايـــد بعـــد الاتفاق ولكن يلاحظ على هذا التزايد أنه بسيط خاصة إذا قورن بالوضع فى العام السابق على الاتفاق .

٢- وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار الجملة قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ أنه انخفض بعد الاتفاق بنسبة كبيرة ، حيث انخفض هذا المعدل من ٧,٣٪ عام ١٩٩٦ إلى ٠,٨٪ عام ١٩٩٧ وهذا يعنى هبوط معدلات التضخم وفقاً لهذا الرقم .

أ - القوة الشرائية للنقود وفقا" للرقم القياسى العام لأسعار الجملة .

إذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقود وفقا" للرقم القياسى العام لأسعار الجملة قبل الاتفاق وبعده فإننا نجـــد انـــها انخفضت بعد الاتفاق ولكن بنسبة بسيطة بالمقارنة بالعام السابق مباشرة على الاتفاق ، حيث إنها انخفضت مـــن ٢٧,٥٪ عام ١٩٩٦ إلى ٢٧,٣ ٪ عام ١٩٩٧ ولذلك يمكن أن يقال أن القوة الشرائية للنقود قبل الاتفاق أفضـــل منـــها بعـــد الاتفاق .

ثانيا": الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .

أ- الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الحضر :-

الجدول التالى يعرض لتطور الأرقام القياسية وأسعار المستهلكين فى الحضر والقوة الشرائية للنقود

جدول رقم (١٤٩) يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر والقوة الشرائية للنقود فى الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٧

" ١٩٨٧/١٩٨٦ = ١٠٠"

السنة	رقم الملابس والأقمشة	المسكن والوقود	الأثاث والأجهزة المنزلية	الرعاية الصحية	الانتقال والمواصلات	الرياضة والثقافة التعليمية	سلع وخدمات متنوعة	رقم الطعام والشراب والدخان	معدل نموه السنوى	الرقم العام	معدل نموه السنوى	القوة الشرائية للنقود
١٩٩٤	٢٨٧,٨	٢٧٠,٥	٤٨٦,٦	٢٥٣	٣٨٨,٥	٣٠٦,٤	٣٠٢,٢	٣٠٩,٦	١٧,٩	٣١٣,٨	١٢	٣١,٩
١٩٩٥	٣٢٠,٣	٢٨٣,٣	٥٠٤,٧	٢٧٠,٤	٤١١	٣٤٧,٤	٣٢٥	٣٢٣,٦	٤,٥	٣٣١,٩	٥,٨	٣٠,١
١٩٩٦	٣٥٧,٩	٢٨٦,٨	٦٧٤,٣	٣٢١,٨	٤٣٣,٧	٤٢٩,٣	٤٠٠,٨	٣٥١,٩	٨,٧	٣٧٤,٢	١٢,٧	٢٦,٧
١٩٩٧	٣٧٠,٣	٢٩٥	٦٨١.٤	٣٣٠	٤٤٦,٤	٤٤٨,٤	٤٢٢,٩	٣٦٨,٢	٤,٦	٣٨٩	٤	٢٥,٧

- كان الرقم القياسى للطعام والشراب فى عام ١٩٩٣ حوالى ٢٦٢,٦ والرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين حوالى ٢٨٠,٣ فى نفس العام ٠

– المصدر: البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ص ١٢٣

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث ٠

ونرى الآتى على هذا الجدول :-

١- يلاحظ أن الارقام القياسية التى حظيت بوزن كبير خلال الفترة محل الدراسة هى الرقم القياسى للأثاث والأجهزة المنزلية والرقم القياسى للانتقال والمواصلات والرقم القياسى للثقافة والتعليم ثم الرقم القياسى للسلع والخدمات المتنوعة ثم يأتى بعد ذلك الرقم القياسى للطعام والشراب ، وكل ذلك يعكس أولويات الاستهلاك فى المجتمع ، حيث أصبح جزءا" كبيرا" من الاستهلاك يتجه نحو السلع الكمالية والترفيهية وليس السلع الضرورية كما كان فى الماضى ، واذا قارنا وضع هذه الارقام القياسية قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق فإننا نجد تزايدها بعد الاتفاق ٠

٢- اذا نظرنا إلى الرقم القياسى للطعام والشراب والدخان ، فإننا نجد أنه تزايد بعد الاتفاق ولكن بمعدل نمو منخفض عن المعدل الذى ساد قبل الاتفاق ، ذلك أن معدل نمو هذا الرقم بلغ حوالى ١٧,٩٪ عام ١٩٩٤ ثم ٤,٥ ٪ عام ١٩٩٥ ثم تزايد إلى ٨,٧ ٪عام ١٩٩٦ وأخيرا" انخفض إلى ٤,٦ ٪عام ١٩٩٧ ، وهذا يدل على تحسن الوضع بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق وبعام ١٩٩٤ ٠

٣- إذا نظرنا إلى الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نلاحظ ارتفاع هذا الرقم بعد الاتفاق ، حيث أنه ارتفع من ٣٧٤,٢ عام ١٩٩٦ إلى ٣٨٩ عام ١٩٩٧! ورغم ذلك فأن معدل النمو السنوى لهذا الرقم إنخفض بعد الاتفاق حيث أنه انخفض من ١٢,٧ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ٤ ٪عام

١٩٩٧ ، وعلى ذلك يمكن أن يقال أن معدل التضخم فى مصر – محسوبا" على أساس هذا الرقـــم – قـــد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق .

٤- وبالنظر إلى القوة الشرائية للنقود خلال الفترة محل الدراسة ، فأننا نلاحظ أنها انخفضت من ٢٦,٧٪عـــام ١٩٩٦ إلى ٢٥,٧ عام ١٩٩٧ ومع ذلك يمكن القول أن الوضع بعد الاتفاق أصبح أفضل من الوضع قبل ذلك نظرا" لانخفاض معدل التضخم بصورة ملحوظة .

ب – الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف والقوة الشرائية للنقود :-

نعرض فى الجدول التالى تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف والقوة الشرائية للنقود وفقا" للرقـــم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف قبل الاتفاق وبعده .

جدول رقم (١٥٠) يوضح تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف والقوة الشرائية للنقود

خلال الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧ ' ١٩٨٦/١٩٨٧ = ١٠٠ '

سنة	رقـــم الملابـــس والأقمشة	المســـكن والوقود	الأثــاث والأجهزة المنزلية	الرعاية الصحية	الانتقـــال والمواصلات	الرياضـة والثقافـة والتعليم	ســـلع وخدمـات متنوعة	الطعـــام والشـراب والدخان	معـــدل نمـــوه السنوى	الرقـــم العام	معـــدل نمـــوه السنوى	القـــ الشـــرائـ للنقود
١٩٩	٣٠٧,٤	٢٤٤,٦	٤٩١,١	٢٥٠,٦	٣٦٨,٩	٢٩٣,٢	٢٧٨,١	٣٠٠	١٥,٦	٣٠١,٩	١١,٧	٣٣,١
١٩٩	٣٣٠,٣	٢٤٩,٧	٤٩٤,٦	٢٦٦,٤	٣٨٨,٤	٣٢٠,٢	٣٠٠	٣٠٦,٩	٢,٣	٣١١,٧	٣,٢	٣٢,١
١٩٦	٣٢٧	٣١٢,٢	٧٤٧,٦	٣١٠,٧	٣٦٠,١	٤٠٣,٢	٣٤٧,١	٣٢٨,٢	٦,٩	٣٤٧,٣	١١,٤	٢٨,٨
١٩٩	٣٣٥,١	٣١٤,٧	٧٥٠,٩	٣١٧	٣٦١,٦	٤١٧	٣٧٣,٨	٣٣٥,٣	٢.٢	٣٥٤,٦	٢,١	٢٨,٢

- كان رقم الطعام عام ١٩٩٣ حوالى ٢٥٩,٥ والرقم العام لأسعار المستهلكين فى الريف حوالى ٢٧٠,٣ .

المصدر: البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،العدد الاول،المجلد الجادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٤

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يظهر لنا من الجدول السابق الاتى :-

١- ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة ملحوظة ، حيـــث ارتفع الرقم القياسى للملابس والأقمشة من ٣٢٧ عام ١٩٩٦ إلى ٣٣٥,١ عام ١٩٩٧ ، كما ارتفـــع الرقـــم القياسى للطعام والشراب والدخان من ٣٢٨,٢ عام ١٩٩٦ إلى ٣٣٥,٣ عام ١٩٩٧ ورقم السلع والخدمـــات المتنوعة من ٣٤٧,١ عام ١٩٩٦ إلى ٣٧٣.٨ عام ١٩٩٧ ورقم الرياضة والثقافة والتعليم من ٣٤٧,١ عام ١٩٩٦ إلى ٣٧٣,٨ عام ١٩٩٧ وباقى الأرقام ارتفعت ولكن بمستويات أقل .

٢- انخفاض معدل النمو السنوى للرقم القياسي للطعام والشراب والدخان ، حيث انخفض معدل نمو هذا الرقم من ٦,٩ عام ١٩٩٦ إلى ٢.٢ عام ١٩٩٧ ، وهذا يعنى أن أسعار الطعام والشراب والدخان اتجهت للانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق وبعام ١٩٩٤ ، والذى بلغ فيه هذا المعدل حوالى ١٥,٦ .

٣- إذا نظرنا إلى الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين فى الريف فإننا نجد ارتفاع هذا الرقم بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالثلاثة أعوام السابقة على الاتفاق ، حيث ارتفع هذا الرقم من ٣٠١,٩ عام ١٩٩٤ إلى ٣١١,٧ ، عام ١٩٩٥ ، ٣٤٧,٣ عام ١٩٩٦ إلى ٣٥٤,٦ عام ١٩٩٧ ٠ ومع ذلك فالملاحظ أن معدل النمو السنوى للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، حيث انخفض من ١١,٧٪ عام ١٩٩٤ ، ٣,٢٪ عام ١٩٩٥ ، ١١,٤٪ عام ١٩٩٦ إلى ٢,١٪ عام ١٩٩٧ وهذا يعنى أن معدل التضخم المحسوب على أساس هذا الرقم انخفض بنسبة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ ٠

٤- وبالنظر إلى القوة الشرائية للنقود وفقا" للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين فى الريف فأننا نلاحظ استمرار الانخفاض فى القوة الشرائية بعد الاتفاق مع الصندوق حيث انخفضت من ٣٣,١٪ عام ١٩٩٤ ، ٣٢,١٪ عام ١٩٩٥ ، ٢٨,٨٪ عام ١٩٩٦ إلى ٢٨,٢٪ عام ١٩٩٧ ٠

نخلص من كل ما سبق إلى الاتى : -

١- انخفاض معدل النمو السنوى للرقم القياسي العام لأسعار الجملة بعد الاتفاق مع الصندوق رغم الاستمرار فى انخفاض القوة الشرائية للنقود وفقا" لهذا الرقم بعد الاتفاق مع الصندوق ٠

٢- انخفاض معدل النمو السنوى للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين فى الحضر بعد الاتفاق مع الصندوق، رغم الاستمرار فى انخفاض القوة الشرائية للنقود وفقا" لهذا الرقم بعد الاتفاق مع الصندوق ٠

٣- انخفاض معدل النمو السنوى للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين فى الريف بعد الاتفاق مع الصندوق ، رغم الاستمرار فى انخفاض القوة الشرائية للنقود بعد الاتفاق مع الصندوق وفقا" لهذا الرقم ٠

المبحث الثاني

تطور معدلات التضخم والمستهدف

المطلب الأول

تطور معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٧٧

الجدول التالى يوضح تطور معدلات التضخم فى كل من الحضر والريف والقوة الشرائية للنقود وأيضاً فى الحضر والريف والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩.

جدول رقم (١٥١)يوضح تطور معدلات التضخم فى كل من الحضر والريف والقوة الشرائية للنقود فى الحضر والريف والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

السنة	معدل التضخم فى الحضر	المستهدف	القوة الشرائية للنقود فى الحضر	المستهدف	معدل التضخم فى الريف	المستهدف	القوة الشرائية للنقود فى الريف	المستهدف
١٩٧٦	١٠,٣	انخفاض	٦٠,٩	الاستقرار	٦,٥	انخفاض	٥٥,٩	الاستقرار
١٩٧٧	١٢,٧	تدريجي	٥٤	وعدم	١٥,٦	تدريجي	٤٨,٤	وعدم
١٩٧٨	١١		٤٨,٦	الانخفاض	١٣,٣		٤٢,٧	الانخفاض
١٩٧٩	١٠		٤٤,٢		٦,٢		٤٠,٢	

المصدر : - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- تم حساب النسب بمعرفة الباحث .

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الحضر والريف .

١-إذا نظرنا إلى تطور معدل التضخم فى الحضر خلال الفترة محل الدراسة والمستهدف، فإننا نجد أن المستهدف لم يتحقق إلا فى عام ١٩٧٨، ١٩٧٩، حيث انخفض معدل التضخم من ١٢,٧٪ عام ١٩٧٧ إلى ١١٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ١٠٪ عام ١٩٧٩.

٢-وبالنسبة للقوة الشرائية للنقود، فالملاحظ أنها لم تحقق المستهدف منها حيث استمر الانخفاض فى القوة الشرائية للنقود طوال الفترة محل الدراسة، حيث انخفضت من ٦٠,٩٪عام ١٩٧٦ إلى ٥٤٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤٨,٦٪عام ١٩٧٨ وأخيراً انخفضت إلى ٤٤,٢٪ عام ١٩٧٩.

ثانياً : مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الريف والمستهدف .

١- يلاحظ أن تخفيض معدل التضخم في الريف لم يتحقق خلال الفترة محل البحث إلا في عامى ١٩٧٨، ١٩٧٩، أما عام ١٩٧٧ فقد ارتفع فيه معدل التضخم إلى ١٥,٦٪ بعد أن كان ٦,٥٪ عام ١٩٧٦، ولكن هذا المعدل المرتفع نسبياً عام ١٩٧٧ انخفض فى عام ١٩٧٨ إلى ١٣,٣٪ ثم استمر فى الانخفاض إلى أن بلغ ٦,٢٪ عام ١٩٧٩.

٢-وبالنسبة للقوة الشرائية للنقود فى الريف فالملاحظ أنها لم تحقق المستهدف، حيث انخفضت بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث، ذلك أنها انخفضت من ٥٥,٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٨,٤٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤٢,٧٪ عام ١٩٧٨ وأخيراً انخفضت إلى ٤٠,٢٪ عام ١٩٧٩ .

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقود والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

السنة	معدل التضخم فى الحضر	المستهدف	القوة الشرائية للنقود فى الحضر	المستهدف	معدل التضخم فى الريف	المستهدف	القوة الشرائية للنقود فى الريف	المستهدف
١٩٧٧	عدم تحقيق المستهدف	انخفاض تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	الاستقرار وعدم الانخفاض	عدم تحقيق المستهدف	انخفاض تدريجي	عدم تحقيق المستهدف	الاستقرار وعدم الانخفاض
١٩٧٨	تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	
١٩٧٩	تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	

المطلب الثاني

تطور معدلات التضخم و المستهدف في برنامج ١٩٨٧

الجدول التالى يبين تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الحضر والريف والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

جدول رقم (١٥٢) وضح تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الحضر والريف والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٨٩

السنة	معدل التضخم فى الحضر	المستهدف	القوة الشرائية للنقود فى الحضر	المستهدف	معدل التضخم فى الريف	المستهدف	القوة الشرائية للنقود فى الريف	المستهدف
١٩٨٦	٢٢,٧	انخفاض	١١١,٤	الاستقرار	٢٢,٧	انخفاض	١٠٨,٩	الاستقرار
١٩٨٧	١٩,٦	تدريجى	٩٣,١	وعدم	١٣,٤	تدريجى	٩٦	وعدم
١٩٨٨	٢٥,٦		٧٤,١	الانخفاض	٣٢,٤		٧٢,٦	الانخفاض
١٩٨٩	٢٨,٥		٥٧,٧		٣٢,٦		٥٤,٧	

المصدر : – البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نستنتج من الجدول السابق الآتى :

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الحضر .

١–تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم فى الحضر عام الاتفاق مع الصندوق، ولم يتحقق هذا المستهدف فى العامين التاليين للاتفاق ، حيث انخفض معدل التضخم من ٢٢,٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٩,٦٪ عام ١٩٨٧، ولكنه ارتفع مرة أخرى إلى ٢٥,٦٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٢٨,٥٪ عام ١٩٨٩.

٢–لم يتحقق المستهدف فيما يتعلق بالمحافظة على استقرار القوة الشرائية للنقود فى الحضر خلال الفترة محل الدراسة، حيث انخفضت القوة الشرائية للنقود بصورة تدريجية طوال الفترة محل الدراسة، حيث إنخفضت من ١١١,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٩٦ ٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٧٢,٦٪ عام ١٩٨٨، وأخيراً إلى ٥٤,٧ ٪ عام ١٩٨٩ .

ثانياً : مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود والمستهدف فى الريف .

١–يلاحظ أن معدل التضخم حقق المستهدف منه فى عام ١٩٨٧، ولم يحقق هذا المستهدف فى العامين التاليين للاتفاق ، حيث انخفض معدل التضخم فى الريف من ٢٢,٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٣,٤٪ عام ١٩٨٧ ، ولكنه ارتفع فى عام ١٩٨٨ إلى ٣٢,٤ ٪ ثم استمر فى الصعود إلى أن بلغ ٣٢,٦٪ عام ١٩٨٩ .

٢-إذا نظرنا إلى تطور القوة الشرائية للنقود فى الريف خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نلاحظ أنها انخفضت بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث، حيث انخفضت من ١٠٨,٩٪ عام ١٩٨٦ إلى٩٦٪ عام ١٩٨٧ ثم استمرت فى الانخفاض فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، حيث بلغت ٧٢,٦٪ ، ٥٤,٧ ٪ على التوالى .

لوحة توضح نتائج إختبار مدى تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الحضر والريف والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

السنة	معدل التضخم فى الحضر	المستهدف	القوة الشرائية للنقود فى الحضر	المستهدف	معدل التضخم فى الريف	المستهدف	القوة الشرائية للنقود فى الريف	المستهدف
	النتائج		النتائج		النتائج		النتائج	
١٩٨٧	تحقيق المستهدف	انخفاض تدريجى	عدم تحقيق المستهدف	الاستقرار وعدم الانخفاض	تحقيق المستهدف	انخفاض تدريجى	عدم تحقيق المستهدف	الاستقرار وعدم الانخفاض
١٩٨٨	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	
١٩٨٩	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	

المطلب الثالث

تطور معدلات التضخم والمستهدف فى برنامج ١٩٩١

أولاً : تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الحضر والمستهدف .

الجدول التالى يظهر لنا التطور الذى حدث فى معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الحضر والريف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

جدول رقم (١٥٣)يوضح تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الحضر والريف خلال الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٣

السنة	معدل التضخم فى الحضر	المستهدف	القوة الشرائية للنقود فى الحضر	المستهدف	معدل التضخم فى الريف	المستهدف	القوة الشرائية للنقود فى الريف	المستهدف
١٩٩٠	٧,٢	انخفاض	٥٣,٨	الاستقرار	٤.٤	انخفاض	٥٢,٤	الاستقرار
١٩٩١	٢٥,٨	تدريجى	٤٢,٨	وعدم	٢١,٥	تدريجى	٤٣,١	وعدم
١٩٩٢	٩,٣		٣٩,٢	الانخفاض	٢,٣		٤٢,١	الانخفاض
١٩٩٣	٩,٧		٣٥,٧		١٣,٩		٣٧	

المصدر :– البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

والبنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نستنتج من الجدول السابق الآتى :–

١–أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم فى الحضر لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة إلا فى عام ١٩٩٢ حيث ارتفع معدل التضخم من ٧,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٥,٨٪ عام ١٩٩١ ، ولكنه انخفض فى عـــام ١٩٩٢ إلى ٩,٣٪ ثم ارتفع قليلاً فى عام ١٩٩٣ حتى بلغ ٩,٧٪ .

٢–وإذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقود خلال الفترة محل الدراسة، فإننا نلاحظ أنها انخفضت بصورة تدريجيـــة طوال هذه الفترة ، حيث انخفضت من ٥٣,٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٢,٨٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٣٩,٢٪ عـــام ١٩٩٢ وأخيراً انخفضت إلى ٣٥,٧٪ عام ١٩٩٣ .

ثانياً : مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الريف والمستهدف .

١– يلاحظ أن المستهدف بالنسبة لتخفيض معدل التضخم فى الريف خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق أيضـــاً إلا فى عام ١٩٩٢، حيث ارتفع معدل التضخم فى الريف من ٤,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٥٪ عـــام ١٩٩١، ولكنه انخفض فى عام ١٩٩٢ إلى ٢,٣٪ ثم ارتفع مرة أخرى إلى ١٣,٩٪ عام ١٩٩٣ .

٢–وبالنسبة لتحقيق المستهدف الخاص بالمحافظة على استقرار القوة الشرائية للنقود وعدم إنخفاض، فـــالملاحظ أنه لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة، حيث انخفضت القوة الشرائية للنقود فى الريف مـــن ٥٢,٤٪ عـــام ١٩٩٠ إلى ٤٣,١٪ عام ١٩٩١ ثم استمرت فى الانخفاض فى عام ١٩٩٢ فبلغت ٤٢,١٪ ثم انخفضت إلى ٣٧٪ عام ١٩٩٣ .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقود والمستهدف

خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

السنة	معدل التضخم في الحضر	المستهدف	القوة الشرائية للنقود في الحضر	المستهدف	معدل التضخم في الريف	المستهدف	القوة الشرائية للنقود في الريف	المستهدف
	النتائج		النتائج		النتائج		النتائج	
١٩٩١	عدم تحقيق المستهدف	انخفاض تدريجى	عدم تحقيق المستهدف	الاستقرار وعدم الانخفاض	عدم تحقيق المستهدف	انخفاض تدريجى	عدم تحقيق المستهدف	الاستقرار وعدم الانخفاض
١٩٩٢	تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	
١٩٩٣	عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف		عدم تحقيق المستهدف	

المطلب الرابع

تطور معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٩٦

الجدول التالى يعرض لتطور معدلات التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الحضر والريف وفقا" للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى كل من الحضر والريف قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

جدول رقم (١٥٤) يوضح تطور معدلات التضخم فى الحضر والريف والقوة الشرائية للنقود خلال الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧

السنة	معدل التضخم فى الحضر	المستهدف	القوة الشرائية للنقود فى الحضر	المستهدف	معدل التضخم فى الريف	المستهدف	القوة الشرائية للنقود فى الريف	المستهدف
١٩٩٥	٥,٨	انخفاض تدريجى	٣٠,١	الاستقرار وعدم الانخفاض	٣,٢	انخفاض تدريجى	٣٢,١	الاستقرار وعدم الانخفاض
١٩٩٦	١٢,٧		٢٦,٧		١١,٤		٢٨,٨	
١٩٩٧	٤		٢٥,٧		٢,١		٢٨,٢	

المصدر :-البنك الأهلى المصرى،النشرة الاقتصادية،العدد الأول،المجلد الحادى والخمسون،١٩٩٨، ص ١٢٣ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نرى على الجدول السابق الآتى :-

أولا" : فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الحضر والمستهدف .

يلاحظ أن معدل التضخم فى الحضر (المحسوب على أساس تطور معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر) انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق حيث أنه انخفض من ١٢,٧٪عام ١٩٩٦ وهو عام الاتفاق مع الصندوق إلى ٤ ٪ عام ١٩٩٧ وهو العام التالى للاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعنى تحقيق المستهدف نظرا" لاتجاه معدل التضخم نحو الانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق ، وعلى الرغم من ذلك إلا أن القوة الشرائية للنقود وفقا" للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر لم تحقق المستهدف منها ، نظرا" لاستمرار انخفاضها بعد الاتفاق مع الصندوق ، ومع ذلك يمكن أن يقال أن هناك تحقيقا" جزئيا" للمستهدف بالنسبة لمعدل التضخم .

ثانيا" : فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود فى الريف والمستهدف .

إذا نظرنا إلى معدل التضخم فى الريف - المحسوب على أساس تطور معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف - خلال الفترة محل البحث ، فإننا نلاحظ أنه انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق بنسبة كبيرة ، حيث أنه انخفض من ١١,٤٪ عام ١٩٩٦ إلى ٢,١ ٪ عام ١٩٩٧ ، مما يعنى تحقيق المستهدف فى هذا الصدد ، ومع ذلك فإن القوة الشرائية للنقود وفقا" للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف اتجهت أيضا" للانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولذلك يمكن القول أن هناك تحقيقا" جزئيا" للمستهدف بالنسبة لمعدل التضخم بعد الاتفاق مع الصندوق .

نتائج إختبار معدلات التضخم

أولاً : نتائج إختبار معدلات التضخم فى برنامج ١٩٧٧ .

أ- نتائج إختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ :

١- إذا نظرنا إلى التضخم على أساس أنه معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار الجملة، فإننا نلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقابلة بالوضع قبل الاتفاق .

٢- وإذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار الجملة فإننا نجد أن القوة الشرائية للنقود قد انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٣- وبالنظر إلى التضخم فى الحضر على أساس أنه معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر، فيلاحظ أن التضخم فى الحضر تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بعكس الوضع قبل الاتفاق .

٤- وإذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر، فإننا نجد أن القوة الشرائية للنقود انخفضت بعد الاتفاق مع الصندوق بصورة أكبر من الوضع قبل الاتفاق .

٥- وبالنسبة لحساب التضخم فى الريف على أساس معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف ، فالملاحظ أن التضخم فى الريف تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق - باستثناء عام ١٩٧٩ - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٦- وإذا حسبنا القوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف ، فإننا نجد أن القوة الشرائية للنقود زاد انخفاضها بعد الاتفاق مع الصندوق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق .

ب- نتائج إختبار معدلات التضخم والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ :

١- يلاحظ أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم فى الحضر لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة إلا فى عامى ١٩٧٨، ١٩٧٩ .

٢- كما يلاحظ أن المحافظة على استقرار القوة الشرائية للنقود كمستهدف لم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة، سواء تم حساب القوة الشرائية للنقود على أساس الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر أم فى الريف .

٣- ويلاحظ أخيراً أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم فى الريف، لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة، إلا فى عامى ١٩٧٨، ١٩٧٩.

ثانياً : نتائج إختبار معدلات التضخم فى برنامج ١٩٨٧ .

أ-نتائج إختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ :

١-إذا نظرنا إلى التضخم على أساس أنه معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار الجملة ، فيلاحظ أنــــه تزايد بعد الاتفاق – باستثناء عام الاتفاق مع الصندوق – بعكس الوضع قبل الاتفاق .

٢-وإذا نظرنا إلى القوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار الجملة، فإننا نجــد أن القــوة الشــرائية للنقود انخفضت بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق.

٣-إذا قارنا معدل التضخم فى الحضر قبل الاتفاق بهذا المعدل بعد الاتفاق، فإننا نجد أنه ارتفع بعـد الاتفــاق – باستثناء عام الاتفاق – بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق.

٤-وبالنسبة للقوة الشرائية للنقود فى الحضر وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر، فـالملاحظ أنها كانت منخفضة بعد الاتفاق، بعكس الوضع قبل الاتفاق.

٥-وفيما يتعلق بمعدل التضخم فى الريف، فيلاحظ أنه ارتفع بعد الاتفاق مع الصندوق – بأستثناء عام الاتفـاق – بعكس الوضع قبل الاتفاق.

٦-كما يلاحظ أن القوة الشرائية وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف قد انخفض بعد الاتفــــاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق.

ب-نتائج إختبار معدلات التضخم والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ :

١-يلاحظ أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم فى الحضر لم يتحقق خلال الفترة محل البحث إلا فى عام الاتفاق – ١٩٨٧ – .

٢-أن المستهدف فيما يتعلق بالمحافظة على استقرار القوة الشرائية للنقود وعدم انخفاضها لم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة .

٣-كما يلاحظ أن المستهدف فيما يتعلق بخفض معدل التضخم فى الريف لم يتحقق خلال الفترة محل البحـث إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق أيضاً .

٤-وبالنسبة للقوة الشرائية للنقود وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف، فإنه لم يحقق المستهدف منه خلال الفترة محل الدراسة.

ثالثاً : نتائج إختبار معدلات التضخم فى برنامج ١٩٩١ .

أ-نتائج إختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ :

١- يلاحظ أن التضخم وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار الجملة انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق - بأستثناء عام الاتفاق - بالمقارنة بالوضع قبل ذلك .

٢- ولكن يلاحظ أن القوة الشرائية للنقود وفقاً لهذا الرقم قد انخفضت بعد الاتفاق بصورة أكبر من الوضع قبل الاتفاق .

٣- وبالنسبة لمعدل التضخم فى الحضر ، فيلاحظ أنه كان منخفضا" بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع فى عام ١٩٨٩ ولكنه لم يكن كذلك بالمقارنة بعام ١٩٩٠، حيث كان معدل التضخم أكثر انخفاضاً .

٤- كما أن القوة الشرائية للنقود وفقاً لهذا الرقم كانت أكثر انخفاضاً بعد الاتفاق مع الصندوق .

٥- أما بالنسبة لمعدل التضخم فى الريف ، فالملاحظ أنه كان أكثر انخفاضاً بعد الاتفاق فى مقابل الوضع عام ١٩٨٩، ولكنه لم يكن أكثر انخفاضاً عن عام ١٩٩٠ إلا فى عام ١٩٩٢ .

٦- وفيما يتعلق بالقوة الشرائية للنقود وفقاً لهذا الرقم، فيلاحظ أنها كانت أكثر انخفاضاً بعد الاتفاق مع الصندوق.

ب-نتائج إختبار معدلات التضخم والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ :

١- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض معدل التضخم فى الحضر إلا فى عام ١٩٩٢ ، كما لم يتم تحقيق هذا المستهدف بالنسبة لمنع انخفاض القوة الشرائية للنقود طوال الفترة محل الدراسة.

٢- أيضاً لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم فى الريف خلال الفترة محل الدراسة إلا فى عام ١٩٩٢، كما أنه لم يتم الإبقاء على القوة الشرائية للنقود بدون انخفاض طوال هذه الفترة .

رابعا": نتائج اختبار معدلات التضخم فى برنامج ١٩٩٦ ٠

أ- نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ .

١- انخفض معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار الجملة بعد الاتفاق مع الصندوق ، مما يعنى انخفاض معدلات التضخم إذا تم حسابها وفقا" لهذا الرقم ، ولكن يلاحظ أن القوة الشرائية للنقود المحسوبة على أساس هذا الرقم استمرت فى الانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق ٠

٢- انخفض معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر بعد الاتفاق مع الصندوق ، مما يعنى انخفاض معدلات التضخم وفقا لهذا الرقم ، كما انخفض الرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب

والدخان بعد الاتفاق مع الصندوق فى مقابل الوضع قبل ذلك ، ولكن يلاحظ أن القـــوة الشـــرائية للنقـــود المحسوبة على أساس هذا الرقم استمرت فى الانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق .

٣- انخفض معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الريف بعد الاتفاق مع الصنـــدوق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، مما يعنى انخفاض معدل التضخم المحسوبة وفقـا" لـهذا الرقـم ، أيضـا انخفض معدل النمو السنوى للرقم القياسى للطعام والشراب والدخان بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، وعلى الرغم من كل ذلك فان القوة الشرائية للنقود استمرت فى الانخفاض بعد الاتفاق مع الصندوق .

ب- نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ .

١- تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم فى الحضر بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولكن لم يتـم تحقيق المستهدف بالنسبة لوقف انخفاض القوة الشرائية للنقود .

٢- تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض معدل التضخم فى الريف بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولكن لم يتم وقـف الانخفاض فى القوة الشرائية للنقود فى الريف .

وبذلك نكون قد انتهينا من اختبار معدلات التضخم ، وننتقل بعد ذلك لاختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونيـة الخارجية ، وهما موضوع الفصل التالى .

الفصل الرابع

اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية

فى هذا الفصل نختبر مدى تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية بعد الاتفاق مع صنـــدوق النقـد ى وذلك لمعرفة مدى تحسن هذه المؤشرات الاقتصادية فى ظل سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق ،

وتنقسم الدراسة فى هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالى :-

المبحث الأول : تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .

المبحث الثانى: تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف .

المبحث الأول

تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

المطلب الأول

تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

الجدول التالى يوضح لنا تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

جدول رقم (١٥٥)يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ "القيمة بالمليون جنية"

السنة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الأنتاج الثابتة	معدل النمو السنوي للناتج المحلي % (*)	معدل النمو السنوى للسكان %	إجمالي المديونية الخارجية	معدل النمو السنوي للمديونية % (*)	المديونية كنسبة من الناتج المحلي %	المديونية كنسبة من الصادرات %	أعباء خدمة الدين الخارجي	معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين % (*)	كنسبة من الناتج المحلي %	كنسبة من الصادرات %	فوائد الدين الخارجي	معدل نموها السنوي % (*)	كنسبة من الناتج المحلي %	كنسبة من الصادرات %
١٩٧٥	٤٧٧٨,٨	٢٧,٤	٢.٢	٢٨٤٧	٦١,٥	٥٩,٦	٤٦٥,٨	٢٣٢,٨	٣	٤,٩	٣٨,١	٤٤,٩	٩,٢	٠,٩	٧,٣
١٩٧٦	٥٢٦٨	١٠,٢	١,٧	٣٤١٨,١	٢٠,١	٦٤,٩	٥٤٤,٩	٢٥٠,٨	٧.٧	٤,٨	٤٠	٦١,٢	٣٦,٣	١,٢	٩,٧
١٩٧٧	٥٧٠٥	٨,٣	٢,٤	٤٩٢٢,٩	٤٤	٨٦.٣	٦٤١,٤	٤٣٣,٤	٧٢,٨	٧,٦	٥٦,٥	١٣٣,١	١١٧,٥	٢,٣	١٧,٣
١٩٧٨	٦٢٣٢	٩,٢	٢,٧	٥٥٧٤,٧	١٣,٢	٨٩,٥	٧٣٥,٨	٤٧٩	١٠,٥	٧.٧	٦٣,٢	١٧٠,١	٢٧,٨	٢,٧	٢٢,٥
١٩٧٩	٦٨٤٣	٩,٨	٢,٩	١٠٩٤٠,٧	٩٦,٣	١٥٩,٩	٦٤٥,٨	٧٣٧,٦	٥٤	١٠,٨	٤٣,٥	٢٠٤,٢	٢٠	٣	١٢,١

(*) كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٤ حوالي ٣٧٥١ مليون جنيه

(*) كانت قيمة المديونية الخارجية عام ١٩٧٤ حوالي ١٧٦٢,٥ مليون جنيه

(*) كانت قيمة أعباء خدمة الدين عام ١٩٧٤ حوالي ٢٢٦ مليون جنيه.

(*) كانت قيمة فوائد الدين الخارجية عام ١٩٧٤ حوالي ٤١,١ مليون جنيه

المصدر : بيانات الناتج المحلي الإجمالي، البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.- International Financial Statistics Yearbook, IMF, 1996, p.336

وبالنسبة لبيانات المديونية الخارجية فالمصدر :- World Debt Tables, First Supplement, Extrnal Debt of Developing Countries. The World Bank. Washington, Dc. Various Issues.

وبيانات الصادرات مصدرها . - Balance of Payments Statistics Yearbook, IMF, 1982, p. 147

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق .

أ- إذا نظرنا إلى قيمة الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق فإننا نلاحظ أن هذه القيمة ارتفعت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٥٢٦٨ مليون جنيه عام ١٩٧٦ الى٥٧٠٥ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم استمرت هذه القيمة فى التزايد فى عام ١٩٧٨ حيث بلغت ٦٢٣٢ مليون جنيه ثم بلغت ٦٨٤٣ مليون عام ١٩٧٩ .

ب-إذا قارنا معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذا المعدل انخفض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ،، حيث تناقص هذا المعدل من ٢٧,٤ ٪ عام ١٩٧٥، ١٠,٢٪ عام١٩٧٦ إلى ٨,٣ ٪عام ١٩٧٧، ٩,٢ ٪عام ١٩٧٨، ٩,٨ ٪ عام ١٩٧٩.

إذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للسكان وقارناه بمعدل النمو السنوى للناتج المحلى قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أن هناك تقارب بين هذين المعدلين بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن معدل النمو السنوى للسكان تزايد بعد الاتفاق من ١,٧ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢,٤ ٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢,٧ ٪ عام ١٩٧٨ ثم ٢,٩ ٪ عام ١٩٧٩ وفى نفس الوقت الذى تزايد فيه معدل نمو السكان بعد الاتفاق نجد أن معدل الناتج تناقص ، ويعكس الوضع قبل الاتفاق حيث كان هناك تناقص فى معدل نمو السكان وتزايد فى معدل النمو السنوى للناتج المحلى ، كل ذلك يؤكد أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل من الوضع بعد الاتفاق .

ثانياً : فيما يتعلق بمدى تطور المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .

١-إذا نظرنا إلى تطور قيمة المديونية الخارجية قبل الاتفاق وبعده، فإننا نجد أن هذه القيمة قد تضاعفت بعد الاتفاق بالمقارنة بقبل الاتفاق، ذلك أن هذه القيمة قبل الاتفاق لم تتجاوز ٣٤١٨,١ مليون جنيه فى حين إنها بعد الاتفاق تزايدت إلى ٤٩٢٢,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم إلى ٥٥٧٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٨لأتفاق حيث كان هناك تناقص فى معدل نمو السكان وتزايد فى معدل النمو السنوى للناتج المحلي، كل ذلك يؤكد أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل من الوضع بعد الاتفاق.

٢-وإذا ألقينا نظرة سريعة إلى معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية خلال الفترة محل الدراسة، فإننا نلاحظ أن هذا المعدل تزايد بنسبة كبيرة بعد الاتفاق - فيما عدا عام ١٩٧٨ حيث انخفض هذا المعدل - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أن هذا المعدل ارتفع من ٢٠,١ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٤ ٪ عام ١٩٧٧ ثم انخفض عام ١٩٧٨ إلى ١٣,٢ ٪ ثم تزايد بنسبة كبيرة للغاية عام ١٩٧٩ فبلغ هذا المعدل حوالى ٩٦,٣ ٪ .

٣-وإذا نظرنا إلى المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فإننا نجدها قد تزايدت بنسبة كبيرة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث تزايدت من ٥٩,٦ ٪ عام ١٩٧٥، ٦٤,٩ ٪ عام ١٩٧٦، إلى ٨٦,٣ ٪ عام الاتفاق ثم إلى ٨٩,٥ ٪ عام ١٩٧٨ ثم استمرت فى التزايد السريع حتى بلغت ١٥٩,٩ ٪ .

٤-وبالنسبة لوضع المديونية كنسبة من الصادرات قبل وبعد الاتفاق، فالملاحظ أن المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات قد تزايدت بنسبة كبيرة بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق، ذلك أنها تزايدت من ٥٤٤,٩ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٦٤١,٤ ٪عام ١٩٧٧ ثم إلى ٧٣٥,٨٪ عام ١٩٧٨ ثم انخفضت قليلاً فى عام ١٩٧٩ إلى ٦٤٥,٨٪ .

ثالثاً : وفيما يتعلق بمدى تطور أعباء خدمة الدين الخارجى قبل وبعد الاتفاق .

١- إذا نظرنا إلى تطور قيمة أعباء خدمة الدين الخارجى قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نجدها قد تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت من ٢٣٢,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ، ٢٥٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ٤٣٣,٤ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم إلى ٤٧٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨، ثم تضاعفت عام ١٩٧٩ إلى حوالى ثلاث أضعاف ما كانت عليه قبل الاتفاق فبلغت ٧٣٧,٦ مليون جنيه .

٢- وبالنسبة لمعدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين قبل وبعد الاتفاق، فالملاحظ تزايد هذا المعدل بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق، ذلك أن هذا المعدل بلغ قبل الاتفاق ٣٪ عام ١٩٧٥، ٧,٧٪ عام ١٩٧٦ ولكنه بعد الاتفاق تصاعد إلى ٧٢,٨ ٪ وكان ذلك فى عام الاتفاق، ثم انخفض عام ١٩٧٨ إلى ١٠,٥ ٪ ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٥٤ ٪ عام ١٩٧٩ .

٣- إذا نظرنا إلى أعباء خدمة الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل البحث، فإننا نجد أنها تزايدت أيضا بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، حيث تزايدت من ٤,٩ ٪ ، ٤,٨ ٪ عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦ على التوالى إلى ٧,٦ ٪ ، ٧,٧٪ ، ١٠,٨ ٪ ، خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩ على التوالى .

٤- وبالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجى كنسبة من الصادرات ، فالملاحظ أنها تزايدت أيضا بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أنها تزايدت من ٣٨,١ ٪ ، ٤٠ ٪ عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦ إلى ٥٦,٥ ٪، ٦٣,٢ ٪، ٤٣,٥ ٪على التوالى خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ .

رابعا : فيما يتعلق بمدى تطور فوائد الدين الخارجى قبل وبعد الاتفاق

١- إذا نظرنا إلى قيمة فوائد الدين الخارجى قبل الاتفاق وبعده، فإننا نجد أن هذه القيمة تضاعفت بعد الاتفاق إلى أكثر من ثلاثة أضعاف هذه القيمة قبل الاتفاق ، حيث ارتفعت هذه القيمة ، من ٤٤,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥، ٦١.٢ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ١٣٣,١ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٧٠,١ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٠٤,٢ مليون جنيه عام ١٩٧٩ .

٢- وإذا قارنا معدل النمو السنوى لفوائد الديون الخارجية قبل الاتفاق بهذا المعدل بعد الاتفاق فإننا نلاحظ تزايد هذا المعدل عام الاتفاق بالمقارنة بالعامين السابقين على الاتفاق ثم انخفاضه بعد ذلك بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق، ذلك أن هذا المعدل ارتفع من ٩,٢ ٪ عام١٩٧٥، ٣٦,٣ ٪عام ١٩٧٦ إلى ١١٧,٥٪ عام ١٩٧٧ ثم انخفض إلى ٢٧,٨ ٪عام ١٩٧٨ ثم أستمر فى الانخفاض عام ١٩٧٩ حتى بلغ ٢٠ ٪ .

٣- وبالنسبة لفوائد الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الأجمالى ، فالملاحظ أنها تزايـدت بعـد الاتفـاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت من ٠,٩٪ ، ١,٢٪ قبل الاتفاق فى عامى ١٩٧٥،١٩٧٦ إلـى ٢,٣٪ ٢,٧٪ ، ٣٪ بعد الاتفاق خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ على التوالى .

٤- أما بالنسبة لتطور فوائد الدين الخارجي كنسبة من الصادرات ، فالملاحظ أيضاً أنها كـانت كبـيرة بعـد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق، ذلك أنها تزايدت من ٧,٣٪ ، ٩,٧٪ فى عام ١٩٧٥، ١٩٧٦ إلى ١٧,٣٪ عـام ١٩٧٧ ثم إلى ٢٢,٥٪ عام ١٩٧٨ ثم انخفضت إلى ١٢,١٪ عام ١٩٧٩، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فـى هذا المطلب .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	قيمة الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة	معدل النمو السنوى للناتج المحلي	معدل النمو السنوى للسكان	إجمالى المديونية الخارجية	معدل النمو السنوى للمديونية	المديونية كنسبة من الناتج المحلي	المديونية كنسبة من الصادرات	أعباء خدمة الدين الخارجي	معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين	كنسبة من الناتج المحلي	كنسبة من الصادرات	فوائد الدين الخارجي	معدل نموها السنوي	كنسبة من الناتج المحلى	كنسبة من الصادرات
	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج	النتائج
١٩٧٥	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٧٦	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
١٩٧٧	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع جدا	مرتفع	مرتفع	مرتفع جدا	مرتفع جدا	مرتفع	مرتفع
١٩٧٨	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع جدا	منخفض	مرتفع	مرتفع
١٩٧٩	مرتفع	منخفض	مرتفع جدا	مرتفع	مرتفع جدا	مرتفع جدا	مرتفع	مرتفع	مرتفع جدا	مرتفع	مرتفع	مرتفع جدا	منخفض	مرتفع	مرتفع

المطلب الثانى

تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧

الجدول التالى يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩.

جدول رقم (١٥٦) يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ "القيمة بالمليون جنيه"

السنة	قيمة الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة	معدل النمو السنوى للناتج المحلى % (*)	معدل النمو السنوى للسكان %	إجمالى المديونية الخارجية	معدل النمو السنوى للمديونية % (*)	المديونية كنسبة من الناتج المحلى %	المديونية كنسبة من الصادرات %	أعباء خدمة الدين الخارجى	معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين % (*)	كنسبة من الناتج المحلى %	كنسبة من الصادرات %	فوائد الدين الخارجى	معدل نموها السنوى % (*)	كنسبة من الناتج المحلى %	كنسبة من الصادرات %
١٩٨٥	٢٦٨٢٩,٢	٩,٢	٢,٧	٢٩٢٨٥,٢	١٧,٨	١٠٩,٢	١٠٩٠,٦	٢١٠٩,٨	١٥,٣	٧,٩	٧٨,٦	١٠٢٨,٣	٥.٥-	٣,٨	٣٨,٣
١٩٨٦	٢٧٩٥٧	٤,٢	٢,٩	٣٢٢٢٨,٧	١٠,١	١١٥,٣	١٧٤٩,٣	٢٠٠٩,٧	٤,٧-	٧,٢	١٠٩,١	١٠٥٦,٣	٢,٧	٣,٨	٥٧,٣
١٩٨٦	٤٠٨٨٤,٧														
١٩٨٧	٤٣٠٦٨,٨	٥,٣	٢,٦	٣٥٥٤٨,١	١٠,٣	٨٢,٥	١٦٣٠,٣	١٢٦٦,٣	٣٧-	٢,٩	٥٨,١	٦١١,٨	٤٢,١-	١,٤	٢٨,١
١٩٨٨	٤٥٤١٩,٤	٥.٥	٢,٥	٣٢٥٠٨,٧	٨,٦-	٧١,٦	١٦٧٦,٦	١٧٣٧,٤	٣٧,٢	٣,٨	٨٩,٦	٨٦٣,١	٤١,١	١,٩	٤٤,٥
١٩٨٩	٤٧٩١٠,٦	٥.٥	٢,٤	٥٠٥٥٩,٣	٥٥,٥	١٠٥,٥	١٤٧٣,٦	٣٢٣٧,٣	٨٦,٣	٦,٨	٩٤,٤	١٥٩١,٧	٨٤,٤	٣.٣	٤٦,٤

بيانات الناتج المحلى: Economic Bulletin, National Bank of Egypt, Vol XXXXVIIII No. 1, 1996, cairo. P.83.

بيانات السكان وسعر الصرف: Internationel Financial Statistics yearbook, Imf. 1996, PP. 337, 339.

بيانات المديونية الخارجية: Global Development Finance, the world Bank, Wash.,Dc. 1997, Vol.2. Country Tables, P.200. And World debt tables, 1991-1992, External debt of Developing countries, vol.2, country tables, the world Bank.

بيانات الصادرات: Balance of Payments Statistics, yearbook, Imf, 1990, 1995, PP.201, 243.

(*) بلغت قيمة الناتج المحلى الإجم إلى عام ١٩٨٤ حو إلى ٢٤٥٦٠,٢ مليون جنيه.

(*) كانت قيمة المديونية الخارجية عام ١٩٨٤ حوالى ٢٤٨٠,٧ مليون جنيه.

(*) كانت قيمة أعباء خدمة الدين عام ١٩٧٤ حوالى ٢٢٦ مليون جنيه.

(*) كانت قيمة فوائد الدين الخارجية عام ١٩٨٤ حوالى ١٨٢٩,١ مليون جنيه

بلغت قيمة فوائد الدين الخارجى عام ١٩٨٤ حو إلى ١٠٨٨.٥ مليون جنيه ، الناتج المحلى الإجم إلى عام ١٩٨٦ محسوب أولا بأسعار عام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ثم بأسعار ١٩٨٦ ، ١٩٨٧.

ونرى على الجدول السابق الآتى :

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق .

أ- بالنسبة لتطور قيمة الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق ، فيلاحظ تزايد هذه القيمة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت من ٤٠٨٨٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٤٣٠٦٨,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٧ ثم إلى ٤٥٤١٩,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ثم ٤٧٩١٠,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩.

ب- وبالنسبة لتطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة ، فالملاحظ انه تحسن بعد الاتفاق بالمقارنه بالعام السابق مباشرة على الاتفاق ولكنه فى نفس الوقت لم يكن افضل من معدل عام ١٩٨٥ ذلك ان هذا المعدل الاخير بلغ ٩,٢ ٪ ثم انخفض إلى ٤,٢٪ عام ١٩٨٦ ولكنه ارتفع بعد ذلك إلى ٥,٣٪عام ١٩٨٧ ثم ٥,٥٪عام ١٩٨٨ واستمر هذا المعدل أيضا فى عام ١٩٨٩ [٥,٥٪].

جـ- وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للسكان قبل وبعد الاتفاق بالمقارنه بمعدل نمو الناتج المحلى ، فالملاحظ ان التقارب بعد الاتفاق كان اكبر من هذين المعدلين بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفض معدل نمو السكان فى نفس الوقت الذى تزايد فيه معدل الناتج المحلى ففى عام ١٩٨٦ بلغ معدل نمو الناتج ٤,٢ ٪ ومعدل نمو السكان ٢,٩ ٪ أما فى عام ١٩٨٧ فقد كان هناك تقارب اكبر بين المعدلين حيث بلغ معدل نمو الناتج ٥,٣٪ومعدل نمو السكان ٢,٦٪ثم تحسن الوضع اكثر فى عام ١٩٨٨ حيث بلغ المعدل الأول ٥,٥٪ والثانى ٢,٥ ٪واستمر التحسن فى عام ١٩٨٩ حيث بلغ معدل نمو الناتج ٥,٥٪ أما معدل نمو السكان فقد انخفض إلى ٢,٤٪ .

ثانيا : مدى تطور المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .

أ- بالنسبة لتطور قيمة المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق ، فالملاحظ أن هذه القيمة ارتفعت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت من ٢٩٢٨٥,٢ مليون جنيه ، ٣٢٢٢٨,٧ مليون جنيه فى عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ إلى ٣٥٥٤٨,١ مليون جنيه عام ١٩٨٧ ثم إلى ٣٢٥٠٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ثم إلى ٥٠٥٥٩,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ .

ب- أما بالنسبة لتطور معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية ، فالملاحظ أن هذا المعدل كان مرتفعا" بصفة عامة قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٩ حيث كان هذا المعدل مرتفع جداً) ذلك أن هذا المعدل بلغ ١٧,٨ ٪ عام ١٩٨٥ ثم انخفض إلى ١٠,١٪عام ١٩٨٦، ثم ارتفع قليلا إلى ١,٣٪عام ١٩٨٧ ثم انخفض إلى قيمة ساليه عام ١٩٨٨ فبلغ -٨,٦٪ثم ارتفع إلى ٥٥,٥٪عام ١٩٨٩ .

جـ- وبالنظر إلى المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فالملاحظ أنها كانت متزايدة قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق حيث انخفضت المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ١٠٩,٢٪ عام ١٩٨٥ ، ١١٥,٣٪عام ١٩٨٦ إلى ٨٢,٥٪عام ١٩٨٧ ، ٧١,٦٪عام ١٩٨٨ ثم إلى ١٠٥,٥٪ عام ١٩٨٩ وكل هذه المعدلات التى سادت بعد الاتفاق كانت اقل من المعدلات السائدة قبل الاتفاق .

د- وإذا نظرنا إلى المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات فإننا نجد أنها انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق مباشرة للاتفاق حيث انخفضت من ١٧٤٩,٤٪عام ١٩٨٦ إلى ١٦٣٠,٣٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٦٧٦,٦٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ١٤٧٣,٦ ٪ عام ١٩٨٩ ولكن كل هذه المعدلات التى سادت بعد الاتفاق كانت اكبر من معدل عام ١٩٨٥ ، ذلك انها لم تتجاوز ١٠٩٦٠,٦٪ فى هذا العام.

ثالثا : فيما يتعلق بمدى تطور أعباء خدمة الدين قبل وبعد الاتفاق .

أ- إذا نظرنا إلى قيمة أعباء خدمة الدين قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أنها انخفضت بعد الاتفاق بإستثناء عام ١٩٨٩ حيث تزايدت فيه بصوة كبيرة - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث انخفضت هذه القيمة من ٢١٠٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٥ ، ٢٠٠٩,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ١٢٦٦,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٧٣٧,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ولكنها تزايدت عام ١٩٨٩ إلى قيمة عالية بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث بلغت حوالى ٣٢٣٧,٣ مليون جنيه .

ب- وبالنسبة لتطور معدل النمو السنوى لخدمة الدين فالملاحظ انه كان سلبيا" فى عام الاتفاق والعام السابق عليه مباشرة اما فى العامين التاليين للاتفاق فكان فيه هذا المعدل اكبر بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك ان هذا المعدل بلغ ١٥,٣ ٪عام ١٩٨٥ ثم انخفض إلى قيمة سالبه عام ١٩٨٦ فبلغ -٤,٧٪ ثم إلى -٣٧٪ عام ١٩٨٧ ولكنه ارتفع فى عام ١٩٨٨ إلى ٣٧,٢٪ ثم إلى ٨٦,٣ ٪عام ١٩٨٩.

جـ- أما بالنسبة لأعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فالملاحظ انها انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفضت من ٧,٩٪عام ١٩٨٥ ، ٧,٢٪عام ١٩٨٦ إلى ٢,٩٪عام ١٩٨٧ ثم إلى ٣,٨٪عام ١٩٨٨ ثم إلى ٦,٨٪عام ١٩٨٩ ، ورغم تزايد أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى فى العامين التاليين للاتفاق الا أنها تظل مع ذلك من هذه القيمة قبل الاتفاق .

د- وبالنظر إلى أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات فإننا نجد أنها انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق مباشرة على الاتفاق ، ولكنها لم تنخفض بعد الاتفاق عن عام ١٩٨٥ إلا فى عام ١٩٨٧ ، ذلك انها انخفضت من ٧٨,٦٪عام ١٩٨٥ ، ١٠٩,١٪عام ١٩٨٦ إلى ٥٨,١٪عام ١٩٨٧ ثم ارتفعت إلى ٨٩,٦٪عام ١٩٨٨ ثم إلى ٩٤,٤٪ عام ١٩٨٩،

رابعا : فيما يتعلق بمدى تطور فوائد الدين الخارجى قبل وبعد الاتفاق .

أ- إذا نظرنا إلى تطور قيمة فوائد الدين الخارجى خلال الفترة محل البحث ، فإننا نجد أنها انخفضت بعد الاتفاق بإستثناء عام ١٩٨٩ حيث تزايدت بصورة كبيرة - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفضت هذه القيمة من ١٠٢٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٥ ، ١٠٥٦,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٦١١,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٧ ثم إلى ٨٦٣,١ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ثم ارتفعت هذه القيمة فى عام ١٩٨٩ إلى ١٥٩١,٧ مليون جنيه .

ب- وبالنسبة لتطور معدل النمو السنوى للفوائد ، فالملاحظ أن هذا المعدل تزايد بنسبة كبيرة بعد الاتفاق - بإستثناء عام الاتفاق حيث انخفضت بنسبة كبيرة - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفع هذا المعدل من -٥,٥٪عام ١٩٨٥ ، ٢,٧٪عام ١٩٨٦ إلى -٤٢,١٪١٩٨٧ ولكنه ارتفع بعد ذلك إلى ٤١,١ ٪ فى عام ١٩٨٨ ثم تضاعف معدل النمو فى عام ١٩٨٩ حيث بلغ ٨٤,٤٪ .

جـ- أما بالنسبة لتطور فوائد الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فالملاحظ إنها انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفضت من ٣,٨٪فى عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ إلى ١,٤٪ عام ١٩٨٧ إلى ١,٩٪عام ١٩٨٨، وأخيرا إلى ٣,٣٪عام ١٩٨٩.

د- وإذا نظرنا إلى تطور فوائد الديون الخارجية كنسبة من الصادرات خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نلاحظ أنها كانت منخفضة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع فى العام السابق على الاتفاق ، ولكنها لم تكن منخفضه بعد الاتفاق عن عام ١٩٨٥ الا فى عام ١٩٨٧ ، ذلك انها بلغت ٣٨,٣٪ عام ١٩٨٥ ، ثم ارتفعت إلى ٥٧,٣٪ عام ١٩٨٦ ولكنها انخفضت عام ١٩٨٧ إلى ٢٨,١٪ وهذا المعدل منخفض عن العامين السابقين ثم وصلت إلى ٤٤,٥٪ عام ١٩٨٨ وهذه النسبة اقل من نسبة عام ١٩٨٦ ولكنها أكبر من نسبة عام ١٩٨٥ ، ثم بلغت ٤٦,٤٪ عام ١٩٨٩ .و اللوحة التالية توضح نتائج اختبار معدل تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية قبل وبعد الاتفاق خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩.

السنة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة	معدل النمو السنوي للناتج المحلي %	معدل النمو السنوي للسكان %	إجمالي المديونية الخارجية	معدل النمو السنوي للمديونية %	المديونية كنسبة من الناتج المحلي %	المديونية كنسبة من الصادرات %	أعباء خدمة الدين الخارجي	معدل النمو السنوي لأعباء خدمة الدين %	كنسبة من الناتج المحلي %	كنسبة من الصادرات %	فوائد الدين الخارجي	معدل نموها السنوي %	كنسبة من الناتج المحلي %	كنسبة من الصادرات %
١٩٨٥	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض كثيرا	مرتفعة	مرتفع	مرتفع	منخفض كثيرا	مرتفعة	منخفض	مرتفعة	منخفضة
١٩٨٦	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع
١٩٨٧	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع قليلا	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض كثيرا	منخفض	منخفض كثيرا	منخفض	منخفض كثيرا	منخفضة	منخفضة
١٩٨٨	مرتفعة	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض قليلا
١٩٨٩	مرتفعة	مرتفع	منخفضة	مرتفعة جدا	مرتفع جدا	منخفض	منخفض	مرتفعة جدا	مرتفع جدا	منخفض	منخفض	مرتفعة جدا	مرتفع جدا	منخفض قليلا	منخفض قليلا

المطلب الثالث

تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

الجدول التالى يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصنـــدوق فـــى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣.

جدول رقم (١٥٧)يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣ "القيمة بالمليون جنيه"

السنة	قيمة الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة	معدل النمو السنوى للناتج المحلى % (*)	معدل النمو السنوى للسكان %	إجمالى المديونية الخارجية	معدل النمو السنوى للمديونية %	المديونية كنسبة من الناتج المحلى %	المديونية كنسبة من الصادرات %	أعباء خدمة الدين الخارجى	معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين %	كنسبة من الناتج المحلى %	كنسبة من الصادرات %	فوائد الدين الخارجى	معدل نموها السنوى %	كنسبة من الناتج المحلى %	كنسبة من الصادرات %
١٩٨٩	٤٧٩١٠,٦	٥,٥	٢,٤	٥٠٠٥٩,٣	٥٥,٥	١٠٥,٥	١٤٧٣,٦	٣٢٣٧,٣	٨٦,٣	٦,٨	٩٤,٤	١٥٩١,٧	٨٤,٤	٣,٣	٤٦,٤
١٩٩٠	٥٠١٧٦,٦	٤,٧	٢,٤	٦٦٨,١	٣٢,١	١٣٣,١	٨٥١,٢	٦٢٢٠	٩٢,١	١٢,٤	٧٩,٣	٢٧٢٨	٧١,٤	٥,٤	٣٤,٨
١٩٩١	٥٢٩٣٢,٣	٥,٥	٢,٣	١١٠٠٠	٦٤,٧	٨٣,٩	٧٩٣,٣	٨٧١١,٣	٤٠,١	٦,٦	٦٢,٨	٢٩٧٠,٤	٨,٩	٢,٣	٢١,٤
	١٣١٠٥٧														
١٩٩٢	١٣٤٣٣٥	٢,٥	٣,٤	١٠٥١٤٤,٨	٤,٤-	٧٨,٣	٨٦٠,٤	٩٠٤٧,٦	٣,٦	٦,٧	٧٤	٤٠٩٢,٦	٣٧,٨	٣	٣٣,٥
١٩٩٣	١٣٩٦٢٢	٣,٩	١,٣	١٠٤٨٤٠,٧	٠,٣-	٧٥,١	٨٧٧,٦	٧٤١٤	١٨,١-	٥,٣	٦٢,١	٤١٢٨,٣	٠,٩	٣	٣٤,٦

بيانات الناتج المحلى: Economic Bulletin, National Bank of Egypt, Vol. XXXXVIIII No. 1, 1996, Cairo. P.83.

بيانات السكان وسعر اصرف: International Financial Statistics yearbook, Imf. 1996, PP. 337, 339.

بيانات المديونية الخارجية: Global Development Finance, the world Bank, Wash.,Dc. 1997, Vol.2. Country Tables, P.200. And World debt tables, 1991-1992, External debt of Developing countries, vol.2, country tables, the world Bank.

بيانات الصادرات: Balance of Payments Statistics, yearbook, IMF, 1990, 1995, PP.201, 243.

(*) الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩١ محسوب مرة بأسعار ١٩٨٧/٨٦ ومره أخرى بأسعار ١٩٩٢/٩١ والمديونية الخارجية وأعباء هذا الدين ، فوائد الدين كنسبة من النـــاتج المحلـــى عـــام ١٩٩١ محسوبة على أساس قيمة الناتج المحلى باسعار ١٩٩١ وليس ١٩٨٧/١٩٨٦.

نروى على الجدول السابق الآتى :-

أولا : فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق .

أ- إذا نظرنا إلى قيمة الناتج الإجمالى خلال الفترة محل البحث فإننا نلاحظ أنها تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايدت من ٤٧٩١٠,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، ٥٠١٧٦,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٥٢٩٣٢,٣ مليون جنيه ١٩٩١ بأسعار عام ١٩٨٧/١٩٨٦ ، ١٣١٠٥٧ مليون بأسعار ١٩٩٢/٩١، ثم استمرت فى التزايد فى العامين التاليين للاتفاق حيث بلغت ١٣٤٣٣٥ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ، ١٣٩٦٢٢ مليون جنيه عام ١٩٩٣ .

ب- وبالنسبة لتطور معدل النمو السنوى للناتج المحلى ، فالملاحظ أنه انخفض بعد الاتفاق بإستثناء عام الاتفاق عام ١٩٩١ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن هذا المعدل وصل إلى ٥,٥٪عام ١٩٨٩ ثم ٤,٧٪عام ١٩٩٠ ثم ارتفع فى عام ١٩٩١ إلى ٥,٥ ٪ ولكنه انخفض عام ١٩٩٢ إلى ٢,٥ ٪ ثم ارتفع قليلا عام ١٩٩٣ ليصل إلى ٣,٩ ٪.

جـ- وإذا قارنا معدل النمو السنوى للسكان بمعدل نمو الناتج قبل وبعد الاتفاق ، فإننا نجد أن التباعد بين المعدلين كان اكبر قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٩١ ذلك ان معدل نمو الناتج بلغ ٥,٥ ٪ عام ١٩٨٩ ومعدل نمو السكان بلغ ٢,٤٪وفى عام ١٩٩٠ بلغ الاول ٤,٧٪ والثانى ٢,٤٪اما فى عام ١٩٩١ فقد بلغ المعدل الاول ٥,٥٪والثانى ٢,٣٪ولكن التقارب حدث فى عامى ١٩٩٢، ١٩٩٣ حيث بلغ المعدل الاول فى عام ١٩٩٢ ٢,٥٪أما المعدل الثانى فقد بلغ ٣,٤٪وفى عام ١٩٩٣ كان المعدلان ٣,٩٪ ، ١,٣٪على التو إلى ٠

ثانيا : مدى تطور المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .

أ- إذا نظرنا إلى تطور قيمة المديونية الخارجية خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نجد أنها تضاعفت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٥٠٥٥٩,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، ٦٦٠٨٤ مليون جنيه ١٩٩٠ إلى ١١٠٠٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩١ ثم انخفضت إلى ١٠٥١٤٤,٨ مليون عام ١٩٩٢ ثم إلى ١٠٤٧٨٤٠,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣ .

ب- وبالنسبة لمعدل نمو المديونية فالملاحظ أنه انخفض بعد الاتفاق - باستثناء عام ١٩٩١ - بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك أن هذا المعدل انخفض من ٥٥,٥٪عام ١٩٨٩ ، ٣٢,١٪عام ١٩٩٠ ، ٦٤,٧٪عام ١٩٩١ إلى - ٤,٤٪عام ١٩٩٢ ، ٠,٣٪عام ١٩٩٣ .

جـ- أما بالنسبة لتطور المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فيلاحظ أنها انخفضت بعد الاتفاق ، حيث انخفضت من ١٠٥,٥٪عام ١٩٨٩ ، ١٣٣,١٪عام ١٩٩٠ إلى ٨٣,٩٪عام ١٩٩١ ، ٧٨,٣٪عام ١٩٩٢ ثم إلى ٧٥,١٪عام ١٩٩٣ .

د- وإذا قارنا المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نجد أنها انخفضت عام الاتفاق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، ولكنها فى العامين التاليين للاتفاق ارتفعت عن الوضع فى العام السابق مباشرة للإتفاق ذلك أن هذه القيمة بلغت حوالى ١٤٧٣,٦٪عام ١٩٨٩ ثم انخفضت فى عام ١٩٩٠ إلى

٨٥١,٢٪ثم استمرت فى الانخفاض حتى بلغت ٧٩٣,٣٪ عام ١٩٩١ ولكنها ارتفعت بعد ذلك حيث وصلت إلى ٨٦٠,٤٪عام ١٩٩٢ ثم ٨٧٧,٦٪عام ١٩٩٣ .

ثالثا : فيما يتعلق بمدى تطور أعباء خدمة الدين الخارجى.

أ- يلاحظ أن قيمة أعباء خدمة الدين الخارجى كانت مرتفعة بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة ب الفترة السابقة على الاتفاق ذلك انما ارتفعت من ٣٢٧٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، ٦٢٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٨٧١١,٣ مليون جنيه عام ١٩٩١ ثم إلى ٩٠٤٧,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ثم إلى ٧٤١٤ مليون جنيه عام ١٩٩٣.

ب- رغم ارتفاع قيمة أعباء خدمة الدين الخارجى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ إلا ان معدل النمو السنوى لهذه الأعباء كان منخفضا" بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ذلك ان هذا المعدل انخفض من ٨٦,٣٪عام ١٩٨٩ ، ٩٢,١٪عام ١٩٩٠ إلى ٤٠,١٪عام ١٩٩١ ثم إلى ٣,٩ ٪عام ١٩٩٢ ثم إلى -١٨,١٪عام ١٩٩٣.

حـ- وإذا نظرنا إلى تطور أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى خلال الفترة محل الدراسة فإننا نجد انها انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث انخفضت من ٦,٨٪عام ١٩٨٩ ، ١٢,٤٪عام ١٩٩٠ إلى ٦,٦٪عام ١٩٩١ ، ٦,٧٪عام ١٩٩٢ ، ٥,٣٪عام ١٩٩٣.

د- أما بالنسبة لتطور أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات ، فالملاحظ أنها انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفضت من ٩٤,٤٪عام ١٩٨٩ ، ٧٩,٣٪عام ١٩٩٠ إلى ٦٢,٨٪عام ١٩٩١ ثم إلى ٧,٤٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ٦٢,١٪عام ١٩٩٣ .

رابعا : مدى تطور فوائد الدين الخارجى قبل وبعد الاتفاق .

أ- إذا نظرا إلى تطور قيمة فوائد الدين الخارجى قبل وبعد الاتفاق فإننا نجد أنها تزيد كثيرا بعد الاتفاق ، ذلك أنها ارتفعت من ١٥٩١,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، ٢٧٢٨ مليون جنيه ١٩٩٠ إلى ٢٩٧٠,٤ مليون عام١٩٩١ ثم إلى ٤٠٩٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ثم اخيرا إلى ٤١٢٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٣.

ب- وبالنسبة لتطور معدل النمو لفوائد الدين الخارجى ، فيلاحظ انخفاض هذا المعدل بعد الاتفاق ، حيث انخفض من ٨٤,٤٪عام ١٩٨٩ ، ٧١,٤٪عام ١٩٩٠ إلى ٨,٩٪عام ١٩٩١ ثم إلى ٣٧,٨٪عام ١٩٩٢ ثم اخيرا إلى ٠,٩٪ عام ١٩٩٣.

جـ- أما بالنسبة لتطور فوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فالملاحظ أنها انخفضت بعد الاتفاق ذلك انها انخفضت من ٣,٣٪عام ١٩٨٩ ، ٥,٤٪عام ١٩٩٠ إلى ٢,٣٪عام ١٩٩١ ثم إلى ٣ ٪فى عامى ١٩٩٢، ١٩٩٣.

د- ويلاحظ اخيرا أن فوائد الدين الخارجى كنسبة من الصادرات قد انخفضت بعد الاتفاق وبنسبة كبيرة عام الاتفاق حيث انخفضت من ٤٦,٤٪عام ١٩٨٩ ، ٣٤,٨٪عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٤٪عام ١٩٩١ ، ٣٣,٥٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ٣٤,٦٪عام ١٩٩٣ ، واللوحة التالية توضح نتائج الدراسة فى هذا المطلب .

لوحة توضح نتائج اختبار مدى تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية
قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

السنة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة	معدل النمو السنوي للناتج المحلي %	معدل النمو السنوي للسكان %	إجمالي المديونية الخارجية	معدل النمو السنوي للمديونية %	المديونية كنسبة من الناتج المحلي %	المديونية كنسبة من الصادرات %	أعباء خدمة الدين الخارجي	معدل النمو السنوي لأعباء خدمة الدين %	كنسبة من الناتج المحلي %	كنسبة من الصادرات %	فوائد الدين الخارجي	معدل نموها السنوي %	كنسبة من الناتج المحلي %	كنسبة من الصادرات %
١٩٨٩	ملخفض	مرتفع	مرتفع	ملخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفعه	مرتفع	مرتفعة	مرتفع
١٩٩٠	منخفض	مرتفع	منخفض	ملخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع
١٩٩١	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	ملخفض	ملخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفضة	منخفضة
١٩٩٢	مرتفعة	منخفض	مرتفع	مرتفع	ملخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	ملخفض	ملخفض	منخفض	منخفض
١٩٩٣	مرتفعة	ملخفض	منخفضة	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	ملخفض	منخفض	منخفض

المطلب الرابع

تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

الجدول التالى يعرض لتطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

جدول رقم (١٥٨) يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة والمديونية الخارجية .

فى الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤ - ١٩٩٦/١٩٩٧

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الناتج المحلى الإجمالى	معدل نموه السنوى	معدل نمو السكان	المديونية الخارجية	معدل نموها السنوى	المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى	المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات
١٩٩٤/٩٣	١٣٩٦٢٢	٣,٩	٢	١٠٤٦١٨	٣	٧٤,٩	٩٢٥,٩
١٩٩٥/٩٤	١٤٦١٤٩	٤,٧	٢,٤	١١٢١١٤	٧,٢	٧٦,٧	٦٦٥,٧
١٩٩٦/٩٥	١٥٣٣٦٩	٤,٩	٢,١	١٠٥٥٢٢	-٥,٩	٦٨,٨	٦٧٤,٨
١٩٩٧/٩٦	١٦٢١٤٦ ٢٣٩٥٠٠	٥,٧	-١,٦	٩٧٧٠٩	-٧,٤	٦٠,٣	٥٨٤,٨

- بلغت قيمة الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٢/١٩٩٣ حوالى ١٣٤٣٣٥ مليون جنيه .
- بلغت قيمة المديونية الخارجية عام ١٩٩٢/١٩٩٣ حوالى ١٠١٥٨١ مليون جنيه .
- المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص٨٠، ٨٣ .
- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نرى على الجدول السابق الاتى :-

أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلى الإجمالى .

١- يلاحظ تزايد قيمة الناتج المحلى الإجمالى بصورة ملحوظة بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ حيث تزايدت قيمته من ١٣٩٦٢٢ مليون جنيه عام ١٩٩٣/١٩٩٤ ، ١٤٦١٤٩ مليون جنيه عـام ١٩٩٤/١٩٩٥ ، ١٥٣٣٦٩ مليون جنيه عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ، ١٦٢١٤٦ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٧ (بعد الاتفاق) .

٢- وإذا قارنا معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى قبل الاتفاق بهذا المعدل بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هـذا المعـدل تزايد بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث أنه ارتفع من ٣,٩ ٪ عام ١٩٩٣/١٩٩٤، ٤,٧٪ عـام ١٩٩٤/١٩٩٥ ، ٤,٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٥,٧ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧(بعد الاتفاق مع الصندوق) وهـذا يعنى تحسن وضع الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .

ثانيا : مدى تطور المديونية الخارجية .

١- اذا قارنا قيمة المديونية الخارجية قبل الاتفاق بهذه القيمة بعد الاتفاق ، فإننا نجد أن هذه القيمة إنخفضت بعد الاتفاق أيضا بصورة ملحوظة ، حيث أنها انخفضت من ١٠٤٦١٨ مليون جنيه عام ١٩٩٤/١٩٩٣ ، ١١٢١١٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ١٠٥٥٢٢ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٩٧٧٠٩ مليون جنيه بعد الاتفاق مع الصندوق (عام ١٩٩٧/١٩٩٦) ٠

٢- بمقارنة معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية قبل الاتفاق بهذا المعدل بعد الاتفاق ، فإنه يلاحظ انخفاض هذا المعدل بعد الاتفاق ، حيث أنخفض هذا المعدل من ٣٪ عام ١٩٩٤/١٩٩٣ ، ٧,٢٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، - ٥,٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٧,٤٪ بعد الاتفاق مع الصندوق - عام ١٩٩٧/١٩٩٦ - ٠

٣-وبالنظر إلى تطور المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإنه يلاحظ انخفاض المديونية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق حيث أنها انخفضت من ٧٤,٩٪ عام ١٩٩٤/١٩٩٣ ، ٧٦,٧٪عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ٦٨,٨٪عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٦٠,٣٪بعد الاتفاق مع الصندوق ، ولعل ذلك كان راجعا" إلى

تزايد الناتج المحلى الإجمالى فى هذا العام بحوالى ١٠ مليون جنيه ٠

٤- وإذا قارنا المديونية كنسبة من الصادرات قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فيلاحظ انخفاض قيمة المديونية كنسبة من الصادرات بعد الاتفاق مع الصندوق أيضا حيث أنها انخفضت من ٩٢٥,٩٪عام ١٩٩٤/١٩٩٣ ، ٦٦٥,٧٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ٦٧٤,٨٪عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٥٨٤,٨٪ بعد الاتفاق مع الصندوق ٠

نخلص من كل ذلك إلى الآتى :-

أ- تحسن وضع الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق ، نظرا" لتزايد قيمته ومعدل نموه السنوى بنسبة أكبر من نمو السكان خلال نفس الفترة ٠

ب- تحسن وضع المديونية الخارجية بعد الاتفاق مع الصندوق ، نظرا" لانخفاض قيمة هذه المديونية ومعدل نموها السنوى وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وكنسبة من الصادرات بعد الاتفاق مع الصندوق ٠

المبحث الثانى

تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف

فى هذا المبحث نحاول معرفة مدى تحقق التزايد التدريجى فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة ، و أيضا مدى تحقيق الانخفاض التدريجى للمديونية الخارجية ، على أساس ان هذا هو المستهدف بالنسبة لهذين المؤشرين الاقتصاديين ، وتنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى المطالب التالية :-

المطلب الأول : تطور الناتج المحلى والمديونية الخارجية والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ .

المطلب الثانى: تطور الناتج المحلى والمديونية الخارجية والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ .

المطلب الثالث: تطور الناتج المحلى والمديونية الخارجية والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ .

المطلب الأول

تطور الناتج المحلى والمديونية الخارجية والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧

أولا : مدى تطور الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .

جدول رقم (١٥٩) يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٧ -١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الناتج المحلى الاجمالى	معدل نموه السنوى	المستهدف
١٩٧٦	٥٢٦٨	١٠,٢	تزايد تدريجى
١٩٧٧	٥٧٠٥	٨,٣	
١٩٧٨	٦٢٣٢	٦,٢	
١٩٧٩	٦٨٤٣	٩,٨	

المصدر : - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

(١) أن المستهدف فيما يتعلق بالتزايد التدريجى لقيمة الناتج المحلى خلال الفترة محل البحث قد انخفض ، حيث تزايدت قيمة الناتج المحلى من ٥٢٦٨ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ٥٧٠٥ مليون جنيه عام ١٩٩٧ ثم إلى ٦٢٣٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦٨٤٣ مليون عام ١٩٧٩.

(٢) أما بالنسبة للمستهدف المتعلق بالتزايد التدريجي لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل البحث فهو لم ينخفض عام الاتفاق ، حيث انخفض معدل النمو من ١٠,٢٪عام ١٩٧٦ إلى ٨,٣٪عام ١٩٧٧ ولكنه تحقق بعد ذلك حيث ارتفع هذا المعدل عام ١٩٧٨ إلى ٩,٢ ٪ ثم إلى ٩,٨٪عام ١٩٧٩.

ثانيا : مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .

جدول رقم(١٦٠) يوضح تطور المديونية الخارجية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المديونية الخارجية	معدل نموها السنوى	المديونية كنسبة بين الناتج المحلى	كنسبة بين الصادرات	المستهدف
١٩٧٦	٣٤١٨,١	٢٠,١	٦٤,٩	٥٤٤,٩	انخفاض تدريجي
١٩٧٧	٤٩٢٢,٩	٤٤	٨٦,٣	٦٤١,٤	
١٩٧٨	٥٥٧٤,٧	١٣,٢	٨٩,٥	٧٣٥,٨	
١٩٧٩	١٠٩٤,٧	٩٦,٣	١٥٩,٩	٦٤٥,٨	

المصدر : -
- IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , p. 336 .
- IMF, Balance of payments statistics, year book, 1982 , p. 147 .
- The world bank, world debt tables, first supplement, external Debt of developing countries, Washington D.C. , various issues .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول الآتى :

(١) أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجى لقيمة المديونية الخارجية خلال الفترة محل البحث لم يتحقق بل حدث تزايد تدريجى فى هذه القيمة ، حيث ارتفعت هذه القيمة من ٣٤١٨,١ مليون عام ١٩٧٦ إلى ٤٩٢٢,٩ مليون عام ١٩٧٧ ثم إلى ٥٥٧٤,٧ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ١٠٩٤٠,٧ مليون عام ١٩٧٩.

(٢) وبالنسبة لمعدل النمو السنوى للمديونية الخارجية فالملاحظ انه لم يحقق المستهدف منه الا فى عام ١٩٧٨ حيث ارتفع هذا المعدل من ٢٠,١٪عام ١٩٧٦ إلى ٤٤٪ عام ١٩٧٧ ولكنه انخفض إلى ١٣,٢٪عام ١٩٧٨ ثم ارتفع مرة اخرى إلى ٩٦,٣٪عام ١٩٧٩ .

(٣) وبالنسبة لتحقيق المستهدف من المديونية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فهو لم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة ، وذلك نظرا للتزايد التدريجى للمديونية كنسبة من الناتج حيث ارتفعت من ٦٤,٩٪عام ١٩٧٦ إلى ٨٦,٣٪عام ١٩٧٧ ثم إلى ٨٩,٥٪عام ١٩٧٨ وأخيرا إلى ١٥٩,٩٪عام ١٩٧٩.

(٤) وبالنسبة لتحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض المديونية الخارجية كنسبة من الصادرات فهو أيضا لم يتحقق طوال الفترة محل البحث ، حيث ارتفعت المديونية كنسبة من الصادرات من ٥٤٤,٩٪عام ١٩٧٦ إلى ٦٤١,٤٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٧٣٥,٨٪عام ١٩٧٨ ثم إلى ٦٤٥,٨٪عام ١٩٧٩.

ثالثا : مدى تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف .

جدول رقم (١٦١) يوضح تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة أعباء خدمة الدين	معدل نموها السنوى	أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى	كنسبة بين الصادرات	المستهدف
١٩٧٦	٢٥٠,٨	٧,٧	٤,٨	٤٠	انخفاض تدريجى
١٩٧٧	٤٣٣,٤	٧٢,٨	٧,٦	٥٦,٥	
١٩٧٨	٤٧٩	١٠,٥	٧,٧	٦٣,٢	
١٩٧٩	٧٣٧,٦	٥٤	١٠,٨	٤٣,٥	

المصدر : -

- IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , p. 336 .
- IMF, Balance of payments statistics, year book, 1982 , p. 147 .
- The world bank, world debt tables, first supplement, external Debt of developing countries, Washington D.C. , various issues .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نستنتج من هذا الجدول الآتى :-

(١) أن المستهدف فيما يتعلق بالتخفيض التدريجى لقيمة أعباء خفض الدين لم يتحقق طوال الفترة محل البحث حيث تزايدت هذه القيمة بدلا من أن تتناقص فقد ارتفعت من ٢٥٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ٤٣٣,٤ مليون عام ١٩٧٧ ، ثم إلى ٤٧٩ مليون عام ١٩٧٩ ثم إلى ٧٣٧,٦ مليون عام ١٩٧٩.

(٢) وبالنسبة لمعدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين فالملاحظ أنه لم يحقق المستهدف منه الا فى ١٩٧٨ ، حيث ارتفع هذا المعدل من ٧,٧٪عام ١٩٧٦ إلى ٧٢,٨٪عام ١٩٧٧ ثم انخفض إلى ١٠,٥٪ عام ١٩٧٨ ولكنه ارتفع فى عام ١٩٧٩ إلى ٥٤٪ .

(٣) وبالنسبة لأعباء خفض الدين كنسبة من الناتج المحلى فالملاحظ أنها لم تحقق المستهدف منها طوال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت من ٤,٨٪عام ١٩٧٦ إلى ٧,٦٪عام ١٩٧٧ ثم إلى ٧,٧٪عام ١٩٧٨ وأخيرا إلى ١٠,٨٪ عام ١٩٧٩.

(٤) وفيما يتعلق بتطور أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات فيلاحظ أنها لم تحقق المستهدف منها الا في عام ١٩٧٩ ، حيث ارتفعت هذه الأعباء كنسبة من الصادرات من٤٠٪عام ١٩٧٦ إلى ٥٦,٥٪عام ١٩٧٧ ثم إلى ٦٣,٢٪عام ١٩٧٨ ولكنها انخفضت فى عام ١٩٧٩ إلى ٤٣,٥٪ .

رابعا : مدى تطور فوائد الدين الخارجى والمستهدف .

الجدول رقم (١٦٢) يوضح تطور فوائد الدين الخارجى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة فوائد الدين الخارجى	معدل نموها السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	كنسبة بين الصادرات	المستهدف
١٩٧٦	٦١.٢	٣٦,٣	١,٢	٩,٧	انخفاض تدريجى
١٩٧٧	١٣٣,١	١١٧,٥	٢,٣	١٧,٣	
١٩٧٨	١٧٠,١	٢٧,٨	٢,٧	٢٢,٥	
١٩٧٩	٢٠٤,٢	٢٠	٣	١٢,١	

المصدر : -
- IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , p. 336 .
- IMF, Balance of payments statistics, year book, 1982 , p. 147
- The world bank , world debt tables , first supplement , external Debt of developing countries , Washington D C. , various issues .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نخرج من هذا الجدول بالآتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة فوائد الديون الخارجية لم يتحقق طوال الفترة محل البحث حيث تزايدت قيمة فوائد هذه الديون من ٦١,٢ مليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ١٣٣,١ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، ومعنى ذلك أن قيمة فوائد الديون الخارجية تضاعفت خلال عام واحد ثم استمرت هذه القيمة فى التزايد فى عام ١٩٧٨ حتى بلغت ١٧٠,١ مليون جنيه ثم ارتفعت إلى ٢٠٤,٢ مليون عام ١٩٧٩ .

٢- وبالنسبة لمعدل النمو السنوى لفوائد الدين الخارجى فالملاحظ أنه لم يحقق المستهدف منه فى عام الاتفاق مع الصندوق ولكن هذا المستهدف فى العامين التاليين للاتفاق ارتفع من ٣٦,٣٪عام١٩٧٦ إلى ١١٧,٥٪عام ١٩٧٧ ولكنه انخفض إلى ٢٧,٨٪عام ١٩٧٨ ثم إلى ٢٠٪عام ١٩٧٩.

٣- وأما بالنسبة لفوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فيلاحظ انها لم تحقق المستهدف خلال الفترة محل البحث حيث تزايدت هذه الفوائد كنسبة من الناتج المحلى من ١,٢٪عام ١٩٧٦ إلى ٢,٣٪عام ١٩٧٧ ثــم إلى ٢,٧٪عام ١٩٧٨ وأخيرا إلى ٣٪عام ١٩٧٩.

٤- وفيما يتعلق بتطور فوائد الدين الخارجى كنسبة من الصادرات فالملاحظ انها لم تحقق المستهدف منها إلا فى عــام ١٩٧٩ حيث ارتفعت هذه الفوائد كنسبة من الصادرات من ٩,٧٪عام ١٩٧٦ إلى ١٧,٣٪عام ١٩٧٧ ثــم إلـــى ٢٢,٥٪عام ١٩٧٨ ولكنها انخفضت حتى عام ١٩٧٩ إلى ١٢,١٪ .

المطلب الثانى
تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية
والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧

أولا : مدى تطور الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .

جدول رقم (١٦٣) يوضح تطور المديونية الخارجية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيكة الناتج المحلى الاجمالى	كنسبة من الصادرات	المستهدف
١٩٨٦	٤٠٨٨٤,٧	٤,٢	التزايد التدريجى
١٩٨٧	٤٣٠٦٨,٨	٥,٣	
١٩٨٨	٤٥٤١٩,٤	٥,٥	
١٩٨٩	٤٧٩١٠,٦	٥,٥	

المصدر : -

- National bank of Egypt, Economic Bulletin, vol. . xxxx v1111 , No.1 , 1996 , Cairo , p. 83 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بالتزايد التدريجى لقيمة الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة قد تحقق حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلى من ٤٠٨٨٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٤٣٠٦٨,٨ ملـــيون جنيــه عــام ١٩٨٧ ثم إلى ٤٥٤١٩,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٨ ثم إلى ٤٧٩١٠,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٩.

٢- ويلاحظ أيضا ان المستهدف فيما يتعلق بالزيادة التدريجية لمعدل نمو الناتج قد تحقق حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلى من ٤,٢ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥,٣٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٥,٥٪ فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩.

ثانيا : مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .

جدول رقم (١٦٤) يوضح تطور المديونية الخارجية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المديونية الخارجية	معدل نموها السنوى	المديونية كنسبة بين الناتج المحلى	كنسبة بين الصادرات	المستهدف
١٩٨٦	٣٢٢٢٨,٧	١٠,١	١١٥,٣	١٧٤٩,٣	انخفاض تدريجى
١٩٨٧	٣٥٥٤٨,١	١٠,٣	٨٢,٥	١٦٣٠,٣	
١٩٨٨	٣٢٥٠٨,٧	٨,٦-	٧١,٦	١٦٧٦,٦	
١٩٨٩	٥٠٥٥٩,٣	٥٥,٥	١٠٥,٥	١٤٧٣,٦	

المصدر : -
- IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , pp. 337 , 339.
- IMF, Balance of payments statistics, year book, 1990, 1995 , pp. 201,243 .
- The world bank, Global Development Finance , 1997 ,vol.2 country tables , p .200 , and world debt tables ,1991-1992, External Debt of developing countries ,vol.2 country tables .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض المديونية الخارجية لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة إلا فى عـــام ١٩٨٨، ذلك أن قيمة المديونية ارتفعت من ٣٢٢٢٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٣٥٥٤٨,١ مليون جنيـــه عـــام ١٩٨٧ ، ولكنها انخفضت فى عام ١٩٨٨ إلى ٣٢٥٠٨,٧ مليون جنيه ثم تزايدت مرة اخرى إلى ٥٠٥٥٩,٣ مليون جنيه فـــى عام ١٩٨٩.

٢- وبالنسبة لمعدل النمو السنوى للمديونية فالملاحظ أنه لم يحقق المستهدف منه الا فى عام ١٩٨٨ أيضا حيث ارتفع هذا المعدل من ١٠,١٪عام ١٩٨٦ إلى ١٠,٣٪عام ١٩٨٧ ثم انخفض في عام ١٩٨٨ الى -٨,٦٪ولكنه ارتفـــع فى عام ١٩٨٩ إلى ٥٥,٥٪ .

٣- وأما بالنسبة للمديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فيلاحظ أنها حققت المستهدف منها فى عـــامى ٨٧ ، ١٩٨٨ ولم تحققه فى عام ١٩٨٩ حيث انخفضت هذه المديونية من ١١٥,٣٪عام ١٩٨٦ إلى ٨٢,٥٪عـــام ١٩٨٧ ثم إلى ٧١,٦٪عام ١٩٨٨ ثم ارتفعت فى عام١٩٨٩ إلى ١٠٥,٥٪.

٤- وفيما يتعلق بالمديونية كنسبة من الصادرات فيلاحظ أنها لم تحقق المستهدف منها فى عام ١٩٨٨ ، ولكنها حققت هذا المستهدف فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ وذلك أنها انخفضت من ١٧٤٩,٣٪عام ١٩٨٦ إلى ١٦٣٠,٣٪عام ١٩٨٧ ولكنها ارتفعت إلى ١٦٧٦,٦٪عام ١٩٨٨ ثم انخفضت فى عام ١٩٨٩ إلى ١٤٧٣,٦٪ .

ثالثا : تطور معدل أعباء خدمة الدين والمستهدف .

الجدول رقم (١٦٥) يوضح تطور أعباء خدمة الدين الخارجى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة أعباء خدمة الدين	معدل نموها السنوى	كنسبة بين الناتج المحلى	كنسبة بين الصادرات	المستهدف
١٩٨٦	٢٠٠٩,٧	٤,٧-	٧,٢	١٠٩,١	انخفاض تدريجى
١٩٨٧	١٢٦٦,٣	٣٧-	٢,٩	٥٨,١	
١٩٨٨	١٧٣٧,٤	٣٧,٢	٣,٨	٨٩,٦	
١٩٨٩	٣٢٣٧,٣	٨٦,٣	٦,٨	٩٤,٤	

المصدر : -
- IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , pp. 337 , 339
- IMF, Balance of payments statistics, year book, 1990, 1995 , pp. 201,243 .
- The world bank, Global Development Finance , 1997 ,vol.2 country tables , p .200 , and world debt tables ,1991-1992, External Debt of developing countries ,vol.2 country tables .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة أعباء الدين الخارجى قد تحقق فى عام ١٩٨٧ ولم يتحقق فى العامين التاليين للاتفاق ، حيث انخفضت قيمة أعباء خدمة الدين من ٢٠٠٩,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ١٢٦٦.٣ مليون جنيه عام ١٩٨٧ ثم ارتفعت بعد ذلك إلى ١٧٣٧,٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٨ ، ٣٢٣٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩.

٢- وبالنسبة لمعدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين ، فالملاحظ أنها لم تحقق المستهدف منها إلا فى عام ١٩٨٧ أيضا حيث انخفض هذا المعدل من -٤,٧٪عام ١٩٨٦ إلى -٣٧٪عام ١٩٨٧ ولكنه ارتفع فى عام ١٩٨٨ إلى ٣٧,٢٪ثم إلى ٨٦,٣٪عام ١٩٨٩.

٣- وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى ، فالملاحظ أنها لم تحقق المستهدف منها أيضا إلا فى عام ١٩٨٧ وذلك انها انخفضت من ٧,٢٪عام١٩٨٦ إلى ٢,٩٪عام ١٩٨٧ ثم ارتفعت فى عام ١٩٨٨ إلى ٣,٨٪ ثم إلى ٦,٨٪عام ١٩٨٩.

٤- وأما بالنسبة لأعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات ، فالملاحظ انها أيضا لم تحقق المستهدف منـــها خـــلال الفترة محل البحث الا فى عام ١٩٨٧ حيث انخفضت من ١٠٩,١٪عام ١٩٨٦ إلـى ٥٨,١٪ عــام ١٩٨٧ ثـم ارتفعت فى عام ١٩٨٨ إلى ٨٩,٦٪ ثم إلى ٩٤,٤٪عام ١٩٨٩ .

رابعا : تطور فوائد الدين الخارجى والمستهدف.

جدول رقم (١٦٦) يعرض لتطور فوائد الدين الخارجى والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٦-١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة فوائد الدين الخارجى	معدل نموها السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	كنسبة من الصادرات
١٩٨٦	١٠٥٦,٣	٢,٧	٣,٨	٥٧,٣
١٩٨٧	٦١١,٨	٤٢,١-	١,٤	٢٨,١
١٩٨٨	٨٦٣,١	٤١,١	١,٩	٤٤,٥
١٩٨٩	١٥٩١,٧	٨٤,٤	٣.٣	٤٦,٤

المصدر : - - IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , pp. 337 , 339.

- IMF, Balance of payments statistics, year book, 1990, 1995 , pp. 201,243 .
- The world bank, Global Development Finance , 1997 ,vol.2 country tables , p .200 , and world debt tables ,1991-1992, External Debt of developing countries ,vol.2 country tables

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

١-أن قيمة فوائد الدين الخارجى لم تحقق المستهدف منها فى العامين التاليين للاتفاق مع الصندوق ، حيــث تزايــدت هذه القيمة من ٦١١,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٧إلى ٨٦٣,١ مليون عام ١٩٨٨ ثم إلـــى ١٥٩١,٧ مليــون عــام ١٩٨٩ ، ولكن من الملاحظ أن قيمة المديونية كانت منخفضة فى عام ١٩٨٧بالمقارنة بالوضع قبل الاتفـــاق عــام ١٩٨٧ وبعده .

٢-معدل النمو السنوى لفوائد الدين الخارجى لم تنخفض أيضا إلا فى عام ١٩٨٧ حيث أنها انخفضت من ٢,٧ ٪عـلم ١٩٨٦إلى -٤٢,١٪ عام ١٩٨٧، ولكنها تزايدت إلى ٤١,١٪عام ١٩٨٨ ثم إلى ٨٤,٤٪عام ١٩٨٩ .

٣-الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى لم ينخفض أيضا طوال الفترة محل الدراسة إلا فى عـــام ١٩٨٧ ، حيــث انخفض من ٣,٨ ٪عام ١٩٨٦إلى ١,٤ ٪عام ١٩٨٧ ثم تزايد إلى ١,٩ ٪ ، ٣,٣ ٪ فى عامى ١٩٨٨، ١٩٨٩

٤-الدين الخارجى كنسبة من الصادرات لم ينخفض أيضا فى الفترة محل الدراسة إلا فى عام ١٩٨٧ ، حيث انخفض من ٥٧,٣٪ عام ١٩٨٦إلى ٢٨,١٪ عام ١٩٨٧ ثم تزايد فى عامى ١٩٨٨ ،١٩٨٩إلـــى ٤٤,٥٪ ،٤٦,٤٪ علـى التوالى ، وعلى ذلك فعام ١٩٨٧ هو العام الوحيد الذى تحسن فيه وضع فوائد الدين الخارجى خلال الفترة محـــل الدراسة.

المطلب الثالث

تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية

والمستهدف فى برنامج ١٩٩١

أولا : مدى تطور الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .

جدول رقم (١٦٧) يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الناتج المحلى الإجمالى	معدل نموه السنوى	المستهدف
١٩٩٠	٥٠١٧٦,٦	٤,٧	تزايد تدريجى
١٩٩١	٥٢٩٣٢,٣	٥,٥	
	١٣١٠٥٧		
١٩٩٢	١٣٤٣٣٥	٢,٥	
١٩٩٣	١٣٩٦٢٢	٣,٩	

المصدر : -

- National bank of Egypt , Economic Bulletin , vol. . xxxx v1111 , No 1 , 1996 , Cairo , p. 83

• الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩١ محسوب مرة بأسعار ١٩٨٦ /١٩٨٧ ومرة أخرى بأسعار ٩١/١٩٩٢

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

١- أن قيمة الناتج المحلى الإجمالى حققت المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، حيث تزايدت هذه القيمة من ٥٠١٧٦٦.٦ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٥٢٩٣٢,٣ مليون جنيه عام ١٩٩١ ثم إلى ١٣٤٣٣٥ مليون عام ١٩٩٢ ثم إلى ١٣٩٦٢٢ مليون عام ١٩٩٣.

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى لم يتحقق إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث ارتفع هذا المعدل من ٤,٧٪عام ١٩٩٠ إلى ٥,٥٪عام ١٩٩١ ولكنه انخفض إلى ٢,٥٪عام ١٩٩٢ و إلى ٣,٩٪عام ١٩٩٣ .

ثانيا : مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .

جدول رقم (١٦٨) يوضح تطور المديونية الخارجية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المديونية الخارجية	معدل نموها السنوى	المديونية كنسبة بين الناتج المحلى	كنسبة بين الصادرات	المستهدف
١٩٩٠	٦٦٨٠٤	٣٢,١	١٣٣,١	٨٥١,٢	انخفاض تدريجى
١٩٩١	١١٠٠٠٠	٦٤,٧	٨٣,٩	٧٩٣,٣	
١٩٩٢	١٠٥١٤٤,٨	٤.٤-	٧٨,٣	٨٦٠,٤	
١٩٩٣	١٠٤٨٤٠,٧	٠,٣-	٧٥,١	٨٧٧,٦	

المصدر : -
- IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , pp. 337 , 339.
- IMF, Balance of payments statistics, year book, 1990, 1995 , pp. 201,243 .
- The world bank, Global Development Finance , 1997 ,vol.2 country tables , p .200 , and world debt tables ,1991-1992, External Debt of developing countries ,vol.2 country tables .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة المديونية الخارجية خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق عام ١٩٩١ حيث تزايدت هذه القيمة من ٦٦٨٠٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١١٠٠٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩١ ولكن هذا المستهدف تحقق فى عام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ حيث انخفضت قيمة المديونية فى عام ١٩٩٢ إلى ١٠٥١٤٤,٨ مليون جنيه ثم إلى ١٠٤٨٤٠,٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩٣ .

٢- وبالنسبة للمستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للمديونية ، فالملاحظ انه لم يتحقق فى عام ١٩٩١ ولكنه تحقق فى عامى ٩٢ ، ١٩٩٣ حيث ارتفع هذا المعدل من ٣٢,١٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٤,٧٪ عام ١٩٩١، ولكنه انخفض إلى -٤,٤٪ عام ١٩٩٢ ثم استمر فى الانخفاض إلى ان بلغ -٠,٣٪ عام ١٩٩٣.

٣- وبالنسبة للمديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فيلاحظ انها حققت المستهدف منها طوال الفترة محل البحث حيث انخفضت المديونية كنسبة من الناتج المحلى من ١٣٣,١ عام ١٩٩٠ إلى ٨٣,٩٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٧٨,٣٪ عام ١٩٩٢ ثم إلى ٧٥,١٪ عام ١٩٩٣.

٤- وفيما يتعلق بالمديونية كنسبة من الصادرات ، فالملاحظ انها لم تحقق المستهدف منها خلال الفترة محل البحث إلا فى عام ١٩٩١ حيث انخفضت المديونية كنسبة من الصادرات من ٨٥١,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧٩٣,٣٪ عام ١٩٩١، ولكنها ارتفعت إلى ٨٦٠,٤٪ عام ١٩٩٢ ثم إلى ٨٧٧,٦٪ عام ١٩٩٣ .

ثالثا : مدى تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف :

جدول رقم (١٦٩) يوضح تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

القيمة بالمليون

جنيه

السنة	قيمة أعباء خدمة الدين	معدل نموها السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	كنسبة من الصادرات	المستهدف
١٩٩٠	٦٢٢٠	٩٢,١	١٢,٤	٧٩,٣	[illegible]
١٩٩١	٨٧١١,٣	٤٠,١	٦.٦	٦٢,٨	
١٩٩٢	٩٠٤٧,٦	٣,٦	٦,٧	٧٤	
١٩٩٣	٧٤١٤	١٨,١-	٥,٣	٦٢,١	

المصدر : -

- IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , pp. 337 , 339.
- IMF, Balance of payments statistics, year book, 1990, 1995 , pp. 201,243 .
- The world bank, Global Development Finance , 1997 ,vol.2 country tables , p .200 , and world debt tables ,1991-1992, External Debt of developing countries ,vol.2 country tables .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يظهر لنا من هذا الجدول الآتى :-

١- أن قيمة أعباء خدمة الدين لم تحقق المستهدف منها خلال الفترة محل البحث إلا فى عام ١٩٩٣ ، حيث تزايدت من ٦٢٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٨٧١١,٣ عام ١٩٩١ ثم إلى ٩٠٤٧,٦ مليون عام ١٩٩١ ولكنها إنخفضت إلى ٧٤١٤ مليون عام ١٩٩٣ .

٢- وبالنسبة لمعدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين ، فالملاحظ انه حقق المستهدف منه طوال الفترة محل البحث ، حيث انخفض هذا المعدل من ٩٢,١٪عام ١٩٩٠ إلى ٤٠,١ ٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٣,٩٪عام ١٩٩٢ وأخيرا انخفض إلى -١٨,١٪عام ١٩٩٣.

٣- أما بالنسبة لأعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى ، فيلاحظ أنها حققت المستهدف منها خلال الفترة محل البحث بإستثناء عام ١٩٩٢ ذلك انها انخفضت من ١٢,٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦,٦٪عام ١٩٩١ ثم ارتفعت قليلا فى عام ١٩٩٢ حيث بلغت ٦,٧٪ثم انخفضت مرة اخرى إلى ٥,٣٪عام ١٩٩٣.

٤- وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات ، فالملاحظ انها حققت المستهدف منها خلال الفترة محل الدراسة بإستثناء عام ١٩٩٢ ، حيث إنخفضت من ٧٩,٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٢,٨ ٪ عام ١٩٩١ ثم تزايدت إلى ٧٤ ٪ عام ١٩٩٢ ثم انخفضت إلى ٦٢,١٪ عام ١٩٩٣ .

رابعا : مدى تطور فوائد الدين الخارجي والمستهدف .

جدول رقم (١٧٠)يوضح تطور فوائد الدين الخارجي والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة فوائد الدين	معدل نموها السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	كنسبة من الصادرات	المستهدف
١٩٩٠	٢٧٢٨	٧١,٨	٥,٤	٣٤,٨	انخفاض تدريجي
١٩٩١	٢٩٧٠,٤	٨,٩	٢,٣	٢١,٤	
١٩٩٢	٤٠٩٢,٦	٣٧,٨	٣	٣٣,٥	
١٩٩٣	٤١٢٨,٣	٠,٩	٣	٣٤,٦	

المصدر : - IMF, International Financial statistics , yearbook , 1996 , pp. 337 , 339.

- IMF, Balance of payments statistics, year book, 1990, 1995 , pp. 201,243 .
- The world bank, Global Development Finance , 1997 ,vol 2 country tables , p .200 , and world debt tables ,1991-1992, External Debt of developing countries ,vol.2 country tables .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

١-أن فوائد الديون الخارجية لم تحقق المستهدف منها طوال الفترة محل الدراسة ، حيث أنها تزاديت بصورة تدريجية طوال هذه الفترة ، حيث تزايدت من ٢٧٢٨ مليون عام ١٩٩٠ إلى ٢٩٧٠.٤ مليون عام ١٩٩١ ثم إلى ٤٠٩٢,٦ مليون عام ١٩٩٢ ، ثم إلى ٤١٢٨,٣ مليون عام ١٩٩٣ .

٢- وبالنسبة لمعدل نمو فوائد الدين الخارجي ، فيلاحظ انه حقق المستهدف من خلال الفترة محل الدراسة باستثناء عام ١٩٩٢ حيث انخفض هذا المعدل من ٧١,٤٪عام١٩٩٠ إلى ٨,٩٪عام ١٩٩١ ثم ارتفع إلى ٣٧,٨٪عام ١٩٩٢ ولكنه انخفض إلى ٠,٩٪عام ١٩٩٣.

٣- أما بالنسبة لفوائد الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلى ، فالملاحظ أنها حققت المستهدف منها فى عام ١٩٩١ حيث انخفضت من ٥,٤٪عام ١٩٩٠ إلى ٢,٣٪عام ١٩٩١ ولكنها لم تحقق المستهدف فى العامين التاليين للاتفاق حيث ارتفعت إلى ٣٪فى عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣.

٤- وفيما يتعلق بفوائد الديون الخارجية كنسبة من الصادرات ، فيلاحظ أنها حققت المستهدف منها أيضا عام ١٩٩١ حيث انخفضت فوائد الديون الخارجية كنسبة من الصادرات من ٣٤,٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢١,٤٪ عام ١٩٩١ ولكنها ارتفعت إلى ٣٣,٥٪عام ١٩٩٢، ثم إلى ٣٤,٦٪ عام ١٩٩٣ .

المطلب الرابع

تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية

والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

أولاً : مدى تطور الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .

جدول رقم (١٧١) يعرض لتطور الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف

فى الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٥إلى ١٩٩٦/١٩٩٧

القيمة بالمليون جنية

السنة	قيمة الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة	معدل نموه السنوى	المستهدف
١٩٩٥/٩٤	١٤٦١٤٩	٤,٧	تزايد تدريجي
١٩٩٦/٩٥	١٥٣٣٦٩	٤,٩	
١٩٩٧/٩٦	١٦٢١٤٦	٥,٧	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨٠ ، ٨٣ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح من هذا الجدول أن المستهدف بالنسبة لتزايد قيمة الناتج المحلى الإجمالى ومعدل نموه السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق قد تحقق بالفعل ، حيث تزايدت قيمة الناتج المحلى الإجمالى من ١٥٣٣٦٩ مليون جنيه فى العام السابق مباشرة للاتفاق إلى ١٦٢١٤٦ مليون جنيه بعد الاتفاق ، كما ارتفع معدل النمو السنوى للناتج المحلى من ٤,٩٪ فى العام السابق للاتفاق إلى ٥,٧ ٪ فى العام التالى مباشرة للاتفاق .

وكل ذلك يعنى أن وضع الناتج المحلى الإجمالى قد تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ .

ثانياً : مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٥إلى ١٩٩٦/١٩٩٧

جدول رقم (١٧٢) يعرض لتطور المديونية الخارجية والمستهدف

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة المديونية الخارجية	معدل نموها السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	كنسبة من الصادرات	المستهدف
١٩٩٥/٩٤	١١٢١١٤	٧,٢	٧٦,٧	٦٦٥,٧	انخفاض تدريجي
١٩٩٦/٩٥	١٠٠٥٢٢	٥,٩-	٦٨,٨	٦٧٤.٨	
١٩٩٧/٩٦	٩٧٧٠٩	٧,٤-	٦٠,٣	٥٨٤,٨	

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨٠ ، ٨٣ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن المستهدف بالنسبة للمديونية الخارجية بعد الاتفاق قد تحقق بالفعل ، وذلك نظـرا" لانخفاض قيمة المديونية الخارجية من ١٠٥٥٢٢ مليون جنيه فى العام السابق على الاتفاق إلى ٩٧٧٠٩ مليون جنيـه فى العام التالى للاتفاق ، أيضا" لانخفاض معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية من -٥,٩٪ فى العام السـابق علـى الاتفاق إلى -٧,٤٪ فى العام التالى للاتفاق ولانخفاض المديونية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٦٨,٨٪ فـى العام السابق على الاتفاق إلى ٦٠,٣ ٪ فى العام التالى للاتفاق ، وأخيرا" لانخفاض المديونية كنسبة من الصادرات مـن ٦٧٤,٨ ٪ فى العام السابق على الاتفاق إلى ٥٨٤,٨ فى العام التالى للاتفاق

كل ذلك يعنى أن وضع المديونية الخارجية قد تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ .

نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية

أولا : نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية فى برنامج ١٩٧٧ .

أ- نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق:

(١) ارتفعت قيمة الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق عن قيمته قبل الاتفاق ، ولكن معدل النمو السنوى للناتج المحلى كان اكبر قبل الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل النمو السنوى للسكان كان أكبر بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق .

(٢) تزايدت قيمة المديونية الخارجية لمصر بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، وفى نفس الوقت فإن معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية المرتفع بعد الاتفاق – باستثناء عام ١٩٧٨– بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق أيضا فان المديونية بعكس الوضع قبل الاتفاق ، وبالإضافه إلى ذلك فإن المديونية الخارجية كنسبة من الواردات تزايدت بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق .

(٣) كما يلاحظ أن قيمة فوائد الدين الخارجى قد تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما تزايد معدل النمو السنوى لفوائد الدين الخارجى فى عام الاتفاق ثم انخفض فى العامين التاليين للاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما ارتفع أيضا معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين الخارجى بعد الاتفاق ، وفى نفس الوقت فإن أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالإضافه إلى ذلك فإن أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات تزايدت بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق .

(٤) كما يلاحظ أن قيمة فوائد الدين الخارجى قد تزايدت بصورة كبيرة بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما تزايد معدل النمو السنوى لفوائد الدين الخارجى فى عدم الإتفاق ثم انخفض فى العامين التاليين للاتفاق بالمقارنه بالوضع قبل الاتفاق ، وفى نفس الوقت تزايدت قيمة فوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ، وبالإضافه إلى ذلك فإن قيمة فوائد الدين الخارجى كنسبة من الصادرات تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

ب- اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف :

(١) يلاحظ أن المستهدف فيما يتعلق برفع معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة محل الدراسة إلا فى عام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ حيث كان هذا المعدل أفضل من معدل عام ١٩٧٧ ولكنه لم يكن افضل من المعدلات السائده فى العامين .

(٢) لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتحقيق معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية خلال الفترة محل الدراسة الا فى عام ١٩٧٨ ، كما لم يتم تحقيق المستهدف بخصوص خفض قيمة المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى و كنسبة من الصادرات خلال الفترة محل الدراسة.

(٣) كما لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لخفض معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين الا فى عام ١٩٧٨ أيضا وفى نفس الوقت لم يتحقق المستهدف فيما يتعلق بخفض قيمة أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى و كنسبة من الصادرات طوال الفترة محل الدراسة .

(٤) أيضا لم يتحقق المستهدف بالنسبة لتخفيض معدل النمو السنوى لفوائد الدين الخارجى إلا فى عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ كما لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لخفض قيمة فوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى طوال الفترة محل الدراسة ، وبالنسبة لفوائد الدين الخارجى كنسبة من الصادرات لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لها إلا فى عام ١٩٧٩.

ثانيا : اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية فى برنامج ١٩٨٧ .

أ- اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق :

(١) تزايدت قيمة الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما تزايد معدل النمو السنوى الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع فى العام السابق للاتفاق ، ولكن هذا المعدل بعد الاتفاق كان اقل من هذا المعدل فى عام ١٩٨٥ وفى نفس الوقت فإن معدل نمو السكان كان أقل بعد الاتفاق .

(٢) كما تزايدت قيمة المديونية الخارجية بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ، كما ارتفع معدل النمو السنوى للمديونية بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٨ ولكن انخفضت المديونية كنسبة من الناتج المحلى فى عام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ثم ارتفعت فى عام ١٩٨٩ بالمقارنه بالوضع قبل الاتفاق أيضا تزايدت المديونية كنسبة من الصادرات بعد الاتفاق .

(٣) ويلاحظ ان قيمة أعباء خدمة الدين انخفضت بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٩ بعكس الوضع قبل الاتفاق ، ولكن معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين كان مرتفعا" بعد الاتفاق – باستثناء عام ١٩٨٧– فى مقابل الوضع قبل الاتفاق أيضا فإن أعباء خدمة الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى قد انخفضت بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ، كما يلاحظ ان أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات لم تنخفض بصورة ملحوظة بعد الاتفاق إلا فى عام ١٩٨٧ بالمقارنه بالوضع قبل الاتفاق .

(٤) ويلاحظ أيضا ان قيمة فوائد الدين الخارجى انخفضت بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٩ بعكس الوضع قبل الاتفاق ولكن معدل النمو السنوى لفوائد الدين الخارجى كان مرتفعا" بعد الاتفاق – باستثناء عام ١٩٨٧– فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ومع ذلك فان فوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كانت منخفضة بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٩ فى مقابل الوضع قبل الاتفاق أيضا فإن هذه قيمة الفوائد كنسبة من الصادرات كانت منخفضة بعد الاتفاق وبصفه خاصه عام الاتفاق بالمقارنه بالوضع فى العام السابق للاتفاق .

ب - اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف :

(١) تم تحقيق المستهدف بالنسبة لرفع معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل البحث كما تم تخفيض معدل النمو السنوى للسكان .

(٢) لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بخفض معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية إلا فى عام ١٩٨٨ ، كما لم يتم تخفيض قيمة المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى إلا فى عام ٨٧ ، ١٩٨٨ أيضا لم يتم تخفيض قيمة المديونية كنسبة من الصادرات الا فى عام ١٩٨٩.

(٣) لم يتم تخفيض المستهدف بخصوص خفض معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين إلا فى عام ١٩٨٧ كما لم يتم تخفيض قيمة أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى و كنسبة من الصادرات إلا فى عام ١٩٨٧ أيضا .

(٤) أيضا" لم يتحقق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى لقيمة فوائد الدين الخارجى الا فى عام ١٩٨٧ وفى نفس الوقت لم يتم تخفيض قيمة فوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى و كنسبة من الصادرات إلا فى عام ١٩٨٧.

ثالثا : اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية فى برنامج ١٩٩١ .

أ- اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق :

(١) تزايدت قيمة الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق ، ولكن معدل النمو السنوى للناتج المحلى لم يتزايد بعد الاتفاق الا فى عام ١٩٩١ فى مقابل الوضع قبل الاتفاق، أيضا انخفض معدل نمو السكان فى عامى ١٩٩١، ١٩٩٣ فى مقابل الوضع قبل الاتفاق .

(٢) أيضا تزايدت قيمة المديونية الخارجية بعد الاتفاق بالمقارنه بالوضع قبل الاتفاق ، ولكن معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية انخفض بعد الاتفاق باستثناء عام الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى انخفضت بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ، أما المديونية كنسبة من الصادرات فلم تنخفض بعد الاتفاق الا فى عام ١٩٩١ بعكس الوضع قبل الاتفاق .

(٣) ويلاحظ أن أعباء خدمة الدين الخارجى تزايدت أيضا بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ولكن معدل نموها السنوى انخفض بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل ذلك أيضا فإنها كنسبة من الناتج المحلى و كنسبة من الصادرات انخفضت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

(٤) كما تزايدت أيضا قيمة فوائد الدين الخارجى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق إلا أن معدل نموها السنوى انخفض بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل ذلك ، كما انخفضت أيضا قيمة فوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى و كنسبة من الصادرات بعد الاتفاق بالمقارنه بالوضع قبل الاتفاق .

ب – اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف :

(١) لم يتم تخفيض المستهدف بالنسبة لرفع معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى إلا فى عام الاتفاق ١٩٩١.

(٢) ولكن لم يتم خفض معدل النمو السنوى للمديونية فى عام الاتفاق وتم ذلك فى العامين التاليين للاتفاق ومع ذلك فقد تم تخفيض قيمة المديونية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بصورة تدريجية طوال الفترة محل البحث . ولكن لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض المديونية كنسبة من الصادرات الا فى عام ١٩٩١.

(٣) تم تحقيق المستهدف بالنسبة لخفض معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين طوال الفترة محل الدراسة ، أيضا تم تخفيض قيمة أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى و كنسبة من الصادرات خلال الفترة محل البحث.

(٤) ولم يتم تخفيض معدل نمو قيمة فوائد الدين الا فى عامى ١٩٩١، ١٩٩٣، ولكن لم يتم تخفيض قيمة فوائد الدين كنسبة من الناتج المحلى و كنسبة من الصادرات بصورة تدريحية خلال الفترة محل الدراسة إلا فى عام ١٩٩١.

رابعا": نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية فى برنامج ١٩٩٦ .

أ – نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ :

١– تزايدت قيمة الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق .

٢– تزايد معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما انخفض معدل النمو السنوى للسكان بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٣– انخفضت قيمة المديونية الخارجية ومعدل نموها السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق .

٤– انخفضت المديونية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وكنسبة من الصادرات بعد الاتفاق مع الصندوق .

ب– نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ :

١– تم تحقيق المستهدف بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق ، نظرا" لتزايد قيمة الناتج المحلى الإجمالى وارتفاع معدل نموه السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق .

٢– كما تم تحقيق المستهدف بالنسبة للمديونية الخارجية بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث انخفضت قيمة المديونية الخارجية ومعدل نموها السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق كما انخفضت المديونية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وكنسبة من الصادرات بعد الاتفاق مع الصندوق .

وبعد الانتهاء من اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية ننتقل بعد ذلك لاختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار وهو موضوع الفصل التالى .

الفصل الخامس

اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار

يهدف هذا الفصل إلى اختبار مدى تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار وذلك لمعرفة ما إذا كان هـــذا التطـــور يسير فى الأتجاة الذى يرغبه الصندوق أم لا ؟ والصندوق يسعى من وراء سياساته للتثبيت الاقتصادى إلى تخفيـــض الاستهلاك الكلى فى الاقتصاد وذلك للوصول إلى تخفيض الطلب الكلى حتى يتم تخفيض العجز فى ميزان المدفوعـــات ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق يسعى إلى زيادة الاستثمار الكلى وذلك حتى يتم زيادة العرض الكلى فى الأقتصـــاد الأمر الذى يساعد على تحقيق التوازن الأقتصادى الداخلى والخارجي ، وسنحاول فى هذا الفصل معرفة مدى تطـــور كل من الاستهلاك الكلى والأستثمار على النحو التالى :-

المبحث الأول :- تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق

المبحث الثانى :- تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف

المطلب الأول
تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار
قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧

الجدول التالى يوضح تكور الاستهلاك الكلى والاستثمار فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩.

جدول رقم (١٧٣) يوضح تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنه	قيمه الاستهلاك الكلى (١)	معدل نمو السنوي	كنسبة من الناتج المحلي	الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلي	الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلي	الاستثمار الكلي (٢) أ + ب	معدل نموه السنوي	كنسبه من الناتج المحلي	قيمة الاستثمار الداخلى (أ)	قيمة الاستثمار الخارجي (ب)	الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق ١+٢
١٩٧٥	٤٤٩٤	١٣,١	٩٥,٣	٢٧	٧٣	٢٢١	–	٤,٧	١٣٢٨	١١٠,٧-	٤٧١٥
١٩٧٦	٥٤٣٤	٢٠,٩	٨٨,٧	٢٨,٩	٧١,١	٦٩٤,٥	٢١٤,٣	١١,٣	١٥٨٠	٨٨٥,٥-	٦١٢٨,٥
١٩٧٧	٦٦١٤	٢١,٧	٨١,٢	٢٥,٧	٧٤,٣	١٥٣٥,٤	١٢١,١	١٨,٨	٢٣٨٦	٨٥٠,٦-	٨١٤٩,٤
١٩٧٨	٨١٢٠	٢٢,٨	٨١,٥	٢٢,٧	٧٧,٣	١٨٤٤,٤	٢٠,١	١٨,٥	٣٠٣٤	١١٨٩,٦-	٩٩٦٤,٤
١٩٧٩	١٠٦٨٢	٣١,٦	٩٠,٤	١٩,٣	٨٠,٧	١١٣٢,١	٣٨,٦	٩,٦	٣٧٩٦	٢٦٦٣,٩-	١١٨١٤,١

المصدر بالنسبة لبيانات الاستهلاك الكلى والاستثمار الداخلى

البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

المصدر لنسبة لبيانات الاستثمار الخارجى :

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook. 1995 P.243
IMF. International Financial Statistics, Yearbook, 1995,P 346

ونرى على الجدول السابق الأتى :-

اولا :- فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلى .

(١) يلاحظ أن قيمة الاستهلاك الكلى تزايدت بعد الاتفاق بصورة كبيرة فى مقابل الوضع قبل الاتفاق حيث تزايدت هذه القيمة من ٤٤٩٤ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ، ٥٤٣٤ مليون عام ١٩٧٦ إلى ٦٦١٤ مليون عام ١٩٧٧ ثم إلى ٨١٢٠ مليون عام ١٩٧٨ ثم أخيراً إلى ١٠٦٢٨ مليون عام ١٩٧٩ وهذا يعنى أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل من الوضع بعده .

(أ) كما يلاحظ أيضاً أن معدل نمو الاستهلاك الكلى تزايد بنسبة أكبر بعد الاتفاق حيث تزايد هذا المعدل من ١٣و١ ٪ عام ١٩٧٥ ، ٢٠و٩ ٪عام ١٩٧٦ إلى ٢١و٧ ٪عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢٢و٨٪ عام ١٩٧٨ وأخيراً إلى ٣١و٦ ٪عام ١٩٧٩ .

(ب) وبالنسبة للاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (بسعر السوق) فيلاحظ أنه كان منخفض فى عام الاتفاق والعام التالى له بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، ولكنه فى عام ١٩٧٩ كان مرتفعاً" عن عام ١٩٧٦ ولكنه فى نفس الوقت كان منخفضا" عن عام ١٩٧٥ ذلك الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى انخفض من ٩٥و٣٪ عام ١٩٧٥ ، ٨٨و٧ ٪عام ١٩٧٦ إلى ٨١و٢ ٪عام ١٩٧٧ ثم إلى ٨١و٥٪ عام ١٩٧٨ ثم ارتفع فى عام ١٩٧٩ إلى ٩٠و٤ ٪.

(ج) وإذا نظرنا إلى الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى خلال الفترة محل البحث ، فإننا نجد أن الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى قد انخفض بعد الاتفاق بالمقارنة على الوضع قبل الاتفاق حيث انخفض من ٢٧٪ عام ١٩٧٥ ، ٢٨و٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢٥و٧٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢٢و٧٪عام ١٩٧٨ أخيراً إلى ١٩و٣٪ عام ١٩٧٩

(د) أما بالنسبة للاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلى ، فيلاحظ أنها تزايدت بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفعت من ٧٣٪ عام ١٩٧٥ ٧١و١٪ عام ١٩٧٦ إلى ٧٤و٣ ٪ عام ١٩٧٧ إلى ٧٧و٣ ٪عام ١٩٧٨ ثم أخيراً إلى ٨٠و٧٪ عام ١٩٧٩ .

ثانيا : مدى تطور الاستثمار الكلى .

(أ) إذا نظرنا إلى تطور قيمة الاستثمار الكلى خلال الفترة محل البحث ، فإننا نجد أنا هناك تزايدا" كبيرا" حدث لقيمة الاستثمار الكلى بعد الاتفاق مع الصندوق المقارن بالموضوع قبل الاتفاق حيث ارتفعت قيمة الاستثمار الكلى من ٢٢١ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٨٤٤٤،٤ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى ١١٣٢و١ مليون فى عام ١٩٧٩ .

(ب) اذا قارنا معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى قبل الاتفاق وبعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ أن هذا المعدل انخفض بعد الاتفاق حيث انخفض من ٢١٤و٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٢١و١٪عام ١٩٧٧ ثم استمر فى الانخفاض عام ١٩٧٨ حتى بلغ ٢٠و١٪ وبالنسبة للاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فيلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق حيث ارتفع من ٤و٧ ٪ عام ١٩٧٥ ، ١١و٣ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٨و٨٪عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٨و٥٪ عام ١٩٧٨ ولكنه انخفض إلى ٩و٦ ٪عام ١٩٧٩ .

(ج) أما بالنسبة لتطور قيمة الاستثمار الداخلى خلال الفترة محل الدراسة ، فيلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق بصورة كبيرة حيث ارتفعت قيمته من ١٣٢٨ مليون جنيه عام ١٩٧٥ و ١٥٨٠ مليون عام ١٩٧٦ إلى ٢٣٨٦ مليون عام ١٩٧٧ ثم إلى ٣٠٣٤ مليون عام ١٩٧٨ وأخيراً إلى ٣٧٩٦ مليون عام ١٩٧٩ .

(د) وفيما يتعلق الاستثمار الخارجى خلال الفترة محل الدراسة ، فيلاحظ أنه كان سالباً طوال الفترة محل الدراسة والسبب فى ذلك هو تزايد الواردات من السلع والخدمات ومعن الصادرات كما يلاحظ أن هذه القيمة قليلة عام ١٩٧٧ بالمقارنة على الفترة السابقة عليه حيث انخفضت من - ٨٨٥و٥ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ٨٥٠و٦ مليون ثم ارتفعت فى السنوات التالية إلى- ١١٨٩و٦ مليون عام ١٩٧٨ ثم إلى - ٢٦٦٣و٩ مليون خلال الفترة محل البحث ، واللوحة التالية توضح نتائج البحث فى هذا المطلب .

ألسنه	قيمة الاستهلاك الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى	الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلى	قيمة الاستثمار الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	قيمة الاستثمار الداخلى	قيمة الاستثمار الخارجى
١٩٧٥	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	مرتفعة	منخفضة	منخفضة	–	منخفضة	منخفضة	سالب ومرتفع
١٩٧٦	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	مرتفعة	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة	منخفضة	سالب ومرتفع
١٩٧٧	مرتفعة	مرتفع	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفع	مرتفع	مرتفع	سالب ومنخفض
١٩٧٨	مرتفعة	مرتفع	منخفضة	منخفضة	مرتفعة	مرتفعة	منخفضة	مرتفع	مرتفع	سالب ومرتفع
١٩٧٩	مرتفعة	مرتفع	مرتفعة	منخفضة	مرتفع	مرتفعة	سالب ومنخفض	منخفضة	مرتفع	سالب ومرتفع

المطلب الثانى
تطور الاستهلاك الكلى و الاستثمار
قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧

الجدول التالى يوضح تطور كل من الاستهلاك الكلى والاستثمار خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ وذلك لمعرفة مدى تحسن وضع كل من الاستهلاك الكلى والاستثمار بعد الاتفاق مع الصندوق .

جدول رقم (١٧٤) يوضح تطور كل من الاستهلاك الكلى والاستثمار خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩

السنه	قيمه الاستهلاك الكلى (١)	معدل نمو السنوي	كنسبة من الناتج المحلي	الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلي	الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلي	الاستثمار الكلي (٢) أ + ب	معدل نمود السنوي	كنسبة من الناتج المحلي	قيمة الاستثمار الداخلى (أ)	قيمة الاستثمار الخارجي (ب)	الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق ١+٢
١٩٨٥	٢٥٦,٧	١٨,٤	٩٤,٨	٢٧,٣	٧٢,٧	١٣٩٦,٦	٥٦,٨	٥,٢	٥٧١٧+	٤٣٢٠,٤-	٢٧٠٨٣,٧٧
١٩٨٦	٤٠٥٩٠	٥٨	٨٩,٦	١٥,٦	٨٤,٤	٤٧١٠,٩	٢٣٧,٣	١٠,٤	٨١٥٠+	٣٤٣٩,١-	٤٥٣٠٠,٩
١٩٨٧	٤٢٢٨٥	٤.٢	٨٩,١	١٥,٧	٨٤,٣	٥١٩٧,٥	١٠,٣	١٠,٩	٨٤٠٠+	٣٢٠٢,٥	٤٧٤٨٢,٥
١٩٨٨	٤٤٤٠٤,٣	٥	٨٩,١	١٥,٧	٨٤,٣	٥٤٠٥,٩	٤	١٠,٩	-٩٢٤٤+	٣٨٣٨,١-	٤٩٨١٠,٩
١٩٨٩	٤٧١٥,٥	٥,٩	٩٣,٣	١٥,٦	٨٤,٤	٣٤٠٠,٣	٣٧,١-	+٦,٧	٩٤٣٠,٥	٦٠٣٠,٢	٥٠٤١٥,٨

المصدر بالنسبة لبيانات الاستهلاك الكلى والاستثمار الداخلى :

البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

المصدر لنسبة للبيانات الاستثمارية الخارجى :

IMF,Balance of Payments Statistics,Yearbook ,1995 ,P.243
MF,International Financial Statistics ,Yearbook, 1995 ,P 346

ونرى على الجدول السابق الأتى :-

أولاً : -فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلى .

(أ) يلاحظ أن قيمة الاستهلاك الكلى قد تزايدت من ٢٥٦٨٧ مليون جنيه عام ١٩٨٥ ، ٤٠٩٥٠ مليون عـــام ١٩٨٦ إلى ٤٢٢٨٥ مليون عام ١٩٨٧ ثم إلى ٤٤٤٠٤,٣ مليون عام ١٩٨٨ وأخـــيراً إلـــى ٤٧٠١٥,٥ مليـــون عـــام ١٩٨٩٠.

(ب) وبالنسبة لمعدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى خلال الفترة محل البحث ، فيلاحظ انخفاض هذا المعـــدل بعـــد الاتفاق ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفض من ٤و١٨٪ عام ١٩٨٥ ، ٥٨ ٪عام ١٩٨٦ إلـــى ٢و٤٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٥ ٪عام ١٩٨٨، وأخيراً إلى ٩و٥ ٪ عام ١٩٨٩.

ثانياً :- مدى تطور الاستثمار الكلى .

(أ) إذا نظرنا إلى قيمة الاستثمار الكلى وبعد الاتفاق فإننا نجد أنها تزايدت بعد الاتفاق باستثناء عام ١٩٨٩ حيث كـــانت أقل من عام ١٩٨٦ بالمقارنة للوضع قبل الاتفاق حيث تزايدت هذه القيمة من ٦و١٣٩٦ مليون جنيه عـــام ١٩٨٥ و ٩و٤٧١٠ مليون عام ١٩٨٦ إلى ٥و٥١٩٧ مليون عام ١٩٨ ٩و٥٤٠٥ مليون عام ١٩٨٨ ثم انخفضـــت قيمـــة الاستثمار الكلى فى عام ١٩٨٩ إلى ٣و٣٤٠٠ مليون جنيه ٠

(ب)بالنسبة لمعدل النمو السنوى للاستثمار الكلى خلال الفترة محل البحث فيلاحظ أن هذا المعـــدل انخفـــض بعـــد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفض من ٨و٥٦٪ عام ١٩٨٥ ٣و٢٣٧٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣و١٠٪ عام ١٩٨٧ ثم إستمر فى الانخفاض عام ١٩٨٨ حيث بلغ ٤٪ ثم إنقلب هذا المعدل إلى قيمة سالبة عـــام ١٩٨٩ فأصبح - ١و٣٧٪ ٠

(جـ) أما بالنسبة للاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (بسعر السوق) فيلاحظ أيضاً أنه تزايـــد بعـــد الاتفاق بأستثناء عام ١٩٨٩ أيضاً حيث تزايد من ٢و٥٪ عام ١٩٨٥ ، ٤و١٠٪ عام ١٩٨٦ إلـــى ٩و١٠٪ عـــام ١٩٨٧ ، عام ١٩٨٨ ثم انخفض إلى ٧و٦ ٪عام ١٩٨٩ ٠

(د) وإذا نظرنا إلى الاستثمار الداخلى خلال الفترة محل الدراسة فإننا نجد أنه تزايد بعد الاتفـــاق ، حيـــث تزايـــد مـــن ٥٧١٧ مليون جنية عام ١٩٨٥ ، ٨١٥٠ مليون عام ١٩٨٦ إلى ٨٤٠٠ عـــام ١٩٨٧ ثـــم ٩٢٤٤ مليـــون عـــام ١٩٨٨ ثم إلى ٥و٩٤٣٠ مليون فى عام ١٩٨٩.

(هـــ) وبالنسبة للاستثمار الخارجى فالملاحظ أنه كان قيمة سالبة قبل الاتفاق وبعده وأن كانت قيمته السالبة هذه قـــد انخفضت قليلاً فى عام ١٩٨٧ ، حيث انخفضت من ١و٣٤٣٩ مليون جنية عام ١٩٨٦ إلى ٣٢٠٢،٥ مليـــون عـــام ١٩٨٧ ثم تزايدت بعد ذلك إلى ١و٣٨٣٨ مليون عام ١٩٨٨ ، ٢و٦٠٣٠مايون عام ١٩٨٩ ، و اللوحة التاليـــة توضـــح نتائج اختبار مدى تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار ، خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ .

السنة	قيمة الاستهلاك الكلى (١)	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى	الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلى	الاستثمار الكلي (٢) أ + ب	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	قيمة الاستثمار الداخلى (أ)	قيمة الاستثمار الخارجى (ب)
١٩٨٥	منخفضة	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض	منخفضة	سالبة مرتفعة
١٩٨٦	منخفضة	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع جداً	مرتفع	منخفضة	سالبة ومرتفعة
١٩٨٧	مرتفعة	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفعة	سالبة ومنخفضة
١٩٨٨	مرتفعة	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع	مرتفعة	سالبة ومرتفعة
١٩٨٩	مرتفعة	منخفض	مرتفع	منخفض	مرتفع	منخفض	سالب ومنخفض	منخفض	مرتفعة	سالبة ومرتفعة

المطلب الثالث
تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار
قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١

الجدول التالى يوضح تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣.

جدول رقم (١٧٥) يوضح تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنه	قيمة الاستهلاك الكلى (١)	معدل نمو السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى	الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلى	الاستثمار الكلى (٢) أ + ب	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	قيمة الاستثمار الداخلى (أ)	قيمة الاستثمار الخارجى (ب)	الناتج المحلى الإجمالى بسعر الوجه ١+٢
١٩٨٩	٤٧٠١٥،٥	٥٫٩	٩٣٫٣	١٥٫٦	٨٤٫٤	٢٤٠٠٫٣	٣٧٫١-	٦٫٧	٩٤٣٠٫٥	٦٠٣٠٫٢-	٥٠٤١٥٫٨
١٩٩٠	٤٨٨٥٥	٣.٩	١٠٢	١٥٫٦	٨٤٫٤	٩٥٦-	-	٢	٩٤٨٠	١٠٤٣٦-	٤٧٨٩٩
١٩٩١	١٢٢١٥٦	-	٨٣،٢	٩٫٩	٩٠٫١	١٢٨٥٨٫٨	-	٨٫٨	٢٤٦١٧	١١٧٥٨٫٢-	١٤٦٧٧٣
١٩٩٢	١١٩٦١٠	٢،١-	٨١	١٢٫٨	٨٧٫٢	١٣٨٠٠٫٩	٣٫٧	٩٫٣	٢٨٠٠٠	١٤١٩٩٫١	١٤٧٦١٠
١٩٩٣	١٢٤٠٦٦	٣٫٧	٧٩٫٥	١٣٫١	٨٦٫٩	١٦١٣٧٫٤	١٦٫٩	١٠٫٣	٣٢٠٠٠	١٥٨٦٢٫٦-	١٥٦٠٦٠

المصدر بالنسبة لبيانات الاستهلاك الكلى والاستثمار الداخلى :

National Bank of Egypt, Economic Bulletin. Vol. . x x x x V I I I I No . 1 , 1996 p . 84

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

المصدر بالنسبة للبيانات الاستثمارية الخارجى :

IMF, Balance of payments Statistics, yearbook, 1995. p. 243
IMF, International financial statistics, yearbook, 1996, p . 337

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

اولا :- فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلى قبل وبعد الاتفاق .

(أ) يلاحظ أن قيمة الاستثمار الكلى تزايدت بعد الاتفاق بصورة كبيرة ، نظراً لإختلاف الأسعار التى بها تقدر هذه القيمة فحتى عام ١٩٩٠ كانت هذه القيمة تحسب على أساس أسعار عام ١٩٨٦ عام ١٩٨٧ أما ابتداءاً من عام ١٩٩١ فإن حساب قيمة الاستهلاك الكلى كان على أساس أسعار عام ١٩٩١ ولذلك تميزت قيمة ارتفاع من ٤٧٠١٥و٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥ ، ٤٨٨٥٥ مليون عام ١٩٨٦ إلى ١٢٢١٥٦ مليون عام ١٩٩١ ثم إلى ١٩٦١٠ مليون عام ١٩٩٢ ثم ١٢٤٠٦ مليون عام ١٩٨٩

(ب) وبالنسبة لمعدل نمو الاستهلاك الكلى ، فيلاحظ إنه انخفض بعد الاتفاق حيث انخفض من ٩و٥٪ عام ١٩٨٩ ، ٩و٣ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ثم إلى - ١و٢٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ٧و٣٪ عام ١٩٩٣ .

(ج) أما بالنسبة للاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى بسعر ، فيلاحظ أنه انخفض أيضا بعد الاتفاق حيث انخفض من ٣و٩٣٪ عام ١٠٢٤١٩٨٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣و٨٣٪ عام ١٩٩١ ثم إلى ٨١٪ عام ١٩٩١ وأخيرا إلى ٥و٧٩ ٪عام ١٩٩٣ .

(د) وفيما يتعلق بتطور الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى ،فالملاحظ أيضا أنه انخفض بعد الاتفاق حيث انخفض من ٦و١٥٪ فى عام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ إلى ٩و٩٪ عام ١٩٩١ إلى ٨و١٢٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ١و١٣ ٪عام ١٩٩٣ .

(هـ) وبالنسبة لتطور الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلى ، فيلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق ، بعكس الاستهلاك الحكومى حيث تزايد الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلى من ٤و٨٤٪ عام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ إلى ١و٩٠٪ عام ١٩٩١ وإلى ٢و٨٧٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ٩و٨٦٪عام ١٩٩٣ .

ثانيا :- مدى تطور الاستثمار الكلى قبل وبعد الاتفاق .

(أ)إذا نظرنا إلى قيمة الاستثمار الكلى خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نجد أنها تزايدت بعد الاتفاق بصورة كبيرة وصلت فى عام ٩٩٣ إلى خمسة أضعاف هذه القيمة فى عام ١٩٨٩ . ذلك أن قيمة الاستثمار الكلى تزايدت من ٣و٣٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ومن ٩٥٦ مليون عام ١٩٩٠ إلى ٨و١٢٨٥٨ مليون جنيه عام ١٩٩١ ثم إلى ٩و١٣٨٨٠٠ مليون عام ١٩٩٢ , أخيرا إلى ٤و١٦١٣٧ مليون فى عام ١٩٣٩ وهذا يعنى تحسن قيمة الاستثمار الكلى بعد الاتفاق .

(ب) وبالنسبة لمعدل النمو السنوى للاستثمار الكلى ، فالملاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق بنسبة كبيرة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث تزايد من قيمة سالبة فى عام ١٩٨٩ بلغت - ١و٣٧ ٪ إلى قيمة إيجابية بعد الاتفاق بلغت قيمة ٧,٣ ٪ عام ١٩٩٢ ، ٩و١٦٪ عام ١٩٩٣ .

(ج) أما بالنسبة لتطور الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فيلاحظ أنه تزايد أيضا بعد الاتفاق حيث تزايد من ٧و٦ ٪عام ١٩٨٩ ، ٢ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨و٨٪عام ١٩٩١ ثم إلى ٣و٩٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ٣و١٠٪عام ١٩٩٣ .

(د) وفيما يتحقق بتطور قيمة الاستثمار الداخلى خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نجد أنها تضاعفت بعد الاتفاق أكثر من ثلاثة أضعاف وهذه القيمة قبل الاتفاق حيث تزايدت من ٣و٩٤٣٠ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، ٩٤٨٠ مليون عام ١٩٩٠ إلى ٢٤٦١٧ مليون عام ١٩٩١ ثم إلى ٢٨٠٠٠ مليون عام ١٩٩٢ وأخيرا ٣٢٠٠٠ مليون عام ١٩٩٣ .

(هـ) وبالنسبة لتطور قيمة الاستثمار الخارجى خلال هذه الفترة،فما زالت قيمة هذا الاستثمار سالبة طوال هذه الفترة ، وان كانت هذه القيمة السالبة تزايدت أكثر بعد الاتفاق ، حيث تزايدت من -٢و٦٠٣٠ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ، -١٠٤٣٦ مليون عام ١٩٩٠ الى-١١٧٥٨,٢مليون فى عام ١٩٩١ ثم إلى - ١٤١٩٩,١ ، وأخيرا إلى-١٥٨٦٢,٦ مليون فى عام ١٩٩٣ ، واللوحة التالية توضح نتائج إختبار مدى تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار ،خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣ .

السنه	قيمة الاستهلاك الكلى (١)	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى	قيمة الاستثمار الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبه من الناتج المحلى	قيمة الاستثمار الداخلى	قيمة الاستثمار الخارجى
١٩٨٩	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	منخفض جدا	منخفضة	منخفضة	سالبه ومنخفضة
١٩٩٠	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع	منخفض	-	منخفضة	منخفضة	سالبه ومنخفضة
١٩٩١	مرتفع		منخفض	منخفض	مرتفع	- مرتفع	مرتفعة	مرتفعة	سالبة ومرتفعة
١٩٩٢	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفعة	مرتفعة	سالبة ومرتفعة
١٩٩٣	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفعة	مرتفعة	سالبة ومرتفعة

المطلب الرابع

تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار

قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦

جدول رقم (١٧٦) يوضح الاستهلاك الكلى والاستثمار خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤ - ١٩٩٧/١٩٩٨

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستهلاك الكلى(١)	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى	الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلى	الاستثمار الكلى (٢) أ + ب	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	قيمة الاستثمار الداخلى (أ)	قيمة الاستثمار الخارجى (ب)	الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق ١+٢
١٩٩٤/٩٣	١٢٤٠٦٠	٣,٧	٨٣,٤	١٣,١	٨٦,٩	٢٤٧٠٠	٥,١	١٦,٦	٣٢٢٠٠	٧٥٠٠ -	١٤٨٧٦٠
١٩٩٥/٩٤	١٢٩٢٣٧	٤,٢	٨٣,١	١٣,٣	٨٦,٧	٢٦٣٠٠	٦,٥	١٦,٩	٣٣٧٠٠	٧٤٠٠ -	١٥٥٥٣٧
١٩٩٦/٩٥	١٣٤٨٠٣	٤,٣	٨٢,٤	١٣,٦	٨٦,٤	٢٨٧٠٠	٩,١	١٧,٦	٣٥٨٠٠	٧١٠٠ -	١٦٣٥٠٣
١٩٩٧/٩٦	١٤٠٦٣ •٢١٥٥٠٠	٤,٣	٨٤,٢	١٢,١	٨٧,٩	• ٤٠٣٠٠	• ٤٠,٤	١٥,٨	٥١٤٠٠	• ١١١٠٠ -	٢٥٥٨٠٠
١٩٩٨/٩٧	٢٢٥٣٠٠	٤,٥	٨٢,٩	١٢,١	٨٧,٩	٤٦٥٠٠	١٥,٤	١٧,١	٥٧٢٠٠	١٠٧٠٠ -	٢٧١٨٠٠

- بلغت قيمة الاستهلاك المحلى الكلى عام ١٩٩٣/٩٢ حوالى ١١٩٦١٠ مليون جنيه ٠
- * على أساس أسعار ١٩٩٧/٩٦ ٠
- بلغت قيمة الاستثمار الكلى عام ١٩٩٣/١٩٩٢ حوالى ٢٣٥٠٠ مليون جنيه ٠
- المصدر : - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية العدد الأول المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨م، ص ١٠٨ ٠
- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث ٠

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

أولا : بالنسبة لتطور الاستهلاك الكلى .

١- يلاحظ أن قيمة الاستهلاك الكلى تزايدت بصورة ملحوظة بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت من ١٢٩٢٣٧ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ١٣٤٨٠٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ١٤٠٦٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وفقا" لأسعار ١٩٩٢/١٩٩١ ، ٢١٥٥٠٠ مليون جنيه فى نفس العام وفقا لأسعار عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم استمرت قيمة الاستهلاك الكلى فى التزايد حتى بلغت ٢٢٥٣٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

٢- كما تزايد معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا المعدل من ٤,٢ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ٤,٣٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ٤,٥٪عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ولكنه لم يتزايد فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ حيث ظل ٤,٣ ٪ ٠

٣- وإذا نظرنا إلى الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق فأننا نجد انه تزايد فى العام الأول للاتفاق ثم انخفض فى العام الثانى له ، حيث ارتفع من ٨٣,١٪عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ٨٢,٤٪عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ٨٤,٢٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ولكنه انخفض مرة أخرى إلى ٨٢,٩٪عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

وكل ذلك يؤكد أن وضع الاستهلاك الكلى كان أفضل قبل الاتفاق مع الصندوق ، نظراً لانخفاض قيمة معدل نموه السنوى وانخفاضه كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى باستثناء عام ١٩٩٨/١٩٩٧ الذى انخفض فيه الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .

٤- وإذا نظرنا إلى الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى قبل الاتفاق وبعده ، فإننا نجد أنه انخفض بعد الاتفاق ، حيث انه انخفض من ١٣,٣٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ١٣,٦٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ١٢,١٪ فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٥- وبالنظر إلى الاستهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلى فيلاحظ أنه تزايد بعد الاتفاق بنفس نسبة انخفاض الاستهلاك الحكومى ، حيث تزايد الاستهلاك الخاص من ٨٦,٧٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ٨٦,٤٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٨٧,٩٪ فى عامى ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ .

ثانياً: مدى تطور الاستثمار الكلى .

١- إذا قارنا قيمة الاستثمار الكلى قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق ، فإننا نلاحظ تزايد قيمته بعد الاتفاق حيث تزايدت هذه القيمة من ٢٦٣٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ٢٨٧٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٥ وفقا لأسعار ١٩٩٢/١٩٩١ -إلى ٤٠٣٠٠ مليون جنيه - وفقا لأسعار ١٩٩٧/١٩٩٦ - ثم استمرت هذه القيمة فى التزايد فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ حيث بلغت ٤٦٥٠٠ مليون جنيه .

٢- واذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى ، فإننا نجد تزايد هذا المعدل بصورة ملحوظة بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايد هذا المعدل من ٦,٥ ٪عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ٩,١٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ - على أساس أسعار ١٩٩٢/١٩٩١ - إلى ٤٠,٤٪ - على أساس أسعار ١٩٩٧/١٩٩٦- والى ١٥.٤ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٣- وبالنظر إلى الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق فيلاحظ انخفاض قيمته من ١٦,٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ، ١٧,٦٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ١٥,٨ ٪عام ١٩٩٧/١٩٩٦ والى ١٧,١٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وهذا يعنى ان وضع الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كان افضل قبل الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، وإن كان هناك بعض التحسن فى هذا الوضع عام ١٩٩٨/١٩٩٧

٤- ويلاحظ بالإضافة إلى ما سبق أن قيمة الاستثمار الداخلى قد تزايدت بعد الاتفاق مع الصندوق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما تزايدت القيمة السالبة للاستثمار الخارجى بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

نخلص من كل ما سبق إلى أن قيمة كل من الاستهلاك الكلى والاستثمار الكلى قد تزايدت بعد الاتفاق مع الصندوق ، وأن معدل النمو السنوى لكل منهما ارتفع وإن كان الارتفاع كان بمعدلات أكبر بالنسبة للاستثمار الكلى بعد الاتفاق مع الصندوق فى مقابل الاستهلاك الكلى ، وتزايد الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم انخفض فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وفى المقابل انخفض الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى فى

عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ثم تزايد فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، وكل ذلك يعنى التحسن البسيط فى وضع الاستثمار الكلــى فــى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

المبحث الثانى

تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف

فى هذا المبحث تحاول معرفة مدى تحقق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الاستهلاك الكلى ، وبصفــه خاصــة الاستهلاك الحكومى وزيادة الاستثمار الكلى خلال الفترة محل الدراسة

وتنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هى :-

المطلب الأول : – تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧

المطلب الثانى :- تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧

المطلب الثالث :- تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف في برنامج ١٩٩١

المطلب الرابع :- تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

المطلب الأول

تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف فى برنامج١٩٧٧

أولاً : مدى تطور الاستهلاك الكلى والمستهدف .

جدول رقم (١٧٧) يوضح لنا تطور الاستهلاك الكلى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستهلاك الكلى	معدل نموه من النتائج	كنسبة من النتائج	الاستهلاك الحكمى كنسبة من الاستهلاك الكلى	المستهدف
١٩٧٦	٥٤٣٤	٢٠,٩	٨٨,٧	٢٨,٩	بإنخفاض تدريجى
١٩٧٧	٦٦١٤	٢١,٧	٨١,٢	٢٥,٧	
١٩٧٨	٨١٢٠	٢٢,٨	٨١,٥	٢٢,٧	
١٩٧٩	١٠٦٨٢	٣١,٦	٩٠,٤	١٩,٣	

المصدر : – البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول الآتى :-

١- أن المستهدف فيه يتعلق ينخفض قيمة الاستهلاك الكلى لم يتحقق طول الفترة محل الدراسة حيث تزايــدت هــذه القيمة تدريجيا" بدلاً من أن تنخفض .

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى أيضاً لم يتحقق خلال الفــترة محــل البحث حيث تزايد هذا المعدل بصورة تدريجية بدلاً من أن ينتخفض .

٣- وفيما بتعليق بتخفيض قيمة الاستهلاك الكلى كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى كمستهدف مــن الاســتهلاك الكلى خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق إلا فى عام الاتفاق والعام التالى له فقط .

٤- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى تحقق طوال الفترة محل الدراسة .

ثانياً :- مدى تطور الاستثمار الكلى والمستهدف

جدول رقم (١٧٨) يوضح لنا تطور الاستثمار الكلى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستثمار الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	المستهدف
١٩٧٦	٦٩٤٫٥	٢١٤٫٣	١١٫٣	تزايد تدريجى
١٩٧٧	١٥٣٥٫٤	١٢١٫١	١٨٫٨	
١٩٧٨	١٨٤٤٫٤	٢٠٫١	١٨٫٥	
١٩٧٩	١١٣٢٫١	٣٨٫٦-	٩٫٦	

المصدر : - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

IMF, Balance of payments statistics, yearbook, 1995. P.243

IMF, International financial statistics, year book, 1995.P.346

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول الأتى:-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الاستثمار الكلى خلال الفترة محل الدراسة قد تحقق فى عام الاتفاق والعام التالى له لم يتحقق فى عام ١٩٧٩ .

٢- وأن المستهدف فيما يتعلق بزيادة معدل النمو للاستثمار الكلى تحقق عام الاتفاق ولم يتحقق بعد ذلك .

٣- أن زيادة قيمة الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لم يتحقق إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق

واللوحة التالية توضح نتائج اختبار من تطور الاستهلاك الكلى للاستثمار والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩

لسنة	قيمة الأستهلاك	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	الاستهلاك الحكومى من الاستهلاك الكلى	المستهدف	الأستثمار الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من النتاتج	المستهدف
١٩٧٧	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	تحقيق	تحقيق	
١٩٧٨	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق	تخفيض تدريجى	تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تزايد تدريجى
١٩٧٩	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق		عدم تحقيق	تحقيق	عدم تحقيق	

المطلب الثاني

تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار والمستهدف في برنامج ١٩٨٧

اولاً :- مدى تطور الاستهلاك الكلى والمستهدف .

جدول رقم (١٧٩) يبين مدى تطور الاستهلاك الكلى والمستهدف خلال الفترة ، من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستهلاك الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى	المستهدف
١٩٨٦	٤٠٥٩٠	٥٨	٨٩٫٦	١٥٫٦	انخفاض تدريجى
١٩٨٧	٤٢٢٨٥	٤٫٢	٨٩٫١	١٥٫٧	
١٩٨٨	٤٤٤٠٤٫٣	٥	٨٩٫١	١٥٫٧	
١٩٨٩	٤٧٠١٥٫٥	٥٫٩	٩٣٫٣	١٥٫٦	

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من هذا الجدول الآتى :-

١- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الاستهلاك الكلى خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق حيث تزايدت قيمة الاستهلاك الكلى طوال هذه الفترة بصورة تدريجية .

٢- أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض معدل النمو السنو للأستهلاك الكلى لم يتحقق إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق

٣- أن المستهدف بخصوص تخفيض الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى لم يتحقق إلا فى عام الاتفاق والعام التالى له مباشرة .

٤- وبالنسبة لتخفيض قيمة الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى فالملاحظ أن هذا المستهدف لم يتحقق إلا فى عام ١٩٨٩ .

ثانياً :- مدى تطور الاستثمار الكلى والمستهدف .

جدول رقم (١٨٠) يوضح تطور الاستثمار الكلى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستثمار الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	المستهدف
١٩٨٦	٤٧١٠٫٩	٧٫٢٣٧	١٠٫٤	زيادة تدريجية
١٩٨٧	٥١٩٧٫٥	٣٫١٠	١٠٫٩	
١٩٨٨	٥٤٠٥٫٥	٤	١٠٫٩	
١٩٨٩	٣٤٠٠٫٣	-٣٧٫١	٦٫٧	

المصدر : - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

- IMF, Balance of payments statistics, yearbook, 1995. P.243
- IMF, International financial statistics, year book, 1995.P.346

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نستخلص من هذا الجدول الآتى :-

١-أن زيادة الاستثمار الكلى كمستهدف لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق والعام التالى له مباشرة .

٢-أن المستهدف خلال الفترة محل الدراسة لم يتحقق حيث تناقص معدل النمو السنوى للأستثمار الكلى طوال هذه الفترة بصورة تدريجية .

٣- وفيما يتعلق بزيادة الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة الدراسة فالملاحظ أن هذا المستهدف لم يتحقق إلا فى عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨

واللوحة توضح اختبار مدى تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٨٩

السنة	قيمة الأستهلاك	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحل	الاستهلاك الحكومى من الاستهلاك الكلى	المستهدف	الأستثمار الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من النتائج	المستهدف
١٩٨٧	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	بالانخفاض التدريجي	تحقيق	تحقيق	تحقيق	
١٩٨٨	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق		تحقيق	عدم تحقيق	عدم تحقيق	
١٩٨٩	عدم تحقيق	عدم تحقيق	تحقيق	تحقيق		عدم تخفيض	تحقيق	عدم تحقيق	

المطلب الثالث

تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف فى برنامج ١٩٩١

اولاً :- مدى تطور الاستهلاك الكلى والمستهدف .

جدول رقم (١٨١) يوضح تطور الاستهلاك الكلى والمستهدف، خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستهلاك الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى	المستهدف
١٩٩٠	٤٨٨٥٥	٣،٩	١٠٢	١٥،٦	انخفاض تدريجى
١٩٩١	١٢٢١٥٦	-	٨٣،٥	٩،٩	
١٩٩٢	١١٩٦١٠	٢،١-	٨١	١٢،٨	
١٩٩٣	١٢٤٠٦	٣،٧	٧٩،٥	١٣،١	

المصدر :- - National Bank of Egypt , Economic , Bulletin, vol. Xxxx v1111,No.1996, p. 84 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونخرج من هذا الجدول بالنتائج التالية :-

١-أن تخفيض الاستهلاك الكلى كمستهدف لم يتحقق خلال الفترة محل الدراسة إلا فى عام ١٩٩٢

٢-أن تخفيض معدل النمو السنو وللاستهلاك الكلى أيضاً لم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة إلا فى عام ١٩٩٢ .

٣-أن المستهدف فيما يتعلق بتخفيض الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد تحقق طوال الفترة محل الدراسة ، حيث انخفضت قيمة الاستهلاك الكلى قد تحقق طوال الفترة محل الدراسة حيث انخفضت قيمة الاستهلاك الكلى كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى بصورة تدريجية طوال الفترة محل الدراسة .

٤-وفيما يتعلق بتخفيض الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى خلال الفترة محل البحث ، فالملاحظ أن هذا المستهدف لم يتحق إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .

ثانياً :- مدى تطور الاستثمار الكلى والمستهدف .

جدول رقم (١٨٢) يوضح لنا تطور الاستثمار الكلى والمستهدف ، خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الاستثمار الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من النتائج المحلى	المستهدف
١٩٩٠	٩٥٦-	-	٢	تزايد تدريجى
١٩٩١	١٢٨٥٨،٨	-	٨،٨	
١٩٩٢	١٣٨٠٠،٩	٧،٣	٩،٣	
١٩٩٣	١٦١٣٧،٤	١٦،٩	١٠،٣	

المصدر :- - National Bank of Egypt , Economic , Bulletin, vol. Xxxx v1111, No.1, 1996, p 84

IMF, Balance of payment statistics, yearbook , 1995 , P.243.

- IMF, International Financial statistics, yearbook , 1996, p. 337 .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

١-أن زيادة قيمة الاستثمار الكلى كمستهدف تحقق طوال الفترة محل الدراسة ، حيث تزايدت قيمة الاستثمار الكلى بصورة تدريجية .

٢- وفيما يتعلق بمعدل النمو السنوى للإستثمار الكلى ، فالملاحظ أنه أيضاً حقق المستهدف منه طوال الفترة محل الدراسة ، حيث تزايد هذا المعدل بصورة تدريجية .

٣- وأخيراً بالنسبة لزيادة قيمة الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فالملاحظ أن هذا المستهدف تحقق أيضا طوال الفترة محل الدراسة ، حيث تزايدت قيمة الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بصورة تدريجية طوال الفترة محل الدراسة .

لوحة توضح نتائج اختبارات مدى تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١- ١٩٩٣

السنة	الاستهلاك الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى	المستهدف	الاستثمار الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	المستهدف
	النتائج					النتائج			
١٩٩١	عدم تحقيق المستهدف	—	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	إنخفاض	تحقيق المستهدف	—	تحقيق المستهدف	تزايد
١٩٩٢	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تدريجى	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تدريجى
١٩٩٣	عدم تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	عدم تحقيق المستهدف		تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	تحقيق المستهدف	

المطلب الرابع

تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦

أولا : تطور الاستهلاك الكلى والمستهدف .

جدول رقم (١٨٣) يعرض لتطور الاستهلاك الكلى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٩٩٧/١٩٩٨

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الاستهلاك الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى	المستهدف
١٩٩٥/١٩٩٦	١٣٤٨٠٣	٤,٣	٨٢,٤	١٣,٣	
١٩٩٦/١٩٩٧	١٤٠٦٣٠ ٢١٥٥٠٠	٤,٣	٨٤,٢	١٢,١	انخفاض تدريجى
١٩٩٧/١٩٩٨	٢٢٥٣٠٠	٤,٥	٨٢,٩	١٢,١	

- بأسعار ١٩٩٦/١٩٩٧ .
- المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٠٨ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول الاتى :-

١- أن تخفيض الاستهلاك الكلى بعد الاتفاق مع الصندوق كمستهدف لم يتحقق ، نظرا' لتزايد قيمة الاستهلاك الكلى من ١٣٤٨٠٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٤٠٦٣٠ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٧ - بأسعار ١٩٩١ - والى ٢١٥٥٠٠ مليون جنيه - بأسعار ١٩٩٦ - ثم إلى ٢٢٥٣٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨.

٢- أن تخفيض معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى بعد الاتفاق كمستهدف أيضا لم يتحقق إلا فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ذلك أن هذا المعدل كان ٤,٣ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ثم ارتفع إلى ٤,٥٪ فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

٣- كما أن المستهدف بالنسبة لتخفيض الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لم يتحقق إلا فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، حيث ارتفع هذا المعدل من ٨٢,٤ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٨٤,٢٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ولكنه انخفض إلى ٨٢,٩ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

٤- وبالنسبة لتخفيض الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى كمستهدف بعد الاتفاق قد تحقق فى عامى ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ١٩٩٨/١٩٩٧ ، حيث انخفض الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى فى هذين العامين إلى ١٢,١٪ بعد أن كان ١٣,٣٪ فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ .

ثانياً: تطور الاستثمار الكلى والمستهدف .

جدول رقم (١٨٤) يعرض لتطور الاستثمار الكلى والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الاستثمار الكلى	معدل نموه السنوى	كنسبة من الناتج المحلى	المستهدف
١٩٩٦/١٩٩٥	٢٨٧٠٠	٩,١	١٧,٦	تزايد تدريجى
١٩٩٧/١٩٩٦	٤٠٣٠٠ *	٤٠,٤	١٥,٨	
١٩٩٨/١٩٩٧	٤٦٥٠٠	١٥,٤	١٧,١	

* بأسعار عام ١٩٩٦ .

• المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٠٨ .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول الاتى :-

١-أن زيادة الاستثمار الكلى كمستهدف بعد الاتفاق مع الصندوق قد تحقق ، حيث تزايدت قيمة الاستثمار الكلى من ٢٨٧٠٠ مليون جنيه قبل الاتفاق إلى ٤٠٣٠٠ مليون جنيه بعد الاتفاق - وفقا لأسعار عام ١٩٩٦ - ثم إلى ٤٦٥٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٢- وبالنظر إلى معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى بعد الاتفاق والمستهدف ، فيلاحظ تزايد هذا المعدل بعد الاتفاق مما يعنى أن المستهدف فى هذا الصدد قد تم تحقيقه .

٣- وإذا نظرنا إلى الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف بعد الاتفاق ، فيلاحظ أن المستهدف فى هذا المجال لم يتحقق عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، حيث انخفض الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ١٧,٦ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ الى ١٥,٨ عام ١٩٩٧/١٩٩٦، ولكن تزايد إلى ١٧,١ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ مما يعنى تحسن وضع الاستثمار الكلى فى هذا العام الأخير .

نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار

أولاً : نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار فى برنامج ١٩٧٧ .

(أ) نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق :

١- تزايدت قيمة الاستهلاك الكلى بعد الاتفاق ووصلت هذه القيمة إلى أضعاف قيمة الاستهلاك الكلى قبل الاتفاق ، كما ارتفع معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى بعد الاتفاق أيضا بعكس الوضع قبل الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى انخفض بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وفى المقابل تزايد الاستهلاك الخاص بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق .

٢- تضاعفت قيمة الاستثمار الكلى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، وارتفع معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، وارتفع معدل النمو السنوى لاستثمار الكلى فى عام الاتفاق إلا أنه كان أقل من معدل العام السابق مباشرة على الاتفاق ، ويلاحظ أن الاستثمار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تزايد فى عام الاتفاق والعام التالى مباشرة بالمقارنة بالوضع فى العامين السابقين للاتفاق .

(ب) نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف :

١- لم يتم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتخفيض قيمة الاستهلاك الكلى كما لم يتم تخفيض معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى خلال الفترة محل البحث ، أيضا لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى خلال الفترة ، ولكن تم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى خلال هذه الفترة .

٢- تم تحقيق المستهدف بخصوص زيادة قيمة الاستثمار الكلى خلال الفترة محل الدراسة ، ولكن لم يتم زيادة معدل النمو السنوى بنسبة كبيرة إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق وبنسبة أقل فى عام ١٩٧٨ أيضا لم يتم زيادة قيمة الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلا فى عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

ثانياً : نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار فى برنامج ١٩٨٧ .

(أ) نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق :

١- تزايدت قيمة الاستهلاك بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق خلال الفترة محل الدراسة ، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى انخفض بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل ذلك ، أيضا انخفضت قيمة الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى بعد الاتفاق بنسبة بسيطة بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، أيضا انخفض الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى بعد الاتفاق عن الوضع فى عام ١٩٨٥.

٢- كما تزايدت قيمة الاستثمار الكلى فى عام الاتفاق و العام التالى له فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى انخفض بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ، ورغم ذلك فإن

الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تزايد فى عام الاتفاق والعام التالى له فى مقابل الوضع قبـــل الاتفاق .

(ب) نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف :

١- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لخفض قيمة الاستهلاك الكلى خلال الفترة محل البحث ، حيث تزايـــدت قيمـــة الاستهلاك الكلى بصورة تدريجية طوال هذه الفترة ، ولكن تم تخفيض معدل نمو الاستهلاك الكلى بنســـبة كبـــيرة فى عام ١٩٨٧ ، وبنسبة أقل فى عامى ١٩٨٨، ١٩٨٩ ، أيضا تم تخفيض قيمة الاستهلاك الكلـــى كنســـبة مـــن الناتج المحلى فى عامى ١٩٨٧، ١٩٨٨ ، ولكن لم يتم تخفيض الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلـــى إلا فى عام ١٩٨٩ .

٢- أيضا تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بزيادة قيمة الاستثمار الكلى فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ فقط ، ولكن لم يتـــم رفع معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى خلال الفترة محل البحث ، ومع ذلك فإن المستهدف بالنسبة لزيادة قيمـــة الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد تحقق فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ .

ثالثاً : نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار فى برنامج ١٩٩١ .

(أ) نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق :

١- تضاعفت قيمة الاستهلاك الكلى بعد الاتفاق حوالى ثلاثة أضعاف قيمة قبل الاتفاق ، ولكن يلاحظ أن معدل النمـــو السنوى للاستهلاك الكلى قد انخفض بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل ذلك ، أيضا انخفض الاســـتهلاك الكلـــى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ، كما انخفض أيضـــا الاســـتهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق .

٢- تزايدت قيمة الاستثمار الكلى بعد الاتفاق بعكس الوضع قبل الاتفاق ؛كما ارتفع معدل النمو الســـنوى للاستثمـــار الكلى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل ذلك ، وفى نفس الوقت ارتفعت قيمة الاستثمار الكلى كنســـبة مـــن النـــاتج المحلى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل ذلك ، وفى نفس الوقت ارتفعت قيمة الاستثمار الكلى كنسبة مـــن النـــاتج المحلى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق •

(ب) نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف :

١- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لخفض قيمة الاستهلاك الكلى خلال الفترة محل البحث ، ولكن تم خفض معـــدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى خلال هذه الفترة ، وأيضا تم تحقيق المستهدف فيما يتعلق بخفض قيمة الاســـتهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة ، ولم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لخفض قيمة الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى إلا فى عام ١٩٩١ – عام الاتفاق .

٢-أيضا تم تحقيق المستهدف بخصوص زيادة قيمة الاستثمار الكلى خلال الفترة محل الدراسة ، كمـــا تــم تحقيــق المستهدف بالنسبة لزيادة معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى وبالنسبة لزيادة قيمة الاستثمار الكلى كنســـبة مــن الناتج المحلى طوال الفترة محل البحث .

رابعا": نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار فى برنامج ١٩٩٦ .

أ-نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفاق عام١٩٩٦ :

١- تزايدت قيمة الاستهلاك الكلى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل ذلك ، كما تزايــد معــدل النمــو الســنوى للاستهلاك الكلى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ٠

٢- تزايدت قيمة الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ فى مقابل الوضـــع قبل ذلك ، ثم انخفضت قليلا" فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

٣- انخفضت قيمة الاستهلاك الحكومى كنسبة من الاستهلاك الكلى بعد الاتفاق ، كما ارتفعت قيمة الاســـتهلاك الخاص كنسبة من الاستهلاك الكلى أيضا" بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل ذلك ٠

٤- تزايدت قيمة الاستهلاك الكلى ومعدل نموه السنوى بعد الاتفاق فى مقابل الوضع قبل الاتفاق ٠

٥- انخفضت قيمة الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى العام الأول للاتفاق ثم ارتفعـــت هــذه القيمة فى العام الثانى للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ٠

ب- نتائج اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار والمستهدف .

١- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة للاستهلاك الكلى من ناحية تخفيض هذه القيمة ، نظرا" لتزايد هـــذه القيمــة بعد الاتفاق ، كما لم يتم تخفيض معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى إلا فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ٠

٢- أيضا لم يتم تخفيض الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلا فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

٣- تم تحقيق المستهدف بالنسبة لتخفيض قيمة الاستهلاك الحكومى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفــاق مع الصندوق ٠

٤- تم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة الاستثمار الكلى بعد الاتفاق مع الصندوق ، كما تزايد معدل النمو الســـنوى للاستثمار الكلى بعد الاتفاق ٠

٥- لم يتم تحقيق المستهدف بالنسبة لزيادة الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمـــالى فـــى العـــام الأول للاتفاق ، ولكن تحقق ذلك فى العام الثانى للاتفاق - عام ١٩٩٨/١٩٩٧ - .

وبعد الانتهاء من اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار الكلى ننتقل بعد ذلك إلى بحث مـــدى ملائمــة سياســات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى مصر وهذا هو موضوع الباب القادم ٠

الباب الثالث

مدى ملاءمة سياسات صندوق النقد الدولي

للتثبيت الاقتصادي في مصر

البـــاب الثالث

مدى ملاءمة سياسات صندوق النقد الدولي

للتثبيت الاقتصادي في مصر

يهتم هذا الباب بمعرفة مدى ملاءمة تلك السياسات التى يتبناها صندوق النقد الدولى للتثبيـــت الاقتصـــادى فـــى مصر ، ونهدف من ذلك إلى الحكم النهائى على كل سياسة من تلك السياسة ، فإذا كانت الإجراءات التى تتضمنها سياسـة من السياسات أو التى تتضمنها كل السياسات ذات آثار إيجابية على الاقتصاد وأنها ليست لها اثار سلبية أو كـــان لـــها آثار سلبية يمكن تجنبها بتكلفة بسيطة ، ففى هذه الحالة تكون هذه الإجراءات ملاءمة ويجب الأخذ بها فى المستقبل ، أما إذا لم يكن الامر كذلك فلابد من التخلى عن هذه الإجراءات ويتعين فى هذه الحالة الآخذ ببدائل أخرى أكثر ملاءمـــــة ، وعلى ذلك فإن الدراسة فى هذا الباب تنقسم إلى ثلاثة فصول على النحو التالى : –

الفصل الأول : مدى ملاءمة السياسة المالية

لفصل الثانى : مدى ملاءمة السياسة النقدية

الفصل الثالث : مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف

الفصل الاول

مدى ملاءمة السياسة المالية

يهدف هذا الفصل إلى معرفة مدى ملاءمة السياسة المالية التى يتبناها الصندوق لمصر ، والحكم على مدى ملائمه السياسة المالية يتقضى منا أن نقرر مدى ملائمه الإجراءات التى طالب بها الصندوق بالنسبة للنفقات العامة ومدى ملائمه الإجراءات التى طالب بها بالنسبة للايرادات العامة وبذلك نستطيع أن نقرر مدى ملاءمة هذه السياسة ، وستنقسم الدراسة فى هذا الفصل إلى المبحثين التاليين : -

المبحث الأول : - مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة

المبحث الثانى : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالايرادات العامة

المبحث الاول

مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة

مما لاشك فيه أننا نتفق مع الصندوق فى ضرورة تخفيض الإنفاق العام ، حتى يتم تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وهذا يعد هدفا لكل حكومات العالم ، فلا توجد دولة فى العالم ترغب فى أن تعانى موازنتهما العامة من عجز ، وذلك نظراً للآثار المعاكسة التى تترتب على وجود عجز فى الموازنة العامة للدولة ، وعلى ذلك فهدف توازن الموازنة العامة للدولة يعد هدفا" أساسيا" لكل البلدان ، ولكن الخلاف يكون حول الأدوات التى سيتم إستخدامها لتحقيق هذا التوازن ، ولقد وجه لصندوق النقد الدولى العديد من الانتقادات بالنسبة لسياستة فى هذا الصدد ، ولقد تطور أهم هذه الانتقادات داخل دائرة الشئون المالية للصندوق Fiscal affairs department وذلك من خلال تأثير " فيتوتانزى " مدير هذه الدائرة ، وكان مضمون هذا الانتقاد أنه لاخلاف على أن السياسة المالية تعد أداة رئيسية لعلاج العجز فى ميزان المدفوعات ، ولكن الخلاف كان على مدى نفع التركيز على حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة ، على أساس أن الاهتمام بذلك يحول الانتباه عن المشكلة الأساسية ، وهى جودة وصمود الإجراءات المالية التى تستخدمها الحكومة للبقاء داخل الحدود القصوى المرغوبة للموازنة [1].

وعلى ذلك فحكمنا على مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة والتى تبناها صندوق النقد الدولى فى برامجه للتثبيت الاقتصادى فى مصر ، يقتضى منا أن نعرض للآثار الاقتصادية المختلفة لهذه الإجراءات ، فإذا كانت هذه الآثار فى صالح الاقتصاد يمكننا أن نقرر أن هذه الإجراءات ملاءمة ويجب الأخذ بها فى المستقبل ، وإذا لم يكن كذلك فيجب وقف العمل بها والأخذ ببديل آخر ، وسنعالج ذلك فى المطالب التالية : -

---

(١) انظر : Tony killick, IMF programmes In developing countties, op. cit., pp. 132 - 144

المطلب الأول : – مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة فى برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادى

المطلب الثانى : – مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة فى برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادى

المطلب الثالث : – مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة فى برنامج ١٩٩١ للثبيت الاقتصادى

المطلب الرابع : – مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة فى برنامج ١٩٩٦ للثبيت الاقتصادى

المطلب الاول

مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة

فى برنامج ١٩٩٧ للتثبيت الاقتصادى

أولاً : أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة .

سبق أن إنتهينا فى الباب الأول من هذه الرساله إلى عدة نتائج فيما يتعلق بالنفقات العامة والعجز فى الموازنة العامة للدولة فى برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادى نلخصها فيما يلى : –

١– تزايد قيمة النفقات العامة وإنخفاض معدل نموها السنوى فى عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ثم ارتفاعها فى عام ١٩٧٩

٢– انخفاض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة وإنخفاض كنسبة من الناتج المحلى فى عام ١٩٧٧ .

ومن النتائج السابقة نستطيع أن نقرر الآتى : –

أن انخفاض معدل نمو النفقات العامة فى عام ١٩٧٧ ساهم فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى نفس العام ، وهذا يعنى تحقيق المستهدف فى عام الاتفاق مع الصندوق ، ولكن يلاحظ أن هذا المستهدف لم يتحقق فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ولذلك يمكن القول بأن الإجراءات المتعلقة بالانفاق العام والتى تبناها الصندوق فى برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادى فى مصر ، نجحت نجاحاً مؤقتاً (عام ١٩٧٧) فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وهذا يعنى جزئياً عدم كفاية وعدم ملاءمة هذه الإجراءات .

ونرى أن تخفيض النفقات العامة عادتاً ما كان يتم من خلال تخفيض النفقات المخصصة للتحويلات (سواء الإقتصادية أم الإجتماعية) ، والنفقات المخصصة للإستثمار العام ونفقات الأجور والمرتبات ، ونلاحظ أن من شأن تخفيض هذه النفقات بطريقة عشوائية ودون دراسة أن يؤدى إلى العديد من المشكلات سواء الإقتصادية أم الإجتماعية أم السياسية على مستوى البلد ولذلك فإننا نطالب بعدم التسرع فى تخفيض أى بند من بنود الإنفاق العام قبل دراسة الأثار التى ستترتب على ذلك ،وفيما يلى نعرض للأثار الإقتصادية التى صاحبت تخفيض بعض أنواع النفقات العامة والتى طالب الصندوق بتخفيضها .

ثانيا : أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٧٧ .

أ - أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :

١-أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على ميزان المدفوعات .

يعتبر تخفيض الإنفاق المخصص الدعم والتحويلات الأخرى من أهم الإجراءات التى يصر صندوق النقد الدولى على تنفيذها فى مصر ، وذلك على أساس أن الدعم والتحويلات الأخرى لايصل إلى الفقراء فقط ولكن إلى الاغنياء أيضا ، مما يمثل عبئا" ثقيلا" على الموازنة العامة للدولة ، ويؤكد البعض (١) أن ١٥٪ فقط من الدعم والتحويلات الأخرى هو الذى يصل فى مصر إلى مستحقيه والباقى يذهب إلى غير المستحقين له

وعلى ذلك فإن تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى ثم إلغائه يعد من الإجراءات الرئيسية التى يطالب بها الصندوق ،

والجدول التالى يوضح تطور الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى الفترة محل البحث .

جدول رقم (١٨٥) يوضح تطور الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنية .

السنة	قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات الاخرى	معدل النمو النسوى	معدل النمو الحقيقى
١٩٧٥	١٣٠٢,٥	-	-
١٩٧٦	١٣٥٧,٣	٤,٢	٦,١-
١٩٧٧	١٦٥٥,٤	٢٢	٩,٣
١٩٧٨	١٦٥٦,٦	.١	١٠,٩-
١٩٧٩	٢٢٩٩,٣	٣٨,٨	٢٨,٨

المصدر : IMF, Government finance statistics ,yearbook .1982., p. 192

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

(١) انظر : -Ali Abdallah and michael Brown, " The Economy " In " Egypt · Internal chailenges and Regional stability " p.p. 39 - 40, Edited by Lillian ctaig Harris, Chatham House paper 39, The Royal institute of International Affairs. 1988·
. Ibrahim oweiss," Egypt's Economy. The pressing issues " In " The political Economy of - contemporary Egypte " Edited by : Ibrahim oweiss , pp 22 - 23 center for contemporary Arab studies, Georgetown university, 1990 .

ونرى على الجدول السابق أن معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى لم يتزايد بعد الاتفاق مع الصندوق الا فى عامى ١٩٧٧، ١٩٧٩ ،حيث تزايد من -٦,١٪عام ١٩٧٦ إلى ٩,٣٪عام ١٩٧٧ والى ٢٨,٨٪عام ١٩٧٩ ، ولكنه كان منخفضا" فى عام ١٩٧٨ ، حيث بلغ -١٠,٩٪ ،وعلى ذلك يكون وضع الدعم والتحويلات الأخرى بعد الاتفاق مع الصندوق أفضل من هذا الوضع قبل الاتفاق ، ولكن ما هو أثر عدم تحقيق المستهدف الذى كان يسعى إليه الصندوق فى عامى ١٩٧٧، ١٩٧٩ على الواردات والحساب الجارى ؟

الجدول التالى يوضح ذلك

جدول رقم (١٨٦) يوضح تطور معدل النمو السنوى للواردات والعجز فى الحساب الجارى
فى الفترة من ١٩٧٥- ١٩٧٩

السنة	معدل النمو السنوى للواردات	العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى
١٩٧٥	-	١٩,٤
١٩٧٦	٢،٦-	١٠,٦
١٩٧٧	٤،٨	٨,٤
١٩٧٨	١٨	٩,٣
١٩٧٩	٢٦،٦	١٥,٨

المصدر : IMF,Balance of Payments statistics, Yearbook, 1982, P. 147

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995, PP. 13,346

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

وهذا الجدول يؤكد أن معدل النمو السنوى للواردات لم ينخفض بعد الاتفاق مع الصندوق ، وأن العجز فى الحساب الجارى لم ينخفض إلا فى عام ١٩٧٧ ، وهذا يعنى أن تخفيض العجز فى عام ١٩٧٧ لايرجع إلىانخفاض الواردات لأن الواقع أنها تزايدت فى هذا العام ، وعلى ذلك إذا إفترضنا بقاء العوامل الاخرى التى يمكن أن تؤثر على وضع الحساب الجارى على حالها دون تأثير فى الحساب الجارى ، فإن معنى ذلك أن زيادة قيمة الإنفاق العام الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى صاحبهانخفاض فى العجز فى الحساب الجارى بعد الاتفاق مع الصندوق ، وليس العكس كما كان يتوقع الصندوق، كما صاحب تخفيض الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى زيادة فى معدل نمو الواردات ومعدل نمو العجز فى الحساب الجارى، وفى نفس الوقت صاحب ارتفاع معدل نمو الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى عام ١٩٧٩ ارتفاع فى معدل نمو الواردات وزيادة فى معدل نمو العجز فى الحساب الجارى، وهذا يشير إلى ضآلة تأثير الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى على الواردات والحساب الجارى .

٢-أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الاحتياطيات الدولية لمصر .

من المفترض أيضا -كما يرى الصندوق - أن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى من شأنه يؤثـر على الاحتياطيات الدولية لمصر بأن يقلل من اللجوء إليها وبالتالي تتزايد قيمتها ، والجدول التالي يوضح مدى تحقـق ذلك :

جدول رقم (١٨٧) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية
١٩٧٥	- ١٦,٣
١٩٧٦	+ ١٥,٥
١٩٧٧	+ ٥٥,٧
١٩٧٨	+ ١١,٦
١٩٧٩	+ ٦,٢

المصدر :- IMF,International Financial Statistics ,Yearbook, 1996,P.336

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1982, P.147

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على هذا الجدول أن هناك تزايد في الاحتياطيات الدولية لمصر في عام ١٩٧٧ ، ورغم ذلك فـإن هـذا التزايد لم يكن نتيجة لتخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، وذلك لأن الواردات في هذا العام تزايدت ولـم تنخفض ، وبالتالي يكون تزايد الاحتياطيات الدولية بمصر في عام الاتفاق راجعاً لأسباب أخرى غير تخفيض الإنفـاق على الدعم والتحويلات الأخرى .

٣-أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على التضخم :

من المعروف أن تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على السلع والخدمات من شأنه أن يرفع أسعار تلك السـلع والخدمات التي رفع عنهما الدعم والتحويلات الأخرى ، وبذلك فإن هناك علاقة عكسية بين الدعم والتحويلات الأخـرى والتضخم ، وهذه العلاقة العكسية يمكن أن تنتهي إذ تدخلت ظروف أخرى مثل زيادة الإنتاج ، والجدول التالي يوضـح تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة محل الدراسة :

جدول رقم (١٨٨) يبين تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩

السنة	معدل التضخم
١٩٧٥	٩,٧
١٩٧٦	١٠,٣
١٩٧٧	١٢,٧
١٩٧٨	١١
١٩٧٩	١٠

المصدر : البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على هذا الجدول أن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ساهم فى زيادة معدل التضخم فى مصر عام ١٩٧٨ بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد من٧, ٩٪إلى ٣, ١٠٪قبل الاتفاق إلى ١١٪عام ١٩٧٨ ، وصاحب زيادة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى زيادة فى معدل التضخم كما حدث فى عام ١٩٧٧ ،وانخفاض فى هذا المعدل كما حدث فى عام ١٩٧٩ ، وهذا يشير أيضا إلى ضآلة تأثير الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى على التضخم .

٤-أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .

٤-١ أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلى الإجمالى :-

مما لاشك فيه أن تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على بعض السلع والخدمات من شأنه أن يؤدى إلى ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات وبالتالى انخفاض الطلب عليها ، ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى زيادة المعروض منها ، وبالتالى فإذا لم يتم تصدير هذه الزيادة ، فإن ذلك يعنى أن هذه المنتجات ستظل راكدة فى السوق . وهذا يعتبر خسارة للاقتصاد ، والذى يقوى وجهة النظر أن هذه الإجراءات الأخرى التى ينادى بها الصندوق كخفض الاستثمارات العامة وتخفيض الأجور والمرتبات كل ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تخفيض الناتج المحلى الإجمالى

وذلك نظرا للآثار السلبية لهذه التخفيضات على الطلب الكلى والعرض الكلى فى الاقتصاد والجدول التالى يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٨٩) يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة
١٩٧٥	٢٧ ,٤
١٩٧٦	١٠ ,٢
١٩٧٧	٨ ,٣
١٩٧٨	٩ ,٢
١٩٧٩	٩ ,٨

المصدر : البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى من هذا الجدول أن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى قد صاحبه زيادة فى معدل نمو الناتج المحلى ، وأن زيادة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى صاحبه أيضا زيادة فى معدل نمو الناتج المحلى فى عام ١٩٧٩ ، وفى نفس الوقت صاحبهانخفاض فى هذا المعدل كما حدث فى عام ١٩٧٧ ، كل ذلك يشير أيضا إلى ضآلة تأثير الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلى الإجمالى .

٤ -٢ أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على المديونية الخارجية .

من شأن تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى أيضا أن يسهم ولو جزئياً فى تخفيض المديونية الخارجية للبلد فهل تحقق ذلك والجدول التالى يوضح مدى تحقق ذلك ؟

جدول رقم (١٩٠) يوضح تطور المديونية الخارجية لمصر ، خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنية

السنة	إجمالى المديونية الخارجية	كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
١٩٧٥	٢٨٤٧	٥٩ ,٦
١٩٧٦	٣٤١٨ ,١	٦٤ ,٩
١٩٧٧	٤٩٢٢ ,٩	٨٦ ,٣
١٩٧٨	٥٥٧٤ ,٧	٨٩ ,٥
١٩٧٩	١٠٩٤٠ ,٧	٥٩ ,٩

المصدر :- The World Bank, World debt tables ,First Supplement, External debt of developing Countries, various issues

ونرى من هذا الجدول أن زيادة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى صاحبها زيادة فى المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كما حدث فى عام ١٩٧٧ ، أيضا صاحبهاانخفاض فى هذه النسبة كما حدث فى علم ١٩٧٩ ، وأنانخفاض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى عام ١٩٧٨ صاحبه زيادة فى المديونية كنسبة من الناتج المحلى ، وهذا أيضا يشير إلى ضآلة تأثير الدعم والتحويلات الأخرى على المديونية الخارجية.

ب-أثر تخفيض الانفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

١ - أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على ميزان المدفوعات .

من المعروف أن صندوق النقد الدولى يعتمد على تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى كوسيلة أساسية لتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، الجدول التالى يوضح مدى إنخفاض الإنفاق العام فى مصر خلال الفتر محل الدراسة

جدول رقم (١٩١) يوضح تطور الإنفاق العام الاستثمارى خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون جنية

السنة	الانفاق الاستثمارى الاجمالى	معدل النمو السنوى	معدل النمو الحقيقى
١٩٧٥	٤٩٥,٩	-	-
١٩٧٦	١١١١,٦	١٢٤,٢ +	١١٣,٩ +
١٩٧٧	٧٠١,٩	٣٦,٩ -	٢٤,٢ -
١٩٧٨	٦٦٢,٨	٥,٦ -	٥,٤ -
١٩٧٩	١٠٧٣,٨	٦٢ +	٥٢ +

-المصدر : IMF,Government Finance Statistics , Yearbook,1981,P. 192

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى من الجول السابق أن معدل النمو الحقيقى للإنفاق العام الاستثمارىانخفض بصورة كبيرة بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيثانخفض من قيمة موجبة بلغت ٩, ١١٣٪عام ١٩٧٦ إلى قيمة سالبة بلغت - ٢, ٢٤٪عام ١٩٧٧ و -٤, ٥٪عام ١٩٧٨ ثم قيمة موجبة منخفضة (بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق) بلغت ٥٢ ٪.

وإذا كان الصندوق قد نجح فى تخفيض قيمة الإنفاق الاستثمارى ، كنجاحه فى تخفيض قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى الاخرى فهل يعد هذا فى مصلحة ميزان المدفوعات ؟ والجدول التالى يوضح تطور بنود ميزان المدفوعات فى مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٩٢) يوضح تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	معدل النمو السنوى للصادرات	معدل النمو السنوى للواردات	العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالى
١٩٧٥	—	—	١٩,٤	٢٣,٤
١٩٧٦	٢,٦	٢,٦	١٠,٦	٩,٧
١٩٧٧	٢٢,٤	٤,٨	٨,٤	١٣
١٩٧٨	١,٣ -	١٨	٩,٣	٦,٧
١٩٧٩	٢٥	٢٦,٦	١٥,٨	,٢

المصدر .

IMF,Balance of payments Statistics ,Yearbook, 1982,P. 147

- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى من هذا الجدول أنه على الرغم من تخفيض الإنفاق العام على الاستثمار إلا أن معدل النمو السنوى للواردات تزايد ولم يتناقص ، وكان ينبغى أن يتناقص معدل النمو السنوى للواردات كأثر لانخفاض الإنفاق الاستثمارى وبصفة خاصة عام ١٩٧٧ . حيثانخفض معدل النمو الحقيقى للانفاق الاستثمارى بحوالى - ٢, ٢٤ ٪ وقد يكون السبب فى ذلك تزايد الواردات الاستهلاكية وليس الاستثمارية سواء للقطاع العام أو للقطاع الخاص، والدليل على ذلك أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى لم يتزايد فى هذا العام بل انخفض من ٢, ١٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣, ٨٪ عام ١٩٧٧ ولعلانخفاض العجز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٧٧ كان راجعاً لزيادة الصادرات بصفة أساسية وليس إلىانخفاض الواردات ، لأن الواردات تزايدت فى هذا العام ولم تنخفض ، ولعل تزايد العجز فى ميزان المدفوعات فى عام ١٩٧٧ أيضا كان راجعاً لتزايد الواردات ، ولولا تزايد الصادرات لكان العجز أكبر من ذلك ، نخلص من كل ذلك إلى أن تخفيض الإنفاق الاستثمارى لم يؤد إلى تخفيض الواردات ، ولم يؤد إلى تخفيض العجز فى الحساب الجارى ، ولم يؤد إلى تخفيض العجز فى ميزان

المدفوعات ، وكان يمكن لزيادة الإنفاق الاستثمارى أن تسهم فى زيادة الصادرات بنسبة أكبر من نسبة إسهامها فى زيادة الواردات ، الأمر الذى كان يمكن أن يؤدى إلى تخفيض العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات ، ولعل ذلك تحقق فى عام ١٩٧٩ ، حيث تزايدت قيمة الإنفاق الاستثمارى ومعدل نموه الحقيقى ، وأيضا تزايد معدل نمو الصادرات والواردات وإنخفض العجز فى ميزان المدفوعات رغم ارتفاع العجز فى الحساب الجارى .

٢ -أثرانخفاض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية لمصر .

من شأن تخفيض الإنفاق الاستثمارى أن يؤدى إلى تخفيض الواردات ، ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى تزايد الاحتياطيات الدولية لمصر هذا فى حالة إفتراض ثبات قيمة الصادرات ، والواقع الإحصائى يؤكد أن ذلك لم يتحقق ،

لأن الاحتياطيات الدولية لمصر إنخفضت بعد الإنفاق الاستثمارى ، حتى بالنسبة للعام الذى زات فيه قيمة الاحتياطـات الدولية لمصر ، فإن ذلك لم يكن بسبب تخفيض الإنفاق الاستثمارى ، حيث تزايدت الواردات فى هذا العام من - ٦, ٢٪ عام ١٩٧٦ إلى + ٨, ٤٪عام ١٩٧٧ ، ولقد ساهم فى تزايد الاحتياطيات فى هذا العام تزايد الصادرات .

٣-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم .

فى الواقع أن هناك علاقة أساسية بين الإنفاق الاستثمارى والتضخم ، ذلك أن زيادة الإنفاق الاستثمارى من شـأنه أن يؤدى إلى زيادة الناتج القومى خلال الأجل الطويل وأن ذلك من شأنه أن يخفـض معـدلات التضخـم ، وبالنسـبة لتخفيض قيمة الاستثمار العام وهو فى حالة مصر يمثل حوالى ثلاثة أرباع الاستثمار المحلى [١] فهو من شأنه أن يؤدى إلى زيادة معدلات التضخم فى الأجل القصير ، وقد يتميز هذا الوضع مالم يقم القطاع العام بزيادة الاستثمار ، والملاحظ أن ذلك ماحدث بالفعل فى حالة مصر حيث لم يؤدانخفاض الاستثمار العام إلى زيادة الاستثمار الخاص السلعى [٢] الأمر الذى أدى إلى رفع معدلات التضخم فى مصر بعد الاتفاق مع الصندوق ، وبصفة خاصة عام ١٩٧٧ حيث إرتفع معـدل التضخم من ٣, ١٠٪عام ١٩٧٦ إلى ٧, ١٢٪عام ١٩٧٧ وإن كان تزايد الاتفاق الاستثمارى عام ١٩٧٩ قد ساهم جزئياً فى تخفيض معدل التضخم إلى ١٠٪فى هذا العام .

٤ -أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .

٤ - ١ - أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى :

من المعروف أن القطاع الخاص عادة مايسعى إلى الاستثمارات السريعة وذات الفائدة المرتفعة الامر الذى قـد يبعدها عن الاستثمارات طويلة الأجل أو الاستثمار فى القطاعات ذات العائد المنخفض ، ولذلك فإن تخفيـض الإنفـاق الاستثمارى العام من شأنه أن يؤدى إلى تخفيض انتاجية هذه القطاعات الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض الناتج المحلـى الإجمالى بالإضافة إلى تزايد الحاجة إلى الاستيراد لسد الفجوة فى الإنتاج المحلى الامر الذى يؤدى إلى حدوث عجز فى ميزان المدفوعات والجدول التالى يوضح مدى تطور معدل نمو الناتج المحلى والقطاعات المساهمة فى مصر خـلال الفترة محل الدراسة .

---

[١] أنظر: karima korayem , structural AdJustment and Reform policies In Egypt : Eeconomic and social Impilications, op. cit. , p. 38.

[٢] أنظر : Karima korayem, the Impact of Economic Adjustment Policies, op. Cit., p. 88

جدول رقم (١٩٣) يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى والقطاعات المساهمة فيه

(بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة) خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	معدل نمو ناتج القطاعات السلعية	معدل نمو ناتج قطاعات التوزيع	معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات
١٩٧٥	٢٧ ,٤	٥ ,٥	٥٤ ,٢	٢٢ ,٢
١٩٧٦	١٠ ,٢	٧ ,٢	٢١ ,٧	٨ ,٨
١٩٧٧	٨ ,٣	٧ ,٦	١٠ ,٤	٨ ,٩
١٩٧٨	٩ ,٢	٧	١٨ ,٩	٥ ,٢
١٩٧٩	٩ ,٨	١١ ,٧	٥ ,٧	٩ ,٤

المصدر :- البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

انقطاعات السلعية تشمل :-

١- الزراعة والرى . ٢- البترول ومنتجاته. ٣- الصناعات التعدينية . ٤- التشييد . ٥- الكهرباء.

** قطاعات التوزير تشمل :-

١- انقل والمواصلات والتخزين . ٢- قناة السويس. ٣ االتجارة والمال.

*** قطاعات الخدمات تشمل :

١- الإسكان . ٢- المرافق العامة. ٣- الخدمات الأخرى.

ونرى مما سبق أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى تراجع بعد تخفيض قيمة الإنفاق العام الاستثمارى فى الموازنة العامة للدولة إبتداءا" من عام ١٩٧٧ ، كما يلاحظ أيضا أن معدل نمو ناتج قطاعات التوزير تراجع بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك حيثانخفض من ٢, ٥٤٪عام ١٩٧٥ ، ٧, ٢١٪عام ١٩٧٦ إلى ٤, ١٠٪ عام ١٩٧٧ ، ٩, ١٨٪عام ١٩٧٨ وأخيراً إلى ٧, ٥٪عام ١٩٧٩ ، كما تراجع أيضا معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع فى عام ١٩٧٥ ، حيث وصل هذا المعدل فى هذا العام إلى ٢, ٢٢٪فى حين أنه لم يتجاوز ٤, ٩٪بعد الاتفاق وكان ذلك فى عام ١٩٧٩ .

نخلص من ذلك إلى أن تخفيض الإنفاق الاستثمارى فى الموازنة العامة للدولة أسهم أيضا فى تخفيض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وبصفة خاصة فى قطاعات التوزيع والخدمات .

٤-٢ – أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على المديونية الخارجية .

هل أدى تخفيض قيمة الإنفاق العام الاستثمارى إلى تخفيض التمويل الخارجية للعجز فى الموازنة على أساس أن من شأن تخفيض قيمة الإنفاق الاستثمارى أن يقلل من العجز فى الموازنة وبالتالى تخفيض الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز ؟ وفى نفس الوقت هل تزايدت المديونية الخارجية لمصر على أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى ؟ والجدول التالى يوضح تطور التمويل الخارجى والمديونية الخارجية لمصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٩٤) يوضح تطور التمويل الخارجى للعجز والمديونية الخارجية لمصر خلال الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٧٩

السنة	التمويل الخارجى كنسبة من العجز	المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى	أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى	فوائد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى
١٩٧٥	٥٠ ,٩	٥٩ ,٦	,٩	٢٣ ,٤
١٩٧٦	٤١ ,١	٦٤ ,٩	١ ,٢	٩ ,٧
١٩٧٧	٤٧ ,٢	٨٦ ,٣	٢ ,٣	١٣
١٩٧٨	٢٤ ,١	٨٩ ,٥	٢ ,٧	٦ ,٧
١٩٧٩	٢٠ ,١	١٥٩ ,٩	٣	,٢

المصدر :-

The World Bank, World debt tables, First Supplement, External debt of developing -Countries, various issues

- IMF, Government Finance Statistics, Yearbook, 1981.P. 192

-البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى من الجدول السابق أن التمويل الخارجى للعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى تزايد فى عام الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايد من ١, ٤١٪عام ١٩٧٦ إلى ٢, ٤٧٪عام ١٩٧٧ ثمانخفض فى العامين التاليين للاتفاق إلى ١, ٢٤٪ و ٢٠٪على التوالى ، ولكن يلاحظ أنه على الرغم من انخفاض التمويل الخارجى للعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ إلا أن المديونية الخارجية لمصر تزايدت ، بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، كما هو واضح من الجدول السابق ، أيضا تزايدت أعباء خدمة الدين وفوائد الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع بعد الاتفاق ، كل ذلك يدعونا إلى تقرير أن تخفيض قيمة الإنفاق العام الاستثمارى وإن أدت جزئيا إلى تخفيض الاعتماد الخارجى للعجز ، إلا أنها أدت جزئياً أيضاً إلى زيادة المديونية الخارجية ، وزيادة أعباء خدمة الدين ، وزيادة فوائد الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق

جـ - أثر تخفيض الأجور والمرتبات .

فى الواقع أن صندوق النقد الدولى يسعى بالإضافة إلى تخفيض الاتفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والاستثمار العام إلى تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات ، وذلك لتخفيض الإنفاق العام وبالتالى تخفيض العجز فى

الموازنة العامة للدولة ، والجدول التالى يوضح تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات فى مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٩٥) يوضح تطور الإنفاق العام على الأجور والمرتبات ومعدل نموه السنوى والحقيقى

خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون

جنية

السنة	الإنفاق على الأجور والمرتبات	كنسبة من الإنفاق الجارى	معدل النمو السنوى للأنفاق على الأجور والمرتبات	معدل النمو الحقيقى للانفاق على الأجور والمرتبات
١٩٧٥	٥٢٣ ,٧	٢١ ,٧	-	-
١٩٧٦	٦٤٠ ,٣	٢٤ ,١	٢٢ ,٣	١٢
١٩٧٧	٧٩١ ,٦	٢٤ ,٧	٢٣ ,٦	١٠ ,٩
١٩٧٨	٩٠٤ ,١	٢٥ ,٩	١٤ ,٢	٣ ,٢
١٩٧٩	٩٩٣	٢٢	٩ ,٨	,٢

المصدر . . IMF, Govetnment finance statiseics yearbook,1981, p. 192

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى من هذا الجدول أن هناك تناقصا" فى معدل نمو الإنفاق على الأجور والمرتبات بعد الاتفاق مع الصندوق حيثانخفض معدل النمو الحقيقى للاجور والمرتبات من ١٢٪عام ١٩٧٦ إلى ٩. ١٠٪فى عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢. ٣٪عام ١٩٧٨ ، وأخيراً أصبح معدل النمو الحقيقى للأجور والمرتبات سالبا" فى عام ١٩٧٩ حيث بلغ - ٢٪بسبب إرتفاع معدل التضخم إلى ١٠٪فى هذا العام ، ويرى البعض [١] أن انخفاض معدل النمو الحقيقى للأجور والمرتبات له أثار سلبية عديدة فى الأجل القصير سواء كان هذا الانخفاض بسبب تخفيض أعداد العاملين فى الحكومة أو بسبب خفض أجور العاملين ، خاصة فى ظل السياسات المالية والنقدية التقيدية إلى ينادى بها صندوق النقد الدولى .

وإن كان البعض [١] يرى أن الإدارات الحكومية في مصر تكتظ بأعداد كبيرة من الموظفين الذين ليس فقط لا يؤدون أى عمل وأنما يعوقون أداء أى عمل منتج ، ويشكلون عبناً على الميزانية بما يتقاضون من مرتبات ومكافأت وما يستهلكونه من وقت ومبان وأدوات ، ولكل هذا أثار سلبية على الإنتاج ، ولذلك فإنه يعتبر الإنفاق على الوظيفة العامة في مصر انفاقاً تحويلياً في جانب منه ، وذلك بالنسبه لجميع الحالات التي يتقاضى فيها الموظف أو العامل أجراً

---

[١] انظر : Karima korayem, the impact of Economic Adjustment policies, op. cit. p 89

[١] انظر د / باهر محمد عتلم ، أثر برنامج الإصلاح على تخفيض عجز الموازنة العامة في مصر ، مصر المعاصرة ، السنة الرابعة والثمانون ، العدد ٤٣١ ، يناير ١٩٩٣ ، ص ١٧ .

انظر : Tony killick, IMF programmes In developing countries, op cit, p 142

لا يمثل ما يقوم به من عمل ، ومما يزيد المشكلة من وجهة نظره أنه على الرغم من العدد الكبير للموظفين إلا أن دخولهم الحقيقية منخفضة في ظل معدلات التضخم المرتفعة .

المطلب الثاني

مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة

في برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادي

أولا : - أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على حجم العجز فى الموازنة العامة .

سبق أن أستنتجنا فى الباب الأول من هذه الرسالة عدة نتائج فيما يتعلق بالنفقات العامة وحجم العجز في الموازنة العامة للدولة فى برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادى ، ويمكن أن نلخص هذه النتائج فيما يلى : -

١-إنخفاض قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى فى عام ١٩٨٧ وتزايدها بعد ذلك .

٢-إنخفاض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٨٧ ، وتزايدها بعد ذلك وانخفاض قيمة العجز فى الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى أيضا فى عام ١٩٨٧ وتزايدها بعد ذلك .

وبناءاً على ماسبق يمكن أن نقرر ، أن انخفاض قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى فى عام ١٩٨٧ نجح فى تخفيض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة ، كما نجح فى تخفيض قيمة العجز فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، ولكن هذا النجاح لم يتحقق إلا فى عام ١٩٨٧ وهو عام الاتفاق مع الصندوق ، وهذا يعنى تحقيق المستهدف فى هذا العام ، ولكن يلاحظ أن هذا المستهدف لم يتحقق فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ولذلك يمكن أن يقال بأن الإجراءات التى تبناها الصندوق عام ١٩٨٧ ، والمستحق بالنفقات العامة ، نجحت نجاحاً مؤقتاً فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، حيث لم تستطيع الحكومة أن تستمر فى تخفيض قيمة الإنفاق العام كما يطالب الصندوق ، نظراً للألتزامات العديدة التى تقوم بها الدولة ، وهذا يعنى عدم واقعية سياسة الصندوق فيما يتعلق بتخفيض الإنفاق العام، لأنها تصطدم بالعديد من العقبات ، والتى لاتستطيع الحكومة أن تواجها بدون مساعدات خارجية كبيرة ، كل ذلك يعنى عدم كفاية – هذه السياسة التى يطالب بها الصندوق بخصوص الإنفاق العام .

ونرى أن تخفيض الإنفاق العام فى ١٩٨٧كان يرجع بصفة أساسية إلى تخفيضالإنفاق العام على الدعم والتحويلات الأخرى والإنفاق المخصص للإجور والمرتبات ونرى أن من شأن ذلك الإضرار بمحدودى الدخل وناطلب بضرورة عدم المساس بها ونرى أن البديل يجب أن يتمثل فى زيادة الإيرادات العامة لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة حيث أن هناك العديد من الأموال التى يمكن أن تحصل عليها الدولة من خلال بنود الإيراد العام المختلفة وذلك بدلاً من تخفيض النفقات العامة التى تضر بمحدود الدخل .

ثانيا : أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فـــى برنـــامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادى .

أ - أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

١- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على ميزان المدفوعات .

مما لاشك فيه أن تخفيض الإنفاق العام على الدعم والتحويلات الأخرى من شأنه إذا بقيت الظروف الأخرى دون تغير أن يؤدى إلىانخفاض الواردات وبالتالى - أيضا إذا بقيت الظروف الأخرى دون تغير - إلى تخفيض العجز فـــى ميزان المدفوعات ، فهل تحقق هذا بالفعل فى مصر على أثر برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادى ؟ هذا هو ما ســنحاول الوصول إليه فى هذه النقطة .

فى البداية نعرض لما إذا كان هناك تخفيض للإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى الموازنة العامة للدولـــة بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧ أم لا ؟ والجدول التالى يوضح تطور الدعم والتحويلات الأخر فـــى مصـــر خلال الفترة محل الدراسة

جدول رقم (١٩٦) يعرض تطور الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ بالمليون جنية

السنة	قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى	معدل النمو السنوى للإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقى للانفاق على الدعم والتحويلات الأخرى
١٩٨٥	٤٦١٨	-	-	-
١٩٨٦	٥٧٧٠	٢٤ ,٩	٢٢ ,٧ -	٢ ,٢
١٩٨٧	٤٧٢٣	١٨ ,١ -	١٩ ,٦	١ ,٥ -
١٩٨٨	٧٢٤٦	٥٣ ,٤	٢٥ ,٦	٢٧ ,٨
١٩٨٩	٦٩١١	٤ ,٦ -	٢٨ ,٥	٢٣ ,٩ -

المصدر بالنسبة لبيانات الدعم والتحويلات الأخرى: IMF, Govetnment fincrce statistics, Yearbook, 1996, p. 131

المصدر بالنسبة لبيانات التضخم :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نخلص مما سبق إلى أن الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات انخفض إلى قيمة سالبة فـى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، حيث بلغ معدل نموه فى العام الأول - ٥, ١٪وفى العام الثانى - ٩, ٢٣٪ ولم يتزايد الإنفـاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات خلال الفتره محل الدراسة إلا فى عام ١٩٨٨ ، حيث تزايد معـدل نمو الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى الاخرى إلى ٨, ٢٧٪، ولكن هل أدىانخفاض الإنفاق الحقيقى على الدعـــم والتحويلات الأخرى الاخرى فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ إلى تخفيض قيمة الواردات والعجز فى الحســـاب الجـــارى ؟

وهل أدى تزايد هذا الإنفاق فى عام ١٩٨٨ إلى تزايد الواردات وزيادة العجز فى الحساب الجارى ؟ والجدول التالى يوضح تطور الواردات والعجز فى الحساب الجارى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٩٧) يوضح تطور كل من الواردات والعجز فى الحساب الجارى فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩

السنة	معدل النمو السنوى للواردات	العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٥	- ١٠,٢	٥,٧
١٩٨٦	- ٢٠,٨	٣,١
١٩٨٧	+ ١٢,٩	,٤
١٩٨٨	+ ١٥,٨	١,٦
١٩٨٩	- ٥,٧	,٠٣

-المصدر IMF,Balance of payments Statistics ,Yearbook, 1990 ,P. 200

IMF,Balance of payments Statistics ,Yearbook, 1995 ,P.243
IMF,International Financial Statistics ,Yearbook, 1996, P 337.

البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نخرج من الجدول السابق بنتيجة هامة وهى أن تزايد الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى فى عام ١٩٨٨ ساهم فى تزايد معدل النمو السنوى للواردات حيث إرتفعت من ٩, ١٢٪ عام ١٩٨٧ إلى ٨, ١٥٪عام ١٩٨٨ ، وأن تخفيض الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات بنسبة كبيرة فى عام ١٩٨٩ وبنسبة أقل فى عام ١٩٨٧ لم يؤد إلى تخفيض معدل النمو السنوى للواردات فى عام ١٩٨٧ بل ساهم فى تزايده ،حيث ارتفع من - ٨, ٢٠٪عام ١٩٨٦ إلى + ٩, ١٢٪عام ١٩٨٧ ، ومع ذلك فلقد حدث انخفاض فى هذا المعدل فى عام ١٩٨٩ حيث انخفض معدل نمو الواردات من ٨, ١٥٪ عام ١٩٨٨ إلى – ٧, ٥٪عام ١٩٨٩ ، وفى نفس الوقت

انخفض العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، ولكن يلاحظ أن هذا الانخفاض فى قيمة العجز فى الحساب الجارى فى هذين العامين إنما ترجع إلى تزايد الصادرات اكثر من رجوعه إلى انخفاض الواردات ، والدليل على ذلك أنه فى عام ١٩٨٧ تزايد معدل نمو الصادرات إلى قيمة موجبة

بلغت ٤, ١٨٪بعد أن كانت قيمة سالبة فى عام ١٩٨٦ بلغت – ٤, ٣١٪، فى حين أن معدل النمو السنوى للواردات تزايد من – ٨, ٢٠٪عام ١٩٨٦ إلى + ٩, ١٢٪فى عام ١٩٨٧ .

ومعنى ذلك أن انخفاض العجز فى الحساب الجارى عام ١٩٨٧ كان راجعاً بصفة أساسية إلى تزايد قيمة الصادرات وليس لانخفاض قيمة الواردات ، لان الثابت أن هذه تزايدت فى هذا العام ولم تنخفض ، بالنسبة لعام ١٩٨٩ فالملاحظ أيضا أن نسبة التزايد فى معدل نمو الصادرات كانت اكبر من نسبة الانخفاض فى معدل نمو الواردات ،

وهذا يعنى أنانخفاض العجز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٨٩ كان يرجع بصفة أساسية إلى زيادة الصادرات وليس إلىانخفاض الواردات . أما بالنسبة لتزايد العجز فى الحساب الجارى عام ١٩٨٨ فهو لم يكن راجعاً بصفه أساسية إلى تزايد معدل النمو السنوى للواردات ، ولكنه كان راجعاً إلىانخفاض معدل النمو السنوى للواردات بنسبة كبيرة فى هـذا العام ، دليل ذلك أن معدل النمو السنوى للصادرات انخفض من

+ ٤, ١٨٪عام ١٩٨٧ إلى -١, ١١٪ عام ١٩٨٨ ، أما نسبة الارتفاع فى معدل نموالواردات فكانت قليلـه حيث إرتفع معدل نمو الواردات من ٩, ١٢٪عام ١٩٨٧ إلى ٨, ١٥٪عام ١٩٨٨ ، ولذلك يمكن أن تعرو الارتفاع فى قيمة العجز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٨٨ بصفة أساسية إلىانخفاض من الصادرات وليس إلى زيادة الواردات .

نخلص من كل ذلك أن انخفاض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى لم يؤد إلى خفض الواردات ، فى عـام ١٩٨٧ ، ولم يساهم بصفة أساسية ، فى تخفيض العجز فى الحساب الجارى ، لأنه كان راجعاً إلى تزايـد الصـادرات بصفة أساسية وإذا كان تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى قد ساهم فى تخفيض الواردات فى عـام ١٩٨٩ إلا أن مساهمته فى تخفيض العجز فى الحساب الجارى كان محدوداً ، أما بالنسبة لعام ١٩٨٨ والذى تزايد فيه الإنفـاق على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات فالملاحظ أن ذلك ليس هو السبب الرئيسى فى تزايد الواردات عام ١٩٨٨ ، حيث تزايدت هذه الواردات فى عام ١٩٨٧ على الرغم من تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، أيضـا فإن تزايد العجز فى الحساب الجارى فى هذا العام كان راجعاً بصفة أساسية إلى انخفاض الصادرات وليس إلى زيـادة الواردات .

٢-أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الاحتياطيات الدولية لمصر .

هل أدى تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى فى عامى ١٩٨٧، ١٩٨٩ إلى زيادة الاحتياطيات الدولية لمصـر ؟ وهل أدت زيادة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى عام ١٩٨٨ إلىانخفاض الاحتياطيـات الدوليـة لمصـر ؟ والجدول التالى يوضح تطور الإحتياطيات الدولية لمصر فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٩٨) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ .

السنة	معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية
١٩٨٥	- ٢, ٣
١٩٨٦	+ ٩, ٥
١٩٨٧	+ ٥١
١٩٨٨	- ٢, ٦
١٩٨٩	+ ٩, ٦

المصدر: IMF,International Finabcial Statistics ,Yearbook, 1996, P.337

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق ، أنه على الرغم من تزايد معدل نمو الاحتياطيات الدولية من ٩, ٥ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥١٪عام ١٩٨٧ إلا أن هذا التزايد فى معدل نمو الاحتياطيات الدولية لم يكن راجعاً إلى تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى هذا العام ، ذلك لأن معدل نمو الواردات لم ينخفض فى هذا العام حتى يؤدى إلى تزايد الاحتياطيات ، بل تزايد من – ٨, ٢٠٪عام ١٩٨٦ إلى ٩, ١٢٪عام ١٩٨٧ ، وبالنسبة لعام ١٩٨٩ ، فإن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى رغم مساهمته جزئياً فى تخفيض الواردات إلا أن تزايد معدل نمو الاحتياطيات الدولية لمصر فى هذا العام لم يكن راجعاً لذلك بصفة أساسية ، وإنما إلى تزايد الصادرات ، أيضاً فإن انخفاض الاحتياطيات الدولية لمصر عام ١٩٨٨ لم يكن راجعا بصفة أساسية إلى تزايد الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات رغم تزايد الواردات فى هذا العام وإنما كان راجعاً إلى انخفاض معدل نمو الصادرات إلى – ١,١٪عن العام السابق مباشرة ، نخلص من كل ذلك إلى أن تخفيض قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى عام ١٩٨٧ لم يساهم فى تزايد معدل نمو الاحتياطيات الدولية ، ولكنه ساهم فى تحقق ذلك فى عام ١٩٨٩ ولكن بنسبة بسيطة ، أيضا فإن زيادة الإنفاق على الرغم والتحويلات الجارية عام ١٩٨٨ لم يساهم بصفة أساسية فى تخفيض الاحتياطيات الدولية ، ولكن كان ذلك راجعاً لانخفاض معدل نمو الصادرات فى هذا العام .

٣-أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على معدلات التضخم .

هل ساهم تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى رفع معدلات التضخم فى مصر ، فى الأعوام التى حدث فيها تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى ؟ والجدول التالى يوضح تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (١٩٩) يوضح تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩

السنة	معدل التضخم
١٩٨٥	١٣ ,٣
١٩٨٦	٢٢ ,٧
١٩٨٧	١٩ ,٦
١٩٨٨	٢٥ ,٦
١٩٨٩	٢٨ ,٥

المصدر : البنك الاهلى المصرى ،النشرلاة الاقتصادية . أعداد مختلفة .

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على هذا الجدول أن معدل التضخم انخفض عام ١٩٨٧ الى ٦, ١٩٪ بعد أن كان ٧, ٢٢٪فى عام ١٩٨٦ ، ولكن ليس معنى انخفاض معدل التضخم فى هذا العام أن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات ليس لها أثر معاكس على مستوى الاسعار ، ولكن قد يرجع انخفاض معدلات التضخم إلى أسباب أخرى ، قد يكون منها زيادة الناتج المحلى الإجمالى ، وهذا مايحدث بالفعل فى عام ١٩٨٧ حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٢, ٤٪عام ١٩٨٦ إلى ٣, ٥٪عام ١٩٨٧ ، ولانستطيع أن ننكر أثر ذلك فى خفض معدلات التضخم ولايمكن أن نرجع ذلك ولو جزئياً إلى تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، والذى يؤكد ذلك أنه فى حاله تثبيت الناتج المحلى

الإجمالى وتغيير الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى تتأثر معدلات التضخم إذا كانت هناك زيادة فى الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى أم انخفاض وهذا ماحدث بالفعل فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ فالثابت إحصائيا أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى كان متساوياً فى هذين العامين حيث بلغ ٥, ٥ ٪، ولكن كان التغيير فى الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى حيث انخفض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى عام ١٩٨٩ وتزايد الانفاق على الدعم والتحويلات الأخرى عام ١٩٨٨ ، فكانت النتيجة هى ارتفاع معدل التضخم إلى ٥, ٢٨٪فى العام الذى انخفض فيه الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى وهو عام ١٩٨٩ ، وفى المقابل انخفض معدل التضخم إلى ٦, ٢٥٪فى العام الذى تزايد فيه الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، كل ذلك يؤكد العلاقة العكسية بين الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ومعدلات التضخم فى حالة بقاء الظروف الاخرى دون تغيير.

٤-أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .

٤-١- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلى الإجمالى :

فى هذه النقطة نبحث مدى تحقق الاثار السلبية لتخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلى الإجمالى ، والجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٠٠) يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٥	٩, ٢
١٩٨٦	٤, ٢
١٩٨٧	٥, ٣
١٩٨٨	٥, ٥
١٩٨٩	٥, ٥

المصدر : National Bank of Egypt, Economic Bulletin, vol Xxxxviiii, No.1, 1996,Cairo, P.83.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من الجدول السابق ، تحسن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٨٧ ، حيث أنه إرتفع من ٢, ٤٪عام ١٩٨٦ إلى ٣, ٥٪عام ١٩٨٧ هذا فى نفس الوقت الذىانخفض فيه معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، وهذا يعنى عدم تأثير انخفاض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلى الإجمالى ، ذلك لان هناك ظروفا" أخرى قد تؤثر على نمو الناتج المحلى الإجمالى بخلاف تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، وأن الدعم والتحويلات الأخرى ليس هو المتغير الوحيد الذى يؤثر على نمو الناتج المحلى الإجمالى ، بالإضافة إلى ذلك فإن معدل الانخفاض فى نمو الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى عام ١٩٨٧ كان محدوداً ، حيث لم يتجاوز - ٥, ١٪، ولكن يلاحظ أن زيادة معدل النمو الحقيقى للانفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى عام ١٩٨٨ إلى ٨, ٢٧ ٪ساهم فى تزايد معدل نمو الناتج المحلى إلى ٥و٥٪، ورغمانخفاض معدل النمو الحقيقى للانفاق على الدعم والتحويلات الأخرى بنسبة - ٩, ٢٣٪فى عام ١٩٨٩ فإن معدل نمو الناتج المحلى

الإجمالي لم يتجاوز ٥, ٥٪ وهو نفس المعدل الذي ساد في العام السابق له ، كل ذلك أيضا يؤكد تأثير تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى السالب على الناتج المحلي ، نظراً لوجود العديد من المتغيرات الاخرى التي يمكن أن تعوض تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى وتؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

٤-٢- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على المديونية الخارجية

سبق أن ذكرنا أن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى من شأنه أن يخفض معدلات نمو المديونية الخارجية ، فهل تحقق ذلك في برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادي ؟، الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٠١) يوضح تطور معدل نمو المديونية الخارجية ، خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية
١٩٨٥	١٧ ,٨
١٩٨٦	١٠ .١
١٩٨٧	١٠ ,٣
١٩٨٨	٨ ,٦ -
١٩٨٩	٥٥ ,٥

المصدر: The World Bank. Global development Finance, 1997, vol.2, Country tables, P.200:

The World Bank, World debt tables, 1991/1992,External debt of developing Countries, vol.2, Country tables.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى من الجدول السابق أن معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية ، تزايد في العامين اللذين تم فيهما تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، وانخفض في العام الذي تم فيه زيادة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، كل ذلك أيضا لايعني عدم وجود علاقة بين الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والمديونية الخارجية ، ولكن ذلك يؤكد تدخل عوامل أخرى من شأنها أن تزيد معدل نمو المديونية الخارجية في نفس العام الذي ينخفض فيه الدعم والتحويلات الأخرى ، وتظل هذه الظروف أو غيرها لتخفض معدل نمو المديونية الخارجية في نفس العام الذي يتزايد فيه الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى .

ب- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثماري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

١-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثماري على ميزان المدفوعات :-

سبق أن ذكرنا أن من شأن تخفيض الإنفاق الاستثماري أن يقلل من الواردات ، وبالتالي يساهم في تخفيض العجز في الحساب الجاري

الجدولان التاليان يوضحان تطور الإنفاق العام الاستثماري ، وتطور الواردات ، والعجز في الحساب الجاري خلال الفترة محل الدراسة .

جدولرقم (٢٠٢) يوضح تطور الإنفاق العام الاستثمارى القيمة بالمليون جنية خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩

السنة	قيمة الإنفاق العام الاستثمارى	معدل النمو السنوى	معدل النمو الحقيقى
١٩٨٥	٢٠٥٤	-	-
١٩٨٦	٢٤٩٨	٢١,٦	-١,١١
١٩٨٧	٣٠٨٣	٢٣,٤	٣,٨
١٩٨٨	٣٥٩١	١٦,٥	- ٩,١
١٩٨٩	٣٧٩٧	٥,٧	- ٢٢,٨

المصدر : IMF, Govrnment finance statistics Yearbook.,1996, p. 131

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

جدول رقم (٢٠٣) تطور الواردات والعجز فى الحساب الجارى خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩

السنة	معدل النمو السنوى للواردات	العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى
١٩٨٥	- ١٠,٢	٥,٧
١٩٨٦	- ٢٠,٨	٣,١
١٩٨٧	+ ١٢,٩	٤و
١٩٨٨	+ ١٥,٨	١,٦
١٩٨٩	- ٥,٧	,٠٣

المصدر: IMF,Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1990,P.200:

IMF, Balance of Payments Statistics, Yearbook, 1995, P.243
IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1996,P.243

البنك الاهلى المصرى،النشرة الاقتصادية ،أعداد مختلفة.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

يتضح لنا مما سبق أن الانفاق الحقيقى على الاستثمار العام قد انخفض فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، إلى قيمه سالبة بلغت فى العام الأول – ٨, ٩٪وفى العام الثانى ٨, ٢٢٪، ويبدو أن هذا الانخفاض الكبير فى الإنفاق الحقيقى على الاستثمار العام قد ساهم ولو جزئياً فى تخفيض الواردات فى عام ١٩٨٩ ، وكذلك فى حدوث عجز فى الإنتاج لكن يلاحظ أن زيادة الإنفاق الاستثمارى العام الحقيقى فى عام ١٩٨٧ ساهم أيضا فى زيادة معدل نمو الواردات وتخفيض العجز فى الحساب الجارى إلى ٤, ٠

٢- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية .

سبق أن ذكرنا أن من شأن تخفيض الإنفاق الاستثمارى العام أن يزيد من الاحتياطيات الدولية فـــى حالــه بقــاء الظروف الأخرى التى يمكن أن تؤثر على هذه الاحتياطيات على حالها دون تغير ، وإذا كان الثابت لدينا أن الإنفـــاق العام الاستثمارى الحقيقى قدانخفض فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، وتزايد فى عام ١٩٨٧ فإننا سبق أن ذكرنا أيضـــا أن الاحتياطيات الدولية تزايدت عام ١٩٨٧ بنسبة كبيرة وفى عام ١٩٨٩ بنسبة أقل ، ولكن معدل نموها كان ســالبا" فــى عام ١٩٨٨ ، وكل ذلك لايعنى عدم تأثير تخفيض الإنفاق الاستثمارى على وضع الاحتياطيات ، ولكن ندخل الظــروف الاخرى هى التى أدت إلى تغير النتائج .

٣- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم .

من المعروف أن تخفيض الاستثمار العام وهو فى مصر يمثل نسبة كبيرة من الاستثمار الكلى من شأنه أن يزيـد من معدلات التضخم ، وهذا ماحدث بالفعل ، حيث تزايدات معدلات التضخم فـــى عــامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ كنتيجــة لتخفيض الإنفاق الاستثمارى ، حيث تزايد ت معدلات التضخم إلى ٦, ٢٥٪ عام ١٩٨٨ وإلى ٥, ٢٨٪ عام ١٩٨٩

٤- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية

٤-١- أثر تخفيض الإنفاق الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى

مما لاشك فيه أن تخفيض الإنفاق الاستثمارى من شأنه أن يؤدى إلى انخفاض الناتج المحلى الإجمالى ، ولكن هذا هو الأصل ، فى حالة مصر ، والاستثناء هو أن يؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى ، على أساس أنه يوجد قطــاع خاص قوى يستطيع ان يعوض الانخفاض فى الاستثمار العام ، ولعل ماحدث فى برنامج ١٩٨٧ ، هو ان تخفيض قيمة الإنفاق الاستثمارى فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ قد ساهم ولو جزئيا فى تزايد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى مـــن ٢ر٥٪عام ١٩٨٧ إلى ٥و٥٪فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ .

٤-٢ -أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على المديونية الخارجية .

من المفروض أن يؤدى تخفيض الإنفاق الاستثمارى العام فى حاله بقاء الظروف الاخـــرى دون تغيـــير إلـــى تخفيض المديونية الخارجية ، ولعل ذلك ماحدث فقط فى عام ١٩٨٨ حيثانخفض معدل نمو المديونية الخارجية إلى -٦ر٨٪ولكنه لم يتحقق فى عام ١٩٨٩ ، وانما حدث تزايد فى المديونية على أثر تزايد الإنفاق الاستثمارى فى عام ١٩٨٧، وحيث أن وجود علاقة طردية بين الاستثمار والمديونية لايعنى ديمومه هذه العلاقة وانمـــا يمكــن أن تتغــير إذا زاد الإنتاج بمعدلات مرتفعة أمكن بعدها الاعتماد على الذات فى تمويل الاستثمارات .

جـ أثر تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات .

جدول رقم (٢٠٤) يوضح تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩

القيمة بالمليون جنية

السنة	الإنفاق على الأجور والمرتبات	معدل النمو السنوى	معدل النمو الحقيقى
١٩٨٥	٣٢٠٤	–	–
١٩٨٦	٣٤٩٧	٩,١	١٣,٦ –
١٩٨٧	٣٧٢٩	٦,٦	١٣ –
١٩٨٨	٤٦٢٤	٢٤	١,٦ –
١٩٨٩	٥٢٩٨	١٤,٦	١٣,٩ –

المصدر: IMF, Government finance statistics, yearbook ,1990 , p. 131

النسب تم حسابها بمعرف الباحث

ونرى على هذا الجدول أنه لم يكن هناك أى تطور موجب فى معدل نمو الأجور والمرتبات سواء قبل الاتفاق مع الصندوق أم بعده ، ذلك لأنه على الرغم من وجود معدلات نمو موجبة إلا أن معدلات النمو الحقيقية للأجور والمرتبات كانت سالبة طوال الفترة محل الدراسة ، ولايمكن أن ننكر أثر ذلك على الاقتصاد المصرى خاصة إذا كان تخفيض معدل نمو بند الأجور والمرتبات فى الموازنة العامة للدولة راجعاً إلى تخفيض أجور ومرتبات العاملين فى الدولة وليس إلى تخفيض أعداد العاملين فى الدولة ، فهذا من شأنه أن يخفض من الطلب الكلى الأمر الذى يؤثر على الإنتاج القومى ، بالإضافة إلى أنه قد يوسع من دائرة الاقتصاد الخفى فى البلد ، وكل ذلك ليس فى مصلحة الاقتصاد .

المطلب الثالث

مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة

فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى

أولاً : أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامه على حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى .

سبق أن أنتهينا فى الباب الأول من هذه الرسالة إلى مجموعة من النتائج فيما يتعلق بالنفقات العامة والعجز فى الموازنة العامة للدولة فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى ٠

ونلخص هذه النتائج فيما يلى :

١-تزايد قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى فى عامى ١١١٩ ، ١٩٩٢، ثم انخفاض معدل نمو النفقات العامة فى عام ١٩٩٣ .

٢-إنخفاض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وإنخفاض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩١ ، وتحوله إلى فائض فى عام ١٩٩٣ .

وبناءاً على هذه النتائج يمكن أن نقرر أن انخفاض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٩١ لم يكن للنفقات العامة دور فى تحقيقه ، وذلك نظراً لتزايد النفقات العامة ومعدل نموها السنوى فى عام ١٩٩١ ، وعلى الرغم من أن انخفاض معدل نمو النفقات العامة فى عام ١٩٩٣ قد أسهم فى تحقيق فائض فى الموازنة العامة للدولة ، إلا أن النفقات العامة ومعدل نموها السنوى تزايدت فى عام ١٩٩٢ وأدى إلى تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وعلى ذلك يمكن القول بأن الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة والتى تبناها الصندوق فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى نجحت نجاحاً مؤقتاً فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة وإن كان هذا النجاح أكثر من المستهدف فهذه لاتعد ميزة ، ذلك لانه قد يكون على حساب العديد من الاهداف الاقتصادية الاخرى التى قد يتم تجاهلها لتحقق فائض فى الموازنة ، ولذلك يمكن أن يقال بأن الإجراءات التى تبناها الصندوق عام ١٩٩١ بخصوص النفقات العامة غير كافية وغير ملاءمة لإن نجاحها كان مؤقتا ومتأخراً ، وسنرى ما إذا كان ذلك على حساب بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى ام لا فيما يلى : -

ثانياً : أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩١ .

أ - أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى

١ - أثر تخفيض على ميزان المدفوعات .

فى البداية نبحث ما إذا كان هناك تخفيض حقيقى للانفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ثم بعد ذلك أثر ذلك على ميزان المدفوعات .

جدول رقم (٢٠٥) يعرض لتطور الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون جنية

السنة	قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى	معدل النمو السنوى	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقى
١٩٨٩	٦٩١١	- ٤,٦	٢٨,٥	- ٢٣,٩
١٩٩٠	٧٠٥٢	+ ٢	٧,٢	- ٥,٢
١٩٩١	٩٧٧٩	+ ٣٨,٧	٢٥,٨	+ ١٢,٩
١٩٩٢	١٢٥٦٥	+ ٢٨,٥	٩,٣	+ ١٩,٢
١٩٩٣	١٣٩٨٩	+ ١١,٣	٩,٧	+ ١,٦

المصدر : IMF, Government finance statistics, yearbook,1996, p. 131

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

يتضح لنا من هذا الجدول أن الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى لم ينخفض بعد الاتفاق مع الصندوق الا فى عام ١٩٩٣ ، حيث أنه انخفض من ٢, ١٩٪ عام ١٩٩٢ إلى ٦, ١٪ عام ١٩٩٣ وهذه نسبة كبيرة ، ولكن هل كان لهذا الانخفاض فى قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى أثر إيجابى على الورادات والعجز فى الحساب الجارى ؟ الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٠٦) يوضح تطور الواردات والعجز فى الحساب الجارى خلال الفترة من ١٩٨٩ – ١٩٩٣

السنة	معدل النمو السنوى للواردات	العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى
١٩٨٩	– ٧, ٥	٠٣,
١٩٩٠	+ ٥, ١٦	٧,
١٩٩١	– ٦, ٤	٨, ٤
١٩٩٢	– ٥, ٩	٧
١٩٩٣	+ ٥, ١١	٥, ٥

المصدر : IMF,Balance of Payments statistics, Yearbook,1995,P.243

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح لنا من الجدول السابق أن معدل النمو السنوى للواردات لم ينخفض فى عام ١٩٩٣ على أثر تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى والتحويلات ، وهذا يعنى أن تخفيض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى لم يكن له أثر إيجابى على الورادات ، ولكن قد يكون عدم انخفاض الواردات راجعاً إلى أسباب أخرى ، ولولا أن الانخفاض فى قيمة الدعم والتحويلات الأخرى لكان معدل نمو الواردات أكبر من ذلك ، ويلاحظ أن انخفاض قيمة العجز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٩٣ لم يكن راجعاً بصفة اساسية إلى تخفيض قيمة الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، نظراً لعدم انخفاض قيمة الواردات فى هذا العام ، ويمكن أن يقال أيضا أن ذلك العجز كان يمكن أن يكون اكبر من ذلك لو لم ينخفض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى عام ١٩٩٣

٣- *أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الاحتياطيات الدولية :-*

هل أدى انخفاض معدل نمو الإنفاق الحقيقى على الدعم والتحويلات الأخرى فى عام ١٩٩٣ إلى زيادة الاحتياطيات الدولية ؟ الجدول التالى يوضح ذلك .

جدل رقم (٢٠٧) يوضح تطور الاحتياطيات الدولية لمصر فى الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٣٩

السنة	معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية
١٩٨٩	٦ ,٩
١٩٩٠	٥١ ,٢
١٩٩١	٧٩ ,٩
١٩٩٢	٩١
١٩٩٣	١٨ ,٣

المصدر : IMF,International Financial Statistics ,Yearbook,1996,PP 337,339

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يظهر لنا من هذا الجدول أن معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لم يتزايد فى العام الذى انخفض فيه الانفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، وهذا يعنى عدم نجاح سياسة الصندوق وللإنفاق العام فى زيادة الاحتاطيات الدولية لمصر فى عام ١٩٩٣ .

٣- *أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على التضخم .*

جدول رقم (٢٠٨) يعرض لتطور معدل التضخم فى مصر فى الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	معدل التضخم
١٩٨٩	٢٨ ,٥
١٩٩٠	٧ ,٢
١٩٩١	٢٥ ,٨
١٩٩٢	٩ ,٣
١٩٩٣	٩ .٧

المصدر : البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة .

والبنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة.

ويتضح لنا من الجدول السابق أن انخفاض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى عام ١٩٩٣ ساهم فى رفع معدل التضخم من ٣, ٩٪عام ١٩٩٢ إلى ٧, ٩٪عام ١٩٩٣ ، رغم إرتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٢,٥٪عام ١٩٩٢ إلى ٩, ٣٪عام ١٩٩٣ .

٤- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجي .

٤-١- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على الناتج المحلى الإجمالى :-

جدول رقم (٢٠٩) يعرض لتطور الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٩	٥ ,٥
١٩٩٠	٤ ,٧
١٩٩١	٥ ,٥
١٩٩٢	٢ ,٥
١٩٩٣	٣ ,٩

المصدر : National Bank of Egypt,Economic Bulletin,vol.xxxxviiii,No.1,1996,Cairo,P.83

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح من هذا الجدول أن انخفاض الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى عام ١٩٩٣ لم يؤد إلـــى تخفيــض معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى فى هذا العام ، وقد يقال إنه كان من الممكن أن يؤدى إلـــى ذلــك تدخــل ظروف أخرى أدت إلى تزايد الناتج المحلى الإجمالى ، وقد يكون ذلك صحيحاً

٤-٢- أثر تخفيض الدعم والتحويلات الأخرى على المديونية الخارجية :-

جدول رقم (٢١٠) يوضح تطور المديونية الخارجية لمصر خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية
١٩٨٩	٥٥ ,٥
١٩٩٠	٣٢ ,١
١٩٩١	٦٤ ,٧
١٩٩٢	- ٤ ,٤
١٩٩٣	- ,٣

المصدر: The World Bank, Global development Finance, 1997, vol 2, Country tables, P 200:

The World Bank, World debt tables, 1991/1992,External debt of developing Countries, vol.2, Country tables.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من الجدول السابق أن معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية قد انخفض فى العام الذىانخفض فيـــه الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى ، وقد يكون ذلك موافقاً لما ذكرناه من وجود علاقة طردية بين الإنفـــاق علـــى الدعم والتحويلات الأخرى والمديونية الخارجية مالم تتدخل ظروف أخرى يكون من شأنها أن تؤثر على هذه العلاقة .

ب- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى .

نعرض فىالبداية لما إذا كان هناك تخفيض للانفاق الاستثمارى فى الموازنة العامة للدولة أثناء برنـــامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى ثم نبحث بعد ذلك للأثار الاقتصادية الكلية لذلك ، والجدول التالى يوضـــح تطـــور الإنفـــاق العـــام الإستثمارى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢١١) يعرض لتطور الإنفاق العام الاستثمارى خلال الفترة من ١٩٨٩ -١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الإنفاق العام الاستثمارى	معدل نموه السنوى	معدل النمو الحقيقي
١٩٨٩	٣٧٩٨	٥ ,٧	٢٢ ,٨ -
١٩٩٠	٤٦٢٧	٢١ ,٩	١٤ ,٧ +
١٩٩١	٦٠٨٥	٣١ ,٥	٥ ,٧ -
١٩٩٢	١٧٠٠٤	١٧٩ ,٤	١٧٠ ,١ +
	١٠٥٤٩	٣٨ -	٢٨ ,٣ -

المصدر : IMF, Government Finance Statistics,Yearbook,1996,P 131

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويتضح لنا من هذا الجدول ان معد ل النمو الحقيقي للإنفاق العام الاستثمارى انخفـــض بعـــض الانفـــاق مـــع الصندوق باستثناء عام ١٩٩٢ حيث تزايد معدل النمو الحقيقي للإنفاق العام الاستثماري إلى ١٧٠,١٪، ونعـــرض فيمـــا يلي لأثر انخفاض الإنفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

١ - أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على ميزان المدفوعات.

هل أدى تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى فى عامى ١٩٩١ - ١٩٩٣ إلـــى انخفـــاض الواردات والعجـــز فـــى الحساب الجارى ؟

سبق أن انتهينا فى الباب الأول من هذه الرسالة أن معدل النمو السنوى للواردات انخفض مـــن ٥, ١٦٪ عـــام ١٩٩٠ إلى - ٦, ٤٪عام ١٩٩١ ، وزاد من - ٥, ٩٪عام ١٩٩٢ إلى ٥, ١١٪عام ١٩٩٣ ويمكن أن يقال أن تخفيض معدل النمو الحقيقى للإنفاق الاستثمارى فى عام ١٩٩١ ساهم ولو جزئيا فى تخفيض معدل نمو الـــواردات فـــى عـــام ١٩٩١ ، أما فى عام ١٩٩٣ ، فإن الوضع لم يكن كذلك حيث تزايد معدل نمو الواردات رغم انخفاض معـــدل نمـــو الإنفاق الحقيقى على الاستثمار ، وقد يكون ذلك فى صالح الاقتصاد فى حالة تزايد معدل نمو الناتج

المحلى فى هذا العام ، ولقد تحقق ذلك بالفعل حيث تزايد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى مـــن ٥, ٢٪عـــام ١٩٩٢ إلى ٩, ٣٪عام ١٩٩٣ .

ويلاحظ أن العجز فى الحساب الجارى تزايد فى عام ١٩٩١ إلى ٤,٨٪ بعد أن كان ٠,٧٪ فى عام ١٩٩٠ ثــم انخفض من ٧٪عام ١٩٩٢ إلى ٥, ٥٪عام ١٩٩٣ ، ولعل السبب يرجع إلى انخفاض العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ وعدم تحقيق ذلك فى عام ١٩٩١ (رغم انخفاض معدل نمو الواردات فــى عام ١٩٩١ وتزايده فى عام ١٩٩٣) إلى تزايد نسبة التحويلات فى عام ١٩٩٣ إلى ٧٠٠٦ مليون دولار أما فى عــام ١٩٩١ فهى لم تتعد ٥٤٣٤ مليون دولار ، أيضا وبسبب تزايد المتحصلات من الخدمات من ٦٧٨٣ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ٧٨٩٥ مليون دولار عام ١٩٩٣ [1] .

٢- *أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية*

هل أدى تخفيض الإنفاق الاستثمارى فى عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٣ إلى تزايد معدل النمــو الســنوى للاحتياطيــات الدولية لمصر ؟ الملاحظ أن معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية تزايد من ٢, ٥١٪عام ١٩٩٠ إلى ٩, ٧٩٪عــام ١٩٩١ ، ولكنه انخفض من ٩١٪عام ١٩٩٢ إلى ٣, ١٨٪عام ١٩٩٣ ، وهذا يعنى أن تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى ساهم فى تزايد معدل نمو الاحتياطيات الدولية فى عام ١٩٩١ ولكنه لم يؤد إلى تزايد هذا المعدل فــى عــام ١٩٩٣ ، ويمكن أن يقال أنه لولا انخفاضه فى عام ١٩٩٣ لكان ألانخفاض فى معدل نمو الاحتياطيات أكبر من ذلك ، وقد يكـون ذلك صحيحاً إلى حد كبير .

٣- *أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم :-*

هل تزايد معدل التضخم فى عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٣ على أثر انخفاض الإنفاق الاستثمارى ؟

الواقع الإحصائى يقرر تحقق ذلك بالفعل ، حيث ارتفع معل التضخم فى مصر من ٢،٧ عام ١٩٩٠ إلى ٨, ٢٥ عام ١٩٩١ ، أيضا إرتفع معدل التضخم من ٣, ٩٪عام ١٩٩٢ إلى ٧, ٩٪عام ١٩٩٣ وهذا يؤكــد صحــه العلاقــة العكسية بين الإنفاق الاستثمارى والتضخم .

٤- *أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .*

٤-١- *أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى :-*

هل أدى تخفيض معدل نمو الإنفاق العام الاستثمارى فى عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٣ ، إلى تخفيض معدل نمو النــاتج المحلى الإجمالى فى هذين العامين ، الواضح أن ذلك لم يتحقق بل تحقق العكس ، حيث تزايد معدل نمو الناتج المحلــى الإجمالى من ٧, ٤٪عام ١٩٩٠ إلى ٥, ٥٪عام ١٩٩١ كما تزايد من ٥, ٢٪عام ١٩٩٢ إلى ٩, ٣٪عام ١٩٩٣ ، وهذا يعنى أن تخفيض الإنفاق العام الاسثمارى لم يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلى الإجمالى فى ظل برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى .

---

(1) أنظر IMF, Balance of payments statistics Yearbook,1995, p. 243

٤-٢- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على المديونية الخارجية :-

هل إنخفض معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية على أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى فى عامى ١٩٩١، ١٩٩٣ ؟ ، الواقع أن ذلك لم يتحقق فى عام ١٩٩١ حيث تزايد معدل نمو المديونية الخارجية من ١, ٣٢٪عـلم ١٩٩٠ إلى ٧, ٦٤٪عام ١٩٩١ ، ولكن هذا المعدل انخفض من – ٤, ٤٪عام ١٩٩٢ إلى – ٣,٪عام ١٩٩٣ ، والواضـــح أن تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى فشل فى تخفيض معدل نمو المديونية فى عام ١٩٩١.

جـــ - أثر تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات .

فى البداية نحدد ما إذا كان هناك انخفاض حقيقى فى الإنفاق على الأجور والمرتبات ؟ ثم نبحث بعد ذلك الأثـــر المترتب على ذلك ، والجدول التالى يوضح تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات فى مصـــر خـــلال الفـــترى محـــل الدراسة

جدول رقم (٢١٢) يوضح تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣ .

بالمليون جنية

السنة	الانفاق على الأجور والمرتبات	معدل نموه السنوى	معدل النمو الحقيقى
١٩٩٨٩	٥٢٩٨	١٤.٦	١٣,٩ -
١٩٩٠	٦١٣٥	١٥.٨	٨.٦
١٩٩١	٧١٩٨	١٧.٣	٨,٥
١٩٩٢	٨٤٧١	١٧,٧	٨.٤١
١٩٩٣	٩٩٠٠	١٦.٩	٧,٢

المصدر: IMF, Government finance statistics, yearbook , 1996, p. 131

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح لنا من الجدول السابق أن معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الأجور والمرتبات قد انخفض بعد الاتفاق مـــع الصندوق ، حيث انخفض من ٦, ٨٪عام ١٩٩٠ إلى- ٥, ٨٪عام ١٩٩١ وإلى ٤, ٨٪عام ١٩٩٢ ثم إلى ٢, ٧٪عـــام ١٩٩٣ ، والملاحظ أن الانخفاض الحقيقى فى معدل نمو الأجور والمرتبات يعد اكبر ضرر بالموظفين ، إذا كان ســـبب التخفيض ليس هو الاستغناء عن بعض الموظيفين الزائدين عن الحاجة أو الامتناع عن تعيين موظفين جـــدد ، حيـــث يؤدى ذلك فى ظل الزيادة السكانية وارتفاع دخول العديد من الفئات فى المجتمع إلى العديد من المشـــاكل الاقتصاديـــة والاجتماعية والسياسية .

المطلب الرابع

مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة

في برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادي

أولا: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة :-

سبق أن بينا فى الباب الاول من هذه الرسالة تطور وضع النفقات العامة والعجز فى الموازنة العامة للدولة، وكان ملخص ذلك :-

١ - تزايد قيمة النفقات العامة وانخفاض معدل نموها السنوى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم استمرار الارتفاع فى قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٢ - انخفاض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة وانخفاضه كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم ارتفاع قيمة العجز وارتفاعه كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

ومن هذه النتائج يمكننا أن نقرر أن انخفاض معدل النمو السنوى للنفقات العامة فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ساهم فى تخفيض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة وفى تخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، رغم استمرار ارتفاع قيمة النفقات العامة ، ولكن يلاحظ أنه لو حدث تخفيض فى قيمة هذه النفقات لكان ذلك سببا" فى انخفاض معدل نمو النفقات العامة بمعدلات كبيرة وكان ذلك سيؤدى إلى انخفاض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة وانخفاض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بنسبة كبيرة بالمقارنة بالوضع الحالى ، ورغم كل ذلك فإن هذا التحسن البسيط الذى حدث للنفقات العامة والعجز فى الموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ لم يستمر فى العام الثانى للاتفاق ، حيث استمر التزايد فى قيمة النفقات العامة ولم تنخفض كما كان مستهدفا" ، وتغير الوضع بالنسبة لمعدل النمو السنوى للنفقات العامة حيث تحول هذا المعدل من الانخفاض إلى الارتفاع مما ساهم فى ارتفاع قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة وفى أرتفاع العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وهذا يدعو للقول بأن الإجراءات التى طالب بها الصندوق فى مجال الإنفاق العام لم يحقق المستهدف منها بصفة عامة إلا فى العام الاول للاتفاق ، وهذا لم يتحقق فى العام الثانى للاتفاق - ١٩٩٨/١٩٩٧ - .

ثانيا: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكليـة فـى برنـامج ١٩٩٦ .

أ - أثر تخفيض الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

جدول رقم (٢١٣) يوضح تطور الإنفاق الحقيقى على الدعم خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤إلى ١٩٩٧/١٩٩٨

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة الإنفاق على الدعم	معدل النمو السنوى	معدل التضخم	معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الدعم
١٩٩٣/١٩٩٤	٣٢٦٥	- ١٩,٣		
١٩٩٤/١٩٩٥	٣٨١٨	+ ١٦,٩	١٢	٤,٩
١٩٩٥/١٩٩٦*	٤٠٦٦	+ ٦,٥	٥,٨	٠,٧
١٩٩٦/١٩٩٧*	٤٣١٣	+ ٦,١	١٢,٧	- ٦.٦
١٩٩٧/١٩٩٨**	٤٥٥٦	+ ٥,٦	٤	+ ١,٦

** مستهدف . * تقدير معدل .

- بلغت قيمة الإنفاق على الدعم عام ١٩٩٢/١٩٩٣ حوالى ٤٠٤٧ مليون جنيه .

-المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨، ص ١١، ١٢٣

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من الجدول السابق أن قيمة الإنفاق الحقيقى على الدعم قد تزايدت بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ وعلى الرغم من ذلك إلا أن معدل النمو السنوى للإنفاق على الدعم كان متناقص بعد الاتفاق مع الصندوق حيث انه انخفض من ٦,٥ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٦,١ ٪عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ثم إلى ٥,٦ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، وإذا نظرنا إلى معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الدعم بعد الاتفاق مع الصندوق فإننا نلاحظ أيضا انخفاض هذا المعدل فى العام الاول للاتفاق حيث انخفض هذا المعدل من ٠,٧ ٪عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى - ٦,٦ ٪عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ثم تزايد هذا المعدل إلى + ١,٦ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

١ - أثر تخفيض الدعم على ميزان المدفوعات .

سبق أن انتهينا إلى أن معدل النمو الاسمى للإنفاق على الدعم انخفض فى عامى ١٩٩٦/١٩٩٧، ١٩٩٧/١٩٩٨ وأن معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الدعم انخفض فقط فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ويمكن أن يقال هل كان لانخفاض معدل النمو الاسمى والحقيقى للإنفاق على الدعم اثر ايجابى على ميزان المدفوعات فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وأثر سلبى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ نظراً لارتفاع معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الدعم فى هذا العام ؟ الجدول التالى يوضح تطور وضع الواردات والحساب الجارى فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢١٤) يوضح تطور وضع الواردات والحساب الجارى فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧

السنة	معدل النمو السنوى للواردات	العجز أو الفائض فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى
١٩٩٥/١٩٩٤	٢٠,٣	٠,٣
١٩٩٦/١٩٩٥	١٠,٧	٠,١ -
١٩٩٧/١٩٩٦	٤,٣	٠,٣

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٤

تم حساب النسب بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أنه فى العام الذى انخفض فيه معدل النمو السنوى الحقيقى للإنفاق على الدعم وهو عام ١٩٩٧/١٩٩٦ قد انخفض أيضا" معدل النمو السنوى للواردات ، حيث انخفض هذا المعدل الأخير من ٢٠,٣٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ و ١٠,٧٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٤,٣٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، كما تزايد الفائض فى الحساب الجارى كنسبة سالبة فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ وهى - ٠,١٪ إلى نسبة موجبة وهى ٠,٣٪ ، وعلى ذلك يمكن القول أن التخفيض الاسمى والحقيقى لمعدل نمو الدعم صاحبه انخفاض فى معدل نمو الواردات وانخفاض فى العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، وهذا يعنى أن وضع ميزان المدفوعات تحسن فى ظل تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم .

٢ ـ أثر تخفيض الدعم على الاحتياطيات الدولية لمصر .

من المفروض أن يصاحب تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم تزايد فى معدل نمو الاحتياطيات الدولية لمصر فى نفس الوقت ، فهل تحقق ذلك بالفعل بعد الاتفاق مع الصندوق ؟ الجدول التالى يوضح تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢١٥) يوضح تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧

السنة	معدل النمو السنوى للاحتياطيات
١٩٩٤	٧,٥
١٩٩٥	١٦,٢
١٩٩٦	٧,٢
١٩٩٧	٦,٧

المصدر :البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،العدد الأول ،المجلد الحادى والخمسون ،١٩٩٨ ،ص ٨٢،٨١

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ومن هذا الجدول يظهر لنا أن تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ لم يصاحبه زيـــادة فى معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية لمصر فى نفس العام ، حيث انخفض هذا المعدل من ١٦,٢٪عام ١٩٩٥، ٧,٢ ٪عام ١٩٩٥ ، ٧,٢ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ٦,٧ ٪ عام ١٩٩٧ .

٣- أثر تخفيض الدعم على التضخم :-

سبق أن ذكرنا أن تخفيض الإنفاق على الدعم قد يصاحبه تزايد فى معدلات التضخم ، ما لم تكن هنـــاك زيـــادة كبيرة فى العرض الكلى تؤدى إلى انخفاض معدلات التضخم فى الاقتصاد ، رغم انخفاض نمو الإنفاق على الدعـــم ، ولكن هل حدث ذلك عقب الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ؟ الجدول التالى يوضح تطور معدل التضخم فـــى الفـــترة محل البحث .

جدول رقم (٢١٦) يوضح تطور معدل التضخم منذ عام ١٩٩٥-١٩٩٧

السنة	معدل التضخم
١٩٩٥	٥,٨
١٩٩٦	١٢,٧
١٩٩٧	٤

المصدر :البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،العدد الاول ،المجلد الحادى والخمسون ،١٩٩٨ ص ١٢٣

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويتضح من الجدول السابق أن معدل التضخم انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث انخفض هـــذا المعـــدل من ١٢,٧ ٪ عام ١٩٩٦إلى ٤ ٪عام ١٩٩٧ ، وعلى ذلك فمن الملاحظ أن تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم لـــم يؤد إلى زيادة معدلات التضخم كما كان متوقعا" بل صاحبه انخفاض معدلات التضخم .

٤-١- أثر تخفيض الدعم على الناتج المحلى :-

هل كان لتخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم أثر إيجابى على الناتج المحلى الإجمالى ؟ الجدول التالى يجيـــب على هذا التساؤل .

جدول رقم (٢١٧) يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٤إلى ١٩٩٧/١٩٩٦ .

السنة	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى
١٩٩٥/١٩٩٤	٤,٧
١٩٩٦/١٩٩٥	٤,٩
١٩٩٧/١٩٩٦	٥,٧
١٩٩٨/١٩٩٧ *	٦,٢

* مستهدف

المصدر :البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،العدد الاول ،المجلد الحادى والخمسون ،١٩٩٨ ص ٨٣،٨٠

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويظهر لنا من هذا الجدول أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق وعلى الرغم من انخفاض معدل نمو الإنفاق على الدعم ، حيث أرتفع معـــدل النـــاتج المحلـــى مـــن١٩٩٦/١٩٩٥ مـــن ٤,٩٪ عـــام ١٩٩٦/١٩٩٥ وإلى ٦,٢٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وما سبق يعنى أن تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم لم يكن لـــه أثر معاكس على الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة ٠

٤-٢- أثر تخفيض الدعم على المديونية الخارجية :-

هل ساهم تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم فى تخفيض معدل نمو المديونية الخارجية لمصر عقب الاتفـــاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ؟ الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢١٨) يوضح تطور معدل نمو المديونية الخارجية منذ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ٠

السنة	معدل نمو المديونية الخارجية
١٩٩٥/١٩٩٤	٧,٢
١٩٩٦/١٩٩٥	٥,٩ –
١٩٩٧/١٩٩٦	٧,٤ -

-المصدر :البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،العدد الأول ،المجلد الحادى والخمسون ،١٩٩٨ ،ص ٨٣،٨٠

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

يتضح لنا من هذا الجدول أن معدل نمو المديونية الخارجية انخفض عقب الاتفاق مع الصندوق عـــام ١٩٩٦ ، وهذا يعنى أن تخفيض معدل نمو الإنفاق على الدعم لم يكن له اثر سلبى على المديونية الخارجية أيضا" عقب الاتفـــاق مع الصندوق ، حيث صاحبه انخفاض فى معدل نمو المديونية الخارجية ، حيث انخفض هذا المعدل الأخير من ٧,٢٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ و ـ ٥,٩ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ـ ٧,٤٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ٠

٥- أثر تخفيض الدعم على الاستهلاك الكلى :-

جدول رقم (٢١٩) يعرض لتطور معدل نمو الاستهلاك الكلى فى الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٤إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ ٠

السنة	معدل نمو الاستهلاك الكلى
١٩٩٥/١٩٩٤	٤,٢
١٩٩٦/١٩٩٥	٤,٣
١٩٩٧/١٩٩٦	٤,٣
١٩٩٨/١٩٩٧	٤,٥

المصدر :البنك الاهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ،العدد الاول ،المجلد الحادى والخمسون ،١٩٩٨ ،ص ١٠٨

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويتضح من هذا الجدول أن معدل نمو الاستهلاك الكلى ظل ثابتا" فى العام الاول للاتفاق مع الصندوق ، حيث انه لم يتجاوز ٤,٣ ٪ ولكن يلاحظ أن هذا المعدل ارتفع إلى ٤,٥ ٪ فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وقد يمكن ربط هذا التغيير الذى حدث لمعدل نمو الاستهلاك الكلى بالتغير الذى حدث فى معدل نمو الإنفاق الحقيقى على الدعم ، حيث انخفض هذا المعدل فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم تزايد فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، ويمكن أن نخرج من ذلك بنتيجة مفداها أن نمو الإنفاق الحقيقى على الدعم يؤدى إلى نمو الاستهلاك الكلى كما حدث فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وأن تخفيض معدل الإنفاق الحقيقى على الدعم يؤدى أيضا" إلى انخفاض معدل نمو الاستهلاك الكلى أو إلى ثباته ، كما حدث فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ٠

ب-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

جدول رقم (٢٢٠) يعرض لتطور معدل النمو الحقيقى للإنفاق العام الاستثمارى فى الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٤إلى ١٩٩٧/١٩٩٦ ٠

السنة	معدل النمو السنوى	معدل النمو الحقيقى
١٩٩٥/١٩٩٤	٦	٦ -
١٩٩٦/١٩٩٥	١٠,٤	٤,٦
١٩٩٧/١٩٩٦	١٢,٤	٠,٣ -

المصدر: البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ،ص١١١

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ويتضح لنا من هذا الجدول أن معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الاستثمار العام قد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ، حيث أنه انخفض من ٤,٦٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى -٠,٣٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، هذا على الرغم من أن معدل النمو الاسمى يشير إلى تزايد معدل نمو الاستثمار الكلى بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث أنه ارتفع من ١٠,٤ ٪عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ١٢,٤ ٪عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ومع ذلك فإننا سنعتمد فى التحليل على معدل النمو الحقيقى ، لأنه هو الذى يتفق مع الواقع وما يسعى اليه كل من الحكومة وصندوق النقد الدولى ٠

١- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على ميزان المدفوعات :-

وهنا يثار تساؤل مفادة ، هل أدى تخفيض معدل نمو الإنفاق الحقيقى على الاستثمار العام إلى تخفيض الواردات والعجز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ؟ وهو العام الذى انخفض فيه معدل النمو الحقيقى للإنفاق العام الاستثمارى ، الواقع أن إحصائيات البنك المركزى المصرى تشير إلى تحقيق ذلك بالفعل حيث انخفض معدل نمو الصادرات من ١٠,٧ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ٤,٣٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، كما انقلب العجز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى فائض عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وكل ذلك يعنى تحسن وضع ميزان المدفوعات فى ظل تخفيض معدل الإنفاق العام الاستثمارى ٠

٢- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية :-

نبحث هنا تطور وضع الاحتياطيات الدولية لمصر فى ظل تخفيض معـــدل النمـو الحقيقـى للإنفـاق العـام الاستثمارى فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، والإحصائيات تشير إلى انخفاض معدل نمو الاحتياطيات الدولية فى هذا العـام حيث أنها انخفضت من ٧,٢ ٪ عام ١٩٩٦إلى ٦,٧ ٪ فى عام ١٩٩٧ وهذا يعنى أن تخفيض معدل نمو الإنفاق العـام الاستثمارى لم يصاحبه تزايد فى معدل نمو الاحتياطيات الدولية لمصر ٠

٣- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم :-

هل أدى تخفيض معدل النمو السنوى للإنفاق العام الاستثمارى إلى رفع معدلات التضخم كما كـان متوقعـا" ؟ الواقع أن هذا لم يتحقق حيث انخفض معدل التضخم فى نفس العام الذى انخفض فيه معدل الإنفاق العـام الاسـتثمارى وهو عام ١٩٩٦/١٩٩٧ حيث انخفض معدل التضخم من ١٢,٧٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧إلـى ٤٪ عـام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، وهذا يشير إلى أن خفض معدل نمو الاستثمار العام لم يؤثر سلبيا" على معدل التضخم ٠

٤- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية :-

إذا نظرنا إلى تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى العام الذى انخفض فبه معدل النمو السنوى للانفـاق العام الاستثمارى ، فإننا نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ارتفع هذا العام حيث أنه ارتفع من ٤,٩ ٪ عـام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٥,٧ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وعلى ذلك يمكن أن نقرر أن تخفيض معدل نمو الاستثمار العـام لـم يؤثر سلبيا" على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ٠

وبالنسبة لأثر تخفيض معدل نمو الاستثمار العام على المديونية الخارجية ، فالملاحظ أن معدل نموها السـنوى انخفض فى نفس العام الذى أنخفض فيه الاستثمار العام ، حيث انخفض معدل نمو المديونية الخارجية من - ٥,٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى - ٧,٤ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وهذا يشير إلى تحسن وضع المديونية الخارجيـة فـى ظـل تخفيض معدل نمو الاستثمار العام ٠

٥- أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاستهلاك الكلى والاستثمار :-

لو نظرنا إلى تطور معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى فى ظل تخفيض معدل النمو السنوى للاستثمار العـام فإننا نلاحظ أن معدل الاستهلاك الكلى ظل ثابتا" ولم يتغير فى نفس العام الذى انخفض فيه معدل نمو الاستثمار العـام وهو عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، حيث ظل المعدل الأول ٤,٣ ٪ ، وبالنسبة لتطور معدل نمو الاستثمار الكلى فى نفس العـام فالملاحظ أن هذا المعدل الاخير تزايد من ٩,١ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٤٠,٤ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، مع ملاحظـة أن هذا المعدل الأخير وفقا" لأسعار ١٩٩٦/١٩٩٧ وليس وفقا" لأسعار ١٩٩١/١٩٩٢ كالمعدل الأول ، وعلى ذلك فهذا يشير إلى تحسن وضع الاستثمار الكلى فى نفس العام الذى انخفض فيه معدل النمو الحقيقى للاستثمار العام ٠

ج- أثر تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات :-

جدول رقم (٢٢١) يعرض لتطور الإنفاق على الأجور والمرتبات فى الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٥إلى ١٩٩٧/١٩٩٨

" القيمة بالمليون جنيه "

السنة	إجمالى الأجور	معدل النمو السنوى	معدل النمو الحقيقى
١٩٩٤/١٩٩٥	١٢٥١٩	١٢,٨	٠,٨
١٩٩٥/١٩٩٦ **	١٤٠١٦	١٢	٦,٢
١٩٩٦/١٩٩٧ **	١٥٣١١	٩,٢	– ٢,٩
١٩٩٧/١٩٩٨	٢٠٤٧٣ *	٣٣,٧	٢٩,٧

- بلغت قيمة الأجور عام ١٩٩٣/١٩٩٤ حوالى ١١٠٩٦ مليون جنيه .
- * مستهدف .
- ** تقدير معدل .

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص١١١

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

* يظهر لنا من الجدول السابق أن قيمة الإنفاق على الأجور قد تزايدت بعد الاتفاق مع الصندوق وفقا" للتقديرات المعدلة للموازنة العامة للدولة ، حيث أنها تزايدت من ١٤٠١٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلــى ١٥٣١١ مليــون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ومن المستهدف أن تصل إلى ٢٠٤٧٣ فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

* واذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للإنفاق على الأجور فإننا نجد أنه انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق أيضا وفقا" للتقديرات المعدلة ، حيث انخفض هذا المعدل من ١٢٪عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٩,٢٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ،ولكن من المستهدف أن يتزايد هذا المعدل إلى ٣٣,٧٪عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

* وبالنظر إلى معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الأجور ، فإنه يلاحظ أن هذا المعدل انخفض أيضا" إلى قيــم سالبة بعد الاتفاق مع الصندوق حيث انه انخفض من ٦,٢٪عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى – ٢,٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ولكن من المستهدف أن يتزايد إلى ٢٩,٧٪عام ١٩٩٧/١٩٩٨ .

* وإذا استندنا إلى التقديرات المعدلة للموازنة العامة للدولة فى عــامى ١٩٩٥/١٩٩٦، ١٩٩٦/١٩٩٧ ، فإنــه يمكن القول أن معدل النمو السنوى سواء الاسمى أم الحقيقى للإنفاق على الأجور قد انخفض فى العام الثانى بالمقارنــة

بالعام الأول ، ومما لا شك فيه أن ذلك يعنى المزيد من الأعباء بالنسبة للعاملين فى الحكومة ، الأمر الذى قد يؤدى إلى العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية فى الأجل الطويل •

د- *الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة ومدفوعات فوائد الدين فى البرامج الأربعة.*

يلاحظ أن الإجراءات التى طالب بها الصندوق فى برامجه الأربعة السابقة للتثبيت الاقتصادي فى مصر لم تحتو على إجراء يقضى بتخفيض الإنفاق العام على مدفوعات خدمة فوائد الدين ، رغم اشتمالها على بنود تطالب بتخفيض الإنفاق على الدعم والإنفاق الاستثمارى والأجور والمرتبات ، والجداول الأربعة التالية توضح تطور الإنفاق على مدفوعات خدمة فوائد الدين خلال البرامج الأربعة للتثبيت الاقتصادي .

جدول رقم (٢٢٢) يوضح تطور مدفوعات خدمة فوائد الدين فى برنامج ١٩٧٧ .

القيمة بالمليون جنية

السنة	قيمة مدفوعات فوائد الدين	كنسبة من الإنفاق الجارى
١٩٧٥	٨٢ ,٥	٣ ,٤
١٩٧٦	٩٩ ,٣	٣ ,٧
١٩٧٧	١٦٨ ,٥	٥ ,٣
١٩٧٨	٢٩٦ ,٨	٨ ,٥
١٩٧٩	٤٦٢ ,١	١٠ ,٢

المصدر . IMF, Government finance statistics , yearbook,1981, 192

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

جدول رقم (٢٢٣) يوضح تطور مدفوعات فوائد الدين فى برنامج ١٩٨٧

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة مدفوعات فوائد الدين	كنسبة من الإنفاق الجارى
١٩٨٥	١٢٧٢	٩ ,٩
١٩٨٦	١٥٦٧	١٠ ,٤
١٩٨٧	١٨٨٦	١٢ ,٦
١٩٨٨	٢٤٢٨	١٢ ,٨
١٩٨٩	٣٠٨٩	٤ ,١٥
	.	

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

المصدر : IMF, Government finance statistics, Yearbook , 1996, p. 131

جدول رقم (٢٢٤) يوضح تطور مدفوعات فوائد الدين فى برنامج ١٩٩١

القيمة بالمليون جنية

السنة	قيمة مدفوعات فوائد الدين	كنسبة من الإنفاق الجارى
١٩٨٩	٣٠٨٩	١٥,٤
١٩٩٠	٣٧٦٠	١٧
١٩٩١	٥٨٨٠	٢٠
١٩٩٢	٨٧٨٨	٢٣,٣
١٩٩٣	١٣٤٣٣	٢٩,٥

المصدر : IMF, Government finance statistics, Yearbook , 1996, p. 131

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

جدول رقم (٢٢٥) يوضح تطور مدفوعات فوائد خدمة الدين فى برنامج ١٩٩٦

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قيمة مدفوعات فوائد الدين	كنسبة من الإنفاق الجارى
١٩٩٤/١٩٩٣	١٦٤٩٨	٣٥,٨
١٩٩٥/١٩٩٤	١٤٧٩٠	٣١,١
١٩٩٦/١٩٩٥	١٦٢٨٧	٣١,٥
١٩٩٧/١٩٩٦	١٥٢٦٤	٢٨,٦
١٩٩٨/١٩٩٧	١٧٦٦٨	٢٧,٢

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١١١

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويتضح لنا من الجداول الأربعة السابقة أن قيمة الانفاق العام على فوائد الدين لم تنخفض سواء قبل الاتفاق أم بعد الاتفاق ، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الموضوعات كنسبة من الانفاق الجارى تزايدت بالتدريج حيث تزايدت من ٣,٤٪ عام ١٩٧٥ إلى ٢٩,٥٪عام ١٩٩٣ ، ويلاحظ أن هذا التزايد كان تدريجيا" بمعنى إنها لم تنخفض فى سنة من السنوات منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٣ ، ولعل ذلك يثير الانتباه ، لماذا لم تنخفض مدفوعات خدمة الدين فى أى سنة من السنوات طوال هذه الفترة ؟ قد يقال أن الامتناع عن السداد ضد مصلحة البلد لأنه يحرمها من الاقتراض فى المستقبل ، ولكن يمكننا أن نرد على ذلك أيضا بأن الدفع أيضا يضر بمصلحة الدولة لأنه يكون على حساب العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى ، ولكن ليس معنى ذلك إننا نطالب بالإمتناع عن دفع فوائد الديون ، ولكن لماذا لم يكن للصندوق دور إيجابى لتخفيض مدفوعات ، فوائد الدين ، رغم أنه يسعى إلى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة بكل وسيلة ؟ البعض يرى أن الصندوق يعمل فى الأساس لخدمة الدائنين ، وأنه وكيل الدائنين فى البلدان النامية ولذلك فمن غير

المعقول أن يعمل ضد مصلحة موكليه ، ولذلك فهو دائما يحرص على مطالبة البلدان الأعضاء بضرورة دفـــع فوائـــد الديون ، وفى نفس الوقت فهو يخدم كل الرأسماليين سواء فى الداخل أو فى الخارج والذين يقرضون الحكومة ، ويكون ذلك على حساب محدودى الدخل الذين يدفعون الضرائب والتى تتزايد يوما بعد يوم خاصة الضرائب غـــير المباشـــرة بالإضافة إلى تهرب الأغنياء من الضرائب المباشرة ، ثم يقومون بإقراض أموالهم للحكومة نظير فائدة فهم المســتفيدون أولاً وأخيراً من هذه السياسة ، وهذا ما يسعى إلية الصندوق أيضاً ، فهو يشجع انتشار المذهب الرأســمالى ، والــذى يجعل صاحبه يضحى بكل شئ من أجل زيادة أمواله.

ورغم كل ما سبق فإن الوضع تحسن شيئا ما فى ظل برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادى بالنسبة لتخفيض قيمــة مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الإنفاق الجارى ، حيث أنها انخفضت من ٣٥,٨٪عــام ١٩٩٣/١٩٩٤إلــى ٢٨,٦٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وفقاً للتقديرات المعدلة للموازنة العامة للدولة ، ومن المستهدف أن تنخفض إلى ٢٧,٢٪ كنسـبة من الإنفاق الجارى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، ومع ذلك فإن هذه النسبة تظل كبيرة وينبغى أن تصبح صفـــراً لـــو تـــم تطبيق التوصيات التى نطالب بها فى هذه الرسالة ٠

ومن كل ما سبق نستطيع أن نقرر الأتى فيما يتعلق بأثر الإجراءات المتعلقة بالنفقـــات العامـــة علـــى بعـــض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

أ- بالنسبة لأثر تخفيض الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

إنتهينا إلى أن هناك تخفيضا" حقيقيا" بالنسبة للإنفاق العام على الدعم والتمويلات الجارية ، كما انتهينا إلـــى أن ذلك التخفيض لم يؤد إلى تخفيض الواردات ، ولم يساهم فى تخفيض العجز فى الحساب الجارى ، ولم يساهم أيضا فى زيادة الإحتياطيات الدولية لمصر ، وإن كان قد ساهم جزئيا فى زيادة معدل التصخم ، كما أنه ساهم جزئياً فى تخفيض الناتج المحلى الإجمالى ، ولكنه لم يساهم فى تخفيض المديونية الخارجية ، حيث تزايدت بعد الاتفاق.

– ولذلك يمكن القول أن تخفيض الإنفاق على الدعم لم يساهم فى تحقيق الأهداف التى يسعى إليها صندوق النقـد الدولى فى برامجة للتثبيت الاقتصادى بل على العكس جاءت النتائج على عكس هذه الأهداف ،حيث تزايدت الواردات، وهذا من شأنه أن يزيد من العجز فى ميزان المدفوعات ، والصندوق يسعى أساساً إلى تخفيض هذا العجـــز ، أيضـــا تزايدت معدلات التضخم والصندوق يسعى أيضا إلى تخفيضها ، أيضا إنخفض معدل نمو الناتج المحلـــى الإجمـــالى ، وعلى ذلك يمكن القول أن سياسة صندوق النقد الدولى بشأن تخفيض الإنفاق العام على الدعم بهذه الصورة لـــم تكـــن كافية لتحقيق أهدافه ، ولذلك فإنها غير ملاءمة ، ولكن ذلك لا يعنى إننا نختلف مع صندوق النقد الدولى بالنسبة لـــهدف تخفيض الإنفاق العام على الدعم ، وأنما نؤيد هذا الهدف ، ولكن اختلافنا مع الصندوق يكـــون فقـــط بالنســـبة لكيفيـــة التخفيض ،لأننا لا نؤيد التخفيض الكلى أو الجزئى للدعم على كل السلع والخدمات ولا التخفيض الكلى أو الجزئى على بعض السلع والخدمات ، لأن ذلك قد يلحق الضرر بالطبقات محدودة الدخل فى البلد ، وإذا لم يضر بها فـــهو يظـــل أيضاً غير فعال نظراً لأنه يدعم فئات لا تحتاج للدعم ، خاصة الدعم على السلع الأساسية كالخبز ، فالطبقات الغنيـــة لا تحتاج هذا الدعم ولكنها تستفيد منه ، وفى نفس الوقت قد تكون هذه الطبقات متهربة من الضرائب ، وبالتالى تأخذ مـــن الدولة ولا تدفع ، كل ذلك من شأنه أن يزيد من عبء الموازنة العامة على الدولة ، ولذلك فإننا نرى أن يتـــم حصـــر الأفراد أصحاب الدخول المحدودة فى مصر ثم يتم توزيع إعانات دعم مالية عليهم ، حسب دخل كل فرد وحسب عـــدد الأفراد الذين يعولهم ، وهذه الطريقة تحقق أولاً العدالة نظرا" لوصول الدعم لمن يستحق بالفعل ، وتحقق أيضاً الوفـــرة المالية للدولة على أساس أن عدد المستفيدين من إعانات الدعم المالية سيقل وبالتالى الإنفاق المخصص لهم أيضا ســيقل ، الأمر الذى سيساهم فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، أيضاً من شأن هذا النظام أن يزيد من الرفاهيـــــة الاجتماعية فى المجتمع خصوصاً لو تحقق فائض فى الموازنة العامة للدولة ، ففى هذه الحالة يمكن للدولة أن تزيد مـــن قيمة إعانات الدعم المالية ، وأيضاً يمكنها أن توسع قاعدتها لتشمل الفئات ذات الدخل المتوسع ، ومن شأن كل ذلـــك أن يحقق الإستقرار الإجتماعى وأن يدفع للنمو الاقتصادى ، وذلك نظراً للأثار الإيجابية لهذا النظام على كـــل قطاعـــات الاقتصاد القومى ، وإن كانت عملية إستبدال نظام الدعم الحالى بالنظام المقترح وأثار ذلك تحتاج إلى بحث آخـــر ، إلا أننا يمكننا القول أن المجالس القومية المتخصصة فى مصر قامت بدراسة حول نظام الدعم الحـــالى وقـــررت أن ١٥٪ فقط من قيمة الدعم يصل إلى مستحقيه وأن ٨٥٪من قيمة الدعم يصل إلى من لا يستحق ولذلك فقـــد طـــالب البحـــث

بضرورة العدول عن هذا النظام وإستبداله بإعانات الدعم المالية للمحتاجين وأطلق على النظام الجديد جنية الدعـــم [١] ولكن حتى الأن لم يتم الأخذ بهذا النظام ونأمل الأخذ به فى أقرب وقت .

ويلاحظ أن نظام إعانات الدعم المالية من شأنه أن يساعد فى تحسين وضع ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال تخفيض الواردات وتشجيع المنتجين المحليين على زيادة الإنتاج ، وذلك فى حالة ترك الأسعار المحلية للطلب والعرض دون تدخل من الحكومة ، وبذلك يمكن أن يتحسن ميزان المدفوعات ، أيضاً هذا النظام من شأنه أن يزيد من معـــدلات النمو الاقتصادى لأن تحديد الأسعار جبرياً قد يعوق زيادة الإنتاج ، أما تركة للعرض والطلب فمن بشأنه أن يزيد مـــن معدلات النمو الاقتصادى ، وهذا ما بدأت تأخذ به مصر فى الفترة الحالية ، خاصة أسعار السلع الزراعية ومنتجـــات القطاع العام ، ولكن قد يكون لهذا النظام أثار جانبية ، فمن الممكن أن تتزايد معدلات التضخم ولكـــن ذلـــك ســـيكون لفترات محدودة ، حتى يستطيع الاقتصاد من الوقوف على قدميه ويتمكن من زيادة الإنتاج بمعـــدلات مرتفعـــة تفـــوق معدلات التضخم ، وإذا كان هناك تعارض بين هدف ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادى وزيادة العمالة مـــن جـــانب وبين التضخم من جانب آخر ، فإننا نؤيد تغليب كفة ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادى وزيادة معدلات العمالة حتـــى ولو على حساب رفع معدلات التضخم فى الأجل القصير. أيضا من شأن كل ما سبق أن يؤدى إلى تخفيض الاعتمـــاد على الديون الخارجية بل وتخفيض المديونية المحلية ، نظراً لتزايد حصيلة الدولة من الضرائب وانخفـــاض الإنفـــاق العام، كل ذلك يدعو إلى ضرورة التعجيل بهذا النظام وعدم الاقتصار على دعم السلع الأساســـية ، خاصـــة وأن هـــذا النظام "إعانات الدعم المالية" أو "جنية الدعم" معمول به فى أقوى دول العالم إقتصادياً وهى الولايات المتحدة الأمريكيـــة ويمكننا أن نستفيد من تجربتها فى هذا الصدد ، وبالإضافة إلى ذلك فإننا نطالب فى هذا الصدد أيضاً بإلغـــاء الدعـــم الممنوح للأغنياء بالنسبة للتعليم والصحة وكل الخدمات التى تؤديها الحكومة للأفراد ، ويدفع الأغنياء التكلفـــة الحقيقيـــة للخدمة التى ينتفعون بها أوبعض منها للفقراء أو يتم إعفائهم من جزء من هذه التكلفة ، وهذا سيؤدى بالتأكيد إلى زيـــادة الإيرادات عامة وفى نفس الوقت سنخفض النفقات العامة إلى أدنى مستوى ممكن ، ويمكن استخدام العـــائد مـــن هـــذه الإجراءات فى زيادة جودة الخدمة المقدمة للأفراد ، ولعل النظام الأمريكى المطبق فى هذا الصدد خير نموذج للأخذ به فى بلدنا ، ما دام أن ذلك لا يتعارض مع تعاليم ديننا الحنيف وما دام أن هذا النظام سيحقق لنا مصلحـــة ويدفـــع عنـــا أضراراً كثيرة.

ب- بالنسبة لأثر تخفيض الإنفاق العام والإستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-

يلاحظ أن قيمة الإنفاق العام الإستثمارى إنخفضت فى برنامج ١٩٧٧ فى عام الاتفاق والعام التالى لـــه وفـــى برنامج ١٩٨٧ فى العاميين التاليين للإتفاق وفى برنامج ١٩٩٦ فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ .

نسبة للأثار الاقتصادية الكلية لتخفيض الإنفاق العام الاستثمارى فقد كانت متباينة ، حيث انه كان يتحقق بعـــض الأثار الاقتصادية الكلية الإيجابية المصاحبة لتخفيض الإنفاق العام الاستثمارى ، وكان يتحقـــق أيضـــا بعـــض الأثـــار الاقتصادية الكلية السلبية المصاحبة لهذا التخفيض ، وكل ذلك يعتمد على قيام القطاع الخـــاص بزيـــادة الإســـتثمارات المختلفة التى يمكن أن تحسن من وضع ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات ،وتقلل الواردات مـــن خـــلال إنتاج بدائل الواردات ، أيضا من شأن زيادة مكاسب التصدير أن تزيد من الاحتياطات الدولية لمصر خاصـــة إذا تـــم

[١] أنظر: Ibrahim oweiss, Egypt's Economy : The pressing Issues, op.cit.,p.23.

الإحلال محل الواردات محلياً ، ومن شأن كل ذلك أن يخفض معدلات التضخم ويزيد من الناتج المحلى الإجمالى ، ويخفض من المديونية الخارجية ، الواقع أن الوضع لم يكن كذلك فى مصر ، الأمر الذى أدى إلى تزايد معدلات التضخم فى مصر بعد الاتفاق مع الصندوق فى برامجة الأربعة باستثناء عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٧، حيث إنخفض معدل التضخم فى هاذين العامين ولذلك فإننا نرى أنه يجب على الحكومة أن تعمل فى إتجاهين فيما يتعلق بالإنفاق العام الإستثمارى .

الاتجاه الأول : -

أن تشجع الحكومة الاستثمارات الخاصة فى كافة المجالات مع إعطاء أولوية للاستثمار فى المشروعات التى تخدم محدودى الدخل سواء كانت مشروعات سليمة أم خدمية ، وهذا يقتضى تخفيض أسعار الضرائب على هذه المشروعات ونحن لا نؤيد سياسة الإعفاءات الضريبية على المقتدرين أيا كانت الدوافع ، ولكن نؤيد سياسة تخفيض الضرائب حتى ولو وصلت إلى ٥٪ بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة لبدء عمل هذه المشروعات ، وقبل كل ذلك تسهيل الإئتمان لهذه المشروعات ، حتى تستطيع أن توسع من نشاطها ، الأمر الذى قد يزيد من أرباحها وبالتالى يزيد من دخول العاملين فيها ، ومن حصيلة الضرائب ، وبالتالى يساهم فى زيادة الإنتاج فى الاقتصاد ، كما أن الأخذ بهذا الاتجاه سيساهم فى القضاء على المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها مصر تدريجياً.

الاتجاه الثانى : -

يجب على الحكومة فى نفس الوقت ألا تخفض من الإنفاق الإستثمارى إلا إذا حدث تطور فى الإستثمار الخاص الذى يستطيع أن يعوض الانخفاض فى الاستثمار العام ويكون ذلك بصورة تدريجية ، وإذا ظهرت مجالات تحتاج إلى استثمار لا يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بها فعلى الحكومة القيام بذلك ، ما دام فى ذلك مصلحة للاقتصاد القومى ولها أن تلجأ إلى فرض ضرائب إضافية على أصحاب الدخول المرتفعة ،والعمل بهذين الإتجاهين فى نفس الوقت يجنب البلد المشكلات التى قد تحدث بسبب تخفيض الاستثمار العام بدون إيجاد بديل لذلك ، أيضا يجنب البلد المشكلات التى قد تحدث فى حالة وجود إستثمارات عامة خاسرة تمثل عبئا" على الموازنة العامة للدولة .

ج- بالنسبة لأثر تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات :-

يلاحظ أن الإنفاق العام الحقيقى على الأجور والمرتبات انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق سواء فى عام ١٩٧٧ أم ١٩٨٧ أم ١٩٩١ أم ١٩٦٦ أم ١٩٩٧ ولم يتزايد إلا فى عام ١٩٩٢ ثم إنخفض مرة أخرى فى عام ١٩٩٣، عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨ .

ولما كان الصندوق يطالب بتجميد الأجور وتخفيضها فى نفس الوقت الذى تتزايد فيه معدلات البطالة والزيادة السكانية ، ودخول العديد من الطبقات فى المجتمع خاصة الطبقات التى لم تحصل على قسط وافر من التعليم ، أو التى لم تحصل على أى قسط من التعليم ، فإن ذلك يلحق الضرر بالموظفين الذى يعملون بإخلاص ، وهذا أمر لا يمكن تجاهله ، لأنه قد يؤدى إلى توسيع دائر الاقتصاد الخفى ، الأمر الذى يزيد من المشكلات الاقتصادية والفساد الإدارى والإخلاقى فى المجتمع .

ولذلك فإننا نرى ألا تسعى الدولة إلى تخفيض أجور الموظفين والعامليين فى الحكومة ، ولكن يكون ذلك من خلال عدم الالتزام بتعيين الخرجيين ، وهذا موجود بالفعل الأن وندعو للإستمرار فى هذا الإتجاه ، ونطالب بالاستمرار فى تشجيع الاستثمار لإستيعاب هذه الإعداد الكبيرة من الخرجيين وغيرهم ، وأيضا ندعوا إلى ابرام اتفاقات للتعاون الإنتاجى مع البلدان العربية والإسلامية والأجنبية ، وذلك للاستفادة من الخبرات المصرية فى كافة المجالات التى تحتاجها هذه البلدان ، الأمر الذى سيخفف من حدة البطالة والعبء على الموازنة العامة للدولة ويزيد من تحويلات المصريين بالخارج ، وكل ذلك يفيد ميزان المدفوعات والاقتصاد ككل .

أيضا نطالب بأن تقوم الدولة بتخفيض مدة الخدمة فى الحكومة ، على أن تخدم حملة المؤهلات المتوسطة مثلاً لمدة عشرين عاملا وفوق المتوسط خمسة وعشرين عاماً وحملة المؤهلات العليا ثلاثون عاماً ، إقتداء بالخدمة العسكرية ، على أن ينظر إلى الوظيفة العامة على أنها التزام قبل أن تكون حقا" ، وللحكومة أن تختار من يتحمل هذا الالتزام ما دام ذلك يحقق المصلحة العامة للبلد ، ومن وجهة النظر الخاصة فإن كل هذه لإجراءات من شأنها أن تزيد من إنتاجية الموظف ما دام أنه يؤدى خدمة للحكومة ولا يمارس حقا" أزاليا" مرافقا" لكل من يحمل مؤهلا" على أساس أن للحكومة الحق فى الاستغناء عن خدمتة ما دامت غير منتجة ، بالإضافة إلى أن ذلك سيخفف من العبء على الموازنة العامة للدولة لأن الإدارات الحكومية الأن تكتظ بنسبة كبيرة من الموظفين الذين لا عمل لهم سوى تعطيل العمل والحصول على مرتبات بل ومكافأت فى مقابل ذلك ، ولا يصح إعتبار ذلك بدل بطالة لهم لأنهم قادرون على العمل ، وبدل البطالة لا ينبغى أن نطالب بها بالنسبة للموظفين والعاملين فى الدولة التى تخدم المصلحة العليا للاقتصاد القومى ، وإن كان تطبيق هذه الإجراءات يحتاج إلى بحث مفصل لكيفية عمل هذه الإجراءات والأثار المتوقعة لتنفيذها وما يمكن عمله لتحقيق أفضل النتائج فى هذا الصدد .

د- بالنسبة لعدم تخفيض الإنفاق على مدفوعات فوائد الديون:-

سبق أن رأينا أن الإنفاق على مدفوعات فوائد الديون لم ينخفض منذ ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٣ بل تزايد بصورة تدريجية ، ومما لا شك فيه أن ذلك يكون على حساب العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى ، ولذلك فإننا نرى أن الصندوق لم يكن على مستوى المسئولية عندما يطالب بتخفيض الإنفاق العام على الدعم وهو يخدم محدودى الدخل وفى نفس الوقت يطالب بعدم تخفيض الإنفاق على فوائد الدين وهو لا يضر الأغنياء بل يضر الفقراء وأيضا عندما يطالب بتخفيض الإنفاق الاستثمارى وهو يضر أيضاً بمحدودى الدخل ولا يطالب بتخفيض الإنفاق على فوائد الديون وهو لا يضر الأغنياء ، وأيضا عندما يطالب بتخفيض مرتبات الموظفين العاملين فى الحكومة لكى تتمكن الحكومة من سداد فوائد الديون للأغنياء، هل هذه سياسة عادلة ، الفقراء يدفعون للأغنياء لكى يتنعموا ويفرضوا شروطهم عليهم ، الواقع أننا لا نؤيد هذه السياسة ، ونرى أن الصندوق يجب أن يكون عادلاً فى هذا الصدد بأن يطلب من الدائنين التنازل عن فوائد الديون والأكتفاء بدفع أصل الدين على أقساط ، وتكون قيمة القسط وفترة السداد حسب القوة الاقتصادية للبلد المدين ، هذه هى السياسة العادلة التى نطالب بها فى مجال المديونينية ، فالأغنياء يجب أن يساعدوا الفقراء ، لأن ذلك فى مصلحة جميع الأطراف فى المجتمع الدولى ، أما غير ذلك فليس فى مصلحة المجتمع الدولى ولا فى مصلحة المجتمع المحلى لكل بلد.

وصفوة القول أن هناك مجموعة من المبادئ التى يجب أن تلتزم بها الحكومة عند قيامها بالإنفاق العام ، وهـــذه المبادئ مستخلصة من ثقافتنا وتراثنا الإسلامى عبر القرون الماضية ، وهى فى نفس الوقت تتفق مــع قواعــد العقــل والمنطق وتتلخص هذه المبادئ فى الأتى[1] : –

أولاً: المعيار الرئيسى لكافة مخصصات الإنفاق يجب أن يتبع قاعدة التعرف على الرعية منوط بالمصلحة .

ثانيا: إزالة المشقة والضرر أولى من جلب المنفعة والراحة.

ثالثاً: يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام .

رابعاً: يمكن فرض تضحية أو خسارة لتفادى تضحية أو خسارة عامة ، ويمكن تجنب تضحية أو خسارة أكــبر بغرض تضحية أو خسارة أقل .

خامساً: "الغرم بالغنم" أى أن المنتفع هو الأولى بتحمل الكلفة .

سادساً: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وفى الأخذ بهذه المبادئ فى مجال الاتفاق العام أن يؤدى إلى إعطاء أولويات صحيحة للإنفاق العام ، بالإضافــة إلى أنه سيؤدى إلى تخفيض لقيمة الإنفاق العام ، الأمر الذى يخدم التقدم الاقتصادى فى البلد.

ويلاحظ أن البعض [2] يرى أن إخفاق الحكومات فى مجال الاتفاق العام يرجع إلى عدة عوامل وهى :–

أ– إنها لا تدرك أن الموارد الموضوعية تحت تصرفها هى أمانة استخلفها الله عليها، وقد ساهم هذا إلى جــانب طراز حياة المسئولين الحكوميين فى انتشار الفساد فى المجتمع ، وعدم الكفاءة والهدر بالنسبة للمال العام رغم تعارض ذلك مع تعاليم الإسلام الحنيف ، وهذه العيوب لا يمكن إزالتها إلا من خلال إصلاح أخلاقى للمجتمع إلى جانب إصلاح هيكل طراز المعيشة.

ب– أن عدم وجود فلسفة تنمية محلية تستشعر موارد البلاد الذاتية ، أدى إلى غياب الأولويات المدروسة دراسة جيدة ، فبدون هذه الأولويات لا يمكن وضع معايير متفق عليها لتقرير ما هو "أساسى " وما هو " غير أساسى" وما هــو " مبدد " فى إستخدام الموارد .

ج– لم يستخدم نظام الأسعار ، بل تم الحصول على الموارد لا سيما الموارد من العملات الأجنبية ، أو بيعــــها من قبل الحكومات بأقل من تكاليف فرصتها ، وهذا يؤدى إلى إستخدام غير كفء للموارد .

---

[1] أنظر هذه المبادئ فى : د/ محمد عمر شابرا ، الإسلام والتحدى الاقتصادى ، ترجمة د/ محمد زهير السمهورى ، مراجعة د/ محمد أنس الزرقاء المعهد العالى للفكر الإسلامى والمعهد العربى للدراسات المالية والمصرفية ، عمان ، شوال ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦ ، ص ٣٤٦ – ٣٤٨ .

[2] أنظر د/ محمد عمر شابرا ،المرجع السابق ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

د- أن غياب برلمان منتخب فى بعض البلدان وصحافة حرة يحرم الجمهور من منبر يتم من خلال توجيه النقـد للسياسات الحكومية.

ويلاحظ أن تجنب عوامل الإخفاق هذه فى كل بلد ، بالإضافة إلى الأخذ بالمبادئ السابقة فى مجال الإنفاق العـام من شأنه أن يصلح الإنفاق العام فى كل بلد تأخذ بهذه الإجراءات إصلاحاً كاملاً لا يتعارض مع غيرة من إصلاحات ، لأن كل الإصلاحات يجب أن تخدم المصلحة العليا للبلد دون أحداث أضرار فإذا كانت هناك أضرار فإنه يجب توجيـه الإصلاحات لمنع حدوث الأضرار ، وفى ذلك أكبر مصلحة للبلد ، ثم بعد ذلك يتم التدرج فى الوصول إلى الأهـداف التى تحقق مصلحة البلد .

المبحث الثانى

مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة

فى هذا المبحث نبحث مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة والتى طالب الصندوق بها فى برامجه للتثبيت الاقتصادى فى مصر ، وستنقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى المطالب التالية :-

المطلب الأول: مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٧٧ .

المطلب الثانى: مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٨٧ .

المطلب الثالث: مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٩١ .

المطلب الرابع: مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٩٦.

المطلب الأول

مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٧٧

أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة :-

جدول رقم (٢٢٦) يوضح تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة ودور بنود الإيراد العام الرئيسية فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة خلال الفترة من ١٩٧٥ -١٩٧٩ .

السنة	العجز فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى	معدل النمو السنوى للإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة	المنح كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٧٥	١٩,٦	–	٥٩,٣	٢٧,٤	٢,٣	١٠,١
١٩٧٦	٢٩,٦	١٠,٥	٥٨,٦	٢٨,٤	٤,٢	٨.٨
١٩٧٧	١٩,٥	٣٦,٤	٧٢,٢	٢١,٨	٤,٣	١,٧
١٩٧٨	٢٠	١٠,٨	٧٠,٤	٢٦,٩	١.١	١,٦
١٩٧٩	٢٨,٧	٢٢.٧	٦٨,٩	٢٣,٨	٦.٩	٠,٤

المصدر : IMF, Government Finance statitstics, Yearbook, 1981,p.191

- البنك الأهلى المصرى بالنشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على هذا الجدول التى :-

١ – انخفاض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٧٧ ثم تزايدت فى العامين التاليين للاتفاق .

٢– تزايد معدل نمو الإيرادات العامة فى عام ١٩٧٧ ثم انخفاضه فى العامين التاليين للاتفاق .

٣– تزايد الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة فى عام ١٩٧٧ حيث أنها تزايدت من ٥٨,٦٪عام ١٩٧٦ إلى ٧٢,٢٪ عام ١٩٧٧ ثم إنخفضت فى العامين التاليين للإتفاق .

٤– انخفاض الايرادات غير الضريبية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث إنخفضت من ٢٨,٤٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢١,٨٪ عام ١٩٧٧ ثم تزايدت بعد ذلك ولكن بمعدلات أقل من المعدلات السابقة قبل الاتفاق .

٥– انخفاض المنح كنسبة من الايرادات العامة من ٨,٨٪ عام ١٩٧٦ إلى ١,٧٪عام ١٩٧٧ ، والاستمرار فى هذا الانخفاض فى العاميين التاليين للاتفاق.

٦- تزايد بسيط فى الإيرادات الرأسمالية فى عام الاتفاق حيث تزايدت من ٤,٢٪ كنسبة من الإيـــرادات عـــام ١٩٧٦ إلى ٤,٣٪ عام ١٩٧٧ .

نخلص من كل ذلك إلى أن الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة والتى طالب بها الصندوق فى برنـــامج ١٩٧٧ نجحت فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، ولكنها لم تنجح فـــى زيـــادة الإيرادات غير الضريبية ، أيضاً لم تؤد إلى زيادة المنح والإيرادات الرأسمالية، وهـــذا يعـــد نجاحـــاً" جزئيـــاً" لـــهذه الإجراءات، بالإضافة إلى هذه الإجراءات نجحت نجاحا" مؤقتا" حيث أنها لم تخفض العجز فى الموازنة العامة للدولـــة إلا فى عام الاتفاق فقط ، ثم تزايد العجز فى الموازنة فى العام التالى للاتفاق أيضاً إنخفض كنسبة من الايرادات العامـــة ، أيضاً إنخفضت قيمة الايرادات الضريبية كنسبة من الايرادات العامة كما إنخفضت الايـــرادات الرأســـمالية والمنـــح كنسبة من الايرادات العامة فى العامين التاليين للاتفاق ، كل ذلك يؤكد أن نجاح الاجراءات المتعلقة بالإيرادات العامـــة فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة كان نجاحاً مؤقتاً وجزئياً فى نفس الوقت، وهذا يبرر القـــول بـــأن هـــذه الإجراءات غير كافية لتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة وبالتالى فهى غير ملاءمة لحالة مصر ولابد من الأخذ بإجراءات أخرى للوصول لهذا الهدف .

ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة.

طالب الصندوق بضرورة زيادة حصيلة الضرائب وبصفة خاصة الضرئب الجمركية ، أيضا طالب برفع أسعار منتجات القطاع العام، فهل تحققت هذه المطالب بالفعل وهل هى كافية لعلاج العجز فى الموازنة العامة للدولة؟ هذا مـــا سنحاول معرفته فيما يأتى .

جدول رقم (٢٢٧) يعرض لتطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الضريبة على الأشخاص كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصيلة الضريبة على الشركات كنسبة من الإيرادات الضريبية	الضريبة على الإستهلاك كنسبة من الإيرادات الضريبية	الضريبة على الواردات كنسبة من الإيرادات الضريبية	الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٧٥	٥٩,٣	٥,٣	٥,٢	١٨	–	٢٧,٤
١٩٧٦	٥٨,٦	٤,٧	٨.٨	١٨,٨	٢٠,٥-	٢٨,٤
١٩٧٧	٧٢,٢	٢,٨	٨,٤	١٣,٩	٣٩,٦+	٢١,٨
١٩٧٨	٧٠,٤	٨,٢	١٠,٨	١٧,٣	٣٧,٧+	٢٦,٩
١٩٧٩	٦٨,٦	٦,٤	١٣	٢١,٢	٢٤,٨+	٢٣.٨

المصدر: IMF, Government Finance statistics, Yearbook,1981, p.191

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

١- أن تزايد الإيرادات الضريبية فى عام ١٩٧٧ لم يكن بسبب زيادة الضرائب المباشرة كالضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ، ولكن بسبب تزايد الضريبة على الواردات ، فالثابت أن الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين انخفضت كنسبة من الإيرادات الضريبية من٤,٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢,٨٪ عام ١٩٧٧ ، أيضاً الضريبة على الشركات إنخفضت من ٨,٨٪ عام ١٩٧٦ إلى ٨,٤ ٪عام ١٩٧٧ والثابت أيضا أن الضريبة على الواردات تزايدت من -٢٠,٥٪عام ١٩٧٦ إلى ٣٩,٦٪ عام ١٩٧٧ وهذا التزايد فى حصيلة الضريبة على الواردات هو الذى ساهم بنسبة كبيرة فى تزايد الإيرادات الضريبية ، ولم يكن للضرائب المباشرة أى مساهمة فى تزايد الإيرادات الضريبية فى هذا العام رغم إمكانية ذلك، فهناك العديد من الذين يجب أن يخضعوا للضرائب المباشرة ولكنهم لا يخضعون بالإضافة إلى كثرة حالات الإعفاء الضريبى والتى تضيع على الدولة أموالا" طائلة هى فى أمس الحاجة إليها، بالإضافة إلى حالات التهرب الضريبى العديدة ، ولذلك يمكن القول أن نجاح الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة إيرادات الضريبة إنما هو نجاح جزئى ، لأنه بنى على أساس زيادة قيمة الضريبة على الواردات وهى ضريبة غير مباشرة، ولم يبن َعلى أساس زيادة حصيلة الضرائب المباشرة والتى تعد أكثر عدالة من الضرائب المباشرة، رغم إمكانية ذلك من الناحية العملية، ولذلك فإن هذا النجاح الجزئى لهذه الإجراءات إنما يعنى عدم كفاية هذه الإجراءات لعلاج العجز فى الموازنة العامة للدولة و بالتالى عدم ملائمة لحالة مصر ولا لحالة أى دولة أخرى.

٢- أيضا يلاحظ أن الإيرادات غير الضريبية إنخفضت فى عام الاتفاق مع الصندوق على الرغم من ان الصندوق كان يطالب بزيادة هذه الإيرادات ، ولكنها إنخفضت كنسبة من الإيرادات العامة من ٢٨,٤٪فى علم ١٩٧٦ إلى ٢١,٨٪عام ١٩٧٧ ، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى الإجراءات الأخرى التى يطالب بها الصندوق والتى تؤثر سلباً على كل قطاعات المجتمع وبصفة خاصة قطاع الإنتاج، ولذلك فإن الإجراءات التى يطالب بها الصندوق لزيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الإيرادات غير الضريبية غير كافية وغير ملاءمة ، نظراً لأنه لا يوجد تناغم بين هذه الإجراءات والإجراءات الأخرى التى تساعد فى الوصول إلى هدف تزايد إيرادات الدولة، ولذلك فإننا نطالب بأن يكون هناك تناسق بين الإجراءات المختلفة لتحسين أداء الاقتصاد المصرى، وعلى الدولة أن تسعى لزيادة دخلها من أملاكها الخاصة، ولا تعتمد بصفة أساسية على الضرائب وبصفة خاصة الضرائب غير المباشرة التى تضر محدودى الدخل.

المطلب الثانى

مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٨٧

أولا: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (٢٢٨) يعرض لتطور العجز فى الموازنة العامة للدولة ودور بنود الإيرادات العامة المختلفة فى تخفيض العجز فى الفترة من ١٩٨٥ -١٩٨٩

السنة	العجز فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى	معدل النمو السنوى للإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة	المنح كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٨٥	١٢,٨	١٢,٦	٥٩,٥	٣٤,٢	٤,٧	١,٦
١٩٨٦	١١,٤	١٤,٣	٥٩	٣٤,٣	٤,٢	٢,٤
١٩٧٧	٦	١٢,٤	٥٥	٣١,٨	٧,١	٦,١
١٩٨٨	١٠,٤	١٤,٦	٥٦,١	٣٦,٣	٤,٩	٢,٩
١٩٨٩	٨,٦	١٥,٤	٥٨	٣٢,٣	٥,٤	٤,٣

المصدر: IMF, Government Finance statistics, Yearbook,1996, p 136

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

ونرى الآتى على الجدول السابق :-

١- انخفاض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٨٧ إلى ٦٪ بعد أن كان ١١,٤ فى عام ١٩٨٦.

٢- انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة فى عام ١٩٨٧ إلى ١٢,٤٪ بعد أن كان ١٤,٣٪ عام ١٩٨٦ ثم تزايدت فى العامين التاليين للاتفاق .

٣- انخفاض الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة بعد الاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفضت من ٥٩٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥٥٪ عام ١٩٨٧.

٤- انخفاض الايرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة فى عام الاتفاق، حيث إنخفضت من ٣٤,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣١,٨٪ عام ١٩٨٧.

٥- انخفاض تزايد الايرادات الرأسمالية كنسبة من الايرادات العامة من ٤,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٧,١٪ عام ١٩٨٧.

٦- تزايد المنح كنسبة من الايرادات العامة من ٢,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٦,١٪ عام ١٩٨٧ ثم انخفاضها بعد ذلك، ولولا هذا التزايد لكان معدل نمو الايرادات العامة أكثر انخفاضاً من هذا المعدل .

ونخلص من كل ماسبق إلى أن انخفاض العجز فى الموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٨٧ لم يكن راجعاً بصفة أساسية إلى الإيرادات العامة، لأن الثابت أن معدل النمو السنوى للإيرادات العامة انخفض فى عام ١٩٨٧، وكان السبب الرئيسى فى تخفيض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة راجعاً إلى تخفيض قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى فى عام ١٩٨٧، ذلك أن معدل نمو النفقات العامة انخفض من +١٨,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى -٠,٤٪ عام ١٩٨٧، ويلاحظ أن الانخفاض فى معدل نمو الإيرادات العامة عام ١٩٨٧ كان راجعاً بصفة أساسية إلى انخفاض الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، وكل ذلك يؤكد عدم نجاح الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة عام ١٩٨٧ولا فى العامين التاليين للاتفاق، نظراً لتزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة فى هذين العامين رغم تزايد معدل نمو الإيرادات العامة، وهذا يبرر وصف هذه الإجراءات بأنها غير كافية لعلاج العجز فى الموازنة العامة وغير ملاءمة للاقتصاد المصرى فى المستقبل.

ثانيا: مدى كفاية الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة:-

نبحث في هذه النقطة مدى تزايد الإيرادات العامة التى طالب الصندوق بضرورة زيادتها ومدى كفاية هذه الإجراءات للوصول لهذا الهدف، **ويلاحظ:** أن الصندوق طالب من الحكومة المصرية في برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادى ضرورة زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، فهل تحقق ذلك ؟

جدول رقم (٢٢٩) يوضح تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال الفترة محل الدراسة

السنة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين كنسبة من الإيرادات الضريبية	الضريبة على الشركات كنسبة من الإيرادات الضريبية	الضريبة على الأملاك كنسبة من الإيرادات الضريبية	الضريبة على الواردات كنسبة من الإيرادات الضريبية	الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٨٥	٥٩,٥	١,٩	١٩,٩	١٨,٦	٢٥,١	٣٤,٢
١٩٨٦	٥٩	٢,٤	٢٠,٨	١٧,٤	٢٠,٦	٣٤,٤
١٩٧٧	٥٥	٢,٣	١٨	١٨,٩	١٩,٦	٣١,٨
١٩٨٨	٥٦,١	٢,٦	١٥,٥	١٨,٣	٢١,٤	٣٦,٣
١٩٨٩	٥٨	٢,٨	١٧,٩	١٨,٥	٢١	٣٢,٣

المصدر: IMF, Government Finance statistics, Yearbook,1996, . p.136

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

١- يلاحظ أن انخفاض معدل النمو السنوى للإيرادات الضريبية فى عام ١٩٨٧، يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض معدل نمو بعض الضرائب، منها الضريبة على الشركات حيث انخفضت حصيلة هذه الضريبة كنسبة من الإيرادات الضريبية من ٢٠,٨ ٪عام ١٩٨٦ إلى ١٨ ٪عام ١٩٨٧ وأيضا الضريبة على الواردات حيث انخفضت كنسبة من الإيرادات الضريبية من ٢٠,٦ ٪عام ١٩٨٦ إلى ١٩,٦ ٪عام ١٩٨٧، ومن الضرائب الأخرى التى انخفضت حصيلتها فى عام ١٩٨٧ كنسبة من الإيرادات الضريبية،، الضريبة

على دخول الأشخاص الطبيعيين ، حيث انخفضت من ٢,٤ ٪عام ١٩٨٦ إلى ٢,٣ ٪عام ١٩٨٧، وبالنسبة للضريبة على الإستهلاك فالملاحظ أنها تزايدت كنسبة من الإيرادات الضريبية عام ١٩٨٧، حيث تزايدت من ١٧,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٨,٩٪ عام ١٩٨٧ ثم انخفضت فى العامين التاليين للاتفاق ، كل ذلك يشير إلى عدم كفاية الإجراءات التى طالب بها الصندوق فى برنامج ١٩٨٧ لخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، لإنها لم تؤد إلى زيادة الإيرادات الضريبية، رغم إمكانية ذلك من الناحية العلمية.

٢- وإذا نظرنا إلى تطور الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة محل الدراسة، فإننا نجد أنها أيضا لم تساهم فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٨٧، ذلك لإنها كنسبة من الإيرادات العامة انخفضت من ٣٤,٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣١,٨ ٪ عام ١٩٨٧ ، ولذلك فهى لم تساهم فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٨٧، نظراً لإنخفاضها كنسبة من الإيرادات العامة، كل ذلك يؤكد أيضا عدم كفاية وعدم ملاءمة الإجراءات التى يطالب بها فى جانب الإيرادات العامة، ولو أنها كانت كافية و ملاءمة لأدى ذلك لزيادة الإيرادات العامة، فى عام الاتفاق مع الصندوق والأعوام التالية له وهو ما لم يحدث، ولعل السبب فى عدم الوصول إلى الأهداف المرغوبة بصفة مستمرة سواء فى جانب الإيرادات العامة أم فى جانب النفقات العامة .إنما يرجع إلى عدم واقعية الأهداف التى يسعى إليها الصندوق، وهذا ما أشار إليه توني كيلك فى تقييمه لسياسات صندوق النقد الدولى فى البلدان النامية[1] فهو يرى أن الصندوق لدية تفاؤل زائد عن الحد عندما يقوم بتحديد سياساته وعندما يقوم بتحديد الأهداف المتوقعة لها ، ولكن الحكومات تجد صعوبات فى الوصول لهذه الأهداف مرة واحدة فهى تسعى إليها بالتدريج خوفاً من الأثار المعاكسة للتنفيذ الفورى لمطالب الصندوق، وقد يكون ذلك من أسباب عدم تحقق أهداف الموازنة العامة للدولة سواء فى مصر أم فى غيرها من البلدان الأخرى، وعلى ذلك يمكن أن يقال أن هذه الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فى جانب الإيرادات العامة غير ملاءمة حيث أنها لا تعكس ظروف كل بلد، ولذلك تجد الحكومات العديد من الصعوبات عند تنفيذها، وفى حالة التنفيذ يكون هناك العديد من الأثار المعاكسة لهذه الإجراءات .

---

(١) انظر : Tony Killick, IMF Programmes In developing countries, op.cit. , p.117

المطلب الثالث

مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة في برنامج ١٩٩١

أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.

الجدول التالي يوضح تطور العجز في الموازنة العامة للدولة وبنود الإيرادات العامة الرئيسية في الفترة محل الدراسة

جدول رقم (٢٣٠) يوضح تطور العجز في الموازنة العامة للدولة وبنود الإيرادات العامة الرئيسية في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣

السنة	العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة	المنح كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٨٩	٨,٦	١٥,٤	٥٨	٣٢,٣	٥,٤	٤,٣
١٩٩٠	١٠,٩	٥,٢	٦٤,٧	٢٤,١	٥,٥	٥,٧
١٩٩١	٢	٥٣,٩	٥٣,٥	٣٣	٦,٢	٧,٤
١٩٩٢	٣,٦	٣٨,٦	٥٦,٥	٢٨,٨	٨	٦,٣
١٩٩٣	١,٩-	١٨,٣	٥٥	٣١,٢	٨,٦	٥,٢

المصدر: IMF Government Finance statistics, Yearbook,1996,P.136.

والبنك الأهلي المصري النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة بالنسبة للبيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

١- انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة من ١٠,٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٪ عام ١٩٩١، ولعل ذلك كان أكثر من المستهدف ، لأن المستهدف كان تخفيض العجز إلى ٩,٥٪ عام ١٩٩١، ثم تحول العجز إلى فائق في عام ١٩٩٣.

٢- ارتفاع معدل النمو السنوي للإيرادات العامة في عام ١٩٩١، حيث إرتفع هذا المعدل من ٥,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥٣,٩٪ عام ١٩٩١، ولكنه انخفض في العامين التاليين للإتفاق إلى ٣٨,٦٪، ١٨,٣٪ على التوالي .

٣- انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة في عام الاتفاق مع الصندوق، إذ انخفضت من ٦٤,٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥٣,٥٪ عام ١٩٩١.

٤- تزايد حصيلة الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة،حيث ارتفعت من ٢٤,١٪ عـــام ١٩٩٠ إلى ٣٣٪عام ١٩٩١ ثم انخفضت بعد ذلك.

٥- تزايد قيمة الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة حيث تزايدت مـــن ٥,٥٪ عـام ١٩٩٠ إلــى ٦,٢٪عام ١٩٩١، ثم استمرت فى التزايد فى العامين التاليين للاتفاق.

٦- تزايد قيمة المنح كنسبة من الإيرادات العامة فى عام ١٩٩١، حيث تزايد مـــن ٥,٧٪ عـام ١٩٩٠ إلــى ٧,٤٪ عام ١٩٩١، ولكنها إنخفضت فى العامين التاليين للاتفاق.

ونخلص من كل ما سبق إلى الآتى :-

-انخفاض العجز فى الموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٩١، كان راجعاً بصفة أساسية إلى تزايـد معـدل نمـو الإيرادات العامة وليس إنخفاض معدل نمو النفقات العامة، لأنه من الثابت أن معدل نمو النفقات العامة تزايد فى هـــذا العام وبالتالى فلم يكن لها دورا" رئيسيا" فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة ، أما الإيرادات العامة فـــهى المســئولة أساساً عن تخفيض العجز فى عام ١٩٩١، وذلك لأن معدل نموها ارتفع بنسبة كبيرة، حيث تزايد مـــن ٥,٢ ٪ عـــام ١٩٩٠ إلى ٥٣,٩ ٪ عام ١٩٩١.

-وإذا أردنا أن نحدد أى بند من بنود الإيراد العام كان يرجع إلية الفضل فى زيادة معدل نمو الإيرادات العامـــة فى عام ١٩٩١، فإننا نلاحظ أن ذلك لم يكن راجعاً للإيرادات الضريبية ، ذلك لأن حصيلة هذه الإيرادات العامـــة قـد انخفض من ٦٤,٧ ٪عام ١٩٩٠ إلى ٥٣,٥ ٪عام ١٩٩١، ولكن هذا التزايد فى معدل نمو الإيرادات العامة كان راجعاً بصفة أساسية إلى تزايد قيمة الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة ، حيث تزايدت مـــن ٢٤,١٪ عـــام ١٩٩٠ إلى ٣٣ ٪عام ١٩٩١وبالإضافة إلى ذلك فإن الإيرادات الرأسمالية والمنح تزايدت فى عام ١٩٩١ أيضا حيـــث تزايدت الأولى كنسبة من الإيرادات العامة من ٥,٥ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦,٢ ٪عام ١٩٩١ ، كما تزايدت الثانية كنســـبة من الإيرادات العامة من٥,٧ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧,٤ ٪عام ١٩٩١، وكل ذلك يدعو للقول بـــأن نجـــاح الإجـــراءات المتعلقة بجانب الإيرادات العامة فى تخفيض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة كان نجاحاً مؤقتاً وجزئياً فى نفـــس الوقت ، وذلك على أساس أن هذه الإجراءات لم تنجح فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة إلا فى عام ١٩٩١ فقط ، وحتى بالنسبة لنجاحها فى تخفيض العجز فى الموازنة فى عام ١٩٩١ فإنه كان نجاحاً جزئياً ذلك لأنها لم تتمكـن من زيادة قيمة كل الإيرادات العامة ولكن بعضها فقط، ولذلك فإن هذا النجاح المؤقت الجزئى دليل على عـــدم كفايـــة وعدم ملاءمة هذه الإجراءات ، مما يرجح ضرورة العدول عنها والأخذ بإجراءات أكثر كفاءة وأكثر ملاءمة .

ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فى جانب الإيرادات العامة.

هل تحقق ما كان يطالب به الصندوق بالنسبة للإيرادات العامة؟ وهل هذه الإجراءات كافية ؟

هذا ما سنوضحه فيما يأتى :-

جدول رقم (٢٣١) يوضح تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣

السنة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	حصيلة الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصيلة الضريبة على الشركات	حصيلة الضريبة على الإستهلاك كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصيلة الضريبة على الواردات كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصيلة الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٨٩	٥٨	٢,٨	١٧,٩	١٨,٥	٢١	٣٢,٣
١٩٩٠	٦٤,٧	٢,٨	١٨,٥	١٨,٧	١,٩	٢٤,١
١٩٩١	٥٣,٥	٣,٢	٢٣,٦	١٧,٢	١٢,٧	٣٣
١٩٩٢	٥٦,٨	٢,٥	٢٦,٤	٢١,٤	٤٤.٤	٢٨,٨
١٩٩٣	٥٥	٢,٦	٢٤,٨	٢١,٤	٩.٩	٣١,٢

المصدر: IMF. Government Finance statistics. Yearbook,1996,P.136.

والبنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة بالنسبة للبيانات المتعلقة بالناتج المحلى الإجمالى

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على الجدول السابق الآتى :-

١- إذا أردنا أن نحدد أى نوع من الضرائب المسئولة عن انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة فى عام ١٩٩١، فإننا نجد أن الضريبة على الإستهلاك هى المسئولة عن ذلك، حيث إنخفضت حصيلة هذه الضريبة كنسبة من الإيرادات الضريبية من ١٨,٧ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٧,٢٪ عام ١٩٩١،وذلك على الرغم من أن الصندوق نادى بضرورة زيادة هذه الضريبة من خلال فرض ضريبة على المبيعات بواقع ١٠ ٪ وزيادة عدد السلع التى تخضع لها ،ولم تتمكن الحكومة من زيادة حصيلة هذه الضريبة إلا فى عام ١٩٩٢، حيث تزايدت حصيلة هذه الضريبة كنسبة من الإيرادات الضريبية إلى ٢١,٤ ٪وهناك مجموعة من الضرائب تزايدت حصيلتها فى عام ١٩٩١ ولولا تزايد حصيلة هذه الضرائب لكان الإنخفاض فى الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة كبيراً، ومن هذه الضرائب، الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين، حيث تزايدت حصيلتها كنسبةمن الإيرادات العامة من ٢,٨ ٪عام ١٩٩٠ إلى ٣,٢ ٪عام ١٩٩١، أيضا الضريبة على الشركات حيث تزايدت قيمتها كنسبة من الإيرادات الضريبية إلى ٢٣,٦ ٪ فى عام ١٩٩١ بعد أن كانت ١٨,٥٪ عام ١٩٩٢، أيضا حصيلة الضريبة على الواردات كنسبة من الإيرادات العامة تزايدت من ١,٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٢,٧٪ عام ١٩٩١، ولكن على الرغم من تزايد حصيلة كل

هذه الضرائب فى عام ١٩٩١ إلا أن ذلك لم يكن كافياً لزيادة معدل نمو الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة فى هذا العام وهذا يشير إلى عدم كفاية الإجراءات التى طالب بها الصندوق لزيادة الإيرادات العامة، ولذلك فإن هـــذه الإجراءات غير ملاءمة للأخذ بها فى المستقبل.

٢- بالنسبة لحصيلة الإيرادات غير الضريبية فالملاحظة أنها كنسبة من الإيرادات العامة قد تزايـــدت مـــن ٢٤,١٪عام ١٩٩٠ إلى ٣٣٪عام ١٩٩١، ولكنها إنخفضت فى العاميين التاليين للاتفاق، وهذا يعنى أن هـذا النجـاح الذى حققته سياسة الصندوق فى زيادة الإيرادات غير الضريبية " إذا كان فعلاً ذلك راجعاً إليها لكان ناجحاً مؤقتاً حيـث أنه لم يتحقق إلا فى عام ١٩٩١فقط ".

ومن المؤكد أن ذلك كان على حساب العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى ، حيث أن الدولة عندمـــا ترفـــع أسعار بيع منتجاتها فإن ذلك سيساعد على زيادة معدلات التضخم ، وقد يؤدى إلى تخفيض معدل نمو النـــاتج المحلـــى الإجمالى، ولذلك يمكن القول بأن الإجراءات التى طالب بها الصندوق فى مجال الإيرادات العامة فى برنــــامج ١٩٩١ غير كافية وغير ملاءمة ، للاقتصاد المصرى ولابد من الأخذ بإجراءات أخرى أكثر ملاءمة .

المطلب الرابع

مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٩٦

أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة :-

جدول رقم (٢٣٢) يعرض لتطور العجز فى الموازنة العامة للدولة وبنود الايراد العام الرئيسية كنسبة من العجز خلال الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٥ - ١٩٩٧/١٩٩٨ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	العجز فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى	معدل النمو السنوى للإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٩٤/١٩٩٥	١,٧	٦	٦١,٥	٢٨	٥
١٩٩٥/١٩٩٦	١,٩	٨,٩	٦٢.١	٢٦,٧	٥,٧
١٩٩٦/١٩٩٧*	٠,٨	٧	٦٢,٩	٢٥,٩	٥,٨
١٩٩٧/١٩٩٨ **	٢,٧	١٧,٧	-	٢٦,٣	٨,٢

* تقديرات معدلة .

** تقديرات مستهدفه .

- المصدر :- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ،ص١١٠

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

نخرج من الجدول السابق بالنتائج التالية :-

١- انخفاض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة فى العام التالى للاتفاق مع الصندوق ثم ارتفاعه فى العام الثانى حيث انخفض العجز من ١,٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٠,٨٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكنه ارتفع إلى ٢,٧٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ - كل ذلك بالاعتماد على التقديرات المعدلة والمستهدفة للموازنة العامة للدولة

٢- انخفاض معدل النمو السنوى للإيرادات العامة فى العام التالى للاتفاق مباشرة ثم تزايد هذا المعدل فى العام الثانى التالى للاتفاق ، حيث انخفض معدل نمو الإيرادات العامة من ٨,٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٧٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكنه ارتفع إلى ١٧,٧٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ - وفقاً للتقديرات المستهدفة - .

٣- تزايد الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث أنها تزايدت من ٦٢,١٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٦٢,٩٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ .

٤- انخفاض الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق ثم ارتفاعه بعد ذلك ، إذ أنها انخفضت من ٢٦,٧٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٢٥,٩٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ولكنها ارتفعت إلى ٢٦,٣٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

٥- تزايدت الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث أنها تزايدت من ٥,٧٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٥,٨٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ثم إلى ٨,٢٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ .

ونرى من كل ما سبق أن الإيرادات العامة لم تكن مسئولة بصفة أساسية عن تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى ٠,٨٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ونظراً لانخفاض معدل نمو الإيرادات العامة فى هذا العام إلى ٧٪ بعد أن كان ٨,٩٪ فى العام السابق مباشرة ، أما المسئول الرئيسى عن تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى هو تخفيض معدل النفقات العامة من ٩٪ فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٥,٣٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦.

ولعل انخفاض معدل نمو الإيرادات فى عام ١٩٩٧/١٩٩٦ لم يكن راجعاً بصفة أساسية إلى انخفاض الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة ، ولا إلى انخفاض الإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة وإنما كان راجعا إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة ، وذلك على أساس أن الإيرادات الضريبية والإيرادات الرأسمالية كنسبة من الإيرادات العامة قد ارتفعت فى نفس العام الذى انخفض فيه معدل النمو السنوى للإيرادات العامة ، أما الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة فقد انخفضت فى هذا العام من ٢٦,٧٪ فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٢٥,٩٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى إذا نظرنا إلى العجز فى الموازنة العامة للدولة كما هو مستهدف فى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ فأننا نلاحظ أن هناك تزايد فى قيمة العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث أنه ارتفع إلى ٢,٧٪ ، وإذا أردنا معرفة دور الإيرادات العامة فى هذا العجز فأننا نجد أنه على الرغم من ارتفاع معدل نمو الإيرادات العامة فى هذا العام إلى ١٧,٧٪ بعد أن كان ٧٪ فى العام السابق مباشرة إلا أن هذا لم يؤد إلى تخفيض العجز فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، ولعل ذلك يرجع إلى تزايد معدل نمو النفقات العامة بنسبة اكبر من معدل نمو

الإيرادات العامة وهو ما حدث بالفعل ، حيث تزايد معدل نمو النفقات العامة فى هذا العام إلى ٢٤,٥ ٪ ، وعلى ذلك يمكن أن يقال أن انخفاض العجز فى الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ لم يكن راجعا إلى تحسن أداء الإيرادات العامة ، لأن الثابت أن معدل نموها انخفض فى هذا العام وإنما كان راجعا إلى تحسن أداء النفقات العامة ، نظرا" لانخفاض معدل نموها فى هذا العام ، وعلى النقيض من ذلك فإن تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ لم يكن راجعا إلى سوء أداء الإيرادات العامة ، نظرا" لتزايد معدل نمو الإيرادات العامة فى هذا العام ، ولكن بالأحرى كان راجعا إلى سوء أداء النفقات العامة ، نظرا" لارتفاع معدل نمو النفقات العامة فى هذا العام . وعلى ذلك فالإجراءات الخاصة بالإيرادات العامة لم تنجح فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة سواء فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ أم فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، وعلى ذلك فهذه الإجراءات لم تكن ملائمة لحالة مصر حيث أنها لم تؤد إلى تحسين وضع الموازنة العامة للدولة كما كان مستهدفا" .

ثانيا: مدى كفاية الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة :-

إذا كان الصندوق يسعى إلى الإصلاح الضريبى فى مصر حتى يتم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية بعد الاتفاق مع الصندوق ، فهل تحقق هذا بالفعل بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ بأن تزايدت حصيلة الضرائب فى مصر ؟ ، الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٣٣) يوضح تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٥ - ١٩٩٧/١٩٩٨

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة	حصيلة الضرائب على الدخل وأرباح الأعمال كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصيلة الضرائب على السلع والخدمات كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصيلة الرسوم الجمركية كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصيلة ضرائب الدمغة كنسبة من الإيرادات الضريبية	حصيلة الإيرادات غير الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة
١٩٩٤/١٩٩٥	٦١,٥	٣٥,٤	٢٧,٢	٢٠,٤	٨,٤	٢٨
١٩٩٥/١٩٩٦	٦٢,١	٣٤,٩	٢٧,٧	٢٠,٧	٨,٢	٢٦,٧
١٩٩٦/١٩٩٧	٦٢,٩	٣٥,٩	٢٧,٥	٢٠,٤	٨,١	٢٥,٩
١٩٩٧/١٩٩٨	-	-	-	-	-	٢٦,٣

- المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ،ص١١٠

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ونرى على الجدول السابق الآتي :-

١- أن تزايد الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة من ٦٢,١ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٦٢,٩ ٪ عـام ١٩٩٦/١٩٩٧ كان يرجع بصفة أساسية إلى تزايد حصيلة الضرائب على الدخل وأرباح الأعمال كنسبة من الإيرادات الضريبية من ٣٤,٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٣٥,٩ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ولكن يلاحظ أن الإجراءات التى طـالب بها الصندوق بالنسبة للإيرادات العامة لم تنجح فى زيادة حصيلة الضرائب الأخرى بعد الاتفاق مع الصندوق ، بل أنها انخفضت ، حيث انخفضت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات كنسبة من الإيرادات الضريبية من ٢٧,٧ ٪ عـام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٢٧,٥ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، أيضا انخفضت الرسوم الجمركية كنسبة من الإيرادات الضريبية من ٢٠,٧ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٢٠,٤ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، بالإضافة إلى ما سبق فإن حصيلة الضرائـب علـى الدمغة كنسبة من الإيرادات الضريبية انخفضت من ٨,٢ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٨,١ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وكان من المفترض أن تتزايد حصيلة كل هذه الضرائب بعد الإجراءات التى طالب بها الصندوق ، ولعل السبب فى انخفاض حصيلة هذه الضرائب يرجع فى جزء منه إلى عدم كفاءة الإدارة الضريبية فى مصر أو عـدم شـفافية عمـل الإدارة الضريبية فى مصر ، أيضا" فإن جمهور الممولين مسئولون عن ذلك فى المقام الأول ، نظرا" لسعيهم الدائب للـهروب من الضرائب بشتى الطرق ولا يمكن أن نعفى الصندوق من المسئولية ، نظرا" للإجراءات المتشددة التى طـالب بـها كرفع أسعار الضرائب والتى قد تشجع الأفراد على التهرب من الضرائب ، بالإضافة إلى التشريعات الضريبية التـى تزيد من حالات الإعفاء الضريبى الأمر الذى يؤثر سلبا" على حصيلة الضرائب .

٢- أن انخفاض حصيلة الإيرادات غير الضريبية من ٢٦,٧ ٪ عـام ١٩٩٥/١٩٩٦إلـى ٢٥,٩ ٪ عـام ١٩٩٦/١٩٩٧ يرجع إلى تشدد السياسات النقدية والمالية التى يطالب بها الصندوق ، ويلاحظ أن تزايد حصيلة هـذه الإيرادات مرهون بوجود سياسات اقتصادية ملائمة .

ومن كل ما سبق نستطيع أن نقرر الأتى فيما يتعلق بمدى ملاءمة الاجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة للدولة.

١- أن الإيرادات العامة كانت مسئولة عن تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة فى عامى ١٩٧٧ ، ١٩٩١ فقط طوال الفترة محل البحث(من١٩٧٥ -١٩٩٣) ، وذلك نظراً لتزايد معدل النمو السنوى للإيرادات العامة فى هذيـن العاميين .

٢- أن الإيرادات الضريبية لم تساهم فى زيادة الإيرادات العامة المسئولة عن تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة إلا فى عام ١٩٧٧ فقط، حيث أنها انخفضت كنسبة من الإيرادات العامة فى عام ١٩٩١.

٣- وبالنسبة لسبب تزايد الإيرادات الضريبية فى عام ١٩٧٧، فإننا وجدناه يرجع إلى تزايد حصيلـة الضريبـة على الواردات، أما باقى الضرائب فقط إنخفضت حصيلتها كنسبة من الإيرادات الضريبية فى عام ١٩٧٧.

وانتهينا من كل ذلك إلى أن نجاح الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى زيادة الإيرادات العامة كان نجاحـاً مؤقتاً ، لأنه لم يتحقق فى كل الفترات التالية للبرامج، بالإضافة إلى أنه لم يتحقق حتى فى عام الاتفاق مـع الصنـدوق سنة ١٩٨٧، أيضاً فإن هذا النجاح المؤقت يعد نجاحا" جزئيا" لأنه لم يؤد إلى تزايد كل الإيرادات العامة فى السـنوات

التى تزايدت فيها هذه الإيرادات، بالإضافة إلى إنه لم يؤد إلى تزايد كل الضرائب، فى العام الذى تزايدت فيه الإيرادات الضريبية، وكل ذلك يدعو للقول بأن هذه الإجراءات تعد غير كافية لتحقيق زيادة فى الإيرادات العامة وغير ملاءمة للأخذ بها فى المستقبل ، ولابد من الأخذ بإجراءات أخرى تكون قادرة على زيادة الإيرادات العامة بصورة مستمرة.

وأرى أن هناك موردا" غائبا" يمكن للدولة أن تستخدمه، وهذا المورد يمكن أن يزيد من موارد الدولة المالية وبالتالى يخفض من عبء الإنفاق العام الواقع عليها مما يؤدى إلى زيادة الرخاء العام، وهذا المورد هو الزكاة، فإنى أتساءل لماذا لم تلجأ الدولة إلى هذا المصدر حتى الآن بدلاً من الإقتراض الداخلى أوالخارجى ، وبدلاً من الإصدار النقدى الذى يزيد معدلات التضخم ؟ رغم أن مصر بها كثير من الأغنياء الذين لو تم تحصيل الزكاة منهم لكان ذلك كافياً من وجهة نظرى لمضاعفة الإيرادات العامة للدولة، ولا يمكن أن يقال أن تطبيق الزكاة أمر صعب ، بل هو أسهل من الضرائب سواء من ناحية الوعاء أو السعر و الوازع ، فمن المتصور أن نسبة التهرب من الزكاة ستكون محدودة للغاية ، وقد لا يكون هناك تهرب نظراً لقوة الوازع الدينى عند الأفراد فى مصر ، ومما شك فيه أن تطبيق الزكاة من خلال تدخل الدولة فى ذلك سيلعب دورا" كبيراً أيضاً فى زيادة الحصيلة وتوجيها إلى من يستحقها، ثم إن فى ذلك دعوة لزيادة الاستثمار وتشغيل الأموال العامة العاطلة فى البنوك والمكنوزة فى البيوت،ويترتب على ذلك زيادة معدلات الإنتاج والعمالة مما يؤدى إلى انخفاض معدلات التضخم والعجز سواء فى الموازنة العامة للدولة أم فى الموارد أم فى ميزان المدفوعات، وتكون هذه خطوة نحو الإصلاح الدائم لمشكلاتنا الاقتصادية، وأرجو أن تسرع الحكومة فى إصدار قانون للزكاة ومؤسسة مستقلة

تتولى الأشراف على تجميع الزكاة وصرفها لأصحابها، ولايمكن أن نفضل الآثارالاجتماعية الإيجابية المترتبة على ذلك بالنسبة لكل أفراد الشعب، سواء كانوا فقراء أم أغنياء، وسيشعر الجميع أنهم أخوه متعاونون وستقل معدلات الجريمة وسيعم الأمن والخير بين الناس، وأرجو أن تقاوم الحكومة كل محاولة من بعض الأغنياء لتعطيل صدور قانون الزكاة ، لأن هذه مسئولية الحكومة وليست مسئولية الأغنياء ونعلم من التاريخ الاسلامى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه حارب مانعى الزكاة ، والسنه النبوية تبين أن الدولة هى التى تقوم بتحصيل الزكاة ، وصرفها مصارفها الشرعية وليس الأفراد، فهناك فرض تعيين على الدولة فى القيام بذلك فالزكاة فرض كالصلاة يجب تأديتها للدولة لتقوم بإعادة توزيعها على الفقراء والمحتاجين فى المجتمع الإسلامى الذى تسوده قواعد العدالة والإخاء والتضحية والإيثار وفى نفس الوقت ، فإن أداء الزكاة طاعة لله وركن من أركان الإسلام يجب تطبيقها وعدم تعطيلها مادمنا مؤمنين بأنها كذلك وإلا فسيحق فينا قوله تعالى : " *أفتؤمنون* ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزى فى الحيوة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون" صدق الله العظيم "سورة البقرة ٨٥".

ويلاحظ أن حق الدولة فى فرض الزكاة لا يسقط حقها فى فرض الضرائب، وذلك نظراً لاختلاف الزكاة عن الضرائب، ونظراً لأن دفع الضرائب لا يغنى عن دفع الزكاة[١] ، والنظام الضريبى لا يكون عادلاً من وجهة النظر الإسلامية إلا إذا استوفى ثلاثة معايير وهى:- .[٢]

---

[١] انظر : دكتور / السيد عطية عبد الواحد ، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والإجتماعية ، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامى، دار النهضة العربية ،١٩٩١ ، ص ٥٩٦-٦١٥.

[٢] انظر: د/ محمد عمر شابر، الإسلام والتحدى الاقتصادى، مرجع سابق ،ص ٣٥٦.

أولاً: تفرض الضرائب لتمويل ما يعتبر ضرورة مطلقة لمصلحة تحقق مقاصد الشريعة .

ثانياً: أن لا تكون الضرائب فوق ما يطيقه الناس، وأن توزع بين جميع القادرين على الدفع.

ثالثاً: أن يتم انفاق الضرائب التى يتم تحصيلها بوازع من الضمير وللغرض الذى تم تحصيلها من أجلة.

ولقد أعتبر نظام الضرائب الذى لا تتوافر فيه هذه المعايير نظاماً جائراً ، ويبدو أن نظام الضرائب التصاعدية يعد نظاماً منسجماً كل الانسجام مع أهداف الإسلام، وعند استنباط النظام الضريبى لابد من مراعاة ألا يكون عادلاً فحسب ، بل يجب أن يعطى أيضاً إيرادات كافية تسمح للدولة بأداء ما عليها من مسئوليات أداءا" فعالاً دون أن يؤثر ذلك على حوافز العمل والادخار والاستثمار[1] وإذا كان الإسلام يضع على دافعى الضرائب واجباً أخلاقياً فى المقام الأول لدفع الضرائب فإنه يتعين على الحكومة أن تفى بشرطين وهما:

الأول : يجب على الحكومة أن تعتبر العائدات الضريبية بمثابة أمانة .

الثاني: يجب على الحكومة أن توزع أعباء الضريبة على نحو عادل بين جميع القادرين على دفع الضرائب[2] والملاحظة أنه عندما تشكل الضرائب المباشرة جزءاً صغيراً من عائدات الضرائب فإن هذا يجعل عبء النظام الضريبى يتناسب تناسباً عكسياً مع الدخل ، ذلك لأن عدد المكلفين بدفع الضرائب صغير مع وجود عدد كبير من حالات الإعفاء الضريبى، والخصومات، ومن شأن ذلك أن يجعل القاعدة الضريبية ضيقة والنظام الضريبى غير واقعى.

ويلاحظ أن القاعدة الضيقة للضريبة توجب فرض معدلات ضريبية عالية، وهذا يؤدى إلى التهرب الضريبى بالإضافة إلى هروب رؤس الأموال ، وكل ذلك من شأنه أن يؤدى إلى هبوط الاستثمارات ، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادية ، وإزدياد الاعتماد على الضرائب، غير المباشرة التى لا تتناسب مع الدخل والتى يتزايد عبؤها كلما هبط دخل المكلف، ولذلك لابد من إصلاح النظام الضريبى لزيادة جانب العدل، وإذا لم تتم زيادة عدد المكلفين ، وإزالة معظم حالات الإعفاء والخصومات وترشيد معدلات الضريبة، فإن النظام لن يتمكن من كسب ثقة الناس وتوفير عائدات كافية للخزانة بدون إلحاق الضرر بالحوافز[3].

ونرى أن من شأن الأخذ بهذه الاقتراحات بالنسبة للنظام الضريبى المصرى أن يؤدى إلى تزايد الحصيلة الضريبية، وتحقيق قدر أكبر من العدالة، بالإضافة إلى أن ذلك سيساهم فى تشجيع الأستثمار وزيادة الإنتاج والعمالة، وسيخفض من العجوزات فى الموازنة العامة للدولة وميزات المدفوعات المصرى .

ونوصى أيضاً بأن تهتم الدولة أكثر بالموارد المتأتية من أملاكها الخاصة، ولها أن تقوم ببيع بعض أو كل هذه الأملاك للأفراد أو الشركات إذا كان فى ذلك مصلحة للاقتصاد القومى ، ولها أن تقوم بتأجير هذه الأملاك أيضاً إذا

---

[1] انظر : المرجع السابق ، ص ٣٥٧، ٣٥٨.

[2] انظر : المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

[3] انظر د/ محمد عمر شابرا ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ .

كان فى ذلك مصلحة للاقتصاد، وننصح بأن تقوم الدولة بتوزيع جزء من الأراضى الصحراوية على الأفراد المحتاجين، ليقوموا باستصلاحها وزراعتها ثم يقوموا بعد ذلك بسداد ثمن هذه الأراضى على أن تتيسر لهم القروض الميسرة للقيام بذلك، ولاتقتصر ذلك فقط على الخريجين، حتى يكون هناك مساواة بين كل المحتاجين، ومن شأن الأخذ بكل هذه الإجراءات سواء بالنسبة للنفقات العامة أم بالنسبة للإيرادات العامة أن يقضى على العجز فى الموازنة العامة للدولة.

" كيفية تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة "

وأخيراً إذا ظهر عجز فى الموازنة العامة للدولة على الرغم من الأخذ بالإجراءات البديلة السابقة، فكيف يمكن تمويل هذا العجز؟ نظراً لإيماننا بضرورة أن يكون كل اقتراح لحل أى مشكلة اقتصادية مقيدا" بعدم مخالفته لمبادئ الشريعة الإسلامية والتى فيها كل الخير لكل البشر، فإننا نرى أنه لايمكن الاعتماد على تمويل هذا العجز بالاقتراض الربوى، ويلاحظ أن تحريم الإسلام للفائدة الربوية ينطوى على رسالة هامة موجهة للحكومات الإسلامية، وفحوى هذه الرسالة، أن على هذه الحكومات أن تقلص الاقتراض إلى الحد الأدنى، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال فرض انضباط صارم على برامجها للإنفاق وعدم تجاوز حدود إمكاناتها والله سبحانه وتعالى يقول فى كتابة العزيز: " والذين إذا أنفقوا لم يُسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ٠ " سورة الفرقان الآية ٦٧ فيجب الاعتماد على الحصيلة الضريبية لتمويل كل النفقات الجارية وجزء من النفقات الأُستثمارية والتى لا يوجد بدائل إسلامية لتمويلها .

وبالنسبة للمشروعات الاستثمارية التى تقوم بها الدولة فيمكن أن تمولها من خلال دعوة القطاع الخاص بالإشتراك فى أسهم هذه المشروعات، والتى لا يمكن التخلى عنها للقطاع الخاص لسبب قاهر، كل ذلك من شأنه أن يجعل التمويل أكثر انضباطاً، بعكس الوضع لو أتيح للحكومات الإقتراض السهل المبنى على أساس الفائدة ، وبالإضافة إلى ذلك يمكن للحكومات أن تشجع أهل الخير من القطاع الخاص على إنشاء وإدارة أكبر عدد ممكن من المؤسسات التعليمية ، والمستشفيات والمشاريع السكنية للفقراء ودور الأيتام وغير ذلك من مشاريع الخدمة الاجتماعية ، وكل ذلك من شأنهأن يؤدى إلى تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

ويلاحظ أن تقييد التمويل الذى يستفيد من الفائدة الربوية، لا يدعو بالضرورة إلى الحد من الدور الهام الذى يمكن أن تقوم به الحكومات فى الاقتصاد، فنجاح أى حكومة فى تحقيق مقاصد الشريعة لا يتوقف بالدرجة الأولى على الإنفاق المفرط من خلال فرض الضرائب الباهظة والاقتراض الربوى، بل إنه يتوقف على إدخال المزيد من الأمانة والاستقامة فى عمل الحكومة ، ووضع أولويات سليمة فى الإنفاق، والحصول على التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات الحكومية كما أنه يتوقف على مساعدة القطاع الخاص ليقوم بدور أكثر كفاءة ، وعلى ذلك يمكن أن يقال أنه من خلال فرض الزكاة وتدعيم أسلوب التمويل بالمشاركة والعمل على توزيع الأراضى للأفراد لإحيائها[1] بالإضافة إلى الإجراءات السابقة والتى من شأنها أن تخفف العبء على الموازنة العامة للدولة، يمكن حصر العجز فى الموازنة

[1] أنظر: د/ حاتم عبد الجليل القرشاوى، تمويل التنمية فى إطار إقتصادى إسلامى ، فى ندوة موارد الدولة المالية فى المجتمع الإسلامى من وجهة النظر الإسلامية ، تحرير د/ منذر قحف المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، البنك الإسلامى للتنمية ، ١٩٨٩ ص ١٨٩-١٩١

أنظر: د/ محمد عمر شابرا،الإسلام والتحدى الاقتصادى ، مرجع سابق ص ٣٦٢-٣٦٤

العامة للدولة فى أضيق الحدود، وفى هذه الحالة يمكن تمويل هذا العجز من خلال فـرض ضرائـب يعـاد تسـديدها (اقتراض بدون فائدة) ويمكن الحصول على القروض الحسنة أيضا للبلدان الإسلامية، فإذا تعذدت كـل هـذه الطـرق للحصول على قروض بدون فائدة، ففى هذه الحالة نرى أن الفقهاء أجازوا لجوء الحكومة إلى الإقتراض التقليدى ، مـا دام أن ذلك يكون لمواجهة مصلحة ضرورية أو لدفع ضرر كبير يواجه البلد [1]

وبعد الانتهاء من معرفة مدى ملاءمة السياسة المالية التى يتبناها صندوق النقد الدولى والبدائـل التـى يمكـن إستخدامها لتعطى نتائج أكثر إيجابية وأكثر إستقراراً وبقاءاً ، فإننا ننتقل بعد ذلك لمناقشة مدى ملاءمة السياسة النقديـة التى يتبناها الصندوق فى مصر ، وهذا هو موضوع الفصل التالى .

---

[1] انظر : د/ محمد عمر شابر، المرجع السابق ص ٣٦٤

انظر أيضاً: د/ عبد الرحمن يسرى أحمد، تعبئة الدولة الإسلامية للموارد الخارجية، فى ندورة موارد الدولـة الماليـة فـى المجتمع الإسلامى من وجهة النظر الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٢٨

الفصل الثانى

مدى ملاءمة السياسة النقدية

من المعروف أن الصندوق يعتمد على السياسة النقدية لعلاج العجز فى ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال تبنى إجراءات تقييدية بشأن السياسة النقدية ، وذلك لتخفيض المعروض النقدى فى الاقتصاد على أساس أن ذلك من شأنه أن يخفض من تزايد الطلب المحلى ، وبالتالى يخفض الحاجة إلى الاستيراد ، وهذا من شأنه أن يخفض العجز فى الحساب الجارى ، وبالنسبة لأهم الإجراءات النقدية التى يتبناها الصندوق للوصول لهذا الهدف هو رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، وتغير معدل نمو الائتمان المحلى ، وكل ذلك لتحقيق عنصر النقود فى الاقتصاد ، وفيما يلى نبحث مدى ملاءمة هذه الإجراءات فى مبحثين متتالين :-

المبحث الأول : مدى ملاءمة رفع أسعار الفائدة

المبحث الثانى : مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلى

المبحث الأول

مدى ملاءمة رفع أسعار الفائدة

يعد استخدام رفع أسعار الفائدة من أهم الإجراءات النقدية التى يعتمد عليها الصندوق فى برامجه للتثبيت الاقتصادى لتخفيض حجم المعروض النقدى فى الاقتصاد ، كما سبق وأن رأينا فى الفصل الثالث من الباب التمهيدى من هذه الرسالة ، ويرى الصندوق أن رفع سعر الفائدة الحقيقى له العديد من الآثار الإيجابية سواء على الموازنة العامة للدولة أم على التضخم أم على النمو الاقتصادى [1] وفى هذا المبحث نحاول معرفة مدى ملاءمة هذا الإجراء للاقتصاد المصرى ، وللوصول لذلك فإننا سنحاول معرفة مدى ملاءمة هذا الإجراء فى البرامج الثلاثة التى عقدها الصندوق مع الحكومة المصرية .

المطلب الأول :- مدى ملاءمة رفع أسعار الفائدة فى برامج ١٩٧٧

المطلب الثانى :- مدى ملاءمة رفع أسعار الفائدة فى برامج ١٩٨٧

المطلب الثالث :- مدى ملاءمة رفع أسعار الفائدة فى برنامج ١٩٩١

المطلب الرابع :- مدى ملاءمة رفع أسعار الفائدة فى برنامج ١٩٩٦

---

[1] انظر The Research department of the International monetary fund , Interest Rate Policies In Developing Countries, IMF, occasional Paper No. 22,1983, wash. DC , various pages.

انظر أيضاً Saleh Justin B.zalu and m. Nsouli , Adjustment Projrams in Afirica , The Recent Experience, IMF , occasional paper No.34,1985 , wash. DC., pp. 11-12

المطلب الأول

مدى ملاءمة رفع أسعار الفائدة في برنامج ١٩٧٧

طالب صندوق النقد الدولى فى برنامج التثبت الاقتصادى الذى عقده مع الحكومة المصريـــة فـــى عـــام ١٩٧٧ بضرورة رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فهل تحقق ذلك بالفعل ؟ الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٣٤) يوضح تطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة خلال الفترة من ١٩٧٦ – ١٩٧٩.

السنة	أسعار الفائدة الدائنة	أسعار الفائدة المدينة
١٩٧٦	٣	٨
١٩٧٧	٤و٧	٨,٨
١٩٧٨	٥و٩	١٠و٢
١٩٧٩	٧	١٢

المصدر :- IMF,International financial statistics, Yearbook , 1995,P.348

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من هذا الجدول أن الحكومة المصرية إستجابت لصندوق النقد الدولى ، وقامت برفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة حيث ارتفع ت أسعار الفائدة الدائنة من ٣٪عام ١٩٧٦ إلى ٤و٧٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٥و٩٪ عام ١٩٧٨ ثم إلى ٧٪عام ١٩٧٩ أيضاً ارتفع ت أسعار الفائدة المدينة من ٨٪عام ١٩٧٦ إلى ٨,٨٪عام ١٩٧٧ ثم ١٠و٢٪ عام ١٩٧٨ وأخيراً إلى ١٢٪ عام ١٩٧٩ ولكن هل أدى تنفيذ هذه السياسة إلى تحقيق الأهداف التى كان يسعى إليها الصندوق [1] وهى:-

١- تخفيض حجم المعروض النقدى .
٢- تخفيض معدلات التضخم .
٣- تخفيض العجز فى الحساب الجارى وميزات المدفوعات .
٤- زيادة معدلات الإستثمار وتخفيض معدلات الاستهلاك .
٥- زيادة معدلات الناتج المحلى والإحتياطيات الدولية .
٦- زيادة الإيرادات العامة مما يعوضها عن زيادة تكلفة الدين العام .

فهل تحققت هذه الأهداف التى يسعى إليها الصندوق من وراء رفع أسعار الفائدة ؟ هذا ما سنبحثه فـــى النقـــاط التالية :-

---

(١) انظر The research department of International monetary Fund , Interest Rate policies In developing countries, op cit ,PP. 14 - 17 .

أولا : أثر رفع سعر الفائدة على حجم المعروض النقدى .

هل أدى رفع أسعار الفائدة إلى تخفيض حجم المعروض النقدى فى مصر بعد الاتفاق مع الصندوق ؟

الواقع أننا سبق أن انتهينا فى الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الرسالة إلـــى أن معـــدل النمـــو الســنوى للمعروض النقدى قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق فى نفس الوقت الذى انخفض فيه معـــدل النمـــو الســـنوى للنـــاتج المحلى الإجمالى ، حيث تزايد معدل النمو السنوى للمعروض النقدى مـــن ٢٠٫٢٪ عـــام ١٩٧٦ إلـــى ٣١٫٤٪عـــام ١٩٧٧ وفى نفس الوقت انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ١٠٫٢٪ عام ١٩٧٦ إلـــى ٧٫٧٪عـــام ١٩٧٧ وهذا يؤكد عدم نجاح زيادة أسعار الفائدة فى تخفيض حجم المعروض النقدى فى عام ١٩٧٧ ، حيث أنه كـــان هنـــاك أفراط فى حجم المعروض النقدى بدليل تزايد معدله بنسبة كبيرة جدا بالمقارنة بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمـــالى ، ولكن هذا المعدل تحس بعض الشيء فى العامين التاليين للاتفاق ، ورغم ذلك فإن هذا يعد نجاحـــا" مؤقتـــا" ، وبذلـــك يمكن القول بإن سياسة رفع أسعار الفائدة غير كافيه لتخفيض معدل نمو المعروض النقدى إلى مستويات قريبـــة مـــن معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ، ولذلك فهى لم تكن ملاءمة فى برنامج ١٩٧٧ .

ثانيا : أثر رفع أسعار الفائدة على التضخم .

الواقع أن رفع أسعار الفائدة لم يؤد إلى خفض معدل التضخم فى عام الاتفاق مع الصندوق مثلما حدث بالنســـبة لعلاقته بالمعروض النقدى ، حيث ارتفع معدل التضخم من ١٠٫٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٢٫٧٪ عـــام ١٩٧٧ ، ورغـــم ذلك فيلاحظ أن معدل التضخم انخفض قليلا فى العامين التاليين للاتفاق ، حيث انخفض فى عام ١٩٧٨ إلى ١١٪ ثـــم إلى ١٠٪عام ١٩٧٩ ، وهذا يظهر أيضا النجاح المؤقت الذى لعبته سياسة رفع أسعار الفائدة فـــى تخفيـــض معـــدل التضخم وهذا يشير إلى عدم كفاية هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية .

ثالثا : أثر رفع أسعار الفائدة على الحساب الجارى وميزان المدفوعات .

أ- أثر رفع أسعار الفائدة على الحساب الجارى :

من وجهة نظر الصندوق فإن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يخفض العجز فى الحساب الجـــارى مـــن خـــلال زيادة تحويلات العاملين بالخارج ، ومن خلال زيادة الصادرات الناتجة عن زيادة الاستثمار التى يتوقعـــها الصنـــدوق بعد رفع أسعار الفائدة ، أيضا يمكن أن يتحسن وضع الحساب الجارى من خلال انخفاض الواردات التـــى يمكـــن أن يستعاض عنها محليا [1] ولكن هل تحققت هذه التنبوات فى حالة الحساب الجارى المصرى ؟

سبق أن انتهينا فى الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الرسالة إلى أن هناك تحسنا" فى وضع العجـــز فـــى الحساب الجارى فى عام ١٩٧٧ ، حيث انخفض العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى هذا العام مـــن ١٠٫٦٪ عام ١٩٧٦ إلى ٨٫٤٪عام ١٩٧٧ ولكنه تزايد فى العامين التاليين للاتفاق إلـــى ٩٫٣٪عـــام ١٩٧٨ ، ١٥٫٨٪ عـــام

---

(1) انظر The research department of International monetary Fund , Interest Rate policies In developing countries, op . cit. , P. 16 .

١٩٧٩ ، وإذا أردنا أن نحدد ما هى الحسابات المسئولة عن انخفاض العجز فى الحساب الجارى عام ١٩٧٧ فإننا سنجد أن حساب التجارة المتطورة كان مسئولا" عن ذلك بصفة أساسية ، حيث تزايدت قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى بصورة كبيرة بالمقارنة بالعام السابق على الاتفاق وبالمقارنة أيضا بمعدل تزايد الواردات ، حيث تزايدت الصادرات من ٦ر٢ ٪عام ١٩٧٦ إلى ٢٢،٤٪ عام ١٩٧٧ فى حين أن معدل نمو الواردات كان ٨و٤٪ عام ١٩٧٧ إلا أنها لم تكن على الصورة المرغوبة حيث انخفض معدل نموها السنوى من ٨٤،٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ١و١٧٪عام ١٩٧٧ وهذا يعنى أن ارتفاع أسعار الفائدة لم يؤثر على زيادة هذه التحويلات في هذا العام .

جدول رقم (٢٣٥) يوفر قيمة التحويلات الخاصة ومعدل نموها السنوى فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار .

السنة	قيمة التحويلات الخاصة	معدل نموها السنوى
١٩٧٦	٨٣٨،٤	٨٤،٧
١٩٧٧	٩٨١،٤	١٧،١
١٩٧٨	١٨٢١،٣	٨٥،٦
١٩٧٩	٢٢٦٥،٢	٢٤،٤

* بلغت قيمة التحويلات الخاصة ٤٥٣،٨ مليون دولار في عام ١٩٧٥ .

المصدر :- IMF , Balance of payments statistics yearbook ,1982 .P. 147 .

IMF, International Financial Statistics, Yearbook, 1995,PP.13, 346.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ونرى على ما سبق أن نجاح رفع أسعار الفائدة فى تخفيض العجز فى الحساب الجارى من خلال زيادة الصادرات -إذا كانت هذه الزيادة راجعة بصفة أساسية إلى رفع أسعار الفائدة وليس إلى عوامل أخرى كزيادة الصادرات البترولية أو القطن - إنما هو نجاح مؤقت وجزئى على أساس أن زيادة قيمة الصادرات لم تستمر إلا فى عام ١٩٧٨ ، كذلك انخفض معدل نموها السنوى رغم ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ، ولذلك فهو نجاح مؤقت وجزئى على أساس أنه لم يؤد إلى تزايد معدل نمو التحويلات الخاصة عام ١٩٧٧ بل إن معدله فى عام ١٩٧٦ كان أكبر بكثير من معدل عام ١٩٧٧ رغم ارتفاع أسعار الفائدة فى عام ١٩٧٧ وكل ذلك يؤكد عدم كفاية هذه السياسة لعلاج العجز فى الحساب الجارى .

ب- أثر زيادة أسعار الفائدة على ميزان المدفوعات .

يرى الصندوق أيضا أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن تؤدى إلى تحسين حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ومن شأن ذلك أن يخفض العجز ميزان المدفوعات فهل تحقق ذلك بالفعل فى حالة ميزان المدفوعات المصرى ؟ الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٣٦) يوضح تطور قيمة رأس المال وتطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات المصرى

من الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	رصيد حساب رأس المال	قيمة العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات	العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٧٥	٢٢٩،٩-	٢٨٥٨-	٢٣،٤
١٩٧٦	٤٢٦،٧+	١٣٠١،٨-	٩،٧
١٩٧٧	٣٠٠،٤+	١٨٩٤،٣-	١٣
١٩٧٨	٧١٨،٨+	١٠٦١،٣-	٦،٧
١٩٧٩	١٦٤٣،٥+	١٥،٥	٢,

المصدر :- IMF , Balance of payments statistics yearbook ,1982 ,P. 147

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث والأعتماد على بيانات الناتج المحلى الواردة فى البنك الأهلى المصرى ، أعداد مختلفة

ونرى على هذا الجدول أن النتائج جاءت معاكسة لما كان يسعى إليه الصندوق ويتوقعه ، ففى العام الذى تم فيه رفع أسعار الفائدة لم يتزايد رصيد حساب رأس المال بل تناقص من ٤٢٦،٧مليون دولار فى عام ١٩٧٦ إلى ٣٠٠،٤ مليون دولار فى عام ١٩٧٧ ، أيضا تزايدت قيمة العجز فى ميزان المدفوعات من ١٣٠١،٨ مليون دولار فى عام ١٩٧٧ وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٩،٧ ٪عام ١٩٧٦ إلى ١٣ ٪عام ١٩٧٧ ، ولكن يلاحظ أن الوضع اختلف فى العامين التاليين للاتفاق ، حيث تزايد رصيد حساب رأس المال وانخفض العجز فى ميزان المدفوعات ، ورغم ذلك فإن كل ذلك يؤكد أيضا النجاح المؤقت لسياسة رفع أسعار الفائدة (هذا على فرض أن التحسن الذى حدث فى حساب رأس المال وميزان المدفوعات كان راجعا إلى رفع أسعار الفائدة) وبالتالى عدم كفاية هذه السياسة لتحسين رفع ميزان المدفوعات .

رابعا : أثر رفع أسعار الفائدة على معدل الاستثمار والاستهلاك :

سبق أن رأينا أن الصندوق يرى أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يشجع الاستثمار ويخفض من الاستهلاك ، لأنه يزيد المدخرات سواء المحلية أم الأجنبية فهل تحقق ذلك بالفعل ؟.

سبق أن انتهينا فى الفصل الخامس من الباب الثانى من هذه الرسالة إلى أن معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى قد انخفض من ٣و٤٢١٪ عام ١٩٧٦ إلى ١و١٢١٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ١و٢٠٪ عام ١٩٧٨ ، وأخيرا إلى قيمة سالبه فى عام ١٩٧٩ بلغت ٦و٣٨٪ وفى نفس الوقت تزايد الاستهلاك الكلى من ٩و٢٠٪ عام ١٩٧٨ إلى ٧و٢١٪ ١٩٧٧ ثم إلى ٨و٢٢٪ عام ١٩٧٨ وأخيرا إلى ٦و١٣٪ عام ١٩٧٩ .

معنى ذلك أن ما كان يهدف إليه الصندوق من رفع أسعار الفائدة لم يتحقق ، حيث لم يتزايد معدل نمو الاستثمار الكلى كما كان يزعم الصندوق ، كما لم ينخفض معدل نمو الاستهلاك الكلى طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق وهذا يؤكد عدم كفاية سياسة رفع أسعار الفائدة لزيادة معدلات الاستثمار وتخفيض معدل الاستهلاك فى مصر .

خامسا : أثر رفع أسعار الفائدة على الناتج المحلى والاحتياطيات الدولية [1].

يرى الصندوق أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يؤدى إلى تزايد معدلات النمو الاقتصادى وتزايد معدلات الاحتياطات الدولية ، ولقد سبق أن استنتجنا فى الفصلين الثانى والرابع من الباب الثانى من هذه الرسالة أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى انخفض بعد رفع أسعار الفائدة فى عام ١٩٧٧ ، حيث انخفض هذا المعدل من ٢و١٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣و٨٪ عام ١٩٧٧ وإن كان قد تحسن قليلا فى العامين التاليين للاتفاق إلا أنه لم يصل إلى المعدل الذى ساد قبل رفع أسعار الفائدة ، وهذا يؤكد – إذا إفترضنا ثبات العوامل الأخرى – الأثر السلبى لرفع أسعار الفائدة على نمو الناتج المحلى الإجمالى .

وإذا نظرنا إلى تطور معدل نمو الاحتياطات الدولية بعد الاتفاق فإننا نجد أنها تزايدت من ٥و١٥٪ عام ١٩٧٦ إلى ٧و٥٥٪ عام ١٩٧٧ ثم إنخفضت فى العامين التاليين للاتفاق إلى ٦و١١٪ و٢٦٪ على التوالى ، ولعل هذا التحسن فى معدل نمو الاحتياطات الفعلية فى عام ١٩٧٧ لم يكن راجعا لرفع أسعار الفائدة ، لأن الثابت أن التحويلات الخاصة لم تتزايد فى هذا العام ، أيضا كان هناك انخفاض رصيد حساب رأس المال على الإضافة إلى تزايد الواردات فى هذا العام حتى على النسبة لزيادة الصادرات ، فليس هناك مايقطع بأنها كانت راجعة إلى رفع أسعار الفائدة ، وعلى ذلك يمكن أن يقال بأن رفع أسعار الفائدة إبتداءا" من عام ١٩٧٧ لم يمكن له أثر إيجابى على زيادة معدل نمو الاحتياطيات الفعلية لمصر .

---

(١) انظر The research department of International monetary Fund , Interest Rate policies In developing countries, op . cit. ,PP. 15 - 16

سادسا : أثر رفع أسعار الفائدة على الإيرادت العامة .

سبق أن ذكرنا أن الصندوق يرى أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يزيد من الإيرادات العامة للدولة على أساس أنه سيؤدى إلى زيادة معدلات الادخار والإنتاج المتحقق بالإضافة إلى زيادة قيمة الضرائب على فوائد الودائع فى البنوك ، ولكن الثابت فى مصر أنه لم تحدث زيادة فى معدلات الاستثمار بعد رفع أسعار الفائدة ولا فى الناتج المحلى الإجمالى وبالتالى فأفترض الصندوق غير واقعى بالإضافة إلى أن فوائد البنوك عادة ماتعفى من الضرائب وذلك لتشجيع الأدخار ، وعلى ذلك فإن رفع أسعار الفائدة ليس له أثر إيجابى على الإيرادات العامة.

المطلب الثانى

مدى ملاءمة رفع أسعار الفائدة فى برنامج ١٩٨٧

كما طلب الصندوق برفع أسعار الفائدة فى برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادى ، فإنه طالب أيضا فى برنامج ١٩٨٧ ولكن هل تحقق ذلك بالفعل ؟ الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٣٧) وضع تطوير أسعار الفائدة الدائنة والمدينه خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩

السنة	أسعار الفائدة الدائنة	أسعار الفائدة المدينة
١٩٨٥	١١	١٥
١٩٨٦	١١	١٥
١٩٨٧	١١	١٦,٣
١٩٨٨	١١	١٧
١٩٨٩	١١,٧	١٨,٣

المصدر :- IMF,International financial staistics, Yearbook ,1995,p.349

ويتضح لنا من هذا الجدول أن الحكومة لم تقم برفع أسعار الفائدة الدائنة فى عام ١٩٨٩ ، ذلك أنها ظلت بعد الاتفاق ١١ وهذا نفس السعر الذى ساد قبل الاتفاق ولكن تم رفع السعر إلى ١١و٧٪ عام ١٩٨٩ وفى المقابل فالملاحظ أن أسعار الفائدة المدينة قد تزايدت بعد الاتفاق حيث تزايدات من ١٥ ٪ عام ١٩٨٦إلى ١٦و٣٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٧ ٪عام ١٩٨٨ وأخيرا إلى ١٨و٣٪ عام ١٩٨٩ وعلى ذلك فالملاحظ أنه تم تثبيت أسعار الفائدة الدائنة وهذا من شأنه وفقا لمذهب الصندوق ألا يشجع الادخار خاصة فى ظل معدلات التضخم المرتفع والتى وصلت إلى ١٩و٦٪ عام ١٩٨٧ ، ٢٥و٦ ٪ عام ١٩٨٨ ٥و٨٢٪ ١٩٨٩ ، وهذا يعنى أن أسعار الفائدة الدائنة سلبية طوال الفترة محل الدراسة ، وبالتالى فهى لاتشجع الادخار ، وتم رفع أسعار الفائدة المدينة ، وهذا من شأنه أيضا أن يعوق الاستثمار، وفيما يلى نبين أثر ذلك على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أولا :- أثر رفع أسعار الفائدة المدينة وتثبيت أسعار الفائدة الدائنة على المعروض النقدى .

فى الواقع أن تثبيت أسعار الفائدة الدائنة – خاصة إذا كانت سالبة – من شأنه أن يخفض معدلات الادخار فى المجتمع وهذا من شأنه أن يزيد من معدلات الاستهلاك ، وزيادة المعروض النقدى ، بالإضافة إلى أن رفع أسعار الفائدة المدينة فى ظل معدلات التضخم السائدة يشجع على الاقتراض من البنوك ، وذلك نظرا لكون أسعار الفائدة الحقيقية سالبة وذلك من شأنه أيضا أن يزيد المعروض النقدى الاقتصاد ، وهذا هو ما حدث فى حالة الاقتصاد المصرى ، حيث تزايد معدل نمو المعروض النقدى فى عام ١٩٨٧ إلى ٢و١٤٪ بعد أن كان ٨,٧٪ عام ١٩٨٦ أى أنه تزايد بنسبه ٥,٥٪ خلال عام واحد ، فى حين أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لم يتزايد بنفس هذه النسبة حيث تزايد من ٤,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥,٣٪ عام ١٩٨٧ وكان معدل الزيادة فى نمو الناتج المحلى ١,١٪ ، ولكن يلاحظ أنه قد حدث بعض التحسن بالنسبة لمعدل نمو المعروض النقدى ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى العامين التالين للاتفاق ، وهذا وإن كان يعنى نجاح بعض الإجراءات الأخرى التى طبقتها الحكومة لتخفيض المعروض النقدى غير سعر الفائدة (وذلك على أساس أن الصندوق يرى أن رفع سعر الفائدة هو الذى يؤدى إلى تخفيض المعروض النقدى وليس تثبيت هذا السعر) إلا أنه نجاح مؤقت ، وبالتالى فإنه يمكن القول أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتحقيق المستهدف منها خلال الفترة محل الدراسة .

ثانيا :- أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على التضخم .

هل أدت الإجراءات التى اتخذتها الحكومة بصدد أسعار الفائدة إلى تخفيض معدل التضخم ؟

سبق أن بينا فى الفعل الثالث من الباب الثانى فى هذه الدراسة أن معدل التضخم انخفض فى عام ١٩٨٧ إلى ١٩,٦٪ بعد أن كان ٢٢,٧٪ فى عام ١٩٨٦ ولكنه ارتفع مرة أخرى إلى ٢٥,٦٪ عام ١٩٨٨ واستمر فى الارتفاع إلى أن بلغ ٢٨,٥٪ عام ١٩٨٩ ونخلص من ذلك إلى أن الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة والتى تم تطبيقها بعد الاتفاق مع الصندوق لم تؤد إلى تخفيض معدلات التضخم إلا فى عام ١٩٨٧ وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى التى يمكن أن تخفض معدل التضخم بخلاف أسعار الفائدة ، وهذا يعد نجاحا" مؤقتا" لهذه الإجراءات وعلى ذلك فهذه الإجراءات تعد غير كافية لتخفيض معدلات التضخم .

ثالثا : أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الحساب الجارى وميزان المدفوعات .

سبق أن رأينا فى الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الدراسة أنه حدث تحسن فى وضع الحساب الجارى إبتداءا" من عام ١٩٨٧ ، حيث انخفض العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ١و٣٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤,٠٪ عام ١٩٨٧ ثم تزايد إلى ٦و١٪ عام ١٩٨٩ ، ورأينا أن هذا التحسن إنما يرجع إلى زيادة معدل نمو الصادرات من ١٣,٤٪ عام ١٩٨٩ إلى ٤و١٨٪ عام ١٩٨٧ ولكن لم يحدث انخفاض فى معدل نمو الواردات فى هذا العام ، وهناك العديد من العوامل التى قد تؤدى إلى زيادة الصادرات ، وقد يكون من بينها انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية كما هو الحال فى مصر ، وعلى ذلك فرغم تزايد أسعار الفائدة الاسمية إلا أن أسعار الفائدة الحقيقية تظل منخفضة ، وقد يكون ذلك من بين العوامل التى أدت إلى تزايد الصادرات فى عام ١٩٨٧ وبالإضافة إلى ذلك فإن

زيادة التحويلات قد يكون لها دور محدود فى انخفاض العجز فى الحساب الجارى فى عام ١٩٨٧ والجـــدول التـــالى يوضح تطور قيمة التحويلات ومعدل نموها السنوى خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٢٣٨) يوضح تطور قيمة التحويلات ومعدل نموها السنوى خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩ .

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة التحويلات	معدل نموها السنوى
١٩٨٥	٤٣٥٧	١٢،٩-
١٩٨٦	٤٤٧١	٢،٦+
١٩٨٧	٤٥٩٥	٢،٨+
١٩٨٨	٤٤٤٢	٢،٣-
١٩٨٩	٥٣٩٩	١٢،٣

بلغت قيمة التحويلات ٥٠٠٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٤

المصدر : IMF, Balance of payments statistics, Yearbook,1990., p. 201

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن معدل النمو السنوى للتحويلات عام ١٩٨٧ لم يكن بالدرجة التى تجعلـــه يؤثـــر بصورة كبيرة فى العجز الحساب الجارى ، وعلى ذلك فإن زيادة الصادرات تعتبر هى المسئولة بالدرجة الأولى عـــن تخفيض العجز فى الحساب الجارى عام ١٩٨٧ والجدول التالى يوضح تتطور كل من حساب رأس المال والعجز فـــى ميزان الموضوعات خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٣٩) يوضح تتطور كل من حساب رأس المال والعجز فى ميزان الموضوعات خلال الفترة من ١٩٨٥– ١٩٨٩ .

القيمة بالمليون دولار

السنة	رصيد حساب رأس المال	قيمة العجز فى ميزان المدفوعات	العجز كنسبة من الناتج المحلى
١٩٨٥	١٧١٦	٢٠٠-	,٥
١٩٨٦	١٧٦٨	٣١-	,٠٥
١٩٨٧	١١٠٢	٣١٥+	,٥ فائض
١٩٨٨	١٤٤٣	١٠٢-	,٢
١٩٨٩	٢٢٥٧	٥٣٣-	,٠١

المصدر : IMF, Balance of payments statistics, Yearbook,1990., p. 200

– النسب ثم حسابها بمعرفة الباحث بالاعتماد على بيانات الناتج المحلى الواردة فى البنك الأهلـــى المصـــرى النشـــرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

ونرى على هذا الجدول أن الفائض الذى تحقق فى ميزان المدفوعات فى عام ١٩٨٧ والذى بلغت قيمتـــه ٣١٥ مليون دولار ويعادل ٠,٥٪من الناتج المحلى الإجمالى لم يكن بسبب تزايد رصيد . ساب رأس المـــال فـــى ذلك العـــام وذلك نظرا لانخفاض هذا الرصيد فى عام ١٩٨٧ حيث أنه انخفض من ١٧٨٦ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلـــى ١١٠٢ مليون دولار عام ١٩٨٧ ، وعلى ذلك فالإجراءات التى اتخذتها الحكومة بصدد سعر الفائدة لم تؤد إلى تزايد رصيـــد حساب رأس المال ، ولعل ذلك يبرهن على عدم كفاية الإجراءات التى اتخذتها الحكومة بصدد سعر الفائدة بعد الاتفـــاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧ .

رابعا : أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الاستثمار الكلى والأستهلاك .

هل أدت الإجراءات التى اتخذتها الحكومة بصدد سعر الفائدة إلى زيادة الاستثمار وتخفيض الاستهلاك ، ســـبق أن إنتهينا فى الفصل الخامس من الباب الثانى إلى أن معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى قد انخفض مـــن ٢٣٧،٣٪ فى عام ١٩٨٦ إلى ٣٥و١٠٪عام ١٩٨٧ ثم إلى ٤ ٪عام ١٩٨٨ ، وإلى قيمة سالبة فى عام ١٩٨٩ بلغـت - ١و٣٧٪، ومن ناحية أخرى رأينا أن هناك انخفاض فى معدل نمو الاستهلاك الكلى فى عام ١٩٨٧ وتزايـــد هـــذا المعـــدل فـــى العامين التاليين للاتفاق حيث انخفض معدل نمو الاستهلاك الكلى من ٥٨٪عام ١٩٨٦ إلى ٢و٤٪ عام ١٩٨٧ ثم إلـــى ٥ ٪عام ١٩٨٨ وأخيرا إلى ٩و٥٪عام ١٩٨٩ ، وهذا يعنى أن وضع الاستثمار الكلى قبل رفع سعر الفـــائدة أفضـــل من هذا الوضع بعد رفعها ، وهذا يبرر القول بعدم كفاية رفع أســـعار الفـــائدة لزيـــادة الأســـتثمار الكلـــى وتخفيـــض الأستهلاك الكلى .

خامسا : أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الناتج المحلى الأجمالى.

كما سبق وأن رأينا فى الفصل الرابع من الباب الثانى فإن معدل النمو الناتج المحلى الإجمالى قد تزايد بنســـبة بسيطة بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧ وذلك بالمقارنة بالعام السابق مباشرة على الاتفاق وانخفـــض بنســـبة كبيرة بالمقارنة بالوضع فى عام ١٩٨٥ حيث بلغ معدل نمو الناتج فى عام ١٩٨٥ حوالى ٩,٢٪ثم انخفض فـــى عـــام ١٩٨٦ إلى ٢و٤٪ولكنه ارتفع قليلا من عام ١٩٨٧ إلى ٣و٥٪ثم إلى ٥و٥٪فى عامى ١٩٨٨- ١٩٨٩، وهذا يـــبرر القول بأن معدل نمو الناتج المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق كان بسيطا" ، ولعله لو تم رفع أسعار الفـــائدة أكـــثر مـــن ذلك لكان هناك انخفاض كبير فى الناتج المحلى الإجمالى نظرا لتأثير ذلك على تكلفة الإنتاج والتضخم والأجور .

سادسا : أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الإيرادات العامة للدولة .

كما سبق وأن رأينا فإن الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة والتى اتخذتها الحكومة بعد الاتفاق مع الصنـــدوق فـــى عام ١٩٨٧ كان لها أثر معاكس على الاستثمار الكلى ، بالإضافة إلى أنها لم تساهم فى رفع معدل نمو الإنتاج المحلـــى بنسبة كبيرة ولذلك فإن القول بأنها تؤدى إلى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب الناتجة عن زيادة الإنتاج غير صحيـــح .

المطلب الثالث

مدى ملاءمة تحرير أسعار الفائدة في برنامج ١٩٩١

طالب الصندوق فى برنامجه للتثبيت الاقتصادى فى عام ١٩٩١ بضرورة تحرير أسعار الفائدة حتى تصل إلى أسعارها الحقيقية ولكن هل ترتب على تحرير أسعار الفائدة تزايدها ؟ الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٤٠) يوضح تطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة خلال الفترة من ١٩٨٩ – ١٩٩٣ .

السنة	أسعار الفائدة الدائنة	أسعار الفائدة المدينة
١٩٨٩	١١،٧	١٨،٣
١٩٩٠	١٢	١٩
١٩٩١	١٢	–
١٩٩٢	١٢	٢٠،٣
١٩٩٣	١٢	١٨،٣

المصدر : IMF , International financial Statistics, yearbook ,1996, p 339

ومن هذا الجدول يتضح أنه بعد تحرير أسعار الفائدة فى عام ١٩٩١ كما طالب الصندوق ، فإن أسعار الفائدة الدائنة ظلت كما هى ١٢٪ ولم تتزايد ولم تنخفض ، أما بالنسبة لأسعار الفائدة المدينة فقد تزايدت فى عام١٩٩٢ من ١٩ ٪عام ١٩٩٠ إلى ٢٠و٣ ٪ عام ١٩٩٣ ثم انخفضت إلى ١٨و٣٪ ١٩٩٣ ، ولذلك يمكن أن يقال أن الوضع لم يتغير كثيراً بعد تحرير أسعار الفائدة على الوضع قبل التحرير بالنسبة لمستوى السعر ، حيث ظل هذا السعر دون تغير بالنسبة للفائدة على الإيداع ، وتغير قليلا بالنسبة للفائدة على الإقراض ، ولكن هل أدى تحرير أسعار الفائدة كما يطالب الصندوق إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية التى يسعى إليها الصندوق من وراء ذلك؟ هذا ما نبحثه فيمايلى

أولا :– أثر تحرير أسعار الفائدة على المعروض النقدى .

وهنا يثور تساؤل وهو هل أدى تحرير أسعار الفائدة كما يطالب الصندوق إلى تخفيض حجم المعروض النقدى فى الاقتصاد ؟

سبق أن انتهينا فى الفصل الثانى من الباب الأول فى هذه الرسالة إلى أن قيمة المعروض النقدى كانت متزايدة طوال الفترة محل الدراسة ، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السنوى للمعروض النقدى انخفض فى عام ١٩٩١ حيث انخفض من ١٦و٦٪فى عام ١٩٩٠ إلى ١و٨٪ عام ١٩٩١ ولكنه تزايد فى العامين التاليين للاتفاق إلى ٨و٨٪ ، ١و١٢٪ على التوالى هذا فى الوقت الذى تزايد فيه معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى من ٧و٤٪عام ١٩٩٠ إلى ٥و٥٪عام ١٩٩١ ثم انخفض فى عامى ١٩٩٢–١٩٩٣ إلى ٥و٢٪ ، ٩و٣٪على التوالى ، وهذا يدل على تحسن وضع المعروض النقدى فى عام ١٩٩١ ، وذلك أنه حدث انخفاض فى معدل النمو السنوى للمعروض النقدى ، وفى نفس الوقت حدث تزايد فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى وأصبح الفارق بين المعدلين قليل فى الأول ١و٨٪ والثانى ٥و٥٪ وهذه تعتبر نتيجة مرضية للغاية لكنها لم تستمر كثيرا فما لبست أن تغيرت ، وإذا أرجعنا هذا التحسن ولو جزئيا إلى تحديد أسعار الفائدة إلا أنه لم يدم فى العام التالى للاتفاق رغم الاستثمار فى

الأخذ بسياسة تحديد أسعار الفائدة ، وعلى ذلك يمكن القول أن هذا التحسن الذى حدث لانخفاض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى يرجع بصفة أساسية إلى عوامل أخرى غير سعر الفائدة

ثانيا :- تحرير أسعار الفائدة والتضخم (١).

يرى البعض أن هناك علاقة بين أسعار الفائدة المدينة والتضخم ، حيث يؤدى ارتفاع أسعار الفائدة المدينة إلى زيادة تكلفة الإنتاج فى مختلف القطاعات الإنتاجية وبالتالى ارتفاع الأسعار ويزيد من إحتمالات حدوث هذا التأثير التضخمى لرفع أسعار الفائدة أن التضخم فى مصر يرجع بصفة أساسية إلى تضخم النفقات حيث يتزامن رفع أسعار الفائدة مع تحرير أسعار الصرف ، وفرض ضريبة المبيعات وزيادة الرسوم الجمركية ، وغير ذلك من الإجراءات التى ترفع تكلفة الإنتاج .

وإن كان البعض الآخر يرى عكس ذلك ، حيث يرى أن من شان تحقيق أسعار الفائدة أن يؤدى إلى زيادة معدلات التضخم ، وذلك على أساس أن من شأن أسعار الفائدة الدائنة أن تخفض معدلات الادخار وعملت على انخفاض معدلات الاستثمار الخاص ، الأمر الذى يفرض على الحكومة ضرورة تعويض هذا النقص فى الاستثمار الخاص عن طريق توسيع الاستثمار العام ، وبالتالى تعتمد فى تمويلها على التوسع النقدى ، نظرا لانخفاض مستوى الادخار ، ويرتب على ذلك تزايد معدلات التضخم وكل ذلك من شأنه أن يخفض أكثر من أسعار الفائدة الحقيقية وبالتالى يؤدى إلى تخفيض الادخار الاختيارى فتلجأ الحكومة مرة أخرى إلى الاصدار النقدى الجديد لتمويل مشروعاتها (٢)

وللوقوف على مدى صحة أى اتجاه من الاتجاهين السابقين ، فإننا نسترجع اختيار مدى تطور معدلات التضخم بعد أسعار الفائدة فى عام ١٩٩١ .

تشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدل التضخم وفقا للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر فى عام ١٩٩١ حيث ارتفع معدل التضخم من ٢و٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨و٢٥٪ عام ١٩٩١ ثم انخفض إلى ٣و٩٪ عام ١٩٩٢ وإلى ٧و٩٪ عام ١٩٩٣ ، وعلى ذلك فيلاحظ ارتفاع معدل التضخم فى عام الاتفاق مع الصندوق وانخفاضه فى العامين التاليين للاتفاق ورغم ذلك الانخفاض إلا أنه لا يعنى تحسنا" فى وضع التضخم فى مصر وذلك لسببين هما .

الأول :- فكما يرى البعض فإن معدلات التضخم المحسوبة وفقا للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين تقل بكثير عن معدلات التضخم الحقيقية ، وذلك لأن الأرقام القياسية تعد بصفة عامة متحيزة لأدنى ، نظرا لأنها لا تعبر عن الارتفاع الفعلى فى الأسعار ، وإنما تعبر فقط عن ارتفاع الأسعار الرسمية وليس أسعار السوق السوداء (٣)

---

(١) انظر د/ سهير محمود معتوق ، تحرير سعر الفائدة وآثاره المحتملة. فى " تحرير الاقتصاد المصري " كتاب المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاد المصريين ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩١ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، تحرير د/ محمد سلطان أبو على ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٧٣،١٧٤.

(٢) انظر د/ سهير محمود معتوق ، المرجع السابق ص ١٤٩ ، ١٥٠.

(٣) انظر : د/ سهير محمود معتوق المرجع السابق ص ١٥١ .

انظر أيضا : البنك الأهلى المصرى " مدى دلالة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى تحديد معدل التضخم فى الاقتصاد المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد السادس والثلاثون ، ١٩٨٣ ، ص ٤١.

الثانى :- أن القوة الشرائية للنقود كانت منخفضة طوال الفترة محل الدراسة ، حيث أنها انخفضت من ٧٥,٧٪ فى عام ١٩٨٩ إلى ٥٣,٨٪ عام ١٩٩٠ ثم إلى ٤٢٪ عام ١٩٩١ إلى ٣٩,٢٪ عام ١٩٩٢ واخيرا انخفضت القوة الشرائية للنقود عام ١٩٩٣ إلى ٣٥,٧٪ كل ذلك يؤكد أن تزايد معدلات التضخم الفعليه قد ارتفعت بصورة كبيرة بعد تحرير أسعار الفائدة ، ولذلك فإننا يمكننا أن نقرر أن تحرير أسعار الفائدة من شأنه أن يزيد من معدلات التضخم .

ثالثا :- تحرير أسعار الفائدة والعجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات .

من وجهة نظر الصندوق فإن من شأن تحرير أسعار الفائدة أن يؤدى إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية ، وهذا من شأنه أن يزيد الصادرات ، نظرا لزيادة الاستثمار والإنتاج ، ومن شأنه أيضا أن يخفض الواردات ويزيد الاعتماد على المنتجات المحلية بالإضافة إلى إنه يؤدى إلى زيادة التحويلات الخاصة ، الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض العجز فى الحساب الجارى ، ولكن هل تحققت كل هذه الآمال بعد تحرير أسعار الفائدة فى مصر فى عام ١٩٩١ ؟

إذا رجعنا إلى النتائج التى توصلنا إليها فى الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الدراسة فإننا نجد الآتى :-

١- انخفض معدل النمو السنوى للصادرات من ٢٥,٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ١١,٩٪ ثم إلى ٣,٤٪ عام ١٩٩٣ .

٢- انخفض معدل النمو السنوى للواردات من +١٦,٥٪ عام ١٩٩٠ إلى- ٤,٦٪ ثم إلى ٩,٥٪ ولكن تزايد إلى قيمة موجبة فى عام ١٩٩٣ بلغت من ١١٪ .

نستنتج من ذلك أن تحرير أسعار الفائدة لم يؤد إلى تزايد معدل نمو الصادرات كما كان يتوقع الصندوق بالإضافة إلى أنه وإن كان قد حدث انخفاض فى معدل نمو الواردات ، فإن ذلك ليس راجعا بصفة أساسية إلى تحديد أسعار الفائدة بل إلى عوامل أخرى ، والذى يقوى وجه النظر هذه أن معدل نمو الواردات تزايد فى عام ١٩٩٣ بنسبة كبيرة وقد يكون سعر صرف الجنيه المصرى مسئولا" عن هذا الانخفاض فى معدل نمو الواردات فى عام ١٩٩١ ، ١٩٩٢.والجدول التالى يوضح تطور تحويلات المصرين العاملين بالخارج خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٤١) يوضح تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى الفترة من ١٩٨٩ – ١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة تحويلات العاملين بالخارج	معدل نموها السنوى
١٩٨٩	٣٢٩٣	-١٢و٧
١٩٩٠	٤٢٨٤	+٣٠و١
١٩٩١	٤٠٥٤	-٥و٤
١٩٩٢	٦١٠٤	+٥٠و٦
١٩٩٣	٥٦٦٤	-٧و٢

بلغت قيمة هذه التحويلات ٣٧٧٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٨

المصدر :- IMF, Balance of Payments statistics, Yearbook , 1995, p . 245

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول أن معدل النمو السنوى لتحويلات المصرين العاملين بالخارج إنخفض من ٣١و١٪ عام ١٩٩٠ إلى - ٥و٤٪عام ١٩٩١ ثم ارتفاع إلى ٥٠و٦٪ عام ١٩٩٢ ثم انخفض مرة أخرى إلى- ٧و٢٪فى عام ١٩٩٣ ، كل ذلك يعنى أن تحديد سعر الفائدة لم يكن هو المحدد لزيادة التحويلات أو انخفاضها والذى يقوى هذه النتيجة العديد من الدراسات التطبيقية الآخرى والتى أجريت بشأن اختبار مرونة الادخار بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ، فقد أظهرت معظم هذه الدراسات تشككها فى فعاليه سياسة سعر الفائدة فى تعبئة المدخرات ، فعلى سبيل المثال تشير إحدى الدراسات إلى أنه فى فرنسا ثبت أن معظم الأفراد الذين يودعون أموالهم فى صناديق التوفير الفرنسية لا يعرفون سعر الفائدة على مدخراتهم ، وبالنسبة لحالة مصر ، فقد توصلت دراسة [1] إلى أن تأثير سعر الفائدة على الادخار يعد ضعيفا ، وفسرت ضآلة أثر سعر الفائدة بالحقيقة القائلة بأن الأفراد لا يزيدون من مدخراتهم لمجرد ارتفاع سعر الفائدة بل إن قوة الوازع الدينى لدى الافراد فى مصر من العوامل التى تضعف أثر سعر الفائدة ، كما توصلت أيضا إلى أن الدخل يعد من أهم العوامل المؤثرة على الادخار ، حيث يترتب على زيادة الدخل بنسبة ١٪ زيادة الادخار بنسبة تصل إلى ٩٦ ,١٪ تقريبا [2] ولذلك فهناك العديد من العوامل التى تقوم بالتأثير على زيادة المدخرات أو عجزها وهى تختلف من شخص لآخر ، وإن كان سعر الفائدة أحد هذه العوامل لكنه ليس أهمها فى كل الحالات ، والذى يؤكد ذلك النتائج السابقة بصدد تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

٤- وإذا نظرنا إلى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى ، فإننا نجد تحول العجز إلى فائض إبتداءا" من عام ١٩٩٠ وأخذ هذا الفائض فى التزايد بصورة طردية حتى عام ١٩٩٢ ثم انخفض قليلا فى عام ١٩٩٣ ، حيث

---

(١) د/ لبنى محمد أبو العلا " العوامل المؤثرة على الادخار العائلى ، محاولة لقياس الأثر الكمى لبعض العوامل " من بحوث المؤتمر العلمى السنوى السادس بكلية التجارة ، جامعة المنصورة ، القاهرة ، ١٩٨٩.

(٢) انظر د / سمير محمود معتوق ، تحرير أسعار الفائدة وآثاره المحتملة ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ – ١٦٨ .

ارتفع هذا الفائض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٧,٪عام ١٩٩٠ إلى ٨ ,٤ ٪ عام ١٩٩١ وإلى ٧٪عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ٥ ,٥٪عام ١٩٩٣ وكما سبق أن انتهينا فإن هذا الفائض لا يرجع بصفة أساسية إلى تزايد الصادرات خاصة منذ عام ١٩٩١ وذلك نظرا لانخفاض معدل النمو السنوى للصادرات إبتداء من هذا العام ثم تحوله إلى قيمة سابقة منذ عام ١٩٩٢ ، ولكن هذا التحسن يرجع بصفة أساسية ، إلى تزايد قيمة المتحصلات من الخدمات والتحويلات الجارية ، وهى تشمل التحويلات الرسمية والخاصة ، وهذه المتحصلات لاتتأثر سعر الفائدة بدرجة كبيرة ولذلك لايمكن أن نرد هذا التحسن فى الحساب الجارى إلى تحرير أسعار الفائدة .

ب – تحرير أسعار الفائدة والعجز فى ميزان المدفوعات .

هل أدى تحرير أسعار الفائدة إلى تحسين حساب رأس المال وإلى تخفيض العجز فى الحساب الجارى الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٤٢) يوضح تطور رصيد الحساب الجارى والعجز فى ميزان المدفوعات

القيمة بالمليون دولار

السنة	رصيد حساب رأس المال طويل الأجل	قيمة العجز فى ميزان المدفوعات	العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٩	٢٢٥٧	٥٣٣ –	٠١.
١٩٩٠	١٠٦١٠	١٠٢٢٤ –	,٤
١٩٩١	٣٧٢	٢٠٧٣ –	,٠٥
١٩٩٢	—	٣٣٦٠+	٠٨, فائض
١٩٩٣	٤٣٧	١٨ +	٤٠, ٠ فائض

المصدر : IMF, Balance of payments Statistics, Yearbook, 1995, p- 245 -

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث والاعتماد على بيانات الناتج المحلى الإجمالى الواردة فى البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

ويتضح لنا من هذا الجدول أن رصيد حساب رأس المال طويل الاجل قد انخفض بعد تحرير أسعار الفائدة ولم يتزايد كما كان يتوقع الصندوق ، حيث انخفض من ١٠٦١٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣٧٢ مليون دولار عام ١٩٩١ ، وتزايد قليلا إلى ٤٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٣ ، ولكن رغم ذلك فإن هذه القيمة كانت أقل من القيمة التى سادت قبل الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩١ ، ومع ذلك فقد حدث انخفاض فى قيمة العجز فى ميزان المدفوعات وبدأ تحقيق فائض إبتداء من عام ١٩٩٢ ، ولم يكن ذلك راجعا إلى حساب رأس المال ، – لأنه كما سبق أن ذكرنا قد انخفض بعد الاتفاق مع الصندوق – ، ولكن كان راجعا بصفة أساسية إلى فائض الحساب الجارى ، ولذلك يمكن القول أن تحرير أسعار الفائدة لم ينجح فى زيادة رصيد حساب رأس المال .

رابعا :أثر تحرير أسعار الفائدة على الاستثمار الكلى والاستهلاك .

كما سبق وأن ذكرنا فإن الصندوق يرى أن من شأن تحرير أسعار الفائدة أن يؤدى إلى تزايد معدلات الاستثمار وتخفيض معدلات الاستهلاك فهل تحقق ذلك بعد تحرير سعر الفائدة فى مصر ؟

إذا رجعنا إلى الاحصائيات المتعلقة بالاستثمار الكلى والاستهلاك الكلى الواردة فى الفصل الخامس من الباب الثانى من هذه الدراسة فإننا نجد الآتى : -

١- تزايد قيمة الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايد من ٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٨, ٨٪عام ١٩٩١ ثم إلى ٣, ٩٪ عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ٣,١٠٪عام ١٩٩٣ ، وفى نفس الوقت انخفض الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ١٠٢٪عام ١٩٩٠ إلى ٢, ٨٣٪عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٨١٪عام ١٩٩٢ وأخيرا إلى ٥, ٧٩٪عام ١٩٩٣ ، ومعنى ذلك أنه صاحب تحرير أسعار الفائدة تحسن فى وضع الاستثمار الكلى والاستهلاك الكلى ، وإن كان هذا التحسن دون المستوى ومع ذلك يمكن أن يقال أن هذا التحسن البسيط الذى حدث فى تطور الاستثمار الكلى كنسبة من النتائج المحلى الإجمالى وانخفاض الاستهلاك الكلى كان يرجع إلى عوامل عديدة وليس لتحرير أسعار الفائدة فقط .

خامسا :أثر تحرير أسعار الفائدة على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى .

الواقع أنه رغم تطور قيمة الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بصورة طردية بعد الاتفاق مع الصندوق ، فإن الامر لم يكن كذلك بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى ، وذلك نظرا لانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، بالمقارنة بعامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ذلك أن هذا المعدل ارتفع من ٧, ٤٪فى عام ١٩٩٠ إلى ٥, ٥٪عام ١٩٩١ ، ولكنه انخفض إلى ٥, ٢٪عام ١٩٩٢ وإلى ٩, ٣٪عام ١٩٩٣ ولعل السبب فى ذلك قد يرجع أيضا إلى تحرير أسعار الفائدة ، إذ لولا ارتفاعها لكان التزايد فى قيمة الاستثمار الكلى اكبر من ذلك ولكان أيضا" معدل نمو الناتج المحلى اكبر من ذلك .

المطلب الرابع

مدى ملائمة تحرير أسعار الفائدة في برنامج ١٩٩٦

الجدول التالى يوضح تطور أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٤٣) يوضح تطور أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧ " متوسط الجهاز المصرفى "

البيان	١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧	
	يونيو	ديسمبر	يونيو	ديسمبر	يونيو	ديسمبر	يونيو	ديسمبر
١-الودائع لمدة شهر وأقل من ٣ شهور	٩	٧,٥	٧,٥	٨	٧,٧	٧,٧	٧,٦	٧,٤
لمدة ٣ شهور وأقل من ٦ شهور	١١,١	١٠,٥	١٠,٤	١٠,٦	١٠,٤	١٠,٤	٩,٨	٩,٢٥
لمدة ٦ شهور وأقل من سنة	١٠,٩	١٠,٥	١٠,٢٥	١٠.٠٦	١٠,٣	١٠,٣	٩,٨	٩,٢
لمدة سنة وأقل من سنتين	١٠,٣	٩,٨	٩,٦	١٠,٢٥	٩,٧	٩,٣	٩,٣	٩
لمدة سنتين وأقل من ٣ سنوات	٩,٥	٩,٢٥	٩	٩,٥	٩	٨,٨	٨,٨	٨,٧٥
لمدة ٣ سنوات وأقل من ٥ سنوات	٩	٨,٨	٨,٥	٩	٨,٨	٨,٦	٨,٦	٨,٥
لمدة ٥ سنوات وأقل من ٧ سنوات	٩,١	٨,٨	٨,٥	٨,٥	٨,٣	٧,٩	٧,٩	٧,٥
ودائع التوفير	١١	١٠,٩	١٠,٥٥	١٠,٧٥	١٠,٦	١٠,٧	١٠,٢	١٠,١
٢- القروض والسلفيات	١٦	١٦	١٤,٦	١٤	١٣,٨	١٣	١٢,٢٥	١٢,٢٥

المصدر:- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد الحادى والخمسون ،١٩٩٨ ، ص١٠١

يتضح لنا من هذا الجدول اتجاه أسعار الفائدة بصفة عامة نحو الانخفاض سواء كانت علـى الودائـع أم علـى القروض والسلفيات ، ويعتبر ذلك نتيجة طبيعية لتحرير أسعار الفائدة على الجنيه المصرى والتى تم تطبيقـها ابتـداء من ١٩٩١/١/٣ ، والتى بمقتضاها أصبح للبنوك المصرية حرية تحديد أسـعار الفـائدة علـى الودائـع والقـروض والسلفيات ، نخلص من هذه النقطة أن تحرير أسعار الفائدة لم يؤد إلى رفع أسعار الفائدة كما كان يتوقع الصنـدوق ، والذى كان يرى أن أسعار الفائدة فى مصر سالبة ويجب تحريرها حتى تكون موجبة ، و الواقـع أن أسـعار الفـائدة أصبحت أكثر انخفاضا" من ذى قبل التحرير ، ولكن هل حقق تحرير أسعار الفائدة المستهدف منه ؟ هذا ما سـنوضحه فيما يلى :-

اولا": أثر تحرير أسعار الفائدة على المعروض النقدى :-

هل ترتب على تحرير أسعار الفائدة تخفيض النمو السنوى للمعروض النقدى فى مصر بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩٦ ؟

الواقع أن قيمة المعروض النقدى ومعدل نموه السنوى تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ولم ينخفض كما كان مستهدفا" ، حيث تزايدت قيمة المعروض النقدى من ٣٥١٠٣ مليون جنيه عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٣٩٠٥٣ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٧ كما تزايد معدل النمو السنوى للمعروض النقدى من ١٠,٨ ٪ فى العام الأول إلى ١١,٣ ٪فى العام الثانى ، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى قد تزايد هو الأخر وبنسبة أكبر من نسبة زيادة معدل نمو المعروض النقدى ، حيث تزايد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٤,٩ ٪عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٥,٧٪عام ١٩٩٦/١٩٩٧ اى بزيادة مقدارها ٠,٨٪ فى حين أن معدل نمو المعروض النقدى لم يتزايد إلا بمقدار ٠,٥ ٪عن العام السابق ، ومع ذلك فإن المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد تزايد من ٢٢,٩ ٪عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٤,١ ٪عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وأيا كان الأمر فان وضع المعروض النقدى قبل الاتفاق كان افضل من هذا الوضع بعد الاتفاق ، وعلى ذلك يمكن أن يقال أن الاستمرار فى تحرير أسعار الفائدة لم يؤد إلى تحقيق الآمال المنشودة منه بالنسبة لتخفيض حجم المعروض النقدى فى الاقتصاد .

ثانيا": أثر تحرير أسعار الفائدة على التضخم :-

إذا نظرنا إلى تطور معدل التضخم فى ظل الأخذ بسياسة تحرير أسعار الفائدة فأننا نجد ان معدل التضخم إنخفض من ١٢,٧٪ عام ١٩٩٦ - عام الاتفاق مع الصندوق – إلى ٤ ٪عام ١٩٩٧ ، وهذا يعنى تحسن وضع التضخم فى ظل تحرير أسعار الفائدة ، ولكن ليس معنى ذلك أن تخفيض معدل التضخم كان نتيجة مباشرة للتحرير ولكن هناك العديد من العوامل التى ساعدت على هذا التخفيض ، ويلاحظ أيضا أن القوة الشرائية للنقود انخفضت فى ظل تحرير أسعار الفائدة .

ثالثا": أثر تحرير أسعار الفائدة على ميزان المدفوعات :-

هل أدى تحرير أسعار الفائدة إلى تحسن وضع الحساب الجارى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ؟
الواقع أن وضع الحساب الجارى تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ، حيث سجل هذا الحساب فائضا" بلغ ٥٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ بعد أن كان يسجل عجزا" فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ بلغت قيمته ١٨٥ مليون دولار.

والجدول التالى يوضح معدل نمو حصيلة كل من الصادرات والواردات السلعية والخدمية والتحويلات الرسمية والخاصة

جدول رقم (٢٤٤) يوضح معدل نمو حصيلة كل من الصادرات والواردات السلعية والخدمية والتحويلات الرسمية والخاصة خلال الفترة من ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ١٩٩٦/١٩٩٧ ٠

السنة	معدل نمو الصادرات السلعية	معدل نمو الواردات السلعية	معدل نمو الصادرات غير السلعية	معدل نمو الواردات غير السلعية	معدل نمو التحويلات الرسمية والخاصة
١٩٩٤/١٩٩٥	٤٨,٥	٢٠,٣	١٣	١٠,٢	٣,٧
١٩٩٥/١٩٩٦	- ٧	١٠,١	١١,٣	- ١٢,١	- ١٦,١
١٩٩٦/١٩٩٧	٧	٤,٣	٥,٧	٤,٢	١٧,٧

المصدر :- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٢، ١٤٤

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث ٠

ويظهر لنا من هذا الجدول أن معدل نمو الصادرات السلعية تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالعام السابق مباشرة على الاتفاق ، ولكنه كان منخفضا" بالمقارنة بعام ١٩٩٤/١٩٩٥ ، أيضا يلاحظ أن معدل نمو الواردات السلعية قد انخفض بعد الاتفاق بالمقارنة بالعامين السابقين على الاتفاق وبالنسبة للصادرات غير السلعية فالملاحظ أن معدل نموها السنوى قد انخفض بعد الاتفاق بالمقارنة بالعامين السابقين على الاتفاق ، ولكن تزايد معدل نمو الواردات غير السلعية بعد الاتفاق بالمقارنة بالعام السابق مباشرة على الاتفاق ، كما تزايد أيضا" معدل النمو السنوى للتحويلات الخاصة والرسمية بعد الاتفاق ، كل ذلك يشير إلى وجود شك فى ملائمة سياسة تحرير أسعار الفائدة بالنسبة لكل من الصادرات والواردات السلعية وغير السلعية وأيضا بالنسبة للتحويلات خاصة وأن سياسة تحرير أسعار الفائدة مأخوذ بها منذ عام ١٩٩١ ، ومع ذلك فإننا نجد أن المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة تغيرت زيادة ونقصانا رغم ثبات السياسة ، مما يعنى عدم كفاية هذه السياسة كل ذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى ٠

رابعا" : أثر تحرير أسعار الفائدة على الاستهلاك الكلى والاستثمار :-

هل أدى تحرير أسعار الفائدة إلى زيادة معدل نمو الاستثمار الكلى وتخفيض معدل نمو الاستهلاك الكلى كما كان يتوقع الصندوق ؟

الثابت إحصائيا" أن معدل نمو الاستثمار الكلى تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ، حيث ارتفع من ٩,١٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٤٠,٤٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ - وهذا المعدل الأخير على أساس أسعار ١٩٩٦/١٩٩٧ - ثم انخفض هذا المعدل فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨إلى ١٥,٤٪ ورغم ذلك يظل هذا المعدل افضل من المعدلات السائدة قبل ذلك على الرغم من أن المعدلات السابقة كانت فى ظل تحرير أسعار الفائدة أيضا" ٠ وإذا نظرنا إلى معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى ، فإننا نلاحظ أنه ظل ثابتا فى العام التالى للاتفاق ، حيث انه ظل ٤,٣ ٪ ولكن تزايد فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨إلى ٤,٥ ٪ وعلى ذلك يمكن أن يقال ان هناك تحسنا" فى أداء الاستثمار الكلى والاستهلاك فى ظل تحرير أسعار الفائدة ٠

خامسا": أثر تحرير أسعار الفائدة على الناتج المحلى والاحتياطيات الدولية :-

هل صاحب تحرير أسعار الفائدة تزايد فى معدل نمو كل من الناتج المحلى الإجمالى والاحتياطيات الدولية كما كان يتوقع الصندوق ؟

الواقع أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى تزايد بصورة طردية خلال الفترة محل الدراسة فى ظل تحرير أسعار الفائدة حيث انه ارتفع من ٣,٩ ٪ فى عام ١٩٩٣/١٩٩٤إلى ٤,٧ ٪ فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ ثم إلى ٤,٩ ٪ فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ثم إلى ٥,٧ ٪فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ولكن الوضع لم يكن كذلك بالنسبة للاحتياطيات الدولية حيث تذبذب معدل نموها السنوى بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة محل الدراسة على الرغم من الأخذ بسياسة تحرير أسعار الفائدة خلال هذه الفترة ، مما يعنى أن تحرير أسعار الفائدة لم يكن له أثر إيجابى على الاحتياطيات الدولية هذا بافتراض ثبات العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على الاحتياطيات بخلاف سعر الفائدة .

سادسا": أثر تحرير أسعار الفائدة على الإيرادات العامة للدولة :-

هل أدى تحرير أسعار الفائدة إلى تزايد معدل نمو الإيرادات العامة فى مصر خلال الفترة محل الدراسة ؟

الواقع ان معدل نمو الإيرادات العامة تذبذب أيضا" بين الارتفاع والانخفاض رغم الأخذ بسياسة تحرير أسعار الفائدة خلال الفترة محل الدراسة ، حيث انه ارتفع من ٦ ٪ عام ١٩٩٤/١٩٩٥إلى ٨,٩ ٪عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ولكنه انخفض إلى ٧٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ومن المستهدف أن يتزايد إلى ١٧,٧٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٨ وكل ذلك يشكك من وجود أثر إيجابى لسياسة تحرير أسعار الفائدة على الإيرادات العامة ، وهذا بافتراض ثبات العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على الإيرادات العامة بخلاف سعر الفائدة .

المبحث الثانى

مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلى

يطالب صندوق النقد الدولى بضرورة وضع أسقف على الائتمان المحلى كإجراء أساسى لتخفيض المعروض النقدى فى الاقتصاد ، ويلاحظ أن هذا الإجراء له العديد من الآثار المعاكسة على الاقتصاد ، كما لاحظ ذلك العديد من الاقتصاديين ، حتى صندوق النقد نفسه لا يحفظ ذلك وبدأ فى العدول عن استخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية نظرا للآثار المعا سكة لهذه الإجراءات على الاقتصاديات المختلفة [1] .

ولقد لاحظ البعض [2]أن مطالبة الصندوق بوضع أسقف على الائتمان لايتلائم مع مطالبته بتحرير سعر الفائدة ، ذلك لأن ترك سعر الفائدة للعرض والطلب تقتضى ألا يكون هناك قيود على الائتمان ، وفيما يلى سنبحث مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلى فى برامج الصندوق الأربعة للتثبيت الاقتصادى فى مصر على النحو التالى : -

---

(١) انظر : William E, Alexander and others, " The Adoption of Indirect Instruments of monetary policy, Intetnational monetaty fund, wash. DC. , 1995 pp. 9 - 15

(٢) انظر Tony killick IMF programmes In developing countries, op. cit., pp. 141 , 142

المطلب الأول : مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٧٧

المطلب الثانى : مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٨٧

المطلب الثالث : مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٩١

المطلب الرابع : مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٩٦

المطلب الأول

مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٧٧

فى البداية نبحث مدى تنفيذ الحكومة المصرية لمطالبات الصندوق فيما يتعلق بتقييد الائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ ، ثم نبحث بعد ذلك الآثار المترتبة على ذلك .

أولا : مدى تقييد الائتمان المحلى .

سبق أن انتهينا فى الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الرسالة إلى الآتى فيما يتعلق بتطور الائتمان المحلى فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ : -

١- تزايد قيمة الائتمان المحلى الإجمالى طوال الفترة محل الدراسة ، ولكن يلاحظ أن معدل النمو السنوى للأئتمان المحلى الإجمالى قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق حيث تزايد هذا المعدل من ٩, ١٤٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٧,٤٪ عام ١٩٧٧ ثم إلى ٣, ٥٧ ٪ عام ١٩٧٨ وانخفض إلى ٣, ٢٥ ٪ عام ١٩٧٩ .

٢- انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان المقدم للحكومة من ٦٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣, ٦٥٪ عام ١٩٧٧ ثم تزايده فى عام ١٩٧٨ إلى ٣, ٧٤٪ ثم انخفاضه فى عام ١٩٧٩ إلى ٢, ٧٣٪.

٣- تزايد معدل النمو السنوى للأئتمان المقدم للقطاع الخاص من ٨, ٢٦٪ عام ١٩٧٦ إلى ٦, ٣٠٪ عام ١٩٧٧ ثم انخفاضه بعد ذلك إلى ٧, ٢٢٪ ، ٢, ٣٤ ٪ فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالى .

ومعنى ذلك أن ما طالب به الصندوق من ضرورة تقييد الائتمان المحلى لم يتحقق ، حيث تزايد معدل النمو السنوى لهذا الائتمان بعد الاتفاق مع الصندوق ، أيضا مطالبة الصندوق بضرورة تقييد الائتمان المقدم للحكومة ولذلك فإن زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص لم تتحقق إلا فى عام الاتفاق مع الصندوق .

ثانيا : الأثر المترتب على ماتم تنفيذه من الإجراءات المتعلقة بتقييد الائتمان المحلى .

فى الواقع فإن تقييد الائتمان المحلى فى مصر بعد الاتفاق مع الصندوق لم يتحقق ، وكل ماتحقق هو تقييد الائتمان الممنوح للحكومة فى عام ١٩٧٧ لحساب الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، ولكن هل كان لذلك أثر على الاستثمار الكلى والناتج المحلى الإجمالى ؟ هذا ما سنبحثه فيما يلى : -

١- أثر ما تم تنفيذه من الإجراءات المتعلقة بتقييد الائتمان المحلى على الاستثمار الكلى .

يلاحظ أنه رغم انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى فى عـام ١٩٧٦ إلا أن معـدل النمـو السـنوى للاستثمار الكلى قد تزايد إلى ٣, ٢١٤٪، ورغم تزايد معدل النمو السنوى للائتمان المحلى فى عـام ١٩٧٧ مـن ٩,١٤٪عام ١٩٧٦ الى ٤, ١٧٪عام ١٩٧٧ إلا أن معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى قد انخفض من ٣, ٢١٤٪ فـى عام ١٩٧٦ إلى ١, ١٢١٪عام ١٩٧٧ ورغم الاستمرار فى تزايد معدل النمو السنوى للائتمان المحلى فى عـام ١٩٧٨ إلى ٣, ٥٧٪ ، الا أن معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى قد انخفض إلى ١, ٢٠٪، ثم انقلب هذا المعدل إلـى قيمـة سالبة فى عام ١٩٧٩ حيث بلغ ٦, ٣٨٪رغم أن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى قد بلغ ٣, ٢٥٪، وفى المقـابل فإن التزايد فى معدل نمو الائتمان المحلى إبتداءا" من عام ١٩٧٧ صاحبة تزايد فى معدل نمـو الاسـتهلاك الكلـى ، حيث تزايد هذا المعدل من ٩, ٢٠٪عام ١٩٧٦ إلى ٧, ٢١٪عام ١٩٧٧ ثم إلى ٨, ٢٢٪عام ١٩٧٨ وأخيرا إلـى ٦,٣١٪عام ١٩٧٩ ، وإذا نظرنا إلى الاستهلاك الحكومى خلال الفترة محل الدراسة ، فإننا نجده قد تناقص بعد الاتفـاق مع الصندوق ، حيث تناقص من ٩, ٢٨٪عام ١٩٧٦ إلى ٧, ٢٥٪عام ١٩٧٧ ثم إلى ٧, ٢٢٪عام ١٩٧٨ وأخيرا إلى ٣, ١٩٪عام ١٩٧٩ .

نخلص من ذلك إلى أن تزايد معدل الائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٧٧ صاحبة انخفـاض فى حجم الائتمان المحلى المقدم للقطاع الخاص ، أيضا صاحبه انخفاض فى معدل نمو الائتمان الكلى ، وتزايـد فـى معدل نمو الاستهلاك الكلى ، وانخفاض فى معدل نمو الاستهلاك الحكومى وتزايد فى معدل نمو الاستهلاك الخـاص ، وهذا يدل على عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالائتمان المحلى ، لإنها لم تؤد إلى تزايد معدل نمو الاستثمار الكلى بـل أدت إلى تزايد معدل نمو الاستهلاك الكلى ، بالإضافة إلى أنها خفضت الائتمان المقدم للحكومة والاستهلاك الحكومـى فى مقابل تزايد الائتمان المقدم للقطاع الخاص والاستهلاك الخاص ، ولكن رغم كل تلك التسـهيلات المقـدم للقطـاع الخاص إلا أن ذلك يم يؤد إلى تزايد معدل نمو الاستثمار الكلى بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٧٧ .

٢- أثر ما تم تنفيذه من الإجراءات المتعلقة بتقييد الائتمان المحلى على الناتج المحلى الإجمالى .

إذا نظرنا إلى تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى ظل الإجراءات التى تم اتخاذهـا بصـدد الائتمـان المحلى ، فإننا نجد أنه على الرغم من تزايد الائتمان المحلى فى عام ١٩٧٧ بالمقارنة بعام ١٩٧٦ إلا أن معـدل نمـو الناتج المحلى الإجمالى انخفض فى عام ١٩٧٧ ولم يتزايد كما كان متوقعا" ، حيث انخفض هذا المعدل مـن ٢, ١٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣, ٨٪عام ١٩٧٧ ثم إلى ٢, ٩٪عام ١٩٧٨ وأخيرا إلى ٨, ٩٪عام ١٩٧٩ .

نخلص من ذلك إلى أن تزايد الائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق لم يؤد إلى تزايـد معـدل نمـو النـاتج المحلى الإجمالى فماذا كان سيحدث لو تم تخفيض الائتمان المحلى ؟ بالتأكيد أن النتائج كانت ستصبح أكـثر سـوءا بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى ، وعلى ذلك يمكن القول أنه رغم تخفيض حجم الائتمان المقدم للحكومـة والاسـتهلاك الحكومى كما كان يطالب الصندوق ، وتزايد الائتمان المقدم للقطاع الخاص والاستهلاك الخاص إلا أن ذلك لم يـؤد إلى تزايد معدل نمو الاستثمار الكلى ، والناتج المحلى الإجمالى ، على الرغم من تزايد الأئتمان المحلى الإجمالى بعـد الاتفاق مع الصندوق ، ويلاحظ أن الوضع قبل الاتفاق كان أفضل سواء بالنسبة للاستثمار الكلـى أم بالنسـبة للنـاتج المحلى الإجمالى ، رغم انخفاض معدل نمو الائتمان المحلى ، وتزايد الائتمان المقدم للحكومة ، رغم تزايد الاسـتهلاك الحكومى .

المطلب الثانى

مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٨٧

أولا : مدى تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٨٧ .

هل تم تقييد الائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧ ؟ من دراستنا السابقة لتطـــور الائتمـــان المحلى فى برنامج ١٩٨٧ انتهينا إلى عدة نتائج فيما يتعلق بتطور الائتمان المحلى وهى : -

١- انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى من ٨, ١٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣, ١٧٪ عام ١٩٨٧ ثم تزايـــده بعد ذلك إلى ٢, ٢٠٪، ٢٥ ٪، فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ على التوالى .

٢- تزايد الائتمان المقدم للحكومة كنسب من الائتمان المحلى من ٥, ٤٣ ٪عام ١٩٨٦ إلى ٧, ٤٤٪ عـــام ١٩٨٧ ثم إلى ٣, ٤٦ ٪، ١, ٤٨ ٪فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ .

٣- إنخفاض الائتمان المقدم للقطاع العام كنسبة من الائتمان المحلى من ٧, ٢٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣, ٢٢٪عـــام ١٩٨٧ ثم إلى ٧, ٢١ ٪، ٢٢٪فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ .

٤- انخفاض الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان المحلى من ٨, ٢٨ ٪عام ١٩٨٦ إلـــى ٤, ٢٨٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ٥, ٢٧٪عام ١٩٨٨ وإلى ٩, ٢٥٪ عام ١٩٨٩ .

نخلص من ذلك إلى أن الائتمان المحلى الإجمالى لم ينخفض إلا فى عام ١٩٨٧ ، والائتمان المقدم للحكومة لـــم ينخفض بعد الاتفاق مع الصنوق ، ويمكن تحقيق الائتمان المقدم للقطاع العام والقطاع الخاص .

ثانيا : الأثر المترتب على الإجراءات التى تم تنفيذها بصدد تقييد الائتمان المحلى .

سبق أن رأينا أن الائتمان المحلى لم ينخفض إلا فى عام ١٩٨٧ ، ولم يتم تخفيض الائتمان المقـــدم للحكومـــة ، ولكن تم تخفيض الائتمان المقدم للقطاع العام والقطاع الخاص ، ويلاحظ أن الصندوق يسعى لتخفيض الائتمان المحلـــى الإجمالى ، وهذا لم يتحقق الا فى عام ١٩٨٧ كما يسعى إلى تخفيض الائتمان المقدم للحكومة والقطاع العام والأول لـــم يتحقق طوال الفترة محل الدراسة ، أما الثانى فقد تحقق طوال هذه الفترة ، وإذا كان الصندوق يســـعى إلـــى زيـــادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلا أن ذلك لم يتحقق طوال الفتره محل الدراسة . ولكن ماهو أثر ذلك علـــى كـــل مـــن الاستثمار الكلى والناتج المحلى الإجمالى والعرض النقدى والتضخم ؟

١- أثر ماتم تنفيذه من إجراءات متعلقة بتقييد الائتمان المحلى على المعروض النقدى والتضخم .

وهنا يثور تساؤل هام مفاده ، هل أدى تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلـــى فـــى عـــام ١٩٨٧ إلـــى تخفيض حجم المعروض النقدى والتخضم فى هذا العام ؟ هذا ماسنبحثه فيما يلى : -

أ - مدى انخفاض حجم المعروض النقدى فى عام ١٩٨٧ .

سبق أن رأينا فى الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الرسالة أن حجم المعروض النقدى تزايد من ١٥٩٧٣ مليون جنيه عام ١٩٨٦ إلى ١٨٢٤١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧ ، أيضا تزايد معدل النمو السنوى للمعروض النقدى من ٧, ٨٪عام ١٩٨٦ إلى ١٤,٢٪عام ١٩٨٧ ، وعلى ذلك يمكن القول أن تخفيض الائتمان المحلى الإجمالى فى عام ١٩٨٧ لم يؤد إلى تخفيض حجم المعروض النقدى كما كان يهدف الصندوق ، وهذا يبرهن على عدم ملاءمة تخفيض حجم الائتمان المحلى لتخفيض حجم المعروض النقدى .

ب - مدى انخفاض معدل التضخم فى عام ١٩٨٧ .

سبق أن انتهينا أيضا فى الفصل الثالث من الباب الثانى من هذه الرسالة إلى أن معدل التضخم انخفض من ٢٢,٧٪عام ١٩٨٦ إلى ٦, ١٩٪عام ١٩٨٧ ، ورغم ذلك إلا أن القوة الشرائية للنقود انخفضت من ٤, ١١١٪عام ١٩٨٦ إلى ١, ٩٣٪عام ١٩٨٧ ، وعلى ذلك يمكن القول أن تخفيض الائتمان المحلى لم يؤد إلى المحافظة على القوة الشرائية للنقود فى عام ١٩٨٧ ، ولقد سبق وأن رأينا أن البعض يشكك فى صدق معدلات التضخم المأخوذة من الرقم القياسى لأسعار المستهلكين في التعبير عن معدلات التضخم الحقيقية ، والذى يقوى من هذه الشكوك خاصة فى عام ١٩٨٧ هو تزايد حجم المعروض النقدى فى هذا العام ، بالإضافة إلى تزايد معدل النمو السنوى للمعروض النقدى من ٧, ٨٪عام ١٩٨٦ إلى ٢, ١٤٪فى عام ١٩٨٧ فى نفس الوقت الذى يزداد فيه معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٢, ٤٪عام ١٩٨٦ إلى ٣, ٥٪عام ١٩٨٧ .

٢ -أثر ما تم تنفيذه من إجراءات متعلقة بتقييد الائتمان المحلى على الاستثمار الكلى والناتج المحلى الإجمالى .

أ - الأثر على الاستثمار الكلى .

إذا نظرنا إلى التطور الذى حدث للاستثمار الكلى فى عام ١٩٨٧ ، على أثر تخفى معدل النمو السنوى للائتمان المحلى فى هذا العام ، فإننا نلاحظ من دراستنا السابقة - الفصل الخامس من الباب الثانى فى الرسالة - أن معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى قد انخفض من ٣, ٢٣٧٪عام ١٩٨٦ إلى ٣, ١٠٪عام ١٩٨٧ ، وعلى ذلك يمكن القول بأن تخفيض معدل النمو السنوى للأئتمان المحلى فى عام ١٩٨٧ صاحبة انخفاض فى معدل النمو السنوى للاستثمار الكلى فى نفس العام .

ب- الأثر على الناتج المحلى الإجمالى .

إذا نظرنا إلى تطور الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٨٧ ، فإننا نجد أنه تزايد من ٢, ٤٪عام ١٩٨٦ إلى ٥,٢٪عام ١٩٨٧ ، وذلك رغم انخفاض معدل النمو السنوى للأئتمان المحلى ، ولكن قد يكون هذا التزايد فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى راجعاً إلى عدم تخفيض الائتمان المقدم للحكومة بل وتزايد فى عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالائتمان المقدم للقطاع العام والقطاع الخاص ، كما يلاحظ أنه لو لم يتم تخفيض الائتمان المحلى فى عام ١٩٨٧ لكان هناك تزايد أكبر من ذلك فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، خاصه إذا كان هذا الائتمان موجه توجيهاً مدروساً لخدمة القطاعات الإنتاجية الهامة فى الاقتصاد .

المطلب الثالث

مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٩١

رغم أن الصندوق طالب الحكومة فى برنامج ١٩٩١ بضرورة إحلال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية محل الأدوات المباشرة لهذه السياسة ، إلا أنه فى نفس البرنامج طالب ببعض الأدوات المباشرة ، وهذا يعد من قبيل التناقض مع النفس ، حيث طالب الصندوق بضرورة وضع أسقف على الائتمان المحلى والائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام ، ولكن هل نفذت الحكومة هذا ؟ وماهى الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للمعروض النقدى والتضخم والاستثمار الكلى والناتج المحلى الإجمالى هذا ما سنبحثه فيما يلى : –

أولاً : مدى تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٩١ .

سبق أن انتهينا فى الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الرسالة إلى عدة نتائج فيما يتعلق بتطور الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٩١ وهى : –

١– انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى الإجمالى من ٤, ٢٦ ٪عام ١٩٩٠ إلى ٩, ٧٪عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٦, ٣ ٪عام ١٩٩٢ وإلى ٢, ٧ ٪عام ١٩٩٣

٢– انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان الممنوح للحكومة من ٩, ٤٧٪عام ١٩٩٠ إلى ٤, ٤٦٪ عام ١٩٩١ وإلى ٤٧ ٪عام ١٩٩٢ ثم إلى ٨, ٤٠ ٪ عام ١٩٩٣ .

٣– تزايد معدل النمو السنوى للائتمان المقدم للقطاع العام من ٨, ٢٣٪عام ١٩٩٠ إلى ٩, ٢٦٪عام ١٩٩١ ثم انخفاضه فى عام ١٩٩٢ إلى ٢, ٢٢٪ ثم ارتفاعه فى عام ١٩٩٣ إلى ٢, ٢٥٪.

٤– انخفاض الائتمان المقدم للقطاع الخاص من ٥, ٢٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٣٪عام ١٩٩١ ثم تزايده بعد ذلك إلى ٨, ٢٧ ٪. و٣٠٪ فى عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ على التوالى .

نخلص من ذلك إلى أن ما كان يسعى إليه الصندوق بخصوص تخفيض الائتمان المحلى ، قد تحقق بعد الاتفاق مع الصندوق ، أيضا تحقق ما كان يسعى إليه بالنسبة لتخفيض الائتمان المقدم للحكومة ولكن لم يتحقق ما كان يسعى إليه بصدد تخفيض الائتمان المقدم للقطاع العام إلا فى عام ١٩٩٢ ، وبالنسبة لما كان يسعى إليه بالنسبة للقطاع الخاص لم يتحقق عام ١٩٩١ ولكنه تحقق بعد ذلك ، ولكن ماهو الأثر المترتب على هذه النتائج ؟ هذا ما سنعالجه فى النقطة التالية .

ثانياً : أثر تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى .

أ - الأثر على المعروض النقدى والتضخم .

١- الأثر على المعروض النقدى .

يلاحظ أن معدل النمو السنوى للمعروض النقدى قد انخفض من ٦, ١٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ١, ٨ ٪ عام ١٩٩١ ، ولكنه تزايد إلى ٨, ٨ ٪عام ١٩٩٢ ثم إلى ١, ١٢ ٪عام ١٩٩٣ ، ويلاحظ على ذلك أن تأثير تخفيض الائتمان المحلـــى على المعروض النقدى كان ضعيفا ، وذلك على أساس أنه رغم أن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى كـــان ٩, ٧٪ عام ١٩٩١ ومعدل النمو السنوى للمعروض النقدى كان ١, ٨ ٪، فإن الانخفاض فى معدل النمـــو الســـنوى للائتمـــان المحلى الذى وصل إلى ٦, ٣ ٪ عام ١٩٩٢ لم يؤد إلى انخفاض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى عـــام ١٩٩٢ ، حيث تزايد هذا المعدل إلى ٨, ٨٪ .

٢ - الأثر على التضخم .

إذا نظرنا إلى تطور معدل التضخم بعد تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى منذ عام ١٩٩١ حتى عـــام ١٩٩٣ فإننا نجد أنه لم يؤد إلى تخفيض معدلات التضخم بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنـــة بالعـــام الســـابق علـــى الاتفاق عام ١٩٩٠ حيث تزايد معدل التضخم من ٢, ٧ ٪عام ١٩٩٠ إلى ٨, ٢٥٪عام ١٩٩١ إلى ٣, ٩٪عـــام ١٩٩٢ ثم إلى ٧, ٩٪عام ١٩٩٣ ، وبالإضافة إلى ذلك فإن القوة الشرائية للنقود استمرت فى الانخفـــاض بعـــد الاتفـــاق مـــع الصندوق حيث انخفضت من ٨, ٥٣٪عام ١٩٩٠ إلى ٨, ٤٢٪عام ١٩٩١ ثم إلى ٢, ٣٩٪عام ١٩٩٢ وأخيراً إلـــى ٣٥,٧ ٪عام ١٩٩٣ .

وعلى ذلك يمكن القول أن تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى لم يؤد إلـــى تخفيـــض معـــدل النمـــو السنوى للمعروض النقدى ولم يؤد إلى تخفيض معدلات التضخم بالمقارنه بالوضع عام ١٩٩٠ كما أنه لم يـــؤد إلـــى الحفاظ على القوه الشرائية للنقود من التدهور .

ب - الأثر على الاستثمار الكلى والناتج المحلى الإجمالى .

١- الأثر على الاستثمار الكلى .

يلاحظ أن تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩١ . لم يكن لـــــه آثار معاكسة على الاستثمار الكلى ، حيث تزايد الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى بعد الاتفاق مـــــع الصنـــدوق حيث تزايد من ٢ ٪عام ١٩٩٠ إلى ٨, ٨٪ثم إلى ٣, ٩ ٪عام ١٩٩٢ وأخيراً تزايد إلى ٣, ١٠ ٪عـــام ١٩٩٣ ، ولكـــن يلاحظ أن تأثير تخفيض معدل نمو الائتمان المحلى على تزايد معدل نمو الاستثمار الكلى محـــل شـــك وهـــذا الشـــك مصدره ، إنه على الرغم من تزايد معدل النمو السنوى للائتمان المحلى من ٦, ٣٪عام ١٩٩٢ إلـــى ٢, ٧ ٪عـــام ١٩٩٣ فإن الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد تزايد من ٣, ٩٪عـــام ١٩٩٢ إلـــى ٣, ١٠ ٪عـــام ١٩٩٣ وحتى نفس الوقت تزايد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٥, ٢ ٪عام ١٩٩٢ إلـــى ٩, ٣٪عـــام ١٩٩٣

أيضا على الرغم من انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى من ٩, ٧ ٪عام ١٩٩١ إلى ٦, ٣٪عام ١٩٩٢ فإن الاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد تزايد من ٨, ٨٪عام ١٩٩١ إلى ٣, ٩٪عام ١٩٩٢ وفى نفس الوقت انخفض معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى من ٥, ٥ ٪ عام ١٩٩١ إلى ٥, ٢٪عام ١٩٩٢ ، ولذلك فإننا نرى أن وجود علاقة طردية بين تزايد الائتمان المحلى وتزايد الاستثمار الكلى أقرب للقبول من وجود علاقة عكسية بينهما ، ومما يقوى هذا الرأى هو تزايد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بتزايد معدل نمو الائتمان المحلى كما سيأتى فى النقطة التالية

ب- الأثر على الناتج المحلى الإجمالى .

إذا نظرنا إلى تطور معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى ، بعد تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٩١ ، فإننا نلاحظ أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى قد تزايد فى عام ١٩٩١ ولكنه انخفض فى العامين التاليين للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا المعدل من ٧, ٤ ٪عام ١٩٩٠ إلى ٥, ٥٪ عام ١٩٩١ ثم انخفض إلى ٥, ٢٪عام ١٩٩٢ إلى ٩, ٣٪عام ١٩٩٣ ولذلك يمكن القول أن تأثير تخفيض معدل نمو الائتمان المحلى على الناتج المحلى الإجمالى كان ضعيفا" أيضا وذلك على أساس أن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى قد بلغ ٩, ٧٪ فى عام ١٩٩١ وفى نفس العام بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ٥, ٥٪ثم كان انخفاض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى ٦, ٣٪ فى عام ١٩٩٢ مصاحباً لانخفاض مماثل فى معدل النمو السنوى للناتج المحلى ، حيث انخفض هذا المعدل إلى ٥, ٢٪ .

وبالإضافة إلى ذلك فإن تزايد معدل النمو السنوى للائتمان المحلى فى عام ١٩٩٣ وصل إلى ٢, ٧ ٪ وكان مصاحباً أيضا لتزايد فى معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى والذى وصل إلى ٩, ٣٪ فى هذا العام ، وكل ذلك يقوى الربط بين التزايد فى معدلات نحو الائتمان المحلى ، والتزايد فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ، (خاصة إذا تم استخدام هذا الائتمان بطريقة مدروسة لزيادة الاستثمار الكلى والناتج المحلى الإجمالى) وليس العكس

المطلب الرابع

مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٩٦

أولاً: مدى تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٩٦ .

هل تم بالفعل تقييد الائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ؟ النقاط التالية تجيب على هذا التساؤل :-

١ - الثابت إحصائيا" - وفقا" لإحصائيات البنك المركزى المصرى - أن قيمة الائتمان المحلى ومعدل نموه السنوى قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايدت قيمة الائتمان المحلى من ١٥٥٧٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ١٨٣٥٠٦ مليون جنيه عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، كما تزايد أيضا معدل النمو السنوى للائتمان المحلى من ١٦,٩٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥إلى ١٧,٨٪عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وهذا يعنى عدم تحقق ما كان يسعى إليه الصندوق ، وقد يكون السبب فى ذلك عدم واقعية هذا المستهدف أو عدم قدرة الحكومة على تطبيق ذلك لأسباب أخرى .

٢ - وإذا نظرنا إلى الائتمان المقدم من الحكومة ، فالملاحظ أن معدل نموه السنوى قد انخفض عقب الاتفاق مع الصندوق حيث انخفض هذا المعدل من ٢٧,٤ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٢٣,٨ ٪عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، كما انخفض أيضا معدل النمو السنوى للائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام من ١٨,٣٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ١٧,٥ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وهذا ما كان يستهدفه الصندوق ٠

٣ - وبالنظر إلى الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ، فالملاحظ أن معدل نموه السنوى قد تزايد من ٤٣,٩٪عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٤٧,٩ ٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، كل هذا يعد تحقيقا" للأهداف التى يسعى إليها الصندوق بالنسبة لتوزيع الائتمان المحلى ، وعلى ذلك يمكن أن يقال أن الحكومة نجحت فى تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المقدم للحكومة وقطاع الأعمال العام ، وفى زيادة معدل النمو السنوى للائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ولكنها فشلت فى تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ٠

ثانيا": الأثر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية :-

ولكن هل أدى تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المقدم للحكومة ، وقطاع الأعمال العام ، وزيادة الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص إلى تحسين الوضع الاقتصادى الكلى ؟

هذا ما سنبحثه فيما يلى :-

١ - الأثر على المعروض النقدى والتضخم :-

الواقع أن حجم المعروض النقدى قد تزايد فى ظل تخفيض الائتمان المقدم للحكومة وقطاع الأعمال العام وزيادة الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ، حيث تزايد من ٣٥١٠٣ مليون عام ١٩٩٥/١٩٩٦إلى ٣٩٠٥٣ مليون

عام ١٩٩٦/١٩٩٧ كما تزايد معدل نموه السنوى من ١٠,٨ ٪فى العام الأول إلى ١١,٣ ٪ فى العام الثانى ، ورغم ذلك فإن معدل التضخم انخفض من ١٢,٧ ٪ عام ١٩٩٦إلى ٤ ٪ عام ١٩٩٧ ولكن يلاحظ أن نفس هذه

السياسة - سياسة تخفيض الائتمان لبعض القطاعات وزيادته لقطاعات أخرى - أدت إلى نتائج معاكسة لنتائج عام ١٩٩٦/١٩٩٧ وكان ذلك فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ حيث تزايد الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص من ٣٩,٨ ٪ عام ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٤٣,٩ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦ كما انخفض الائتمان المقدم للحكومة من ٣١,٣ ٪عام ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٢٧,٤ ٪عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ، كما انخفض الائتمان المقدم لقطاع الأعمال العام من ١٨,٨ ٪فى العام الأول إلى ١٨,٣ ٪فى العام الثانى ، ورغم ذلك فأن معدل النمو السنوى للمعروض النقدى قد انخفض فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٠,٨ ٪بعد أن كان ١٢٪ فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ وفى نفس الوقت ارتفع معدل التضخم من ٥,٨ ٪ عام ١٩٩٥إلى ١٢,٧ ٪ عام ١٩٩٦ ، ننتهى من ذلك إلى أن وحدة السياسة لم تؤد. إلى نفس النتائج وهذا يشير إلى عدم كفاية هذه السياسة لتحقيق نتائج محددة أو على الأقل تسير فى اتجاه واحد تصاعدى أو تنازلى ، ولذلك ويمكن أن يقال أن هذه السياسة غير ملائمة لتحسين وضع المعروض النقدى والتضخم ٠

٢-الأثر على الاستثمار الكلى والناتج المحلى :-

يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الكلى تحسن فى ظل سياسة تخفيض معدل نمو الائتمان المقـــدم للحكومـــة وقطاع الأعمال العام وزيادة هذا المعدل بالنسبة لقطاع الأعمال الخاص ، حيث تزايد معـــدل نمـــو الاســـتثمار الكلـــى بصورة تدريجية طوال الفترة محل الدراسة فى نفس الاتجاه الذى تزايد فيه معدل نمو الائتمان المقدم للقطاع الخـــاص والجدول التالى يوضح ذلك ٠

جدول رقم (٢٤٥) يوضح تطور كل من الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ومعدل نمو الاستثمار الكلى

خلال الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤ - ١٩٩٦/١٩٩٧

السنة	معدل نمو الاستثمار المقدم لقطاع الأعمال الخاص	معدل نمو الاستثمار الكلى
١٩٩٣/١٩٩٤	٣٣,٩	٥,١
١٩٩٤/١٩٩٥	٣٩,٨	٦,٥
١٩٩٥/١٩٩٦	٤٣,٩	٩,١
١٩٩٦/١٩٩٧	٤٧,٩	٤٠,٤

المصدر:- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ١٠٨ ، ١١٤

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ولذلك يمكن أن يقال أن هذه السياسة كان لها أثر إيجابى على الاستثمار الكلى ، وبالنسبة لأثـــر هـــذه السياســـة على الناتج المحلى الإجمالى فالملاحظ أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى قد تزايد أيضا بصورة طرديـــــة طوال الفترة محل الدراسة ، وفى نفس الاتجاه الذى تزايد فيه معدل النمو السنوى للائتمان المقـــدم لقطـــاع الأعمـــال الخاص ، الجدول التالى يوضح ذلك ٠

جدول رقم (٢٤٦) يوضح تطور الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ومعدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى فى الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤ - ١٩٩٦/١٩٩٧

السنة	معدل النمو السنوى للائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص	معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى
١٩٩٤/١٩٩٣	٣٣,٩	٣,٩
١٩٩٥/١٩٩٤	٣٩,٨	٤,٧
١٩٩٦/١٩٩٥	٤٣,٩	٤,٩
١٩٩٧/١٩٩٦	٤٧,٩	٥,٧

المصدر:- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، المجلد الحادى والخمسون ، ١٩٩٨ ، ص ٨٠، ١١٤

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث

ويتضح لنا من هذا الجدول أن وضع الناتج المحلى الإجمالى تحسن فى ظل سياسة تخفيض الائتمان المقدم للحكومة وقطاع الأعمال العام وزيادة الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ٠

و مع ما سبق فإننا نرى أن العدالة الاقتصادية -وهى واحدة من أهم الخصائص التى لايمكن الاستغناء عنهما فى مجتمع مثالى - يجب أن تكون منهج حياة ، فى كل ناحية من نواحى النشاط الاقتصادى ، والشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع فى مصر ، وباعتبارها قبل ذلك الدين الرسمى للدولة ، والعقيدة التى يؤمن بها الشعب ، تأمر بإقامة العدل وإزالة الاستغلال فى المعاملات ، ولذلك فهى تحرّم كل مصادر الكسب غير المشروع ، ويعتبر الربا من وجهة نظر الإسلام مصدراً للكسب غير المشروع ، وهناك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الواردة بخصوص تحريم الربا ، والربا فى اللغة يعنى الزيادة أو الإضافة أو النمو أو النماء ، ولكن الإسلام لم يمنع كل زيادة أو نمو ، ولذلك فإن الربا فى الشرع يعنى العلاوة التى يشترط المقرض على المقترض دفعها مع أصل القرض لأجل القرض أو لزيادة مدته ، وبهذا المعنى يكون للربا نفس مدلول الفائدة بإجماع الفقهاء كلهم بلا استثناء [1]

ولذلك فإننا لا نؤيد استخدام سياسة سعر الفائدة لتخفيض المعروض النقدى فى الاقتصاد ، وذلك لأن هذه السياسة تخالف الشريعة الإسلامية والتى تعد المصدر الرئيسى للتشريع فى مصر ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن سياسة سعر الفائدة لم تكن ذات فعالية فى تحقيق أهدافها سواء فى مصر أم البلدان النامية أم البلدان المتقدمة ، على ما سبق وأن وضحنا فى أكثر من موضع فى هذه الرسالة ، حيث أن تطبيقه أدى إلى العديد من المشكلات الاقتصادية ولذلك فإننا نؤيد البديل الذى يقول به العلماء المسلمون وهذا البديل يقوم على مبدأين : -

---

[1] انظر د/ محمد عمر شابرا "نحو نظام نقدى عادل ، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية فى ضوء الإسلام ، المعهد العالمى للفكر الاسلامى ،هيرندن ، فيرجينيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ،الطبعة الثالثة ،١٩٩٢، ص ٧٧ ٠

الأول : أن الإسلام يعترف بالدور المشروع للقطاع الخاص ، لكن لما كانت الملكية الخاصة فى الإسلام ليست إلا كحيازة وديعة من ودائع الله ، فإن صاحبها ليست له عليها حقوق مطلقة ، فسيادة القيم الأخلاقية والأمر بتحقيق العدالة الاقتصادية ، كل ذلك يفرض عدداً من القيود على الملكية الخاصة .

الثانى : أن الإسلام يعترف بأن رأس المال من عناصر الإنتاج ، لكن العائد على رأس المال لايمكن تحديده إلا بعد حساب كافة التكاليف ، لأن هذا العائد قد يكون إيجابياً وقد يكون سلبياً ، والإسلام يمنع أى تحديد مسبق لمعدل عائد إيجابى فى صورة فائدة ويقضى باقتسام الربح والخسارة بطريقة عادلة ، والبديل الإسلامى له صورتان :

الصورة الأولى : القرض الحسن .

والقرض الحسن هو القرض الذى يرد إلى المقرض عند نهاية المدة المتفق عليها دون أى فائدة أو نصيب فى أرباح التجارة أو خسائرها ، وهذا التحويل لا يمنح إلا على أساس الإيثار ، لأن الإسلام ندب إليه ، وكان متوافراً على الدوام فى العالم الاسلامى ولكن فى حدود ضيقة ولفترات قصيرة ، وهو يخصص بشكل عام ، إما لتمويل الأعمال الصغيرة أو لتفريج كرب الأفراد ، ولذلك فإن هذا النوع من التمويل يشكل مصدراً مهماً من مصادر التمويل التجارى .

الصورة الثانية : التمويل بالمشاركة فى رأس المال .

ووفقاً لهذه الصورة فإن من يملك مالا" ويرغب فى استثماره يقدمه لمن يقوم باستثماره ، ويكون له حق من الربح إذا حقق المشروع أرباحا" ، ولا يحصل على شىء إذا حقق المشروع خسائر ، وعلى ذلك فصاحب المال يشارك فى أرباح وخسائر المشروع المستفيد من هذا المال حسب حصته فى هذا المشروع ، وللمشاركة شكلان الأول المضاربة والثانى الشركة .

أ - المضاربة

وهى شكل من أشكال تنظيم المشروعات ، حيث يقوم رب العمل بالإدارة ، بينما يؤمن الموارد المالية من الآخرين مقتسماً معهم الأرباح بنسبة يتفق عليها .

ب - الشركة

وهى أيضا شكل من أشكال تنظيم المشروعات حيث يسهم شخصان أو اكثر فى تمويل العمل وإدارته بنسب متساوية أو مختلفة ، ويتم تقسيم الأرباح بنسب عادلة – ليست متساوية بالضرورة – متفق عليها بين الشركاء ، أما الخسائر فيتم تحملها حسب نسب رأس المال ، وهذه الشركة لها صور عديدة منها شركات التوصية وشركات مساهمة، ومن شأن الأخذ بأسلوب المشاركة بدلاً من أسعار الفائدة أن ينشط العمل فى أسواق الأوراق المالية [1]

---

[1] انظر د/ محمد عمر شابرا ، نحو نظام نقدى عادل ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ – ١٤٠

ومن الخطأ الانتقال من النظام النقدى الرأسمالى السائد حالياً إلى البديل الإسلامى العادل مرة واحدة ، أو خلال مدة قصيرة جداً ، فهذه المحاولة ربما تخنق النظام كله ، وتسبب ضرراً عظيما للاقتصاد ومن ثم الإسلام ، وعلى ذلك فعملية الانتقال يجب أن تكون تدريجية وعلى مراحل خلال مدة كافية لا تطول بلا سبب مشروع ، ويجب أن يصاحبها إصلاحات أخرى فى المجتمع ، حيث يجب أن يكون هناك أسلمة فعليه لكل تعاملات الأفراد (١)

وبالنسبة لتقييد الائتمان المحلى ، فإننا نرى أنه لا يجوز اللجوء إليه إلا إذا كان فى ذلك تحقيق مصلحة عامة أو دفع ضرر عام أيضا ، وقد يتم تقييد بعض أنواع الائتمان المحلى ، نظراً لآثارها الضارة على المجتمع ، وفى نفس الوقت قد يسمح بتشجيع بعض أنواع الائتمان ، نظراً لآثارها الإيجابية على المجتمع ، وكل هذه الأمور قد تخضع للتغيير من وقت لآخر حسب تغيير احتياجات المجتمع ، ولذلك يجب أن يكون للبنك المركزى الحق فى تقدير حجم الائتمان المسموح به لكل قطاع من قطاعات المجتمع حسب المصلحة العامة للبلد ، ويجب أن يخضع البنك المركزى فى كل تصرفاته لرقابة ممثلى الشعب ، وذلك للتأكد من تحقق المصلحة العامة لكل أفراد الشعب.

وبعد الانتهاء من معرفة مدى ملاءمة السياسة النقدية التى بينها صندوق النقد الدولى ، والبدائل التى يمكن الأخذ بها لتحقيق نتائج أفضل من تلك التى حققتها أدوات السياسة النقدية التى يطالب بها الصندوق ، ننتقل إلى معرفة مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف التى يتبناها الصندوق ، وهذا موضوع الفصل القادم .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول كيفية الانتقال من النظام النقدى الرأسمالى إلى النظام النقدى الإسلامى انظر ، د / محمد عمر شابرا المرجع السابق ، ص ٣٠٢ - ٣١٠ .

الفصل الثالث

مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف

تنقسم الدراسة فى هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالى : -

المبحث الأول : مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٧٧ .

المبحث الثانى : مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٨٧ .

المبحث الثالث : مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٩١ .

المبحث الأول

مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٧٧

يلاحظ أن مضمون سياسة سعر الصرف التى طالب بها الصندوق فى عام ١٩٧٧ تتلخص فى ضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، نظرا لأن قيمته مغال فيها، وهذا يؤثر سلبا على العديد من المؤشرات الاقتصادية ، كالصادرات والورادات ، والسياحة والاستثمار الأجنبى والمحلى ، وتحويلات العاملين بالخارج وتدفقات رأس المال والاحتياطيات الدولية ، والمديونية الخارجية ، ولذلك فإن تخفيض سعر الصرف الحقيقى يؤدى إلى القضاء على هذه المشاكل من وجهة نظر الصندوق [1] .

وحتى نختبر مدى ملاءمة هذه السياسة ، فلابد أن نتأكد فى البداية من مدى استجابة الحكومة لما طالبه الصندوق فى هذا الصدد ، بمعنى هل تم تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى بالفعل ؟ وإذا كان هناك تخفيض لسعر صرف الجنيه المصرى فما هى الآثار المترتبة على ذلك ؟

أ - مدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .

سبق أن رأينا فى الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الرسالة ، أن الصندوق طالب الحكومة المصرية فى برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادى بضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ،وفى الواقع فإن الحكومة المصرية قد بدأت فى إجراء عملية تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى منذ عام ١٩٦٨ ، ولكن بشكل جزئى وبحذر شديد ، وذلك من أجل السعى لاجتذاب العملات الأجنبية ، خاصة مدخرات المصريين العاملين بالخارج والذين تزايد عدد العاملين منهم فى البلاد العربية بعد حرب ١٩٦٧ ، وذلك على أساس أن ثبات سعر الصرف كان لا يشجعهم على تحويل مدخراتهم ، ولذلك صدر القرار رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٦٨ والذى أعطى بعض التيسيرات النقدية للمصرين العاملين بالخارج ، حيث سمح لهم بفتح حسابات بعملات أجنبية فى البنوك المصرية ، كما سمح لهم بأستخدام أرصدة هذه الحسابات فى مواجهة احتياجاتهم بالعملات الأجنبية ، فأباح لهم حق استخدام هذه الحسابات فى

---

(١) انظر G. G. Johnson and Others ," Formulation of exchange rate policies In Adjustement Programs , Occasional Paper (36) , International Monetary Fund Wash. DC. 1985, PP.18,19

شراء السلع المحلية المخصصة للتصدير بتيسيرات معينة لاتعطى للمشترى بالعملة المحلية ، كمـا قـرر لـهم حـق استخدام أرصدة هذه الحسابات فى تمويل بعض الواردات من السلع الوسيطة ومستلزسات الإنتاج وقطع الغيار [١]

وفى عام ١٩٧٣ قرر القانون على الشئون الاقتصادية فى ذلك الوقت ضرورة إنشاء السوق الموازية للنقد ، ثـم صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى ، وقد هدفت الحكومة من وراء إنشاء هذه السـوق إلى القضاء على فوضى تعدد علاوات الصرف • وتحريك الأساس الذى تحتسب عليه الأسعار التشجيعية بحيث ينتـج أكثر واقعية ، وذلك لجذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، وتتلخص فكرة هذه السوق فى إخضاع متحصـلات ومدفوعات معينه لأسعار صرف تشجيعية تحسب على أساس أسعار الصرف اليومية التى يعلنها البنك المركـزى ، (مستندا فى ذلك إلى التغيرات التى تطرأ فى أسواق الصرف الدولية) مضافا إليها علاوة تشـجيعية قدرهـا ٥٠٪ فـى حالة الشراء و٥٥٪ فى حالة البيع ، على أن يتم التعامل فى هذه السوق عن طريق البنوك التجاريـة المسـجلة لـدى البنك المركزى [٢]

وقد صدر القرار ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ والخاص بأنشاء هذه السوق التى يحدد مواردهـا بمدخـرات وتحويـلات المصريين العاملين بالخارج ، و السياحة ، حصيلة الصادرات السلعية غير التقليدية ، و تحويـلات مواطنـى الـدول العربية لاغراض مختلفة فضلا عن ٥٠٪ من الزيادة عن الهدف المقرر للتصدير السـنوى فـى الميزانيـة النقديـة بالعملات الحرة بالنسبة للغزل والمنسوجات القطنية ، كذلك أباح القرار للمشتغلين فى السياحة أو التصديـر الاحتفـاظ بكل متحصلاتهم من العملات الحرة القابلة للتحويل ضمن موارد السوق الموازية للنقد فـى حسـاب بـأحد البنـوك التجارية ويحق لهم فى خلال سته شهور ، إستخدام هذه المتحصلات إما لتمويل وارداتهم أو بيعها لآخرين بالأسـعار التشجيعية المعلنة فى السوق الموازية ، كما يمكن تعزيز موارد هذه السوق من خلال عملات أخـرى مـن المـوارد العادية من السوق الرسمية للسوق الموازية . أما عن الاستخدامات أو المدفوعات التى تتم من خلال السوق الموازيـة فقد حددها القرار المشار إليه ، بأنها المدفوعات غير المنظورة ، والمبالغ المسموح بها عند السفر ، وواردات القطـاع الخاص من المواد الخام ، ومستلزمات الإنتاج ، وواردات قطاع السياحة العام والخـاص ، وكذلـك الاسـتيراد مـن خامات غير متوفرة محليا ولازمة لصناعات تصديرية تصب حصيلة صادراتها فى موارد السوق الموازية [٣] ، وفـى أول يوليو عام ١٩٧٤ صدر القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية ، كوسيلة لمزيد مـن العلاج لسعر صرف الجنيه المصرى ، ومن بين ماتضمنه هذه القرار ، توسيع نطـاق مـوارد السـوق ، و توسـيع مجالات استخداماتها مما فتح المجال لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية التى تسرى فى نطاق السـوق الموازيـة على أساس إعتبارات قوى العرض والطلب ، إلا أنه فى يونيو عام ١٩٧٦ صدر قرار وزير المالية بزيـادة العـلاوة

---

[١] انظر د/ صفوت عبدالسلام ، السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ ،

[٢] انظر د/ سامى عفيفى حاتم ، دراسات فى الاقتصاد الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الاولى ١٩٨٧ ، ص٢٠٧ .

[٣] انظر : د/ سامى عفيفى حاتم ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨.

التشجيعية من ٥٠٪ إلى ٦٥٪ثم إلى ٧٤٪وفى فبراير عام ١٩٧٧ صدر القرار الوزارى رقم ٦٥ بشأن توسيع دائـرة المعاملات التى تغطيها السوق الموازية [١]

وبالإضافة إلى ماسبق فيلاحظ أنه تم إصدار قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، ووفقـا لـهذا القانون تم إلغاء كافة القيود السابقة على عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة ، سواء كانت هذه القيود متعلقـة بقوائـم السلع أو الشروط الواجب توافرها فى الأشخاص المسموح لهم بالاستيراد بموجب هذا النظام ، ويعتبر نظام الاسـتيراد بدون تحويل عمله ، دعامه أساسية من دعائم الانتفاع الاقتصادى ، ووفقا له يكون لأى شخص لديـه نقـد أجنبـى أن يستخدمه فى الاستيراد مباشرة دون الحاجة إلى الرجوع إلى الجهاز المصرفى [٢] وهكذا ففى عام ١٩٧٧ أصبـح ٨٦٪ من الصادرات السلعية والخدمية تقييم بأسعار السوق الموازية المخفضة لقيمة الجنيه المصرى كما أن عمليات السـوق الموازية قد أستوعبت فى هذا العام حوالى ٦٣٪ من إجمالى واردات مصر السلعية والخدمية [٣]

وعلى ذلك يمكن أن يقال أنه ترتب على الإجراءات المختلفة التى قامت بها الحكومة بصدد سعر صرف الجنيـه المصرى سواء قبل الاتفاق مع الصندوق أم بعده ، أنه تم تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى مقابل العملات الاخـرى ، ولكن هل تحققت الآمال المرغوبه من وراء هذا التخفيض ؟ ، هذا ما سنبحثه فى النقطة التالية .

ب- آثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .

أولا : آثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الصادرات والواردات.

١- أثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات .

يرى الصندوق أن من شأن تخفيض سعر صرف عملة ما أن يؤدى إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة التـى خفضت سعر صرف عملتها [٤] وبالتالى زيادة المتحصلات من الصادرات ، ولكن هل تحقق ذلك فى حالة الصـادرات المصرية ، بعد تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ؟ ، الجدول التالى يوضح تطور قيمـة الصـادرات المصريـة ومعدل نموها السنوى خلال الفترة محل الدراسة .

---

[١] انظر : د/ سامى عفيفى حاتم ، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، الدار المصريـة اللبنانيـة ، الطبعـة الأولـى ، ص ١٧٢.

[٢] انظر: د/ صفوت عبد السلام ، السياسات التكيفيية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، مرجـع سـابق ، ص ١١٤ - ١١٦ ، انظر أيضا د/ سامى عفيفى حاتم ، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ ، ١٩٧٣ .

[٣] انظر : د/ صفوت عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

[٤] انظر G.G. Johnson , and others , formulation of Exchange Rate policies In Adjustment programs, op. cit., p 18

جدول رقم (٢٤٧) يوضح تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوى
١٩٧٥	١٥٦٢ ,١	-
١٩٧٦	١٦٠٣ ,١	٢ ,٦
١٩٧٧	١٩٦١ ,٦	٢٢ ,٤
١٩٧٨	١٩٣٦ ,٣	١ ,٣-
١٩٧٩	٢٤٢٠	٢٥

المصدر I M F , Balance of payments statistics,.Yearbook,1982, p. 146

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى بنسبة كبيرة عام ١٩٧٧ صاحبـــه تزايـد ملحوظ فى قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى ، حيث ارتفع هذا المعدل من ٦, ٢ ٪عام ١٩٧٦ إلى ٤, ٢٢٪عـــام ١٩٧٧ ولكن هذا التزايد لم يتحقق فى العام التالى للاتفاق حيث انخفضت قيمة الصادرات وأصبح معدل نموها ســالبا" ٣, ١ ٪، ولكن تغير الوضع فى عام ١٩٧٩ وتزايد معدل نمو الصادرات إلى ٢٥٪وهذا يدل على أن تخفيـــض قيمـة الجنيه المصرى لم تؤد إلى استمرار تزايد قيمة الصادرات . ومعدل نموها السنوى وهذا يعنـــى أن هنـــاك متغـيرات أخرى يمكن أن تؤثر على زيادة قيمة الصادرات ، وعلى معدل النمو السنوى لـــهذه الصـــادرات وهــذه المتغــيرات الاخرى يمكن أن تؤدى إلى خفض قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى رغم انخفاض قيمة الجنيه المصرى ، وعـلى ذلك فسعر الصرف ليس هو المتغير الوحيد الذى يؤثر على الصادرات ولكن ذلك لا يمنع القول مـــن وجـود تـأثير إيجابى لتخفيض سعر الصرف على الصادرات ، وهذا التأثير لا يظهر بوضوح إلا إذا كان للمتغيرات الأخرى تـــأثير إيجابى على الصادرات وإلا فإن الأثر الكلى سيكون سلبيا كما حدث فى عام ١٩٧٨ .

٢- أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الواردات .

من المعروف أن تخفيض قيمة العملة يؤدى إلى ارتفاع قيمة الواردات والذى يؤدى بدورة إلـى زيـــادة تكـــاليف الإنتاج ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الأسعار والتضخم [١] ولذلك فإن الصندوق يرى أن تخفيض قيمة العملة سيؤدى إلـى تخفيض قيمة الواردات ، نظرا لارتفاع أسعار الواردات ، ومن شأن ذلك أن يخفض العجز فى ميزان المدفوعـــات ، ولكن هل تحقق هذا النوع فى حالة الاقتصاد المصرى ؟ الجدول التالى يبين تطور قيمـــة الـــواردات ومعـدل نموهـا السنوى خلال الفترة محل الدراسة .

(١) انظر د/ عاطف حسن النقلى " تعويم أسعار الصرف ، دراسة تحليلية فى ضوء التجربة الحديثة للنظام النقـــدى الدولـى . رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٦

جدول رقم (٢٤٨) يبين تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى
١٩٧٥	٣٩٢٧،٧	-
١٩٧٦	٣٨٢٧،٢	٢،٦
١٩٧٧	٤٠١٢،٤	٤،٨
١٩٧٨	٤٧٣٥	١٨
١٩٧٩	٥٩٩٣،٣	٢٦،٦

المصدر : IMF,Balance of payments statistics,Yearbook, 1982, p. 147

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث.

ويتبين لنا من هذا الجدول أن قيمة الواردات لم تنخفض بعد إجراء تخفيضات كبيرة فى سعر صرف الجنيه المصرى إبتداءا من عام ١٩٧٧ ، وحدث عكس ماكان يتوقعه الصندوق ، حيث تزايدت قيمة الواردات ، كما تزايد معدل نموها السنوى ، إذ تزايد هذا المعدل من قيمة سالبة عام ١٩٧٦ بلغت ٢,٦ ٪ إلى قيمة موجبه عام ١٩٧٧ بلغت ٤,٨ ٪، ثم إستمر التزايد فى معدل النمو السنوى للواردات فى عام ١٩٧٨ حتى وصل إلى ١٨٪ ثم إلى ٢٦,٦٪ عام ١٩٧٩ ، وكل هذا يؤكد أيضا أن تخفيض سعر الصرف ليس هو المتغير الوحيد •

الذى يمكن أن يؤثر على تخفيض قيمة الإيرادات فهناك عوامل أخرى تستطيع أن نخفض من قيمة الواردات وأن تأثيرها على ذلك قد يكون أكبر من تأثير تخفيض سعر الصرف .

ثانيا : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على تحويلات المصريين بالخارج

يرى الصندوق أن من شأن تخفيض قيمة العملة أنه يزيد من تحويلات العاملين بالخارج بالنسبة للبلد التى خفضت قيمة عملتها [1] والجدول التالى يبين مدى تحقق ذلك فى حاله مصر فى الفترة محل الدراسة .

---

(١) انظر
G.G. Johnson and others, formulation of Exchange rate policies In Adjustment programs, op. cit, p. 18

جدول رقم (٢٤٩) يبين تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة تحويلات العاملين بالخارج	معدل نموها السنوى
١٩٧٥	٣٦٤,٢	-
١٩٧٦	٧٥٢,١	١٠٦,٥
١٩٧٧	٩٢٢,٢	٢٢,٦
١٩٧٨	١٧٧٠	٩١,٩
١٩٧٩	٢٢٠٩,٨	٢٤,٨

المصدر : IMF,Balance of payments statistics,Yearbook, 1982, p. 147

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتبين لنا من هذا الجدول أن قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج تزايدت بصوره طردية ولكن معدل نموها السنوى كان مرتفعا" عام ١٩٧٦ ، على الرغم من أن سعر صرف الجنيه المصرى كان أكثر انخفاضا فى عام ١٩٧٧ ، ورغم ذلك لم يتجاوز معدل النمو السنوى لتحويلات المصريين العاملين بالخارج ٢٢,٦٪ فى حين أن هذا المعدل بلغ ١٠٦,٥٪ فى عام ١٩٧٦ ثم ارتفع هذا المعدل إلى ٩١,٩٪ عام ١٩٧٨ ثم انخفض مرة أخرى إلى ٢٤,٨٪ عام ١٩٧٩ ، ويمكننا أن نستنتج من هذا التقلب فى معدل نمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج أن هذه التحويلات لا تتأثر بصفة أساسية بالتغير الذى قد يحدث فى سعر صرف الجنيه المصرى أو أسعار الفائدة وإنما للعديد من العوامل الأخرى التى قد تكون لها آثار سلبية على هذه التحويلات رغم انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى ورغم ارتفاع أسعار الفائدة المحلية .

ثالثا : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات

الجدول التالى يوضح تطور العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٠) يوضح تطور العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
١٩٧٥	١٩,٤	٢٣,٤
١٩٧٦	١٠,٦	٩,٧
١٩٧٧	٨,٤	١٣
١٩٧٨	٩,٣	٦,٧
١٩٧٩	١٥,٨	٢و

المصدر I MF,Balance of payments statistics, Yearbook, 1990 , p. 201

I MF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

والبنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتضح لنا من هذا الجدول أنه على الرغم من انخفاض العجز فى الحساب الجارى كنسبة من النـاتج المحلـى الإجمالى فى عام ١٩٧٧ إلى ٤, ٨٪بالمقارنه بالعجز فى عام ١٩٧٦ الذى بلغ ٦, ١٠٪إلا أنه يلاحظ أنه فـى نفـس سالعام الذى انخفض فيه العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، تزايـد العجـز فـى مـيزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث تزايد هذا العجز من ٧, ٩٪عام ١٩٧٦ إلى ١٣٪عـام ١٩٧٧ ، وجدت العكس فى العامين التاليين للاتفاق مع الصندوق ، حيث تزايد العجز فى الحساب الجـارى إلـى ٣, ٩٪ ، ١٥,٨ ٪على التوالى وفى نفس الوقت انخفض العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلـى الإجمـالى إلـى ٧,٦٪, ٢, ٪ على التوالى ، وكل ذلك يدل على أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ليس هو المحـدد الرئيسـى لزيادة أو تخفيض العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات ، وأن هناك عوامل أخرى عديدة هى التـى تتحكـم فى ذلك.

رابعا : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على التضخم .

هل أدى تحقيق سعر صرف الجنيه المصرى إلى رفع معدل التضخم فى مصر ؟ السبب فى هـذا التسـاؤل أن بعض الاقتصاديين يرى أن لتحقيق سعر الصرف آثارا" معاكسة على مستوى الأسعار فى الدول التى قامت بتخفيـض قيمة عملتها (١) والجدول التالى يظهر لنا تطور معدل التضخم فى مصر فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥١) يوضح تطور معدل التضخم فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنة	معدل التضخم
٧٥	٩ ,٧
٧٦	١٠ ,٣
٧٧	١٢ ,٧
٧٨	١١ ,١
٧٩	٩ ,٩

- محسوب على أساس الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر .

المصدر : البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية العدد الرابع ، المحلية التاسع والثلاثون ١٩٨٦ ، ص ٣٨٧ ،

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

(١) انظر : Tony killick, IMF programmes In developing countries, op. cit., pp. 136 - 137 ,

انظر أيضا : د/ عاطف حسن النقلى ، تعويم أسعار الصرف ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ،

انظر ايضا : د/ سامى عفيفى حاتم ، دراسات فى الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ - ٢١٥

انظر ايضا : karima korayem, The Impact of Economic Adjustment policies, op. cit ., p. 9

ومن هذا الجدول يظهر لنا أن معدل التضخم كان مرتفعا" فى عام ١٩٧٧ وهو العام الذى تم فيه تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى بنسبة كبيرة ، وإن كان معدل التضخم قد أخذ فى الانخفاض فى عام ١٩٧٩ ، فقد يكون ذلك راجعا إلى تزايد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، ولولا ذلك لكان هناك معدلات أكبر من ذلك للتضخم .

المبحث الثانى

مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٨٧

أ - مدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فى برنامج ١٩٨٧ (1)

يلاحظ أنه بدءاً من عام ١٩٧٩ ، فقد تم توحيد سعر الصرف للجنيه المصرى فأصبح هذا السعر ٧٠ قرشا للدولار ، وتم إلغاء التفرقه بين السعر الرسمى والسعر التشجيعى ، ولقد كان ذلك فى الواقع تخفيضا رسميا لسعر صرف الجنيه المصرى بنسبة ٧٥ بالنسبة لسعره الرسمى والذى بلغ أربعين قرشا ، وصاحب ذلك تدهور لسعر صرف الجنيه المصرى فى السوق السوداء حيث وصل هذا السعر ٨٠ قرشا للدولار فى نفس العام - عام ١٩٧٩ - وكان ذلك بسبب مجموعة من العوامل التى أدت إلى تزايد الطلب على العملات الأجنبية وبصفة خاصة الدولار ومن هذه العوامل ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية ، وبيع بعض السلع المعمرة بالعملات الأجنبية والاخذ بأنظمة المناطق الحرة والسماح بالشراء منها بالدولار .

وإزاء التدهور المستمر فى سعر صرف الجنيه المصرى والذى كان يعكس اختلالا واضحا فى التوازن بين الطلب على العملات الأجنبية ، لتحويل الواردات ودفع أعباء الديون الخارجية ، وبين عرض هذه العملات فقد صدر القرار الوزارى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ بخصوص قيام القطاع الذى يقوم بالاستيراد لغرض التصنيع أو الاتجار بسداد مانسبته ٢٥٪ من قيمة الصفقه المستوردة لدى المصرف الذى سيتولى فتح الاعتماد بالعملة الأجنبية وذلك فى حالة السلع الاستهلاكية الغذائية ، ومانسبته ٤٠٪ بالنسبة للسلع الوسطية والاستثمارية ، ومانسبته ١٠٠٪من قيمة الصفقة المستوردة بالنسبة للسلع الكمالية ، وقد ترتب على هذه الإجراءات تزايد الطلب على العملات الأجنبية وبصفة خاصة الدولار الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أسعاره فى عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، حيث قامت الحكومه برفع سعر الدولار إلى ٨٤ قرشا فى ١٩٨١ وهذا يعد تخفيضا" لسعر صرف الجنيه المصرى بنسبة ٢٠٪عما كان عليه عام ١٩٧٩ .

كما أصدرت الحكومة تعديلات على القرار الوزارى ١٥ لسنة ١٩٨٠ ، وذلك بالقرار الوزارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، ومضمون هذا التعديل أن يضع المستورد المصرى نسبه معينه من قيمة الصفقة المستوردة بالجنيه المصرى بالبنك بدلا من الدولار ، وفى ذلك الوقت كان سعر الدولار فى السوق السوداء ١٠٠ قرش ، وفى هذه الفترة كان سعر صرف الجنيه المصرى أصبح يتحدد من خلال مجمعين نسبيين : -

المجمع الأول : هو مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى وتتكون موارده من حصيلة صادرات السلع الرئيسية وهى القطن والأرز والبترول ورسوم المرور بقناة السويس ، ويتم عن طريقه تسديد المدفوعات عن

---

(1) انظر د/ صفوت عبدالسلام ، السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، مرجع سابق ص ١٣٩ - ١٤٧

الواردات من السلع الأساسية وهى القمح والسكر والزيت والأسمدة وغيرها وسعر صرف الجنيه فى هذا المجمع هو ٧٠ قرشا للدولار .

المجمع الثانى : هو مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية المعتمدة – والذى كان من قبل يمثله السوق الموازية – وتتكون موارد هذا المجمع من حصيلة صادرات جميع السلع فيما عدا حصيلة السلع التى يشتمل عليها المجمع الأول بالإضافة إلى تحويلات المصريين العاملين بالخارج التى ترد إلى هذه البنوك وحصيلة موارد السياحة ، وتستخدم موارد هذا المجمع فى تمويل الواردات السلعية الاخرى التى لايغطيها المجمع الأول وسعر صرف الجنيه المصرى فى هذه السوق كان يتراوح مابين ٨٠ ، ٨٤ قرشا للدولار .

ولقد صدرت مجموعة من القرارات الاقتصادية لتنظيم سعر صرف الجنيه المصرى فى عام ١٩٨٥ منها :-

١- قرار وزير الاقتصاد رقم ٣ لسنه ١٩٨٥ بشأن تشكيل لجنه تحديد العلاوة التى تضاف إلى سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك المعتمدة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، وطبقا لهذا القرار تتولى هذه اللجنة تحديد العلاوة التى تضاف إلى سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك المعتمدة على أساس مرن .

٢- قرار وزير الاقتصاد رقم ٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن الموارد والاستخدامات التى تطبق عليها أسعار الصرف للعملات الأجنبية المعلنة لمجمع البنوك المعتمدة مضافا إليها العلاوة ، ونص هذا القرار على أن يتم التعامل بأسعار الصرف المعلنة مضافا إليها العلاوة فى نطاق مجمع مستقل للنقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة ويكون ذلك لحساب هذه البنوك وتحت مسئوليتها

٣- قرار وزير الاقتصاد رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ ، وذلك بصدد تعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ والقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المعدلين لبعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ ، وبمقتضى ذلك القرار يكون للقطاع الخاص الاستيراد من الخارج بقصد الاتجار أو التصنيع أو للاستخدام الخاص عن طريق البنوك المعتمدة طبقا للائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ مع مراعاه الأحكام العامة للاستيراد الموضحة بالقرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ والقرارات المعدلة لهذا القرار ، وطبقا للقرار ٥ لسنة

١٩٨٥ يقوم المستورد بسداد قيمة الاعتمادات الخاصة بالاستيراد ، وكذلك نسب التأمين النقدى بالجنيه المصرى بالسعر الذى تحدده اللجنة المختصه بالبنك المركزى المصرى ، وطبقا لهذا القرار أيضا فقد تم تعديل نسب التأمين النقدى الواردة بالمادة الثانية بالقرار الوزارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وكذلك نسب التأمين النقدى الموضحة بالكشوف المرفقة بالقرار الوزارى ٥١٤ لسنة ١٩٨٤ المعدل لبعض أحكام قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لتكون على النحو التالى :-

- ١٥٪ بدلا من ٢٥٪ بالنسبة للسلع الغذائية الاستهلاكية
- ٢٠٪ بدلا من ١٠٠٪ بالنسبة للسلع الوسيطة والاستثمارية
- ٢٠٪ بدلا من ١٠٠٪ بالنسبة للسلع الكمالية .

وطبقا للصعوبات التى واجهت تطبيق هذه القرارات فإنها لم تؤد إلى علاج المشكلة وزادت الحاجة إلى النقد الأجنبى ، ولذلك صدرت قرارات أخرى فى نفس العام لتعديل القرارات السابقة ومنهما : -

- قرار وزير الاقتصاد رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن تشكيل غرفة لتحديد العلاوة التى تضاف إلى سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك المعتمدة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ وتتولى هذه الغرفة والتى تتكون من وكيل محافظ البنك المركزى ، ومندوب عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومديرو العموم المشرفون على العمليات الخارجية ببنوك القطاع العام الأربعة ، ومديرو العموم المشرفون على العمليات الخارجية لأربعة من بنوك القطاع المصرفى المشترك والخاص المعتمدة ، وتتولى هذه الغرفة تحديد العلاوة التى تضاف إلى سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك المعتمدة على أساس مرن وبما يتفق مع السياسات الاقتصادية الجارية .

ويتضح مما سبق مدى التضارب والتردد فى القرارات الاقتصادية المنظمه لسعر صرف الجنيه المصرى ، وترتب على هذه التعديلات أنه قد تم تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، حيث أصبح سعر الدولار ١٣٦ قرشاً لدى البنوك المعتمدة فى عام ١٩٨٥ .

وبعد الاتفاق مع الصندوق فى عام ١٩٨٧ فقد قامت الحكومة المصرية بإنشاء السوق المصرفية للنقد الأجنبى كما كان طالب الصندوق ، وذلك بالقرار الوزارى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ ، وبموجب ذلك القرار فقد أصبح يتم الإعلان عن أسعار البيع والشراء للنقد الأجنبى يومياً فى ضوء المؤشرات المتعلقة بالعرض والطلب على النقد الأجنبى فى إطار تلك السوق ، وبناء على ذلك فقد تحدد سعر الدولار فى ذلك الوقت عند ٢١٧ قرشاً للدولار بدلاً من ١٣٦ قرشاً ، وهذا يعنى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى بنسبة ٣٧ ، كذلك فقد ترتب على إنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى أن تقل حوالى ٨٥ من استخدامات القطاع العام من مجمع البنوك المعتمدة إلى تلك السوق وهو ما تم على مرحلتين ، ولقد كان الهدف من إنشاء هذه السوق أيضا جذب المزيد من متحصلات النقد الأجنبى من خلال القنوات الشرعية ، ووقف التدهور فى قيمة العملة المحلية بالحد من المضاربة على الدولار ، وذلك علاوة على تشجيع الصادر وتخفيض الواردات كما يوحى الصندوق ، وفى إطار هذه السوق فقد واصل سعر صرف الجنيه المصرى فى الانخفاض .

ب- أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .

أولا : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الصادرات والورادات .

١- أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الصادرات .

الجدول التالى يبين مدى تطور الصادرات المصرية فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٢) يبين مدى تطور الصادرات المصرية فى الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوى
١٩٨٥	٣٨٣٦	,٧ -
١٩٨٦	٢٦٣٢	٣١ ,٤ -
١٩٨٧	٣١١٥	١٨ ,٤ +
١٩٨٨	٢٧٧٠	١١ ,١ -
١٩٨٩	٣١١٩	١٢ ,٦ +

المصدر I MF,Balance of payments statistics, Yearbook, 1990 , p. 201

I MF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى لم يتزايد إلا فى عـامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، وذلك على الرغم من تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى منذ عام ١٩٨٥ ، وهذا يعنى أيضا أن سعر تخفيض سـعر الصرف ليس هو المتغير الأساسى الذى يؤثر على تزايد الصادرات .

٢– أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الواردات .

الجدول التالى يوضح تطور الواردات المصرية فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٣) يوضح تطور الواردات المصرية فى الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى
١٩٨٥	٩٠٥٠	١٠ ,٢ -
١٩٨٦	٧١٧٠	٢٠ ,٨ -
١٩٨٧	٨٠٩٥	١٢ ,٩ +
١٩٨٨	٩٣٧٨	١٥ ,٨ +
١٩٨٩	٨٨٤١	٥ ,٧ -

المصدر I MF,Balance of payments statistics, Yearbook, 1990 , p. 201

I MF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتبين لنا من هذا الجدول أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى صاحبه انخفاض فى قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى ، كما صاحب أيضا تزايد فى قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى ، كل ذلك يؤكد أن تزايد الواردات أو انخفاضها لايتوقف فحسب على انخفاض سعر الصرف وإنما على عوامل أخرى عديدة ، حيث أن هناك بعض السلع الضرورية سواء أكانت استهلاكية أم استثمارية لا يمكن وقف إستيرادها كليةً مهما ارتفع سعر الواردات المترتب على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، وهذا ما يفسر استمرار تزايد الواردات فى بعض السنوات ، ولعل انخفاض الواردات الذى قد يحدث فى بعض الأحيان ليس مرجعه هو ارتفاع أسعار الواردات ولكن قد يكون انخفاض الطلب المحلى على هذه الواردات لأى سبب آخر غير ذلك كتزايد العرض المحلى البديل لهذه الواردات أو أى ظروف أخرى .

ثانيا : أثر تخفيض سعر الصرف على تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

الجدول التالى يعرض لتطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٤) يعرض لتطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج	معدل نموها السنوى
١٩٨٥	٣٢١٢	- ١٩
١٩٨٦	٢٥٠٦	- ٢٢
١٩٨٧	٣٦٠٤	+ ٤٣,٨
١٩٨٨	٣٧٧٠	+ ٤,٦
١٩٨٩	٣٢٩٣	- ١٢,٧

المصدر I MF,Balance of payments statistics, Yearbook, 1990 , p. 201.

I MF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 245.

- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من هذا الجدول أن هناك تذبذب فى قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ومعدل نموها السنوى رغم انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى ، حيث إنخفضت قيمة هذه التحويلات ، كما انخفض معدل نموها السنوى رغم انخفاض سعر صرف الجنيى المصرى ، ثم تزايدت هذه التحويلات مرة أخرى ثم انخفضت رغم الاستمرار فى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، وعلى ذلك نخلص إلى أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ليس هو العامل الوحيد الذى يمكن أن يؤثر على تزايد تحويلات المصريين العاملين بالخارج .

ثالثاً : أثر تخفيض سعر الصرف على الاستثمارات الأجنبية في مصر والمصرية في الخارج .

لجدول التالي يوضح في تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والمصرية في الخارج ، خلال الفترة محل الدراسة

جدول رقم (٢٥٥) يوضح في تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والمصرية في الخارج ، خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

القيمة بالمليون دولار

السنة	الاستثمارات الأجنبية في مصر	الاستثمارات المصرى فى الخارج
١٩٨٥	١١٧٨	٣
١٩٨٦	١٢١٧	٦
١٩٨٧	٩٤٨	١٩
١٩٨٨	١١٩٠	١٢
١٩٨٩	١٢٥٠	٢٣

المصدر I MF,Balance of payments statistics, Yearbook, 1990 , p. 202

I MF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 246

نخرج من هذا الجدول بأنه على الرغم من تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى بنسبة كبيرة فى عـــام ١٩٨٧ إلا أن قيمة الاستثمارات الأجنبية فى مصر انخفضت ، وقيمة الاستثمارات المصرية فى الخـــارج تزايـــدت ، وهـــذه النتائج عكس ما كان يتوقعه الصندوق ، وهذا يؤكد أيضا ماسبق وأن أكدناه وهو أنه لا يمكن اعتبـــار تحقيـــق ســـعر الصرف فقط هو المحدد الرئيسى لتزايد الاستثمارات الأجنبية فى مصر أو لتخفيض الاستثمارات المصرية بالخارج .

رابعاً : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على العجز في الحساب الجارى وميزان المدفوعات .

الجدول التالى يوضح تطور العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٦) يوضح تطور العجز في الحساب الجارى وميزان المدفوعات من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى	العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى
١٩٨٥	٥ ,٧	,٥
١٩٨٦	٣ ,١	,٠٥
١٩٨٧	,٤	,٥ فائض
١٩٨٨	١ ,٦	,٢
١٩٨٩	,٠٣	,٠١

المصدر I MF,Balance of payments statistics, Yearbook, 1990 , p. 201

I MF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

- البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة
- النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتبين لنا من الجدول السابق أن العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى انخفض من ١و٣ ٪عام ١٩٨٦ إلى ٤, ٪عام ١٩٨٧ ، ولكنه تزايد فى عام ١٩٨٨ إلى ٦, ١٪ ثم انخفض مرة أخرى فى عام ١٩٨٩ ، أيضا فيما يتعلق بالعجز فى ميزان لمدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فالملاحظ أن هذا العجز كان فى عام ١٩٨٧ ، ولكن هذا الوضع لم يستمر حيث ظهر العجز مرة أخرى فى ميزان المدفوعات فى عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وكل ذلك يبرهن على أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى لم يؤد. إلى نتائج موحدة حيث انخفض العجز وتزايد مرة أخرى رغم تخفيض سعر الجنيه ، وهذا يدل على عدم كفاية هذه السياسة لتحسين الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى •

خامسا: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على التضخم .

الجدول التالى يوضح تطور معدل التضخم فى مصر فى الفتره محل الدراسة

جدول رقم (٢٥٧) يوضح تطور معدل التضخم فى مصر فى الفتره من ١٩٨٥ - ١٩٨٩

السنة	معدل التضخم
١٩٨٥	١٣,٣
١٩٨٦	٢٢,٧
١٩٨٧	١٩,٦
١٩٨٨	٢٥,٦
١٩٨٩	٢٨,٥

المصدر: البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

* معدل التضخم محسوب على أساس التغير السنوى فى المستوى العام لأسعار المستهلكين فىالحضر.

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من هذا الجدول أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى صاحبة ارتفاع معدل التضخم فى مصر، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الواردات سواء كانت واردات استهلاكية أم وسيطة أم استثمارية ، الأمر الذى يؤثر على المستوى العام للأسعار المحلية سواء بطريقة مباشرة من خلال السلع الاستهلاكية المستوردة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق السلع الوسيطة والاستثمارية التى تدخل فى إنتاج سلع أخرى ، وكل ذلك من شأنه أيضاً أن يؤدى إلى إعاقه عملية التصدير ، نظر لارتفاع تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى العديد من المشكلات الاقتصادية الأخرى التى تترتب على ذلك .

المبحث الثالث

مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٩١

أ – مدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصري في برنامج ١٩٩١ .

في فبراير عام ١٩٩١ تم إلغاء النظام الذى كان مطبقاً بالنسبة لأسعار الصرف ، وتم استبداله بنظام أخر لفترة مؤقته يعتمد على وجود سعرين للصرف الأول يتحدد في السوق الأوليه والثاني يتحدد في السوق الحرة ، ولكن هذا النظام المؤقت تم إلغاؤه في فبراير ١٩٩٢ وتم توحيد سعر الصرف [1] واستمر الانخفاض في سعر صرف الجنيه المصرى طوال هذه الفترة ، يحيث انخفض هذا السعر من ٢٨٧ قرشاً للدولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣٣٣ قرشاً للدولار في عام ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ثم إلى ٣٣٧ قرشاً للدولار في عام ١٩٩٣

ب – أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .

أولا : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الصادرات والواردات .

١– أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الصادرات .

الجدول التالى يوضح تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى في الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٨) يوضح تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى في الفترة من ١٩٨٩ – ١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الصادرات	معدل نموها السنوى
١٩٨٩	٣١١٩	+ ١٢,٦
١٩٩٠	٣٩٢٤	+ ٢٥,٨
١٩٩١	٤١٦٤	+ ٦,١
١٩٩٢	٣٦٧٠	– ١١,٩
١٩٩٣	٣٥٤٥	– ٣,٤

المصدر I MF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

– النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ومن هذا الجدول يتضح لنا أنه على الرغم من ثبات سعر الصرف في عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٢ إلا أن الأثر على الصادرات كان مختلفاً حيث تزايدت قيمة الصادرات كما تزايد معدل نموها السنوى في عام ١٩٩١ ولكن الوضع كان مختلفاً في عام ١٩٩٢ ، حيث انخفضت قيمة الصادرات وانخفض معدل النمو السنوى للصادارات في هذا العام ، نخلص من ذلك إلى أن تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الصادرات كان ضعيفاً للغاية .

(1) Karima korayem, structural Adjustment and reform policies In Egypt. , op. cit , p.2

٢- *أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الواردات .*

الجدول التالى يبين تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٥٩) يبين تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى فى الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة الواردات	معدل نموها السنوى
١٩٨٩	٨٨٤١	- ٥,٧
١٩٩٠	١٠٣٠٣	+ ١٦,٥
١٩٩١	٩٨٣١	- ٤,٦
١٩٩٢	٨٩٠١	- ٩,٥
١٩٩٣	٩٩٢٣	+ ١١,٥

المصدر: IMF, Balanc of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتبين لنا من هذا الجدول عدم حقيقة ما يدعيه الصندوق من أن تخفيض سعر الصرف يؤدى إلى تخفيض الواردات ، وذلك نظراً لتزايد قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى فى عام ١٩٩٠ رغم الانخفاض الكبير الذى حدث فى سعر صرف الجنيه المصرى فى عام ١٩٩٠ ، وهذا أيضاً يؤكد القول بعدم كفاية تخفيض سعر الصرف لتخفيض الواردات .

ثانيا : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

الجدول التالى يعرض لتطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٦٠) يعرض لتطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة تحويلات المصريين بالخارج	معدل نموها السنوى
١٩٨٩	٣٢٩٣	- ١٢,٧
١٩٩٠	٤٢٨٤	+ ٣٠,١
١٩٩١	٤٠٥٤	- ٥,٤
١٩٩٢	٦١٠٤	+ ٥٠,٦
١٩٩٣	٥٦٦٤	- ٧,٢

المصدر: IMF, Balance of payments statistics ,Yearbook,1995, p. 245

النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح من هذا الجدول عدم وحدة النتائج المتعلقة بتطور قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ومعدل نموها السنوى رغم ثبات سعر الصرف فى عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، حيث إنخفضت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ومعدل نموها السنوى فى عام ١٩٩١ ولكنهما ارتفعا فى عام ١٩٩٢ ثم إنخفضا فى عام ١٩٩٣ رغم الاستمرار فى انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى .

ثالثاً: أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الاستثمارات الأجنبية فى مصر والمصرية فى الخارج .

الجدول التالى يبين تطور الاستثمارات الأجنبية فى مصر والاستثمارات المصرية فى الخارج خلال الفترة محل الدراسة

جدول رقم (٢٦١) يبين تطور الاستثمارات الأجنبية فى مصر والاستثمارات المصرية فى الخارج خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون دولار

السنة	الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر	الاستثمارات المصرية المباشرة فى الخارج
١٩٨٩	١٢٥٠	٢٣
١٩٩٠	٧٣٤	١٢
١٩٩١	٢٥٣	٦٢
١٩٩٢	٤٥٩	٤
١٩٩٣	٤٩٣	--

المصدر : IMF, Balance of payments statistics,Yearbook,1995 p. 246

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويتبين لنا من هذا الجدول أن توقعات الصندوق لم تتحقق بعد تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، حيث لم تتزايد الاستثمارات الأجنبية فى مصر بعد تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، ولكن حدث العكس ، إذ ترتب على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى بنسبة كبيرة فى عام ١٩٩٠ أن انخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر من ١٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ إلى ٧٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ ثم استمر فى الانخفاض فى عام ١٩٩١ رغم الاستمرار فى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى حيث بلغت قيمة هذه الاستثمارات فى هذا العام ٢٥٣ مليون دولار ، وفى نفس الوقت فإن الاستسثمارات المصرية فى الخارج لم تنخفض عام ١٩٩١ كما كان يتوقع الصندوق كأثر لتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، حيث تزايدت قيمة هذه الاستثمارات من ١٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٦٢ مليون دولار عام ١٩٩١ ، وكل ذلك يؤكد أيضا عدم كفاية سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لزيادة الاستثمارات الأجنبية فى مصر ولتخفيض الاستثمارات المصرية بالخارج •

رابعاً : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الحساب الجارى وميزان المدفوعات .

الجدول التالى يعرض تطور العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات فى الفترة محل الدراسة .

جدول رقم (٢٦٢) يعرض تطور العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات فى الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	العجز أو الفائض فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
١٩٨٩	٠٣, عجز	٠١,
١٩٩٠	٧, فائض	٤,
١٩٩١	٨, ٤ فائض	٠٥,
١٩٩٢	٧ فائض	٠٨, فائض
١٩٩٣	٥, ٥ فائض	٠٠٠٤, فائض

المصدر IMF, Balance of payments statistics, Yearbook, 1995, p. 243

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

يتضح لنا من الجدول السابق أنه لم يكن هناك عجز فى الحساب الجارى ، ولا فى ميزان المدفوعات منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣ ولكن هذا لا يجعلنا نقطع بأن ذلك إنما يرجع بصفة أساسية إلى الاستمرار فى تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، لان هناك عوامل أخرى عديدة تؤثر على وضع العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات بخلاف سعر الصرف ، والذى يؤكد ذلك تذبذب قيمة الفائض فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بين الارتفاع والانخفاض منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣ .

خامسا : أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على التضخم .

الجدول التالى يوضح تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة محل البحث .

جدول رقم (٢٦٣) يوضح تطور معدل التضخم فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٣

السنة	معدل التضخم
١٩٨٩	٢٨ ,٥
١٩٩٠	٧ ,٢
١٩٩١	٢٥ ,٨
١٩٩٢	٩ ,٣
١٩٩٣	٩ ,٧

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

-النسب تم حسابها بمعرفة الباحث .

ويظهر لنا من الجدول أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى خلال الفترة محل البحث صاحبه تزايد وانخفاض فى معدل التضخم فى نفس الوقت ، وهذا يدل أيضا على أن تخفيض سعر الصرف ليس هو المسئول الوحيد عن ارتفاع معدلات التضخم فى مصر ، وإن كان يساهم بدرجة ليست بالقليلة فى زيادة معدلات التضخم فى مصر .

العوامل التى تحد من فعالية تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .

انتهينا فيما سبق إلى أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لم يؤد غالبا إلى تحقيق الأهداف التى يسعى إليها الصندوق بل على العكس فإنه كان يؤدى فى أحيان كثيرة إلى عكس هذه الاهداف ، وقلنا أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لم يحقق هذا المستهدف منه ، نظرا لوجود عوامل أخرى تلعب دورا" أساسيا" فى تحقيق هذا المستهدف وإن كان سعر الصرف أحد هذه العوامل إلا أنه ليس المحدد الرئيسى لتحقيق هذا المستهدف ، وبالنسبة للعوامل التى تحد من فعالية تخفيض سعر الصرف والتى لو تحسنت لكان لذلك نتائج إيجابية عديدة على الاقتصاد المصرى ، فإننا نذكر من هذه العوامل الآتى (١) :-

أولا :-تأثير مرونات الطلب للثمن .

أ - تأثير مرونة الطلب الخارجى على الصادرات .

مما لاشك فيه أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى يجعل ثمن الصادرات المصرية فى الخارج أرخص من ذى قبل ومع ذلك فإن انخفاض أسعار الصادرات المصرية فى الخارج لن يؤدى إلى زيادة حصيلة الصادرات المصرية ، وبالتالى لن يؤدى إلى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات إلا إذا كان الطلب الخارجى على الصادرات المصرية مرنا ، أى كان معامل مرونته أكبر من ناقص واحد صحيح ٠

[م ث > -١ . حيث م ث = مرونة الطلب للثمن]

أما إذا كان الطلب الخارجى على الصادرات المصرية متكافئ المرونة بأن كان معامل مرونته يساوى ناقص واحد صحيح[م ث = -١] فإن حصيلة الصادرات ستظل كما هى دوت تغيير رغم تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .

ولكن اذا كان الطلب الخارجى على الصادرات المصرية غير مرن بأن كان معامل مرونته أقل من ناقص واحد صحيح [م ث < -١] فان ذلك يعنى أن تحفيض سعر صرف الجنيه المصرى بنسبة معينة سيؤدى إلى نقص الكمية المطلوبة بنسبة أقل ، ومن شأن ذلك وجود علاقة طردية بين التغير فى سعر الصرف وبين عملية الصادرات

وعلى ذلك يكون من شان تخفيض سعر الصرف فى حالة الطلب غير المرن على الصادرات ان يؤدى إلى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات بدلا من تخفيضه ، ولما كانت مرونة الطلب على الصادرات من السلع المصنعة تميل إلى أن تكون كبيرة نسبيا ، ومرونة الطلب على الصادرات من المواد الأولية تميل إلى أن تكون قليلة نسبيا ، فان تخفيض سعر الصرف لا يؤدى إلى زيادة قيمة الصادرات فى كل البلدان التى تقوم بتخفيض سعر صرف عملتها ، حيث أنه يكون فى صالح البلدان الصناعية الكبرى فقط وفى نفس الوقت لايكون فى مصلحة البلدان النامية .

---

(١) انظر د/ احمد جامع . العلاقات الاقتصادية الدولية الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٧١- ٢٧٩ ،
د/ صفوت عبدالسلام ، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، مرجع سابق ، ص ٢٧ - ٥٢ ،
د / عبدالرحمن يسرى احمد ، الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ - ١٩١ .

وهكذا دعى البعض[1] إلى القول بأن صندوق النقد الدولى كان له دور رئيسى فى الانتشار الكبير لتخفيض قيمة العملة فى البلدان النامية ، وأن ذلك يعد من التخفيضات التنافسية لقيمة العملة ، ولذلك فإن هذا الإجراء يعد ضد أهداف الصندوق والتى نصت عليها الاتفاقية المنشئه للصندوق ، وبالإضافة إلى ذلك فإن تخفيض أسعار الصرف تعد ضد مصلحة البلدان النامية والتى تقوم بتصدير المواد الاولية ، لأن من شأن التخفيض أن يزيد من عرض الصادرات من هذة السلع علىالمستوى الدولى ، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض اسعار هذة الصادرات وهذة تعد فى مصلحة البلدان المتقدمة وليس فى مصلحة البلدان التى قامت بتخفيض قيمة عملتها .

ولما كانت معظم الصادرات المصرية من المواد الأولية والقليل منها من السلع المصنعة ، فإن ذلك يفسر لنا عدم تزايد الصادرات فى العديد من السنوات التى تم تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فيها ، حيث كان الطلب على معظم هذة الصادرات غير مرن ، ولذلك فإن رفع سعر صرف الجنيه المصرى كان افضل من تخفيضه ، لأنه كان سيؤدى إلى زيادة قيمة الصادرات الكلية .

وقد يقال أن من شان رفع سعر صرف الجنيه المصرى إحداث اثار ضارة على السياحة او تحويلات المصريين العاملين بالخارج أو الاستثمارات الأجنبية فى مصر أوالاستثمارات المصرية فى الخارج ، ولكن يلاحظ أن هذا قد لايكون صحيحا فى كل الحالات ، وذلك نظرا لان الطلب على السياحة او زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج أو الاستثمارات الأجنبية فى مصر والاستثمارات المصرية فى الخارج يخضع للعديد من العوامل الأخرى ، وأن رفع سعر الصرف الجنيه المصرى لن يؤد فى معظم الاحوال إلى تخفيض المتحصلات من هذة البنود بل على العكس قد يؤدى إلى زيادة المتحصلات منها .

وليس معنى ذلك أننا مع رفع أسعار الصرف دائما ، ولكننا مع كل ما فيه مصلحة البلد ، فإذا كان رفع سعر صرف الجنيه المصرى سيؤدى إلى زيادة جانب الدائن فى ميزان المدفوعات عن جانب المدين ، فنحن مع هذه السياسه وإن كان تخفيض سعر الصرف هو الذى سيؤدى إلى هذه النتيجة ، فنحن مع سياسة تخفيض سعر الصرف ، ونحن لا نؤيد التقيد الأعمى بسياسة معينة فى كل الأحوال . وفى كل السنوات ، ولكننا مع كل سياسة لسعر الصرف تؤدى إلى تحسين الوضع الداخلى والخارجى للاقتصاد المصرى أيا كانت سواء رفع سعر الصرف أم خفضه ، وسواء كانت وضع قيود كمية أم نوعيه على الصرف مادام ذلك يخضع لاعتبارات المعامله بالمثل .

ب - تأثير مرونه الطلب الداخلى على الواردات .

يلاحظ أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى من شأنه أن يجعل الواردات من الخارج أغلى من ذى قبل ، ولكن هذا الارتفاع فى أسعار الواردات لن يؤدى إلى تخفيض قيمه الواردات إلا إذا كان الطلب الداخلى على هذه الواردات مرنا ، ويتحقق ذلك عندما تكون مرونه الطلب الداخلى على الواردات أكبر من الصفر [م ث > صفر]

---

(1) انظر ذلك فى Tony killick , IMF Programmes In Developing Countries, OP. Cit., P 139

وعلى ذلك فإذا كانت مرونة الطلب الداخلى على الواردات كبيرة ، فإن هذا سيؤدى إلى تخفيض قيمة الـــواردات فى حالة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، أما إذا كانت مرونة الطلب الداخلى على الواردات منخفضـــة [بـــأن تكون أقل من صفر] فإن هذا سيؤدى إلى زيادة قيمة الواردات فى حالة تخفيض سعر صرف الجنيه المصـــرى ، وإذا نظرنا إلى حالة الواردات المصرية ، فإننا نجد أن معظمها مكونة من واردات من السلع الاســتهلاكية ، وواردات مـــن السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية ، وإذا نظرنا إلى الواردات من السلع الأستهلاكية فمن الملاحظ أن الطلب الداخلـــى على هذه الواردات غيرمرن خاصة فى الأجل القصير نظرا لمحدودية الإنتاج المحلى .وعلى ذلك فإن تخفيض ســـعر صرف الجنيه المصرى سيؤدى إلى زيادة قيمه المدفوعات لهذه الواردات وبالتالى زيادة الاحتياج إلى عمـــلات أجنبيـــة فى نفس الوقت الذى لا تتزايد فى المتحصلات من الصادرات أو تتزايد بنسبه أقل من نسبه الزيادة فى قيمه الـــواردات ، وفى هذه الحالة قد تلجأ الدوله إلى الاقتراض مما يزيد العجز فى ميزان المدفوعات ، وقد تلجأ الدولة إلـــى تخفيـــض الواردات بوسيلة أخرى غير سعر الصرف الأمر الذى قد يؤدى إلى تخفيض معدلات التنميـــة ، وقـــد يـــؤدى إلـــى إضطربات إجتماعية شديدة ، وفى هذه الحالة فإن رفع سعر صرف الجنيه المصرى يكون أكثر فائدة فى حالة الســـلع الاستهلاكية ، لأنه سيجعل أسعارها أكثر إنخفاضا مما يحقق العديد من الفوائد ، فهو يحقق وفـــرة فـــى الأحتياطيـــات الدوليه وسيقلل من اللجوء إلى المديونية ، بالإضافة إلى أنه سيخفض معدلات التضخم المحلية ، وسيشجع المســتثمرين فى مصر إلى الاتجاه نحو زيادة الأستثمار فى السلع القابله للاتجار دوليا ممـــا يـــزيد الصـــادرات ويحســـن مـــيزان المدفوعات ، خاصة إذا كانت هذه السلع مصنعة أوكانت سلع أستثمارية أو وسيطة .

وبالنسبة للواردات من السلع الوسيطة والأستثمارية فإن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ســـيؤدى إلـــى ارتفاع أسعار هذه الواردات الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة قيمة الواردات ، وبالتالى العجز فى مـــيزان المدفوعـــات ، وإذا حدث انخفاض فى الواردات من هذه السلع فإن هذا سيؤدى إلى تشبيط الاستثمار الداخلى فـــى مصـــر ، وبالتـــالى سيؤدى إلى زيادة الواردات السلعية وفى نفس الوقت سيؤدى إلى تخفيض الصادرات ، الأمر الذى يؤدى إلـــى زيـــادة العجز فى ميزان المدفوعات ، وهذا بدوره سيجعل الدولة تعتمد بصورة متزايدة علـــى القـــروض ســـواء الداخليـــة أم الخارجية وسيجعل البلد تدور فى حلقة مفرغة من المديونية .

ولذلك فإننا نرى أن رفع سعر صرف الجنيه المصرى فى مثل هذه الظروف سيكون أكثر فائدة من تخفيضـــه ، لأنه سيؤدى إلى تخفيض أسعار السلع الوسيطة والاستثمارية ، وهذا من شأنه أن يخفض من تكلفـــة النـــاتج المحلـــى وبالتالى زيادة الإنتاج الأمر الذى يؤدى من ناحية إلى تخفيض الأعتماد على الواردات ، وفى نفس الوقت سيؤدى إلـــى زيادة الصادرات ، وبالتالى يحقق وفرة فى الاحتياطيات الدولية ويخفض اللجوء إلى المديونية ، وبالتالى يخفـــض مـــن العجز فى ميزان المدفوعات ، ولن يؤدى ذلك إلى هروب رأس المال المحلى للخارج بل على العكس فإنه سيؤدى إلـــى عودة رأس المال الهارب ، وذلك نظرا لانخفاض تكلفة الإنتاج فى الداخل ، خاصة إذا كانت هنـــاك سياســـات ماليـــة ونقدية مشجعة .

ثانيا : تأثير مرونات العرض المحلى .

أ -تأثير مرونة عرض المنتجات المحلية البديلة للواردات .

من المعروف أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى يؤدى إلى ارتفاع أسعار الواردات وهذا من شأنه أن يؤدى إلى انخفاض الكميات المطلوبة من الواردات مادام الطلب على هذه الواردات مرنا بأن كان معامل مرونته أكبر من الصفر ، ولكن هذا التحليل يفترض ضمنا أن المنتجين المحليين قادرون على زيادة عرضهم من السلع المنافسة للواردات ، عندما ترتفع أسعار الواردات .

وعلى ذلك فإذا لم يكن جهاز الإنتاج الوطنى قادرا على عرض بدائل الواردات التى ارتفعت أسعارها ، بسبب تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، فإن هذا يجعل الطلب المحلى على الواردات أقل مرونة مما كان يمكن أن يكون عليه فى حالة ارتفاع مرونة وكفاءة الجهاز الانتاجى الوطنى ، ويترتب على ذلك أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لن يؤدى إلى تخفيض الواردات ، وبالتالى لن يساعد فى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات المصرى .

ونرى أن هذا التحليل ينطبق على الاقتصاد المصرى أيضا حتى الآن نظرا لانخفاض مرونة الجهاز الإنتاجى فى مصر - والتى قد ترجع إلى العديد من المعوقات - رغم جهود الدولة لزيادة الاستثمارات فى مصر ، ومع ذلك فإن معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى لاتزال منخفضة بالمقارنة بمعدلات نمو الواردات ، ولذلك فعلى الدولة أن تشجع كل المشروعات التى تقوم بإنتاج بدائل الواردات من خلال تبنى سياسات مالية ونقدية محفزة لزيادة الإنتاج ، ولعل فى تشجيع الدولة لنظام المشاركة وخفض أسعار الضرائب أن يكون له أثر كبير على زيادة الاستثمارات فى إنتاج بدائل الواردات ، وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى سيجعل أسعار الواردات الوسيطة والاستثمارية أرخص ، وهذا من شأنه أن يؤدى الى تخفيض تكلفة الإنتاج المحلى وتشجيع الأستثمار ، أما تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فمن شأنه رفع أسعار هذه الواردات وبالتالى زيادة تكلفة الإنتاج المحلى وإعاقة إنتاج بدائل الواردات ، وبالتالى إستمرار العجز فى ميزان المدفوعات واستمرار الحلقة المفرغة من التبعية الاقتصادية بل والسياسية والأجتماعية للبلدان المتقدمة ، والتى من مصلحتها أن تكون أسعار صادراتنا رخيصة من خلال تخفيض سعر صرف عملتنا ، وفى نفس الوقت فإن هذا يزيد من تكلفة وارداتنا منهم ، ولذلك فإننا نستدين منهم أو نعانى من المشاكل الداخلية بسبب تخفيض الواردات وفى كل الأحوال هم المستفيدون من هذه السياسة.

ب - تأثير مرونة عرض المنتجات المحلية القابلة للتصدير.

سبق الذكر أن الصندوق يرى أن من شأن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى أن يؤدى إلى زيادة الصادرات المصرية وذلك إذا كان الطلب الخارجى على هذه الصادرات مرنا ، ولكن هذا التحليل يفترض أيضا أن المنتجين المحليين قادرون على زيادة عرضهم من السلع القابلة للتصدير كلما زاد الطلب الخارجى عليها ، وهذا يعنى أنه لابد أن يكون الجهاز الانتاجى المحلى مرنا ، فإذا لم يكن هذا الجهاز مرنا ، فإن ذلك يعنى عدم صلاحية سياسة تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات حتى فى حالة مرونة الطلب الخارجى على هذه الصادرات ، وهذا دعى البعض [1] إلى

[1] انظر : Ahangir Amuzeggay, The IMF under fir , foreign policy, number 64 , fall 1986, P.106

القول بأن سياسة تخفيض قيمة العملة ضارة بالبلدان النامية ، لأنها تؤدى إلى زيادة تكلفة الاستيراد ، وزيادة معـــدلات التضخم ، وفى نفس الوقت لن تؤدى إلى زيادة الصادرات ، نظرا لانخفاض مرونة العرض فى البلدان النامية .

ولذلك نرى أن من مصلحة البلد فى هذه الحالة أن ترفع من أسعار بيع هذه المنتجات والتى لايتمتع فيها الجـهاز الانتاجى المحلى بمرونة كافية (فى حالة التصدير) ، وذلك لزيادة عوائد التصدير منها ، خاصة اذا كان الطلب عليـها منخفض المرونة ، ولعل فى تجربة بريطانيا فى تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى خير دليـل علـى عـدم صلاحيـة تخفيض سعر الصرف بالنسبة لكل الصادرات ، ففى الوقت الذى خفضت فيه بريطانيا سعر الجنيه الاسترلينى قـامت برفع سعر بيع الوسكى ، وذلك نظرا لأنه لم يكن بالأمكان زيادة الكمية المنتجة محليـا مـن الوسـكى عـام ١٩٤٩ ، وعلى ذلك فلو لم ترفع الحكومة البريطانية أسعار الوسكى بعد تخفيض قيمة الجنيه الأسترلينى لأدى ذلك إلى تخفيـض حصيلة الصادرات من الوسكى ، ولذلك عمدت إلى رفع أسعاره ، لتجنب هذا الأمر (١)

ولذلك فاننا نطالب بالاستفادة من هذه التجربة فى مصر ونحذر من الاثار الضارة لتخفيض أسعار الصـادرات مادام أن ذلك لن يؤدى إلى زيادة الصادرات ، ولا بد من الأخذ بسياسة صرف تؤدى إلى زيادة متحصلاتنا مـن النقـد الأجنبى ، وتخفيض مدفوعاتنا أو تثبيتها .

ثالثا :- تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الأسعار .

من المعروف أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، سيؤدى إلى رفع أسعار الـواردات المصريـة مـن الخارج ، وهذه الواردات قد تكون واردات من السلع الاستهلاكية ، وواردات من السـلع الوسيطة والاسـتثمارية ، وعلى ذلك فإذا أفترضنا مرونه الطلب المحلى على الواردات وعدم مرونة الإنتـاج المحلـى البديـل للـواردات ، أو افترضنا عدم مرونة الطلب المحلى ومرونة الإنتاج المحلى البديل للواردات ، أوأفترضنا عدم مرونه الطلـب المحلـى وعدم مرونة الإنتاج المحلى البديل للواردات ، فستكون النتيجة واحدة فى كل هـذه الحـالات وهـى زيـادة تكلفـة الاستيراد وزيادة أسعار الواردات بالنسبة للمستهلك أو للمستثمر المحلـي، ويـترتب علـى هـذا أن أسـعار السـلع الاستهلاكية سترتفع ، خاصة إذا كانت الواردات من السلع الغذائية أو السلع الاستهلاكيه الأخرى التـى تمثـل نسـبة كبيرة من الاستهلاك المحلى كما هو الوضع فى حالة مصر ، وبالتالى يتزايد معدل التضخم ، ويقال أن هذا التضخـم مصدره الخارج والحقيقة أن هذا التضخم مصدره السلطات المحلية التى قامت بتخفيف سعر الصرف وليس الخـارج ، وبالنسبه للواردات من السلع الوسيطة ومن السلع الاستثماريه فإن ارتفاع أسعارها فى الداخل بسبب تخفيض سـعر الصرف سيؤدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج المحلى القابل للتصدير .

وبناءا على ما سبق ، فإذا أفترضنا أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى ستؤدى إلى انخفاض أسـعار الصـادرات بنسبة ١٠٪، وستؤدى فى نفس الوقت إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الوسيطة أوالأستثمارية بنفس النسـبة (١٠٪) فإن معنى ذلك أن ما سيكسبة المستورد الأجنبى للصادرات المصرية بسبب تخفيض سعر صـرف الجنيـه المصرى ، سيخسرة مرة أخرى بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فى الداخل (والنـاتج عـن ارتفـاع أسـعار

---

(١) انظر :- د / أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية النقدية مرجع سابق ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

الواردات) والذى أدى إلى زيادة أسعار الصادرات ، وتكون النتيجة زيادة معدلات التضخم فى الداخل وزيـــادة قيمــة الواردات وثبات قيمة الصادرات أو إنخفاضها وبالتالى تزايد العجز فى ميزان المدفوعـــات والاســتمرار فـــى دائــرة الاختلالات الاقتصادية والتبعية للخارج .

ويلاحظ أن تخفيض سعر الصرف لم يؤتى ثماره حتى فى البلدان المتقدمة التى تتمتـــع صادراتــها بمرونــة عالية، فقد اظهرت تجربة بريطانيا وغيرها من الدول الغربية ، بعد الحـــرب العالميـــة الثانيـــة ، أن تخفيـــض ســـعر الصرف لم يسهم فى ارجاع التوازن إلى موازين مدفوعاتها كما كانت مستهدفا ، فبعد عـــامين مـــن تخفيـــض ســـعر صرف الجنيه الاسترلينى فى عام ١٩٤٩ شهدت بريطانيا أزمة حادة فى ميزان مدفوعاتها ، وكان مرجع هذة الازمـــة زيادة الأسعار المترتبة على تخفيض قيمة الاسترلينى ، والتى أدت إلى زيـــادة الاجـــور وبالتـــالى ارتفـــاع أســـعار الصادرات مما أدى إلى انخفاض المتحصلات من الصادرات واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات البريطانى [(١)]

ونرى أنه يجب على الحكومة المصرية عدم الاقدام على تخفيض سعر صـــرف الجنيـــه المصـــرى مـــادام أن الاضرارالمترتبة عليه اكثر من المنافع .

رابعا : تأثير تقييد التجارة الخارجية على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .

أ – تأثير نظام الحصص على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .

لنفرض أننا بصدد بلدين وهما الولايات المتحدة الامريكيه ومصر ، وأن الحكومة المصريـــة قـــامت بتخفيـــض سعر صرف الجنيه المصرى ، حتى يتم زيادة الصادرات للولايات المتحدة الامريكية ، ولكن الولايات المتحدة كـــانت تقوم بوضع حصص للاستيراد من مصر ، وذلك كقيد على الواردات من مصر ، وفى هذه الحالة فإن تخفيض ســـعر صرف الجنيه المصرى لن يؤدى إلى زيادة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة أكثر من الحدود القصوى التـــى يسمح بها نظام الحصص الذى وضعته الولايات المتحدة ، وبالتالى فإن هذه السياسة لن يكون لها أى فعالية بـــل إنـــها ستؤدى إلى انخفاض قيمة الصادرات للولايات المتحدة وليس انخفاض كمية الصادرات وبالتالى تكون الولايات المتحـــدة هى المستفيدة فى هذه الحاله وليست مصر .

ب – تأثير التعريفه الجمركية على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .

لنفترض أيضا أننا بصدد دولتين وهما الولايات المتحدة الامريكية ومصر ، وأن الأخيرة قامت بتخفيض ســـعر صرف الجنيه المصرى ، لزيادة الصادرات المصرية لأمريكا ، ولكن الأخيرة قامت برفع سعر التعريفـــة الجمركيـــة على وارداتها ، ففى هذه الحاله لن يؤدى تخفيض سعر صرف الجدنيه المصرى إلـــى زيـــادة الصـــادرات المصريـــة لأمريكا ، وذلك نظرا لأن أسعار الصادرات المصرية ستظل مرتفعة بالنسبة للمستهلكين الأمريكييـــن رغـــم تخفيـــض سعر صرف الجنيه المصرى وذلك بسبب ارتفاع أسعار التعريفه الجمركية الامريكية على الصـــادرات المصريـــة ، وتكون الولايات المتحدة الامريكية هى المستفيدة من التجارة الخارجية فى هذه الحاله وليست مصر.

---

(١) انظر د/ احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧

ويلاحظ أنه بعد ظهور منظمة التجارة العالمية (WTO) THE WORLD TRADE ORGANIZATION

عام ١٩٩٥ ، وتعديل اتفاقية الجــات GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE (GATT) عام ١٩٩٤ فقد يحدث انخفاض فى حدة العقبات السابقة بصورة تدريجية ، وذلك اذا تم تنفيذ ما تقضى بــه نصوص هذه الاتفاقية بحسن نية من كل الدول الاعضاء فى هذه المنظمة .

خامسا : تأثير ردود أفعال المنتجين الأجانب على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .

أ – تأثير ردود أفعال المنتجين الأجانب بالنسبة لتخفيض الواردات المصرية

إذا قامت الحكومة المصرية بتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى وذلك لتخفيض قيمة الواردات من الخــارج ، من خلال رفع أسعار الواردات فإن المنتجين الأجانب الذى يقومون بالتصدير لمصر لن يقفوا مكتوفى الأيدى أمام هــذا الإجراء ، وذلك حتى يحافظوا على أسواقهم الخارجية وحتى يحافظوا على حد أدنى من الربح ، وبالتالى ســيعمدون إلى خفض أسعار السلع التى يقومون بتصديرها لمصر ، وبالتالى فإن الارتفاع فى أسعار الواردات الذى ترتب علــى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى سيتلاشى أثره بسبب قيام المنتجين الأجانب بتخفيض أسعار صادرتهم لمصــر ، وبالتالى فإن تخفيض قيمة الجنيه المصرى لن يؤدى إلى تخفيض قيمة الواردات بل قد تتزايد مما يؤدى إلى اســتمرار العجز فى ميزان المدفوعات .

ورغم كل ما سبق فان اتفاقية الجات الجديدة (١٩٩٤) تعطى البلدان الاعضاء الحق فى اتخاذ بعض الاجــراءات لمكافحة الاغراق الذى قد تتعرض له .

ب – تأثير ردود أفعال المنتجين الأجانب بالنسبة لزيادة الصادرات المصرية .

إذا قامت الحكومة المصرية بتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لزيادة قيمــة الصــادرات للخــارج ، فــإن المنتجين الأجانب سيردون على هذا الإجراء باجراء مضاد ، وذلك للحفاظ على أسواقهم من المنتجــات المصريــة ، حيث أنهم سيقومون بتخفيض أسعار منتجاتهم بنسبة أكبر من نسبة التخفيض التى حدثت فى أسعار المنتجات المصريــة بعد تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، ولذلك فلن يؤدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى إلــى زيــادة الصــادرات المصرية فى هذه الحاله ، وفى نفس الوقت سيؤدى إلى زيادة قيمة الواردات الأمر الذى يعنى تزايد حدة العجــز فــى ميزان المدفوعات ، وذلك اذا لم يتم مواجهة هذه الاجراءات باجراءات مضادة

سادسا : تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الدخل القومى .

أ – تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الدخل القومى فى مصر

إذا إفترضنا أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى رغم كل العقبات السابقة أدى إلى تزايد قيمة الصــادرات المصرية ، فما هو الأثر المترتب على ذلك ؟ من المعروف أن زيادة قيمة الصادرات من شأنها أن تؤدى إلــى زيــاده مستوى الدخل القومى وفقا لمضاعف التجارة الخارجية ، وستؤدى هذه الزيادة إلى زيادة واردات الدولة طبقــا للميــل

الحدى للاستيراد فيهما ، وعلى ذلك فإن ما نأخذه باليمين سندفعه بالشمال ، ولايكون هناك أى فائدة عمليـــه مـــن وراء تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى [١] .

ب – تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الدخل القومى فى الخارج

وإذا افترضنا انخفاض قيمة الواردات المصرية من الخارج ، كأثر لتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى رغـم القيود السابقة ، فإن ذلك سيؤدى إلى انخفاض مستوى الدخل القومى فى البلدان التى تدخل فى علاقـات تجاريـة مـع مصر ، وذلك وفقا لمضاعف التجارة الخارجية ، وسيترتب على ذلك انخفاض طلب هذه البلـدان علـى الصـادرات المصرية طبقا للميل الحدى للاستيراد ، ويترتب على ذلك ضياع الفائدة من تخفيض قيمـة الجنيـه المصـرى ، لان تخفيض الواردات من الخارج أدى إلى تخفيض الطلب على الصادرات المصرية ، وبالتالى استمرار العجز فى مـيزان المدفوعات [٢]

ومن كل ما سبق نستطيع أن نقرر أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ليس هو ذلـك العـلاج السـحرى الكفيل بالقضاء على العجز فى ميزان المدفوعات المصرى وذلك نظرا للآثار السلبية التى صاحبت هذه السياسـة فـى مصر على النحو السابق ، بالإضافة إلى تعارض هذه السياسة مع كل من السياسة المالية وسياسة النقدية كمـا سـبق وأن أوضحنا قبل ذلك .

ونرى أن الاقتصاد المصرى يحتاج إلى تبنى سياسة سعر صرف تحقق المصلحة الكلية لمصر (بالتضافر مـع السياسات الاقتصادية الأخرى الملائمة) .

وأرى أن ذلك يتطلب الخطوات التالية :-

الخطوة الأولى : تحديد القيمة الحقيقية لسعر صرف الجنيه المصرى بعيدا عن المضاربات التى قد تؤدى إلـى زيادة قيمته أو خفضها .

الخطوة الثانية : تثبيت القيمة الحقيقية للجنية المصرى إذا ارتفعت القيمة غير الحقيقية بسبب المضاربات علـى سعر صرف الجنيه المصرى من خلال تدخل البنك المركزى المصرى فى السوق ببيـع أو شـراء النقـد الأجنبـى للمحافظة على القيمة الحقيقية للجنية المصرى ، وإذا كانت موارد البنك المركزى غير كافية لتحقيق ذلك يمكن فـرض بعض القيود المباشرة للوصول لهذا الهدف .

الخطوة الثالثة : يتم اختبار أثر القيمة الحقيقية لسعر صرف الجنيه المصرى على الاقتصاد المصرى ككل

الخطوة الرابعة : يتم المحافظة على تثبيت القيمة الحقيقية لسعر صـرف الجنيـه المصـرى أو تخفضيـها أو رفعهما بأى طريقة إذا كان من شأن ذلك تحقيق المصلحة الكلية للاقتصاد المصرى .

---

[١] انظر : د / احمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧

[٢] انظر: د / احمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨

الخطوة الخامسة : إذا ترتب على سياسة سعر الصرف هذه أى أضرار بالمجتمع الدولى ، فيجب الدفاع عن ذلك من خلال عده طرق وهى : -

- النداء بالمعامله بالمثل ، حيث تلجأ البلدان ذات الفائض فى ميزان المدفوعات إلى الحفاظ على هذا الوضع بشتى الطرق ، ولذلك فيجب على البلدان ذات العجز أن تعالج هذا العجز بشتى الطرق أيضا ، وتكون الاولوية فى استخدام الإجراءات التقيدية للبلدان النامية وليس للبلدان المتقدمة (وإن كان الواقع عكس ذلك) لتحقيق التوازى الاقتصادى الداخلى والخارجى .

- فى حالة رفض الاخذ بالحجة السابقه فيتم مطالبة بلدان الفائض بمساعدة بلدان العجز ومنها مصر بالقضاء على هذا العجز ، وقد يكون ذلك بزيادة المنح النقدية والعينية لبلدان العجز ، لعلاج مشكلاتها الاقتصادية سواء الداخلية ام الخارجية .

- وحتى يتم الوصول إلى الأهداف السابقة لابد أن تتكاتف البلدان العربية والاسلامية والنامية لاتخاذ موقف موحد ضد البلدان الغنية التى تعترض على الإجراءات السابقة ، وقد يقتضى الامر مقاطعة منتجات البلدان التى لاتستجيب لمطالبات البلدان ذات العجز فى ميزان المدفعوعات والاعتماد على منتجات البلدان التى توافق على هذه المطالبات وزيادة التعاون التجارى العادل معها وأرى أن من شأن ذلك أن يحسن وضع البلدان النامية فى محيط الاقتصاد الدولى ، وبالتالى يتحسن الوضع الاقتصادى فى هذه البلدان لتصبح العلاقات الاقتصادية الدولية والمحلية اكثر عدلا واكثر توازنا مما يؤدى إلى سيادة الرفاهية والامن المحلى والدولى ، وبذلك ينعم العالم أجمع بالنعم التى سخرها الله له فى هذه الحياة .

وبذلك نكون قد أنتهينا من بحث مدى ملاءمة سياسات التثبيت الاقتصادى التى ينادى بها صندوق النقد الدولى فى مصر ، وبذلك نكون قد أنتهينا أيضا من دراسة تقييم سياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى مصر ، وننتقل بعد ذلك لعرض نتائج وتوصيات هذه الدراسة .

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

قسمت الرسالة إلى أربعة أبواب منها باب تمهيدي ، تضمن فصلين :

الأول عرضنا فيه ظاهرة العجز فى موازين المدفوعات ودور الصندوق فى علاجها ، وأتضح لنـــا أن العجـــز يعنى تزايد جانب المدين عن جانب الدائن فى العمليات المستقلة فى ميزان المدفوعات ، وإن العجز بهذا المعنـــى قـــد يكون مؤقت وقد يكون دائم والأول عادة ما تعانى منه البلدان المتقدمة أما الثانى فتعانى منه البلدان النامية ، ورأينـــا أن العجز الذى تعانى منه البلدان النامية إنما يرجع للعديد من الأسباب الخارجية والداخلية ، ومـــن الأســـباب الخارجيـــة للعجز فى موازين مدفوعات البلدان النامية التقلبات فى الأسعار العالمية للبترول والارتفاع فى أسعار الفائدة والركـــود الاقتصادى العالمى ، وتدهور معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، ومن الأسباب الداخلية للعجـــز فـــى موازيـــن المدفوعات إتساع فجوه الموارد المحلية ، ونمط التنمية والتصنيع وتزايد معدلات التضخم وهـــروب رؤوس الأمـــوال للخارج ، ورأينا أن العجز الدائم فى ميزان المدفوعات أيا كان سببه يؤدى إلى العديد من الآثار الضاره على الاقتصـــاد وفى مقدمه هذه الآثار تزايد أعباء المديونية وبحثنا فى هذا الفصل أيضا دور صندوق النقد الدولى فى عـــلاج ظـــاهرة العجز فى موازين المدفوعات ، ورأينا أن الصندوق ملزم وفقا للاتفاقية المنشئة له بأن يقوم بتقديـــم التمويـــل الـــلازم لمساعدة البلدان الأعضاء التى تعانى من عجز فى ميزان المدفوعات ، ورأينا أن هناك عدة مبادئ تحكـــم الصنـــدوق عند تقديمه للدعم المالى للبلدان الأعضاء وهى المساواة بين الأعضاء فى إتاحة الموارد ، وحاجة مـــيزان المدفوعـــات وضرورة التقيد بمشروطين الصندوق والتدرج فى تقديم هذه الموارد ثم إعادة شراء البلد العضو للعمـــلات التـــى قـــام بالحصول عليها من الصندوق وعرضنا للتسهيلات التى يقوم الصندوق بتقديمها للبلدان الأعضاء وكان مجمـــوع هـــذه التسهيلات إحدى عشرة تسهيلاً ، وعرضنا بعد ذلك للمشروطين التى يتطلبها الصنـــدوق للحصـــول علـــى تســـهيلاته السابقة حيث عرضنا لشكل المشروطية وأساسها ثم درجة المشروطين وتطورها .

وفى الفصل الثانى من الباب التمهيدى عرضنا لتشخيص صندوق النقد الدولـــى لمشـــكلات البلـــدان الناميـــة الاقتصادية ، ورأينا أنه على الرغم من إعتراف الصندوق بوجود أسباب خارجيـــة وداخليـــة للعجـــز فـــى موازيـــن المدفوعات إلا إنه لا يعطى إهتمام للأسباب الخارجية للعجز ويتناسى هذه الأسباب عند تصميمـــه لسياســـات التثبيـــت الاقتصادى ، وكان ذلك محلا للنقد من العديد من الاقتصاديين ، ثم أتبعنا ذلك بتحديـــد المقصـــود بسياســـات التثبيـــت الاقتصادى التى يتبناها الصندوق ورأينا أنها تلك السياسات التى تهدف إلى إستعادة التوازن فـــى الاقتصـــادات الكليـــة خلال الأجل القصير ، وهى تشمل السياسة المالية والنقدية وسعر الصرف ، وفرقنا بين هـــذه السياســـات وسياســـات التصحيح الهيكلى ، فإذا كانت الأولى تهتم بالتصحيح الاقتصادى فى الأجل القصير فإن الثانية تـــهتم بـــهذا التصحيـــح خلال الأجل المتوسط والطويل ، وهذه السياسات الأخيرة يقصد بها تلك السياسات التى تـــهدف إلـــى تحســـين كفـــاءة الموارد الاقتصادية ومواصلة النمو الاقتصادى لمستوى معقول وفرقنا بعد ذلك بين سياسات التثبيت التقليديـــة وغـــير التقليدية ، ورأينا أن الأولى هى تلك التى يطالب بها صندوق النقد الدولى أما الثانية فهى

التى يتبناها الهيكليون لمكافحة التضخم من خلال تجميد الأسعار والأجور والسياسات المالية والنقدية التقييدية وقد تم تطبيقها فى بعض البلدان كالأرجنتين والمكسيك والبرازيل وإسرائيل ، ولقد نجحت هذه السياسات فى بعض البلدان وفشلت فى بلدان أخرى .

ثم عرضنا بعد ذلك لاهداف سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق ورأينا أنها تتمثل فى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات وتخفيض معدلات التضخم ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادى ، ثم عرضنا بعد ذلك لكيفية تصميم سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق ، وبينا أن تصميم الصندوق لهذه السياسات يقوم على أساس أن الأنفاق الكلى فى البلد المعنى قد يكون اكبر أو أقل من الدخل المحلى ، وأن الفارق بينهما يتمثل فى ميزان الحساب الجارى ، وعلى ذلك فإذا زاد الأنفاق عن الدخل فمعنى ذلك أن هناك عجز فى هذا الميزان أما إذا كان الأنفاق الكلى (الاستيعاب) أقل من الدخل(قيمة الإنتاج المحلى) فمعنى ذلك أن هناك فائق فى ميزان الحساب الجارى ، وعلى ذلك فإن الصندوق يقوم بتبنى نوعين من السياسات الأولى تهدف إلى تخفيض الاتفاق الكلى خلاله لاجل القصير وهى سياسات التثبيت الاقتصادى والنوع الثانى من السياسات يهدف إلى زيادة الدخل أو الناتج المحلى خلال الأجل المتوسط والطويل وهى سياسات التصحيح الهيكلى وتسمى السياسات الأولى أيأ سياسات جانب الطلب والثانية سياسات جانب العرض .

ثم عرضنا بعد ذلك للأسس النظرية التى يعتمد عليها الصندوق لتصميم سياسات التثبيت الاقتصادى ورأينا كيف أن الصندوق قد تأثر بالتحليل النقدى لميزان المدفوعات الذى قام بولاك بوضعه فى عام ١٩٥٧ ، وعرضنا بعد ذلك لجوهر سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق فعرضنا فى البداية للسياسة النقدية ، ورأينا أن الصندوق يعتمد بصفة أساسية على الأدوات المباشرة للسياسة النقدية ولكنه بدأ فى التحول إلى الأدوات غير المباشرة فى الفترة الأخيرة نظراً للآثار الضارة – والتى أثبتها الواقع – للأدوات المباشرة للسياسة النقدية ، ويعتمد الصندوق بصفة أساسية على رفع أسعار الفائدة ووضع سقوف إئتمانية لتقييد المعروض النقدى فى الاقتصاد فى معظم برامجه للتثبيت الاقتصادى .

ثم عرضنا بعد ذلك لجوهر السياسة المالية التى يتبناها الصندوق ورأينا أن الصندوق يتبنى مجموعة من الإجراءات لزيادة الإيرادات العامة مثل الإصلاح الضريبى و تحسين أداء المشروعات العامة والخصخصة ومجموعة من الإجراءات لتخفيض النفقات العامة كتخفيض الأنفاق على الدعم والاستثمار العام والأجور والمرتبات ، ثم عرضنا بعد ذلك لسياسة سعر الصرف التى يطالب بها الصندوق فى برامجه للتثبيت الاقتصادى ورأينا أنه ينادى بضرورة تخفيض سعر الصرف لان من شأن ذلك أن يؤدى إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات الأمر الذى يعجل بعلاج العجز ميزان المدفوعات ، كما رأينا إنه يطالب أيضا بضرورة توحيد أسعار الصرف.

وفي الباب الأول من الرسالة قمنا باختبار الأداء الاقتصادى لسياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادى في مصر ، واعتمدنا في القيام بعملية الاختبار هذه على أشهر أداتين استخدمهما الاقتصاديون لاختبار سياسات صندوق النقد الدولي على المستوى الدولي:

والاداة الأولى هي : -

مقارنة نتائج السياسة التي يتبناها الصندوق بنتائج السياسة التي كانت مطبقة قبل الأخذ بسياسة الصندوق .

والاداة الثانية هي : -مقارنه نتائج السياسة التي تبناها الصندوق بالنتائج التي كانت مستهدفه من وراء هذه السياسة ، بمعنى مقارنه ما هو كائن بما ينبغي أن يكون من وجه نظر الصندوق ، وقسمنا الدراسة في هذا الباب إلى ثلاثة فصول خصصنا **الفصل الأول** منها لاختبار أداء السياسة المالية وقسمنا الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بحثنا في **المبحث الأول** أدوات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق في برامجه الأربعة للتثبيت الاقتصادى مع الحكومة المصرية منذ برنامج ١٩٧٧ إلى برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادى ويلاحظ أن الأدوات التي طالب بها الصندوق في مصر هي نفس الأدوات التي يطالب بها في كل البلدان التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها وتلجأ إليه للحصول على تسهيلاته المختلفة لمواجهة هذا العجز وللحصول على التمويل من المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تشترط ضرورة الاتفاق مع الصندوق قبل الحصول على التمويل ، وتتلخص هذه الأدوات في مجموعة إجراءات تستهدف زيادة الإيرادات العامة كالإصلاح الضريبي برفع أسعار بعض الضرائب وتوسيع قاعدة البعض الأخر ، بالإضافة إلى رفع أسعار بيع منتجات القطاع العام ، وخصخصة بعض شركات القطاع العام لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة ، وفي جانب النفقات العامة نجد الصندوق يطالب بضرورة تخفيض الإنفاق العام على الدعم والاستثمارات العامة والأجور والمرتبات وفي **المبحث الثاني** من الفصل الأول اختبرنا مدى تطور العجز في الموازنة العامة للدولة ، سواء في برنامج ١٩٧٧ أم في برنامج ١٩٨٧ أم في برنامج ١٩٩١ من خلال استخدم أدوات الاختبار السابق الإشارة إليها وإنتهينا من هذا الاختبار إلى أن نجاح السياسة المالية في زيادة الإيرادات العامة وتخفيض النفقات العامة كان نجاح مؤقت وجزئي ، وسبب هذه النتيجة أن السياسة المالية للصندوق قد تنجح في سنة من السنوات في زيادة الايرادات وتخفيض النفقات وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة - كما حدث في عام ١٩٧٧ - ولكنها لاتنح في تحقيق هذه النتائج في السنوات التالية لذلك ، ولذلك يقال أن هذا نجاح مؤقت ، أيضا قد تنجح السياسة المالية التي يتبناها الصندوق في زيادة الايرادات العامة في سنة ما ولكنها في نفس السنة قد تفشل في تخفيض النفقات العامة و (أو) في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، - كما حدث في عام ١٩٨٨ أو عام ١٩٩١ - ولذلك يقال أن هذه السياسة التي يتبناها الصندوق في مصر نجحت نجاحا جزئيا .

وهذا النجاح المؤقت والجزئى تم الوصول إليه بمقارنه كل من قيمة الايرادات العامة ومعدل نموها السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق بوضعها قبل الاتفاق وأيضا من خلال مقارنه هذه النتائج بعد الاتفاق مع الصندوق بالمستهدف الذى كان يسعى إليه الصندوق ، ورأينا أن الصندوق والحكومة كلاهما يسعى إلى تحقيق تزايد تدريجى فى قيمة الايرادات العامة ومعدل نموها السنوى وتخفيض تدريجى أيضا لقيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى ولقيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة ومعدل نموه السنوى .

وفى **المبحث الثالث** من الفصل الأول من الباب الأول اختبرنا مدى تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة ، ووجدنا إنه حدث انخفاض ملحوظ فى الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز بعد الاتفاق مع الصندوق منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٧ وإبتداء من عام ١٩٨٨ لم يتم الاعتماد على التمويل الخارجى للعجز ، وأصبح هناك تيار من المدفوعات للخارج لسداد القروض الخارجية ، وتم الرجوع مرة أخرى إلى التمويل الخارجى للعجز فى الموازنة العامة للدولة عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، ولكنه فى نفس الوقت تزايد الاعتماد على التمويل المحلى للعجز طوال الفترة محل البحث حتى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ ، حيث تحقق فائض فى الموازنة العامة للدولة إبتداء من عام ١٩٩٣ ثم ظهر العجز بعد ذلك ، وفيما يتعلق بالتمويل المحلى للعجز وجدنا تزايد الاعتماد على تمويل هذا العجز من السلطات النقدية من خلال إصدار أذونات الخزانة وانخفض الاعتماد على تمويل العجز من الجهاز المصرفى ، وابتداءا" من عام ١٩٨٦ نجد أن الجهاز المصرفى توقف عن تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة وذلك طبقا لإحصائيات صندوق النقد الدولى عن مالية الحكومة ، وظهر هناك تيار من المدفوعات الحكومية لسداد ديونها للجهاز المصرفى ابتداءا" من عام ١٩٨٦ ، ثم ظهر التمويل المصرفى للعجز مرة أخرى ابتداءا" من عام ١٩٩٥/١٩٩٦ ، وكل ذلك يعنى عدم نجاح السياسة المالية التى تبناها الصندوق فى مصر ، فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وذلك لأنها أدت إلى إهدار جزء كبير من المدخرات المحلية لتمويل نفقات قد لا تكون منتجة فى الوقت الذى يحتاج فيه الاقتصاد لهذه المدخرات لزيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج الكلى لمواجهة الطلب المتزايد ولتخفيض معدلات التضخم المتزايدة ، ولزيادة معدلات العمالة وتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات ، أيضا كان من شأن تمويل العجز من البنك المركزى أثر كبير فى زيادة معدلات التضخم فى البلد فى نفس الوقت فإنه ليس مؤكدا أن هذا التمويل يتم إستخدامه لزيادة الاستثمارات العامة والذى يؤكد الشك فى استخدام هذا التمويل استخداما جاريا هو اتجاه الدولة إلى تخفيض الإنفاق على الاستثمار العام الأمر الذى يعنى تزايد معدلات التضخم فى الاقتصاد .

أنتقلنا بعد ذلك لاختبار أداء السياسة النقدية فى **الفصل الثانى** من الباب الأول ، وعرضنا فى **المبحث الأول** من هذا الفصل إلى أدوات السياسة النقدية التى طالب بها الصندوق الحكومة المصرية منذ عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٦ ، ووجدنا أن الصندوق طالب بضرورة تخفيض المعروض النقدى فى الاقتصاد المصرى من خلال رفع أسعار الفائدة

ووضع سقوف ائتمانية ، منذ عام ١٩٩١ اتجه الصندوق إلى تبنى بعض الأدوات غير المباشرة للتحكم فى حجم المعروض النقدى فى مصر ، وقمنا فى **المبحث الثانى** من هذا الفصل باختبار مدى تطور المعروض النقدى فى مصر خلال الفترة محل الدراسة ، وانتهينا إلى نفس النتيجة التى انتهينا إليها بصدد السياسة المالية التى يتبناها الصندوق فى الفترة محل البحث ، حيث وجدنا أن السياسة النقدية التى تبناها الصندوق نجحت نجاحا مؤقتا وجزئيا بالمقارنة بالفترة السابقة عليها وبالمقارنة بالمستهدف ، فهى نجحت نجاحا مؤقتا ، لأنها نجحت فى تخفيض معدل النمو السنوى للمعروض النقدى (النقود) فى سنة من السنوات ولكنها فشلت فى الحفاظ على هذا الوضع ، حيث تزايدت معدلات نمو المعروض النقدى فى معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالمقارنة بما كان مستهدفا" ، أيضا تزايدت قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى معظم الفترات التالية للاتفاق مع الصندوق، وكان هناك تباعد بين معدلات نمو المعروض النقدى ومعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق وبالمقارنة بما هو مستهدف .

وفى **المبحث الثالث** من هذا الفصل قمنا باختبار مدى تطور الائتمان المحلى ، ووجدنا أن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى لم ينخفض كما كان يأمل الصندوق بعد الاتفاق إلا إبتداءا" من عام ١٩٩١ ، ثم أخذ فى الارتفاع منذ عام ١٩٩٤/١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ وإن كان هذا الانخفاض لم يكن بصورة تدريجية حيث أنه كان ينخفض ثم يرتفع قليلا ، وكان عام ١٩٩٢ هو العام الذى انخفض فيه معدل نمو الائتمان المحلى بنسبة كبيرة ، وبالنسبة للائتمان المقدم للحكومة لم ينخفض كما كان يأمل الصندوق طوال الفترة محل الدراسة إلا بنسبة بسيطة فى عام ١٩٧٧ وفى الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وفى نفس الوقت فإن الائتمان المقدم للقطاع الخاص لم يتزايد كما كان يطمع الصندوق إلا فى عام ١٩٧٧ ، وفى الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨/١٩٩٧ كل ذلك يؤكد عدم نجاح السياسة النقدية فى تحقيق أهدافها وفى تحقيق وضع أفضل من الوضع الذى ساد قبل الأخذ بهذه السياسة ، وكل ما حققته هو بعض النجاح المؤقت والجزئى الذى لا يبرر

التضحية بالعديد من الأهداف الأخرى الأكثر أهمية للاقتصاد ، وإن كان أداء السياسة النقدية تحسن إلى حد ما فى ظل برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادى .

وفى الفصل الثالث من الباب الأول اختبرنا أداء سياسة سعر الصرف حيث عرضنا فى **المبحث الأول** من هذا الفصل لسياسة سعر الصرف التى طالب بها الصندوق فى مصر منذ برنامج ١٩٧٧ ، وتبين لنا من ذلك أن الصندوق كان يطالب دائما بضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على أساس أن قيمته مبالغ فيها وأن ذلك من شأنه أن يسبب العديد من المشكلات الاقتصادية سواء الداخلية أم الخارجية للاقتصاد المصرى ووجهة نظر

الصندوق أن من شأن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى أن يخفض العجز فى ميزان المدفوعات من خلال زيـــادة الصادرات والاستثمار والتحويلات ومن خلال تخفيض الواردات.

وفى **المبحث الثانى** اختبرنا مدى تطور الصادرات والواردات خلال الفـترة محـل الدراســة ١٩٧٥ - ١٩٩٣ وتبين لنا أن معدل النمو السنوى للصادرات لم ينمو خلال هذه الفترة إلا فى بعض الأعـــوام القليلــة كعــام ١٩٧٧ ، ١٩٧٩،١٩٨٧،١٩٨٩،١٩٩١ ويلاحظ على معدلات نمو الصادرات فى هذه السنوات أنها فى بعض هـــذه السـنوات كعام ١٩٩١ أقل من المعدل السائد للاتفاق مع الصندوق ، أما بالنسبة لتغطية الصادرات للواردات •

فقد كانت متزايدة فى عام ١٩٧٧ - ١٩٨٧ - ١٩٩١ فقط وهى السنوات التى تم فيها الاتفاق مع الصندوق على برامج للتثبيت الاقتصادى ، أما الأعوام الأخرى فكانت نسبة تغطية الصـــادرات للـــواردات منخفضـــة بعـــد الاتفـــاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالتالى لم يتحقق المستهدف الذى كان يسعى اليه الصندوق بصـــورة كاملـــة ســـواء بالنسبة لمعدل النمو السنوى للصادرات أم بالنسبة لتغطية الصادرات للواردات .

وبالنسبة للواردات فيلاحظ أن معدل نموها السنوى لم ينخفض طوال الفترة التالية للاتفاق إلا فى عـــام ١٩٨٩- ١٩٩١ - ١٩٩٢- أما بقية السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق سواء فى برنـــامج ١٩٧٧ أم ١٩٨٧ أم ١٩٩١ فقـد كان معدل النمو السنوى للواردات أكبر من المعدل الذى ساد قبل الاتفاق ، وكانت النتيجة أن المســـتهدف الـــذى كـــان يسعى إليه الصندوق لم يتحقق إلا بصورة مؤقتة فى بعض السنوات وبصورة جزئية فى أحد المتغـــيرات فمثـــلا قـــد تتزايد الصادرات ولكن الواردات قد لا تنخفض ، أو تنخفض الواردات لكن الواردات قد لا تتزايد .

وفى **المبحث الثالث** اختيارنا مدى تطور العجز فى الحساب الجارى ووجدنا أن معدل النمو السنوى للعجز فـــى الحساب الجارى لم ينخفض فى الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق إلا فى بعض السنوات حيث انخفض هذا المعدل فـــى عام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩١ أما منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣ فقد كان هناك فائض فـــى الحســـاب الجـــارى ، ولكن يلاحظ أن معدل نمو هذا الفائض كان متقلبا بين الارتفاع و الانخفاض ، وفى السنوات الأخرى كان معدل نمـــو العجز فى الحساب الجارى مرتفعا" بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق مع الصندوق ، وهـــذا يعنـــى أن المســـتهدف الذى كان يسعى إليه الصندوق فيما يتعلق بتخفيض العجز فى الحساب الجارى لم يتحقق طوال الفترة التاليـــة للإتفـــاق مع الصندوق فى البرامج الثلاثة للتثبيت الاقتصادى ، ولكن تحقق فى بعض هذه السنوات ولم يتحقق فى الباقى ، وهـــذا يعنى أن هناك نجاحا" مؤقتا" - وذلك بافتراض أن هذا النجاح كان سببه سياسة سعر الصرف التى تبناهـــا الصنـــدوق لسياسة سعر الصرف التى تبناها الصندوق ، ومع ذلك فإن العجز فى الحساب الجارى كنسـبة مـــن النـــاتج المحلـــى الإجمالى قد انخفض فى عام الاتفاق مع الصندوق والعامين التـــاليين لـــه فـــى برنـــامجى ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ للتثبيـــت الاقتصادى ، أما بالنسبة لبرنامج ١٩٩١ فقد كان هناك فائض فى الحساب الجارى منذ العام السابق على الاتفاق ،

ورغم كل ذلك فالنتيجة الأساسية فى هذا المبحث هو النجاح المؤقت لسياسة سعر الصرف فى تخفيض العجز فى الحساب الجارى ويلاحظ أن الصندوق لم يطالب بأى إجراءات تتعلق بسعر صرف الجنيه المصرى فى برنامج ١٩٩٦ ، ولذلك فإن سياسة سعر الصرف فى هذا البرنامج لم تكن محلا للاختبار .

وفى الباب الثانى قمنا باختبار بعض الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات صندوق النقد الدولى للتثبيت الاقتصادى فى مصر ، وذلك لمعرفة مدى تحسن الأداء الاقتصادى الكلى فى ظل سياسات الصندوق ، حيث أن تحسن هذه المؤشرات الكلية يعنى سلامة وقوة هذه السياسات أما إخفاق هذه المؤشرات فهو يعنى ضعفا" وعدم ملائمة هذه السياسات ، واختبارنا لبعض الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت أعتمد على نفس أداتى الاختبار اللتين اعتمدنا عليهما فى اختبار الأداء الاقتصادى لسياسات التثبيت وهما :-

١- ***مقارنة نتائج السياسة بعد الاتفاق بنتائج السياسة التى كانت مطبقة قبل الاتفاق***

٢- ***مقارنة نتائج السياسة بعد الاتفاق بالنتائج المستهدفة .***

وفى هذا الباب ستكون المقارنة :-

أ - بين نتائج سياسات التثبيت على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بعد الاتفاق ، وبين نتائج السياسات التى كانت مطبقة قبل سياسات الصندوق على نفس المتغيرات الاقتصادية الكلية .

ب- بين النتائج الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت بعد الاتفاق وبين النتائج الاقتصادية الكلية المستهدفة لسياسات التثبيت .

وعلى ذلك قسمنا الدراسة فى هذا الباب إلى خمسة فصول .

اختبرنا فى الفصل الأول العجز فى ميزان المدفوعات ، وتبين لنا من هذا الاختبار أن معدل النمو السنوى للعجز فى ميزان المدفوعات قد تزايد فى بعض السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق ، وقد تناقص فى البعض الآخر ، حيث تزايد هذا العجز فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٦/١٩٩٧ ، وانخفض فى باقى الأعوام -وظهر فائض فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ - على أساس أن الاختبار يشمل عام الاتفاق والعامين التاليين له - خلال البرامج الأربعة للتثبيت الاقتصادى ، وفى نفس الوقت انخفض العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى معظم السنوات التالية للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وهذا يشير إلى أن هناك تحسن فى وضع العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد الاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق ، مما يعنى تحقق المستهدف بصورة مؤقتة نظرا لأنه لم يتحقق طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق خلال البرامج الأربعة ، وإنما تحقق فى معظم سنوات هذه الفترة .

وفى الفصل الثانى : اختبرنا الاحتياطيات الدولية لمصر ، وذلك لمعرفة مدى تزايد أو تناقص هذه الاحتياطيات فى ظل سياسات التثبيت التى يتبناها الصندوق ، ووجدنا أن معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية قد تزايد بنسبة كبيرة فى بعض السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق ، وقد انخفض فى البعض الأخر بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق حيث ارتفع هذا المعدل فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ وانخفض فى باقى الأعوام التالية للاتفاق فى البرامج الأربعة محل البحث بالمقارنة بالفترة السابقة على الاتفاق فى هذه البرامج ، أيضا وجدنا أن الاحتياطيات كنسبة من الواردات قد تزايدت فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣، ١٩٩٧ وانخفضت فى باقى الأعوام التالية للإتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق فى البرامج الأربعة أيضا ، وأخيرا تبين لنا أن عدد شهور الواردات التى تغطيها الأحتياطيات قد تزايد فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٧ وانخفض فى باقى الأعوام بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق فى البرامج الأربعة ، وكل ذلك يؤكد نجاح سياسات التثبيت فى تحسين وضع الاحتياطيات الدولية لمصر ، ولكن هذا النجاح يعد نجاحا مؤقتا ، لأنه لم يستمر بصورة مطردة ، فقد يحدث تحسن فى عام ثم يأتى العام التالى له بدون تحسن أو بتدهور فى وضع هذه الاحتياطيات سواء من ناحية معدل النمو السنوى أو من ناحية وضعها كنسبة من الواردات أو من ناحية عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات ، كما أن المستهدف لم يتحقق أيضا خلال الفترة التالية للإتفاق مع الصندوق فى البرامج الأربعة بصورة دائمة ، حيث أنه قد يتحقق فى بعض السنوات ولا يتحقق فى البعض الأخر .

أما الفصل الثالث : فقد خصصناه لاختبار معدلات التضخم ، وكانت نتيجة هذا الاختبار أن معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار الجملة قد تزايد فى معظم السنوات التالية للاتفاق وانخفض فى الباقى بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا المعدل فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ وانخفض فى اعوام ١٩٨٧ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣، ١٩٩٧ أما بالنسبة للقوة الشرائية للنقود المحسوبة على أساس الرقم القياسى العام لأسعار الجملة فقد انخفضت طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق فى البرامج الأربعة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، أيضا وجدنا أن معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين فى الحضر - وهو الذى يقصد عند الإشارة إلى معدل التضخم - قد تزايد أيضا فى بعض السنوات التالية للاتفاق وقد انخفض فى الباقى بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالنسبة للسنوات التى ارتفع فيها هذا المعدل فهى ١٩٧٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣ أما السنوات التى انخفض فيها هذا المعدل فهى ١٩٧٨ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٧ ، ولكن يلاحظ أن القوة الشرائية للنقود المحسوبة على أساس هذا الرقم قد انخفضت طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق فى البرامج الأربعة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وأيضا وجدنا أن معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لإسعار المستهلكين فى الحضر- وهو الذى يقصد عند الإشارة إلى معدل التضخم - قد تزايد فى السنوات التالية للاتفاق وقد انخفض فى الباقى بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالنسبة للسنوات التى ارتفع فيها هذا المعدل فهى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣ أم السنوات التى انخفض فيها هذا المعدل ١٩٧٨ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٧ ، ولكن يلاحظ أن القوة الشرائية للنقود المحسوبة على أساس هذا الرقم قد انخفضت طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق

في البرامج الأربعة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وعلى ذلك فالمستهدف الذى كان يسعى إليه الصندوق فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم بعد الاتفاق لم يتحقق إلا فى بعض السنوات القليلة أما معظم السنوات التالية للاتفاق فلم يتحقق فيها هذا المستهدف سواء تم حساب هذا التضخم على أساس معدل النمو السنوى للرقم القياسى العام لأسعار الجملة أم لأسعار المستهلكين فى الحضر ، أم لأسعار المستهلكين فى الريف ، وهذا يعنى أنه إذا كان قد تحقق نجاح لسياسات التثبيت فى تخفيض معدلات التضخم فى مصر ، فإن هذا النجاح لايمكن وصفه إلا بأنه نجاح مؤقت .

وفى الفصل الرابع قمنا باختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية ، وفى **المبحث الأول** من هذا الفصل وجدنا أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى قد تزايد فى بعض السنوات التالية للإتفاق مع الصندوق فى البرامج الاربعة بالمقارنة بالسنوات الأخرى التالية للاتفاق حيث تزايد فى أعوام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٧ ولكن يلاحظ أنه على الرغم من تزايد معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى هذه السنوات ، إلا أنها كانت أقل من المعدلات التى سادت قبل الاتفاق مع الصندوق ، ولذلك يمكن القول أن السياسات التى تبناها الصندوق للتثبيت الاقتصادى فى مصر لم تفلح فى رفع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى مستويات أعلى من المستويات التي كانت سائدة قبل الاتفاق أو حتى على الأقل إلى نفس هذه المستويات .

أما المبحث الثانى من هذا الفصل فقد خصصناه لاختبار المديونية الخارجية لمصر ، وظهر لنا أن معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية قد تزايد فى بعض السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق فى البرامج الأربعة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث تزايد هذا المعدل فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ ولكنه انخفض فى أعوام ١٩٧٨ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣، ١٩٩٧/١٩٩٦ ، أيضا تزايدت المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى أعوام ١٩٧٩ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٩ وانخفضت فى بقية السنوات التالية للاتفاق فى البرامج الأربعة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، أيضا تزايد معدل النمو السنوى لأعباء خدمة الدين الخارجي فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وانخفض فى بقية السنوات التالية للإتفاق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، ولكن يلاحظ أن أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد تزايدت فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وانخفضت فى بقية السنوات ، ويلاحظ أن فوائد الدين الخارجى قد تزايد معدل نموها السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وانخفض فى بقية السنوات التالية للأتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق فى البرامج الثلاثة الأولى ، كما تزايدت قيمة هذه الفوائد كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وعلى ذلك فإن المستهدف الذى كان يسعى إليه الصندوق فيما يتعلق بتخفيض حجم المديونية الخارجية وأعبائها لم يتحقق فى معظم الفترة محل الدراسة .

وفى الفصل الخامس ، قمنا باختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار فى ظل سياسات التثبيت التى يتبنها الصندوق ووجدنا أن معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى قد تزايد بعد الاتفاق مع الصندوق فى بعض السنوات بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق فى البرامج الثلاثة ، حيث تزايد فى أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٩ وانخفض هذا المعدل فى بقية السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل ذلك ، أيضا وجدنا أن الأستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قد تزايد فى بعض السنوات التالية للإتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث تزايد فى أعوام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٧/١٩٩٦ ، وانخفض فى بقية الأعوام .

أما بالنسبة للاستثمار الكلى فيلاحظ أن معدل نموه السنوى قد انخفض فى بعض السنوات التالية للإتفاق مع الصندوق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، حيث انخفض هذا المعدل فى سنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٢ ولم يتزايد إلا فى عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٣، ١٩٩٧/١٩٩٦، ١٩٩٨/١٩٩٧ ، بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، وبالنسبة للاستثمار الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فقد تزايد فى بعض السنوات التالية للاتفاق بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ومع ذلك فالملاحظ أن المستهدف الذى كان يسعى إليه الصندوق فيما يتعلق بتخفيض حجم الأستهلاك الكلى وزيادة حجم الاستثمار الكلى لم يتحقق فى معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق ، وهذا يدل على النجاح المؤقت لسياسات صندوق النقد الدولى فى هذا الصدد خلال الفترة محل الدراسة .

أما الباب الثالث فقد أهتم ببحث مدى ملائمة سياسات التثبيت التى تبناها الصندوق للاقتصاد المصرى ، وناقشنا فى **الفصل الأول** مدى ملائمة السياسة المالية ،

وتحدثنا فى **المبحث الأول** عن مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإنفاق العام ، وتبين لنا أن هذه الإجراءات لم تنجح فى تخفيض معدل نمو النفقات العامة بصفة دائمة و طردية طوال الفترة محل البحث كما أنها لم تنجح بصفة دائمة وطردية فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة طوال الفترة محل البحث (من ١٩٧٧- ١٩٧٩ ، ومن ١٩٨٧-١٩٨٩ ، ومن ١٩٩١-١٩٩٣ ومن ١٩٩٦-١٩٩٧/١٩٩٨) وذلك نظرا لأن هذه الإجراءات قد أدت إلى تخفيض معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو العجز فى الموازنة العامة للدولة فى بعض السنوات محل البحث ، كما حدث فى عام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ولكن بقية السنوات محل الدراسة شهدت تزايدا" فى معدل نمو النفقات العامة وتزايدا" فى معدل نمو العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وهذا يشير إلى عدم كفاية هذه الإجراءات ، لتخفيض معدل نمو كل من النفقات العامة والعجز فى الموازنة العامة للدولة ،

ثم عرضنا بعد ذلك لأثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة - والتى تبناها الصندوق فى برامجه الأربعة للتثبيت الاقتصادى - على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وتبين لنا أن تخفيض الدعم كأحد الإجراءات التى ينادى بها الصندوق فى جانب النفقات العامة لم يسهم فى تخفيض معدل النمو السنوى للواردات ولا فى تخفيض العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فى معظم السنوات محل الدراسة ، وذلك على عكس ما كان يتوقع الصندوق ، فالصندوق كان يرى أن من شأن تخفيض الإنفاق على الدعم أن يسهم فى تخفيض الواردات والعجز فى الحساب الجارى ، ولكن ذلك لم يتحقق إلا فى بعض السنوات القليلة ، وإن كان ذلك لا يرجع بصفة أساسية إلى تخفيض الإنفاق على الدعم وإنما لعوامل أخرى ، أيضا فإن تخفيض الإنفاق على الدعم لم يساهم فى زيادة الاحتياطات الدولية لمصر بصورة مطردة خلال الفترة محل البحث كما كان يتوقع الصندوق ، ولم يتزايد معدل نمو هذه الاحتياطات إلا فى سنوات الاتفاق مع الصندوق فقط فى

البرامج الاربعة وعام ١٩٩٢ ، ولم يتزايد بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ، رغم انخفاض الإنفاق على الدعم فى معظم هذه السنوات ، والواضح أيضا أن تزايد معدل النمو السنوى الحقيقى للإنفاق على الدعم فى عام ١٩٩٢ لم يصحبه انخفاض فى معدل النمو السنوى للاحتياطات بل صحبه تزايد فى هذا المعدل ، وعلى ذلك فإن ربط الصندوق بين تخفيض الإنفاق على الدعم وتزايد معدل النمو السنوى للاحتياطات الدولية ليس صحيحا" بصورة مجردة ، وذلك نظرا لوجود العديد من العوامل الأخرى التى قد تؤدى إلى تخفيض الاحتياطات رغم تخفيض الإنفاق

على الدعم أو العكس ، أيضا يلاحظ أن تخفيض الإنفاق الحقيقى على الدعم قد صاحبه تزايد فى معدلات التضخم فى معظم السنوات محل البحث ، وأن زيادة معدل نمو الإنفاق الحقيقى على الدعم قد صاحبه انخفاض فى معدلات التضخم كما حدث فى أعوام : ١٩٧٩، ١٩٩٢ ، ١٩٩٧/١٩٩٨. كما يلاحظ أننا وجدنا أن تخفيض الإنفاق الحقيقى على الدعم قد صاحبه انخفاض فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وأن زيادة معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الدعم قد لازمه تزايد فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى كما حدث فى أعوام : ١٩٧٩، ١٩٧٧، ١٩٩٧ ، وجدنا أيضا أن تخفيض الإنفاق على الدعم لم يصاحبه انخفاض فى معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية إلا فى عام ١٩٩٣ ، ولكن حدث العكس حيث أدى زيادة الإنفاق على الدعم والتحويلات الجارية إلى تخفيض معدل النمو السنوى للمديونية الخارجية كما حدث فى عام ١٩٩٢ ، ١٩٨٨ .

وقمنا بعد ذلك بمعرفة أثر تخفيض الإنفاق الحقيقى على الاستثمار ، وظهر لنا أن معدل النمو الحقيقى للإنفاق العام على الاستثمار قد انخفض فى معظم سنوات الفترة محل الدراسة ، وقد صاحب الانخفاض فى معدل نمو الإنفاق الحقيقى على الاستثمار العام انخفاض فى معدل النمو السنوى للصادرات كما حدث فى عام ١٩٧٨ وترتب على زيادة معدل النمو الحقيقى للإنفاق على الاستثمار العام زيادة فى معدل نمو الصادرات كما حدث فى عام ١٩٧٩ ، أيضا صاحب انخفاض الإنفاق الاستثمارى العام تزايد فى معدلات نمو الواردات كما حدث فى أعوام ١٩٧٨، ١٩٨٨، ١٩٩٣، كما صاحب معدل نموه الحقيقى انخفاض مماثل فى معدل نمو الواردات كما حدث فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ . أيضا صاحب هذا التخفيض تزايد فى العجز فى ميزان المدفوعات كما حدث فى عام ١٩٧٧ ، وتزايد العجز فى الحساب الجارى كما حدث فى عامى ١٩٨٨، ١٩٩١، وصاحبه أيضا" تحقيق فائض فى الحساب الجارى كما حدث فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، ويتضح لنا من ذلك أن تخفيض الإنفاق الاستثمارى لم يؤد إلى تزايد الصادرات وتخفيض الواردات وتخفيض العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات كما كان يتوقع الصندوق ، وهذا يعنى عدم كفاية هذا الإجراء لتحقيق المستهدف منه ، وبالإضافة إلى ذلك فإن تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى لم يصاحبه تزايد فى معدلات نمو الاحتياطات الدولية لمصر فى معظم الفترة محل الدراسة بل صاحبه انخفاض فى معدل نموها السنوى كما كان يتوقع الصندوق . وحتى فى السنوات التى صاحب فيها تخفيض الإنفاق الاستثمارى العام تزايد فى معدلات نمو الاحتياطات الدولية فإن ذلك لم يكن راجعا إلى تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى ، وذلك نظرا لتزايد الواردات فى هذه السنوات ، ولوحظ أيضا أن تزايد الإنفاق العام الاستثمارى قد صاحبه تزايد فى معدل نمو الاحتياطات الدولية، أيضا لاحظنا أن تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى قد صاحبه تزايد فى معدلات التضخم فى كل الفترة محل الدراسة باستثناء عام ١٩٩٧ ، وذلك نظرا للأثر الإيجابى لزيادة الاستثمار على الأسعار من ناحية أن زيادة الاستثمار ستؤدى إلى زيادة العرض وبالتالى تخفيض معدلات التضخم ، أيضا وجدنا أن تزايد الإنفاق العام الاستثمارى قد صاحبه انخفاض فى معدلات التضخم ، كما لاحظنا أن تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى قد صاحبه انخفاض فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى بعض السنوات ، وقد صاحبه تزايد فى هذا المعدل فى البعض الأخر ، وهذا قد يفسر الدور النشط الذى يمكن أن يلعبه القطاع الخاص لزيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، أيضا وجدنا أن تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى لم يصاحبه - كما كان يتوقع الصندوق - انخفاض فى معدلات نمو المديونية الخارجية أو أعباء خدمة الدين الخارجى أو فوائد الدين الخارجى ، حيث تزايدت هذه المعدلات رغم القيام بتخفيض معدلات النمو الحقيقى للإنفاق العام الاستثمارى باستثناء عام ١٩٩٧، ولعل أن هناك عوامل أخرى عديدة

غير الإنفاق العام الاستثمارى يمكن أن تؤثر على حجم المديونية الخارجية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية ، ولكننا افترضنا بقاء العوامل الأخرى على حالها .

أيضا لاحظنا أن الإنفاق الحقيقى على الأجور والمرتبات قد انخفض فى معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق ، ووجدنا أن من شأن لجوء الصندوق إلى تخفيض الإنفاق على الأجور والمرتبات من خلال تخفيض أجور العاملين فى الحكومة وليس تخفيض أعداد العاملين بها أن يؤدى إلى إلحاق الضرر بعدد كبير من الموظفين الجادين ، بالإضافة إلى إلحاق الضرر بالعمل العام وظهور الرشوة والفساد والعديد من المشكلات التى من شأنها أن تؤثر سلبا على عملية الإصلاح الاقتصادى خاصة فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة ، وبالإضافة إلى ما سبق فإننا وجدنا أن هناك بندا" من بنود الإنفاق العام لم ينخفض معدل نموه السنوى بعد الاتفاق مع الصندوق فى البرامج الثلاثة للتثبيت الاقتصادى بل تزايد معدل نموه على الرغم من أنه كان من الممكن تخفيض هذا المعدل بمساعدة الصندوق ، وهذا البند هو بند الإنفاق على مدفوعات فوائد الديون ، وهذا مما جعل البعض يتهم الصندوق بأنه وكيل للدائنين وأنه يعمل لمصلحة موكله – البلدان الدائن – ولذلك فهو لم ولن يطالب بتخفيض الإنفاق على مدفوعات الديون ، رغم أن مطالبته بذلك قد يفيد الفقراء ولن يضر الأغنياء كثيرا أما عدم مطالبته بذلك قد تلحق أكبر الضرر بالفقراء فى المجتمع من خلال تخفيض الإنفاق على الدعم والاستثمار والأجور والمرتبات وزيادة الضرائب سواء المباشرة أم غير المباشرة ، وانتهينا من كل ما سبق إلى عدم كفاية الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فى مجال النفقات العامة ، وذلك لضآلة الآثار الاقتصادية الإيجابية المترتبة عليها وكبر الآثار السلبية التى رتبتها هذه الإجراءات ، ولذلك فإن هذه الإجراءات لم تكن ملائمة ولن تكون كذلك فى المستقبل ولذلك قدمنا عدة بدائل لهذه الإجراءات ، وسنتعرض لهذه البدائل فى التوجيهات .

وفى المبحث الثانى من هذا الفصل قمنا ببحث مدى ملائمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة ، ووجدنا أن هذه الإجراءات أدت إلى تزايد الإيرادات العامة فى بعض السنوات مما ساهم فى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وحدث هذا فى أعوام ١٩٧٧،١٩٨٩،١٩٩١ ، ويلاحظ أن الأمر لم يكن كذلك فى بقية السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق فى البرامج الأربعة للتثبيت الاقتصادى بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، ولاحظنا أن تزايد الإيرادات العامة الذى ساهم فى تخفيض العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة عام ١٩٧٧ كان يرجع بصفة أساسية لتزايد معدل نمو الإيرادات الضريبية رغم انخفاض معدل نمو الإيرادات غير الضريبية والمنح فى هذا العام ، ولكن وجدنا أن هذا التحسن فى معدل نمو الإيرادات الضريبية لم يكن كذلك فى بقية الفترة محل الدراسة حيث انخفض هذا المعدل فى معظم سنوات الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق فى البرامج الثلاثة بالمقارنة بالوضع قبل الاتفاق ، فعلى سبيل المثال فإن انخفاض العجز فى الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى فى عام ١٩٩١ إلى ٢ لم يكن راجعا إلى تزايد معدل نمو الإيرادات الضريبية ، لأن هذا المعدل انخفض بنسبة كبيرة فى هذا العام ولكن كان ذلك راجعا إلى تزايد معدل نمو الإيرادات غير الضريبية والمنح ، وكان الوضع بخلاف ذلك فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، حيث ساهم تزايد الإيرادات الضريبية فى تخفيض العجز ، وكل ذلك يشير إلى النجاح المؤقت – الذى لا يتجاوز عاما"– الذى حققته هذه الإجراءات ، بالإضافة إلى أنه يشير إلى النجاح الجزئى الذى يقتصر على أحد بنود الإيرادات العامة ولا يمتد ليشمل كل هذه البنود ، ويلاحظ أننا وجدنا أن تزايد نمو الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة والذى ساهم فى تزايد معدل النمو السنوى للإيرادات العامة فى بعض السنوات كان يرجع فى بعض السنوات إلى تزايد قيمة الضريبة على الواردات بنسبة كبيرة كما حدث فى عام ١٩٧٧ أو إلى تزايد قيمة الضريبة على الاستهلاك كما حدث فى عام ١٩٨٩ أو إلى تزايد حصيلة بعض الضرائب كما حدث فى عام ١٩٩١ حيث تزايدت حصيلة الضريبة على الواردات بنسبة كبيرة جدا وتزايدت حصيلة الضريبة على

الشركات ، أيضا تزايدت حصيلة الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين ، بالإضافة إلى تزايد حصيلة الإيرادات غير الضريبية فى هذا العام ، وتزايدت حصيلة الضريبة على الدخل وأرباح الأعمال كنسبة من الإيرادات العامة عام ١٩٩٦/١٩٩٧ .

وانتهينا من كل ذلك إلى عدم كفاية الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة ، وذلك نظرا للنجاح المؤقت والجزئى الذى حققته هذه الإجراءات ، ويلاحظ أنه كانت هناك مجالات كبيرة يمكن لهذه الإجراءات أن تحقق فيه نجاحا ولكنها لم تستطع ومن ذلك العمل على توسيع وعاء بعض الضرائب كالضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين أو تضييق دائرة الإعفاءات الضريبية أو رفع أسعار بعض الضرائب ، أو تبنى مجموعة من الإجراءات لزيادة الإيرادات العامة ، ولذلك قمنا بتبنى عدة إجراءات لزيادة الإيرادات العامة ولتحقيق عدالة شاملة فى المجتمع تكون العدالة الاقتصادية أساسها .

وفى الفصل الثانى من الباب الثالث تناولنا بحث مدى ملائمة السياسة النقدية التى تبناها الصندوق فى برامجه الأربعة للتثبيت الاقتصادى فى مصر ، وقسمنا البحث فى هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا فى المبحث الأول مناقشة مدى ملائمة سياسة رفع أسعار الفائدة ، واتضح لنا أن أسعار الفائدة الدائنة والمدينة تزايدت بصورة طردية طوال الفترة التالية للاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧، فى حين أن أسعار الفائدة الدائنة خلال برنامج ١٩٨٧ لم تتزايد إلا فى عام ١٩٨٩، ولكن أسعار الفائدة المدينة تزايدت بصورة طردية منذ عام ١٩٨٧، وحتى عام ١٩٨٩، وفى برنامج ١٩٩١ وجدنا أن أسعار الفائدة الدائنة لم تتزايد منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣ ، فى حين أن أسعار الفائدة المدينة تزايدت ثم انخفضت خلال هذه الفترة ، ويلاحظ أيضا أن أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات قد انخفضت بصفة عامة بعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ ، ورأينا أن الصندوق كان يدعو الحكومة المصرية دائما إلى ضرورة رفع أسعار الفائدة الحقيقية على أساس أن ذلك سيؤدى إلى تحقيق العديد من النتائج المواتية للاقتصاد المصرى ، ومنها تخفيض حجم المعروض النقدى فى الاقتصاد من خلال زيادة الادخار وامتصاص السيولة من الاقتصاد ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تخفيض معدلات التضخم ، أيضا من شأن رفع أسعار الفائدة من وجهة نظر الصندوق أن يؤدى إلى تخفيض العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات على أساس أن رفع أسعار الفائدة سيشجع المصريين العاملين بالخارج على زيادة تحويلاتهم إلى مصر بعد رفع أسعار الفائدة ، بالإضافة إلى أن رفع أسعار الفائدة سيؤدى إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات بسبب زيادة الاستثمار الناتجة عن رفع أسعار الفائدة ، كما يرى الصندوق أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يحسن وضع حساب رأس المال من خلال زيادة التدفق الرأسمالى الخارجى لمصر وتخفيض عملية هروب رأس المال المحلى الأمر الذى يساعد فى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات ، كما يرى الصندوق أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يؤدى إلى زيادة معدلات الاستثمار وتخفيض معدلات الاستهلاك الكلى ، على أساس أن رفع أسعار الفائدة سيؤدى إلى زيادة المدخرات سواء بالعملة المحلية أم الأجنبية الأمر الذى سيؤدى إلى الاستثمارات ، وفى نفس الوقت سيؤدى إلى تخفيض الاستهلاك الكلى فى الاقتصاد ، بالإضافة إلى ما سبق فإن الصندوق يرى أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يؤدى إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى وتزايد معدلات نمو الاحتياطات الدولية لمصر على أساس أن شأن زيادة المدخرات أن يؤدى إلى زيادة الاستثمارات وبالتالى زيادة الناتج المحلى الإجمالى ، ثم زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ومن ثم زيادة الاحتياطات الدولية لمصر والتى ستحقق أيضا من خلال زيادة التدفق الرأسمالى من الخارج سواء من المصريين العاملين بالخارج أم الأجانب الذين سيقومون بزيادة تدفق رؤس أموالهم لمصر جريا وراء الفائدة المرتفعة ، كما يرى الصندوق أن من شأن رفع أسعار الفائدة أن زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال زيادة حصيلة الضرائب على فوائد الودائع فى البنوك ، وأيضا من خلال زيادة حصيلة الضرائب الناجمة عن زيادة الإنتاج الراجع إلى زيادة رفع أسعار الفائدة ، وكل ذلك من شأنه أن يعوض الحكومة عن زيادة تكلفة الدين العام ، وقمنا باختبار مدى تحقق هذه

الأهداف التى يسعى إليها الصندوق من وراء سياسة رفع أسعار الفائدة فى مصر ووجدنا أنه على الرغم من رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى برنامج ١٩٧٧ فإن المعروض النقدى لم ينخفض كما كان يزعم الصندوق كما أن معدلات التضخم لم تنخفض ، وأن رفع أسعار الفائدة فى هذه الفترة لم يكن مسئولا عن انخفاض العجز الذى حدث فى الحساب الجارى عام ١٩٧٧، بالإضافة إلى أن هذا العجز تزايد فى عامى ١٩٧٨،١٩٧٩ ، وبالإضافة إلى ذلك فإن التحويلات الخاصة انخفضت فى بعض السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ على الرغم من رفع أسعار الفائدة ، كما أن رصيد حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات قد انخفض رغم رفع أسعار الفائدة ، كما أن العجز فى ميزان المدفوعات لم ينخفض رغم رفع أسعار الفائدة كما تبين لنا أن معدل النمو السنوى للاستثمار لم يرتفع كما كان يرى الصندوق كأثر لسياسة رفع أسعار الفائدة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل النمو السنوى للاستهلاك الكلى تزايد على عكس ما كان يهدف الصندوق ، أيضا وجدنا أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى والاحتياطات الدولية قد انخفضت فى بعض السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق رغم رفع أسعار الفائدة ، أيضا فإن رفع أسعار الفائدة لم يؤد إلى زيادة حصيلة من الضرائب على أساس أن الإنتاج المحلى لم يتزايد ولأن فوائد الودائع عادة ما تعفى من الضرائب لتشجيع الادخار ، ويلاحظ أن هذه النتائج تحققت فى معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق فى البرامج الثلاثة للتثبيت الاقتصادى ، وعلى ذلك تكون هذه السياسة التى يطالب بها الصندوق غير كافية وغير ملائمة وتؤدى إلى العديد من المشكلات الاقتصادية حيث أنها تؤدى إلى رفع تكلفة الإنتاج الأمر الذى يؤدى إما إلى خسارة المنتجين أو إلى زيادة معدلات التضخم ، أيضا فإن من شأن ذلك أن يؤدى إلى الاستمرار فى رفع أسعار الفائدة لمواجهة حالات الإفلاس التى سيتعرض لها المنتجون ، أيضا فإن المعروض النقدى قد يتزايد بسبب تدخل البنك المركزى لإصلاح هذا الموقف ، وكل ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تخفيض الاستثمار مما يضر بمعدل نمو الناتج المحلى ، وبالإضافة إلى ذلك فمن شأن زيادة أسعار الفائدة أن يشجع عملية الاقتراض من الخارج الأمر الذى يزيد من أعباء خدمة الدين ، بالإضافة إلى أنه قد يزيد من العجز فى الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات ، أيضا فإن شأن زيادة التدفق الرأسمالى من الخارج أن يؤدى إلى رفع أسعار الصرف مما قد يضر بصادرات البلد وإذا قام البنك المركزى بشراء هذه العملات الأجنبية من الجمهور فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة معدلات التضخم فى الاقتصاد ، وعلى ذلك فإن تبنى هذه السياسة غير ملائم للاقتصاد المصرى ولذلك أيدنا بعض البدائل الأخرى التى يجب الأخذ بها لتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية أفضل سواء فى الأجل القصير أم الأجل الطويل ، وسنقوم بعرض هذه البدائل فى توصيات الرسالة .

وفى المبحث الثانى من هذا الفصل قمنا ببحث مدى ملائمة تقييد الائتمان المحلى ، وتبين لنا أن معدل النمو السنوى للائتمان المحلى لم ينخفض كما كان ينادى الصندوق فى كل السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق فى البرامج الأربعة للتثبيت الاقتصادى ، ولكنه انخفض فى بعض هذه السنوات وتزايد فى البعض الأخر ، وبالإضافة إلى ذلك وجدنا أن الائتمان المقدم للحكومة قد تزايد فى بعض السنوات وقد انخفض فى البعض الأخر رغم أن الصندوق كان ينادى بضرورة خفض هذا الائتمان ، أيضا تحققت نفس النتائج بالنسبة للائتمان المقدم للقطاع الخاص ، رغم أن الصندوق يشجع زيادة الاستثمار فى القطاع الخاص ، ولاحظنا أيضا أنه قد يصاحب تخفيض الائتمان المحلى الإجمالى تزايد فى معدل نمو الاستثمار الكلى وانخفاض فى معدل الاستهلاك الكلى وقد يصاحبه أيضا فى بعض السنوات انخفاض فى معدل نمو الاستثمار الكلى وتزايد فى معدل الاستهلاك الكلى ، وقد يحدث نفس الشيء فى حالة زيادة معدل نمو الائتمان المحلى الإجمالى ، وتحققت نفس النتائج بصدد الناتج المحلى الإجمالى والتضخم ، فى كل السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق فى البرامج الأربعة للتثبيت الاقتصادى ، وكل ذلك يشير إلى عدم ملائمة سياسة تقييد الائتمان المحلى بهذه الصورة للاقتصاد المصرى ، وهناك مجموعة من التوصيات فى هذا الصدد سيتم عرضها فى قسم التوصيات .

وفى الفصل الثالث من الباب الثالث قمنا ببحث مدى ملائمة سياسة سعر الصرف ، ورأينا أن الصندوق يطالب بضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، لأن قيمته مغال فيها ، ومن شأن هذه المغالاة فى سعر صرف الجنيه المصرى أن تؤدى إلى تخفيض الصادرات وزيادة الواردات وتخفيض الاستثمارات الأجنبية فى مصر وتخفيض قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وهروب رأس المال المحلى وتخفيض الاحتياطيات الدولية ، وزيادة عبء المديونية الخارجية ، ويرى الصندوق أن من شأن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى أن يؤدى إلى القضاء على كل هذه المشاكل ، ولذلك قمنا ببحث مدى صدق وجهة نظر الصندوق هذه فى حالة مصر ، ووجدنا أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لم يؤد إلى تحقيق هذه الأهداف فى معظم السنوات التالية للاتفاق مع الصندوق فى البرامج الثلاثة للتثبيت الاقتصادى ، وكانت هناك نتائج متباينة ، حيث صاحب تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى زيادة فى معدل النمو السنوى للصادرات وصاحبه فى سنوات أخرى انخفاض فى هذا المعدل ، ونفس النتيجة تحققت فيما يتعلق بكل من الواردات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والعجز فى الحساب الجارى والعجز فى ميزان المدفوعات والتضخم والاستثمارات الأجنبية فى مصر والمصرية فى الخارج ، فى الفترة اللاحقة للاتفاق مع الصندوق فى برامجه الثلاثة للتثبيت الاقتصادى فى مصر ، وانتهينا من هذه النتائج إلى أن سياسة تخفيض سعر الصرف ليست هى الأداة السحرية التى تؤدى إلى تحقيق كل الأهداف السابقة، خاصة فى بلد نامى مثل مصر ، وأن هناك العديد من العوامل الأخرى التى أدت إلى عدم تحقق الأهداف المرغوبة فى هذا الصدد، وتتلخص هذه العوامل فى انخفاض مرونة الطلب الخارجى على الصادرات المصرية ، وذلك نظرا لأن معظم هذه الصادرات من المواد الأولية ، ولذلك فإن تخفيض سعر الصرف لم يؤد دائما إلى زيادة الصادرات كما كان متوقعا" ، ولذلك يعد رفع سعر صرف الجنيه المصرى فى مثل هذه الحالة أصلح لزيادة قيمة الصادرات ، أيضا فإن الطلب الداخلى على الواردات فى مصر غير مرن ، وذلك نظرا لأن معظم هذه الواردات من المواد الغذائية والسلع الوسيطة والاستثمارية ، ولذلك فإن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لن يؤدى إلى تخفيض الواردات ولكن سيؤدى إلى ارتفاع قيمة الواردات وزيادة معدلات التضخم فى الاقتصاد ، ولذلك فإن رفع سعر صرف الجنيه المصرى فى هذه الحالة سيؤدى إلى العديد من المزايا ، لأنه سيؤدى إلى تخفيض أسعار الواردات من المواد الغذائية والسلع الوسيطة والاستثمارية ، الأمر الذى يخدم عملية التنمية الاقتصادية ويزيد من معدلات النمو ، وسيؤدى فى النهاية إلى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات ، وبالإضافة إلى ما سبق وجدنا أن العرض المحلى لبدائل الواردات غير مرن ، وبالتالى فإن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لم يؤد إلى زيادة إنتاج بدائل الواردات ولذلك فإن الواردات لم تنخفض طوال الفترة محل الدراسة ، ونفس الملاحظة يمكن أن تقال فى حالة الصادرات ، نظرا لانخفاض مرونة الجهاز الإنتاجى فى مصر لزيادة الصادرات ، كل ذلك يفسر لنا عدم نجاح سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فى تحقيق أهدافها ويفسر لنا أيضا الآثار الضارة لهذه السياسة على معدلات التضخم والعمالة والناتج المحلى الإجمالى ، وبالإضافة إلى ما سبق وجدنا أن هناك مجموعة من الإجراءات التى قد تعرقل كل الأهداف التى تسعى إليها سياسة تخفيض سعر الجنيه المصرى ، ومن ذلك نظام الحصص الذى تفرضه البلدان التى نتاجر معها ، الأمر الذى يجعل سياسة تخفيض العملة بدون فائدة عند اكتمال الحصة المسموح باستيرادها من مصر ، أيضا قد تقوم حكومات البلدان التى نتاجر معها بفرض ضريبة جمركية عالية تذهب بميزة انخفاض أسعار الصادرات المصرية ، الأمر الذى لن يؤدى إلى زيادة الطلب عليها، أيضا قد يلجأ المنتجون الأجانب لتخفيض أسعار صادراتهم لمصر بعد تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى لجعلها أرخص من ذى قبل وبالتالى لن ترتفع أسعار الواردات ، ولن يقل الطلب عليها ، أيضا قد يقومون بتخفيض أسعار منتجاتهم فى الأسواق التى نتاجر فيها ، مما يؤدى إلى عدم زيادة الصادرات المصرية فى هذه الأسواق رغم تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى ، وانتهينا من كل ما سبق إلى عدم ملائمة هذه السياسة ، وطالبنا ببعض الإجراءات البديلة لتحقيق نتائج أفضل ، وتم عرض هذه البدائل فى القسم الخاص بالتوصيات .

وانتهينا فى هذه الرسالة أيضا إلى أن هناك عدم انسجام بين إجراءات سياسات التثبيت التى تبناها الصندوق فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٩٦ ، حيث طالب الصندوق ببعض الإجراءات التى قد تتعارض مع أهداف أخرى ، والمثال على ذلك مطالبة الصندوق برفع الرسوم على الصادرات لزيادة الإيرادات العامة للدولة والذى لا ينسجم مع سياسة الصندوق المتعلقة بتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فالسياسة الأولى تتعارض مع أهداف

السياسة الثانية وذلك نظرا للآثار المعاكسة التى ستحدث للصادرات على أثر رفع رسوم التصدير وبالإضافـــة إلـــى ذلك فإن سياسة الصندوق المتعلقة برفع أسعار الفائدة ووضع سقوف على الائتمـــان المحلـــى (خاصـــة الممنـــوح للحكومة والقطاع العام) لا ينسجم مع سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى وذلك على أســاس أن السياســة الأخيرة تهدف إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات بصفة أساسية وأن السياسة المتعلقـــة برفــع ســعر الفــائدة ووضع السقوف على الائتمان من شأنها أن تقلل من الصادرات وتزيد من الواردات وذلك نظرا لأثار هذه السياســـة المعاكسة على الاستثمار المحلى الإجمالى الأمر الذى يؤدى إلى تزايد المشـــكلات الاقتصاديـــة كارتفـــاع معـــدلات التضخم والبطالة وتزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة وهروب رأس المال المحلى للخارج وتزايـــد العجـــز فـــى ميزان المدفوعات ولذلك فقد رأينا أن يتم دراسة أثر كل أجراء من إجراءات السياســـة الاقتصاديـــة علـــى أهـــداف الإجراءات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الانسجام بينها .

ويلاحظ أن النتائج التى انتهت إليها هذه الدراسة تتفق مع النتائج التى انتهت إليها دراسات أخـــرى قـــام بـــها بعض الاقتصاديين بشأن اختبار أداء سياسات صندوق النقد الدولى فى بعض البلدان النامية ، وخلاصة هذه النتـــائج أن النجاح الذى حققته هذه السياسات يعد نجاحا" موقتا" – قد لا يتجاوز عاما" – بالإضافة إلى أنه نجاح جزئـــى – لا يشمل كل المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وعلى ذلك فهذه السياسات غير ملائمة بهذا الشكل ولابد من إعادة صياغتـــها مرة أرى لتكون أدوم وأوسع نجاحا" ، ولعل توصيات هذه الرسالة تساعد فى الوصول لهذا الهدف .

ثانيا : التوصيات

أ-التوصيات المتعلقة بالسياسة المالية.

١- ضرورة قيام الدولة بفرض وتحصيل الزكاة ممن تتحقق فيهم شروط الخضوع لها ، وعدم ترك ذلك لحرية الأفراد ، لان دفع الزكاة فرض على كل قادر، فإنه يعد أيضا فرضا على الدولة التى تقوم بتحصيل هذه الزكاة، وأن تقوم بمعاقبة الممتنعين عن الدفع .

٢- ضرورة توسيع نطاق الضرائب المباشرة، وتخفيض أسعار بعض الضرائب لزيادة الإنتاج فى بعض المجالات التى تقتضيها المصلحة القومية،وتقديم المزيد من الحصانات والامتيازات للعاملين فى الضرائب والرقابة الشديدة على أعمالهم .

٣- بيع أملاك الدولة الخاصة أو تأجيرها للأفراد أو المشروعات ما دام أن ذلك سيحقق مصلحة أكبر للدولة ،أو ما دام أنه سيدفع عنها أضرارا" متوقعة ، ويمكن توزيع جزء من الأراضى الصحراوية على كل مصرى ولو فدان لكل فرد يقوم باستصلاحه ثم يقوم بعد ذلك بدفع ثمنه للدولة ، مما سيكون له أثر كبير فى تحسين الأوضاع الاقتصادية فى مصر .

٤- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى المجالات التى تخدم محدودى الدخل ، ليحل محل القطاع العام تدريجيا فى توفير السلع والخدمات التى يستهلكها محدودى الدخل ، وقد يتحقق ذلك من خلال تقديم بعض الامتيازات فى هذا الصدد ، على أن تعطى أولوية فى الإنفاق العام للإنفاق الاستثمارى الذى لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيه ما دام أن ذلك سيدفع ضررا" عن البلد أو ما دام أن ذلك سيحقق مصلحة عامة للدولة.

٥- استبدال نظام الدعم الحالى لكافة السلع والخدمات بنظام الدعم المالى والذى يقدم للذين يستحقونه بالفعل ، وضرورة الاستفادة من التجربة الأمريكية فى هذا الصدد .

٦- ضرورة وضع أولويات عامة تتفق مع حاجات المجتمع المتجددة ويتم تنفيذها على أن تكون هناك أولوية للإنفاق العام الذى يدفع مضرة عن المجتمع ، وضرورة إلغاء كل إنفاق عام ليس من شأنه أن يدفع مضره عن البلد و (أو) لا يحقق مصلحة عامة .

٧- ألا تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق العام من خلال تجميد الأجور والمرتبات ، نظرا للآثار الضارة التى قد تترتب على ذلك ، ويمكنها أن تلجأ إلى تخفيض عدد العاملين فى الحكومة بدلا من ذلك خاصة وأن ذلك لن يضر بسير العمل نظرا لأنهم يمثلوا عبئا على العمل ، وقد يتحقق ذلك من خلال وضع حد أقصى للخدمة فى الحكومة يتراوح مابين ٢٠-٣٠ عام حسب طبيعة العمل، على أن تقوم الحكومة بتشجيع الاستثمار الخاص لاستيعاب هذه

العمالة أيضا يمكن للحكومة أن تقوم بعض الاتفاقيات مع البلدان العربية والإسلامية والأجنبية للاستفادة من الخبرات المصرية فى كافة المجالات .

٨- ضرورة أن يكون القادة الإداريين على مستوى عال من الأمانة والنزاهة ، ويجب أن يخضعوا لرقابة شديدة من الدولة حفاظا على المال العام والمصلحة العامة للبلد .

٩- تشجيع توجيه الانتقادات للسياسات التى تتبناها الحكومة ما دام أن ذلك يتم فى الإطار القانونى ولا يمثل أفتراءا" على أحد .

١٠- ضرورة الضغط على البلدان الدائنة للتنازل عن فوائد الديون ، وتقديم تسهيلات فيما يتعلق بدفع الفوائد على أن يكون هذا الضغط بالاتحاد مع البلدان المدينة الأخرى .

١١- إذا ظهر عجز فى الموازنة العامة للدولة رغم كل الإجراءات السابقة ، فانه من الأفضل أن يتم تمويل هذا العجز من خلال فرض ضريبة إضافية على الأغنياء حسب ثروة كل فرد على أن يعاد دفعها إليهم مرة أخرى - أقتراض أجبارى بدون فائدة - وذلك فى حالة تعذر الحصول على قرض حسن من الدول الإسلامية ، فإذا تعذر الحصول على التمويل اللازم من خلال هذين المصدرين ، وكانت هناك ضرورة قد أقرها أهل الحل والعقد فى الدولة فيكون من الجائز اللجوء إلى الاقتراض الربوى ، على أن يكون ذلك على قدر الضرورة .

ب-التوصيات المتعلقة بالسياسة النقدية.

١- إلغاء الفائدة بكافة صورها ،وذلك نظرا لمخالفتها للشريعة الإسلامية والتى تعد المصدر الرئيسى للتشريع فى مصر، ونظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضارة المترتبة على الفائدة .

٢- الاعتماد على نظام المشاركة فى تمويل المشروعات الاستثمارية ، وإقرار نظام القروض الحسنة لمحدودى الدخل ،

٣- التدرج فى التحول من نظام الفائدة إلى نظام المشاركة والقرض الحسن ، على أن يكون هناك حد أقصى لابد أن يحدث التحول خلاله ،

٤- للبنك المركزى أن يلجأ إلى تقييد أو توسيع الائتمان المحلى كله أو بعضه ، إذا كان فى ذلك دفعا" لضرر عام أو لتحقيق مصلحة عامة ، وله أن يتبنى أى سياسة نقدية يكون من شأنها تحقيق المصلحة العامة للبلد بشرط ألا تكون هذه السياسة مخالفة للشريعة الإسلامية .

ج- التوصيات المتعلقة بسياسة سعر الصرف.

١- ضرورة القيام بتحديد القيمة الحقيقية لسعر صرف الجنيه المصرى بعيدا عن تأثير المضاربات .

٢- يتم اختبار أثر سعر الصرف الحقيقى -والذى يجب أن يتم التعامل من خلاله - على الاقتصاد المصرى ككل ،ثم يتم المحافظة على هذا السعر أو يتم تخفيضه أو يتم رفعه - من خلال تدخل البنك المصرى بأى صورة من الصور- وفقا للوضع الذى يحقق المصلحة العامة للدولة ، ووجهة النظر الخاصة أن رفع سعر صرف الجنيه المصرى بالتدريج ولحدود معينة سيزيد من المكاسب للاقتصاد المصرى بعكس الوضع فى حالة تخفيض هذا السعر .

٣- مطالبة البلدان ذات الفائض فى ميزان المدفوعات بعدم وضع العراقيل أمام صادرات البلدان ذات العجز فى ميزان المدفوعات .

٤- مطالبة البلدان ذات الفائض فى ميزان المدفوعات بضرورة زيادة المنح النقدية والعينية للبلدان ذات العجز فى ميزان المدفوعات .

٥- ضرورة اتحاد البلدان ذات العجز فى ميزان المدفوعات والبلدان المدينة فى منظمة يمكن أن يطلق عليها " منظمة البلدان الفقيرة " ،ويكون من اختصاصها دعوة البلدان ذات الفائض لتقديم المساعدات والتسهيلات المختلفة للبلدان ذات العجز فى ميزان المدفوعات ، وللبلدان المدينة أيضا مطالبة هذه البلدان بضرورة تخفيف أعباء خدمة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة ، وذلك من خلال إلغاء فوائد هذه الديون، وإطالة فترات السداد ، وتخفيض قيمة أقساط الدين، كل ذلك حسب قيمة العجز فى ميزان مدفوعات كل دولة وحسب قيمة مديونيتها الخارجية ، وذلك حتى ينعم أبناء الأرض جميعا بالعدالة والرخاء والسلام والأمن وهذا ما يجب أن تسعى اليه هذه المنظمة المقترحة ، وصدق الله العظيم إذ يقول فى كتابه الحكيم :

"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان "

وأرجو أن تقوم الحكومة المصرية بهذه المبادرة ، وذلك نظرا لثقلها الإقليمى والدولى ،ونظرا للفائدة الكبيرة إلى يمكن أن تعود عليها وعلى البلدان الفقيرة الأخرى من وراء إنشاء ونجاح هذه المنظمة التى تسعى لتحقيق العدل والرخاء الدوليين اللذان يعدان الطريق الوحيد للسلام والأمن الدوليين .

د- بالنسبة للتوصيات المتعلقة بتحقيق الإنسجام بين إجراءات سياسات التثبيت .

نرى ضرورة إجراء بحوث جادة لتوضيح أثر كل إجراء من إجراءات سياسات التثبيت بصفة خاصة وإجراءات السياسة الاقتصادية بصفة عامة ، على الاقتصاد المصرى ، وبعد ذلك يتم تبنى تلك الإجراءات التى يكون فى تطبيقها عائد اقتصادى أكبر ، وفى نفس الوقت لا تثير القلاقل الاجتماعية والسياسية سواء الداخلية أم الخارجية وتكون هذه الإجراءات هى الإجراءات الملائمة التى يجب الأخذ بها ، ونرى أن تناط هذه المهمة بالحكومة ويسمح لكل صاحب فكر أن يؤيد أو يعارض الإجراءات التى تنتهى إليها الحكومة ، ثم تحدد الدولة فى النهاية الإجراءات واجبة التطبيق .

هـ-بالنسبة للتوصيات المتعلقة بالتعامل مع صندوق النقد الدولى فى المستقبل .

لا توصى الدراسة بقطع العلاقات مع صندوق النقد الدولى خلال الفترة المقبلة نظرا للآثار المعاكسة التى قد يتعرض لها الاقتصاد المصرى على أثر ذلك ، ولكنها توصى بضرورة التعامل مع الصندوق من منطلق أكثر قوة ، على أساس أن السياسات التى يتبناها للإصلاح الاقتصادى - والتى تعد شرطا" ضروريا" للحصول على بعض

تسهيلاته - تحتاج لنجاحها فى الواقع العملى أن تحوز على رضاء أغلبية أفراد هذا الشعب -وهذا ما قررتـــه بعـض الدراسات الأجنبية الحديثة - وما دام الأمر كذلك فلابد أن تتفق هذه السياسات مع تراث الشعب وثقافته، خاصـــة وأن الشعب المصرى من أكثر الشعوب التى تتمسك بتراثها ، وعلى ذلك ونظرا لتدين الشعب المصرى فـــان السياســات التى يتبناها الصندوق يجب إلا تكون مخالفة لتعاليم الإسلام باعتباره الدين الذى تؤمن به أغلبية هذا الشعب ، ووجهـــة النظر الخاصة أن تقييد هذه السياسات بتعاليم الدين الاسلامى الحنيف سيكون إن شاء الله سببا فـــى العـدل والرخـاء والرقى لأبناء هذا الشعب العريق ، ولا يجوز للصندوق أن يعارض هذا المطلب إذا كان يبحث فعلا عـــن الإصـــلاح الاقتصادى لأبناء هذا البلد ، كما لا يجوز له أن يفرض سياسة لاتتفق مع معتقدات شعب من الشعوب لأن ذلك يخـالف كل الأديان السماوية والأعراف والقوانين الدولية ، وهذا المطلب له مبرراته الاجتماعية والاقتصاديـــة والسياســية ولا يجوز إهماله ما دام أنه سيحقق المصلحة القومية للبلد والمصلحة الدولية للعالم أجمع ، وأدعو الله أن تتمسك الحكومـــة المصرية بهذا المطلب عند التفاوض مع الصندوق فى أى برامج لاحقة للإصلاح الاقتصادى ، وأن يتم تطبيقه بجديـــة لتحقيق الإصلاح الشامل إن شاء الله تعالى .

﴿تمت الرسالة بفضل الله فله الحمد والشكر﴾

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :-

أ- المراجع من الكتب والرسائل والأبحاث والمقالات :-

د/ إبراهيم شحاته " نحو الإصلاح الشامل " دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣.

د/ أحمد جامع " النظرية الاقتصادية " الجزء الأول (التحليل الاقتصادى الجزئى) . الناشر / دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٨٦ .

" النظرية الاقتصادية " الجزء الثانى (التحليل الاقتصادى الكلى) . الناشر / دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٧٣ .

" العلاقات الاقتصادية الدوليـــة " الجــزء الأول (التبــادل الدولــى ، المدفوعات الدولية ، النظام النقدى الدولى) الناشـــر / دار النهضـــة العربية .١٩٨٠.

د/ أحمد حمد أحمد " نحو قانون موحد للاقتصاد فى الأقطار الإســـلامية " ،مكتبة الملـــك فيصل الإســلامية، ١٩٨٩م.

د/ أحمد محمد العسال ، د/ فتحى أحمد عبد الكريم
"النظام الاقتصادى فى الإســـــلام " " مبادئه وأهدافه " .
مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧.

أمنية أمين حلمى حسن " دور صندوق النقد الدولى فى البلاد النامية مع الإشارة للتجربة المصرية"
رسالة مقدمه للحصول على درجة الماجســتير فــى الاقتصــاد - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصــاد، ١٩٨٨ .

أنور إسماعيل الهوارى "القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية خاصـــة بجمهورية مصر العربية " رسالة مقدمة إلى كليـــة الحقـــوق جامعـــة القاهرة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق (المالية العامـــة) بدون تاريخ .

د/ السيد عطية عبد الواحد " السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية" دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٩١

د/ باهر محمد عتلم . " أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على تخفيض عجز الموازنة العامة فى مصر " مصر المعاصرة ، السنة الرابعة والثمانون ، العدد ٤٣١ ، يناير ١٩٩٣ .

اوموتوند إ.ج. جونسون " تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى – واشنطن دى سى – الولايات المتحدة الأمريكية ، مارس ١٩٨٧.

بول غليوى وجيليت هول " التصحيح غير التقليدى ومدى انتشار الفقر فى بيرو " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى – واشنطن دى سى – الولايات المتحدة الأمريكية ، ديسمبر ١٩٩٢.

بيتر ستيلا "هل يحقق العفو الضريبى نتائجه " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى واشنطن دى سى – الولايات المتحدة الأمريكية ، ديسمبر ١٩٨٩.

بيترج – كويرك " دفاعاً عن نظم سعر الصرف المفتوحة " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى – واشنطن دى سى – الولايات المتحدة الأمريكية ، يونيو ١٩٨٩.

جاك دياموند " المصروفات الحكومية والنمو الاقتصادى " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى – واشنطن دى سى – الولايات المتحدة الأمريكية ، ديسمبر ١٩٩٠.

د/ جلال أمين " معضلة الاقتصاد المصرى " (بحث فى الأسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية فى مصر ونقد للفلسفة السائدة فى أسلوب الإصلاح الاقتصادى)،الناشر / مصر العربية للنشر والتوزيع ١٩٩٤.

د/ جهاد عبد الله حسين " الترشيد الشرعى للبنوك القائمة " .مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٦.

أ.د/ جودة عبد الخالق - أ.د / هناء خير الدين
الإصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية (أعمال المؤتمر العلمى لقسم الاقتصاد) ، المستقبل العربى ، ١٩٩٤.

د/ حاتم عبد الجليل القرشاوى " تمويل التنمية فى إطار اقتصادى اسلامى " فى : ندوة موارد الدولة المالية فى المجتمع الاسلامى من وجهة النظر الإسلامية. تحرير د/ منذر قحف ، المعهد الاسلامى للبحوث والتدريب ، البنك الاسلامى للتنمية ، ١٩٨٩ .

حسن على مهران وبرنار لورينس
" أسعار الفائدة : نهج لتحريرها " التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولى - واشنطن دى سى - الولايات المتحدة الأمريكية ، المجلد ٣٤، العدد ٢ ص٣١ يونيه ١٩٩٧م.

خالد محيى الدين وآخرون " لهذا نعارض الحكومة " (رد الهيئة البرلمانية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى على بيان الحكومة) مارس ١٩٩١ "

دافيد فولكيرتز - لانداو " إدارة مخاطر سعر الفائدة فى أقل البلدان نمواً " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى - واشنطن دى سى - الولايات المتحدة الأمريكية ، ص٢٠ ، يونيو ١٩٨٩.

رضا هلال صناعة التبعية " قضية ديون مصر وصندوق النقد الدولى " .دار المستقبل العربى .١٩٨٧.

د/ رفعت السيد العوضى " فى الاقتصاد الإسلامى " المرتكزات - التوزيع - الاستثمار - النظام المالى ".مؤسسة أخبار اليوم ، إدارة الكتب والمكتبات ، ١٩٩٠م.

د/ رمزى زكى " مشكلة التضخم فى مصر " (أسبابها ونتائجها مع برنامج مقــترح لمكافحة الغلاء)الناشر/ الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٠.

" الليبرالية المتوحشة (ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة) دار المستقبل العربى ١٩٩٣.

" أزمة القروض الدولية " (الأسباب والحلــول المطروحــة مــع مشروع صياغة لرؤي عربية) ،الناشر / دار المســتقبل العربــى ،عام ١٩٨٧.

" دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع إســتراتيجية مقترحــة للاقتصاد المصرى فى المرحلـــة القادمــة" ، مكتبــة مدبولــى ١٩٨٣،.

" قضايا مزعجة " ، مكتبة مدبولى ، القاهرة،١٩٩٣.

د/ رمضان حافظ عبد الرحمن " بحث مقارن فى المعاملات المصرفية والبديــل عنــها فــى الشــريعة الإســـــلامية " دار الــهدى للطباعـــة ، القاهرة، ١٩٧٨م.

ريتشارد هيمنغ وكاليانا كوشهار " رسم سياسة مالية موجهة نحــو تحقيــق النمــو" التمويــل والتنمية، صندوق النقد الدولى - واشنطن دى ســـى - الولايــات المتحدة الأمريكية ، صـــ٣٧ـــ ، ديسمبر ١٩٩٠.

زامر إقبال " النظم المالية الإســـلامية " .التمويل والتنميـــة ،صنــدوق النقــد الدولى -واشنطن دى سى - الولايات المتحدة الأمريكية، المجلـــد ٣٤ ، العدد٢ ، صـــ٣٨ـــ يونيه ١٩٩٧.

زيدان أبو المكارم " أساس عقيدة اقتصادية " مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٨٧.

د/سامى عفيفى حاتم " الاقتصاد المصرى بين الواقع والطمـــوح " الـــدار المصريـــة اللبنانية ، ١٩٨٨ .

" دراسات فى الاقتصاد الدولى " الدار المصرية اللبنانية ،١٩٨٧.

" الدروس المستفادة من تجارب الإصلاح الاقتصادى والهيكلى فـى الدول النامية ودول التخطيط المركزى " مؤتمر برنامج الإصـــلاح الاقتصادى والهيكلى وتحديات المستقبل ، جامعة حلوان ، ١٩٩٤

د/ سعيد النجار " نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصـــــادى " ، دار الشـــروق ١٩٩١.

د/ سعيد النجار(المحرر) التصحيح والتنمية فى البلدان العربية، صندوق النقـــد العربـــى ، الإمارات العربية المتحدة ،١٩٨٧

د/ سلطان أبو على " السياسات الاقتصادية لمصر فى التسعينات "،الجمعية المصريـــة للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .١٩٩٢.

"تحرير الاقتصاد المصرى " كتـــاب المؤتمـــر العلمـــى السـنوى الســـادس عشـــر للاقتصـــاديين المصرييـــن ١٢-١٤ ســـبتمبر ١٩٩١الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشـويع ، القاهرة ١٩٩٣ .

سمير الهضيبى " تأملات حول الحـــل الإســـــلامى والمشـــكلة الاقتصاديـــة " الزهراء للإعـــــلام العربى، ١٩٨٧م.

سياستيان ادواردز و بيتر مونتييلثمن " تأجيل التكييف ".التمويل والتنمية، صنـــدوق النقـــد الدولـــى - واشـــنطن دى ســـى - الولايـــات المتحـــدة الأمريكية ، صـــ٣٤ـــ ، سبتمبر ١٩٨٩.

د/ سيد شوربجى عبد المولى " دراسات فى الاقتصاد الإسلامى " التوزيع ، النقود والمصارف والفكر الإسلامى " غير معروفة الناشر ولا التاريخ.

سيرجيو بيريرا ليت وف. سندرارجان " قضايا فى تحرير سعر الفائدة " التمويل والتنمية، ـصندوق النقد الدولى – واشنطن دى سى – الولايات المتحدة الأمريكية ، صـ٤٦ـ ، ديسمبر ١٩٩٠.

د/ شريف دولار " قضايا ومعالم فى طريق الإصلاح الاقتصادى" الناشر / المكتبة الإكاديمية . ١٩٩٤.

د/ صفوت عبد السلام عوض الله " السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية فى الدول النامية، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣ .

د/ عاطف حسن النقلى " تعويم أسعار الصرف " (دراسة تحليلية فى ضوء التجربة الحديثة للنظام النقدى الدولى) رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق – جامعة عين شمس - كلية الحقوق ، ١٩٨٣.

" الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر " كتاب الأهرام الاقتصادى ،العدد ٧٨ ، أول أغسطس ١٩٩٤.

عادل حميد يعقوب عبد العال " التكييف مع النمو فى البلدان النامية مع إشارة خاصة لمصر ، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى فلسفة الاقتصاد ،جامعة الأزهر بكلية التجارة بنين ، قسم الاقتصاد ،١٩٩٣

د/ عادل غنيم " النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤– ١٩٨٢" دار المستقبل العربى .

د/ عبد الرحمن يسرى أحمد " الاقتصاد الدولى .دار الجامعات المصرية. الإسكندرية ١٩٨٦.

" دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى .دار الجامعات المصرية – إسكندرية ، ١٩٨٨.

د/ عبد الله الصعيدى " محاضرات فى التحليل الاقتصادى الكلى " قسم الاقتصاد ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢،.

د/ عبد المنعم السيد على " دور السياسة النقدية فى التنمية الاقتصادية " ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥.

د/ عبد المنعم راضى " تقييم دور السياسة النقدية والمالية فى علاج التضخم " البنك المركزى المصرى . الإدارة العامة للأساليب والمناهج . معهد الدراسات المصرفية ١٩٧٧/٧٦.

د/ عبد الهادى محمد والى " الإنفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق " الناشر / دار المعرفة الجامعية ،إسكندرية ، عام ١٩٨٨.

د/ على الجريتلى " خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر" دار الكتب، ١٩٧٧ .

د/ على عبد الرسول " المبادئ الاقتصادية فى الإسلام والبناء الاقتصادى للدولة الإسلامية " دار الفكر العربى ، ١٩٨٠.

د/ عوف محمود الكفراوى " النقود والمصارف فى النظام الإسلامى" .دار المعارف المصرية – إسكندرية ، ١٤٠٢هـ.

فينود توماس وآجاى تشيبر "خبرة الإصلاحات السياسية فى ظل التكييف" ما مدى حسن أداء برامج التكييف ؟التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولى – واشنطن دى سى – الولايات المتحدة الأمريكية ، مارس ١٩٨٩.

كورنغ – هوين وونج " إصلاح أدوات السياسة النقدية " التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي- واشنطن دى سى- الولايات المتحدة الأمريكية ، مارس ١٩٩٢.

كى -يونغ تشو " الصدمات الخارجية والسياسة المالية فى أقل البلدان نمواً " التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى – واشنطن دى سى – الولايات المتحدة الأمريكية ، يونيو ١٩٨٨.

د/ لبنى محمد أبو الغلا " العوامل المؤثرة على الادخار العائلى ، محاولة لقياس الأثر الكمى لبعض العوامل " من بحوث المؤتمر العلمى السنوى السادس بكلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٩ .

د/ محمد العريان – شمس الدين طارق " الإصلاح الاقتصادى فى البلدان العربية : استعراض للقضايا الهيكلية فى الجزء الباقى فى عقد التسعينات " المصدر / صندوق النقد الدولى . بدون تاريخ .

د/ محمد زكى شافعى (المحرر) " الاقتصاد المصرى فى عقد الثمانينات " بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين – القاهرة ٦-٨ مايو ١٩٨٢ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، دار المستقبل العربى .

د/ محمد زكى شافعى ، د/ رمزى زكى (المحرران) " رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل التطورات العالمية والإقليمية " بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ٢٧-٢٩ مارس ١٩٨٠.الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع . القاهرة ١٩٨٣ .

د/ محمد عبد المنعم تمضر " السياسة الاقتصادية فى إطار الشريعة الإسلامية " سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية (٢٠) ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالى ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى ، مركز بحوث الدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة . ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

د/ محمد عمر شابرا " نحو نظام نقدى عادل " دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية فى ضوء الإسلام ،ترجمة / سيد محمد سكر ، مراجعة د/ رفيق المصري .المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، هيرندن - فرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية .الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

" الإسلام والتحدى الاقتصادى " ترجمة د/ محمد زهير السمهورى ، مراجعة د/ محمد أنس الزرقاء .المعهد العالمى للفكر الإسلامى والمعهد العربى للدراسات المالية والمصرفية، عمان- الأردن و هيرندن - فرجينيا - الولايات المتحدة .الطبعة الأولى ١٤١٦هـ /١٩٩٦م.

محمود أبو السعود " خطوط رئيسية فى الاقتصاد الإسلامى " الاتحاد الإسلامى للمنظمات الطلابية ١٩٧٨م.

د/ محمود عبد الفضيل " تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية " .دار المستقبل العربى ،١٩٨٣.

د / مدحت محمد العقاد " اقتصاديات التنمية والتخطيط " مكتبة المدينة ، الزقازيق ،١٩٩٢.

د/ مصطفى عبد الله الهمشرى " الأعمال المصرفية والإسـلامية "
سلسلة البحوث الإسـلامية ، السنة السادسة عشرة – الكتاب الثانى – القاهرة – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،١٩٨٥م .

د/ منذر قحف "الأبحاث المقدمة فى ندوة موارد الدولة الماليـة فـى المجتمـع الإسـلامى من وجهة النظر الإسـلامية ."
المعهد الإسـلامى للبحوث والتدريب ، البنـك الإسـلامى للتنمية ، ١٩٨٩م.

ميجل أكيجويل ونيسان ليفياتان
" تقرير عن مدى نجاح البرامج غير التقليدية لتحقيق الاستقرار."
التمويل والتنمية، صندوق النقـد الدولـى – واشـنطن دى سـى – الولايات المتحدة الأمريكية ، مارس ١٩٩٢.

نورمان ل. هيكر " تخفيض المصروفات فى البلدان المثقلة بالديون ."
التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولـى – واشـنطن دى سـى – الولايات المتحدة الأمريكية ، صـ٣٥ـ ، مارس ١٩٨٩.

وليم ما. كليرى " تنفيذ السياسات فى ظل اقراض التكييف ."
التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولـى - واشـنطن دى سـى - الولايات المتحدة الأمريكية، مارس ١٩٨٩.

د/ يوسف القرضاوى "الحل الإسـلامى فريضة وضرورة . حتمية الحل الإسـلامى
مكتبة وهبة - ١٤ ش الجمهورية – عابدين ، ١٩٨٧م.

يوسف كمال محمد "الإصلاح الاقتصادى رؤية إسـلامية ."
دار الهداية ، ١٩٩٢م.

ب- المراجع من الدوريات :-

صندوق النقد الدولى " آفاق الاقتصاد العالمى" ، ١٩٩٤، أعداد مختلفة ،صندوق النقد الدولـــى ، واشنطن دى سى ،الولايات المتحدة الأمريكية .

" آفاق الاقتصاد العالمى " ، ١٩٩٥،أعداد مختلفـــة ، صنـــدوق النقـــد الدولى ، واشنطن دى سى ، الولايات المتحدة الأمريكية .

مجلس الشورى " التوازن الخارجى للاقتصاد المصرى وزيادة الاعتماد على الذات .سلسلة تقارير مجلس الشورى.لجنة الشئون المالية والاقتصاديـــــة .التقريـــر رقم ١٤، ١٩٩٤

البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية.العدد الأول ، المجلد الثامن والثلاثون١٩٨٥.

النشرة الاقتصادية. العدد الرابع ، المجلد التاسع والثلاثون ١٩٨٦.

النشرة الاقتصادية.العدد الأول والثانى ، المجلد الثانى والأربعون ١٩٨٩.

النشـــرة الاقتصاديـــة. العـــدد الثـــالث والرابـــــع ، المجلـــــد الثـــــالث والأربعون١٩٩٠ .

النشرة الاقتصادية. العدد الثالث ، المجلد الخامس والأربعون ١٩٩٢.

النشرة الاقتصادية. العدد والرابع ، المجلد التاسع والأربعون١٩٩٦

البنك المركزى المصرى المجلة الاقتصادية.المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الرابع ١٩٩٣/٩٢ القاهرة

المجلة الاقتصادية. المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الأول ١٩٩٤/٩٣ القاهرة

المجلة الاقتصادية. المجلد السادس والثلاثون ، ١٩٩٦/٩٥ .

التقرير السنوى ١٩٩٦/٩٥.

ثانيا المراجع باللغة الانجليزية .

***Alan Roe and others.**
Economic adjustment in Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Pakistan, Tunisia, and Turkey. World bank .1989.

***Alon A. Rabin and Lelland B. Yeager.**
Monetary Approaches to the Balance of payments, exchange rates.
Essays in international finance No.148, November 1982.
International finance section department of economics.
Princeton University. Princeton, New Jersey 1982.

***Alan Richard**
Economic roots of instability in the Middle East.
Middle East policy. 1994.

***Alan Richards**
The political economy of dilatory reform: Egypt in the 1980S
World development, Vol.19, No.12, PP.1721 –1730, 1991.

***Aly Zeineldin**
The Egyptian economy in 1999. An input – output study.
Economic modeling. April 1986. PP. 140- 146.

***Amin, Samir**
50 Years is enough.
Monthly review Vol 46, No Date: April 1995. Pages 8-50.

***Antonio – Gabriel M. Cunha**
Economic performance and macroeconomic adjustment in Egypt.
American – Arab Affairs. No 23. Winter1987-88

***Ankie Hoogvelt**
IMF crime in conditionality: An open letter to the managing director of the international monetary fund.
Monthly review. May 1987.

***Anand G.Chardavarkar.**
The international Monetary fund its financial organization and Activities.

***Anthony Clunies Ross.**
Economic Stabilization.
Edward Elgar.1991

Anne O. krueger
Political Economy of Policy Reform in Developing Countries, The MIT Press,1993

*** A. Premchand**
Government Budgeting and Expenditure controls theory and Practice.
International Monetary fund 1993.

***Arthur J. Mann and Manuel Pastor, JR.**
Orthodox and Heterodox stabilization policies in Bolivia and Peru: 1985-1988.
The journal of international studies and world affairs. Vol.31, No. . Pages163-92. Date: winter 1989.

***Assaf Razin and others.**
The Economy of Modern Israel.

***A Staff team Headed by G.G Johnson**
Formulation of exchange rate policies in adjustment programs.
IMF, August 1985.

***A study by the research department of the international monetary fund .**
Interest rate policies in developing countries.
Occasional paper 22 IMF 1983.

****A study by the fiscal affairs department of the international monetary fund.***
Fund Supported programs, fiscal policy, and income distribution.
Occasional paper No.46.
IMF, September 1986.

***A study by the research department of the international monetary fund,**
Theoretical A Spects of the design of fund. Supported Adjustment programs.
Occasional Paper No. 55 , IMF,Washington, D. C.1987

***Avner De Shalit**
David miller's theory of market socialism and the recent reforms in Kibbutzim.
Political studies, XL, 116-123. 1992.

***Azzam Manjoub**
Adjustment of delinking the African experience
United Nations University press .Tokyo. zed Books Ltd.
London and New Jersey 1990.

***A Study by the research department of IMF.**
Theoretical Aspects of the design of fund- Support adjustment programs,Occasional paper, No.55. IMF. Washington, D. C. September 1987.

***Anthony Mcdermott.**
Egypt from Nasser to Mubarak a flawed revolution.
Croom Helm. London, New York, sydney.1988.

***Ann Seidman**
Towards ending IMF – ism in southern Africa: an alternative development strategy.
The Journal of Modern Africa Studies,27,1 (1989). PP.1-22

***Bahram Nowzad.**
The I.M.F and its Critics.
International finance Section.1981.

***Bela Balassa and others.**
Institute for international Economics.
Institute for international Economic publications department.1990.

***Bela Balassa**
Adjustment policies in developing countries: A reassessment.
World development, Vol.12, No.9, PP.955 –972, 1984.

***Bijan B. Aghevli and others.**
Exchange rate policy in Developing Countries some Analytical Issues.
International Monetary fund.1991.

***Brunos Frey and others.**
The political Economy of stabilization. Programmes in Developing countries.
General distribution. 1992

***Bent Hansen and others.**
Development and economic policy in the U.A.R (Egypt).
North – Holland publishing Company – Amsterdam.1965

***Bent Hansen.**
The political economy of poverty, Equity, and Growth Egypt and Turkey.
Published for the world bank.
Oxford University press.1991.

***Bertil Holmlund**
Centeralized wage setting, wage drift and stabilization policies under trade unionism.
Oxford economic papers. Vol. 38, PP.243-258, 1986.

***Bird, Graham R.**
Interest rate compansation and debt: Would a cap fit?
World development, Vol.15, Pages 1237 – 1242. September1987.

*Bruno , Michael
Economic Analysis and the political economy of policy formation.
European economic review north Holland. Vol.34, Pages; 273-301. May 1990.

*Chandavarkar Anand
Keynes and international monetary system revisited.
World development, Vol.15, No. , Pages: 1395 – 1405, 1987.

*C. David finch.
The I.M.F: the record and the prospect.
International finance section.1989.

*Charles I. Ssawi.
Egypt inrevolution An Economic Analysis.
Oxford university press.1963.

* Chorng – Huey Wong
Reform of monetary policy instruments.
Finance and development March 1992.

*Country Economics Department , the World Bank.
Adjustment lending an evaluation of ten years of experience policy,
Research Series the World Bank
Washington, D.C.1988.

*Crockett. Andrew D.
Stabilization policies in developing countries some policy consideration.
IMF staff papers index Vol 28, Pages 59-79. March 1981.

*Crockett, A.D
The international monetary fund in the 1990's.
Government and opposition. Vol 27, Pages. 267-282 Date summer 1992.

*Dane Rowlands
The response of new lending to the IMF.
Development Studies Working paper 7. April 1994.

*Dane Rowlands
New lending to less developed countries: the effects of the IMF.
Canadian Journal of economics review. April 1996.

*Daniel D. Bradlow and Claudio Grossman
Limited mandates and intertwined problems.
A new challenge for the world Bank and the IMF Human rights quarterly.
Vol.17, No.3. August 1995.

*David D. Driscoll.
What is the international monetary fund.
International Monetary fund .no year.

***David Horowitz.**
The Economic of Israel.
Pergamon press.1967.

***C . David Finch.**
The I.M.F the Record and the prospect.
International finance section.1989.

***David M . Cheney and others.**
Promoting Economic Stability.
International Monetary fund. 1994.

***David Butter**
Special report: Egypt Meed.
Middle East Economic Digest. Vol. 38, No.22. 3 June 1994.

***David Seddon**
The politics of adjustment: Egypt and the IMF, 1987-1990.
Review of Africa political economy 1990.

***Dela Balassa**
Structural Adjustment policies in developing economics.
World development, Vol 10, No.1, PP.23 – 38, 1982.

***Dennis A. Rondinelli & John D. Montgomery**
Managing economic reform: An Alternative perspective on structural adjustment policies.
Policy Sciences 23: 73-93, 1990.

***Denis J. Sullivan**
The political economy of reform in Egypt.
Int. J Middle East stud. 22 (1990) 317-334.

***Doug Bandow and Ian Vasques.**
Perpetuating poverty the world Bank and the IMF, and the development world.
CATO institute Washington, D. C.1994.

***Edmarl. Bacha**
IMF conditionality: conceptual problems and policy alternatives.
World development, Vol.15, No.12, PP.1457 -1467, 1987.

***Ehud Satt**
Relative deprivation in the Kibbutz economy: An exploration of the concepts of Equality and Equity.
Economica (London, England). Vol.63, Pages S87-S101.
1996.

***El-Tahra El-Sayed Hemaya and others.**
An Empirical Investigation of the I.M.F approach towards macroeconomic adjustment in Egypt.
Department of Economics. University of Salford.1990.

***E.V.k. Fitz Gerald.**
Stabilization and Economic justice the case of NICARAGUA.
Working paper 1984.

***Fred Moseley.**
Heterodox Economic theories.(true or false).

***Farhad Nomani and Ali Rahnema .**
Islamic economic system.
Zed Books Ltd. London, New Jersey.1994.

Gerald K. Helleiner
Africa and the International Monetary fund.
International finance Section 1986.

***German Creamer, lic. Psic. Lic. Soc, M. A.**
Redistribution, Inflation and adjust policies: A macro Neo-Structuralist model for ecuador.
Department of Economics. Notre Dame, Indiana. August,1992.

***Geoffrey lamb.**
Managing economic policy change the world bank.1987.

***Gary Banks and others.**
Economic policy and the adjustment problem.
Gower.1986

***G. K. Helleiner and others**
IMF adjustment policies and Approaches and the needs of children.
World development. Vol.19, No.12, PP.1823-1834.
1991.

***Gouda Abdel- Khalek.**
Stabilization and adjustment policies and programmes
Country study Egypt
World institute for development economics research. March 1987.

***Graham Bird and others.**
The I.M.F and Stabilization: Developing Country Experiences.
St. Martin's press. New York.1984.

***Graham Bird.**
I.M.F lending to Developing Countries.
Routledge (London. New York) .1991.

*Graham Bird
The international monetary fund and developing countries: a review of the evidence and policy options.
International Organization 50,31. PP.477-511. Summer1996.

*Guillermo Perry and Ana Maria Herrera.
Public finance, stabilization and structural reform in Latin America.
Published by the inter -American. Development Bank. Distributed by the Johns Hopkins. University press. Washington, D.C.1994

*Hans Löfgren
Economic policy in Egypt: A Break down in reform pesistance?
Int. J. Middle East stud. 25 (1993) 407-421.

*Ibrahim M. Oweiss.
The Israeli Economy A war Economy.
Georgetown university 1974.

*Ibrhim M. Oweiss.
The political economy of contemporary Egypt.
Center for contemporary Arab studies. Georgetown University.1990

*I .M D. Little and others.
Boom, crisis, and adjustment the macroeconomic experience of developing countries.
Published for the world bank. Oxford University press.1993.

*Imad-ad -Dean Ahmed
Political economy of liberty in the Arab and Islamic Middle East.
Middle East policy, Vol. III, No.2. 1994.

*IMF Institute.
Macroeconomic adjustment policy instruments and Issues.
IMF washington, D.C.1992.

* IMF
Articles of Agreement ,1993

*IMF
International finance statistics
Yearbook., 1996.

*IMF
International finance statistics
Yearbook., 1995.

***IMF**

Government finance statistics
Yearbook., 1996..

***IMF**

Balance of payments statistics
Yearbook. Part 1, 1995.

***IMF**

Direction of trade statistics
Yearbook, 1996.

***I. Nwanna**

Currency devalution and Growth.
Vol: XLVII, No.1
Economic international febbraio 1994.

***Ishrat Husain**

A comment on " the IMF, the world bank and Africa's adjustment and external debt problems: An Unofficial view "
World development, Vol.21, No.12, PP.2055-2058.
1993.

***Jacques J. Polak and others.**

The international Monetary fund in a multipolar world.
Transaction Books.1989.

***Jacques J. Polak.**

The Changing nature of I.M.F conitionality.
International finance section.1991

***Jacob A. Frenkel and Assaf Razin.**

Fiscal policies and the world Economy.
Second edition
The MIT press.
Cambridge, Massachusetts
London, England.1992.

***Jahangir Amuzegar**

The IMF under fire
Foreign policy No.64. fall 1986.

***Jacob A. Frenkel & Mohsin S. Khan**

Adjustment policies and economic development.
American Journal of agricultural economics. Vol.72, No.3, Date 1990.

***James M . Boughton and others.**

Fifty years After Bretton woods the future of the IMF. And the world bank.
International Monetary fund. 1994.

***James M. Boughton.**
The Monetary Approach to Exchange Rates: What Now Remains.
International finance Section.1988.

***Jeffery J. Hawkins**
Understanding the failure of IMF reform: the Zambia case.
World development, Vol.19, No.7, PP.839 – 849.
1991.

***Jerker carlsson and others.**
The political Economy of Evaluation.
St.Martin's press. *1995.*

***Joaquin Muns.**
Adjustment , conditionality , and International financing.
International Monetary fund.1984.

***John M. Nelson**
The political economy of stabilization: Commitment, Capacity, and Public response.
World development, Vol.12, No.10, PP.983 – 1006, 1984

***John Rapley**
New directions in the political economy of development.
Review of African political economy No.62, PP 495-510, 1994.

***John Mukela**
The IMF fall out.
Africa report. January. February 1987.

***John Williamson.**
The lending policies of the international monetary fund.
Institute for international economics. *Washington, D.C.1982.*

***John Williamson.**
I.M.F conditionality.
Institute for international Economics.1983.

***John Spraos.**
I.M.F Conditionality Ineffectual , inefficient , Mistargeted.
International finance Section .no year.

***John Winter**
Egyptian reforms make stately progress.
Country profile 9 May 1994 AED.

***Joseph Gold.**
Conditionality.
Pamphlet series No.31
IMF wash. D.C.1979.

***Jomo K. S.**
Islamic economic alternatives.
Critical perspectives and new directions. Macmillan 1992.

***Joshua Aizenman**
Stabilization policies and the information content of real wayes.
Economica, 53 , 181-190. 23 January 1985.

***Justin B. Zula and Saleh M. Nsouli**
Adjustment programs in Africa the recent experience.
IMF, April 1985.

***Karima Korayem.**
The impact of economic adjustment policies on the vulnerable families & children in Egypt.
A report prepared for the third world forum, Middle East office and the United Nations Children's fund (UNICEF), Egypt. April 1987.

***Karima Korayem.**
Structural Adjustment and reform policies in Egypt: Economic and Social implication, October 1993.
Economic and Social council , Economic and Social Commission for Western Asia sustainable Economic development division, United Nation .

***Karim Nashashbibi and others.**
The fiscal Dimensions of Adjustment in low Income Countries.
International Monetary fund 1992.

***Karen L. Remmer**
The politics of economic stabilization IMF standby programs in Latin America 1954-1984.
Comparative politics. October 1986.

***Kate Phyla Kiis and others.**
International finance and the less Developed Countries.
St. Martin's press.1990.

***Khosrow Doroodian**
Macroeconomic performance and adjustment under policies commonly supported by the IMF.
Economic development and Cultural change. 1993.

***Ken Nall W. Stiles**
IMF conditionality: Coercion or compromise?
World development, Vol 18, No.7, PP.959 – 974, 1990.

***Khosrow Doroodian**
Macroeconomic performance and adjustment under policies commonly.
Supported by the international monetary fund.
The University of Chicago. 1993.

***Kronsten, Gregory**
The IMF in Africa: Factors of stability or unrest.
The world today. Vol.43, No. . Pages: 149-151. Date: August / September 1987.

***Krugman, Pauland lance Taylor**
Contracting effects of devolution.
Journal of international economics. Vol.8, No. . Date: Aug 1978. Pages 445-456.

***Lance Taylor.**
The Rocky Road to reform adjustment, income distribution, and Growth in the developing world.
The MIT press. Cambridge, Massachusetts
London, England 1993.

***Laszlo somogyi**
The political Economy of the tronsition process in Eastern Europe.
Edward Edgar 1992.

***László Csaba**
Hungary and the IMF: the experience of a cordial discord.
Journal of comparative economics 20, PP.211-234, 1995.

***Lawrence H. Officer**
The differential use of IMF resources by industrial, Other developed, and less developed countries: A Historical Approach the Journal of developing Areas. Vol.16, PP.401-420 Date: April 1982.

***Leila Mustafa Hassanin.**
The international monetary fund and Egypt.
Department of Economic and political science. 1991.

***Lillian Craig Harris.**
Egypt: international challenges and regional stability.
Chaltham House papers 39.
The royal institute of international offairs. 1988.

***Mark Blaug**
Public Enemy no.1: Unemployment not inflation.
Not only an economist. Edward Elgar, Cheltenham, UK. Brook field. US 1997.

***Mario Monti.**
Fiscal policy Economic Adjustment, and financial Markets.
International Monetary fund. 1988.

***Mario I. Bleger and others.**
Fiscal policy, stabilization and growth in developing countries.
International Monetary fund. 1989.

***Mario I. Blejer and others.**
· *How to measure the fiscal Deficit.*
International Monetary fund 1993.

***Mansoor Dailami.**
Interest Rate policy in Egypt.
Joint Bank--fund library. 1991.

***Manuel Guatian.**
Fund conditionality Evolution of principles and practices. Pamphlet series No. 38.
International monetary fund. 1981.

***Manuel Pastor, J R.**
The effects of IMF programs in the third world: Debate and Evidence from latin America.
World development, Vol.15, No.2, PP.249 - 262, 1987.

***Margaret Garritsen de vries.**
Balance of payments adjustment, 1945 to 1986 the IMF Experience.
International monetary fund. 1987. Washington, D.C.

***M. Bruno**
From sharp stabilization to growth on the political economy of Israel's transition.
European economic review 36, 310- 319. North Holland. 1992.

***Masudul Alam Choudhury and Uzir Abdul Malik.**
The foundation of Islamic political Economy.
St. Martin's press New York. 1992.

***Michael Mussa.**
Exchange rates in theory and in reality.
International finance section. 1990.

***Michael Bruno and others.**
Inflation , Stabilization.
The MIT press.1988.

***Michael tanzer**
Globalizating the economy: the influence of the IMF and the world Bank.
Monthly review, Vol.47, No.4, September 1995.

***Miguel A. Kiguel and Nissan Liviation.**
Progress report on Heterodox Stabilization programes.
Why some countries succeeded while others eventually failed.
Finance and development. March 1992.

***Mignel A. Kiguel & Nissan Liviation**
When do Hetrodox Stabilization programs work? Lessons from Experience.
The world Bank research observer. Vol.7, No.1, PP.35-57. January 1992.

***Mohsin S. Khan and others.**
Macroeconomic models for adjustment in developing countries.
International monetary fund.1991.

***Mohsin S. Khan and Malcolm D. Knight.**
Some theoretical and Empirical Issues relating to economic stabilization in developing countries.
World development, Vol.10, No.9, PP.709 – 730, 1982.

***Moshe Sanbar and others.**
Economic and social policy in Israel the first generation.
The Jerusalem center for public affairs center for Jewish community studies.
University press of America. Lanham, New York, London

***Morris Goldstein.**
The Global Effects of Fund -- supported Adjustment programes.
International Monetary fund. 1986

***Michael Mussa and others.**
Improving the International Monetary System.
International Monetary fund.1994.

***Michael Mussa**
Exchange rates in theory and in reality.
International finance section.1990.

***Michael Posner.**
Problems of international Money, 1972 –85.
International Monetary fund.1985.

***Mittelman, James H. and Will, Donald**
The international monetary fund State Autonomy and Human Rights.
Africa today. Vol.34, No.2, Date: 1987 Pages. 49-68.

***Mona Makram Ebeid**
Democratization in Egypt: the "Algeria Complex"
Middle East policy. Vol. III, 1994.

***National Bank of Egypt**
Economic Bulletin.
Vol xxxx III, No.1-2. 1990. Cairo.

***Nejatullah Siddiqui.**
Banking without interest.
Islamic publications LTD. Lahore, Pakistan.

***OECD working papers,**
Transitional problems from reform to Growth:
Safety Nets and financial efficiency in the adjusting Egyptian economy.
Vol. II No.80. Paris 1994

***Pamela s. falk.**
Inflation are we next.
Iynne Rienner publishers.1984.

***Paul Streeten.**
Beyond adjustment the Asian experience.
International monetary fund February 1988.

*** Paul R. Krugman , and Maurice Obstfeld**
International economics, theory and Policy,Second edition ,Harper collins Publishers, 1991

***Ray Bush**
Coping with adjustment and economic crisis in Egypt's countryside.
Review of African political economy. No.66, Volume: 22. Pages: 499-516. December 1995.

***Peter B. Kenen**
What role for IMF Surveillance?
World development. Vol.15, No.12 PP.1445-1456.
1987.

***Peter B. Kenen.**
Financing, Adjustment and the international Monetary fund.
The Brookings institution.1986.

***Peter S. Heller and Jack Diamonal.**
International Comparison of Government expenditure revisited.
The developing countries. 1975-86.
IMF, Washington, D. C, April 1990.

***Peter Nunnenkamp and Rainer Schweickert**
Adjustment policies and economic Growth in developing countries is devalution contractionary?
Weltwirts chaftliches Archiv. Vol.126, No 3. Date. 1990.

***Peter J. Montiel and Jonalhan D. Ostry**
Real exchange rate targeting in developing countries.
IMF paper on policy Analysis and assessment. IMF research department.1993.

***Philip Hardwick, Bahadur Khan ,Johan langnead.**
"An Introdution to Modern Economics " Forth Edition , Longman group, England, 1994

***Prabirjit Sarkar**
IMF : World Bank stabilisation Programmes.
A critical Assessment. Economic and political weekly. October 5,1991

***Radha Sinha**
Economic reform in developing countries some conceptual Issues.
World development. Vol 23, No.4, PP.557-575.
1995.

***Ralphc . Bryant and others.**
Macroeconomic policies in an interdependent world.
International Monetary fund. 1989.
External Relations Department
Ten Common Misconceptions about the IMF.
International Monetary fund.

***Rama Shankar Singh and others.**
I.M.F policies towards less developed countries (LDCs).
Deep and Deep publications.1994.

***Ray Bush**
Coping with adjustment and economic crisis in Egypt's countryside.
Review of African political economy. No.66, Volume: 22. Pages: 499-516.
December 1995.

***Rashid Ahmed**
In the deep end: economic crisis and tought IMF set targete a wait.
Far Eastern economic review Vol.160, No 7, Pages 17-eoa. Feb.13, 1997.

***Remmer, Karenh.**
The political of economic stabilization: IMF stand-by programs in Latin America 1954-84.
Comparative politics. Vol 19, No. . Pages. 1-24. Date: October 1986.

***Richard C. Barth and others.**
Coordinating Stabilization and Structural Reform.
International Monetary fund 1993

***Richard S. Dale and Richard P. Mattione.**
Managing Global Debt Asttaff paper.
The Brookings institution. Washington, D.C 1983.

***Richard Swedberg**
The doctrine of economic neutrality of the IMF and the world Bank.
Journal of peace research, Vol.23, No.4.
1986

***Robert G. Hawkins and Sidney E. Rolfe.**
A Critical Survey of plans for international monetary reform.
New York Universit,
Graduated Scholl of Business Administration C.J. Devine institute of finance the Bulletin No.36 November 1965.

***Robert S. Browne**
Conditionality: A new from of colonialism.
Africa report September- October 1984.

***Robert Reptto.**
Paying the price: Research Roport#2. 1985.

***Robert S. Myers.**
The political Morality of the international Monetary fund.
Transaction Books.1987.

***Roberto Aliboni and others.**
Egypt's Economic potential.
Croom Helm 1985.

***Robert S. Browne**
The political morality of the international monetary fund.
Economic issues. Madison, Dept. of Agricultural Economics, College of Agricultural of life Sciences, University of Wisconsin. Madison. September1988.

***Robert J. Gordon**
Macroeconomics, Fifth Edition ,Harper collins Publishers, 1990.

* **Robert B. Ekelund,Jr and Robert D. Tollison**
Macroeconomics, third edition ,Harper collins Publishers,1991

***Rudiger Dornbusch**
Stabilization policies in developing countries: What Have we learned? World development, Vol.10, No.9, PP.701-708.
1982.

***Rudiger Dornbusch.**
Inflation, Exchange rates and stabilization.
International finance section.1986.

***Ruccio, David F.**
When failure becomes success: class and the debate over stabilization and adjustment.
World development, Vol.19, No.10, Pages.1315 – 1334. Date: 1991.

***Rudiger Bornbusch.**
Stabilization, Debt, and reform policy analysis for developing countries.
Prentice Hall, Englewood cliffs, NJ 07632. 1993.

***Saleh M. Nsouli and others.**
Resilience and Growth through sustained adjustment.
Occasional paper 117 IMF. Washington, D. C. January 1995.

***Scott R. Sidell.**
The I.M.F and third. World political instability.
St.Martin's press. New York 1988.

***Sebastain Edwards and Liaqat Ahamed.**
Economic adjustment and exchange rates in developing countries.
The University of Chicago Press. Chicago and London. 1986.

***Sebastian Edwards.**
The international monetary fund and the developing countries: a critical Evalution.
Working paper No.2909
National bureau of economic research 1050 Massachusetts Avenue. Cambridge, MA. March 1989.

***Seven, Luis Solimano, Andres**
Debt crisis adjustment policies and capitol.
Formation in developing countries. Vol.21, No.1. Pages 127-140. Jan 1993.

***Sérgio Pereira Leite**
Coordinating public Debt and monetary management.
Finance & development. March 1993.

***She Dnanzhi**
Much talk little Progress.
Beijing review Vol.29, pages: 11-12. October 1986.

***Sidney Dell**
The History of the IMF ،World development, Vol.14, No.9,PP.1203-1212.
Printed in Great Britain 1986.

***Sidney Dell.**
On Being Grandmotherly: the Evolution of I.M.F conditionality.
International finance section.1981.

***Sir Frank Holmes.**
Economic Adjustment: policies and problems.
International Monetary fund.1987.

***Sir Alan Walters**
Do we need the IMF and World Bank?
Institute of economic affairs. 1994.

***Staff team Headed by Peter J. Quirk and owen Evans.**
Capital a ccount convertibility.
Review of experience and implications for IMF policies.
Occasional paper 13,
IMF, Washington, D. C, October 1995.

***Susan Schadler and others.**
IMF conditionality: Experience under stand-by and extended arrangements.
Part I: Key Issues and findings
Occasional paper128.
International monetary fund September 1995.

***Susan Schadler and others.**
IMF conditionality: Experience under stand-by and extended arrangements.
Part II· Back ground papers
Occasional paper129
International monetary fund September 1995.

***Susan Schadler and others.**
Economic Adjustment in low – in Come Countries.
International Monetary fund. 1993.

***Tariq Banuri.**
Economic liberalization: No panacea
The Experiences of Latin America and Asia.
Claredom press Oxford 1991.

***Thomas J. Biersteker**
Reducing the role of the state in the in the economy: A conceptual exploration of IMF and world Bank prescriptions.
International studies quarterly (1990) 34, 477-492.
1990.

***The treasur's department of the International Monetary fund.**
Financial organization and operations of the I.M.F.
International Monetary fund. 1991.

***Thomas Mayer and others.**
Fiscal and Monetary policy volume I.
The International library of critical writings in Economic 1995.

***Tomas J. T. Balino and Carlo Cottarell.**
Frame works for monetary stability. Policy issues and country experiences.
International monetary fund. 1994.

***Thorvaldur Gylfason.**
Credit policy and Economic Activity in developing countries with IMF stabilization programs.
Princeton studies in international finance 1987.

***The Bank for international settlements.**
International monetary fund, Organisation for Economic Co-operation and development and the world bank.
Debt stocks Debt Flows and the balance of payments.

***Thomas Mayer and Steven M. Sheffrin.**
Fiscal and monetary policy. Volume II.
The international library of critical writing in Economics.
An Elgar reference collection. 1995.

***Tony Killick**
Adjustment and financing in the developing world.
International Monetary fund. 1982.

***Tony Killick, Graham Bird and others.**
The quest for economic stabilization the I.M.F and the third world.
St. Martin's press 1984.

***Tony Killick.**
The Adaptive economy adjustment policies in small low-income countries.
EDI Development studies. The world Bank. 1993.

***Tony Killick and others.**
What can we know about the effects of IMF programmes?
Working paper 47. 1991.
Overseas development institute regent's college inner. Circle, regent's park. London NW14 NS.

***Tony Killick with Moazzam Malik**
Country experiences with IMF programmes in the 1980 S.
The world Economy. Vol.15, No.5.
London, Basil black well for the trade policy research center. September 1992.

***Tony Killick.**
IMF programmes in developing countries design and impact.,
Routledge –London and New York.1996.

***Trevor, Riley, Stephen**
The international political of African debt.
Political studies Vol.35, No. . Pages: 1-17. Date: March 1987.

***Unni Wikan**
Living conditions among Cairo 's poor – a view from Below.
The Middle East Journal Vol.39, No.1. Winter1985.

***Vander Mensbrugghe, Dominique Yves, Ph. D.**
Stabilization and growth in developing economics.
U.M I. 300 N Zeeb Rd. Ann Arbor, MI48106. 1990.

***V . A . Jafary.**
Structural Adjustment Macroeconomic policy Issues.
International Monetary fund. 1992.

***Vito tanzi**
Transition to market. Studies in fiscal reform .
International Monetary fund. 1993.

***Wilfried Guth**
Economic Policy Coordination.
International Monetary fund. 1990.

***York W. bradshaw & Jie Huang**
Intensifying global dependency: Foreign Debt, Structural adjustment, and third world under development.
The Sociological Quarterly. Vol.32, No.3, 1991.

***Zanny Minton – Benddoes**
Why the IMF needs reform
Foreign affairs. Vol.74, No.3. May, June 1995.

***Zikry, Sanna A.**
The capacity of the international monetary fund to influence.
Policy – Making in ALDC· A case study of Egypt. UMI dissertation services 1990.

فهرس الجداول

رقم الجدول	موضــوع الجــدول	رقم الصفحة
١	- تطور أرصدة الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات الدولى فى الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٥	٥
٢	- تطور قيمة الزيادة فى تكلفة استيراد البترول بالنسبة للبلدان الناميــة غــير النفطيــة بمليــار الــدولار الأمريكى خلال الفترة من ١٩٧٢-١٩٨٢	٨
٣	- يوضح نصيب البلدان المختلفة فى الصادرات العاطية خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٤	١٠
٤	- تطور معدلات التبادل التجارى الدولى للبلدان المتقدمة والنامية فى الفترة مــن ١٩٧٧-١٩٩٤ تغـير سنوى مئوى	١١
٥	- يوضح معدلات التبادل التجارى الدولى فى البلدان النامية حسب المنطقة " تغير سنوى مئوى "	١٢
٦	- يوضح معدلات التضخم فى العالم من الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٩ كنسبة مئوية لكل سنة	١٤
٧	- يوضح معدلات التضخم فى البلدان عالية التضخم فى الفترة من ١٩٨١-١٩٨٩ كنسبة مئوية لكل سنة	١٥
	- يوضح نسبة رؤوس الأموال المهربة للخارج إلى المديونية فى بعض البلدان فى الفــترة مــن ١٩٧٤-١٩٨٣	١٧
٨	- يوضح هروب رأس المال واجمالى تدفقات رأس المال للداخل فى بعض البلدان خلال الفــترة ١٩٧٩-١٩٨٢	١٧
٩	- يوضح طبيعة المشاكل التى تواجه بلدانا العينة	٥٠
١٠	- يوضح الأسباب الرئيسية لمشاكل موازين المدفوعات	٥١
١١	- يوضح أدوات السياسة النقدية التى يتبناها الصندوق فى برامجه	٧٨
١٢ ١٣	- يوضح الظروف الأولية التى تساعد على التحول إلى الأدوات غير المباشرة فــى العينــة التــى قـام الصندوق بدراستها	٨٦
١٤	- تطور العجز المالى والخارجى فى ١٨ بلد نامى فى الفترة من ١٩٦٢-١٩٨٢	٨٧
١٥	- يوضح سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الوظيفى للنفقة فى برامج الصندوق للتصحيح الإقتصادى	٩٢
١٦	- يوضح سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الإقتصادى للنفقة فى برنامج الصندوق	٩٣
١٧	- يوضح سياسة الإنفاق المتعلقة بالتحويل فى برامج الصندوق للتثبيت	٩٦
١٨	- يوضح إجراءات إصلاح الإدارة الضريبية وسياسات الضرائب المباشرة فى برامج الصندوق للتثبيت	٩٨
١٩	- يوضح سياسات الصندوق المتعلقة بالضرائب الغير مباشرة فى برامجه للتثبيت الإقتصادى	١٠١
٢٠	- يوضح السياسات الازمة لأصلاح القطاع العام فى برامج الصندوق للتثبيت	١٠٥
٢١	- يوضح الإجراءات التى يطالب بها الصندوق لتصحيح أسعار الصرف فى برامج للتثبيت	١٠٨
٢٢	- يوضح المبالغ التى تم الإنفاق على سحبها من الصندوق والبرامج المصاحبة بهذه المسحوبات	١١٥
٢٣	- تطور كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ، والعجز الكلى فى الميزانية	١٢٤
٢٤	- تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز الكلى فى الموازنة العامة للدولــة فــى الفــترة مــن ١٩٨٥-١٩٨٨	١٢٧
٢٥	- تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز فى الموازنة العامة للدولة فــى الفــترة مــن ١٩٨٩-١٩٩٣	١٣٠
٢٦	- تطور كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز الكلى فى الموازنة خلال الفــترة مــن ١٩٩٤-	

	١٩٩٨	١٣٢
٢٧	- تطور الإيرادات العامة والمتهدف فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١٣٦
٢٨	- تطور النفقات العامة والمستهدف فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١٣٧
٢٩	- تطور العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف خلال الفترة من١٩٧٧-١٩٧٩	١٣٨
٣٠	- تطور قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوى والمستهدف منذ ١٩٨٦-١٩٨٩	١٤٠
٣١	- يوضح مدى تناقص النفقات العامة والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٦-١٩٨٩	١٤١
٣٢	- يوضح مدى تناقص الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	١٤١
٣٣	- تطور قيمة الإيرادات العامة للدولة ومعدل نموها السنوى فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣	١٤٣
٣٤	- تطور قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣	١٤٤
٣٥	- تطور العجز في الموازنة العامة للدولة ومعدل نموه السنوى فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣	١٤٤
٣٦	- تطور كل من قيمة الإيرادات العامة ومعدل نموها السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦	١٤٦
٣٧	- تطور قيمة النفقات العامة ومعدل نموها السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨	١٤٧
٣٨	- تطور قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة والعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨	١٤٨
٣٩	- تطور مصار تمويل العجز فى الموزانة قبل وبعد الإنفاق مع الصنندوق فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	١٥٠
٤٠	- تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة قبل وبعد الإنفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	١٥٣
٤١	- تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامه قبل وبعد الإنفاق مع الصندوق عام ١٩٩١	١٥٦
٤٢	- تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨	١٥٩
٤٣	- تطور التمويل الخارجى للعجز والمستهدف فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١٦٣
٤٤	- تطور التمويل المحلى للعجز والمستهدف فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١٦٤
٤٥	- تطور تمويل العجز فى بنوك الودائع خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١٦٤
٤٦	- تطور تمويل العجز من السلطات النقدية والمستهدف فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١٦٥
٤٧	- تطور التمويل الخارجى للعجز والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	١٦٦
٤٨	- تطور التمويل المحلى للعجز والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	١٦٧
٤٩	- تطور تمويل العجز من بنوك الودائع خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	١٦٧
٥٠	- تطور تمويل العجز من السلطات النقدية والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	١٦٨
٥١	- تطور التمويل الخارج للعجز فى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	١٧٠
٥٢	- تطور التمويل المحلى للعجز فى الفترة من١٩٩١-١٩٩٣	١٧٠
٥٣	- تطور تمويل السلطات النقدية للعجز فى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	١٧١
٥٤	- تطور تمويل العجز من الهيئات الحكومية فى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	١٧١
٥٥	- تطور التمويل الخارجى للعجز والستهدف فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨	١٧٢
٥٦	- تطور التمويل المحلى كنسب من العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨	١٧٣
٥٧	- تطور التمويل المصرفى للعجز والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨	١٧٤

٥٨	- تطور التمويل غير المصرفى كنسبه من العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولــة خــلال الفــترة مــن ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٧-١٩٩٨	١٧٤
٥٩	- تطور المعروض النقدى قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	١٨٨
٦٠	- تطور المعروض النقدى قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٠
٦١	- تطور المعروض النقدى قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	١٩٣
٦٢	- تطور المعروض النقدى قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦	١٩٥
٦٣	- تطور قيمة المعروض النقدى والمستهدف فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١٩٧
٦٤	- تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٩٧٩	١٩٨
٦٥	- تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	١٩٩
٦٦	- تطور قيمة المعروض النقدى والمستهدف على الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٠١
٦٧	- تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٠٢
٦٨	- تطور حجم المعروض النقدى كنسبة من الناتج الإجمالى والمستهدف فى الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٠٣
٦٩	- تطور حجم المعروض النقدى والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٠٥
٧٠	- تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف ف ى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٢٠٥
٧١	- تطور قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج الإجمالى والمستهدف فى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٢٠٦
٧٢	- تطور قيمة المعروض النقدى والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٦-١٩٩٧	٢٠٧
٧٣	- تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلـــى ١٩٩٦-١٩٩٧	٢٠٨
٧٤	- تطور قيمة المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى الفـــترة مــن١٩٩٥-١٩٩٦ إلــى ١٩٩٦-١٩٩٧	٢٠٨
٧٥	- تطور الإئتمان المحلى قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٢١٠
٧٦	- تطور الأئتمان المحلى قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢١٢
٧٧	- تطور الإئتمان المحلى قبل وبعد الإتفاق مع الصندوق فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩١	٢١٦
٧٨	- تطورالإئتمان المحلى خلال الفترة من١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ١٩٩٦-١٩٩٧	٢١٨
٧٩	- تطور الإئتمان المحلى الإجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٢٠
٨٠	- تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٧-١٩٧٩	٢٢١
٨١	- تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٢٢
٨٢	- تطور الائتمان المحلى الإجنالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٢٤
٨٣	- تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٢٤
٨٤	- تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٢٥
٨٥	- تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص المستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٢٦
٨٦	- تطور الائتمان المحلى الإجتماعى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٢٢٦
٨٧	- تطور الإئتمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٢٢٧
٨٨	- تطور الأئتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٢٢٨
٨٩	- تطور الإئتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٢٢٨
٩٠	- تطور قيمة الأئتمان المحلى الكلى ومعدل نموه السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلــى	

	١٩٩٧-١٩٩٦	٢٢٩
٩١	- تطور الأئتمان المقدم للحكومة والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٩٩٦-١٩٩٧	٢٣٠
٩٢	- تطور الأئتمان المقدم لقطاع الأعمال العام والمستهدف خلال الفترة محل الدراسة	٢٣٠
٩٣	- تطور الأئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص والمستهدف خلال الفترة محل البحث	٢٣١
٩٤	- تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٢٤٢
٩٥	- تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الأتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٤٤
٩٦	- تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الأتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٤٧
٩٧	- تطور الصادرات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٥٠
٩٨	- تطور الواردات والمسهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٥١
٩٩	- تطور الصادرات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٥٢
١٠٠	- تطور قيمة الصادرات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٨-١٩٨٩	٢٥٣
١٠١	- تطور الواردات ومعدل نموها السنوى والمستهدف والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٥٤
١٠٢	- تطور الصادرات والواردات خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٥٥
١٠٣	- تطور قيمة الصادرات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١ ١٩٩٣	٢٥٦
١٠٤	- تطور الواردات والمستهدف ومعدل نموها السنوى والمستهدف فى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٢٥٧
١٠٥	- تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٢٥٨
١٠٦	- تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الأتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥- ١٩٧٩	٢٦١
١٠٧	- تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الأتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٦٣
١٠٨	- تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الأتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٢٦٥
١٠٩	- تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٦٧
١١٠	- تطور معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٦٨
١١١	- تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٧٠
١١٢	- تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٧١
١١٣	- تطور معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٧١
١١٤	- تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج الإجمالى خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٨٠
١١٥	- تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الأتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٢٨٢
١١٦	- تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الأتفاق مع الصندوق خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٢٨٤
١١٧	- تطور العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الأتفاق مع الصندوق خلال الفترة من١٩٨٩-١٩٩٤	٢٨٦
١١٨	- تطور العجز فى ميزان المدفوعات خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ١٩٩٦- ١٩٩٧	٢٨٧
١١٩	- تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	
١٢٠	- تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحل الإجمالى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٢٨٨
١٢١	- تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوى والمستهدف خلال الفترة من ١٩٨٧_١٩٨٩	٢٨٩
١٢٢	- تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى فى الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩	٢٩٠
١٢٣	- تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوى فى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٢٩١

١٢٤	- تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٢٩٢
١٢٥	- تطور قيمة العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨	٢٩٣
١٢٦	- تطور العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى والمستهدفة فى الفترة من ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨	٢٦٤
١٢٧	- تطور الاحتياطيات الدولية فى الفترة من ١٩٧٥ -١٩٧٩	٢٩٩
١٢٨	- تطور الاحتياطيات الدولية فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٣٠١
١٢٩	- تطور الاحتياطيات الدولية فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٣٠٤
١٣٠	- تطور الاحتياطيات الدولية فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٣٠٦
١٣١	- تطور قيمة الاحتياطات الدولية ومعدل نموها السنوى والمستهدف فى الفترة من ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩	٣٠٨
١٣٢	- تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات وعدد أيام الواردات التى تغطيها الاحتياطات والمستهدف فى الفترة من ١٩٧٧ ـ١٩٧٩	٣٠٩
١٣٣	- تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٣١٠
١٣٤	- تطور الاحتياطيات الدولية فى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٣١٢
١٣٥	- تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧	٣١٤
١٣٦	- تطور معدل النمو السنوى الاحتياطات الدولية والمستهدف فى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧	٣١٥
١٣٧	- تطور الاحتياطيات كنسبة من واردات المستهدف فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧	٣١٥
١٣٨	- تطور عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات والمستهدف فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧	٣١٦
١٣٩	- تطور الرقم القياسى العام لأسعار الجملة فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٣٢٠
١٤٠	- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٣٢٢
١٤١	- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٣٢٤
١٤٢	- تطور الرقم القياسى لعام لأسعار الجملة فى افترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٣٢٧
١٤٣	- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٣٢٨
١٤٤	- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٣٣٠
١٤٥	- تطور الرقم القياسى لعام لأسعار الجملة فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٣٣٢
١٤٦	- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٣٣٣
١٤٧	- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٣٣٤
١٤٨	- تطور الرقم القياسى العام لأسعار الجملة فى الفترة من١٩٩٤-١٩٩٧	٣٣٦
١٤٩	- تطور القم القياسى لأسعار المستهلكين فى الحضر فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٣٣٨
١٥٠	- تطور القم القياسى لأسعار المستهلكين فى الريف فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٣٣٩
١٥١	- تطور معدلات التضخم فى الحضر والريف فى افترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٣٤١
١٥٢	- تطور معدلات التضخم فى الحضر والريف فى الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٣٤٣
١٥٣	- تطور معدلات التضخم فى الحضر والريف فى الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٣٤٥
١٥٤	- تطور معدلات التضخم فى الحضر والريف فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧	٣٤٧
١٥٥	- تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٣٥٣
١٥٦	- تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٣٥٩

١٥٧	- تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٣٦٥
١٥٨	- تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧	٣٦٩
١٥٩	- تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٣٧١
١٦٠	- تطور المديونية الخارجية والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٣٧٢
١٦١	- تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٣٧٣
١٦٢	- تطور فوائد الدين الخارجي والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٣٧٤
١٦٣	- تطور الناتج المحلي الإجمالي والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٣٧٥
١٦٤	- تطور المديونية الخارجية والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٣٧٦
١٦٥	- تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٣٧٧
١٦٦	- تطور الناتج المحلي والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٣٧٨
١٦٧	- تطور المديونية الخارجية والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٣٧٩
١٦٨	- تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٣٨٠
١٦٩	- تطور فوائد الدين الخارجي والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٣٨١
١٧٠	- تطور الناتج المحلي والإجمالي والمستهدف في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٣٨٢
١٧١	- تطور المديونية الخارجية والمستهدف في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٣٨٣
١٧٢	- تطور الإستهلاك الكلي والإستثمار في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٣٨٣
١٧٣	- تطور الاستهلاك الكلي والإستثمار في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٣٩٠
١٧٤	- تطور الاستهلاك الكلي والإستثمار في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٣٩٤
١٧٥	- تطور الاستهلاك الكلي والإستثمار في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٨	٣٩٨
١٧٦	- تطور الاستهلاك الكلي والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٤٠١
١٧٧	- تطور الاستثمار الكلي والمستهدف في الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩	٤٠٣
١٧٨	- تطور الاستهلاك الكلي والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٤٠٤
١٧٩	- تطور الاستثمار الكلي والمستهدف في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩	٤٠٥
١٨٠	- تطور الاستهلاك الكلي والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٤٠٦
١٨١	- تطور الاستثمار الكلي والمستهدف في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣	٤٠٧
١٨٢	- تطور الاستهلاك الكلي والمستهدف في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٨	٤٠٨
١٨٣	- تطور الاستثمار الكلي والمستهدف في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٨	٤٠٩
١٨٤	- تطور الأنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤١٠
١٨٥	- تطور معدل النمو السنوي للواردات والعجز في الحساب الجاري في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤١٨
١٨٦	- تطور الإحتياطيات الدولية في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤١٩
١٨٧	- تطور معدل التضخم في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤٢٠
١٨٨	- تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤٢١
١٩٠	- تطور المديونية الخارجية في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤٢٢
١٩١	- تطور الإنفاق العام الإستثماري في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤٢٣
١٩٢	- تطور بنود ميزان المدفوعات في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤٢٤
١٩٣	- تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المساهمة فيه في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤٢٦

١٩٤	- تطور التمويل الخارجي للعكس والمديونية الخارجية فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤٢٧
١٩٥	- تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات ومعدل نموه السنوى والحقيق فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤٢٨
١٩٦	- تطور الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٣٠
١٩٧	- تطور الواردات والعجز فى الحساب الجارى فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٣١
١٩٨	- تطور الإحتياطيات الدولية فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٣٢
١٩٩	- تطور معدل التضخم فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٣٣
٢٠٠	- تطور معدل نمو الناتج المحلى لإجمالى فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٣٤
٢٠١	- تطور معدل نمو المديونية الخارجية فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٣٥
٢٠٢	- تطور الإنفاق العام الإستثمارى فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٣٦
٢٠٣	- تطور الواردات والعجز فى الحساب الجارى فة الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٣٦
٢٠٤	- تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٣٨
٢٠٥	- تطور الإنفاق على الدعم والتحويلات الأخرى فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٣٩
٢٠٦	- تطور الواردات والعجز فى الحساب الجارى فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٤٠
٢٠٧	- تطور الإحتياطيات الدولية فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٤١
٢٠٨	- تطور معدل التضخم فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٤١
٢٠٩	- تطور الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٤٢
٢١٠	- تطور المديونية الخارجية فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٤٢
٢١١	- تطور الإنفاق العام الاستثمارى فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٤٣
٢١٢	- تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٤٥
٢١٣	- تطور الإنفاق الحقيقى على الدعم فى الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٨	٤٤٧
٢١٤	- تطور الواردات والحساب الجارى فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٤٤٨
٢١٥	- تطور معدل النمو السنوى للإحتياطيات الدولية فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٤٤٨
٢١٦	- تطور معدل التضخم فى الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧	٤٤٩
٢١٧	- تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٤٤٩
٢١٨	- تطور معدل نمو الخارجية فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٤٥٠
٢١٩	- تطور معدل نمو الأستهلاك الكلى فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٤٥٠
٢٢٠	- تطور معدل نمو الإنفاق العام الإستثمارى فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٤٥١
٢٢١	- تطور الإنفاق على الأجور والمرتبات فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٤٥٣
٢٢٢	- تطور مدفوعات خدمة فوائد الدين فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤٥٤
٢٢٣	- تطور مدفوعات خدمة فوائد الدين فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٥٤
٢٢٤	- تطور مدفوعات خدمة فوائد الدين فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٥٥
٢٢٥	- تطور مدفوعات خدمة فوائد الدين فى الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٨	٤٥٥
٢٢٦	- تطور العجز فى الموازنة العامة ودور بنود الإيراد العام الرئيسية فى بنود العجـــز فـــى افـــترة مـــن ١٩٧٥-١٩٧٩	٤٦٣
٢٢٧	- تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤٦٤
٢٢٨	- تطور العجز فى الموازنة العامة ودور بنود الإيراد العام المختلفة فى تخفيض العجز فى الفـــترة مـــن	

	١٩٨٥-١٩٨٩	٤٦٦
٢٢٩	- تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٦٧
٢٣٠	- تطور العجز فى الموازنة العامة ودور بنود الإيراد العام فى تخفيض العجز فى الفـترة مـن ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٦٩
٢٣١	- تطور الإيرادات الضريبية والغير ضريبية فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٧١
٢٣٢	- تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة ودور بنود الإيراد العام فى تخفيض العجـز فـة الفـترة مـن ١٩٩٤-١٩٩٧	٤٧٢
٢٣٣	- تطور الإيرادات الضريبية وغير الضريبية فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٤٧٤
٢٣٤	- تطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى الفترة من ١٩٧٦-١٩٧٩	٤٨١
٢٣٥	- تطور قيمة التحويلات الخاصة ومعدل نموها السنوى فى الفترة من ١٩٧٦-١٩٧٩	٤٨٣
٢٣٦	- تطور قيمة رأس المال والعجز فى ميزان المدفوعات فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٤٨٤
٢٣٧	- تطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٨٦
٢٣٨	- تطور قيمة التحويلات ومعدل نموه السنوى فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٨٨
٢٣٩	- تطور حساب رأس المال والعجز فى ميزان المدفوعات فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٤٨٨
٢٤٠	- تطور أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٩٠
٢٤١	- تطور تحويلات المصرين العاملين بالخارج فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٩٣
٢٤٢	- تطور حساب رأس المال والعجز فى ميزان المدفوعات فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٤٩٤
٢٤٣	- تطور أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٤٩٦
٢٤٤	- تطور الصادرات والواردات والتحويلات الرسمية والخاصة فى الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٧	٤٩٨
٢٤٥	- تطور معدل نمو الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ومعدل نمو الأستثمار الكلى فـى الفـترة مـن ١٩٩٣-١٩٩٧	٥٠٨
٢٤٦	- تطور الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص ومعدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى فـى الفـترة من ١٩٩٣-١٩٩٧	٥٠٩
٢٤٧	- تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٥١٥
٢٤٨	- تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٥١٦
٢٤٩	- تطور تحويلات المصرين العاملين بالخارج فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٥١٧
٢٥٠	- تطور العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٥١٧
٢٥١	- تطور معدل التضخم فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩	٥١٨
٢٥٢	- تطور الصادرات فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٥٢٢
٢٥٣	- تطور الواردات فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٥٢٢
٢٥٤	- تطور تحويلات المصرين العاملين بالخارج فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٥٢٣
٢٥٥	- تطور الأستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر والمصرية فى الخارج فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٥٢٤
٢٥٦	- تطور العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٥٢٤
٢٥٧	- تطور معدل التضخم فى الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩	٥٢٥
٢٥٨	- تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوى فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٥٢٦

٢٥٩	- تطور قيمة الواردات ومعدل نموها السنوى فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٥٢٧
٢٦٠	- تطور قيمة تحويلات المصرين العاملين بالخارج فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٥٢٧
٢٦١	- تطور الأستثمارت الأجنبية المباشرة فى مصر والمصرية فى الخارج فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٥٢٨
٢٦٢	- تطور العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٥٢٩
٢٦٣	- تطور معدل التضخم فى الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣	٥٢٩

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة :	أ–هـ
الباب التمهيدي	
التعريف بسياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي	٣
الفصل الأول :– ظاهرة العجز في موازين المدفوعات ودور الصندوق في علاجها .	٣
المبحث الأول : التعريف بالعجز في ميزان المدفوعات .	٣
المطلب الأول : تعريف العجز في ميزان المدفوعات وأنواعه .	٣
الفرع الأول : تعريف العجز في ميزان المدفوعات .	٣
الفرع الثاني : أنواع العجز في ميزان المدفوعات .	٦
أولا" : العجز المؤقت .	٦
ثانيا": العجز الدائم .	٦
المطلب الثاني : أسباب العجز في موازين المدفوعات ونتائجه .	٧
الفرع الأول : أسباب العجز في موازين المدفوعات .	٧
أولا": الأسباب الخارجية لظاهرة العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية .	٧
١- التقلبات في الأسعار العالمية للبترول .	٧
٢-الارتفاع في أسعار الفائدة .	٩
٣-الركود الاقتصادى العالمى .	١٠
٤- تدهور معدلات التبادل التجارى الدولي للبلدان النامية .	١١
ثانيا": الأسباب الداخلية لظاهرة العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية	١٢
١- اتساع فجوة الموارد المحلية .	١٢
٢ - نمط التنمية والتصنيع .	١٣
٣- تزايد معدلات التضخم .	١٤
٤ - هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .	١٦

الفرع الثانى : نتائج العجز فى موازين المدفوعات .	١٨
المبحث الثانى : دور صندوق النقد الدولى فى علاج العجز فى موازين المدفوعات .	١٩
المطلب الأول : الدور التمويلى للصندوق .	٢٠
الفرع الأول : المبادئ العامة لاستخدام موارد الصندوق .	٢٠
أولا": المساواة بين الأعضاء فى إتاحة الموارد .	٢٠
ثانيا": حاجة ميزان المدفوعات .	٢٠
ثالثا": شروط الاقتراض من الصندوق " الشرطية " .	٢١
رابعا": التدرج المرحلى للتسهيلات .	٢١
خامسا": إعادة الشراء .	٢١
الفرع الثانى :- التسهيلات التى يقدمها الصندوق .	٢٢
أولا": تسهيل الشريحة الاحتياطية .	٢٢
ثانيا": تسهيل شريحة الائتمان الأولى.	٢٢
ثالثا": تسهيل الاستعداد الائتمانى " ترتيبات المساندة " .	٢٣
رابعا": تسهيل الصندوق الممتد .	٢٣
خامسا": تسهيل الإتاحة الموسعة " تسهيل التمويل التكميلى "	٢٣
سادسا": مساعدات الطوارئ المرتبطة بالكوارث الطبيعية .	٢٤
سابعا": تسهيل التمويل التعويضى الطارئ .	٢٤
ثامنا": تسهيل تمويل المخزون الاحتياطى السلعى .	٢٥
تاسعا": تسهيل التصحيح الهيكلى .	٢٥
عاشرا": تسهيل التصحيح الهيكلى المعزز .	٢٥
حادى عشر : تسهيل التحول فى الأنظمة الاقتصادية .	٢٦
المطلب الثانى :- شروط الاقتراض من الصندوق " شرطية الصندوق ".	٢٦
الفرع الأول : شكل الشرطية وأساسها .	٢٧
أولا": شكل الشرطية .	٢٧
- شكل الشرطية فى شرائح الائتمان العليا .	٢٨
- معايير الأداء .	٢٩
- بند المراجعة .	٢٩
- الشروط المسبقة .	٣٠
ثانيا": أساس الشرطية .	٣١
أ- الأساس القانونى للشرطية .	٣١
ب-الأساس المنطقى للشرطية .	٣٥
الفرع الثانى : درجة الشرطية وتطورها .	٣٧

أولا": درجة الشرطية .	٣٧
- أنواع العجز فى ميزان المدفوعات والشرطية .	٣٧
- العجز الذى يرجع إلى أسباب مؤقتة .	٣٧
- العجز الذى ينتج عن التوسع فى السياسات المالية والنقدية .	٣٨
- العجز الذى يرجع إلى أسباب هيكلية .	٣٨
- درجة الشرطية من وجهة نظر أخرى .	٣٩
ثانيا": تطور الشرطية .	٤٠
- الشرطية فى الخمسينيات والستينيات .	٤٠
- الشرطية فى السبعينيات .	٤١
- الشرطية فى الثمانينيات .	٤٤
- الشرطية فى التسعينيات .	٤٥
الفصل الثاني : إطار نظري لسياسات التثبيت التي يتبناها الصندوق .	٤٦
المبحث الأول : تشخيص صندوق النقد الدولي لمشكلات البلدان النامية الاقتصادية .	٤٦
النوع الأول : المشكلات الخارجية .	٤٦
النوع الثانى : المشكلات الداخلية .	٤٨
أولا": مشكلات ناجمة عن التوسع فى السياسات النقدية والمالية .	٤٨
ثانيا": المشكلات الهيكلية .	٤٩
المبحث الثاني : التعريف بسياسات التثبيت وأهدافها.	٥٢
المطلب الأول : التعريف بسياسات التثبيت.	٥٢
أولاً : سياسات التثبيت التقليدية.	٥٣
ثانياً : سياسات التثبيت غير التقليدية.	٥٤
المطلب الثاني: أهداف سياسات التثبيت .	٥٦
أولا": تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات .	٥٦
ثانيا": تخفيض معدلات التضخم .	٥٧
ثالثا": زيادة معدلات النمو الاقتصادى .	٥٨
المبحث الثالث : تصميم سياسات التثبيت .	٥٩
أولا": أهمية الحسابات الاقتصادية فى تصميم سياسات التثبيت .	٦٠
ثانيا": كيفية تصميم برامج التصحيح وفقا" لاتفاقية بريتون وودز .	٦٠
ثالثا": كيف يقوم الصندوق بتصميم سياسات التصحيح .	٦١
كيفية تصميم سياسات التثبيت " سياسات الأجل القصير "	٦٢
رابعا": الأسس النظرية لتصميم سياسات التثبيت " التحليل النقدى	

لميزان المدفوعات "	٦٦
أ- المكون الأول فى التحليل النقدى .	٦٦
ب- المكون الثانى .	٦٦
ج- إدخال هيكل ميزان المدفوعات فى التحليل النقدى .	٦٨
د- إدخال الموازنة العامة للدولة فى التحليل النقدى .	٧٠
هـ- إدخال موازنة البنك المركزى فى التحليل النقدى .	٧١
المبحث الرابع : جوهر سياسات التثبيت .	٧٣
المطلب الأول : السياسة النقدية .	٧٤
الفرع الأول : إطار عام للتحكم النقدى .	٧٤
١- حساب المسح النقدى .	٧٥
٢- حساب السلطات النقدية .	٧٥
٣- حساب البنوك التجارية .	٧٦
الفرع الثانى : أدوات السياسة النقدية التى يتبناها الصندوق .	٧٧
- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في برامج الصندوق .	٧٨
- سياسة السقوف الائتمانية .	٧٩
- سياسة سعر الفائدة .	٨٠
- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية فى برامج الصندوق .	٨٤
- عمليات السوق المفتوح .	٨٤
- متطلبات الاحتياطى .	٨٥
- سياسة سعر إعادة الخصم .	٨٥
المطلب الثانى : السياسة المالية .	٨٧
- العجز المالى والتضخم .	٨٨
- العجز المالى والتوازن الخارجى .	٨٩
- تمويل العجز المالى .	٩٠
الفرع الأول : السياسات المتعلقة بالإنفاق الحكومى .	٩١
أولاً: سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الوظيفى للنفقة فى برامج الصندوق .	٩٢
ثانياً: سياسات الإنفاق المتعلقة بالتقسيم الاقتصادى للنفقة فى برامج الصندوق .	٩٣
أ- بالنسبة للنفقات الجارية .	٩٤
١- الأجور والمرتبات .	٩٤
٢-مشتريات السلع والخدمات .	٩٥
٣- الانفاق المخصص لخدمة الديون.	٩٥

ب-بالنسبة للإنفاق الاستثمارى .	٩٥
ثالثاً: السياسات الإنفاقية المتعلقة بالتحويلات .	٩٦
الفرع الثاني : السياسات المتعلقة بالإيراد العام.	٩٧
أولاً: إجراءات إصلاح الإدارة الضريبية والضرائب المباشرة .	٩٨
أ-بالنسبة لاصلاح الإدارة الضريبية .	٩٨
ب-بالنسبة للضريبة على الدخل الشخصى .	٩٩
ج-بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات .	١٠٠
د- بالنسبة لضرائب الملكية .	١٠٠
ثانيا: السياسات التى يتبناها الصندوق بالنسبة للضرائب غير المباشرة .	١٠٠
أ-بالنسبة للضرائب المحلية على السلع والخدمات .	١٠٢
ب-بالنسبة للرسوم على التجارة الدولية .	١٠٣
الفرع الثالث : السياسات المتعلقة بالمشروعات العامة .	١٠٤
المطلب الثالث : سياسة سعر الصرف .	١٠٧
أولاً: أثر تخفيض سعر الصرف فى الأجل القصير.	١٠٩
ثانيا: أثر تخفيض سعر الصرف فى الأجل الطويل .	١١٠
ثالثاً: تحديد المستوى المرغوب لتعديل سعر العملة .	١١١
رابعاً: توحيد سعر الصرف .	١١٢
الباب الأول	
اختبار الأداء الاقتصادي لسياسات الصندوق	
للتثبيت في مصر	١١٤
	١١٧
الفصل الأول :- اختبار أداء السياسة المالية .	١١٧
المبحث الأول : إجراءات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق مصر	١١٧
أولاً: إجراءات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق في السبعينيات.	١١٨
أ-فى مجال الإنفاق العام .	١١٨
ب-فى مجال الإيرادات العامة .	١١٨
ثانيا: إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق فى الثمانينات .	١١٩
ثالثاً: إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق فى التسعينيات .	١٢٠
أ-إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق فى خطاب نوايا ١٩٩١.	١٢٠

ب-إجراءات السياسة المالية التى طالب بها الصندوق فى خطاب توايا ١٩٩٦ .	١٢١
المبحث الثانى : تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة .	١٢٣
المطلب الأول : تطور العجز فى الم... نة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	١٢٣
الفرع الأول : تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .	١٢٤
أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الإيرادات العامة قبل وبعد الاتفاق .	١٢٥
ثانياً: مدى تطور النفقات العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.	١٢٥
ثالثاً: فيما يتعلق بمدى تطور العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة.	١٢٦
الفرع الثانى: تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .	١٢٧
أولاً: فيما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة .	١٢٧
ثانياً: فيما يتعلق بالنفقات العامة .	١٢٨
ثالثاً: فيما يتعلق بالعجز فى الموازنة العامة للدولة .	١٢٨
الفرع الثالث : تطور الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .	١٣٠
أولاً: فيما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة .	١٣٠
ثانياً: فيما يتعلق بالنفقات العامة .	١٣١
ثالثاً: فيما يتعلق بالعجز فى الموازنة العامة للدولة .	١٣١
الفرع الرابع : تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .	١٣٢
أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الإيرادات العامة .	١٣٣
ثانياً: مدى تطور النفقات العامة .	١٣٣
ثالثاً: مدى تطور العجز فى الموازنة العامة .	١٣٤
المطلب الثانى : تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف .	١٣٥
الفرع الأول : تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ .	١٣٥
أولاً: مدى تطور الإيرادات العامة والمستهدف.	١٣٦
ثانياً: مدى تطور النفقات العامة والمستهدف .	١٣٦
ثالثاً: مدى تطور العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف.	١٣٨
الفرع الثانى : تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ .	١٣٩

أولا": مدى تزايد الإيرادات العامة .	١٤٠
ثانيا": مدى تناقص النفقات العامة .	١٤٠
ثالثا": مدى تناقص العجز فى الموازنة العامة للدولة .	١٤١
الفرع الثالث : تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ .	١٤٢
أولا": مدى تزايد الإيرادات العامة .	١٤٣
ثانيا": مدى تناقص النفقات العامة .	١٤٣
ثالثا": مدى تناقص العجز فى الموازنة العامة للدولة .	١٤٤
الفرع الرابع : تطور العجز فى الموازنة العامة للدولة والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ .	١٤٦
أولا": مدى تزايد الإيرادات العامة .	١٤٦
ثانيا": مدى تناقص النفقات العامة .	١٤٧
ثالثا": مدى تناقص العجز فى الموازنة العامة للدولة .	١٤٨
المبحث الثالث :- تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة .	١٤٩
الفرع الأول : تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .	١٥٠
أولا": مدى تطور التمويل الخارجى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	١٥٠
ثانيا": مدى تطور التمويل المحلى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق	١٥١
ثالثا": مدى تطور التمويل الادخارى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	١٥١
رابعا": مدى تطور التمويل التضخمى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	١٥١
الفرع الثانى :تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .	١٥٣
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور التمويل الخارجى للعجز قبل وبع الاتفاق مع الصندوق .	١٥٣
ثانيا": مدى تطور التمويل المحلى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق	٢٥٤
ثالثا": مدى تطور التمويل من البنوك التجارية للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	١٥٤
رابعا": مدى تطور التمويل التضخمى للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	١٥٥
الفرع الثالث : تطور مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .	١٥٦

أولاً: مدى تطور التمويل الخارجي للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.	١٥٦
ثانياً: مدى تطور التمويل المحلي للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق	١٥٧
ثالثاً: مدى تطور التمويل من البنوك التجارية والهيئات الحكومية للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	١٥٧
رابعاً: مدى تطور التمويل التضخمي للعجز قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	١٥٨
الفرع الرابع : تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .	١٥٩
أولاً: فيما يتعلق بالتمويل الخارجي للعجز .	١٥٩
ثانياً: التمويل المحلي للعجز .	١٦٠
ثالثاً: التمويل المصرفي للعجز .	١٦٠
رابعاً: التمويل غير المصرفي للعجز .	١٦١
المطلب الثاني: تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف .	١٦٣
الفرع الأول : تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .	١٦٣
أولاً: مدى تطور التمويل الخارجي للعجز والمستهدف .	١٦٣
ثانياً: مدى تطور التمويل المحلي للعجز والمستهدف .	١٦٤
ثالثاً: مدى تطور تمويل العجز من البنوك التجارية والمستهدف .	١٦٤
رابعاً: مدى تطور تمويل العجز من السلطات النقدية والمستهدف .	١٦٥
الفرع الثاني: تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .	١٦٦
أولاً: مدى تطور التمويل الخارجي للعجز والمستهدف .	١٦٦
ثانياً: مدى تطور التمويل المحلي للعجز والمستهدف .	١٦٧
ثالثاً: مدى تطور تمويل العجز من البنوك التجارية للعجز والمستهدف	١٦٧
رابعاً: مدى تطور تمويل العجز من السلطات النقدية للعجز والمستهدف .	١٦٨
الفرع الثالث : تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .	١٧٠
أولاً: مدى تطور التمويل الخارجي للعجز والمستهدف .	١٧٠
ثانياً: مدى تطور التمويل المحلي للعجز والمستهدف .	١٧٠
ثالثاً: مدى تطور تمويل العجز من السلطات النقدية للعجز والمستهدف.	١٧١
رابعاً: مدى تطور تمويل العجز من الهيئات الحكومية للعجز	

والمستهدف .	١٧١
الفرع الرابع : تطور مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف في برنامج ١٩٩٦ .	١٧٢
أولا": التمويل الخارجي للعجز في الموازنة العامة للدولة و المستهدف	١٧٢
ثانيا": التمويل المحلي للعجز في الموازنة العامة للدولة والمستهدف .	١٧٣
ثالثا": التمويل المصرفي للعجز والمستهدف .	١٧٤
رابعا": التمويل غير المصرفي للعجز والمستهدف .	١٧٤
نتائج اختبار أداء السياسة المالية .	١٧٦
أولا": نتائج اختبار أداء السياسة المالية في برنامج ١٩٧٧ .	١٧٦
أ-نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٧ .	١٧٦
ب-نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .	١٧٦
ثانيا": نتائج اختبار أداء السياسة المالية في برنامج ١٩٨٧ .	١٧٧
أ-نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٨٧ .	١٧٧
ب-نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف في برنامج عام ١٩٨٧ .	١٧٨
ثالثا": نتائج اختبار أداء السياسة المالية في برنامج ١٩٩١ .	١٧٩
أ-نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩١ .	١٧٩
ب-نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف في برنامج عام ١٩٩١ .	١٧٩
رابعا": نتائج اختبار أداء السياسة المالية في برنامج ١٩٩٦ .	١٨٠
أ-نتائج اختبار أداء السياسة المالية قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ .	١٨٠
ب-نتائج اختبار أداء السياسة المالية والمستهدف في برنامج عام ١٩٩٦ .	١٨١
الفصل الثاني: اختبار أداء السياسة النقدية .	١٨٢
المبحث الأول : أدوات السياسة المالية التي طالب بها الصندوق مصر .	١٨٢
أولا": أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق مصر في السبعينيات .	١٨٢
ثانيا": أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق مصر في الثمانينات .	١٨٣
ثالثا": أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق مصر في التسعينيات .	١٨٤
أ-أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق في ١٩٩١ .	١٨٤
ب-أدوات السياسة النقدية التي طالب بها الصندوق في ١٩٩٦ .	١٨٥
المبحث الثاني : تطور المعروض النقدي .	١٨٧

المطلب الأول : تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق	١٨٧
الفرع الأول : تطور المعروض النقدي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .	١٨٨
أولاً: مدى تطور قيمة المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق .	١٨٨
ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والناتج المحلى الاجمالى قبل وبعد الاتفاق .	١٨٩
ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.	١٨٩
الفرع الثانى : تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .	١٩٠
أولاً: فيما يتعلق بقيمة المعروض النقدى .	١٩١
ثانياً: معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والناتج المحلى .	١٩١
ثالثاً: المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى .	١٩١
الفرع الثالث : تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .	١٩٣
أولاً: مدى تطور قيمة المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق .	١٩٣
ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والناتج المحلى الاجمالى قبل وبعد الاتفاق .	١٩٣
ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.	١٩٤
الفرع الرابع : تطور المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .	١٩٥
أولاً: مدى تطور قيمة المعروض النقدى قبل وبعد الاتفاق .	١٩٥
ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والناتج المحلى الاجمالى قبل وبعد الاتفاق .	١٩٥
ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.	١٩٦
المطلب الثانى : تطور المعروض النقدى والمستهدف .	١٩٦
الفرع الأول : تطور المعروض النقدى والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ .	١٩٧
أولاً: مدى تطور قيمة المعروض النقدى والمستهدف .	١٩٧
ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف .	١٩٨
ثالثاً: مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .	١٩٩
الفرع الثانى : تطور المعروض النقدى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ .	٢٠٠
أولاً: مدى تطور قيمة المعروض النقدى والمستهدف .	٢٠٠
ثانياً: مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف .	٢٠١

ثالثا": مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمـــالى والمستهدف .	٢٠٢
الفرع الثالث : تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .	٢٠٤
أولا": مدى تطور قيمة المعروض النقدى والمستهدف .	٢٠٤
ثانيا": مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف .	٢٠٥
ثالثا": مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمـــالى والمستهدف .	٢٠٦
الفرع الرابع : تطور المعروض النقدي والمستهدف في برنامج ١٩٩٦ .	٢٠٧
أولا": مدى تطور قيمة المعروض النقدى والمستهدف .	٢٠٧
ثانيا": مدى تطور معدل النمو السنوى للمعروض النقدى والمستهدف .	٢٠٨
ثالثا": مدى تطور المعروض النقدى كنسبة من الناتج المحلى الإجمـــالى والمستهدف .	٢٠٨
المبحث الثالث : تطور الائتمان المحلي	٢٠٩
المطلب الأول : تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	٢٠٩
الفرع الأول : تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .	٢١٠
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الائتمان المحلى الإجمالى قبل وبعـــد الاتفاق .	٢١٠
ثانيا": مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق .	٢١١
ثالثا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .	٢١١
الفرع الثاني : تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٨٧ .	٢١٢
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الائتمان المحلى الإجمالى قبل وبعـــد الاتفاق .	٢١٣
ثانيا": مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق .	٢١٣
ثالثا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام قبل وبعد الاتفاق .	٢١٣
رابعا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .	٢١٤
الفرع الثالث : تطور الائتمان المحلي قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .	٢١٦
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الائتمان المحلى الإجمالى قبـــل وبعـــد الاتفاق .	٢١٦
ثانيا": مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق .	٢١٦
ثالثا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام قبل وبعد الاتفاق .	٢١٧
رابعا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .	٢١٧

الفرع الرابع : مدى تطور الائتمان المحلى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦.	٢١٨
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الائتمان المحلى الإجمالى قبل وبعد الاتفاق .	٢١٩
ثانيا": مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة قبل وبعد الاتفاق .	٢١٩
ثالثا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام قبل وبعد الاتفاق .	٢١٩
رابعا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص قبل وبعد الاتفاق .	٢١٩
المطلب الثانى : تطور الائتمان المحلى والمستهدف .	٢٢٠
الفرع الأول : تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ .	٢٢٠
أولا": مدى تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف .	٢٢٠
ثانيا": مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .	٢٢١
ثالثا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .	٢٢٢
الفرع الثانى : تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧.	٢٢٤
أولا": مدى تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف .	٢٢٤
ثانيا": مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .	٢٢٤
ثالثا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف .	٢٢٥
رابعا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .	٢٢٦
الفرع الثالث : تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف فى برنامج ١٩٩١	٢٢٦
أولا": مدى تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف .	٢٢٦
ثانيا": مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .	٢٢٧
ثالثا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف .	٢٢٨
رابعا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .	٢٢٨
الفرع الرابع : تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦.	٢٢٩
أولا": مدى تطور الائتمان المحلى الإجمالى والمستهدف .	٢٢٩
ثانيا": مدى تطور الائتمان المقدم للحكومة والمستهدف .	٢٣٠
ثالثا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع العام والمستهدف .	٢٣٠
رابعا": مدى تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص والمستهدف .	٢٣١
نتائج اختبار أداء السياسة النقدية .	٢٣٢
أولا": نتائج اختبار أداء السياسة النقدية فى برنامج ١٩٧٧ .	٢٣٢
أ-نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق .	٢٣٢
ب-نتائج اختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف .	٢٣٢

ثانيا": نتائج اختبار أداء السياسة النقدية في برنامج ١٩٨٧ .	٢٣٣
أ-نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق .	٢٣٣
ب-نتائج اختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف .	٢٣٣
ثالثا": نتائج اختبار أداء السياسة النقدية في برنامج ١٩٩١ .	٢٣٤
أ-نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق .	٢٣٤
ب-نتائج اختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف .	٢٣٥
رابعا": نتائج اختبار أداء السياسة النقدية في برنامج ١٩٩٦ .	٢٣٥
أ-نتائج اختبار أداء السياسة النقدية قبل وبعد الاتفاق .	٢٣٥
ب-نتائج اختبار أداء السياسة النقدية والمستهدف .	٢٣٦
الفصل الثالث : اختبار أداء سياسة سعر الصرف .	٢٣٧
المبحث الأول : سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في مصر .	٢٣٧
أولا": سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في برنامج ١٩٧٧ .	٢٣٨
ثانيا": سياسة سعر الصرف التي تبناها الصندوق في مصر في برنامج ١٩٨٧ .	٢٣٩
ثالثا": سياسة سعر الصرف التي طالب بها الصندوق في برنامج ١٩٩١ .	٢٣٩
المبحث الثاني : اختبار مدى تطور الصادرات والواردات .	٢٤١
المطلب الأول : اختبار مدى تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	٢٤١
الفرع الأول : تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .	٢٤٢
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور الصادرات قبل وبعد الاتفاق .	٢٤٢
ثانيا": مدى تطور الواردات قبل وبعد الاتفاق .	٢٤٣
ثالثا": مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق .	٢٤٣
الفرع الثاني : تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .	٢٤٤
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور الصادرات قبل وبعد الاتفاق .	٢٤٤
ثانيا": فيما يتعلق بمدى تطور الواردات قبل وبعد الاتفاق .	٢٤٥
ثالثا": نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق .	٢٤٦
الفرع الثالث : تطور الصادرات والواردات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .	٢٤٧
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور الصادرات قبل وبعد الاتفاق .	٢٤٧

ثانيا": فيما يتعلق بمدى تطور الواردات قبل وبعد الاتفاق .	٢٤٨
ثالثا": مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات قبل وبعد الاتفاق .	٢٤٨
المطلب الثاني : اختبار مدى تطور الصادرات الواردات والمستهدف .	٢٥٠
الفرع الأول : اختبار مدى تطور الصادرات الواردات والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .	٢٥٠
أولا": مدى تطور الصادرات والمستهدف .	٢٥٠
ثانيا": مدى تطور الواردات والمستهدف .	٢٥١
ثالثا": مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف .	٢٥٢
الفرع الثاني : اختبار مدى تطور الصادرات الواردات والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .	٢٥٣
أولا": مدى تطور الصادرات والمستهدف .	٢٥٣
ثانيا": مدى تطور الواردات والمستهدف .	٢٥٤
ثالثا": مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف .	٢٥٥
الفرع الثالث : اختبار مدى تطور الصادرات الواردات والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .	٢٥٦
أولا": مدى تطور الصادرات والمستهدف .	٢٥٦
ثانيا": مدى تطور الواردات والمستهدف .	٢٥٧
ثالثا": مدى تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات والمستهدف .	٢٥٨
المبحث الثالث : اختبار مدى تطور العجز في الحساب الجاري .	٢٦٠
المطلب الأول : تطور العجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	٢٦٠
الفرع الأول : تطور العجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .	٢٦١
أولا" : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق .	٢٦١
ثانيا": فيما يتعلق بمدى تطور معدل النمو السنوي للعجز قبل وبعد الاتفاق .	٢٦٢
ثالثا": مدى تطور العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .	٢٦٢
الفرع الثاني : تطور العجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .	٢٦٣
أولا" : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز في الحساب الجاري قبل وبعد الاتفاق .	٢٦٣
ثانيا": فيما يتعلق بمدى تطور معدل النمو السنوي للعجز قبل وبعد	

الاتفاق .	٢٦٤
ثالثا": مدى تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .	٢٦٤
الفرع الثالث : تطور العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .	٢٦٥
أولا" : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى قبل وبعد الاتفاق .	٢٦٦
ثانيا": فيما يتعلق بمدى تطور معدل النمو السنوى للعجز قبل وبعد الاتفاق .	٢٦٦
ثالثا": مدى تطور العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .	٢٦٦
المطلب الثانى : تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف .	٢٦٧
الفرع الأول : تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧	٢٦٧
أولا": مدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى والمستهدف .	٢٦٧
ثانيا" : مدى تطور معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى والمستهدف .	٢٦٨
ثالثا": مدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .	٢٦٨
الفرع الثانى : تطور العجز فى الحساب الجارى والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧.	٢٧٠
أولا": مدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى والمستهدف .	٢٧٠
ثانيا" : مدى تطور معدل النمو السنوى للعجز فى الحساب الجارى والمستهدف .	٢٧١
ثالثا": مدى تطور قيمة العجز فى الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .	٢٧١
نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف .	٢٧٣
أولا": نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٧٧ .	٢٧٣
أ-نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف قبل وبعد الاتفاق .	٢٧٣
ب-نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف والمستهدف .	٢٧٣
ثانيا": نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٨٧ .	٢٧٤
أ-نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف قبل وبعد الاتفاق .	٢٧٤
ب-نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف والمستهدف .	٢٧٤
ثالثا": نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٩١ .	٢٧٥
أ-نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف قبل وبعد الاتفاق .	٢٧٥

ب-نتائج اختبار أداء سياسة سعر الصرف والمستهدف .	٢٧٥
الباب الثاني	
اختبار الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التثبيت	
التي يتبناها صندوق النقد الدولي في مصر	٢٧٧
الفصل الأول : اختبار العجز في ميزان المدفوعات .	٢٧٩
المبحث الأول : تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	٢٧٩
المطلب الأول : تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .	٢٨٠
أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق .	٢٨٠
ثانياً : فيما يتعلق بمدى تطور معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات .	٢٨١
ثالثاً : مدى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .	٢٨١
المطلب الثاني : تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .	٢٨٢
أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات .	٢٨٢
ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات .	٢٨٣
ثالثاً : مدى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .	٢٨٣
المطلب الثالث : تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١	٢٨٤
أولاً : فيما يتعلق بمدى تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات .	٢٨٤
ثانياً : مدى تطور معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات .	٢٨٥
ثالثاً : مدى تطور العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .	٢٨٥
المطلب الرابع : تطور العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق عام ١٩٩٦ .	٢٨٦
أولاً: فيما يتعلق بتطور قيمة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .	٢٨٦
ثانياً : العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .	٢٨٧
المبحث الثاني : تطور العجز في ميزان المدفوعات والمستهدف .	٢٨٧
المطلب الأول : تطور العجز في ميزان المدفوعات والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .	٢٨٧
أولاً: مدى تطور قيمة العجز في ميزان المدفوعات ومعدل نموه	

السنوى والمستهدف .	٢٨٧
ثانيا": مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .	٢٨٨
المطلب الثانى : تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ .	٢٨٩
أولا": مدى تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوى والمستهدف .	٢٨٩
ثانيا": مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .	٢٩٠
المطلب الثالث : تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ .	٢٩١
أولا": مدى تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوى والمستهدف .	٢٩١
ثانيا": مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .	٢٩٢
المطلب الرابع : تطور العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ .	٢٩٣
أولا": مدى تطور قيمة العجز فى ميزان المدفوعات ومعدل نموه السنوى والمستهدف .	٢٩٣
ثانيا": مدى تطور العجز فى ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .	٢٩٤
نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات .	٢٩٥
أولا": نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات فى برنامج ١٩٧٧ .	٢٩٥
أ-نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق .	٢٩٥
ب-نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف .	٢٩٥
ثانيا": نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات فى برنامج ١٩٨٧ .	٢٩٦
أ-نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق .	٢٩٦
ب-نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف .	٢٩٦
ثالثا": نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات فى برنامج ١٩٩١ .	٢٩٦
أ-نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق .	٢٩٦
ب-نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف .	٢٩٦
رابعا": نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات فى برنامج ١٩٩٦ .	٢٩٧
أ-نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق .	٢٩٧
ب-نتائج اختبار العجز فى ميزان المدفوعات والمستهدف .	٢٩٧

الفصل الثاني : اختبار الاحتياطيات الدولية .	٢٩٨
المبحث الأول : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	٢٩٨
المطلب الأول : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .	٢٩٩
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .	٢٩٩
ثانيا": تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق	٣٠٠
ثالثا": مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات قبل وبعد الاتفاق .	٣٠٠
رابعا": عدد أيام الواردات التى تغطيها الاحتياطيات قبل وبعد الاتفاق .	٣٠٠
المطلب الثاني : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .	٣٠١
أولا":فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق	٣٠٢
ثانيا": تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق.	٣٠٢
ثالثا": مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات قبل وبعد الاتفاق .	٣٠٢
رابعا": مدى تطور عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات الدولية .	٣٠٢
المطلب الثالث : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .	٣٠٢
أولا":فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق.	٣٠٤
ثانيا": تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية .	٣٠٤
ثالثا": مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات .	٣٠٥
رابعا": مدى تطور عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات الدولية .	٣٠٥
المطلب الرابع : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .	٣٠٦
أولا":فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق	٣٠٧
ثانيا": تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات الدولية .	٣٠٧
ثالثا": مدى تطور الاحتياطيات الدولية كنسبة من الواردات .	٣٠٧
رابعا": مدى تطور عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات	

الدولية .	٣٠٧
المبحث الثاني : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف .	٣٠٨
المطلب الأول : تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .	٣٠٨
أولا": تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف .	٣٠٨
ثانيا": تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات وعدد أيام الواردات التي تغطيها الاحتياطيات والمستهدف.	٣٠٩
المطلب الثاني : اختبار مدى تطور الاحتياطيات الدولية والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .	٣١٠
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف .	٣١١
ثانيا": مدى تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات والمستهدف .	٣١١
ثالثا": مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات والمستهدف .	٣١١
رابعا": مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات والمستهدف .	٣١١
المطلب الثالث : اختبار مدى تطور الاحتياطيات والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .	٣١٢
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف .	٣١٣
ثانيا": مدى تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات والمستهدف .	٣١٣
ثالثا": مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات والمستهدف .	٣١٣
رابعا": مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات والمستهدف .	٣١٣
المطلب الرابع : اختبار مدى تطور الاحتياطيات والمستهدف في برنامج ١٩٩٦ .	٣١٤
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور قيمة الاحتياطيات الدولية والمستهدف .	٣١٤
ثانيا": مدى تطور معدل النمو السنوى للاحتياطيات والمستهدف .	٣١٥
ثالثا": مدى تطور الاحتياطيات كنسبة من الواردات والمستهدف .	٣١٥
رابعا": مدى تطور عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات والمستهدف .	٣١٦
نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية .	٣١٧
أولا": نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية في برنامج ١٩٧٧ .	٣١٧
أ-نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .	٣١٧
ب-نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف .	٣١٧
ثانيا": نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية في برنامج ١٩٨٧ .	٣١٧
أ-نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .	٣١٧
ب-نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف .	٣١٨

ثالثا": نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية فى برنامج ١٩٩١ .	٣١٨
أ-نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .	٣١٨
ب-نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف .	٣١٨
رابعا": نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية فى برنامج ١٩٩٦ .	٣١٩
أ-نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية قبل وبعد الاتفاق .	٣١٩
ب-نتائج اختبار الاحتياطيات الدولية والمستهدف .	٣١٩
الفصل الثالث : اختبار معدلات التضخم .	٣٢٠
المبحث الأول : تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	٣٢٠
المطلب الأول : تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .	٣٢٠
أولا": تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .	٣٢٠
ثانيا": الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .	٣٢٢
أ-الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الحضر .	٣٢٢
ب-الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الريف.	٣٢٤
المطلب الثانى : تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .	٣٢٧
أولا": مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .	٣٢٧
ثانيا": مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .	٣٢٨
أ-مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الحضر .	٣٢٨
ب-مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الريف .	٣٢٩
المطلب الثالث : تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .	٣٣٢
أولا": مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .	٣٣٢
ثانيا": مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .	٣٣٣
أ-مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الحضر .	٣٣٣
ب-مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود فى الريف .	٣٣٤
المطلب الرابع : تطور معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .	٣٣٦
أولا": مدى تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة والقوة الشرائية للنقود .	٣٣٦

ثانيا": مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود .	٣٣٧
أ-مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الحضر .	٣٣٧
ب-مدى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والقوة الشرائية للنقود في الريف.	٣٣٩
المبحث الثاني : تطور معدلات التضخم والمستهدف .	٣٤١
المطلب الأول : تطور معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٧٧ .	٣٤١
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والمستهدف .	٣٤١
ثانيا": مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الريف والمستهدف .	٣٤٢
المطلب الثاني : تطور معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٨٧ .	٣٤٢
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والمستهدف .	٣٤٣
ثانيا": مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الريف والمستهدف.	٣٤٣
المطلب الثالث : تطور معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٩١ .	٣٤٤
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والمستهدف .	٣٤٤
ثانيا": مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الريف والمستهدف .	٣٤٥
المطلب الرابع : تطور معدلات التضخم والمستهدف في برنامج ١٩٩٦ .	٣٤٧
أولا": فيما يتعلق بمدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الحضر والمستهدف .	٣٤٧
ثانيا": مدى تطور معدل التضخم والقوة الشرائية للنقود في الريف والمستهدف .	٣٤٧
نتائج اختبار معدلات التضخم	٣٤٨
أولا": نتائج اختبار معدلات التضخم في برنامج ١٩٧٧ .	٣٤٨
أ-نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق .	٣٤٨
ب-نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف .	٣٤٨
ثانيا": نتائج اختبار معدلات التضخم في برنامج ١٩٨٧ .	٣٤٩
أ-نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق .	٣٤٩
ب-نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف .	٣٤٩

ثالثاً: نتائج اختبار معدلات التضخم في برنامج ١٩٩١.	٣٥٠
أ-نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق .	٣٥٠
ب-نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف .	٣٥٠
رابعاً: نتائج اختبار معدلات التضخم في برنامج ١٩٩٦.	٣٥٠
أ-نتائج اختبار معدلات التضخم قبل وبعد الاتفاق .	٣٥٠
ب-نتائج اختبار معدلات التضخم والمستهدف .	٣٥١
الفصل الرابع : اختبار الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية .	٣٥٢
المبحث الأول : تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق .	٣٥٢
المطلب الأول : تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٧٧.	٣٥٢
أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .	٣٥٤
ثانياً: فيما يتعلق بمدى تطور المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .	٣٥٤
ثالثاً: فيما يتعلق بمدى تطور أعباء خدمة الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .	٣٥٥
رابعاً: فيما يتعلق بمدى تطور فوائد الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .	٣٥٥
المطلب الثاني : تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٨٧.	٣٥٨
أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .	٣٦٠
ثانياً: فيما يتعلق بمدى تطور المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .	٣٦٠
ثالثاً: فيما يتعلق بمدى تطور أعباء خدمة الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .	٣٦١
رابعاً: فيما يتعلق بمدى تطور فوائد الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .	٣٦١
المطلب الثالث : تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩١.	٣٦٤
أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق .	٣٦٦
ثانياً: فيما يتعلق بمدى تطور المديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .	٣٦٦
ثالثاً: فيما يتعلق بمدى تطور أعباء خدمة الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .	٣٦٧
رابعاً: فيما يتعلق بمدى تطور فوائد الدين الخارجي قبل وبعد الاتفاق .	٣٦٧
المطلب الرابع : تطور الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق عام ١٩٩٦.	٣٦٩

أولا": فيما يتعلق بمدى تطور الناتج المحلى الإجمالى .	٣٦٩
ثانيا": فيما يتعلق بمدى تطور المديونية الخارجية .	٣٧٠
المبحث الثانى : تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف .	٣٧١
المطلب الأول : تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف فى برنامج ١٩٧٧ .	٣٧١
أولا": مدى تطور الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .	٣٧١
ثانيا": مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .	٣٧٢
ثالثا": مدى تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف .	٣٧٣
رابعا": مدى تطور فوائد الدين الخارجي والمستهدف .	٣٧٤
المطلب الثانى : تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف فى برنامج ١٩٨٧ .	٣٧٥
أولا": مدى تطور الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .	٣٧٥
ثانيا": مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .	٣٧٦
ثالثا": مدى تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف .	٣٧٧
رابعاً : تطور فوائد الدين الخارجي والمستهدف	٣٧٨
المطلب الثالث : تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف فى برنامج ١٩٩١ .	٣٧٩
أولا": مدى تطور الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .	٣٧٩
ثانيا": مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .	٣٨٠
ثالثا": مدى تطور أعباء خدمة الدين والمستهدف .	٣٨١
رابعا": مدى تطور فوائد الدين الخارجي والمستهدف .	٣٨٢
المطلب الرابع : تطور الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف فى برنامج ١٩٩٦ .	٣٨٣
أولا": مدى تطور الناتج المحلى الإجمالى والمستهدف .	٣٨٣
ثانيا": مدى تطور المديونية الخارجية والمستهدف .	٣٨٣
نتائج اختبار الناتج المحلى و الإجمالى والمديونية الخارجية .	٣٨٥
أولا": نتائج اختبار الناتج المحلى و الإجمالى والمديونية الخارجية فى برنامج ١٩٧٧ .	٣٨٥
أ-نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبل وبعد الاتفاق .	٣٨٥
ب-نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف	٣٨٥
ثانيا": نتائج اختبار الناتج المحلى و الإجمالى والمديونية الخارجية فى	

برنامج ١٩٨٧ .	٣٨٦
أ-نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبـــل وبعــد الاتفاق .	٣٨٦
ب-نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف	٣٨٧
ثالثاً: نتـائج اختبـار النـاتج المحلى و الإجمالى والمديونيـة الخارجيـة فى برنامج ١٩٩١.	٣٨٧
أ-نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبـــل وبعــد الاتفاق .	٣٨٧
ب-نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف	٣٨٨
رابعاً: نتائج اختبـار النـاتج المحلى و الإجمالى والمديونيـة الخارجية فى برنامج ١٩٩٦.	٣٨٨
أ-نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية قبـــل وبعــد الاتفاق .	٣٨٨
ب-نتائج اختبار الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية والمستهدف	٣٨٨
الفصل الخامس : اختبار الاستهلاك الكلى والاستثمار .	٣٨٩
المبحث الأول : تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفـاق مع الصنـدوق .	٣٨٩
المطلب الأول : تطور الاستهلاك الكلى والاسـتثمار قبـل وبعـد الاتفـاق مع الصندوق عام ١٩٧٧ .	٣٨٩
أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلى .	٣٩١
ثانياً: مدى تطور الاستثمار الكلى .	٣٩١
المطلب الثانى : تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفـاق مع الصندوق عام ١٩٨٧ .	٣٩٣
أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلى .	٣٩٥
ثانياً: مدى تطور الاستثمار الكلى .	٣٩٥
المطلب الثالث : تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفـاق مع الصندوق عام ١٩٩١ .	٣٩٧
أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلى قبل وبعد الاتفاق .	٣٩٩
ثانياً: مدى تطور الاستثمار الكلى قبل وبعد الاتفاق .	٣٩٩
المطلب الرابع : تطور الاستهلاك الكلى والاستثمار قبل وبعد الاتفـاق مع الصندوق عام ١٩٩٦ .	٤٠١
أولاً: فيما يتعلق بمدى تطور الاستهلاك الكلى .	٤٠١
ثانياً: مدى تطور الاستثمار الكلى .	٤٠٢

المبحث الثاني : تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار والمستهدف .	٤٠٣
المطلب الأول : تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار في برنامج ١٩٧٧ .	٤٠٣
أولاً: مدى تطور الاستهلاك الكلي والمستهدف .	٤٠٣
ثانياً: مدى تطور الاستثمار الكلي والمستهدف .	٤٠٤
المطلب الثاني : تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار في برنامج ١٩٨٧ .	٤٠٥
أولاً: مدى تطور الاستهلاك الكلي والمستهدف .	٤٠٥
ثانياً: مدى تطور الاستثمار الكلي والمستهدف .	٤٠٦
المطلب الثالث : تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار في برنامج ١٩٩١ .	٤٠٧
أولاً: مدى تطور الاستهلاك الكلي والمستهدف .	٤٠٧
ثانياً: مدى تطور الاستثمار الكلي والمستهدف .	٤٠٨
المطلب الرابع : تطور الاستهلاك الكلي والاستثمار في برنامج ١٩٩٦ .	٤٠٩
أولاً: تطور الاستهلاك الكلي والمستهدف .	٤٠٩
ثانياً: تطور الاستثمار الكلي والمستهدف .	٤١٠
نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار .	٤١١
أولاً: نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار في برنامج ١٩٧٧ .	٤١١
أ-نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار قبل وبعد الاتفاق .	٤١١
ب-نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار والمستهدف .	٤١١
ثانياً: نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار في برنامج ١٩٨٧ .	٤١١
أ-نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار قبل وبعد الاتفاق .	٤١١
ب-نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار والمستهدف .	٤١٢
ثالثاً: نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار في برنامج ١٩٩١ .	٤١٢
أ-نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار قبل وبعد الاتفاق .	٤١٢
ب-نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار والمستهدف .	٤١٢
رابعاً: نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار في برنامج ١٩٩٦ .	٤١٣
أ-نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار قبل وبعد الاتفاق .	٤١٣
ب-نتائج اختبار الاستهلاك الكلي والاستثمار والمستهدف .	٤١٣
الباب الثالث	
مدى ملاءمة سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر .	٤١٤
الفصل الأول : مدى ملاءمة السياسة المالية .	٤١٦
المبحث الأول : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة .	٤١٦
المطلب الأول : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة في برنامج ١٩٧٧ للتثبيت الاقتصادي .	٤١٧

أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على حجم العجز في الموازنة العامة للدولة .	٤١٧
ثانياً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في برنامج ١٩٧٧ .	٤١٨
أ-أثر تخفيض الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .	٤١٨
١-أثر تخفيض الدعم على ميزان المدفوعات .	٤١٨
٢-أثر تخفيض الدعم على الاحتياطيات الدولية .	٤٢٠
٣-أثر تخفيض الدعم على التضخم .	٤٢٠
٤-أثر تخفيض الدعم على الناتج المحلى الإجمالي والمديونية الخارجية .	٤٢١
ب-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثماري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .	٤٢٣
١-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثماري على ميزان المدفوعات .	٤٢٣
٢-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثماري على الاحتياطيات الدولية .	٤٢٤
٣-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثماري على التضخم .	٤٢٥
٤-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية .	٤٢٥
ج-أثر تخفيض الأجور والمرتبات .	٤٢٧
المطلب الثاني : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة في برنامج ١٩٨٧ للتثبيت الاقتصادي .	٤٢٩
أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على حجم العجز في الموازنة العامة للدولة .	٤٢٩
ثانياً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في برنامج ١٩٨٧ .	٤٣٠
أ-أثر تخفيض الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .	٤٣٠
١-أثر تخفيض الدعم على ميزان المدفوعات .	٤٣٠
٢-أثر تخفيض الدعم على الاحتياطيات الدولية .	٤٣٢
٣-أثر تخفيض الدعم على التضخم .	٤٣٣
٤-أثر تخفيض الدعم على الناتج المحلي الإجمالي والمديونية الخارجية .	٤٣٤
ب-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثماري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .	٤٣٥
١-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثماري على ميزان المدفوعات .	٤٣٥
٢-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثماري على الاحتياطيات الدولية .	٤٣٧
٣-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثماري على التضخم .	٤٣٧

٤-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .	٤٣٧
ج-أثر تخفيض الأجور والمرتبات .	٤٣٨
المطلب الثالث : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة فى برنامج ١٩٩١ للتثبيت الاقتصادى .	٤٣٨
أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة .	٤٣٨
ثانياً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩١ .	٤٣٩
أ-أثر تخفيض الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .	٤٣٩
١-أثر تخفيض الدعم على ميزان المدفوعات .	٤٣٩
٢-أثر تخفيض الدعم على الاحتياطيات الدولية .	٤٤٠
٣-أثر تخفيض الدعم على التضخم .	٤٤١
٤-أثر تخفيض الدعم على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .	٤٤٢
ب-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩١.	٤٤٣
١-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على ميزان المدفوعات .	٤٤٣
٢-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية .	٤٤٤
٣-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم .	٤٤٤
٤-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .	٤٤٤
ج-أثر تخفيض الأجور والمرتبات .	٤٤٥
المطلب الرابع : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة فى برنامج ١٩٩٦ للتثبيت الاقتصادى .	٤٤٦
أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة .	٤٤٦
ثانياً: أثر الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩٦ .	٤٤٧
أ-أثر تخفيض الدعم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .	٤٤٧
١-أثر تخفيض الدعم على ميزان المدفوعات .	٤٤٧
٢-أثر تخفيض الدعم على الاحتياطيات الدولية .	٤٤٨
٣-أثر تخفيض الدعم على التضخم .	٤٤٩
٤-أثر تخفيض الدعم على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .	٤٤٩

٥-أثر تخفيض الدعم على الاستهلاك الكلى .	٤٥٠
ب-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى برنامج ١٩٩٦.	٤٥١
١-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على ميزان المدفوعات .	٤٥١
٢-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاحتياطيات الدولية .	٤٥٢
٣-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على التضخم .	٤٥٢
٤-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الناتج المحلى الإجمالى والمديونية الخارجية .	٤٥٢
٥-أثر تخفيض الإنفاق العام الاستثمارى على الاستهلاك الكلى والاستثمار .	٤٥٢
ج-أثر تخفيض الأجور والمرتبات .	٤٥٣
د-الإجراءات المتعلقة بالنفقات العامة ومدفوعات فوائد الدين فى البرامج الأربعة .	٤٥٤
المبحث الثانى : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة .	٤٦٢
المطلب الأول : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٧٧.	٤٦٣
أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة .	٤٦٣
ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة.	٤٦٤
المطلب الثانى : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٨٧.	٤٦٦
أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة .	٤٦٦
ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة.	٤٦٧
المطلب الثالث : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى برنامج ١٩٩١.	٤٦٩
أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة .	٤٦٩
ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة.	٤٧١
المطلب الرابع : مدى ملاءمة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة فى	

برنامج ١٩٩٦ .	٤٧٢
أولاً: أثر الإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة على تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة .	٤٧٢
ثانياً: مدى كفاية الإجراءات التى يطالب بها الصندوق فيما يتعلق بالإيرادات العامة.	٤٧٤
الفصل الثانى : مدى ملاءمة السياسة النقدية .	٤٨٠
المبحث الأول : مدى ملاءمة رفع أسعار الفائدة .	٤٨٠
المطلب الأول : مدى ملاءمة رفع أسعار الفائدة فى برنامج ١٩٧٧ .	٤٨١
أولاً: أثر رفع أسعار الفائدة على حجم المعروض النقدى .	٤٨٢
ثانياً: أثر رفع أسعار الفائدة على التضخم .	٤٨٢
ثالثاً: أثر رفع أسعار الفائدة على الحساب الجارى وميزان المدفوعات .	٤٨٢
رابعاً: أثر رفع أسعار الفائدة على معدل الاستثمار والاستهلاك .	٤٨٥
خامساً:أثر رفع أسعار الفائدة على الناتج المحلى والاحتياطيات الدولية .	٤٨٥
سادساً:أثر رفع أسعار الفائدة على الإيرادات العامة.	٤٨٦
المطلب الثانى : مدى ملاءمة رفع أسعار الفائدة فى برنامج ١٩٨٧ .	٤٨٦
أولاً: أثر رفع أسعار الفائدة المدينة وتثبيت أسعار الفائدة الدائنة على المعروض النقدى .	٤٨٧
ثانياً: أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على التضخم .	٤٨٧
ثالثاً: أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الحساب الجارى وميزان المدفوعات .	٤٨٧
رابعاً:أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الاستثمار الكلى والاستهلاك .	٤٨٩
خامساً:أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الناتج المحلى الإجمالى	٤٨٩
سادساً: أثر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة على الإيرادات العامة .	٤٨٩
المطلب الثالث : مدى ملاءمة تحرير أسعار الفائدة فى برنامج ١٩٩١ .	٤٩٠
أولاً: أثر تحرير أسعار الفائدة على المعروض النقدى .	٤٩٠
ثانياً: تحرير أسعار الفائدة والتضخم .	٤٩١
ثالثاً: تحرير أسعار الفائدة والعجز فى الحساب الجارى و ميزان المدفوعات .	٤٩٢
رابعاً: أثر تحرير أسعار الفائدة على الاستثمار الكلى والاستهلاك .	٤٩٥
خامساً: أثر تحرير أسعار الفائدة على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	٤٩٥
المطلب الرابع : مدى ملاءمة تحرير أسعار الفائدة فى برنامج ١٩٩٦ .	٤٩٦
أولاً: أثر تحرير أسعار الفائدة على المعروض النقدى .	٤٩٧

ثانيا": أثر تحرير أسعار الفائدة على التضخم .	٤٩٧
ثالثا": أثر تحرير أسعار الفائدة على ميزان المدفوعات .	٤٩٧
رابعا":أثر تحرير أسعار الفائدة على الاستهلاك الكلى والاستثمار .	٤٩٨
خامسا": أثر تحرير أسعار الفائدة على النـــاتج المحلـــى والاحتياطيـــات الدولية .	٤٩٩
سادسا": أثر تحرير أسعار الفائدة على الإيرادات العامة للدولة .	٤٩٩
المبحث الثاني : مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلي .	٤٩٩
المطلب الأول : مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلي في برنامج ١٩٧٧ .	٥٠٠
أولا": مدى تقييد الائتمان المحلى .	٥٠٠
ثانيا": الأثر المترتب على ما تم تنفيذه من الإجـــراءات المتعلقـــة بتقييـــد الائتمان المحلى.	٥٠٠
١–أثر ما تم تنفيذه من الإجراءات المتعلقة بتقييد الائتمان المحلـــى علـــى الاستثمار الكلى .	٥٠١
٢– أثر ما تم تنفيذه من الإجراءات المتعلقة بتقييد الائتمان المحلى علـــى الناتج المحلى الإجمالى.	٥٠١
المطلب الثاني : مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلي في برنامج ١٩٨٧ .	٥٠٢
أولا": مدى تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٨٧ .	٥٠٢
ثانيا": الأثر المترتب على ما تم تنفيذه من الإجـــراءات المتعلقـــة بتقييـــد الائتمان المحلى .	٥٠٢
١ – الأثر على المعروض النقدى والتضخم .	٥٠٢
٢ – الأثر على الاستثمار الكلى والناتج المحلى الإجمالى .	٥٠٣
المطلب الثالث : مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلي في برنامج ١٩٩١ .	٥٠٤
أولا": مدى تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٩١ .	٥٠٤
ثانيا": أثر تخفيض معدل النمو السنوى للائتمان المحلى .	٥٠٥
أ–الأثر على المعروض النقدى والتضخم .	٥٠٥
ب–الأثر على الاستثمار الكلى والناتج المحلى الإجمالى .	٥٠٥
المطلب الرابع : مدى ملاءمة تقييد الائتمان المحلي في برنامج ١٩٩٦ .	٥٠٦
أولا": مدى تقييد الائتمان المحلى فى برنامج ١٩٩٦ .	٥٠٦
ثانيا": الأثر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية .	٥٠٧
١–الأثر على المعروض النقدى والتضخم .	٥٠٧
٢–الأثر على الاستثمار الكلى والناتج المحلى الإجمالى .	٥٠٨
الفصل الثالث : مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف .	٥١٢
المبحث الأول : مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف في برنامج ١٩٧٧ .	٥١٢

أ-مدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .	٥١٢
ب-أثر تخفيض سعر الجنيه المصرى .	٥١٤
أولا": أثر تخفيض سعر صرف الجنيـــه المصـــرى علـــى الصـــادرات والواردات .	٥١٤
ثانيا": أثر تخفيض سعر صـــرف الجنيـــه المصـــرى علـــى تحويـــلات المصريين فى الخارج .	٥١٦
ثالثا": أثر تخفيض سعر صرف الجنيه للمصرى على العجز فى الحساب الجارى وميزان المدفوعات .	٥١٧
رابعا": أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على التضخم .	٥١٨
المبحث الثانى : مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٨٧ .	٥١٩
أ-مدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .	٥١٩
ب-أثر تخفيض سعر الجنيه المصرى .	٥٢١
أولا": أثر تخفيض سعر صرف الجنيـــه المصـــرى علـــى الصـــادرات والواردات .	٥٢١
ثانيا": أثر تخفيض سعر صـــرف الجنيـــه المصـــرى علـــى تحويـــلات المصريين العاملين بالخارج .	٥٢٣
ثالثا": أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصـــرى علـــى الاســـتثمارات الأجنبية فى مصر والمصريين فى الخارج .	٥٢٤
رابعا": أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصـــرى علـــى العجـــز فـــى الحساب الجارى وميزان المدفوعات .	٥٢٤
خامسا": أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على التضخم .	٥٢٥
المبحث الثالث : مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف فى برنامج ١٩٩١ .	٥٢٦
أ-مدى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .	٥٢٦
ب-أثر تخفيض سعر الجنيه المصرى .	٥٢٦
أولا": أثر تخفيض سعر صرف الجنيـــه المصـــرى علـــى الصـــادرات والواردات .	٥٢٦
ثانيا": أثر تخفيض سعر صـــرف الجنيـــه المصـــرى علـــى تحويـــلات المصريين العاملين بالخارج .	٥٢٧
ثالثا": أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصـــرى علـــى الاســـتثمارات الأجنبية فى مصر والمصريين فى الخارج .	٥٢٨
رابعا": أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصـــرى علـــى العجـــز فـــى الحساب الجارى وميزان المدفوعات .	٥٢٨
خامسا": أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على التضخم .	٥٢٩

- العوامل التى تحد من فعالية تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .	٥٣٠
أولاً: تأثير مرونات الطلب للثمن .	٥٣٠
أ-تأثير مرونة الطلب الخارجي على الصادرات .	٥٣٠
ب-تأثير مرونة الطلب الداخلي على الواردات .	٥٣١
ثانياً: تأثير مرونات العرض المحلي .	٥٣٣
أ-تأثير مرونة عرض المنتجات المحلية البديلة للواردات .	٥٣٣
ب-تأثير مرونة عرض المنتجات المحلية القابلة للتصدير .	٥٣٣
ثالثاً: تأثير تخفيض سعر الجنيه المصرى على الأسعار .	٥٣٤
رابعاً: تأثير تقييد التجارة الخارجية على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .	٥٣٥
أ-تأثير نظام الحصص على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .	٥٣٥
ب-تأثير التعريفة الجمركية على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .	٥٣٥
خامساً: تأثير ردود أفعال المنتجين الأجانب على تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى .	٥٣٦
أ- تأثير ردود أفعال المنتجين الأجانب بالنسبة لتخفيض الواردات المصرية .	٥٣٦
ب-تأثير ردود أفعال المنتجين الأجانب بالنسبة لزيادة الصادرات المصرية .	٥٣٦
سادساً: تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الدخل القومى.	٥٣٦
أ-تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الدخل القومى فى مصر .	٥٣٦
ب-تأثير تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على الدخل القومى فى الخارج .	٥٣٧
النتائج والتوصيات .	٥٣٩
أولاً: النتائج .	٥٤٠
ثانياً: التوصيات .	٥٥٦
قائمة المراجع	٥٦٠
أولاً: المراجع باللغة العربية .	٥٦١
ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية .	٥٧٢
فهرس الجداول.	٥٩٢
فهرس الموضوعات.	٦٠٢

